فارس ساسين

إعداد

سليم تقلا

من بناء الدولة الى معارك الإستقلال





دار النهار

فارس ساسين
إعداد

سليم تقلا

من بناء الدولة إلى معارك الاستقلال
1945-1895



دار النهار

الطبعة الأولى، حزيران 2006
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 561693-1-961

ISBN 9953-74-049-6

المحتويات

تمهيد 9
المؤلفون 13
توطئة **فارس ساسين**
على هامش السيرة السياسية 15
مقدمة عامة .... **آن – لور دوبون**
سليم تقلا، مسار لبناني 32
الفصل الأول **أنطوان سلامه**
آل تقلا في زوق مكايل
طفولة سليم تقلا ودراسته في عينطورة 53
الفصل الثاني **شانتال فرداي**
طالب في مدرسة الحقوق في بيروت 111
الفصل الثالث **فارس ساسين**
مفتش العدلية في بلاد العلويين 1920-1922 133
الفصل الرابع **فارس ساسين**
متصرف لواء البقاع 1923-1924 151
الفصل الخامس **منذر جابر**
ناظر الداخلية 1924-1928 204
الفصل السادس **كارلا إده**
محافظ بيروت ورئيس بلديتها 1928-1935 234
الفصل السابع **خالد زيادة**
محافظ لبنان الشمالي 1935-1937 261
الفصل الثامن **جولييت هونفو**
في خضمّ العمل السياسي 278
القسم الأول: النائب والوزير الدستوري 1937-1943 279
القسم الثاني: الميثاق الوطني ومعركة الاستقلال 1943-1945 296

الفصل التاسع **رغيد الصلح**

سياسة لبنان العربية وبروتوكول الإسكندرية 314

الفصل العاشر **كارمن حسون أبو جوده**

تأسيس وزارة الشؤون الخارجية 339

الفصل الحادي عشر **فارس ساسين**

الوفاة 393

الملاحق

1 - سليم تقلا بقلم الياس أبو شبكة (1930) 404

2 - دور سليم بك تقلا في جمع الشيخ بشاره الخوري ورياض بك الصلح
شهادة الأستاذ نصري المعلوف 406

3 - زيارة البعثة اللبنانية الأولى لمصر بين 5 و16 يناير 1944
إعداد حسين جرادي 412

4 - خطاب سليم تقلا في حفلة افتتاح مشاورات الوحدة العربية 428

5 - سليم تقلا بقلم ميشال شيحا 430

6 - سليم تقلا أو امتلاك حس الدولة بقلم جورج نقاش 432

7 - سليم تقلا. كلمة الياس أبو شبكة من محطة راديو الشرق 1945 434

8 - وفاة سليم تقلا في الصحف اللبنانية والعربية
إعداد كارمن حسون أبو جوده 436

9 - كلمة رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري بمناسبة الذكرى الخامسة للمرحوم
سليم بك تقلا في محطة الإذاعة اللبنانية (1950) 449

المصادر اللبنانية والفرنسية لدراسة سليم تقلا
فارس ساسين وجولييت هونفو 451

فهرس الأعلام 458

تمهيد

سليم تقلا في ذاكرة اللبنانيين الجماعية أحد رجالات الاستقلال الكبار، ومؤسس وزارة الخارجية وواضع مبادىء سياستها الميثاقيّة التي مشى على نهجها العديد ممن تسلّموا الحقيبة، وانحرف عنها البعض، فكانت العواقب وخيمة. عمل سليم تقلا في أجواء جماعية داخل الكتلة الدستورية ملتزماً قراراتها، ثم في إطار التنسيق بين رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح داخل الوزارة وخارجها، فخفي الكثير من دوره، ولم يبقَ من الرجل، إلا بعض الخصال الحميدة التي ترددت على الألسن وكانت محط إجماع المعاصرين: «إلى المعرفة والذكاء مرونة هي من السليقة، وإلى عفة اليد كبر هو من الطبع»[1]. ومن يقرأ المذكرات التي خطّها بعض ساسة تلك الفترة، ومنهم القريبون جداً من سليم تقلا، لا يقع إلا على إشارات عابرة إلى مواقف الرجل ومسيرته ودوره[2]. يورد الجنرال ديغول في مذكراته[3] إسم كميل شمعون، بدلاً من اسم سليم تقلا، وزيراً للخارجية في حكومة الاستقلال مما يسهّل عليه التأكيد على دور الإنكليز في «المطالب اللبنانية».

(1) الياس أبو شبكة، **المكشوف**، 1945/1/13

(2) على سبيل المثال مذكرات الشيخ بشاره الخوري والأمير عادل أرسلان ويوسف سالم... والعجيب أننا لا نقع على ذكر سليم تقلا في مذكرات الجنرال سبيرز (المنشورة بعد أعوام من الأحداث) Sir Edward Spears: *Fulfilment of a Mission, Syria and Lebanon 1941-1944* رغم العلاقات القوية بين الرجلين كما تشير الى ذلك رسالة تعزية الليدي سبيرز إلى أرملة سليم تقلا المنشورة في ملاحق الكتاب.

(3) «Le gouvernement de Beyrouth se trouvait, pour des raisons d'ordre intérieur, dans une situation parlementaire difficile. Pour faire diversion, M. Riad Solh président du Conseil et M. Camille Chamoun ministre des Affaires étrangères dressaient bruyamment les revendications libanaises contre la puissance mandataire». Charles de Gaulle: *Mémoires de guerre, T.2, l'Unité, 1942-1944*, Librairie Plon, 1956.

لا يسعى هذا الكتاب إلى رفع الغبن عن سليم تقلا ودوره في بناء الدولة اللبنانية وخوض معارك الاستقلال والجلاء بقدر سعيه إلى تسليط الضوء على لاعب مهم فأساسي(وإلى حد ما نموذجي، كما رأت ذلك آن-لور دوبون في نصها) طيلة ما يقارب العقدين والنصف من القرن العشرين وإلى تظهير الصورة كاملة بدل اختزالها مقتصرة على العناصر التي سبق ذكرها، وكذلك إلى إنارة جانب من تاريخ لبنان الاجتماعي والسياسي خلال الحقبة ذاتها. فقد أهملت الفترة الانتدابية (1920-1943) ومن بعدها سنوات الاستقلال الأولى (1943-1952) على الرغم من قربها الزمني إلينا في الدراسات التاريخية، مما جعل الجمهور المهتم بهذه المسائل أكثر إلماماً بالإمارتين المعنية والشهابية وبحقبة المتصرفية منه بسنوات رسم حدود الكيان وبناء جهاز الدولة وتشييد صرح الاستقلال. ولا ريب في أن أسباباً ايديولوجية كانت وراء تبسيط الرؤية لهذه المرحلة واقتصارها على اللونين الأسود والأبيض، مديحاً أو هجاءً. لكن ما يمكن قوله أن البحث في السنوات الأخيرة يسير، عبر نبش المحفوظات الفرنسية والبريطانية، وعبر إيلاء الصحافة المحلية والعربية الأهمية التي تستحقها، وسبرها بخطى ثابتة نحو معرفة أكثر إحاطة وتوثيقاً بهذه العقود الثلاثة. ونأمل أن يندرج مجهود هذا الكتاب في هذا الإطار العام.

وسيرة سليم تقلا السياسية التي يرويها هنا باحثون عدة، مقدمين لها بنبذة من تاريخ العائلة في الولايات العثمانية الداخلية وصولاً إلى زوق مكايل في قلب متصرفية جبل لبنان، متابعين مراحلها المختلفة من المهد الى اللحد مروراً بالطفولة والدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية، وبوظيفة مفتش العدلية التي شغلها في بلاد العلويين، ثم بالوظائف الإدارية الكبرى داخل حدود لبنان الكبير وأهمها قاطبة «القبض على ناصية العاصمة»[4] بيروت خلال ما يقارب الثماني سنوات (1928-1935) والإشراف المباشر على نموها وتوسعها وكانا يومها في أوجهما، وأخيراً الانتقال الى العمل السياسي في الكتلة الدستورية ومجلس النواب والوزراء، ثم ريادة معركة الاستقلال بحلول الحرب وكان من نتائجها وهن الهيمنة الفرنسية، عبر توافق داخلي على استقلال لبنان في حدوده المرسومة و«وجهه» العربي، و«تنظيم الاستقلال» في مؤسسات داخلية (وزارة الشؤون الخارجية) وإقليمية («مشاورات الوحدة العربية»).

سبق أن نشرت هذه السيرة بالفرنسية مرفقة بمقدمات عامة تناولت الإطار التاريخي

[4] الياس أبو شبكة، المصدر المذكور.

الأشمل ومجموعة شهادات تحت عنوان

Sélim Takla

1895-1945

Une contribution à l'indépendance du Liban[5]

ما يميز الطبعة العربية عن الطبعة الفرنسية أن الأولى تقتصر على النصوص المتعلقة مباشرة بسليم تقلا، وأنها تورد بعض النصوص كاملة وكانت قد اختصرت بعض الشيء لضيق المكان في الطبعة الفرنسية، وأنها تضيف نصوصاً الى الكتاب الفرنسي (على سبيل المثال، التوطئة والفصل الحادي عشر عن الوفاة). ولئن كانت النصوص العربية قد ترجمت إلى الفرنسية في الكتاب الأول (مساهمات أنطوان سلامه ومنذر جابر وخالد زيادة ورغيد الصلح)، فإن النصوص الفرنسية قد ترجمت الى العربية في الكتاب الحالي (ترجمت كارمن حسون ابو جودة نصها، وترجم هيثم الأمين فصلي فارس ساسين الثالث والرابع، وترجم جبور الدويهي نصوص آن-لور دوبون وشانتال فرداي وكارلا إده وجولييت هونفو)[6] أما النصوص المكتوبة بالعربية، فقد أثبتت هنا كما وردت في الأصل.

تضيف الملاحق المثبتة في هذا الكتاب، الى شهادة نصري المعلوف بنصها الأصلي وإلى مقالتي ميشال شيحا وجورج نقاش نصوصاً لم ترد في الطبعة الفرنسية: نص ادبي رائع يصف سليم تقلا في العام 1930، بقلم ابن الزوق الإدوي الهوى (نسبة الى إميل إده)، الشاعر الكبير الياس أبو شبكة، ونص آخر للشاعر عند وفاة سليم تقلا (1945)، وكلمة الرئيس الشيخ بشاره الخوري بمناسبة الذكرى الخامسة لوفاة سليم تقلا في محطة الإذاعة اللبنانية (1950)، وتقرير عن زيارة البعثة اللبنانية الأولى لمصر بين 5 و16 يناير 1944 يلخص ما ورد في الصحافة المصرية عنها (لحسين جرادي)؛ ونص خطاب سليم تقلا في «حفلة افتتاح مشاورات الوحدة العربية»؛ وصدى وفاة سليم تقلا المفاجئة في الصحف اللبنانية والعربية الناطقة بالعربية والفرنسية (إعداد كارمن حسون أبو جودة).

في الختام لا بد من الإشارة الى الدور المحوري الذي لعبه الأستاذ يوسف سليم تقلا في

[5] صدر الكتاب عن Karthala – Dar An-Nahar في تشرين الثاني 2004 حاملاً على العنوان عبارة sous la direction de Gérard Khoury وضم الكتاب مجموعة المساهمات التي قدمت الى مؤتمر سليم تقلا المعقود في 20 و21 حزيران 2003 في La Maison méditerranénne des Sciences de l'homme في مدينة إكس آن بروفنس(جنوبي فرنسا).

[6] راجع فارس ساسين وكارلا اده ترجمة نصيهما.

الإعداد «لمؤتمر سليم تقلا» في إكس-آن-بروفنس (2003) وفي إنجاز الكتابين الفرنسي والعربي. ولا يقتصر فضله على تحمّل أعباء المشروع برمته، والسهر عليه، بل يتعدى ذلك في اتجاهات كثيرة:

- حفظ أرشيف سليم تقلا كاملاً وإغناؤه على مدى السنوات مما مدّ الأبحاث بالوثائق اللازمة.
- تأمين مصادر جديدة لتقميش الدراسات عبر تكليف الباحثة جوليت هونفو وآخرين جمع كل ما يمت الى الموضوع بصلة في الأرشيف الفرنسي والبريطاني.
- عدم التدخل في محتوى الأبحاث والإصرار على طابعها الموضوعي، والأخذ برؤية حديثة ترى في السيرة السياسية مدخلاً الى كتابة تاريخ المؤسسات والقوى الاجتماعية.
- إرشاد المساهمين الى القضايا التاريخية والقانونية بتواضع لا مثيل له.

وغني عن القول أن السهر على الوثائق وإغناءها ما كان ليكون من الابن لولا الحرص على الإرث المعنوي لسليم تقلا: «ان لبنان قد أخذ على نفسه عهداً (...) أن يكون ويبقى دوماً سيداً مستقلاً حراً وسيظل في الرعيل الأول عاملاً على توحيد البلاد العربية»[7].

وكان يوسف تقلا، بعمله هذا، سرّ أبيه.

جديتا في 2005/10/2

ف. س.

[7] خطاب سليم تقلا في حفلة افتتاح مشاورات الوحدة العربية، الاسكندرية 1944/9/25، جريدة **العهد**، 1945/1/13.

المؤلفون

كارمن حسون أبو جودة

صحافية تعدّ أطروحة دكتوراه عن «تأسيس وزارة الخارجية اللبنانية» في جامعة Montpellier.

كارلا إده

أستاذة في جامعة القديس يوسف، بيروت، وقد قامت بنشر دراسات ومقالات عديدة حول التاريخ الاجتماعي والسياسي لبيروت ولبنان في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي تحضّر دكتوراه في التاريخ في Université de Provence حول تحديث بيروت في عهد الانتداب الفرنسي.

منذر جابر

أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية. صاحب دراسات عدة عن جبل عامل (لبنان الجنوبي) و«الشريط اللبناني المحتل» (1999) ومرحلة الانتداب الفرنسي.

آن ـ لور دوبون

أستاذة محاضرة في التاريخ المعاصر في جامعة نيس صوفيا - انتيبوليس. تدرس بشكل خاص حركات الأفكار والمثقفين العرب في الشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد أعدت مع كاترين مايور-جاوان Catherine Mayeur-Jaouen كتاب «نقاشات فكرية في الشرق الأوسط بين الحربين» *Débats intellectuels au Moyen-Orient dans l'entre-deux-guerres* وهو مجلد صادر عن Revue des mondes musulmans et de la Mediterranée (رقم 95 و96 و97 و98) عام 2002.

خالد زيادة

استاذ الانتروبولوجيا في الجامعة اللبنانية. ومؤرخ وأديب صدرت له روايات وكتابات عن دار النهار للنشرمنها: «يوم الجمعة، يوم الأحد» (1994) و«حكاية فيصل» (1999).

فارس ساسين

استاذ الفلسفة الحديثة في الجامعة اللبنانية. له «كتاب الاستقلال بالصور والوثائق» (مع غسان تويني ونواف سلام) (1997)، و«لبنان: القرن في صور» مع نواف سلام (1999) و«البرج، ساحة الحرية وبوابة المشرق» (مع غسان تويني) (2000).

انطوان سلامه

صحافي ومؤرخ له «زوق مكايل، أزمنة الحضور في تاريخ لبنان» (جزآن) (1997).

رغيد الصلح

دكتور في العلوم السياسية صاحب *Lebanon and arabism, National Identity and State Formation,* I.B. Tauris, London. 2004 الذي صدرت ترجمة عربية عنه (دار الساقي، 2005).

شانتال فرداي

شانتال فرداي، أستاذة وباحثة في التاريخ (جامعة باريس الرابعة، السوربون). قامت بعدة زيارات للبنان. درست الأرسالية اليسوعية وشكلت الأعوام الأولى لهذه الارسالية موضوع أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه. وهي تتابع اليوم دراستها لشبكة مدارس الإرساليات وللكنائس الكاثوليكية الشرقية.

جولييت هونفو

باحثة في المركز الوطني للبحث العلمي و«مؤسسة الأبحاث والدراسات حول العالمين العربي والإسلامي»، اكس-آن-بروفانس، UMR 6568. مؤرخة ومستعربة أمضت سنوات عديدة في مصر وسوريا. تتناول أبحاثها خصوصاً القومية العربية في سوريا ولبنان خلال النصف الأول من القرن العشرين.

توطئة

على هامش السيرة السياسية

فارس ساسين

مَن يرافق سليم تقلا في فصول حياته القصيرة، وهو الذي توفي ولم يبلغ من العمر الخمسين عاماً (1895/12/11-1945/1/11)، يدهش لكثرة الأعمال التي قام بها، ولعدد الوظائف التي تحمل أعباءها وسعى جاهداً إلى الاضطلاع بمهامها. ولئن كانت سيرة سليم تقلا تقع بكاملها تحت عنوان «الأمانة... لخدمة الدولة»[1]، والالتزام التام بخط الكتلة الدستورية عند الانخراط المباشر في الحياة السياسية، وقيادة معركة الاستقلال، والمحافظة على «روح إدارية أصيلة»[2]، فإن فيها بعداً مأساوياً لا يخفى عن الأنظار. فـ«الجمال في الوجه»[3] الذي أشار إليه الشاعر ووصفه وصفاً دقيقاً يكاد يكون، أو هو، على حافة الغزل[4] والذي ما زال

[1] «نادراً ما قدّمت فترة ما بعد الحرب في لبنان مثالاً نذر نفسه بهذه الامانة، بل بهذا التمام، لخدمة الدولة». جورج نقاش، **الأوريان**، 1945/1/12. «حياة سليم تقلا ومماته تضيئهما خدمة لبنان وهي عليهما تهيمن». ميشال شيحا، **لوجور**، 1945/1/12. انظر النصين في الملاحق.

[2] «حفظت من حياتك الإدارية في المعترك ذلك الانتظام الذي تعودته، فكنت تدخل الوزارات بداعي الواجب وتتركها غير آسف بداعي الواجب أيضاً». بشاره الخوري، **مجموعة خطب**، بيروت، 1951. ص231. «فتقلا الذي جاء متأخراً إلى السياسة من الإدارة بقي في روحه إدارياً ينتمي إلى سلالة كبار خدام الدولة في التاريخ المتميزين بامتلاك حسّ الدولة وإقامة شعائرها». جورج نقاش، المصدر المذكور.

[3] الياس أبو شبكة، **المكشوف**، 1945/1/13. أنظر الملاحق.

[4] «عينان جميلتان يفيض السحر على ضفاف أجفانهما... أنف فخور يستنشق اللذة والكبرياء معاً... فم اثقلت الشهوة شفته السفلى فأحنتها قليلاً...»، الياس أبو شبكة، **المعرض**، 1930/9/14. أنظر الملاحق.

ماثلاً بقوة في الصور الشمسية لم يكن مصيره المحتوم الانتظام في العمل الإداري والنضال السياسي والتفرّغ لهما. فالقدر كان ماثلاً في قدرته على إيحاء الثقة وكسب الود، مما جعل الساهرين على مسيرته كثراً (من الأب سارلوت، إلى نجيب أبو صوان، إلى يوسف الحكيم، إلى الجنرال بيوت...). وكان ماثلاً في الظروف المؤاتية لتفتق المواهب وتجسيد الكفاءات: «كان سليم تقلا وهو اصغر كبار الموظفين سناً في الدولة الناشئة أكبرهم آمالاً وأماني»[5]. كما أنه ماثل أيضاً في حرمانه الدائم من «أوان الحصاد»: «لا بدّ وأنه مكتوب عليّ أن أقوم بعمل التأسيس، فأعطيه لآخر يجني ثماره»[6] هذا ولم يعطَ له، وهو من آباء الاستقلال، رؤية الجلاء، ولا تسلم أوراق اعتماد سفير فرنسا، وهو مؤسس وزارة الشؤون الخارجية.

هذا ويمكن القول بأن ما لازم حياته، منذ أعوام الدراسة[7] إلى الهجرة للعمل في بلاد العلويين إلى الأيام الأخيرة[8] قلة المال رغم معاشرته في العقد الأخير من العمر، أثرياء القوم. وليس هذا ببعيد عن عفة اليد وبسطها: «مبسوط اليد إلى أقصى درجات الكرم»[9]. وتشهد ابنته منى[10] أن صفتيه الأساسيتين كانتا، فيما يخصها، الطيبة والكرم.

وواجه سليم تقلا منذ مطلع العشرينات وتوليه منصبه الكبير الأول، متصرفية لواء البقاع، حملات صحفية وسياسية عنيفة، من حملة **زحلة الفتاة** ضد «غلمان الوظائف» الذين غادروا «مقاعد الدراسة... بالأمس»[11]، إلى حملة أعداء حاكم لبنان الكبير ليون كايلا الذين اتهموا

---

[5] الياس أبو شبكة، **المكشوف**، مصدر سابق.

[6] «Il semble être dans ma destinée de faire le travail de fondation et de le passer ensuite à un autre pour en recueillir les fruits». رسالة سليم تقلا إلى نجيب أبو صوان في 1921/9/28.

[7] يروى عن الشيخ ألفرد الخازن، زميل سليم تقلا في الدراسة في جامعة القديس يوسف وفي المسكن الطالبي قرب ساحة البرج أنه، عندما سمع بالمبدأ القانوني الروماني القائل بإمكان استيفاء الدَيْن عن طريق السخرة، قال: «لو كان هذا المبدأ ساري المفعول هنا، لجعلوني أنا وسليم تقلا نحرث سهل البقاع بكامله».

[8] ورد في مجلة **الصياد** (1945/1/18) أن سليم تقلا «مات فقيراً مخلفاً وراءه (...) عدة سندات مستحقة الأداء من زمن طويل، أو من زمن قصير». وأضافت أنه عندما همّ «بالسفر مؤخراً إلى القاهرة، اضطر ان يأخذ سلفة على راتبه بمبلغ 1400 ليرة لبنانية... والمعلوم أن سفره لم يكن للنزهة بل كان لخدمة هذا البلد». أنظر في الملاحق ملف الوفاة في الصحف اللبنانية والعربية.

[9] إلياس أبو شبكة، **المكشوف**، المصدر السابق.

[10] حديث خاص.

[11] **زحلة الفتاة**، 1923/12/4.

ناظر الداخلية بعدم الوفاء ونكران الجميل تجاه رئيس مدرسته الأب سارلوت[12]، إلى حملة **الأوريان** في العام 1927 بتهمة «تسهيل عمل العصابات المسلحة في البقاع عن سابق تصوّر وتصميم»[13]، إلى حملات الشيوخ ضد إعادة تعيينه في نظارة الداخلية[14]، إلى أم الحملات، حملة **الأوريان** ضد محافظ بيروت بعد انهيار «كوكب الشرق»[15]، إلى «نفي» المفوض السامي له إلى محافظة الشمال[16]، إلى حملة صيف 1939 عند زيارته فرنسا وتوجيه انتقادات الى إدارته شؤون طرابلس، إلى الحملة الشعواء التي طالته في الأوساط المسيحية بعد توقيع بروتوكول الإسكندرية والتي بلغت أوجها في كانون الأول 1944 وأطلقت عليه اسم «محمد سليم تقلا»[17]. وهذه الحملات الشعواء كانت تجد من يتصدّى لها، فولدت بالنتيجة، صورة وطنية جميلة لتقلا في لبنان والأقطار العربية، فرحب به أهل الشمال عند توليه وظيفة المحافظ في منطقتهم[18] وقالت عنه **المصري**، عند الزيارة الأولى لبلاد الكنانة، انه «عرف بالنزاهة والمحافظة على الكرامة في عهود كان فيها الفرنسيون كثيراً ما يمتهنون كرامة الموظفين الوطنيين»[19]. وقد استخلص ميشال شيحا العبرة من كفاح عشرين سنة في الإدارة والسياسة بقوله: «وهو كفاح لم يجز عليه... إلا قلة الفهم والاضطهاد والظلم، مدة سنوات بحالها. وكان بعد كل محنة يعود إلى الوثوب بشجاعة رائعة»[20]. وانكشفت هشاشة الحملات بوفاته والإجماع الذي قلّ نظيره

---

[12] شنت الحملة في *L'Écho d'orient*، وهي الصحيفة التي أصدرها لفترة وجيزة غبريال خباز بعد تعطيل السلطات لجريدة **الأوريان**، ورد عليها الأب سارلوت في **لسان الحال**، 1925/4/3. راجع الفصل الخامس (دراسة منذر جابر). نص رسالة سارلوت في الهامش 33.

[13] **المصدر نفسه**، الهامش 39.

[14] المصدر السابق، الهامش 40 و41. وتجدر الإشارة إلى أنه كان دائماً لسليم تقلا من يدافع عنه في أوساط الصحافة من اسكندر الرياشي (**الصحافي التائه**) إلى ميشال زكور (**المعرض**) إلى جبران التويني (**الأحرار والأحرار المصورة والنهار**)...

[15] «والآن، من المسؤول عن هذه الكارثة؟ من سيتكيّس الثلاثين قتيلاً؟ الثلاثين جريمة؟(...) المحافظ اولاً (...) المحافظ ايضاً (...) المحافظ دائماً...»، **الأوريان** 1934/3/16. وتابع غبريال خباز حملته في مجلس النواب وكان فيه يومها نائباً معيناً عن طائفة الروم الكاثوليك. ولا ريب ان هذه الحملة أثرت كثيراً في سليم تقلا، ما جعله يحفظ في أرشيفه الخاص كل أعداد جريدة **الأوريان** التي تناولته بالتهجم اللاذع في تلك الفترة. ومن ثمار تجني **الأوريان** على تقلا ولادة صحيفة **لوجور** (1934/8/1) التي أسسها الدستوريون لمواجهة حملات الإدّوييّن الناطقة بالفرنسية (تولى تحريرها شارل عمون باشراف ميشال شيحا).

[16] راجع الفصلين السادس والسابع (دراستي كارلا إده وخالد زياده).

[17] حديث خاص مع منى تقلا حداد التي أوردت تعليق والدها على التسمية: «هذا شرف لنا». عن الحملة على بروتوكول الإسكندرية، راجع الفصلين الثامن والتاسع (دراستي جولييت هونفو ورغيد الصلح). تورد هونفو الشتائم الشخصية المختلفة الموجهة إلى تقلا: «ثعلب في رداء العفة والترفع».

[18] أنظر الفصل السابع (دراسة خالد زيادة).

[19] أنظر «زيارة البعثة اللبنانية الأولى لمصر...» في الملاحق.

[20] ميشال شيحا، مصدر سابق.

في مديح الفقيد وإغداق الصفات الحميدة عليه. يشير جورج نقاش في عبارته الاعتراضية «لعله الوحيد» إلى موقع سليم تقلا الخاص في الكتلة السياسية التي انتمى إليها: «كان من بين جميع أخصامنا، واحداً من القلائل، ولعله الوحيد، الذي يمكننا أن نكرم ذكراه من غير أي تنازل في الجوهر عن مواقفنا»[21].

وتقع قمة المأساة في الوفاة المفاجئة، التي تنبه إلى مؤشرات قدومها ورأى فيها ما يقربه من أقرب الأصدقاء إليه، ميشال زكور الذي مات أيضاً في ريعان الشباب (1896-1937)، ثم وفاة والده حسرة عليه بعد ثلاثة أيام على وفاته (1945/1/15). وكانت وفاة الوالدة قد سبقت يوم الاعتقال في راشيا (1943/11/11) بأيام قليلة، مما يلقي الضوء على الحالة النفسية الرهيبة في المعتقل البقاعي الذي شق الطريق إليه في العشرينات، يوم كان متصرفاً للواء البقاع.

وتظهر، بالإضافة إلى ذلك، «مأساوية» سليم تقلا في انتمائه إلى مراحل «البدايات» وظروف «التأسيس»، فهو حاضر فيها كلها، أو في جلها: تأسيس مدرسة الحقوق في الجامعة اليسوعية (1913 و1919)؛ إعلان لبنان الكبير (وهو من التيار الداعي إليه) (1920)؛ وضع قواعد العدالة على النمط الغربي في بلاد العلويين (1920-1922)؛ إرساء سلطة الدولة في سنجق البقاع، المنطقة الإدارية الجديدة القائمة على تخوم «دولة دمشق» والتي تضم مذاهب ومشارب عدة، وتناهض الدولة الفتية فيها «عصابات» و«عشائر» و«تيارات وحدوية عربية» (يطلق تقلا عليها اسم «انفصالية») ترى حيناً إلى الشام، وحيناً إلى عمان، وحيناً إلى الحجاز، وحيناً إلى اسطنبول (1923-1924)؛ الإشراف على تنظيم «دولة لبنان الكبير» ثم «الجمهورية اللبنانية» (1924-1928) أمنياً وإدارياً وانتخابياً... في نظارة الداخلية في السراي القديم، أي في أحد أهم المراكز التي تولاها اللبنانيون، إن لم يكن أهمها، وأكثرها حساسية؛ المساهمة في وضع الدستور؛ السير في مشروع عصرنة بيروت وتجميلها وجعلها عاصمة لبنان (والانتداب الفرنسي) وبوابة للشرق (1928-1935)؛ مواكبته، وهو في زمن «المنفى» الإداري، انتقال طرابلس من المطالبة بالانضمام الفوري إلى سوريا بعد توقيع المعاهدة السورية الفرنسية (1936) إلى بداية القبول بالحدود الجديدة للوطن الجديد؛ الانخراط في العمل السياسي المباشر على أساس الانتماء الكامل والراسخ إلى كتلة نيابية (الدستورية) في صراع مع كتلة أخرى (الكتلة الوطنية)، وهما كتلتان كانتا تهيمنان على الحياة السياسية اللبنانية عبر ما ينوف على العقدين؛ خوض معركة الاستقلال والاستفادة من الظروف الدولية الجديدة من غير التفريط بالصداقات الدولية

(21) جورج نقاش، مصدر سابق.

القديمة، وبناء الاستقلال على قاعدة الوحدة الوطنية والتعاون مع البلدان العربية؛ تأسيس وزارة الشؤون الخارجية اللبنانية (وكان الانتداب قد قصد إهمالها) على قواعد عصرية ما زال معظمها يُعمل به إلى اليوم؛ المساهمة في «مشاورات الوحدة العربية» التي ستؤول إلى إيجاد «جامعة الدول العربية»... وهذه البدايات، على ما فيها من سحر وألق، لم يخلُ أي منها من الشوائب: فقد جاء إعلان لبنان الكبير بعد ميسلون؛ ودخل أهل الاستقلال، بعد تحقيقهم الإجماع الوطني، في الصراعات؛ ولم يخل تأسيس وزارة الخارجية من التدخلات، وقد جاءت من كل حدب وصوب؛ ورافق تأسيس الجامعة العربية أشنع الحملات وأبشعها... ولم يكن مسار سليم تقلا، ومسار رفاق له[22]، على تكاثرهم وتضاؤلهم وتجمعهم وتفرّقهم، إلا لرأب الصدع وتصحيح المسار أو قبول التحدي وخوض المحاولة.

***

لم يكن سليم تقلا خطيباً مفوهاً: فخطاباته التي كان يتلوها مكتوبة لم تترك كبير انطباع[23]. ولم يكن زعيماً شعبياً في كسروان أو في جبل لبنان[24]. ومع ذلك فقد قامت لتأييده، وهو المحافظ، مظاهرة ضخمة في بيروت بمناسبة الاحتفال الرسمي بعيد المولد النبوي الشريف في 1935/6/13[25]. ونال أكبر عدد من الأصوات، بعد أحمد

(22) كتب أسعد عقل في رثائه «ثالث الفرسان»، الشيخ فريد هيكل الخازن، (بعد ميشال زكور وسليم تقلا) (**الرواد**، 1948/8/14): «ارتبط منذ نحو ربع قرن بفخامة رئيس الجمهورية [بشاره الخوري] وبالأستاذ كميل شمعون والأمير مجيد أرسلان وبالمرحومين ميشال زكور وسليم تقلا، بصداقة وثيقة ثابتة على الدهر، ووضع جهاد هؤلاء الخمسة في السياسة اللبنانية أسس هذا العهد». والجدير بالذكر أن المذكرة النيابية بالاحتجاج على تعليق الدستور والمطالبة بإعادته، التي أعطت الكتلة الدستورية اسمها، وقّعها ميشال زكور وفريد الخازن وكميل شمعون. **المعرض**، الجزء الثاني، دار النهار للنشر، العدد 40، تشرين الثاني 1934 – كانون الثاني 1935.

(23) حديث خاص مع فيليب تقلا الذي ذكر، على سبيل المثال، خطاب جبيل أثناء انتخابات 1943. ولكن يبدو ان سليم تقلا كان أكثر فصاحة وبلاغة بالفرنسية على ما يذكره جان كميد عن خطابه في رثاء الأب سارلوت المكتوب بسرعة والذي نجده مخطوطاً في محفوظات يوسف تقلا. هذا ورأى بعض المعاصرين ان فصاحة تقلا كانت تفوق فصاحة كميل شمعون. على الصعيد الفردي، أكدت ابنته منى أنه «لم يكن يتكلم كثيراً مكتفياً بالكلمة الصائبة» le mot juste وأنه كان يملك حس الدعابة والسخرية.

(24) أوردت جولييت هونفو في دراستها (الفصل الثامن، الهامش 81) كلاماً لموسى نمور، نقلاً عن الأمن الفرنسي، يؤكد ان سليم تقلا لا يجيّر عشرة ناخبين لبشاره الخوري في انتخابات جبل لبنان 1943.

(25) راجع دراسة كارلا إده (الفصل السادس): «إنها المرة الأولى التي يحيي فيها بهذه الحماسة أمام جامع المدينة الكبير شخص متعصب للبنانيته من الرعيل الأول».

الحسيني، في انتخابات 1937[26]. وثقة الشيخ بشاره الخوري به «أصبحت مع الأيام شبه مطلقة»[27]. وقال عنه المفوض السامي دو مارتل انه «أحد أكثر الموظفين كفاءة في لبنان»[28]. فما سر سليم تقلا وهل استطاعت الدراسات المجموعة في هذا الكتاب إدراكه؟

يقول فلوبير: «ما يصنع العقد هو الخيط وليس اللآلىء». وسليم تقلا، الشاب الوطني الطموح لا يفسره كلياً نشوء طبقة جديدة من المثقفين تخرجت من المعاهد الأجنبية وتولت المسؤوليات في جهاز الدولة الانتدابي ثم رأت في الانتداب الفرنسي عبئاً يجب التخلص منه سعياً نحو الاستقلال الناجز. فهذا الكلام، على صحته لا يفي بالغرض، لأنه يلغي ما يميز صاحب السيرة عن جيله، ويعجز عن تفسير اختلاف المسيرات وتناقض المواقف السياسية عند محطة تشرين 1943 وما جاء بعدها.

وما نملكه لسبر غور شخصية سليم تقلا أو بعضها هو كتابات الصبا (1920–1924) التي وصلتنا منه والتي تظهره في معمعة الحياة العامة والخاصة: خطاب التخرج من مدرسة الحقوق (1920/12/11)، رسائله إلى نجيب أبو صوان (1920–1923)، التقارير السياسية والملفات السرية التي حررها إبّان توليه متصرفية لواء البقاع (1923–1924)... وأهمية هذه التقارير والملفات أنها ترينا تقلا في ممارسته اليومية يراقب ويتصرف ويفكر ويعطي نظرته العامة للأمور والحياة السياسية.

يعرّف الطالب في الحقوق والموظف الشاب نفسه في مطلع العشرينات على أنه «سوري» ويرى ان «السوريين» رزحوا «خلال أربعة قرون من البربرية والطغيان»[29] تحت الحكم التركي، فلم يقض على «وجودهم». لكنه يرى أن إعلان لبنان الكبير «أعطى للمسألة

[26] نال سليم تقلا 31942 صوتاً في انتخابات محافظة جبل لبنان وحل ثانياً بعد أحمد الحسيني 32585 سابقاً كميل شمعون 31328 وفريد الخازن 31531 ومجيد أرسلان 31129 وحكمت جنبلاط 30809... ونال خصم سليم تقلا المرشح لمقعد الروم الكاثوليك جورج كفوري 5183 صوتاً. راجع ماجد خليل ماجد: **الانتخابات النيابية، 1861-1992، القوانين والنتائج**، بيروت 1992، صفحة 69.

[27] فيليب تقلا، جواب خطي على 15 سؤالاً وجهتها إليه.

[28] De Martel à Viénot, 3/11/1937, MAE Paris, E – Levant, Syrie Liban 1930 – 1940, n 503.
تأتي هذه الشهادة من دو مارتل بعد أقل من سنتين على نقله سليم تقلا «تأديبياً» من محافظة بيروت إلى محافظة لبنان الشمالي وفي سياق ذكر حسنات حكومة خير الدين الأحدب الائتلافية المشكلة في تشرين الثاني 1937. هذا وكان تقلا قد نقل عن الجنرال بيّوت، حاكم بلاد العلويين قوله: «إنك لمن بين الموظفين أنجحهم هنا» (أيلول، 1921).

[29] Ecole française de Droit de Beyrouth: *Séance de clôture des examens, 11 décembre 1920*, =

السورية حلاً يناسب سوريا». فسليم تقلا لا يتنكر للانتماء إلى مجموعة جغرافية وبشرية أوسع، مما يعطي رؤيته السياسية بعداً ثاقباً يتجلى في مشروعه للدستور (وقد خصّص القسم الثالث والأخير منه للعلاقة بسوريا) وفي معركة الاستقلال وتنظيمه والسعي إلى تأسيس الجامعة العربية، وينضوي بشكل كامل تحت لواء «المطالب اللبنانية» المرفوعة عبر الوفود الثلاثة إلى مؤتمر فرساي والتي حملت بعداً ثلاثياً: استقلال لبنان، بحدوده التاريخية والطبيعية، بمساعدة فرنسا ودعمها. البعد الثالث يؤسس لواقعية البعدين الأولين ويجعل إنجازهما ممكناً، فللحضور الفرنسي «قيمة...معنوية... ولاسيما في ما يختص بالحفاظ على لبنان الكبير»[30]. إلا أن له ايضاً بعداً ذاتياً يتجسّد في الميادين العلمية والتعليمية والحضارية والاخلاقية[31]. ويربط الطالب تقلا في صياغة أدبية لا تخلو من الاناقة «تعلقنا إلى الأبد» بفرنسا بتماهي الأخيرة مع القيم التي جسّدتها وتجسّدها[32] ويبقي بذلك الباب مفتوحاً... للاستقلال.

يتخرج تقلا من مدرسة الحقوق فيرى في القانون وسلك القضاء ما يحل أزمته المالية المتجددة أبداً، وما يجسّد ثقافته وطموحاته وقيمه، وهو بذلك على سنّة استاذه «القاضي اللامع النزيه والرئيس الحق»، «اول السوريين والوحيد الكامل بينهم» نجيب بك ابو صوان[33]. تصد دونه أبواب العدالة في بيروت، فيقصد اللاذقية وإذ بالأحداث تؤول إلى اضطلاعه بمهام الإدارة والسلطة، فيجد فيها ما يروي غليله: «ثم أنني، في واقع الأمر، أفضّل بها لا يقاس الإدارة العدلية... ففيها ينصبّ الاهتمام على مسائل مبدئية ملفتة للنظر في الإدارة أو التفتيش أو المراقبة»[34]. وهكذا، انتقل هوى تقلا من الحقوق إلى الادارة، إلا انه ظل محافظاً على متاعه القانوني الذي كان له رصيداً يشرفه في كل وظائفه اللاحقة، وأعطاه قوة في مواجهاته مع رؤسائه وأنداده وأصدقائه

= imprimerie catholique, Beyrouth, p.5 «Malgré les quatre siècles de barbarie et de despotisme qui, chez un autre peuple auraient annihilé son existence, le Syrien sans aucune aide, a pu se frayer une voie et se faire un nom».

[30] تقرير سياسي لمتصرف البقاع في 1923/8/10. راجع دراستنا في الفصل الرابع.

[31] «Vous nous avez donné plus que de l'instruction et de la science: Vos conseils et vos exemples ont formé nos caractères et virilisé nos volontés», *Séance de clôture*...

[32] راجع دراسة شانتال فرداي (الفصل الثاني) والنص الذي نحيل اليه في الهامش 120.

[33] راجع دراستنا (الفصل الثالث).

[34] رسالة إلى نجيب أبو صوان، 1921/9/28. الأفعال الفرنسية المستخدمة: Contrôler, inspecter, diriger.

وأخصامه[35].

المرحلة البقاعية القصيرة (1923–1924)[36] واحدة من مرحلتين كان فيهما سليم تقلا الآمر الناهي، صاحب النفوذ الأول في قطاعه: كانت علاقته مباشرة بحاكم لبنان الكبير في ظل غياب شبه تام للمستشار الفرنسي القابع فوق رأس كل موظف لبناني كبير في تلك المرحلة. وكان تقلا يزاوج في موقعه هذا بين السلطة والقانون، فيرسم «سياسة متشددة عادلة» تسعى إلى التعامل مع كل فرد «بغض النظر عن مرتبته وصفته». وفي سبيل هذه السياسة، وبناء الدولة على تخوم يكثر فيها «الانفصاليون» والعصاة، دأب المتصرف على «العزم» و«الحزم» فجسّد بشكل لافت «الفرتو» virtu التي يراها مكيافيللي لأميره. وما اعتماد تقلا شبه الكامل على المنتدب الفرنسي في إدارته للسنجق إلا نتيجة اعتباره خارجاً على الطوائف المختلفة وقادراً على لعب دور الحكم بينها وعلى تجسيد السلطة الموضوعية بشكل خالص: «لا يصح لغير الفرنسي ان يمثل دور الحكم، على نحو مفيد، بين الطوائف المختلفة، وأن يخفّف الأحقاد المتوارثة بينها... وأن يعمل على ازدهار البلد»[37]لم تخلُ هذه المرحلة من تاريخ تقلا من الشوائب، فكان صدره يضيق بالانتقاد، ولم يدرك ما للنقابات العمالية من دور في المجتمع الحديث، لكن تواليه على النجاح – من ذلك الفصل بين «الخارجين على القانون» و«الحركة الانفصالية»، والحزم والعدل في نزع السلاح وفرض نظام الغرامات والاقتصاصات الجماعية، واستتباع الساسة المحليين للدولة المعلنة حديثاً... أدى إلى رفع شأن وظيفته واستقدامه إلى بيروت، المدينة الحبيبة التي عرفها طالباً مفلساً وعاملاً صغير الشأن في الجهاز الإداري والقضائي، ليكون ناظراً للداخلية، أي في أعلى الهرم الإداري مسؤولاً عن لبنان الكبير بكامله.

---

[35] عاد تقلا إلى سلك القضاء لفترة وجيزة قبل تسلمه متصرفية لواء البقاع وعمل مستنطقاً في بيروت. وبعد استقالته من محافظة لبنان الشمالي، وانتخابه نائباً انضم تقلا إلى نقابة المحامين في بيروت (1937/11/29). يقول فيليب تقلا في رده الخطي على اسئلتي: «انهيت دراستي الحقوق منذ سنة 1935، وانهيت تدرجي في مكتب الاستاذ كميل إده سنة 1938. فبادرت إلى فتح مكتب محاماة، وبالاتفاق مع سليم جعلته باسمينا مكتب سليم وفيليب تقلا، فكان بالنسبة إلى سليم مركزاً سياسياً في الواقع له ولأصدقائه من الدستوريين وغيرهم، تعقد فيه اجتماعات ولقاءات بقيتُ بعيداً عنها بسبب انشغالي بمهام مهنتي التي كانت تأخذ كل وقتي ولأن السياسة لم تكن تهمني في ذلك الحين». وكان المكتب المشترك، في بناية عكره وشلالا في الشارع القصير المؤدي من البلدية إلى ساحة النجمة.

[36] راجع دراستنا في الفصل الرابع.
روى الشيخ الفرد الخازن أنه، لدى سماعه سليم تقلا ينقل إليه خبر تعيينه متصرفاً للبقاع، لم يصدقه وظن في الأمر مزحة، إذ كيف يعقل أن يعين «ابن الصيدلي» وهو ما دون الثلاثين من العمر في هذه الوظيفة المهمة. هذا، وذكر سارلوت في رسالته إلى **لسان الحال** أنه نصح تقلا بعدم قبول الوظيفة، على الأرجح بسبب المهام الجسام التي تحملها.

[37] التقرير السياسي في 1923/8/10.

لا نملك بعد المرحلة البقاعية (باستثناء الأفكار المقترحة للدستور) كتابات من تقلا. جلّ ما نملكه عنه مباشرة في مرحلة «السراي الصغير» ما أوردته الصحف البيروتية والمحفوظات الفرنسية. كما أننا نملك سجل أحداث المرحلة ولائحة بأعمال «نظارة الداخلية»، و«المديرية العامة»[38] بعد مرحلة إلغاء «نظارة الداخلية» غداة إعلان «الجمهورية اللبنانية» (1926/5/26) وإنشاء الوزارات. من الصعب تعيين دور تقلا الخاص في المهام الجسام والمتعددة في تلك الفترة التي شهدت امتداد ثورة جبل الدروز إلى الجنوب والبقاع، والمظاهرات في سبيل الحاكم الوطني، والمواجهات بين السلطة والمستأجرين، وإقرار تغيير النظام الإداري والانتخابي وقانون الجنسية... لكن الحملات الصحفية (ولاحقاً السياسية) التي شنت عليه، وقدرته على كسب ثقة الحاكم الجديد الماسوني للبنان الكبير ليون كايلا (1925-1926) تدلان على السلطة الواسعة التي كان يتمتع بها تقلا في موقعه الجديد.

لكن «سراي البرج» على فتنته، وفتنة مدينته وألق العاصمة، وعلى شمول ميدان سلطته لبنان بأكمله، كان بؤرة للتخاصم والأحلاف وعدم الاستقرار وغياب الاستمرارية. فيها: «رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزارة، رئاسة مجلس النواب، وزارة الداخلية، وزارة المعارف، قلم المطبوعات، الكركون والمخفر والحبس وقهوة رستم... وكانوا يلتقون في قهوة النجار حيث تقوم المفاوضات والاعتراضات والموالاة والمعارضة»[39]. هذا الوضع الذي نشأ غداة انتخاب رئيس لبناني لجمهورية لبنانية، تحت وصاية «السراي الكبير» وتحكّم مجلسي الشيوخ[40] والنواب والمفوض السامي وأعوانه، جعل من سليم تقلا لاعباً بارزاً بين الأقطاب المتصارعين على تشكيل الحكومات والهيمنة على السلطة: رئيس الجمهورية شارل دباس، رئيس مجلس الشيوخ (ثم النواب) محمد الجسر، أقطاب الموارنة حبيب باشا السعد وإميل إده وبشاره الخوري وموسى نمور وجورج ثابت... وكان باب التحالفات مفتوحاً أمام الجميع في وجه مَن يحظى بالسلطة أو يسعى إلى التفرد بها: تحالفَ إميل إده وبشاره الخوري ليواجها موسى

---

[38] أنظر دراسة منذر جابر (الفصل السادس). بين فترة إلغاء نظارة الداخلية وإقرار مديرية الداخلية (منتصف العام 1926 – منتصف العام 1927)، شغل تقلا وظيفة مفتش اداري.

[39] شبل الخوري يتذكر، **النهار العربي والدولي**، عدد 327، 1983/8/14، ص59.
كانت مراكز الحياة الاجتماعية السياسي، إضافة إلى السراي الصغير والمقاهي المحاذية له، الرستوران فرانسيه والسيركل دو بيروت وميدان سباق الخيل.
انظر MAE AD Nantes, cabinet politique, n 935, sûreté générale, Information n 314, 4/3/1930.

[40] ألغي مجلس الشيوخ بموجب قانون دستوري صدر في 1927/10/17.

نمور وجورج ثابت[41]، ثم تصالح إميل إده وموسى نمور «المعتبران رئيسي اللتين يتألف منهما المجلس الحالي»، والعدوان اللدودان «منذ ثلاث سنوات» لأنهما اكتشفا أن صراعهما يؤدي إلى فرض رئيس الجمهورية شارل دباس ورئيس الحكومة بشاره الخوري إرادتهما[42].

الود مقطوع بين سليم تقلا وإميل إده[43]، والأول قريب من «الحزب السياسي نمور - ثابت - [ابراهيم] حيدر». لكن اسمه مطروح لدخول معظم الحكومات، أياً كان رئيسها أو ولي أمرها، وزيراً للعدل[44] أو للداخلية. وهو يحظى برعاية رئيس الجمهورية، لكنه يتخلى عن ولائه السياسي عند المس بالقانون[45].

ما نعرفه عن سليم تقلا في سعيه الدؤوب إلى وضع مواهبه في خدمة سلطة قوية وحازمة وعصرية يفسر في رأينا عزمه الخروج من عالم «السراي الصغير»، حلبة الصراعات الشخصية والفئوية والسياسية، إلى محافظة بيروت ورئاسة بلديتها حيث كاد يكون له السلطة المطلقة.

لكن قبل الكلام على تقلا في محافظة بيروت، علينا أن نشير إلى وجه آخر له غير وجه الإداري اللامع العامل داخل جهاز الدولة الخاضع للوصاية الفرنسية التي تشكل السلطة الفعلية وتبقى، رغم تناقضاتها وتألباتها، العمود الفقري للكيان المستحدث. هذا الوجه هو العلاقة الوثيقة غير المنقطعة بصحافيين «لا عيب في لبنانيتهم» لكنهم يرفضون الانتداب الفرنسي، فيرد تعريف أبرزهم ميشال زكور، صاحب **المعرض**، في الوثائق الفرنسية على الشكل الآتي: «قومي لبناني ذو ميول معادية للانتداب»[46]. وعبر ميشال زكور وأسعد

(41) MAE AD Nantes, Beyrouth cabinet politique, n 933,le 11/2/1927

(42) MAE AD Nantes, Beyrouth, Renseignements cabinet politique, n 933,le 9/1/1928

(43) MAE AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, n. 935, Note des services de renseignement, sans date, ni auteur (manuscrite, février – mars 1930).

(44) اضافة إلى الحالات التي يذكرها منذر جابر في الفصل السادس، نرى اسم تقلا مطروحاً وزيراً للعدل في وزارة يشكلها حبيب باشا السعد ويرعاها إميل إده رغم «قلق» هذا الأخير منه «بعض الشيء».
MAE AD Nantes, Beyrouth cabinet politique, n 933 Information n. 1028/T, le17/12/1927 .

(45) في المصدر المذكور في الهامش السابق، نرى سليم تقلا يتخلى عن وزير الداخلية جورج ثابت لارتكابه مخالفة قانونية «une levée irrégulière de séquestre».

(46) يرد هذا التوصيف في وثائق عدة منها:
MAE AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique n454: «Michel Zaccour... quoique francophile professe un certain nationalisme libanais de tendance antimandataire».

عقل[47] وكانا لا يفترقان عن سليم تقلا في فترة معينة حتى أُطلقت عليهم تسمية «الفرسان الثلاثة»، كان «ناظر الداخلية» على علاقة بالتيارات العروبية داخل لبنان وخارجه. ويرد في رسالة من ميشال زكور إلى أسعد عقل من باريس بتاريخ 1928/12/27: «إنني أجتمع هنا كل يوم بعد يوم برياض [الصلح] وإحسان الجابري وغيرهما من الوطنيين السوريين وقد أصبحوا ميالين على ما أعتقد إلى نظريتنا في القضية اللبنانية والقضية السورية لأنهم يئسوا الآن من نجاح نظرية أخرى»[48]. وتختم الرسالة بعبارة نجد لها شبيهاً في كل الرسائل الأخرى من زكور إلى عقل: «أما الإخوان جميعاً من سليم [تقلا] إلى [يوسف] شربل فألفونس [أيوب] فجبرائيل [نصار] فأمين [؟] فكميل [شمعون] وهلم جراً فلا أشهى عندي من اليوم الذي أجتمع بهم فيه وأعانقهم طويلاً»[49]. وكان بيت العازب سليم تقلا[50]، الواقع يومها قريباً من مدرسة البزانسون في القنطاري، وهو الذي شهد اجتماعات تمهيدية عدة لسياسيين لبنانيين بهدف إسقاط حكومات وتشكيل أخرى[51]، يشهد أيضاً اجتماعات تضم رياض الصلح وعمر بيهم وعمر الداعوق وميشال زكور وأسعد عقل وفريد هيكل الخازن والدكتور الياس الخوري.. وجلهم من رافضي الأوضاع القائمة[52].

= وتعود صداقة تقلا وزكور إلى ما قبل 1921 اذ ورد في **المعرض**، 1921/6/30، ص3 ما يأتي: «قدم الثغر من اللاذقية صديقنا الأديب سليم أفندي تقلا وكيل مديرية العدلية في أراضي العلويين...».

(47) أسعد عقل (1897-1960)، شقيق الشهيد سعيد عقل، وزميل دراسة ميشال زكور في معهد الحكمة، عمل بداية في **الحرية** التي أسسها جورج عوض في بيروت 1918/10/25 وحرّر فيها مع ميشال زكور وجبران تويني. عمل بعد ذلك في **المعرض** حتى العام 1926، وأصدر مع شقيقه يوسف **البيرق** بين العامين 1927 و1947. ظل مراسل **الاهرام** القاهرية طوال 35 سنة (1925-1959).

(48) محفوظات إحسان أسعد عقل. ويتابع ميشال زكور: «وكنت قد دعوت إلى تناول الغداء عندي في نزل الصديق هيكل إحسان بك وبعض الرفاق اللبنانيين وبعد الغداء جلسنا في الصالون نتحدث ثم وضع أحدنا دور النشيد الوطني اللبناني على الغرامفون فوقفنا وكان إحسان بك في طليعتنا وقد أعجبه النشيد جدا».

(49) يرد في خاتمة رسالة أخرى من القاهرة بتاريخ 1927/4/2 محفوظة عند إحسان أسعد عقل: «سلم على الإخوان جميعاً ألبير [؟] وسليم [تقلا] وألفونس [أيوب] وكميل [شمعون] وجميع الإخوان بلا تفريق ويسعني حلمهم إذا لم أكتب لهم بالمفرق فكتابي هذا اليك هو لهم جميعاً».

(50) انتقل سليم تقلا منذ زواجه في العام 1931 من هذه الدار إلى بيت في المصيطبة (أصبح لاحقاً بيت السفير البريطاني وهو اليوم مقر جمعية خيرية إسلامية) سكنه حتى العام 1937، وولد فيه ابنه يوسف (ابنته منى ولدت في المصيف عاليه). وبعد وفاة عمه إميل قشوع وزواج شقيقة زوجته مارسيل، انتقل آل تقلا للسكن عند الجدة قشوع في شارع سرسق قرب التباريس، وفيه توفي. (وهي من آل سالم، الإبنة الوحيدة لأسرة ثرية من حلب تنتمي إلى طائفة الروم الكاثوليك).

(51) MAE AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique n 934, le 3/9/1930.

(52) حديث مع إحسان أسعد عقل، في 2005/9/5.

«اذا خفت بك الخمرة أو النارجيلة إلى الرستوران الفرنساوي في الليل... فوقع نظرك عليه [سليم تقلا] يتلهن قبل العشاء إلى رهط من رجال الصحافة والسياسة فلا تدرك أن من تراه امامك يقبض بيده على ناصية العاصمة»[53]. المسافة الصغيرة بين السراي القديم ودار البلدية (المنشأ عام 1926) هي مسافة كبيرة بين أقطاب كثر وقرار تائه، وبين قرار واحد أحد، ولو بالتنسيق مع المستشار الفرنسي، المسيو بوبون وبالتشاور مع الأعيان المحليين. صحيح أن ميدان السلطة في محافظة بيروت أقل اتساعاً منه في السراي لكنه يبقى كبيراً اذ هو يشمل كما ورد في إخبار فرنسي يشي بمشروع لتحويل العاصمة إلى municipe autonome[54] ثلث سكان لبنان (200,000 نفس من أصل 600,000) وهو المصدر الأكبر لواردات الدولة (الجمارك والضرائب المختلفة...)[55] وليست أهمية الوظيفة إدارية في ظرف مهم يجري فيه تحديث العاصمة وحسب[56]، بل هي إلى ذلك سياسية إذ إن المطلوب كسب ولاء أعيان بيروت وسكانها الممانعين لنشوء الدولة اللبنانية.

استطاع سليم تقلا خلال ثمانية أعوام، من مطلع العام 1928 إلى نهاية العام 1935، وهو معيّن بالوكالة من قبل حكومة الشيخ بشاره الخوري ثم بالأصالة من قبل حكومة إميل إده (3 و1939/3/6)، على الرغم من الحملات التي قامت لإقالته ابتداء من 1933، الاستمرار في موقعه والنجاح في إدارته تقنياً وسياسياً وقائداً لعملية تحديث كبيرة، معيداً النظر في عمل الدوائر البلدية، مطوراً القوانين، مطلقاً ورشة مشاريع جعلت منتقديه يذكرونه بمصير أحد حكام نيويورك الذي عزل «لإفراطه بالكرم»[57] وذلك نظراً لحجم الدين المترتب على البلدية. ونجد في كتاب روبير صليبا[58] أجمل شهادة عن إعمار بيروت في تلك الفترة، وعن الأساليب المعمارية فيها والمتمثلة في فندق السان جورج (1930) والچران تياتر (1930) ودور السينما

(53) الياس أبو شبكة، **المعرض**، 1930/9/14. أنظر الملاحق.

(54) MAE AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique n 935, 24/4/1931.

(55) حول أهمية بلدية بيروت كمؤسسة قائمة في الدولة اللبنانية، راجع دراسة كارلا إده في هذا الكتاب (الفصل السادس) ومقالتها التي تحيل إليها في الهامش رقم 5.

(56) أظهر سمير قصير في *Histoire de Beyrouth*, Fayard, 2003, pp 301-412 أهمية الفترة التي كان لسلطة سليم تقلا فيها دور كبير. لكن اسم سليم تقلا لا يرد في كتابه، لا بل هو يطلق خطأ على المسيو بوبون Poupon لقب المحافظ l'administrateur الصفحة 321.

(57) **لسان الحال**، 1931/4/9. مذكور في الفصل السادس، الهامشان 89 و90.

(58) Robert Saliba: *Beirut 1920-1940, Domestic Architecture Between Tradition and Modernity*, The order of Enginers and Architects, Beirut, 1998.

(الروكسي والدنيا والأمبير والراديو سيتي في أواسط الثلاثينات) ومبنى البرلمان وساحة النجمة والقسم من الوسط التجاري الواقع جنوب شارع فيغان (الثلاثينات). وقد يقال يوماً في تعريف هذه المرحلة المخضرمة من تاريخ العمارة في بيروت إنها أسلوب سليم تقلا.

ولم يكتف سليم تقلا بأن يكون «الأول» في ميدانه، بل إن موقعه الجديد والمهم جعله صاحب نفوذ أكبر في السراي. وأبرز الأدلة على ذلك الدور الذي لعبه في إسقاط حكومة إميل إده في مطلع العام 1930[59]. وفي تقرير فرنسي يورده منذر جابر في دراسته، نقرأ ما يأتي: «المحافظ تقلا ونظراً إلى مختلف الوظائف العليا التي شغلها ونظراً إلى علاقاته السياسية وصداقاته من جهة أخرى هو الوحيد القادر بأن يقوم بالكثير إن على صعيد إسقاط الوزارة أو على صعيد تثبيتها والحفاظ عليها... وثمة عدد كبير من النواب المسيحيين والمسلمين في بيروت وزكور في جبل لبنان وغيرهم... يتبعون بشكل أعمى توجيهات سليم تقلا وتعليماته»[60]. وورد في تقرير آخر: «إضافة إلى ما سبق [عداء الشيخ محمد الجسر للحكومة] فإن لرئيس الحكومة خصماً مهماً هو سليم تقلا محافظ بيروت، الصديق الشخصي للرئيس دباس والمرتبط منذ عدة أعوام بحزب السيد [موسى] نمّور والذي يستخدم ضد السيد [إميل] إده نفوذه الثابت على نواب بيروت»[61]. ويؤكد المؤرخ مئير زامير، وهو من أدق العارفين بالمحفوظات الفرنسية، أنه كان لتقلا دور كبير في كسب «العائلات السنية الوجيهة» إلى جانب بشاره الخوري في حملاته للرئاسة[62].

شكل نقل تقلا من محافظة بيروت إلى محافظة لبنان الشمالي[63] – في ظروف شراء الشركات الفرنسية لعقارات في بيروت، وانحسار سياسة الإعمار في العاصمة، والعودة التدريجية إلى العمل بالدستور، والاستقطاب الجديد للحياة السياسية اللبنانية حول إميل إده وبشاره

(59) استمرت حكومة إميل إده من 1929/10/12 إلى 1930/3/25، وهي «الوزارة الوحيدة التي سقطت داخل مجلس النواب من بين جميع الحكومات السابقة واللاحقة في تاريخ الوزارات في لبنان». (ماجد ماجد، **تاريخ الحكومات اللبنانية 1926-1996**، بيروت، 1997، ص25).

(60) نقرأ في التقرير ذاته (شباط – آذار 1930) أن الحملة ضد الحكومة «يقودها جورج بك ثابت وإبراهيم حيدر وزكّور». وانضم إلى المعارضين هنري فرعون وبشاره الخوري وعبد الحميد كرامي. وكان الشيخ محمد الجسر من المعارضين الذين لا يجاهرون بمعارضتهم.

(61) MAE AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique n 454, VIII – L'opposition parlementaire – la chute du ministère Eddé – M. Eddé renonce à former un nouveau cabinet pp. 57-58.

(62) Meir Zamir, *Lebanon's Quest, The Road to Statehood 1926-1939*, IB Tauris, 1997, p. 118.

(63) راجع حول هذه المسألة القسم الأخير من الفصل السادس (دراسة كارلا إده: محافظ بيروت).

الخوري، ضربة كبيرة له. لكن عدداً من مطالبه استجيب لها، وأضيف إلى رصيده الإداري والإعماري رصيد وطني يقوم على مغالبة سلطة الانتداب. ولم يكن لسليم تقلا في «منفاه» الطرابلسي دور كبير، نظراً إلى انتخاب إميل إده رئيساً للجمهورية، ولتولي أيوب ثابت أمانة سر الدولة، لولا المعاهدة السورية الفرنسية التي وثقت علاقته بـ«الانفصاليين» الطرابلسيين، وأتاحت له أدواراً دبلوماسية في ظروف صعبة جعلت المفوض السامي الفرنسي ينوّه «بمهارته»، وزعماء طرابلس يقرون له بموقف إيجابي ومتعاطف[64].

دخل سليم تقلا الندوة النيابية نتيجة انتخابات «ائتلافية»[65] أشرف عليها المفوض السامي دو مارتل، وكانت الكتلة الدستورية، بقيادة الشيخ بشاره الخوري، قد أصبحت أحد قطبي الحياة السياسية اللبنانية منذ مطلع الثلاثينات. أطلق على تقلا لقب «دماغ الدستوريين» و«دماغ الكتلة الدستورية»: «كان الشيخ بشاره يتذاكر مع سليم في الخطوات السياسية قبل إقرارها وفي غالب الأحيان كان يعتمد عليه في تنفيذها»[66]، وكان في المسائل الإدارية، ولجهة الإلمام بأوضاع البلاد من نواحيها كافة، والمعرفة بالقانون العام، وتنوع العلاقات الاجتماعية أوسع الدستوريين خبرة. وفي فترة ولاية مجلس النواب الرابع (1937/10/29-1939/9/21)[67]، قامت سياسة الكتلة الدستورية على قواعد ثلاث:

«1- الدفاع عن الفكرة اللبنانية.

2- المحافظة على صداقة البلاد التقليدية لفرنسا، وضمان هذه الأخيرة بحضورها الحريات وانتظام عمل المؤسسات اللبنانية، وتأمينها دور الحكم الطبيعي والمترفع للمفوض السامي بين العناصر والأحزاب كافة.

3- الدفاع عن النظام الدستوري روحاً وتطبيقاً»[68].

وما ميّز إداء سليم تقلا في كتلته النيابية:

---

(64) حول هذه المواضيع راجع الفصل السابع (دراسة خالد زيادة).

(65) راجع الفصل الثامن (دراسة جولييت هونفو).

(66) فيليب تقلا، جواب خطي على أسئلتي.

(67) أصدر المندوب السامي غبريال بيو في 1939/9/9، نتيجة دخول أوروبا الحرب العالمية الثانية، قراراً بإعلان حالة الطوارئ في البلاد المشمولة بالانتداب وفي 1939/9/21 قراراً «يوقف تطبيق مواد الدستور... المتعلقة بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وبحل مجلس النواب...».

(68) خطاب الشيخ بشاره الخوري في AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique n 946, compte rendu succint de la séance de la chambre des députés en date du 24/1/1939.
نلاحظ قرابة القاعدة الثانية مع الأفكار التي قال بها تقلا في تقاريره البقاعية.

1- الانضباط في الالتزام السياسي والولاء التام للكتلة ورئيسها، ما جعله يستقيل مرتين من الحكومة عند طلب الكتلة إليه ذلك:

«حضرة رئيس الجمهورية المحترم

أتشرف بأن أرفع استقالتي نزولاً عند قرار الكتلة الدستورية، التي كنت ممثلاً لها في الوزارة، وقد قضى هذا القرار بحجب الثقة عن الحكومة. إنني أغتنم هذه الفرصة لأشكركم على العطف الذي لقيته منكم راجياً قبول أخلص احترامي.

بيروت في 8 كانون الثاني 1938

سليم تقلا».[69]

أما الاستقالة الثانية (1938/8/27)، فمن حكومة رئسها الدستوري الأمير خالد شهاب، وتفرد فيها تقلا بالالتزام بقرار الشيخ بشاره الخوري، إذ إن رئيس الحكومة ووزير المالية كميل شمعون رفضا تقديم استقالتيهما. والجدير بالذكر أن رئيس الكتلة الدستورية رفض يومها اجتماع الكتلة لأن «ستة فقط من نوابها العشرين كانوا يشاطرون رأي رئيسهم في مسألة الانسحاب الفوري من الائتلاف الحكومي»[70]. ونرى في التزام تقلا الكامل قرار كتلتها ورئيسها، رفضاً لممارسات عرفها في السراي في القسم الثاني من العشرينات، وإرادة العمل داخل مجموعة تعرف ما تريد، وتسعى إليه بحزم، وتنوي الاضطلاع بمهام السلطة كاملة.

2- كانت مداخلات تقلا في المجلس النيابي ذات طابع تقني أو تفصيلي أكثر منه سياسياً. ففي جلسة 1938/2/28، نراه يتدخل في مسألة الاعتماد المخصص لمياه اليمونة[71]. وفي جلسة 1939/5/24، يناقش تقلا مع بشاره الخوري جدوى المبلغ المخصص لحفل افتتاح مطار بيروت.

3- بداية انتهاج تقلا، بعد أن أصبح وزيراً، سياسة ما سيسمى لاحقاً في النظام اللبناني وفي الدستور «الإنماء المتوازن». «ترافق وصول تقلا إلى الوزارة مع إنشاء صندوق مستقل

---

(69) ماجد ماجد: **تاريخ الحكومات**...، ص34. وكانت الكتلة الدستورية، بحسب رسالة الأمير مجيد أرسلان الذي استقال بعد تقلا «قد تركت لهم [الوزراء الاعضاء في الكتلة] الخيار ليقدموا استقالتهم قبل جلسة 10 كانون الثاني أو بعدها».

(70) AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique n 460-461, Information du 27/8/1938.

(71) AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique n 946, rapport du délégué du Haut. Commissaire sur la séance de la chambre, le 1/3/1938.

للمشاريع المائية وتوزيع عادل لموازنة الوزارة بين الدوائر الانتخابية الأربع في لبنان»[72].

4- إصرار تقلا، نائباً ووزيراً، على هيبة الدولة والمؤسسات: «ختم تقلا بالقول إن تأجيل النقاش في مجلس النواب لا بد أن يؤدي إلى تأكيد وجهة نظر الرأي العام من عجز المجلس وتقوي مقولة أعداء النظام»[73].

5- فتحت المعاهدة اللبنانية الفرنسية والمراسلات التابعة لها (1936) أبواب الوصال بين الرئيس إميل إده والقيادات الإسلامية، عبر إعطاء موقع رئاسة الحكومة عملياً لأبناء الطائفة السنية. فحاولت الكتلة الدستورية في مسعاها للحؤول دون هذا اللقاء، إسناد هذا الموقع إلى سليم تقلا (شباط 1937). فللرجل من الصفات والعلاقات ما يجعله أهلاً للموقع بموافقة عدد من الأطراف، وبعدم ممانعة أي منها. لكن السياسة الفرنسية الساعية إلى إدخال المسلمين السنة في أطر الجمهورية حالت دون ذلك. وتكررت المحاولة في تشرين الأول 1938، حين دعم الدستوريون شيعياً لرئاسة المجلس في وجه الأرثوذكسي بتروطراد، تمهيداً لمجيء تقلا إلى رئاسة الحكومة، إذ لم يكن وارداً، قبل 1943 أن تكون رئاستان من أصل ثلاث في يد المسلمين. لكن المحاولة الجديدة باءت أيضاً بالفشل ولم يبق منها سوى دخول سليم تقلا نادي المرشحين لرئاسة الحكومة[74].

بدخول الجيوش الهتلرية إلى باريس وتوقيع الهدنة الألمانية الفرنسية (1940/6/22)، ثم وبدخول القوات البريطانية إلى لبنان وسوريا وهيمنتها الفعلية عليهما (1941/6/8) في ظل غياب الدستور والهيئتين التنفيذية والتشريعية، انهارت كل معالم الطريق السابقة وأصبح المطلوب رسم رؤية جديدة تنقذ استقلال لبنان وتؤمن له صيغة حكم وطني. لا نملك وثائق كثيرة عن تلك المرحلة، إلا أن ما يقوله الأمير عادل أرسلان في مذكراته[75] يصب في خانة ما

---

(72) أنظر الفصل الثامن من الكتاب (دراسة جولييت هونفو: في خضم العمل السياسي).

(73) المصدر المذكور في الهامش 71.

(74) طرح اسم سليم تقلا مرة ثالثة لرئاسة الحكومة في نهاية العام 1944 ومطلع العام 1945. أنظر الفصل الحادي عشر (الوفاة). وفي بعض الشهادات (جان كميد) أن اسم سليم تقلا كان مطروحاً لرئاسة الدولة عند تكليف ألفرد نقاش بها (1941/4/9). والجدير بالذكر ان الدور الأكبر في تسمية الرئيس نقاش عاد إلى الأب شانتور اليسوعي الذي رعى أيضاً مسيرة الشيخ بشاره الخوري فيما لم يكن للأب سارلوت واللعازريين نفوذ اليسوعيين ومكانتهم إبان الانتداب. أما في ما يخصّ علاقات سليم تقلا بأكليروس طائفة الروم الكاثوليك، فكانت جيدة دون أن تحيده عن «حزب الدولة». وكان سليم تقلا في حياته الشخصية مؤمناً دون أن يتقيّد بالشعائر الدينية كافة كحضور القداس أيام الآحاد.

(75) الأمير عادل أرسلان: **مذكرات**، الجزء الأول، 1934-1945، بيروت 1983 ص473-474. النص مكتوب بعد أربع سنوات على الأحداث بمناسبة وفاة سليم تقلا (1945/1/12).

نقول خصوصاً في قسمه الثاني. فإذا كانت الصيغة المطروحة لحكومة ثلاثية غير مقنعة (عادل أرسلان رئيساً وسليم تقلا وعمر بيهم عضوين)، فإن بقية الرواية تؤكد على تاريخ سليم تقلا وتطلعاته القديمة والجديدة: «أخرج سليم من جيبه قانوناً سياسياً علمت من مواده أنه كان موضوعاً قبل دعوتهم لي وأنهم كانوا على اتصال بالنوادي البريطانية، فلم أوافق على استقلال لبنان منفصلاً عن سورية، خشية ان يكون مطية للاستعمار...». كان لب المشروع «استقلال لبنان»، وكانت الوسيلة الجديدة لحمايته القوى البريطانية، وكان لا بد من صيغة داخلية جديدة تؤمن مشاركة أوسع للأطراف اللبنانية في السلطة. وشكلت «الخشية أن يكون [لبنان] مطية للاستعمار» إن انفصل عن سوريا، التي أثارها الأمير عادل، التحدي المطلوب خوضه لإكمال إرساء مداميك الاستقلال (سيرد في البيان الوزاري لحكومة 1943: «أن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممراً. فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلا سيداً حراً»).

أدت مقاومة الجنرال ديغول للطموحات البريطانية للهيمنة على المشرق إلى وضع جديد شديد التعقيد. لكن الاستقلاليين اللبنانيين رأوا في المرحلة فرصة سانحة لاستكمال مشروع الدولة بإعادة تأسيسها على الوحدة الداخلية وبحمايتها بواسطة منظومة عربية متعاونة من الدول ذات السيادة. وهكذا كان لسليم تقلا، متعاوناً مع الرئيس الخوري والصلح، منسقاً بينهما، أن يجسد في معركة الاستقلال وحدة ما صبا إليه مجتزأً في مراحل مسيرته السياسية: بناء الدولة، سيادة القانون، اتحاد الأطراف الداخلية، الاستقلال الناجز، التعاون مع سوريا والبلدان العربية الأخرى، رفض كل وصاية أجنبية مع الإبقاء على صداقات لبنان التاريخية، الانفتاح على العالم.

لم يكن أي من قرارات حكومة الاستقلال سهلاً، وكان في كل منها مجازفة ورهان على المستقبل، خصوصاً لمن رأى في الحضور الفرنسي حماية مادية ومعنوية خلال عقدين. لكن العبرة كانت في الإقدام وفي الثقة بالشعب اللبناني، وفي العزم على بلوغ الرشد.

ويبقى رهان جيل الاستقلال مفتوحاً والتحدي قائماً.

المقدمة العامة
سليم تقلا، مسار لبناني

آن ـ لور دوبون

يعدّ سليم تقلا (1895–1945)[1] من رجال الاستقلال اللبناني، أولاً بسبب الدور السياسي البارز الذي لعبه في العام 1943 بصفته وزيراً للخارجية، فيما كانت حقبة الانتداب الفرنسي تأفل وينتقل لبنان إلى مصاف الدول ذات السيادة، وثانياً بفضل التزامه منذ العام 1920 بفكرة لبنان الكبير المنفصل عن سائر المناطق السورية.

وكان الجنرال جورج كاترو، المندوب العام لفرنسا الحرة في المشرق، قد ألغى رسمياً الانتداب، في العام 1941، متذرعاً بضرورات الحرب لتأجيل الاستقلال الناجز لكل من سوريا ولبنان. بيد أن الرفض المتزايد للوصاية الفرنسية، حتى من قبل الذين رحبوا بحرارة بهذه الوصاية فيما مضى، إضافة إلى الضغوط البريطانية عندما كان التهديد الألماني يبتعد عن المتوسط، دفع بالمندوب العام إلى إنهاء حالة الطوارئ التي كانت قد فرضت على البلدين منذ بداية الحرب، فتم تنظيم انتخابات حرة خلال العام 1943 فاز فيها يومي 29 آب و5 أيلول دعاة الاستقلال الفوري، دون أي تنازلات لسلطة الوصاية القديمة. وللمرة الأولى ضمّ المجلس النيابي في صفوفه عدداً كبيراً من القوميين العرب الذين ناهضوا الانتداب في بداياته والذين لطالما رفضوا قيام الدولة اللبنانية قبل أن تضطرهم الواقعية السياسية إلى القبول بها. وكان على رأسهم رياض الصلح، نائب صيدا والجنوب، والمناضل الذي لم يكلّ في سبيل

[1] تهدف هذه المقدمة الملخصة لحياة سليم تقلا ومسيرته إلى تسهيل قراءة هذا الكتاب وهي مبنية على مجموع المساهمات والنقاشات التي جرت في الحلقة الدراسية التي عقدت في إكس-آن-بروفانس خلال شهر حزيران 2003.

القضايا العربية في العشرينات والثلاثينات، وهو من القادة الذين انضووا في نهاية الأمر تحت لواء الدولة اللبنانية ليلتحق به قسم كبير من أبناء الطائفة السنية.

بعد أيام على الانتخابات التشريعية، وفي 21 أيلول 1943، انتخب النواب، عملاً بالدستور، رئيساً للجمهورية. وقد صوتت الأكثرية لصالح الوجه الماروني المعروف، بشاره الخوري، رئيس الكتلة الدستورية الذي سارع إلى تكليف رياض الصلح بتأليف الحكومة بعد أن كان قد اتفق معه على برنامج سياسي من شأنه تحقيق استقلال لبنان. فكانت حقيبة وزارة الخارجية من نصيب سليم تقلا المقرّب من بشاره الخوري ومن أركان الكتلة الدستورية. وقد احتفظ بمنصبه حتى وفاته المفاجئة بعد ستة عشر شهراً، أي في 11 كانون الثاني 1945.

كانت الوزارة المسندة إلى سليم تقلا على جانب كبير من الأهمية ليس فقط لأنها ترمز إلى ارتقاء لبنان إلى السيادة، بعد ان بات متحكماً بسياسته الخارجية، بل لأن السياسة الخارجية في لبنان، وأكثر من غيره من البلدان، هي امتداد لرهانات السياسة الداخلية. فالواقع أن توجهات السياسة الخارجية كانت تؤمن استمرار التوافق بين الخوري والصلح، هذا التوافق الذي عرف فيما بعد باسم «الميثاق الوطني». فالمطلوب كان جمع المسيحيين والمسلمين حول رؤية مشتركة للبنان الوطن المستقل الذي يشاطر العالم العربي وحدة المصير. وكان وضع الميثاق الوطني موضع التنفيذ يتطلب انتساب لبنان إلى جامعة الدول العربية الناشئة، وهذا ما كان يقع على عاتق وزير الخارجية. فبالتعاون مع رئيس الحكومة، كان على هذا الوزير دفع لبنان على طريق التعاون الوثيق مع البلدان العربية والحصول على اعترافها بوجوده ككيان سيد ومستقل.

ولم يكن سليم تقلا مولجاً فقط تطبيق الميثاق الوطني في مجال السياسة الخارجية، بل كان من صنّاع هذا الميثاق من خلال نجاحه في التقريب بين بشاره الخوري ورياض الصلح في أيلول من العام 1943، وفق شهادة نصري المعلوف الواردة في هذا الكتاب. فسليم تقلا كان يجسد أيضاً روحية الميثاق الوطني، إذ كان عند نهاية الأمبراطورية العثمانية، من أنصار لبنان الكبير غير المنفصل عن بيئته الإقليمية. وطوال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين برهن تقلا على مدى تعلقه ببناء الدولة وحرصه على جمع مختلف الطوائف تحت سلطة قوية وإدارة فاعلة. وكان مقتنعاً بأن بناء الدولة غير المنحازة والعادلة قادر على بلورة الوعي الوطني لدى أفراد من مختلف الانتماءات الطائفية، لهم مواقف متباينة من سلطات الانتداب وحتى من فكرة وجود لبنان. وفي ما يتعدى دوره السياسي المباشر في العام 1943، كان سليم تقلا

في عداد الرجال الذين سمحوا، بفضل ثقافتهم ووظائفهم وسعة أفقهم، للميثاق الوطني أن يبصر النور.

من كان سليم تقلا؟ بدايةً، هو ينتمي إلى الطبقة الوسطى المسيحية التي شهدت ارتقاء اجتماعياً منذ منتصف القرن التاسع عشر بسبب حركيتها الجغرافية وما تلقته من تعليم. إنه من أبناء الطائفة الملكية من الروم الكاثوليك المنفتحة على سائر الطوائف بفعل انتشارها من سوريا إلى مصر، وبسبب وضعها الأقليّ جداً داخل دولة لبنان الناشئة في العام 1920. سليم تقلا بروتي بالتبني أيضاً وهو الجبلي الذي استوطن هذه المدينة المتحولة في زمن الانتداب، بحسب قول سمير قصير، «معينا للاستقلال» بفضل وضعها الجديد كعاصمة للدولة وحاضرة للثقافة العربية، واختلاط سكانها الذي يجعل منها حيزاً للتعايش الطائفي ولفورة الحياة السياسية الموزعة بين الوجهاء التقليديين والأحزاب الجديدة والمنظمات الشبابية[2]. فسليم تقلا كان بالفعل ابناً لبيروت حيث يتلاقى أبناء الجبل وأبناء الساحل، «قبلة العروبة وعاصمة اللبننة» التي تعيش على إيقاع باريس والقاهرة معاً لتطبع بطابعها العميق الدولة اللبنانية الوليدة[3].

يمثل سليم تقلا، أخيراً، النخبة التقنية والسياسية الصاعدة التي لم تكتسب وضعها لا من ملكية أرض ولا من مواقع داخل الطائفة ولا من خبرة في الإدارة العثمانية، بل من قدراتها على الاستجابة لحاجات خلقها قيام دول جديدة على أنقاض السلطنة العثمانية. وتقلا من الرجالات الذين ساهموا في بناء الدولة اللبنانية وأمنوا استمراريتها بعد الاستقلال. وكان بعد تخرجه من مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت عام 1920 تدرج بسرعة في الإدارة التي نشأت تحت وصاية السلطات المنتدبة قبل أن يدخل عالم السياسة في نهاية الثلاثينات. عيّن على التوالي متصرفاً للبقاع ومحافظاً لبيروت والشمال، وكلها مناطق حديثة الالتحاق بالجبل، من أجل تشكيل لبنان الكبير وغالبية سكانها من المسلمين. وكان همّ تقلا ربط هذه المناطق بالدولة اللبنانية أو بالأحرى بناء وحدة بين هذه المناطق من خلال إقامة سلطة الدولة فيها، مما يتطلب إدارة فاعلة للشؤون العامة والحفاظ على أفضل العلاقات مع جميع الطوائف والأوساط. كما راحت مواقفه من الانتداب تتبدل مع البناء التدريجي لمقومات الدولة حيث وضع علاقاته الوطيدة مع السلطات الفرنسية في إطار تعاون يتلاشى ما إن يتأكد وجود الجمهورية اللبنانية وتتوطد دعائمها.

(2) Samir Kassir, *Histoire de Beyrouth*, chapitre 14, Fayard, Paris, 2003, p. 391-412.

(3) المصدر نفسه.

يمكن التمييز بين مراحل ثلاث في حياة سليم تقلا يتمحور حولها هذا الكتاب. فبعد «سنوات التنشئة» بين 1895 و1920 جاءت «سنوات الإدارة» بين 1920 و1937 لتليها «سنوات السياسة»، ذروة حياة تقلا التي انتهت بوفاته عام 1945.

سنوات التنشئة (1895–1920)

ولد سليم تقلا في 11 كانون الأول عام 1895 في زوق مكايل في كسروان، المنطقة الوسطى من الجبل اللبناني. وعلى غرار العديد من العائلات المسيحية في بلاد الشام، تاريخ عائلة تقلا تاريخ هجرة طويلة من الداخل باتجاه جبل لبنان والساحل المتوسطي، ومن هناك إلى ما وراء البحار، مع ما يُرافق هذه التنقلات من ترقّ في المراتب الاجتماعية. وقد تميزت طائفة الروم الكاثوليك التي ينتمي إليها سليم تقلا بسهولة الحركة خصوصاً أن نشأتها في القرن الثامن عشر ارتبطت بتطور المبادلات التجارية بين المشرق وغربي المتوسط وبازدهار المدن الساحلية على حساب الحواضر التقليدية مثل حلب ودمشق[4].

وكان لجدّ سليم، موسى تقلا وهو حرفي من حمص، أقارب في كفرشيما وشقيق مقيم في اللاذقية. الجدّ نفسه انتقل إلى زوق مكايل عام 1860 ربما بسبب أجواء التوتر الطائفي في حينه وعلى الأرجح سعياً وراء حياة أفضل، خصوصاً أنه كان يعرف بوجود روم كاثوليكي مزدهر منذ قرن ونصف في هذه البلدة. فتمكن هناك من الاستمرار في مزوالة حرفته في صناعة النحاس ضمن شروط مؤاتية، كاسباً ما يكفي من المال كي يؤمن لأبنائه مستوى جيداً من التعليم.

استمرت عائلة تقلا في زوق مكايل، مثل فرعيها في كفرشيما واللاذقية، بالترحال. وانتهى الأمر بثلاثة من أبناء موسى إلى الهجرة إلى كندا والولايات المتحدة الأميركية. حبيب (1870-1945) وحده بقي مقيماً في الزوق، فتدرب على الصيدلة في بيروت على يد الشيخ يوسف الجميّل ليتخذ منها مهنة له. وخلافاً لوالده الذي لم يبارح حرفته، تحول حبيب إلى واحد ممن كانوا يلقّبون بالخواجات، أي إلى شخص متعلم يمارس مهنة حديثة مفيدة للمجتمع ومربحة في الوقت نفسه. كان يتقن الفرنسية ويرتدي لباساً على الموضة الغربية. وكانت زوجته نزهة حاوي شابة أرثوذكسية من الشوير تنتمي تقريباً إلى الوسط نفسه بعد أن تلقت دروسها في

(4) راجع, Thomas Philipp, *The Syrians in Egypt*, 1725-1975 Stuttgart, Franz Steine, 1985, pp. 2-54.

مدرسة بروتستانتية. وكانت تتكلم الإنكليزية، ولها شقيق طبيب في مصر. في مساهمته بهذا الكتاب، يعتمد أنطوان سلامه مقاربة تستعيد بشكل رائع المناخ الذي عاشت فيه هذه البورجوازية الناشئة وقيم «الطبقة الوسطى» الجديدة - وفق تعبير كانت تستخدمه الصحف في تلك الفترة - التي تنتمي إليها عائلة تقلا.

يشير سلامه إلى تثمين عائلة تقلا للعمل والانكفاء عن ملكية الأرض والأبنية، وينجم الأمر عن مراحل التنقل المتعددة التي ميّزت تاريخها ويتجلى حاضراً في صورة مثال أعلى للتقدم: غذاء الروح والعقل أرقى من الأملاك المادية ويشكل ثروة الفرد الحقيقية وأفضل ميراث له. وكما يقول عالم الاجتماع إدمون ديمولنز عام 1897 في كتاب شهير ترجم باكراً إلى العربية، «إلامَ يردّ تفوّق الأنكلوساكسون؟»، فإن نقطة انطلاق التطور الاجتماعي تكمن في «نمط الإقامة في المنزل» مؤكداً أن «الاستقرار في المسكن الخارجي» أقل أهمية من «الإقامة الداخلية» اي «الرفاهية» و«الاستقرار المعنوي»[5].

يؤكد أنطوان سلامه أيضاً على أهمية الانتماء الطائفي الراسخ وعلى التقوى واحترام المعايير الاجتماعية. كما يشير إلى أن حبيب تقلا وأبناء جيله ما كانوا يولون السياسة اهتماماً كبيراً في تعارض مع الروح النضالية التي ميّزت الجيل التالي الذي بلغ سن النضوج، مع أفول شمس الأمبراطورية العثمانية وبروز الأسئلة المطروحة حول مستقبل المناطق التي كانت خاضعة لها. وانسجاماً مع المثال الأعلى للنهضة الذي راح، شيئاً فشيئاً، يغزو العقول في نهاية القرن التاسع عشر، يمتدح أنطوان سلامه أخيراً صفات الزوجة الوفية والأم المخلصة في نزهة حاوي تقلا «التي كانت بالكاد تغادر بيتها لتشارك في القداس»[6]. هنا أيضاً تأكيد على واقع اجتماعي تقليدي، أي ضعف الممارسة الإيمانية لدى النساء المسيحيات في الشرق الأوسط[7] الذي يتم تحويله إطراء حديثاً لربة البيت. فتصبح والدة سليم تقلا رمزاً للموقع

(5) Edmond Demolins, *A quoi tient la supériorité des Anglo-Saxons?* livre II, chapitre IV, Paris, Librairie de Paris, Firmin-Didot et Cie, 5ème édition, s.d. (1897), p. 183-216.

(6) راجع الفصل الأول (مساهمة انطوان سلامه: آل تقلا في زوق مكايل).

(7) حول مسألة التعبّد النسائي هذه كنتيجة حديثة العهد لمسار «الغربنة»، نشير إلى الأبحاث التالية: Bernard Heyberger, *Les chrétiens du Proche-Orient au temps de la réforme catholique (Syrie, Liban, Palestine, XVIIème-XVIIIème siècles*), Ecole francaise de Rome, 1994; *Hindiyya, Mystique et criminelle. 1720-1798*. Paris, Aubier, Collection historique, 2001; «Un nouveau modèle: la dévote catholique?», in Bernard Heyberger (dir.), *Chrétiens du monde arabe, un archipel en terre d'Islam*, Paris, Autrement, Collection Mémoires, 2003, p. 191-211.

الجليل الذي أحلّ فيه الأدب العربي الإصلاحي عموماً والصحافة النسائية الناشئة قبل 1914 خصوصاً، الحياة المنزلية[8].

كان الوسط الذي ترعرع فيه سليم تقلا يؤمن بالتعليم قيمة مركزية بالإضافة إلى العمل. وكان والده وأعمامه، كما والدته، استفادوا من تكاثر المدارس المسيحية في الجبل اللبناني نتيجة حرية التعليم التي ضمنها الخط الهمايوني الصادر عن السلطان العثماني عام 1856. وراحت الجمعيات الرهبانية الكاثوليكية وغالبيتها فرنسية، وجمعيات المبشرين البروتستانت والطوائف المحلية تتنافس في سبيل تعليم الشبيبة اللبنانية السورية. وقد وضع حبيب تقلا أولاده الصبيان والبنات في عهدة الرهبانيات الفرنسية التي كان تلقّى العلم عليها. فأدخل البنات إلى مدرسة راهبات الزيارة في ديرهن في عينطورة بالقرب من زوق مكايل وكانت الراهبات يطمحن لتنشئة الزوجات والأمهات المستنيرات. أما الصبيان فكان يسعى كي يؤمن لهم «مكاناً تحت الشمس» كما شاع القول في حينه. فارتاد سليم ومن بعده أخوه فيليب الذي يصغره بعشرين عاماً المدرسة الابتدائية للراهبات اللعازريات في زوق مكايل لينتقلا من ثم إلى معهد مار يوسف في عينطورة بإدارة الآباء اللعازريين. تابع سليم هناك خمس سنوات من الدراسة الجدية بين 1906 و1911 حيث تميّز بإتقانه اللغة الفرنسية التي نسج بها أولى صداقاته. ارتبط بصورة مستديمة مع الأب سارلوت، أستاذه في علم البيان والفلسفة ومدير المعهد من 1911 إلى 1944. وقد تحول الأب سارلوت بهذه الصفة إلى شخصية نافذة في عهد الانتداب إذ كان يتوسط لصالح تلامذته القدامى، فأمن الرعاية لسليم تقلا في بداية حياته الإدارية ونصح، كما يقال، الجنرال فاندنبرغ، حاكم لبنان الكبير، بتعيينه مديراً للداخلية عام 1924 (منذر جابر).

(8) حول «العناية بالحياة المنزلية» أنظر Margot Badran, *Feminists, Islam and Nation. Gender and the making of modern Egypt*, The American University in Cairo Press, 1996. لقد بلورنا الموضوعة العامة للمقطعين الأخيرين أي قيم «الطبقة الوسطى» في عصر النهضة، في الفصل الثاني من «جرجي زيدان (1861-1914)، الكاتب الإصلاحي والشاهد على النهضة العربية»، وهو عنوان أطروحتنا لنيل شهادة الدكتوراه بإشراف الأستاذين دومينيك شوفاليه وجاك فريمو ، جامعة باريس الرابعة (السوربون)، 2001، ص. 108. (سيصدر الكتاب عن المؤسسة الفرنسية في الشرق الأوسط والمؤسسة الفرنسية للدراسات العربية في دمشق في العام 2005). كان صعود جرجي زيدان أكبر وقعاً أيضاً من ترقي مجايله حبيب تقلا. إذ ولد في عائلة متواضعة جداً في بيروت وتحول بدوره إلى «خواجه» عندما أسس في القاهرة في الثمانينات دارا زاهرة للنشر. كما أوصله نشاطه الكتابي إلى مرتبة مرغوبة وهي«رائد النهضة العربية». نجد في سيرته الذاتية بعض السمات التي أشرنا إليها هنا: غياب المنزل العائلي الثابت وامتداح الأم الملتزمة بيتها والتي لا تخرج إلى الكنيسة بسبب اهتمامها برعاية بيتها وتدبيره. (**مذكرات جرجي زيدان**، صلاح الدين المنجد، بيروت، دارالكتاب الجديد، ص. 9-12).

نشير أيضاً إلى أن سليم تقلا اختير رئيساً لرابطة طلاب عينطورة عندما تأسست عام 1934.

بعد تخرجه من معهد مار يوسف عينطورة، انتسب سليم تقلا عام 1913 إلى مدرسة الحقوق الفرنسية المنبثقة عن جامعة ليون بإدارة الآباء اليسوعيين والتي كانت تفتح أبوابها في بيروت (راجع مساهمة شانتال فرداي). أنهى بامتياز عامه الجامعي الأول، لكن دراسته تعثرت مع إعلان الحرب وإقفال مدرسة الحقوق طوال سنوات الحرب. هذه الفترة المضطربة قضاها سليم تقلا مع عائلته في زوق مكايل مادّاً يد العون لوالده في سبيل إطعام العائلة وإنقاذها من المجاعة التي ضربت أهالي الجبل اللبناني.

استأنف سليم تقلا دروسه مع إعادة فتح أبواب مدرسة الحقوق من جديد في آذار 1919 فأنهى الإجازة في فترة سنتين، وكان يعمل في الوقت نفسه لتأمين حاجاته ودفع أقساطه الجامعية. ثم ما لبث أن حصل على عمل لم يكن مؤهلاً بعد للقيام بأعبائه، لكن الحاجة الملحة الى الكوادر سمحت له بالحصول عليه، وهو وظيفة كاتب أول في محكمة بيروت العليا التي كانت تقوم بمهام محكمة التمييز. وهناك التقى بشخص لعب دوراً مهماً في حياته وهو نجيب أبو صوان (1875-1950)، وصار هذا المحامي المنتمي إلى طائفة اللاتين والمولود في القدس، رئيساً للمحكمة العليا، وقد تبوأ ابتداءً من خريف العام 1919 كرسي القانون الإسلامي في مدرسة الحقوق بهدف الانفتاح على طلاب من مختلف الطوائف. فكان أستاذاً لسليم تقلا وارتبطا بعلاقة وثيقة مما جعل من أبو صوان الراعي الآخر مع الأب سارلوت لتقلا في بداية مسيرته.

ربما شكلت سنوات الدراسة هذه التي قطعتها الحرب الكبرى مع ما جاءت به من اندحار السلطات العثمانية، وما تبعه من احتلال عسكري لقوات الحلفاء، تم تشريعه في صيغة الانتدابات، ربّما شكلت المنعطف الرئيسي الأول في حياة سليم تقلا. وإضافة إلى لقائه مع نجيب أبو صوان وإقامته علاقات مهنية جديدة، شارك سليم تقلا في النقاش السياسي الدائر في ذلك الوقت. وكانت له على الأرجح قبل الحرب العالمية الأولى مشاعر معادية للسلطة العثمانية وقد ترافق خروجه من مرحلة المراهقة مع تفاقم التوتر بين حكومة اسطنبول والولايات العربية. وكان عايش في بداية دراسته الحقوق بين 1913 و1914 الاستبداد الذي مارسته جمعية «الاتحاد والترقي»، وتصاعد الشعور القومي الطوراني، وتأسيس الجمعيات الإصلاحية في بيروت، ورفع المطالب بالحقوق السياسية للعرب، والدفاع عن فكرة توسيع الحكم الذاتي لجبل لبنان، إضافة إلى أن الشعارات التي تمتدح مجد العرب والحريات اللبنانية انطبعت في نفسه.

وجاءت الحرب، وأوقف العمل بنظام المتصرفية في جبل لبنان، وراح جمال باشا يمعن في قسوته ليحول عدائية سليم تقلا تجاه السلطات التركية إلى موقف رافض. لكننا نتعرف بصورة أفضل على مواقفه مع حقبة ما بعد الحرب وانهزام العثمانيين وفراغ السلطة في الولايات العربية عندما كشف عن انتصاره العالي النبرة لقيام لبنان الكبير تحت الوصاية الفرنسية. وقد كرر موقفه هذا في مناسبات عدة وفي الخطب التي ألقاها أمام السلطات الفرنسية عندما ترأس ممثلها حفلة تخرج مدرسة الحقوق، وأمام لجان الامتحانات، كما دخل في سجال على صفحات الجرائد حول هذه المسألة مع مسلم زميل له في الدراسة هو رشيد طبّارة (شانتال فرداي).

إذا كانت مواقف سليم تقلا واضحة، فإنه لا يمكن في المقابل إلقاء الضوء كاملاً على دوافعه. وذلك بسبب النقص في المصادر. وتعبر هذه المواقف عن انتماء وطني غير محدد المعالم؛ فهو لبناني بقدر ما هو سوري لا بل «بيروتي». كان تقلا طوال هذه الحقبة وحتى مطلع العشرينات يعتبر نفسه «سورياً» (شانتال فرداي، فارس ساسين) وهو بهذه الصفة طالب بإقامة لبنان الكبير معارضاً المملكة العربية التي كانت تؤسس في دمشق تحت راية الأمير الهاشمي فيصل بين 1918 و1920 قبل أن يضع الفرنسيون حدّاً لها في 24 تموز 1920. ولم يكن موقف تقلا بالغريب إذ إن عداءه للمملكة العربية نابع من تحفظ العديد من معاصريه تجاه الحجاز الذي خرج منه الهاشميون. فالحجاز كان في نظره، على الأرجح، منطقة بعيدة وقليلة التمدن فكان يخشى من نفوذه السياسي على سوريا. كما يجب الأخذ في الاعتبار محبته لبيروت كما عبّر عنها في رسائله إلى نجيب أبو صوان خلال إقامته في اللاذقية، في «بلاد العلويين» مطلع العشرينات. فبيروت كانت في نظره «باريس الصغرى» القائمة «بين طرفي الحضارة» المتمثلين بالعاصمة الفرنسية وبلدة اللاذقية (فارس ساسين). فكيف يمكن لـ«باريس الصغرى»، رأس الجسر لـ«حضارة» في الشرق أن تقع تحت سلطة «العرب» من «بدو» الحجاز وأن تتقهقر إلى وضع المدينة الثانوية في المملكة العربية؟ فمع قيام لبنان الكبير، أفلت قسم من سوريا من قبضة الهاشميين وأهل الحجاز وأصبحت بيروت عاصمة الكيان الجديد.

لكن لبنان الكبير ما كان ليبصر النور دون مساعدة فرنسا التي وجدت فيه خدمة لمصالحها في المنطقة. وكان البعض من أمثال الصحافي جبران تويني، يقبل هذه المساعدة باعتبارها أهون الشرور، فيما يسارع البعض الآخر إلى الترحيب بها لما توفره فرنسا من حماية، ولأن هذا البعض يتكلم لغتها ويتآلف مع ثقافتها، ومن هؤلاء سليم تقلا الذي كان يضيف إلى وطنيته

السورية وإلى رغبته في رؤية بيروت تصل إلى المَحَلّ اللائق بها، محبة عميقة لفرنسا حملها معه من تقاليده العائلية ومن انتمائه المسيحي الكاثوليكي وخصوصاً من تشبعه بهذه المحبة على مقاعد الدراسة.

فتلميذ اللعازاريين في عينطورة، والطالب في مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت، ارتاد اثنتين من أهم المؤسسات التربوية التي يرتبط اسمها بـ«الرسالة الحضارية» لفرنسا. فالمواد كانت تدرس فيها حصرياً تقريباً باللغة الفرنسية، وكان شارلمان وجان دارك بطلي التاريخ، ومسرحيات موليير وكورناي وراسين تحف المسرح الحديث، بينما يعد فكتور هوغو أكبر شاعر في جميع العصور. وكانت مدرسة الحقوق الفرنسية استفادت في البداية من دعم رجال أعمال وصناعيين فرنسيين رغبوا في إيجاد وسطاء كفوئين في المشرق، لتتحول عام 1919 إلى إحدى دعائم سلطة الانتداب الناشئة (شانتال فرداي). فكانت حاضنة تخرج كوادر إدارة لدول المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي وتهيّئ لبلورة قانون جديد. من هنا يمكن أن تتضح مواقف سليم تقلا سواء في مناهضة الحكم العثماني والتمسك بالوطن السوري والجبل اللبناني، أو بالعداء للعرب بمعنى «البدو» من سكان الجزيرة العربية، أو التعلق بفرنسا وبلغتها. ومن هنا أيضاً تتبدى العوامل التي دفعت به إلى المطالبة بالانتداب الفرنسي والالتزام علانية بلبنان الكبير.

سنوات الإدارة (1920-1937)

في كانون الأول 1920 كان سليم تقلا في صفوف الدفعة الأولى من خريجي مدرسة الحقوق الفرنسية، فانفتح أمامه واسعاً باب الانطلاق في مجالي القضاء والإدارة. ولم تكن نتيجة الامتحانات الرسمية قد صدرت بعد لما تسلم تقلا وظيفته كمفتش قضائي في «بلاد العلويين»، إحدى الدول الأربع التي كان نص على إنشائها قبل أشهر قرار من المفوض السامي الممثل للجمهورية الفرنسية (فارس ساسين). وكان نجيب أبو صوان قد أوصى به لشغل هذا المنصب، والحقيقة أن فكرة العيش في اللاذقية لم تكن مغرية بالنسبة إلى خرّيجنا الجديد فانتابه شعور بأنه سيعزل في منطقة بعيدة وفي مدينة لم ترتبط بطرابلس بطريق معبّدة إلا في العام 1922. لكن الإدارة الفرنسية التي كانت تعاني نقصاً في الكوادر قدمت له مرتباً مغرياً ما كان ليحصل عليه في دولة لبنان الكبير، كما عينته في وظيفة، وحمّلته صفة مفتش أرضت لديه طموحاً ما كان ليحققه في بيروت.

مهما كانت الأسباب فإنه من الملفت أن سليم تقلا لم يخدم مباشرة في لبنان إذ إن هيكلية

الكيانات لم تكن محددة الإطار بعد كما يشير بصواب فارس ساسين. فمحكمة بيروت العليا التي عمل فيها تقلا تم ربطها بالمفوضية السامية ووسعت صلاحياتها لتشمل «بلاد العلويين». كما أن الحدود التي رسمت لتوها على الورق لم ترتسم بعد جيداً في العقول، فسليم تقلا كما ورد آنفاً كان يعرّف عن نفسه بأنه «سوريّ» ويحيي بعبارات مشابهة معلمه نجيب أبو صوان القادم بدوره من القدس ليعمل تحت سلطة الانتداب الفرنسي. ففي «بلاد العلويين» كان سليم تقلا يشعر بأنه مقيم في «حفرة» لكن، في كل حال، ليس في منطقة «أجنبية».

بالرغم من حضوره إلى اللاذقية على مضض، عرف تقلا كيف يستفيد من إقامته هناك حيث نما لدى القانوني الشاب حس الإدارة الذي سيوجه حياته المهنية فيما بعد. وقد أدى خلاف بين الكولونيل نييجر، حاكم الإقليم، ويوسف الحكيم، مدير العدلية هناك إلى استقالة هذا الأخير في ربيع العام 1921. فاضطر سليم تقلا إلى شغل هذا المنصب بالوكالة حتى وصول مدير فرنسي أصيل بعد عدة أشهر. في 28 حزيران 1922، اتخذ قرار بإقامة اتحاد الدول السورية بما فيها «بلاد العلويين» واستثني منه لبنان. فلم يعد مسموحاً للإداريين اللبنانيين بالعمل هناك. وفي تموز 1922 إنتقل سليم تقلا إلى بيروت. وكانت السلطات الفرنسية تنظر إليه كموظف متحمس وكفؤ لا يتدخل في السياسة، بينما كان جبل العلويين في فترة إقامته فيه يشهد تحركات مطالبة بالحكم الذاتي، فيما كان يشهد شمال سوريا انتفاضة في وجه الانتداب الفرنسي بقيادة الزعيم القومي العربي ابراهيم هنانو.

تأكد انتقال سليم تقلا من الوظائف العدلية إلى الوظائف الإدارية مطلع العام 1923 بعد فترة أمضاها كمستنطق في بيروت عيّن بعدها متصرفاً على سنجق البقاع. وقد استلم منصبه رسمياً في زحلة بتاريخ 21 كانون الثاني 1923 ولم يغادره إلا في شهر أيلول من العام التالي. وجاء تعيينه في هذا المنصب تأكيداً للثقة الممنوحة له، فالبقاع كان جزءاً من المناطق التي ألحقت حديثاً بالجبل اللبناني خلافاً لرغبات العديد من البقاعيين الذين كانوا يرفعون عالياً المطالب القومية العربية بقيادة آل حيدر وهم عائلة شيعية كبيرة من بعلبك. ولم تكن المنطقة آمنة لا سيما أن مجموعات مسلحة كانت تتصدى فيها للسيطرة الأجنبية و تمثل مقاومة تقليدية لسلطة الدولة[9].

(9) نجد تحليلاً مكثفاً ودقيقاً وحديث العهد حول الخارجين على القانون واختلال حبل الأمن على مستوى المنطقة كلها في Jean-David Mizrahi, *Genèse de l'Etat mandataire. Service des Renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920*, Paris, Publications de la Sorbonne (Université Paris-I Panthéon-Sorbonne), 2003. والكتاب صياغة منقحة لأطروحة دكتوراه في التاريخ حازت على جائزة جان باتيست دوروسيل عام 2002.

كانت جميع الطوائف ممثلة في البقاع مع هيمنة شيعية في الشمال ونسبة عالية من الروم الكاثوليك في زحلة. فكانت المواقف السياسية من السلطات الانتدابية ومن وجود الدولة اللبنانية نفسها متنوعة بالتالي، مما يفرض على متصرف المنطقة المزاوجة بين المهارة والحزم. وقد لبى سليم تقلا متطلبات وظيفته بحماسة كان قدم عليها البرهان في مناصبه السابقة. ينظر إليه فارس ساسين على أنه نموذج للموظف في عهد فيغان، المندوب السامي للجمهورية الفرنسية من أيار 1923 إلى مطلع العام 1925. كان تقلا ملتزماً تماماً المبادئ التي ينتهجها ممثل فرنسا في لبنان: الأمن والعدالة والازدهار للجميع. وتميز عمله في البقاع بمكافحة العصابات، ففرض نظام غرامات جماعية على القرى التي تؤوي الخارجين على القانون وأعاد تنظيم الدرك وعمل على نزع السلاح من الأهالي.

وقد برهن أنه رجل عمل وسلطة فمزج أحيانا بين سلطاته القانونية وسلطاته الإدارية. وقد عرف كيف يؤمن لنفسه هامشاً من المناورة في وجه مستشاره الفرنسي الذي كان محجوباً نسبياً. وتدل تقاريره المرفوعة إلى المفوض السامي، والتي حللها فارس ساسين، على التزامه فكرة الدولة. كان يربط أيضاً في العمق بين قضية لبنان وقضية فرنسا التي كان يعتبرها في تلك الفترة الضامنة الوحيدة لوجود الدولة اللبنانية محملاً إياها دور الحكم بين سائر الطوائف في اختلاف مواقفها السياسية. وكان يعتبر أن القضيتين العزيزتين على قلبه، اللبنانية والفرنسية معاً، مهددتان من قبل قوى مختلفة: الوجاهات العروبية، العصبيات الطائفية والماسونية المتهمة بالتواطؤ مع إنكلترا. وكان يسعى لمواجهة هذه القوى بحكومة عادلة ومحترمة تجمع الناس حول الحكم الانتدابي أي حول سلطة الدولة.

في نهاية الشهور التسعة عشر التي أمضاها سليم تقلا في البقاع، وهو لم يكن بلغ الثلاثين من العمر بعد، أثبت جدارته وكفاءته. وفي أيلول 1924، استدعي إلى منصب جديد أعاده أخيراً إلى بيروت. كانت مسيرته على مفترق. فمن خلال وظيفة ناظر الداخلية ثم ابتداء من 1928 من خلال منصب محافظ بيروت، دخل من الباب الواسع الوظائف الإدارية العليا ودائرة الاحتكاك بالأوساط السياسية. وقد ارتبط، في تلك المرحلة، بالمجموعة المتحلقة حول بشاره الخوري أو، على الأقل، بدأت ميوله ترتسم في هذا الاتجاه (منذر جابر، كارلا إده). خلف تقلا في نظارة الداخلية الشيخ محمد الجسر، الشخصية السنية الأبرز في دولة لبنان الكبير، ليصبح أرفع موظف لبناني في الهرمية الإدارية حتى دخول الدستور حيز التنفيذ وإعلان الجمهورية اللبنانية عام 1926. بالطبع كان هذا المركز أكثر عرضة لتقلبات السياسة

المحلية من المناصب التي تقلب فيها تقلا سابقاً. وقد تمكن، رغم ذلك، من الاستمرار فيه عدة سنوات، بفضل قدرته على الابتعاد عن الأهواء السياسية، وبفضل ما لقيه من دعم الطبقة السياسية اللبنانية.

يذكر منذر جابر كيف أن تقلا تعاون مع الجنرال فاندنبرغ، حاكم دولة لبنان الكبير الذي يدين له بتعيينه، وكذلك مع خلفه ليون كايلا الماسوني المعروف الذي تسلم منصبه بعد تعيين الجنرال ساراي مفوضاً سامياً في مناخ يغلب عليه التوتر. نكتفي بالتذكير أنه، مع وصول ساراي، الضابط الكبير المتميز عن أقرانه والمتحمس للجمهورية والعلمنة والمصنف «ماسونياً» من قبل أخصامه وهي تهمة شائنة في نظرهم، استفاقت المشاعر الدينية الفرنسية القديمة في لبنان المتعدد الطوائف حيث رجال الدين منخرطون في القضايا السياسية[10]. هكذا فإن تتلمذ تقلا على أيدي اللعازريين، وعداءه للمحافل الماسونية في البقاع التي كانت في رأيه نواة لمعسكر مناهضة فرنسا، لم يمنعاه من التفاهم جيداً مع رئيسه الجديد ليون كايلا. وإذا ما تجاوزنا الألفة الشخصية بين الرجلين، علينا أن ندرك أن الصور النمطية المعادية للماسونية والموروثة من تربية كاثوليكية لم تجعل من سليم تقلا مناصراً للإكليروس دون تحفظ، خصوصاً أن الاستمرارية الإدارية كانت تهمه أكثر من الخلافات الدينية السياسية التي تواجه سلطة الانتداب. لكن، ضمن الظروف المحيطة بـ«مسألة ساراي»، فإن هذه الحيادية شكلت نوعاً من الالتزام السياسي الذي لم يجلب لتقلا الأصدقاء فقط.

في العام 1926، عندما أصبح «لبنان الكبير» «الجمهورية اللبنانية»، لم يبدُ منصب تقلا حاجة ماسة طالما أنّ الحكومة اللبنانية الدستورية تضم في صفوفها وزيراً للداخلية. فتم إلغاء الوظيفة ليعاد العمل بها بعد عام ولصالح سليم تقلا الذي لم يتراجع في التراتبية الإدارية، والذي استفاد من صداقات له داخل مجلس النواب. ذلك أنه بات شخصية مرموقة، ملتزمة تماماً بناء الدولة ومؤسساتها وخدماتها الإدارية بعد أن نضجت خياراته السياسية. وقد شملت الوظائف التي شغلها منذ العام 1924 مهام إنشاء مدرسة للشرطة، وصياغة قانون الموظفين وقانون الجنسية. كما انخرط في أعمال حساسة كالإحصاء السكاني والتقسيمات

(10) Pierre Fournié, «Le mandat à l'épreuve des passions francaises: l'affaire Sarrail (1925)», dans *France, Syrie et Liban 1918-1946. Les ambiguités et les dynamiques de la relation mandataire*. Publication coordonnée par Nadine Méouchy, Institut francais d'études arabes de Damas, Damas 2002.

الإدارية التي ترتدي أهمية على صعيد التمثيل الطائفي. وقد تمت استشارة تقلا أيضاً في إطار التحضير للدستور اللبناني الذي دخل حيز التنفيذ يوم 23 أيار 1926. ويجدر بنا التوقف عند اقتراحين من اقتراحاته، التي يفصّلها منذر جابر، إذ يفضل، في الفصل المتعلق بالسلطة التنفيذية، وجود رئيس فرنسي ولو في مرحلة أولى تفاديا للمنافسة التي يمكن أن تنشب بين مختلف الطوائف حول هذا المنصب. أم العلاقات اللبنانية السورية فيفترض إرساءها على اتفاقات تعقد «بين الحكومتين» وهي صياغة فريدة، كما يوضح منذر جابر، لأنها تختلف تماماً عن الأجوبة الأخرى المتراوحة بين الحل الفيديرالي واختزال العلاقة بين البلدين بالمصالح المشتركة. كان سليم تقلا يحاول إرساء قواعد الدولة والانسجام بين الطوائف على الاحتكام إلى السلطة الانتدابية وعلى إقامة علاقات متساوية بين لبنان وسوريا. هكذا تتضح إلى مدى كبير مسألة عبور تقلا من المطالبة بالانتداب الفرنسي إلى المعركة من أجل استقلال لبنان «ذي الوجه العربي».

ترسخت الرؤية السياسية لسليم تقلا بفعل وظائفه، والإطار العام الذي تمت فيه صياغة الدستور اللبناني، إضافة إلى الثورة السورية ضد الانتداب الفرنسي. وقد دفعه ذلك كله إلى إمعان التفكير، أكثر من أي وقت مضى، في ما ستكون عليه الدولة التي يشارك في ولادتها. فراح يجد نفسه أكثر فأكثر مندرجاً في سياق الأفكار التي كان يروّج لها معاصره وصديقه ميشال زكور (1896-1937) الذي أطلق في العام 1921 صحيفة **المعرض** في سبيل إذكاء مشاعر الوحدة الوطنية في لبنان. وكانت هذه الوحدة في نظره ترتكز على مبادئ اعتنقها سليم تقلا أيضاً: المساواة بين اللبنانيين، ضرورة نجاح انخراط الجميع في مشروع الدولة وتطوير الشراكة مع سوريا. وفي إطار تجسيد هذه المبادئ، اعتمدت **المعرض** مواقف معتدلة من المتمردين من القوميين العرب ضد الانتداب الفرنسي على سوريا. وقد أقرت لهم بصفة «المجاهدين» دون تبنّي مطالبهم معترفة هكذا بقداسة قضيتهم، معتبرة أيضاً أن معركة ميسلون في 24 تموز 1920 كانت «هزيمة للبنان كما لسوريا» (منذر جابر). وكان تقلا في حينه قد رأى فيها، وعلى العكس، خلاصاً من الاحتلال البريطاني ـ الهاشمي (شانتال فرداي). ويبقى السؤال: هل ساهم تبادل الأفكار مع صديقه ميشال زكور في اعتماده نظرة أكثر تعاطفاً مع المناضلين من أجل القضية العربية وهي أيضاً قضية استقلالية؟

مع هذه التوجهات العملية والفكرية، اقترب تقلا، على غرار ميشال زكور، من المجموعة المتحلقة حول بشاره الخوري أمثال هنري فرعون، فريد الخازن، صبري حماده، كميل شمعون،

ميشال شيحا، الذين سيشكلون في العام 1934 الكتلة الدستورية. بات لتقلا صداقات سياسية كانت مفيدة له من أجل عودته كما رأينا، في العام 1927، إلى نظارة الداخلية. كما سهلت تعيينه محافظاً لبيروت في 10 كانون الثاني 1928 مباشرة بعد تشكيل الحكومة برئاسة بشاره الخوري. في الوقت عينه أصبح تقلا رئيساً لبلدية بيروت.

كانت المسؤوليات التي آلت إليه كبيرة جداً يفصح منذر جابر عن تحدياتها. فبيروت كانت في الواقع مدينة التناقضات في مناخ من الحمى الفكرية وأجواء من «سنوات اللهو» تترافق مع حالة من التخلف واختلال مزمن لحبل الأمن. فالمدينة كانت تعاني تغيرات اجتماعية واسعة كان يفترض بالإدارة مواكبتها. فالمطلوب في المختصر من المحافظ ورئيس البلدية جعل بيروت جديرة بمركزها كعاصمة. كان هذا المنصب امتحاناً لتقلا لو نجح فيه لتمكّن من التطلع إلى دور وطني كبير. حسين الأحدب، سلفه في المنصب، كان أيضاً ترك وظيفته ليدخل إلى الحكومة.

تصف كارلا إده بين دفتي هذا الكتاب عمل سليم تقلا في محافظة بيروت، حيث اتجهت أولوياته لمكافحة الحرائق وللصحة العامة وشؤون السير وخصوصاً إنجاز المشاريع الكبرى من تجفيف وتجميل. ومن أجلها، حصل تقلا وبعد مفاوضات طويلة، على قرض من بنك سوريا ولبنان الكبير بلغ مليون ليرة سورية لبنانية أي 20 مليون فرنك. وكان سليم تقلا حريصاً أيضاً على الدفاع عن مصالح البلدية في وجه الامتيازات الخاصة المحصورة في شركات أجنبية مما أكسبه بعض الشعبية في وقت كانت المسائل الاقتصادية تتداخل مع التعبئة السياسية كما ظهر في مقاطعة شركة الترامواي والكهرباء عام 1931. هكذا دخل تقلا دائرة الشأن العام والوجاهة، فراحت الصفحات الاجتماعية في الصحف المحلية تتناقل أخبار «سليم بك». وفي حزيران 1931 تأكد صعوده ودخوله المجتمع المخملي البيروتي مع زواجه من رينه قشوع، ابنة إميل قشوع، المدير العام المساعد لبنك سوريا ولبنان الكبير.

كان منصب محافظ بيروت ورئيس بلديتها الوظيفة التي شغلها سليم تقلا لأطول فترة في حياته الإدارية مقاوماً، لمدة ثماني سنوات تقريباً، تغير الحكومات وتقلبات الحياة السياسية. لكن المهمة صارت أكثر صعوبة في الثلاثينات حيث مر لبنان بمرحلة صعبة أضيفت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الأزمة السياسية التي انفجرت بمناسبة الانتخابات الرئاسية عام 1932، والتي طرح خلالها على المحك موقع المسلمين في الدولة اللبنانية. وتفاديا لفوز المرشح السني محمد الجسر، عمد المفوض السامي إلى تعليق العمل بالدستور اللبناني في 9 أيار

1932، ولم تسترجع المؤسسات دورها الطبيعي إلا بعد سنوات على هذا التعليق عندما أعيد العمل بالدستور على مراحل بين كانون الثاني 1934 وكانون الثاني 1937. انتظم المناصرون المؤيدون للمتنافسين التقليديين إميل إده وبشاره الخوري في تيارين سياسيين حقيقيين، فشكل «الإدويّون» الكتلة الوطنية و«الخوريّون» الكتلة الدستورية المطالبة بإعادة العمل بالدستور كاملاً، متخذة مسافة من فرنسا أكثر من الحزب المقابل.

كان لهذه الأحداث تأثيرها على محافظ بيروت الذي أصبح في وضع دقيق في قلب السجالات التي كانت تعكسها الصحافة بشكل واسع ضمن أجواء التردّي الاقتصادي والتجاذب السياسي بين الكتلويين والدستوريين، بالإضافة إلى النزاع حول التمثيل السني داخل المجلس البلدي لمدينة بيروت. وكانت صحيفة **الأوريان** الفرنسية اللسان والناطقة باسم «الإدّويين» بدأت الحملة على إدارته البلدية والمديونية العالية التي ارتفعت ثلاثة أضعاف بين 1927 و1935. وكان سليم تقلا شخصياً قد حمل المسؤولية في آذار 1934 عن انهيار مبنى «كوكب الشرق» في ساحة البرج قبل أن يبرأ من هذه التبعة بعد وقوف النواب الدستوريين علانية إلى جانبه.

في أيار وحزيران 1935. وبمناسبة تجديد عضوية المجلس البلدي، غرق سليم تقلا هذه المرة في خضم المنافسة داخل الطائفة السنية في بيروت، وقد تواجه أنصاره ومعارضوه حتى أمام باب الجامع العمري الكبير حيث كان قد دعي للمشاركة بعيد المولد النبوي الشريف. وبعد بضعة أشهر، في كانون الأول 1935، اعتبرت سلطات الانتداب أن المبلغ المرصود من البلدية لشراء قطعة أرض من أجل بناء ملعب رياضي مبالغ فيه، فقرر عندها المفوض السامي داميان دو مارتل نقل سليم تقلا إلى منصب محافظ الشمال. و صدر لاحقاً قرار رئاسي يثبت التعيين الجديد. وبالتزامن مع هذا الإجراء، تمت معاقبة المستشار الفرنسي لمحافظ بيروت بنقله إلى اللاذقية.

أي أهمية اكتسبها تقلا خلال هذه السنوات؟ يبدو أنه بدأ يتماهى بشكل كامل مع المعسكر الدستوري حيث نما دوره بسبب كفاءته الإدارية وانتمائه إلى طائفة الملكيين الكاثوليك التي تؤمّن التوازن الطائفي، وبسبب قدرته على الاستقطاب في مختلف الأوساط. بهذا المعنى، وكما تشير كارلا إده، فإن الأحداث التي جرت يوم عيد المولد حملت مغزى ملفتاً، حيث وقفت شخصية مسيحية عامة من أوائل المتحمسين للفكرة اللبنانية وسط تظاهرة في الجامع العمري الكبير في بيروت تحشد المسلمين بين مناصرين لإدارته أو معترضين عليها.

كل ذلك جعل من سليم تقلا موظفاً يثير البلبلة حول دوره وقد اعتبر أنصاره عملية نقله إلى طرابلس بمثابة تدبير سياسي بامتياز. فالجدير بالالتفات هو أن هذا الإجراء حصل قبل أسابيع فقط من اختيار رئيس للجمهورية استعاد النواب صلاحية انتخابه. ووجد المفوض السامي في نقل سليم تقلا فرصة للتعبير عن تفضيله لإميل إده على حساب بشاره الخوري. كما أن كارلا إده تشير إلى ضرورة عدم إهمال الظروف الاقتصادية حيث إن خروج تقلا ترافق مع خطة للتقشف تمت بموجبها فرملة المشاريع الكبرى التي غيرت وجه العاصمة اللبنانية.

لم يتقبل سليم تقلا بسهولة تعيينه في طرابلس واعتبره بمثابة توجيه لوم له. وقد استقبله داميان دو مارتل ووافق على منحه إجازة لمدة شهرين ليتسلّم في آذار 1936 منصبه الجديد مرفوع الرأس (خالد زيادة). أما المهمة التي كانت تنتظره فلم تكن بسيطة. ففي العام 1936 كانت تهيمن على الأحداث السياسية في سوريا ولبنان مسألة المعاهدات مع فرنسا التي تثبت وجودهما كدولتين منفصلتين تتطلعان إلى استقلالهما القريب. ففي 9 أيلول 1936، تم توقيع المعاهدة الفرنسية السورية في باريس كما وقعت المعاهدة الفرنسية اللبنانية في بيروت بعد شهرين في 13 تشرين الثاني.

كانت النتائج كبيرة على طرابلس خصوصاً أن مستقبلها مطروح على المحك في الدولة اللبنانية إذ شعرت بأنها مهمشة. فإعادة رسم الحدود في العام 1920 من قبل الانتداب حرمها من منطقتها الخلفية في بلاد العلويين وأخضعها للمنافسة مع بيروت. وكانت المدينة تحتضن حركة عروبية قوية بقيادة عبد الحميد كرامي لا تنفك تطالب بضم طرابلس إلى سوريا بسبب ما يربطها بها من أواصر الثقافة والاقتصاد، وعلى خلفية طموح أبنائها أن تتحول إلى مرفأ سوريا الأول. لكن طرابلس أقصيت عن جدول مفاوضات العام 1936 ووافق القوميون في الكتلة الوطنية السورية على عدم إثارة فصلها عن الدولة اللبنانية رغبة منهم في تسريع الاتفاق مع فرنسا. فكانت طرابلس تضج غضباً طوال فترة المفاوضات السورية الفرنسية لتنفجر بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية إميل إده إلى الشمال في أيلول 1936 حيث اندلعت المظاهرات الضخمة وأعلن الإضراب العام لمدة 36 يوماً.

كان هذا الوضع يتطلب من المحافظ المهارة والقدرة على التسوية، وهذا ما كان يتحلى به سليم تقلا القادم إلى طرابلس دون حماسة. وهو كان يلقى تعاطفاً في جميع الأوساط السياسية بسبب سمعته الجيدة كإداري كبير. فتمكن من إدارة أزمة 1936 مجددا تمسكه بلبنان بكامل أراضيه دون القطيعة مع المعارضة العروبية النزعة. وقد لعب خلال الإضراب دور الوسيط

بين الحكومة وأنصار الانضمام إلى سوريا، وفي الأشهر اللاحقة ساهم في التهدئة من خلال الترخيص في حزيران 1937 لاحتفالات المولد النبوي التي كانت في السنوات السابقة مناسبة لتظاهرات العداء ضد الانتداب.

إذا ما تابعنا خالد زيادة وهو يصف لنا نشاط سليم تقلا على رأس محافظة الشمال، ندرك كيف شكل هذا المنصب رافعة أتاحت له تأكيد حضوره كرجل دولة قادر على الإيحاء بالثقة إلى مختلف الأوساط والطوائف. وكان في نظر «الخوريّين» عنصراً أساسياً في التنافس مع الكتلويين على كسب أصوات المسلمين في طرابلس. أخيراً أعطيت لسليم تقلا فرصة لعب دور سياسي مع حلّ المجلس النيابي في آب 1937 والانتخابات التي أعقبت هذا الحلّ في شهر تشرين الأول. فانتزع سليم تقلا من الرئيس إده وضعه خارج الملاك الإداري مما سمح له بالترشح إلى هذه الانتخابات.

سنوات السياسة (1937-1945)

كان سليم تقلا من خارج النادي عندما فرضه الدستوريون عن المقعد الكاثوليكي في جبل لبنان على لوائح الائتلاف التي وافقوا على تشكيلها مع الكتلويين. فهذا الوافد حديثاً إلى السياسة لم يكن يتمتع بجذور محلية في المنطقة التي ترشح عنها رغم أنها أصلاً مسقط رأسه. لكنه فاز بسهولة. وفي التاسع من تشرين الثاني 1937، وبعد أيام على الانتخابات، دخل إلى الحكومة الائتلافية برئاسة خير الدين الأحدب ليشغل حقيبة الأشغال العامة. وقد مثّل الكتلة الدستورية إلى جانب موسى نمور والأمير مجيد أرسلان، وسرعان ما راح يوجه سياسة الكتلة في المثابرة على معارضة الرئيس إده ومنافسة «الكتلة الوطنية» على كسب تأييد الرأي العام المسيحي. وكان مستعداً في سبيل ذلك لإعادة النظر في مشاركته الحكومية.

دون الغوص في تقلبات الحياة السياسية التي تفصّلها جولييت هونفو، نتوقف هنا، على سبيل الإشارة فقط، عند تقديم سليم تقلا استقالته بعد وقت قصير على توزيره، في 10 كانون الثاني 1938، لاعتراضه على قرار رئيس الحكومة حلّ المنظمات شبه العسكرية، مما أفضى إلى أزمة حكومية. في آذار 1938 عاد إلى صفوف الحكومة التالية التي تم تأليفها برئاسة الأمير خالد شهاب، وتولى فيها أيضاً حقيبة الأشغال العامة إضافة إلى إدارة مكتب للشؤون الخارجية أنشئ تحضيراً للاستقلال الموعود في المعاهدة الفرنسية اللبنانية. لكن وجوده في الحكومة الجديدة لم يدم طويلاً إذ استقال بعد خمسة أشهر، في 25 آب، اعتراضاً هذه المرة على تعيين أحد المحسوبين

على رئيس الجمهورية في منصب قيادة الدرك اللبناني. كان تقلا معتبراً من أشد المقربين إلى بشاره الخوري ومعروفاً بأمانته لحزبه.

في أيلول 1939، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ضمرت الحياة السياسية في لبنان كما في سوريا. وسرعان ما أعلنت حال الطوارئ وتم حل مجلس النواب. ومع أن سليم تقلا، وعلى غرار بشاره الخوري، أعلن انحيازه إلى فرنسا والحلفاء، فإن استقلال لبنان بات يشكل أفقه السياسي. وتشير جولييت هونفو إلى بعض المؤشرات التي توحي بانخراطه، قبل الحملة العسكرية على سوريا في حزيران 1941 بقليل، في عدة مشاريع استقلالية كانت تنسق مع دعاة الخط العروبي وبدعم من بريطانيا. وقد التقى مع الأمير عادل أرسلان، الخصم العنيد للانتداب الفرنسي، وفي اللقاء مؤشر إلى النزوع نحو توافق وطني في لبنان. لكن سليم تقلا بقي، كما في المرحلة السابقة للحرب العالمية الثانية، حريصاً على عدم فصل حزبه عن المسيحيين الراغبين إما في حماية فرنسية أو في المحافظة على علاقات مميزة مع باريس في حال إنجاز الاستقلال. فهو كان مدركاً أنه لن يكتب للتفاهم مع دعاة الوحدة العربية النجاح إذا لم يحظ بموافقة غالبية المسيحيين. فاستمر يوجه سياسة الكتلة الدستورية في هذا المنحى.

اتضحت توجهات الدستوريين في العام 1943 عندما أعلنت المفوضية العامة لفرنسا الحرة ـ التي حلّت محل المفوضية السامية بعد الإعلان المبدئي لاستقلال لبنان وسوريا ـ عن تنظيم انتخابات نيابية يليها انتخاب النواب رئيساً للجمهورية. ويبدو أن سليم تقلا لعب دوراً كبيراً في الحملة الانتخابية إذ سعى إلى تحالف بين الدستوريين والعروبيين الذين كان من المتوقع نجاح ممثلين عنهم في الانتخابات. والواقع أنه خطط لتقارب بين «المعتدلين» من الاتجاهين الرئيسيين اللذين تقاسما الرأي العام في مرحلة ما بين الحربين: اللبنانيين من أنصار قيام لبنان الكبير برعاية فرنسية، والقوميين العرب الذين يعتبرون لبنان كياناً مصطنعاً ويناضلون لتحقيق الوحدة السورية والعربية.

وكان من شأن هذا التقارب أن يتم على قاعدة تأكيد شرعية لبنان وسيادته وفي المقابل إنهاء الانتداب دون تحالف مع فرنسا، والتعاون الوثيق مع الدول العربية. تمكن سليم تقلا ضمن هذا المنظور من إقناع بشاره الخوري بالتحالف مع رياض الصلح عند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في أيلول من العام 1943. من ناحية أخرى دفع أعوان رياض الصلح زعيمهم في الاتجاه نفسه، مع أن ميله الشخصي كان يتجه إلى إميل إده، بغضّ النظر عن الفروقات السياسية بينهما، واختلافهما العميق حول الموقف من الدولة المنتدبة (راجع مساهمة

رغيد الصلح وشهادة نصري المعلوف).

في الوقت نفسه، بقي سليم تقلا مقتنعاً بأن على الرأي العام المسيحي أن لا ينظر إلى التحالف مع العروبيين والاتجاه لإقامة علاقات وثيقة مع الدول العربية على أنهما تهديد للكيان اللبناني، بل يجدر به أن يعتبرهما ضمانة ضد نزعة المطالبة العروبية بتذويب هذا الكيان. وفي جبل لبنان حيث تقدم من جديد إلى الانتخابات النيابية، أبرز عمداً صفته الفرنكوفونية وعلاقته الجيدة مع المفوضية العامة الفرنسية وذلك في سعيه الواضح إلى التوافق.

أعادته انتخابات آب ـ أيلول 1943 إلى تحت قبة البرلمان، ومن هناك، أدخلته إلى حكومة رياض الصلح الجديدة، حيث آلت إليه مرة أخرى حقيبتا الأشغال العامة والشؤون الخارجية التي تحولت إلى وزارة حقيقية. وكان تقلا، في هذه الحكومة الحريصة على التوازن الطائفي، يمثل الروم الكاثوليك. في 8 تشرين الثاني 1943، أبطل النواب من طرف واحد مواد الدستور المتعلقة بوجود سلطة الانتداب، مما تسبب، كما هو معروف، بأزمة خطيرة مع فرنسا كان سليم تقلا أحد أطرافها الفاعلين. فبرهن أمام المندوب العام جان هيللو عن ثبات على موقف حكومته تأمين الاستقلال اللبناني الناجز. وتشير جولييت هونفو إلى أن المراقبين الفرنسيين استشعروا الخيانة في موقف سليم تقلا، وهم الذين لم يستوعبوا حقيقة مواقفه بعد أن كانوا مطمئنين إلى ولائه لفرنسا. لذا ورد اسمه في عداد الشخصيات التي أمر جان هيللو باعتقالها في 11 تشرين الثاني 1943، ليجد نفسه مسجوناً في قلعة راشيا برفقة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزيرين آخرين ونائب.

ما إن هدأت الأزمة اللبنانية الفرنسية مع إطلاق سراح المعتقلين في 22 تشرين الثاني 1943 حتى تمكن سليم تقلا من العودة إلى ممارسة صلاحياته في صفوف حكومة كانت أولويتها إرساء قواعد الاستقلال اللبناني. وكان طرفاً رئيسياً في هذا السياق بسبب دوره في وزارة الخارجية. وكانت مهامه متنوعة من المشاركة في الاجتماعات لنقل المصالح المشتركة التابعة للمفوضية العامة إلى سوريا ولبنان، إلى تكوين وزارة الخارجية الذي يشمل تنظيم الإدارة المركزية وإعداد الهيئات الديبلوماسية وفتح المفوضيات الأولى في باريس ولندن والقاهرة، وإقامة علاقات ديبلوماسية مع مختلف البلدان الأجنبية ولا سيما الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة العتيدة والدول ذات النفوذ في الشرق الأوسط: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، الصين، العراق، السعودية، إيران (كارمن أبو جوده). كما تابع تقلا طوال العام 1944 المحادثات من أجل الوحدة العربية وشارك بين 27 أيلول

و7 تشرين الأول في مؤتمر الإسكندرية الذي انتهى بالتوقيع على بروتوكول تأسيس الجامعة العربية. وقد أضيف إليه قرار خاص يعترف بلبنان دولة مستقلة ويأخذ علماً بالبيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح أمام مجلس النواب اللبناني في 7 تشرين الأول 1943 وعرّف لبنان بأنه «ذو وجه عربي» يتعاون مع الدول العربية الشقيقة.

ومع أنه لم يكن الطرف الرسمي الوحيد في رسم السياسة العربية ـ التي شارك في صوغها رئيس الحكومة رياض الصلح ورئيس غرفة رئاسة الجمهورية موسى مبارك ـ فقد تمكن من ترك بصماته عليها كما تبرهن على ذلك مساهمة رغيد الصلح. لم يتوقف سليم تقلا خلال المفاوضات عن تكرار تفضيل لبنان لتعاون عربي قائم على احترام سيادة كل دولة من الدول العربية. وكان يسهل عليه الدفاع عن هذه الفكرة خصوصاً أنه كان يعرف أن مشاريع الوحدة أو الفيديرالية التي يطرحها الهاشميون في العراق والأردن ومشاريع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب لم يكن لها أي فرصة لرؤية النور. فمصر والسعودية كانتا تعارضانها. وأشار سليم تقلا نفسه، وخلال محادثات مع نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، إلى الفجوات التي تعتري هذه المشاريع لجهة إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

فتقلا المتشبث بمبدأ السيادة اللبنانية كان مؤيداً في الوقت نفسه التزام لبنان أعلى درجات التعاون العربي مدافعاً في هذا المجال عن بروتوكول الإسكندرية، فيما كان قسم من أصدقائه الدستوريين، بقيادة هنري فرعون، يتخذون موقفاً نقدياً من البروتوكول، وفيما كان موقف بشاره الخوري مشوباً بالتردد. لم يكن سليم تقلا مقتنعاً بأن انتساب لبنان إلى جامعة الدول العربية هو السبيل الوحيد للمحافظة على التحالف بين العروبيين والدستوريين فحسب، بل كان يؤمن بأن دخول لبنان إلى المنظمة الإقليمية الجديدة باسم العروبة يسهل عليه فرض فكرة استقلاله والحصول على ضمانات ضد أي مشروع يهدد وحدة أراضيه. وسوريا كانت المعني الأول إذ إن عضويتها في الجامعة العربية التي كان لبنان في عداد الدول المؤسسة لها هي بمثابة اعتراف واقعي إن لم يكن قانونياً باستقلال لبنان.

ورغم الحملة المنظمة في لبنان ضد بروتوكول الإسكندرية، عاد سليم تقلا إلى وزارة الخارجية في الحكومة التي شكلها عبد الحميد كرامي عام 1945 ليمثل فيها استمرارية السياسة الخارجية اللبنانية، وليسعى من أجل تأكيد انضمام لبنان إلى بروتوكول الإسكندرية، مع الحصول على التعديلات التي من شأنها رفع أي عوائق أمام سيادة لبنان. وكما يرى رغيد الصلح في تعبير أنيق، كان المطلوب إحياء لبنان ذي الوجه العربي وإعطاء وجه لبناني للعروبة.

لكن موت سليم تقلا المفاجئ في 11 كانون الثاني 1945 حال دون تمكنه من إتمام مشروعه وتمثيل لبنان في مؤتمر القاهرة الذي شهد الولادة الرسمية لجامعة الدول العربية في 22 آذار 1945. وقد خلفه في منصبه الوزاري وجه آخر من وجوه الكتلة الدستورية هو هنري فرعون الذي لم يعد النظر في مواقف سليم تقلا بالرغم من معارضته السابقة لبروتوكول الإسكندرية. أما مقعده النيابي الذي خلا بوفاته فقد انتخب لشغله شقيقه فيليب بتاريخ 4 آذار 1945.

كان سليم تقلا أحد صانعي الاستقلال والميثاق الوطني، ولو أنه بقي، إلى حد ما، في ظل الطرفين الرئيسيين وصاحبي الوزن الكبير اللذين لا يقارن موقعهما بموقعه، وهما بشاره الخوري ورياض الصلح. فهما كانا يقودان الطائفتين الأكثر عدداً في لبنان، مما أكسبهما قاعدة اجتماعية وانتخابية وإمكانية الوصول إلى رأس السلطة. مهما يكن، فإن أهمية مسيرة تقلا تتجاوز دوره السياسي لحظة الاستقلال لتتجسد في المسار الطويل الذي أوصله إلى مهام وزارة الخارجية من 1943 إلى 1945. وإذا ما تتبعناه في مراحل حياته لشهدنا أولاً انفتاح النخب اللبنانية لجهة أصولها الاجتماعية ووظائفها ومن ثم بروز بورجوازية جديدة أتيح لها من خلال المتغيرات السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى تأكيد صعودها وتوسيع آفاقها. كما نشهد ولادة دولة وتوسّع عاصمة وندرك تعقيد العلاقات السياسية مع السلطة المنتدبة وترسخ الهوية الجماعية اللبنانية مع ما حمله الميثاق الوطني من مفارقات بتثبيت الطائفية، خصوصاً في الوظائف العليا للدولة، وتهميش الطوائف الصغيرة كالتي ينتمي إليها سليم تقلا والتي ساهمت كثيراً في بث الروح في هذا الميثاق.

الفصل الأول

آل تقلا في زوق مكايل
طفولة سليم تقلا ودراسته في عينطورة

أنطوان سلامه

لم يتوقع موسى ميخائيل تقلا يوم قرر ترك حمص والانتقال إلى لبنان أن يقوده القدر إلى زوق مكايل ليستقر فيها. وكان موسى، شأنه شأن أبناء جيله، في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، يأمل في تحسين ظروف حياته وإيجاد المكان الذي يستطيع فيه أن يحقق هذه الغاية. كان همه الأساسي الانتقال من مكان في السلطنة العثمانية اشتد فيه ظلم ولاة الأمر وطغيانهم، إلى مكان آخر في السلطنة نفسها ينعم فيه مع عائلته بالاستقرار والحرية، فوجد ما ينشده في لبنان حيث المرء «ينعم بالاطمئنان التام على نفسه وعلى ممتلكاته» كما لاحظ فولني[1].

استناداً إلى هذه الدعاية المنتشرة عن جبل لبنان في الولايات العثمانية، خصوصاً بين الرعايا المسيحيين الملكيين الذين يتوزعون من حوران إلى شمال فلسطين، مروراً بدمشق وحمص وحماة وحلب، قرر موسى تقلا[2] أن يتوجه إلى لبنان و يفترق في هجرته عن أخيه الذي اختار اللاذقية حيث جماعة من الأرمن الكاثوليك ينشطون في التجارة، وقد أصاب موسى في اختياره لأن أرمن كليكيا ومحيطها قصدوا لبنان جماعات جماعات بعد العام 1894 هرباً من المجازر التركية واشتدادها في الحرب الكونية الأولى، وكان سبقه إلى بلدة كفرشيما اللبنانية عدد من أقاربه

(1) راجع: فيليب حتي، **تاريخ لبنان**، دار الثقافة، 1978، ط2، ص477.

(2) حديث خاص مع معالي الأستاذ فيليب تقلا.

هاجر منهم إلى مصر بشاره وسليم تقلا اللذان أسسا في القاهرة جريدة **الأهرام** سنة 1875.

لم تستقر عائلة تقلا طويلاً في اللاذقية، فقد هاجر أبناؤها تباعاً إلى البرازيل، وأقاموا في ريودوجينيرو في وقت كان موسى تقلا يستوطن زوق مكايل حيث عاش فيها حتى مماته سنة 1922. هذا الاستقرار في الزوق لا يعني أن جاذب الهجرة توقف عن استمالة أبنائه الذين عادوا ليتوزعوا في هجرتين: هجرة داخلية إلى بيروت، وهجرة خارجية إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا، وقد لازمت الهجرة عائلة تقلا في معظم مراحل تاريخها، وتواتر أجيالها، ولم تقتصر على الفرع المرتبط بموسى، رغم أن أحد أحفاده، سليم تقلا، ساهم سنة 1943 في تثبيت دعائم الكيان اللبناني المستقل...

أصل العائلة

تختلف الروايات بشأن أصل عائلة تقلا، البعض يرى أن موطنها الأصلي حوران، ويرى البعض الآخرأن جذورها تمتد إلى حمص. وينأى أحمد أبوسعد[3] في تحليله عن الاعتقاد الأول ليلامس الاعتقاد الثاني من دون أن يتبنّاه كلياً، وهو يؤكد نقلاً عن النسابين «أن أصلها من رأس بعلبك من آل بردويل الذين نزحوا من أميون إلى هناك. ومن رأس بعلبك نزح جد الأسرة إبراهيم بردويل إلى الشويفات ثم إلى كفرشيما، وفيها توفاه الله مخلفاً أولاداً صغاراً وزوجة تسمى تقلا لم يطل العهد حتى أصبح اسم الأسرة منتسباً إليها، وقد نزح فريق من أبناء هذه الأسرة إلى حمص وفريق آخر إلى زوق مكايل من أعمال كسروان...». ويذهب أبو سعد إلى أبعد من ذلك، فيعتبر أن تقلا من «أسماء الإناث عند المسيحيين، حبشي الأصل بمعنى غصن، أو لعله إحدى صيغ الاسم اليوناني «ثيكلا» ويعني المشهور في السماء، وقيل إنه سرياني الأصل بمعنى الرصينة المحترمة».

تخالف روايات المعمرين في الزوق تأكيد أبو سعد أن عائلة تقلا انتقلت من كفرشيما مباشرة إلى الزوق وتشير إلى أن موسى تقلا أتى البلدة عن طريق حمص بعدما تركها سنة 1860 اتقاء من اضطرابات طائفية شهدتها المدينة السورية إضافة إلى تراجعات في ميدان عمله. فقد كان موسى نحاسياً، اشتهر بإتقانه هذه الحرفة وإبداعه فيها، فتوجه إلى الزوق لما في سوقها من تعدد حرف وحركة تجارية متقدمة، وما شجعه أيضاً على هجرته أن عدداً كبيراً من أبناء ملته الروم الكاثوليك كان انتظم منذ العام 1709 في رعية شرعية في الزوق وهذا ما جذبه إليها

[3] أحمد أبو سعد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص**، دار العلم للملايين، 1997، ص165.

تخفيفاً لغربته وألم ابتعاده عن بيته الأول في حمص. يضاف إلى الدافع الديني علاقات التبادل التجاري بين الزوق وعدد من المدن السورية وفي مقدمها حلب وحمص.. و ما يثبّت قدومه من حمص هو أن اسمه يرد باستمرار في السجلات القديمة في الزوق على الشكل التالي: «موسى ميخائيل تقلا الحمصي»[4].

لبنان وعائلات حمص

لم يرتجل موسى تقلا قرار هجرته إلى لبنان عموماً وزوق مكايل خصوصاً، بل استند في قراره إلى معطيات أشاعت في نفسه الاطمئنان، ففي جلسات الحرفيين والتجار في حمص تتردد الأحاديث باستمرار عن أناس هربوا من حيف حل بهم في المدينة والتجأوا إلى لبنان ونالوا نعمة النجاح والتقدم والسلام. ومن أشهر الأمثلة المتداولة ما يحكى عن عائلة اليازجي، فقد هاجر سعد اليازجي من حمص سنة 1690 «لحيف وقع على أسرته»[5] وها هو أحد أحفاده ناصيف بن عبد الله اليازجي المولود في كفرشيما سنة 1800 يلمع نجمه في فضاء الأدب والشعر والقرار السياسي في لبنان، فيصبح كاتب ديوان الأمير بشير الشهابي حاكم جبل لبنان. ولم يكن اليازجي الحمصي الجذور هو الوحيد من طائفة الروم الكاثوليك الذي يتبوأ المراكز المؤثرة في الإمارة اللبنانية، فقد كان في بلاط الأمير بشير المعلم بطرس كرامة الذي أتى من حمص إلى عكا حيث تحول إلى الأرثوذكسية، بعكس خاله ميخائيل بن عبود البحري المولود من أسرة أرثوذكسية في حمص والذي اتبع مذهب الكاثوليك في دمشق سنة 1770، وبعد ست سنوات من الدفاع عن الكثلكة انضم إلى ديوان الأميريوسف الشهابي، ومنه انتقل إلى ديوان والي عكا أحمد الجزار لينضم إلى عدد من المسيحيين فيه أمثال ميخائيل سكروج وإبراهيم أبو قالوش ويوسف مارون والياس إده.ومع أن أشهر شعراء البلاط الشهابي كان نقولا الترك المولود في دير القمر وهو ذو الأصل التركي فإن أخبار مكانته عند الأمير بشير شجعت الكثير من الروم الكاثوليك على المجيء إلى لبنان. ومن رجال الدين المسيحيين الذين أثروا على الأمير بشير مطران صيدا للروم الكاثوليك سابا الكاتب،الذي كان نديمه والوسيط في تعريفه على المعلم بطرس كرامه... إضافة إلى ذلك فإن الأمير الشهابي اعتمد سياسة جذب الحرفيين

[4] دفتر مرقومة به أسماء المعمدين بكنيسة القديس جاورجيوس خاصة الروم الكاثوليك بزوق ميكائيل ابتداء من كانون الثاني سنة 1875 مسيحية، ص21.

[5] منير الخوري أسعد، **تاريخ حمص**، القسم الثاني، نشرته مطرانية حمص الأرثوذكسية ص400. راجع الملحق رقم 1.

السوريين من طائفة الروم الكاثوليك إلى لبنان وبالتحديد إلى دير القمر وزوق مكايل، وقد نجحت هذه السياسة في رفع مستوى الحرف اللبنانية، علماً أن أول من احترف النول العربي في الزوق أتى من حمص[6] وساهم أهل العابدات الحلبيات الذين نزحوا مع بناتهم إلى البلدة في تطوير الحياكة فيها.

يشيركمال الصليبي[7] في معرض تحليله ميزات الطوائف اللبنانية أن الروم الكاثوليك «لشدة حذرهم السياسي، حصروا أكثر نشاطهم في الميادين البعيدة عن السياسة، فتفوقوا على سائر الطوائف اللبنانية تفوقاً ظاهراً في النشاطات الاقتصادية والثقافية، قد استفاد الروم الكاثوليك كثيراً مما يقدمه لبنان لأبنائه من خميرة التطور، فنشطوا في تأسيس المؤسسات المالية والحرفية والتربوية إلى جانب انتشار معابدهم في المناطق اللبنانية».

مهدت هذه الأجواء درب هجرة موسى تقلا إلى جبل لبنان، وقد شجعه على السفر الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي حصلت في حمص سنة 1860 وكان يبلغ من العمر ثلاثين سنة باعتبار أنه من مواليد سنة 1830. فقد امتدت الفتنة الطائفية التي جرت بين المسيحيين والدروز في جبل لبنان سنة 1860 إلى دمشق، وتأثرت حمص بهذه الفتنة فسرت البلبلة في أحيائها، إلا أن زعماء المدينة منعوا سفك الدم فيها[8].

موسى تقلا في الزوق

ضغط الوضع المتردي في حمص على موسى تقلا فلجأ إلى متصرفية جبل لبنان، خصوصاً أن مسؤوليته كأب حتمت عليه البحث عن لقمة العيش في مكان مستقر، فوجد ضالته في زوق مكايل،إلا أنه لم يحصل على الطمأنينة التي كان ينشدها، فقد ماتت زوجته الحمصية أسما كشيش[9] تاركة في عهدته صبيين هما: عيسى وحبيب، فتزوج ثانية من زمرد سماحة من الخنشارة وأنجب منها يوسف وجرجي وبنتين هما أنيسا ومتيل.

وكعادة اللبنانيين، كنّى الزوقيون موسى بـ«أبي عيسى» نسبة لابنه البكر فلازمت هذه الكنية عائلة تقلا[10]. عاش موسى تقلا في الزوق حوالى ثلاثين سنة، وتوفي مساء السبت 25

[6] جبرائيل كيرلس، الحياكة ومواردها وإتقانها في زوق مكايل، **مجلة المشرق**، 4: ص441، 444.

[7] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار، ص27.

[8] **تاريخ حمص**.... ص378.

[9] سجل نفوس بلدات كسروان، سراي جونية، سجل زوق مكايل رقم 26.

[10] حديث مع سليم فارس طراد (1902 -2005).

شباط 1922 «بانحلال طبيعي مصحوباً بشلل دماغي وهو بعمر 92 سنة متمماً واجباته الدينية وقد قضى عشر سنوات طريح الفراش[11]. وبعده بثماني عشرة سنة توفيت زوجته الثانية زمرد سماحة بمرض الفالج متممة واجباتها الدينية ولها من العمر ثلاثة وثمانون سنة ودفنت في الخشخاشة الخماسية وذلك نهار الأربعاء في 12 نيسان 1939»[12].

اندمجت عائلة موسى تقلا سريعاً في المجتمع الزوقي المتعدد، بموارنته ورومه بين موارنة الكاثوليك. وبحكم طبيعة هذا المجتمع الذي يضم في غالبيته حرفيين وتجاراً، استطاع موسى أن يتآلف مع الأجواء العامة في البلدة التي يرتكز اقتصادها على نشاط سوقها، فاستأجر دكاناً فيه، وانطلق منه كحرفي في النحاس، تخصص في صناعة الأدوات المنزلية والكنسية[13]، تسعفه الخبرة التي حصلها في حمص على الانطلاق في عمله بتقنية خاصة ميزته عن زملائه في المهنة الواحدة، خصوصاً في الأواني التي تتطلب مهارة في التنفيذ كمباخر وكؤوس الكنائس، وكالصواني المزخرفة التي تتطلبها العرائس في جهازها... وقد تزامن نزوح موسى تقلا إلى الزوق مع نزوح عائلات مارونية من دير القمر، وعائلات من الروم الكاثوليك من زحلة والمتن الأعلى وصيدا.

أغنى الوافدون الجدد إلى الزوق السوق وحرفه، فكما أن موسى تقلا أغنى حرفة النحاسيات في السوق بخبرته التي كان اكتسبها من مدينة حمص العريقة بأشغالها اليدوية، فإن الموارنة الآتين من دير القمر أحدثوا نقلة نوعية في أشغال النول المشهورة بإنتاجها زوق مكايل، ومن أبرز هؤلاء راشد أبي شاكر الذي برع «برسم أجناس العروق وأنواع الرسوم»[14].

لم يصرّ موسى تقلا على أولاده ليتعلموا منه مهنته التي ورثها عن أجداده، ولكنه شدد على تدريسهم ورفع مستواهم العلمي، فلم يعارض ابنه الثاني حبيب حين قرر درس الصيدلة في بيروت، أما ابنه الكبير عيسى فهاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية، وسافر يوسف وجرجي إلى كندا. كان همّ موسى، كجميع أبناء جيله، أن ترتقي عائلته اجتماعياً، ولا يتم هذا المبتغى إلا بالعلم أو بالهجرة، وقد جمعت عائلة موسى تقلا بامتياز هذين الشرطين فكانت لها مكانتها في الزوق. إلا أن موسى لم يكن بحاجة إلى الدعم المادي من أولاده المهاجرين لترتقي عائلته

[11] راجع: دفتر مرقومة به أسماء المعمدين بكنيسة القديس جاورجيوس خاصة الروم الكاثوليك بزوق مكايل.

[12] **المصدر نفسه**.

[13] حديث مع ميشال بولس سلموني(1925 -...)

[14] **مجلة المشرق**، الحياكة ومواردها....

اجتماعياً[15]، فقد زاول جرجي موسى تقلا التجارة بين كندا والولايات المتحدة الأميركية، وهوكان قطع اغترابه عن الزوق وعاد إليها ليتزوج ابنة جرجي العضم المكنى جرجي نصري ويرجع مع عروسه إلى كندا، أما أخوه يوسف فظل حنينه قوياً إلى مسقط رأسه فترك كندا واستقر في الزوق إلى أن مات فيها سنة 1954. وتوفي عيسى موسى تقلا في الولايات المتحدة الأميركية. تجدر الإشارة إلى أن دفتر المعمودية في كنيسة مار جرجس للروم الكاثوليك في زوق مكايل يذكر أن له ابناً تعمد وتثبت بالميرون المقدس على اسم ميخائيل والد جده على يد الخوري ميخائيل دقي في 22 كانون الأول سنة 1889[16].

الروم الكاثوليك في الزوق – الدفعة الأولى

لم تكن عائلة تقلا من أولى عائلات الروم الكاثوليك التي استوطنت زوق مكايل، ولكن هذه العائلات نجحت على مدى جيلين في تثبيت موقعها ليس فقط في الزوق بل في لبنان، فقد استوطن الروم الكاثوليك البلدة على دفعتين، تم الاستيطان الأول في القرن الثامن عشر وجاءت عائلة تقلا في الدفعة الثانية في القرن التاسع عشر.

يشير منصور الحتوني[17] في كتابه **المقاطعة الكسروانية** أن الدفعة الأولى من أبناء طائفة الروم الكاثوليك بدأوا السكن في الزوق «لوجود الأمنية والراحة وهرباً من اضطهاد أعدائهم الأراطقة وأصبحوا في فترة وجيزة شركاء في أملاك الخازنيين شركة مسواة»، وقد أسس الإقطاع الخازني لتجذر «الملكيين الكاثوليك» في المناطق المارونية، مستفيداً من تسامح الأمراء المعنيين والشهابيين، ففي الزوق اعتنى الشيخ أبو شروان موسى طربيه الخازن وابن عمه الشيخ خالد ببناء كنيسة مار جرجس حوالى سنة 1709 وديري مار ميخائيل والبشاره للكاثوليك حوالى سنة 1730. وككل الجماعات المسيحية فإن استقرارها لا يستقيم إلا حول معابدها، وقد ترسخ هذا الاستقرار سنة 1709 ببناء كنيسة مار جرجس بحسب ما دوّنه البطريرك الماروني بولس مسعد في دفتره الخاص، وقد جاء هذا الاستقرار بعد ثماني سنوات من خروج الروم الكاثوليك رسمياً عن طاعة الكنيسة الأرثوذكسية واتحادهم برومية سنة 1701. ونتيجة اضطهاد الأرثوذكس للمنشقين عنهم خصوصاً في المدن السورية وبلدات شمالية في لبنان، عرفت الزوق تبدلات

(15) لائحة إحصاء مهاجري زوق مكايل، محفوظات مختارية زوق مكايل. راجع ملحق رقم 2.

(16) دفتر مرقومة أسماء المعمدين... مصدر سابق.

(17) منصور الحتوني، **المقاطعة الكسروانية**، دار كنعان، 1983.

ديمغرافية تمثلت بنزوح عدد من هؤلاء إلى البلدة[18]، وعملت الإرساليات الإفرنجية في السلطنة العثمانية، من يسوعيين وكبوشيين وكرمليين وفرنسيسكان على حماية الروم الملكيين في المدن السورية من الاضطهاد العلني لهم، والذي قاده البطريرك الأرثوذكسي سلفستروس المدعوم من البطريركية القسطنطينية والسلطان العثماني أحمد الثالث.

شجع الآباء اليسوعيون في فترة وجودهم في ديرهم في عينطورة ما بين سنة 1657 وسنة 1783 الروم الكاثوليك المضطهدين في المدن السورية على المجيء إلى زوق مكايل ومحيطها، وبرز منهم في هذا المجال الأب بطرس فروماج الذي كان ناشطاً في حلب من دون أن يهمل التطورات الحاصلة في جبل لبنان، فكان يتابعها عن كثب من دير عينطورة الذي يزوره باستمرار ويسكن فيه وترأسه لفترة، وقد ساهم في انتقال أعداد من الروم الملكيين الكاثوليك من المدن السورية إلى جبل لبنان وتحديداً إلى زوق مكايل، ومد علاقات متينة من التعاون والصداقة مع شخصيات مسيحية بارزة منها القاصد الرسولي يوسف السمعاني الذي أرسلته روما إلى لبنان في صيف 1736 لعقد المجمع اللبناني وإدارة أعماله، ومد الأب فروماج يد الصداقة إلى الشماس عبدالله زاخر والأب العام للرهبنة الباسيلية نقولا الصائغ، وبفعل هذه الصداقات أسس هذا الأب اليسوعي لنهضة مسيحية في جبل لبنان، فصداقته مع السمعاني جعلته من المعدّين لانعقاد المجمع اللبناني في دير سيدة اللويزة في زوق مصبح، وقد ألقى كلمة توجيهية في القداس الذي به افتتح الموارنة مجمعهم التاريخي في الثلاثين من أيلول من العام 1736 واختتموه في الثالث من تشرين الأول من السنة نفسها بالتشديد على قيام «المدارس في المدن والقرى والأديار الكبيرة» ودعا المجمع اللبناني إلى إلزامية تعليم الذكور «القراءة والكتابة في السريانية والعربية»[19] وقد أثر الأب فروماج في مساره كخطيب ولاهوتي، فعرض أفكاره الإصلاحية في كلمته الافتتاحية التي أعطاها عنوان «في هذا اليوم الذي صنعه الرب لنبتهج ونفرح»[20]، وقد حضر قداس الافتتاح «خوري زوق مكايل»[21] وخازنيوها إلى جانب إكليروس الطائفة المارونية ووجهائها. ومن الصدف أن مقرارات هذا المجمع طبعها على نفقته الخاصة قنصل فرنسا في بيروت الشيخ نوفل الخازن

(18) **المصدر نفسه**. راجع الملحق رقم 3.

(19) بطرس فهد، **مجموعة المجامع الطائفية المارونية عبر التاريخ**، 1975، ص28.

(20) E. Joppin, *Histoire d'Antoura*, première partie, *Antoura sous les pères jésuites* [1657-1783] chapitre deuxième, p. 29.

(21) بطرس فهد، **المطران يوسف سمعان السمعاني**، 1973، ص129-130.

في مطبعة دير ما ر يوحنا الشوير التي أسسها في الزوق صديق الأب فروماج الشماس عبدالله الزاخر بمعاونة أحد الشباب الزوقيين البارعين في فن الصياغة، المقدسي سليمان ابن الخوري إبراهيم قطان الزوقي، وتم تحقيقها سنة 1733. وإذا كان الأب فروماج شجع الزاخر على ترك حلب والمجيء إلى الزوق طلباً للأمن ولتحقيق حلم تنفيذه أول مطبعة بالحرف العربي، فإن صداقته مع الزاخر والأب العام للرهبانية الباسيلية نقولا الصائغ أدت إلى بناء دير البشاره للراهبات الباسيليات الشويريات ابتداء من سنة 1730 ليكون في زوق مكايل إلى جانب دير مار ميخائيل للراهبات الباسيليات. وقد لعب الأب فروماج دور الوسيط بين العابدات الحلبيات اللواتي أردن بناء دير لهن في الزوق هرباً من المضايقات وبين صديقيه الزاخر والصائغ اللذين اشتريا أرض الدير من «أحد وجهاء الموارنة الشيخ موسى الخازن» القريبة من دير اليسوعيين في عينطورة، وقد شجع قيام ديري مار ميخائيل والبشاره للروم الكاثوليك عدداً من أهالي الراهبات المؤسسات في حلب وحماه إلى اللحاق بهن إلى الزوق للتمتع بالحرية الإيمانية المنتشرة في ربوعها[22].

الدفعة الثانية

إذا كانت الهجرة الأولى للروم الكاثوليك إلى الزوق ارتبطت بنتائج الحركة الانفصالية التي قادها المطران بوثيميوس الصيفي ابتداء من سنة 1684، فإن الهجرة الثانية[23] ارتبطت بظروف أخرى تتعلق أحياناً بحوادث طائفية أو مذهبية وترتبط أحياناً أخرى بتطورات سلبية حدثت في البلدان الأصلية، ولكن ما جذب جميع الوافدين إلى الزوق من الروم الكاثوليك هو الحرية الروحية والسياسية وفرص العمل ومجالات الترقي الاجتماعي المؤمنة في هذه البلدة. ويبدو أن النازحين الكاثوليك في الدفعة الثانية تشجعوا على المجيء إلى الزوق في القرن التاسع عشر بعدما وصلتهم الأخبار عن نجاحات النازحين الأوائل في القرن الماضي، وربما كان هذا هو السبب الأساسي الذي قاد موسى تقلا إلى الزوق.

الروم الكاثوليك والنهضة في الزوق

حرص موسى على إدخال أولاده في مدرسة «أنطش مار ضومط» للموارنة التي تأسست

(22) أنطوان سلامه، **زوق مكايل: أزمنة الحضور في تاريخ لبنان**، دار مكتبة نوفل، 1997، الجزء الثاني، ص96-119.
(23) **المصدر نفسه**، راجع ملحق رقم 3.

على أثر انعقاد المجمع اللبناني في دير اللويزة في زوق مصبح سنة 1736. وقد شدد هذا المجمع التاريخي على ضرورة نشر العلم بإنشاء المدارس لتعليم الذكور، كما أن الدراسة كانت مؤمنة لأولاد الزوق في دير راهبات المحبة الذي أسسته راهبات اللعازرية في البلدة سنة 1847 بتشجيع من الرهبان اللعازريين القيمين على معهد عينطورة والذين جاهدوا في معالجة تصدع البنية الاجتماعية في جبل لبنان إثر حوادث الـ1860، وصدوا محاولات التمدد البروتستانتي في منطقة كسروان. وقد استفاد موسى تقلا من وجود هاتين المدرستين في الزوق فحقق طموحه بتعليم أولاده.

لم تتولد رغبة موسى تقلا القوية في تعليم أولاده من معطى ذاتي فقط، بل تولدت أيضاً من المناخ الثقافي العام الذي سيطر على زوق مكايل عموماً وسكانها الروم الكاثوليك خصوصاً، فموقعها الجغرافي في مربع بكركي، معهد عينطورة، مدرسة عين ورقة ودير اللويزة ساعد مجتمعها على التفاعل العميق مع الحركات النهضوية الجارية في جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهذا ما يستشف من الكلام الذي نقله الحتوني عن لسان «رجل ملكي كاثوليكي يسمى الياس المنير من زوق مكايل»[24] قاد سنة 1895 ثورة الفلاحين الكسروانيين في انطلاقتها قبل أن تنتقل رايتها إلى طانيوس شاهين، كان المنير الحموي الأصل يردد أمام أتباعه في السوق مبادئ الثورة الفرنسية من العدالة ورفض العبودية «وتسلط عموم المشائخ»[25]. ويرى بعض المؤرخين أن هذه الأفكار وصلت إلى المنير المرابي وصاحب مشغل أنوال في الزوق[26] من الرهبان اللعازريين المتعاطفين مع ثوار الـ1895 الذين كانوا يسكنون في دير مار يوسف في عينطورة ومعهده، ويقصدون السوق للتبضع أو للتبشير، كما أن تجار الحرير في مدينة ليون الفرنسية كانوا ينقلون الأفكار الإصلاحية إلى المنير ورفاقه الزوقيين... فهؤلاء التجار قصدوا السوق لشراء الحرير الكسرواني الأكثر جودة في إنتاج جبل لبنان، ولم يكن سوق الزوق الذي عاش فيه موسى تقلا مكاناً محصوراً في التبادل التجاري بل كان مكاناً مثالياً للتفاعل الفكري وصراع الإرساليات وهو ما يشير إليه مارون عبود[27] في حكايته عن مبشر بروتستانتي حاول استمالة حائك في السوق ولم يفلح. كما أن الشماس عبدالله زاخر سكن في حارة وقف كنيسة مار جرجس في السوق وأمن أراضي في الزوق لبناء ديري مار ميخائيل

(24) منصور الحتوني، **المقاطعة الكسروانية**، ص332.
(25) **المصدر نفسه**.
(26) راجع: أ. سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحية في لبنان**، دار الفارابي، 1972.
(27) راجع: مارون عبود، **رواد النهضة الحديثة**، دار الثقافة، 1977.

والبشاره للروم الكاثوليك بناء لرغبة عباد وعابدات حلبيات، واستغل الزاخر فترة وجوده بضيافة الخوري موسى قطان في الزوق فشرع مع الصائغ سليمان قطان الزوقي في صناعة أول مطبعة بالحرف العربي المعروفة بمطبعة دير مار يوحنا الشوير، أضف إلى ذلك أن ديري مار ميخائيل والبشاره استضافا مجامع رهبانية تنظيمية تخللها جدل لاهوتي وحوارات عن نقاط الخلاف بين الكنائس المسيحية وتياراتها الفكرية، فتصل سريعاً أصداء هذه الحوارات إلى الزوقيين الذين سهل عليهم إدخال أولادهم في مدارس أسستها الأديار المارونية والكاثوليكية واللاتينية المنتشرة بكثرة في الزوق ومحيطها الكسرواني.

كل هذه الأجواء ساعدت موسى تقلا على رفع مستوى عائلته فأخذت مع تقدم الزمن مكانتها في الزوق.

حبيب تقلا

ورث حبيب تقلا عن والده موسى السيرة الحسنة، والاستقامة في العمل، والصدق في التعامل مع الناس، وانطبعت في مخيلته صورة الأب الطموح الذي يكد ويشقى من أجل تأمين العلم والرفاه لعائلته، كما أن والده صرف الكثير من مدخوله على تعليم أولاده والاهتمام بهم ولم يجهد ليصبح ملاكاً في الزوق، هكذا سار حبيب على خطى والده فأدخل ولديه سليم المولود سنة 1895 وفيليب المولود سنة 1915 في معهد عينطورة، أحد أرقى معاهد التعليم في لبنان، وأمن الدراسة لبناته في مدرسة عينطورة التابعة لدير راهبات الزيارة، ولم يبخل على أولاده بشيء، مفضلاً كما والده بناء عائلة لبنانية راقية بدلاً من امتلاك منزل أو قطعة أرض في بلدته، ويعود هذا الميل في عدم الامتلاك، على رغم يسر الحال، إلى حالة الترحال المستمر في تاريخ آل تقلا والبحث المتواصل عن الأفضل في الحياة. فإذا كان موسى تقلا قضى عمره متنقلاً بين حمص والزوق، فإن حبيب تنقل بوتيرة سريعة بين الزوق وبيروت. ولم يشذ سليم وفيليب عن قاعدة عائلتهما، فظروف عمل سليم في الإدارات العامة أجبرته على الانتقال من الزوق إلى بيروت ومن ثم التوجه إلى جبل العلويين ومن هناك إلى البقاع ليستقر أخيراً في بيروت، أما أخوه فيليب فقد دفعته الظروف إلى العيش بين الزوق وبيروت وباريس...

ولد حبيب تقلا سنة 1870، وشب في الزوق، وقد عوضت عليه زوجة والده الثانية عطف والدته المتوفاة، فلم تفرق بينه وبين إخوته، فكانت زمرد سماحة وهي من الروم الكاثوليك في الخنشارة، خير بديل عن أم توفيت باكراً، وقد أصرّ والده موسى على احتضانه بشكل لافت

ملاحظاً نباهته وذكاءه وميله إلى العلم، وقد حقق حبيب توقعات والده فبرع في الصيدلة التي تعلم أصولها في بيروت على يد الشيخ يوسف الجميل عضو جمعية الكيمياء الصناعي في فرنسا[28].

قبل أن ينتقل حبيب تقلا إلى شارع النهر في بيروت حيث تقع صيدلية الجميل فيعيش في محيطها حتى يكمل فيها دراسته واختباره العلمي، أمضى حبيب طفولته وفتوته في الزوق التي كانت تشهد تبدلات سياسية واجتماعية مهمة، فنظام المتصرفية ساوى بين اللبنانيين أمام القانون، وانتقلت الولاية على السوق من الخازنيين إلى مدير المحلة. فنظام المتصرفية أو بروتوكول 1864 جعل من زوق مكايل مديرية قائمة بذاتها تضم بحسب القنصل الروسي قسطنطين بتكوفيتش 1829-1882[29] قرى: زوق مكايل، زوق مصبح، عجلتون، مزرعة بلونة، مزرعة بيت كريدي، مزرعة داريا، مزرعة الشروق الفوقا، عينطورة، عين الريحانة، جعيتا. ويلخص إبراهيم الأسود في كتابه **دليل لبنان** واقع زوق مكايل في زمن المتصرف مظفر باشا (1902-1907) بأنها مركز مديرية «وفيها معامل المنتوجات الزوقية الشهيرة.. وفيها من الموارنة 400 ومن الروم الكاثوليك 100 ومن الأرمن 4 ومن السريان 3... وهي تبعد عن بيروت بالتران إلى محطة الزوق نصف ساعة ومنها إلى نفس الزوق بالعربة نصف ساعة»[30]، ولا يشير **دليل لبنان** إلى وجود مدارس في الزوق، أما القنصل الروسي قسطنطين بتكوفيتش فيكشف أن مديرية الزوق كانت تضم ثلاث مدارس مارونية تجمع في صفوفها 705 تلامذة، ومدرسة تابعة للروم الكاثوليك تضم 305 تلامذة، فإحصاء القنصل الروسي يجعل مديرية الزوق مكاناً مثالياً للمعرفة، يتعلم في مدارسها أربعة آلاف طالب سنوياً، إلا أن الثابت، وفق المراجع التاريخية، أن بلدة الزوق ضمت في زمن المتصرفية عدداً من المدارس أهمها مدرسة راهبات المحبة التي تأسست حوالى سنة 1847، وكانت هناك مدارس الأوقاف المارونية والكاثوليكية التي تأسست في البلدة بتشجيع من المجمع اللبناني، وكانت هناك مدرسة للآباء الكبوشيين[31].

[28] حديث خاص مع معالي الأستاذ فيليب تقلا.

[29] **لبنان واللبنانيون**، وثيقة تاريخية طبعت عام 1885 وتضمنت مذكرات القنصل الروسي في بيروت خلال 1829-1882، قسطنطين بتكوفيتش، نقلها الى العربية يوسف عطالله، دار المدى للطباعة والنشر سلسلة المصادر الروسية لتاريخ بلاد الشام الحديث، ص62.

[30] ابراهيم بك الأسود، **دليل لبنان**، طبع في المطبعة العثمانية في بعبدا، 1906، ص65.

[31] حديث مع ميشال بولس سلموني(1925 -...).

أصبح العلم في القرن التاسع عشر مدخلاً لتعزيز المكانة الاجتماعية، وهو موضع اعتزاز وفخر الآباء بأولادهم، لايتوانى البعض عن بيع أرضه من أجل تعليم فلذات أكباده في أرقى المعاهد، خصوصاً أن الأرض في كسروان تراجعت أهميتها بعدما زال عزّ مواسم الحرير بفعل مضاربات الحرير الأجنبي ودخول المكننة في تصنيعه.

ضاق الأفق في الزوق أمام حبيب تقلا، فكانت خياراته محدودة بعد تلقيه كامل العلوم المتوافرة في بلدته، وبدل أن ينضم إلى مشغل والده النحاسي ليرث أسرار المهنة ويواصل الارتزاق منها كإنسان عادي، اختار حبيب المغامرة والانتقال إلى بيروت ليتعلم الصيدلة، صحيح أنه لم يتطرف في مغامرته كما فعل أشقاؤه عيسى وجرجي ويوسف ويهاجرمثلهم إلى ما وراء البحار، إلا أنه حزم أمتعته وتوجه إلى بيروت ليعيش غربة من نوع آخر.

لم يمتهن حبيب تقلا الصيدلة وفقاً لدراسته حاجة سوق العمل ومتطلباته، ولكنه تأثر في قراره بعدد كبير من الرهبان السوريين الذين سكنوا الزوق بهدف تأمين الخدمة الروحية لراهبات الأديار التابعة للروم الكاثوليك، وكان معظم هؤلاء الرهبان يجيدون الطب العربي ويقدمون للمرضى وصفات الأعشاب المعروفة والشائعة في حلب بالتحديد، كما تأثر ولا شك بالعمل الرسولي الذي تقوم به راهبات المحبة في العناية بالمرضى والاهتمام بهم، وقد أسسن سنة 1873 في ديرهن في الزوق مستوصفاً خيرياً يقدم الخدمات الطبية المجانية إلى عموم الأهالي، وقد اعتمدت الراهبات اللعازريات اللواتي يشرفن عليه الأسس العلمية المعروفة في ذلك الزمن بعدما كن يعتمدن منذ العام 1847 الطرق الطبية البدائية كفقء الدمل بغرس المسامير والاستنجاد بالزيوت المصلى عليها في معالجة العديد من الأمراض[32].

تعلم حبيب أصول الصيدلة من الصيدلي المشهور في بيروت الشيخ يوسف الجميل المتخصص في فرنسا بتركيب الأدوية على أسس كيميائية، وعمل معه لفترة بصفة «مساعد صيدلي». هذه الخبرة وهذا التحصيل اليومي على يد الصيدلي المعروف أكسباه القدرة على الحصول على إجازة رسمية سمحت له بفتح صيدلية خاصة به في بلدته زوق مكايل، فقد كان القانون العثماني[33] الذي ينظم مهنة الصيدلة يسمح بممارستها لكل من ينال شهادة من

[32] زوق مكايل: أزمنة الحضور... الجزء الثاني، ص145-146.

[33] دليل لبنان. و Georges Young, *Corps de droit ottoman*, vol 3, Oxford Clarendon Press, 1905, p. 199-203. راجع الملحق رقم 4 والملحق رقم 5.

الآستانة أو لكل من نال إجازة من قبل حكومة متصرفية لبنان، وقد استحق تقلا إجازته للخبرة التي اكتسبها من صيدلية الجميل. والملفت في سيرة حبيب تقلا طموحه في تأسيس صيدلية خاصة به، فبعدما اطلع من الجميل على أحدث طرق تركيب الأدوية ونال خبرة تشخيص الداء والدواء قرر الاستقلال عنه، ففتح صيدليته الأولى في وسط سوق الزوق قبالة مبنى البلدية التي تأسست سنة 1912 وقد أقفلها سنة 1935 منتقلاً مع عائلته إلى بيروت ليشارك الشيخ خالد الخازن في صيدلية «الأرز» واضطرته الحرب الكونية الثانية إلى العودة إلى بلدته الكسروانية طلباً للأمان ثم ليعود سنة 1939 لفتح صيدلية جديدة عند مدخل السوق الشمالي في حارة السلموني على بعد أمتار من مسكنه الثاني في الزوق في حارة كنيسة مار جرجس للروم الكاثوليك حيث استأجرها من وقف الكنيسة ومات فيها يوم الأحد الواقع فيه 14 كانون الثاني سنة 1945 عن عمر ناهز الخمسة والسبعين عاماً[34].

زواج حبيب تقلا

تزوج الصيدلي حبيب فتاة أرثوذكسية من بلدة الشوير هي نزهة حاوي. درست في المدرسة الإنجيلية في الشوير ما ساعدها على إتقان اللغة الإنكليزية، وقد أصر أهلها على تعليمها وأختها ما توافر في ذالك الزمن، أما أخوها نقولا فدرس الطب وهاجر إلى مصر حيث مارس مهنته هناك. رزق حبيب تقلا من زوجته نزهة صبيين هما سليم وفيليب وخمس بنات. لم يطلق الزوقيون عليه تسمية «أبو سليم» نسبة لابنه البكر بل نادوه باستمرار بالخواجا حبيب عيسى نسبة لكنية العائلة، وكانت كلمة خواجا تلتصق بكل من لا يزاول أعمالاً زراعية أو حرفية، ويشير هذا اللقب الاجتماعي إلى بدايات نشوء طبقة بورجوازية في نهاية القرن التاسع عشر تقدمت في كثير من دساكر جبل لبنان على العائلات الإقطاعية التقليدية، وكان العامة في الزوق ينادون بالخواجا المرابين وأصحاب مشاغل النسيج والتجار وكل من جمع مالاً وفيراً عبر مهنة حرة أو عبر الاغتراب.

استأجر حبيب تقلا من ملحم نفاع المكنى بملحم القرداحي حارة للسكن، يدل سطحها القرميد على يسر صاحبها وقد ورثها منه أخوه الضرير قزحيا الذي مات كملحم من دون عقب، وباعها أنطون شبلي نفاع إلى وقفية دير مار مخايل للروم الكاثوليك. ففي هذه الحارة الواسعة الغرف والمحاطة بجنائن التوت واللوز والعنب والتين والزعرور والصبير أنجبت

[34] حديث خاص مع معالي الأستاذ فيليب تقلا.

نزهه حاوي تقلا أولادها السبعة، وتفرغت لتربيتهم والعناية بهم، فنشأوا في جو هادىء بعيد عن ضجيج السوق وباعته وحرفييه.

تبعد حارة حبيب تقلا عن سوق الزوق حوالى عشر دقائق مشياً على الأقدام، ولم يكن يقصدها إلا الجيران وبعض المرضى الطارئين ذلك أن حبيب يلتحق بصيدليته في السوق باكراً ويغادرها مساء متوجاً يومه بلقاء أصدقائه الزوقيين في جلسة يغلب عليها المرح والتسلية. وكان من العادة أن يعود شاغلو دكاكين السوق إلى منازلهم عند مغيب الشمس أو عند الثامنة والنصف مساء كأبعد تقدير، فيجلس حبيب على سطيحة حارته الواقعة على تلة تشرف على البحر من جهتها الغربية فيأكل ما أعدته له زوجته من عشاء. والتلة التي يقع عليها مسكن حبيب تقلا هي واحدة من التلال المتقاربة إلى حد التداخل حيث تعطي زوق مكايل رسمها الجغرافي، وعلى هذا الأساس اتخذها المماليك سنة 1307 موقعاً لمراقبة الشاطئ اللبناني[35]، فثبتوا من خلالها انتصارهم على الصليبيين بعد دحرهم إلى جزيرتي قبرص ورودوس، وخوفاً من عودة أساطيلهم ركزوا «الأزواق» في نقاط جغرافية مشرفة، فكانت زوق مكايل كجارتها زوق مصبح نقطة مراقبة وطن فيها المماليك آل عساف، وتعني الزوق المراقب أو الحارس أو الناطور، وتشير كلمة مكايل إلى أمير مملوكي كان يشرف عليها ويدير شوؤنها[36].

في وسط دائرة من التلال قامت الحارة الأولى التي سكنتها عائلة حبيب تقلا، فعلى مرمى حجر جنوباً أسست الراهبات الباسيليات الحلبيات في دير الملاك ميخائيل حياة رهبانية رسولية، تزامن هذا التأسيس مع تشييد الراهبات الباسيليات الشويريات، ابتداء من سنة 1731، ديراً لهن على تلة زوقية قريبة من معهد عينطورة، وفي الجهة الشرقية لمسكن تقلا اشترت الراهبات اللعازريات اللاتينيات سنة 1847 منزل «الخواجا نخلة أنطون خضرا» وجعلنه ديراً لهن على «صخرة الزوق» كما تقول المؤسسة الأخت «جالا»، أما حارة الشيخ بشاره جفال الخازن التي تفصلها عن حارة تقلا جنائن التوت واللوز والزيتون والكرمة فقد حولتها شقيقتاه بادوانة وزيارة إلى دير ماروني بعدما نجحتا في تحريرها من وصاية الأمير بشير الشهابي الذي وضع يده على حارة الشيخ بشاره جفال المتوفى سنة 1825 من دون عقب، وثبت البطريرك يوسف

[35] يوسف الدبس، **من تاريخ سورية الدنيوي والديني**، طبع في المطبعة العمومية في بيروت، 1902، المجلد السادس، ص379.

[36] أنيس فريحة، **أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها: دراسة لغوية**، الجامعة الأميركية في بيروت، 1956، ص167، راجع الملحق رقم 6.

حبيش سنة 1827 «دير الحارة» كما تسميه العامة في الزوق ديراً على اسم البشاره تابعاً لوقفية خازنية[37]. وبحكم احترافه الصيدلة مد حبيب تقلا علاقات وثيقة مع جيرانه من الرهبان والراهبات ولعل أبرزها علاقة الصداقة الحميمة التي جمعته طوال حياته مع المطران يوسف شبل الخازن (1856-1933).

لم يستغل حبيب تقلا صداقاته وخدماته الاجتماعية الكثيرة والمتعددة لإبراز شأنه، بل عمد في حياته إلى الابتعاد عن السياسة وتجاذباتها، وخير دليل على ذلك أنه لم يسع إلى مركز في الزوق كمختار أو شيخ صلح على رغم معرفته بحب الناس له لما يقدمه لهم من خدمات جلى. والتزم الحياد في الصراع التقليدي بين أهالي الزوق والخازنيين والذي عرف تراجعاً بعد ثورة الفلاحين سنة 1859 وعاد إلى التفاعل العنيف في عهد المتصرفية حيث حاول الخازنيون استعادة ما فقدوه بسبب الثورة.

تمثل حياد حبيب تقلا وابتعاده عن العمل العام بعدم تدخله سنة 1902 في الخلاف الناشئ بين الأهالي والخازنيين بشأن دفن عبدة الأحد بنت الشيخ حنا نوفل الخازن في كنيسة مار ضوميط للموارنة، وهو امتنع عن القيام بوساطة على رغم إدراكه علاقته الجيدة مع الجانبين، وقد دام هذا الخلاف سنتين تقريباً فتحول إلى عامية حقيقية[38] بعدما أصر الأهالي على وقف عادة دفن الخازنيين داخل الكنيسة مرفقين هذا الطلب بطلبات نهضوية أخرى كبناء مدرسة ومدافن عامة وتحرير كنيسة رعية مار ضوميط من الوصاية الخازنية وتعيين مدير ناحية الزوق من الشعب... وقد تعاطف مع هذه المطالب المارونية عدد كبير من الروم الكاثوليك في الزوق... هذه الحادثة حولت زوق مكايل من جديد ساحة مواجهة مع الخازنيين، وقد اندلعت شرارتها في الخامس من شهر آذار سنة 1902 حين توفيت في البلدة، بداء السل، عبدة الأحد الخازن، وهي من القليعات أصلاً، وقد رفض أهالي الزوق دفنها في كنيستهم وفق العادة المعمول بها آنذاك، واستندوا في رفضهم الإجماعي إلى أن المتوفاة لا تنتسب إلى «خوازنة الزوق» ومرضها خطير معدٍ، وقد تطور هذا الرفض إلى «عامية» لم تقتصر على موارنة الزوق بكونهم معنيين مباشرة بكنيسة رعيتهم، بل تضامن معهم أبناء بلدتهم من الروم الكاثوليك الذين وقفوا معهم في وجه السلطتين الدينية والزمنية، وأدى موقفهم الموحد إلى دفع البطريرك الماروني الياس الحويك إلى إصدار أمره بوقف عادة الدفن داخل الكنائس المارونية.

[37] **زوق مكايل: أزمنة الحضور**.... الجزء الثاني، ص79-159.

[38] **المصدر نفسه**، الجزء الأول، ص105-239.

تثبت هذه الحادثة، على أهميتها، أن حبيب تقلا لم ينغمس في المسارات السياسية في الزوق، ولكنه في المقابل عزّز علاقاته الفردية مع الجميع، ولم تقتصر علاقاته الجيدة والمتوازنة على أهالي الزوق وفاعلياتها الزمنية والروحية بل أسس لعلاقات أوسع أثناء عمله كصيدلي في بيروت خصوصاً تلك العلاقة المميزة التي جمعته بالطبيب الفرنسي السيد «كوتار»[39] الذي أصبح طبيب البطريرك الماروني الياس الحويك بناء لنصيحة تقلا لصديقه الزوقي فارس طراد شماس البطريرك ومرافقه الدائم والأمين. وفي أثناء عمله في صيدلية الجميل تعرف إلى زبائنها الكثر وأغلبهم من الأشرفية والجميزة ومنطقة المتن ساحلاً وجبلاً. وتعززت صداقته مع عدد من العائلات البيروتية خصوصاً عائلتي التاجرين المعروفين في باب إدريس محمد الفاخوري وبشير بيضون اللذين كانا يبيعان بالجملة الأدوية والعقاقير[40]. كما أن صيدليته الخاصة في سوق الزوق وشهرته الواسعة في تركيب الأدوية وحتى وصفها من دون استشارة طبيب جعل هذه الصيدلية مقصد عدد كبير من الكسروانيين وهذا ما فتح له المجال لتمتين علاقته مع الرهبان البولسيين في حريصا ورهبان دير المخلص للروم الكاثوليك في صربا الذين كانوا يترددون إلى صيدليته إما لشراء دواء أو لاستشارة طبية، ولم يكن يتوانى عن زيارة هذين الديرين لإسعاف راهب عجوز أوآخر ناء تحت وطأة المرض، ولعل زيارة الرهبان اللعازريين لصيدليته ساعدته فيما بعد على إدخال ولديه سليم وفيليب إلى معهد عينطورة حيث كان اللعازريون يشرفون عليه، وقد ارتاح هؤلاء الرهبان في تعاملهم مع حبيب تقلا الذي كان يفهم اللغة الفرنسية.

صيدلية تقلا في الزوق

كان حبيب تقلا من الزوقيين الأوائل الذين ارتدوا الزيّ الفرنجي أي البنطلون والجاكيت وربطة العنق في وقت كان الزي الشائع في الزوق هو الغنباز المقلم، وقد احتفظ بلباس الشروال ساكنوها الآتون إليها من جرد كسروان[41]. ولم تكن ميزة حبيب متأتية فقط من «تفرنجه» شكلاً ولساناً بل أيضاً من شخصيته المرحة والمتفائلة والمنفتحة على الناس، فلم يستثن بيتاً زوقياً من خدماته الطبية المجانية، فكان الصيدلي الوحيد في سوق البلدة، والصيدلي الأبرز في ساحل كسروان. ففي بلدة عينطورة فتح يوسف

[39] حديث مع سليم طراد.
[40] حديث خاص مع معالي الأستاذ فيليب تقلا.
[41] حديث مع ميشال بولس سلموني.

خليل صيدلية متواضعة وسلم إدارتها لشكري الشمالي، ذلك أن خليل اشتهر بمعرفته أصول الطب العربي، ثم تأسست في جونية صيدليات كاورك والبواري ومعوض[42]، إلا أن مكانة حبيب تقلا لم تتأثر بأي مضاربة، فأكثر ما اشتهر به تركيب الأدوية المطلوبة في «برشانة» وأكثر الأدوية التي اشتهر في تصنيعها يدوياً أدوية تنقية الدم المستمدة من ورق الجوز والقمح، وكان يحصل على أدوية السكري والزلال من بيروت، وما ساعد صيدليته على التفوق امتلاكه القدرة على التحليل المخبري للبول، كما ساعدته معرفته العلمية بالعناصر المكونة للأدوية على إصابة العلاج عند استشارته بوصفه الدواء الفعال للمريض، ولم يكن يتردد في الحالات المستعصية عليه من مرافقة المريض عند صديقه الطبيب معوض الساكن في عينطورة أو الطبيب أنطون العضم في ضهر صربا أو التوجه معه إلى بيروت لمقابلة صديقه الآخر الطبيب الفرنسي كوتار. ويضيف الزوقيون القدماء على هذه الصفات العلمية التي جذبت الزبائن الكثر إلى صيدلية تقلا في السوق أن حبيب كان محسناً وكريماً وقريباً للقلب يتميز بسخريته وعفويته في إطلاق النكات وترداد الحكايات الجميلة على زائريه. أمنت الصيدلية لحبيب تقلا مدخولاً مالياً جيداً، فزوارها ليسوا فقط من أبناء الزوق بل من بلدات كسروان وقاطع بكفيا وجبيل، فقد أسس حبيب صيدليته في سوق الزوق في فترة متأرجحة بين ذروة ازدهاره وبدايات انحداره في اتجاه فقدان دوره التاريخي، ففي ازدهاره كانت تتحدد في خانه أسعار الحرير، وتحاك في أنواله الأربعمئة المنسوجات التي اشتهرت بها الزوق، يقصد لشرائها الناس من كل أنحاء السلطنة العثمانية ويأخذون من دكاكين السوق جميع احتياجاتهم المنزلية والغذائية حتى سميت الزوق في نهاية القرن التاسع عشر ببلدة «التجارة»، وقد تصدر اسم سوق الزوق قائمة الأسواق الداخلية في لبنان.

هذا الازدهار اللافت الذي استمر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تراجع في القرن العشرين إذ شهد السوق إحدى أكبر انهياراته الاقتصادية بفعل تراجع النول اليدوي واستبداله بآلات الحياكة السريعة، ومنافسة الحرير الأجنبي الحرير الوطني، ففقدت الزوق تحديداً، وكسروان عموماً، أحد أهم مواسم عزها، أضف إلى ذلك حرب الـ1914 بجوعها وهجرتها وبروز بيروت كعاصمة مركزية، فشجعت هذه العوامل حبيب تقلا على الانتقال إلى بيروت سنة 1935 حيث شارك الشيخ خالد الخازن في صيدلية «الأرز» إلا أنه عاد إلى سوق

[42] حديث مع ميشال جرجي سلموني (1929 -....)

الزوق سنة 1939 تحت ضغط الحرب العالمية الثانية وبقي فيها صيدلياً إلى حين وفاته سنة 1945 بعد يومين على وفاة ابنه سليم[43].

وصية حبيب تقلا

عاش حبيب تقلا حياته على شيء من المرح والرصانة في آن واحد، فالرجل من الطراز اللبناني القديم، على تمدن باللباس واللسان، أنيق، ممدود القامة، له شاربان، حليق الذقن، في نظرته مزيج من الطيبة البريئة والحنكة اللماعة، قادر على التكيف مع الظروف وتخطيها وهذا ما ساعده على إحداث نقلة نوعية في مساره العائلي. فابن النحاسي القادم من حمص استطاع أن يحصل على أعلى الدرجات العلمية في زمانه ويثبت نفسه مرجعية في محيطه، يقصده الناس للاستشارة ولطلب العون، واستطاع أن يربي عائلته الكبيرة من دون عوز أو ضيق، فقد ساهمت سيرته الحسنة وإنسانيته في جعل صيدليته مقصد زوار السوق، فأصبح ميسوراً يقدر بسهولة على دفع مصاريف عائلته وإدخال أولاده في أفضل المعاهد. وعلى رغم ارتقائه الاجتماعي بقي قريباً من الناس وآلامهم، وتميز حبيب تقلا بصرامته مع عائلته وهو أصلاً يتجنب التمادي ويرفض الحياد عن النظام والقواعد الاجتماعية. كان حبيب مؤمناً بالله وتعاليمه، يشارك في القداس الإلهي كل يوم أحد، يقصد كنيسة مار جرجس في وسط سوق الزوق ومعه ولداه سليم وفيليب، كان يردد على مسامعهما باستمرار حكمته التالية «لتكونا سعيدين ومرتاحين، أنظرا دائماً إلى الناس الذين تحت ولا ترفعا رأسيكما لرؤية الناس الذين فوق»[44]. هذه الصرامة في التربية تلين عند حنان الأم ورقتها، فزوجة حبيب تقلا كانت متفرغة كلياً لتربية أولادها السبعة، تعمل من أجلهم ليل نهار بلا كلل أو ملل، بالكاد تغادر منزلها لحضور القداس الإلهي أو للقيام بواجب اجتماعي فرحاً أو ترحاً، ومن النادر أن تتوجه إلى السوق لشراء بعض الحاجيات المنزلية أو العائلية أو الخاصة. فقد وهبت نزهة حاوي عمرها لزوجها وأولادها فـ«ما جمعه الله لا يفرقه إنسان».

ولادة سليم تقلا

في عز كانون الثاني من العام 1895، أقفل حبيب تقلا وعلى غير عادته، صيدليته في السوق، إذ أجبرالطقس العاصف الناس على البقاء في منازلهم، وتحولت أزقة السوق

(43) حديث خاص مع معالي الأستاذ فيليب تقلا.

(44) المصدر نفسه.

وممراته الداخلية وأدراجه إلى أمكنة لايزورها إلا الهواء الشمالي القارس. في هذه السنة بالذات شارف الثلج على ملامسة شاطئ خليج جونية جار تلال الزوق فأطل عليه من مرتفعات حريصا ودرعون وغوسطا.كان البرد شديداً يقص المسمار، ولكن حبيب أمن مستلزمات الدفء في منزله الواسع، ففي حساباته أن زوجته ستلد في «الكوانين». كان حبيب، وكمعظم الشرقيين، يتمنى في قرارة نفسه أن يأتيه «ولي العهد» ولكنه آثر أن يكتم رغبته هذه مردداً أمام زوجته القول اللبناني المأثور: «خلقة كاملة نعمة زايدة». أصر أن يبقى إلى جانبها ومعه الأدوية اللازمة لكل طارئ. وما إن هبط الليل في العاشر من كانون الثاني حتى بدأت نزهة تقلا تشعر بأوجاع الولادة، فارتدى حبيب معطفه وقبعته الشتوية ولف عنقه بشال من الصوف وتوجه لإعلام الداية في البلدة واصطحابها إلى منزله لتكون إلى جانب زوجته.

ما كاد فجر الحادي عشر من كانون الثاني من العام 1895 ينبلج حتى كانت الداية تصرخ: صبي، صبي... فقفز حبيب إلى غرفة زوجته مطمئناً إلى صحتها وصحة مولوده. وكعادة كثير من اللبنانيين سمى حبيب تقلا ولده الجديد «سليم» لصحته السليمة والمكتملة وإشراقة وجهه[45]. تقبل موسى تقلا فكرة تسمية حفيده بغير اسمه، وبارك لولده حبيب ابنه البكر. وما إن عم خبر الولادة الزوق حتى بدأ الناس بالتوافد إلى حارة حبيب تقلا لتهنئته وتقديم الهدايا له فرحاً بالمولود الذكر ورداً للجميل لخدمات الأب الصيدلي.

عاش سليم تقلا طفولة سعيدة في كنف والديه، ونال من الدلال قسطاً كبيراً خصوصاً من جده وأعمامه وعماته، فسليم ليس فقط الإبن البكر في عائلة حبيب بل هو أول ذكر يتحدر من سلالة موسى تقلا. هذا الدلال لم يمنع والده من تربيته ورعايته وفق القواعد الاجتماعية التقليدية وما يعرف عنها من تشدد في التنشئة الأخلاقية، وقد عزز هذه التنشئة دخوله إلى مدرسة راهبات المحبة التابع للعازريين في الزوق حيث تعلم فك الحرف مقدمة لانتقاله في الحادية عشرة من عمره إلى معهد عينطورة الذي يديره الرهبان اللعازريون الفرنسيون.

مدرسة اللعازرية في الزوق

يمكن التأكيد أن اللعازريين أثروا في نمو سليم تقلا الفكري والأخلاقي خصوصاً أن مناهجهم التربوية ترتكز إلى خلفية من القيم المسيحية. وإذا كانت الراهبات اللعازريات

(45) حديث مع سليم فارس طراد.

اللاتينيات أسسن ديرهن في الزوق سنة 1847 فإن هذا الدير لم يقدم خدماته التربوية إلا ابتداء من العام 1870 في عهد رئاسة الراهبة الفرنسية «بيللي Billy»، فاستناداً إلى محفوظات الإرسالية اللعازرية في لبنان، فإن هذه الراهبة المليئة بالنشاط والطموح أسست مدرسة في دير الزوق ضم قسمها الداخلي عشرين ولداً ووصل عدد التلاميذ الخارجيين إلى مئة وخمسة وسبعين تلميذاً، ولم تكن لهذه المدرسة مناهجها الكاملة بل الواضح أن تأسيسها أوجب أن تستدعي «الأخت بيللي» راهبة تجيد اللغة العربية لتعليم الأولاد قواعد لغتهم الأم إلى جانب اللغة الفرنسية، كما كان هم الراهبات اللعازريات تعليم الأولاد أصول الدين المسيحي بعدما لاحظن انحرافات في الإيمان نتيجة الجهل أو التأثر بالأفكار البروتستانتية. وفي هذا المجال قدم لعازريو معهد عينطورة المساعدة الكبيرة لمدرسة اللعازرية في الزوق ووجهوها إلى تطبيق منهج تربوي يجمع بين الثقافة العقلية والممارسة اليدوية، إلا أن هذه المدرسة ركزت على تعليم الفتيات واكتفت باستقبال الفتيان في صفوف الابتداء فقط، أي في الحضانة والصفوف الثلاثة التي بعدها، على أن ينتقل الصبيان بعد ذلك إلى مدارس المنطقة لإكمال دروسهم الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

يخرج التلميذ من مدرسة اللعازرية في الزوق وهو قادر على التكلم باللغة الفرنسية، فمعظم راهبات الدير فرنسيات، لذلك استعانت بمعلمين لبنانيين ليعطوا الدروس العربية. يتركز التعليم في الصفوف الأولى على تلقين الولد مبادئ قراءة اللغتين الفرنسية والعربية وكتابتها إضافة إلى الثقافة العامة التي تشمل حكايات تاريخية كقصة حياة شارلمان وجان دارك... ولعل الاهتمام الأكبر للراهبات المشرفات على المدرسة تناول في الأساس تعليم الأولاد مبادئ العقيدة الكاثوليكية، فالأجواء المسيحية هي المسيطرة في هذه المدرسة الابتدائية. تبدأ الدروس صباحاً بتلاوة جماعية للأبانا والسلام باللغة الفرنسية قبل أن يرتل التلاميذ «آفيه ماريا» وكانوا يشاركون مرتين في الأسبوع بقداس إلهي بحسب الطقس اللاتيني يترأسه غالباً أب من لعازريي معهد عينطورة يكون المرشد الروحي في المدرسة. وتعترف الأخت بيللي أنها تشعر بالفرح لتفتح ذكاء الأولاد الطري «على أشياء الله». وانطلاقاً من هذه الروحية المسيحية تشهد المدرسة كل سنة احتفالين دينيين كبيرين، يعطى التلميذ «القربانة الأولى» في الشهر المريمي أي في أيار في قداس احتفالي يحضره الأهالي. ويتم الاحتفال الثاني لمناسبة عيد «قلب يسوع» في 22 حزيران حيث يجري التطواف في أرجاء الدير وباحاته.

هذه الاحتفالات ما كانت لتحصل لو لم تبن «الأخت بيللي» كنيسة كبيرة في الدير افتتحها

رئيس دير عينطورة السيد داستينو في الثاني من كانون الثاني سنة 1876، فعندما ترأست دير الزوق في الخامس والعشرين من آب سنة 1870 لاحظت «الأخت بيللي» أن ما يعوق نشاطه الرسولي افتقاره إلى كنيسة، فقد آلمها تحويل غرفة صغيرة إلى معبد بالكاد يتسع للأطفال اللقطاء المقيمين في الدير، يجلسون أثناء الصلاة على الأرض لنقص في المقاعد، وتذمرت من استحالة جمع تلاميذ المدرسة للاشتراك في الذبيحة الإلهية. وإذا كانت هذه الراهبة الفرنسية دفعت من مالها الخاص لبناء كنيسة قوطية الهندسة فإنها أسست البنيان الروحي لدير الزوق ومدرسته، فدفعت تلامذتها الصغار إلى التبرع من مدخوراتهم البسيطة لمساعدة الفقراء في إطار عملها على إشاعة المساواة في معاملة تلامذتها اللقطاء والفقراء والميسورين[46].

في هذا الجو التربوي تلقى سليم تقلا دروسه الأولى، وهي دروس ارتكزت على التعاليم المسيحية برموزها ومعانيها، وقد تحولت الأعراف التربوية التي أوجدتها «الأخت بيللي» إلى منهج اتبعته «الأخت بوشتال Bouchetal» التي خلفتها في رئاسة الدير إثر وفاتها سنة 1900، وقد أمضى سليم تقلا في عهدها مرحلة دراسته الأولى الممتدة إلى العام 1905.

عندما اختار حبيب تقلا لابنه سليم أن يدخل إلى مدرسة اللعازرية في الزوق كان في باله أن ينقله لاحقاً إلى معهد عينطورة فينمو في حضن اللعازريين الذين اشتهروا باعتماد مناهج تربوية متطورة، يرعون تلاميذهم بعيداً عن استعمال أساليب الترهيب في تلقين العلم ومبادئ الأخلاق، فقد عرف عن المدارس المحلية القسوة في التعليم واستعمال العنف مع التلاميذ كضربهم وتركيعهم على الحصى وربطهم بالشبابيك... بينما أقصى ما توصلت إليه الراهبات اللعازريات تهديد التلاميذ باحتجازهم في «قبو الجراذين» الوهمي ووضع قرنين من الورق على رأس الولد الشيطان الذي يخالف قوانين الدراسة. فإضافة إلى «رأفة» الراهبات اللعازريات «ورحمتهن» فإنهن كن يركزن على تلقين التلميذ منذ البدء أصول اللغة الفرنسية التي كانت أساس المنهج التربوي في معهد عينطورة.

بقي سليم تقلا في مدرسة اللعازرية حتى بلغ الحادية عشرة من عمره، وأهلته دراسته في صفوفها الأولى إلى أن يلتحق بمعهد عينطورة من دون عناء يذكر. وقد تشجع والده حبيب على وضعه في هذا المعهد لما لاحظ عنده من قدرة على استيعاب العلم. وعلى رغم أن المسافة ليست بعيدة بين منزله في الزوق والمعهد في قرية عينطورة، فهي تستغرق حوالى نصف ساعة

(46) زوق مكايل: أزمنة الحضور.... الجزء الثاني، ص138-149.

مشياً، فإنه فضل وضعه في صفوفه الداخلية لكي لايعاني من قساوة فصل الشتاء، ويتأخر عن ساعات الدراسة الأولى في الأيام الماطرة فيضطر إلى الاختباء تحت شجر الصنوبر حين يهطل المطر كما يفعل الطلاب الخارجيون الذين كانوا ينتقلون مشياً على الأقدام من منازلهم في الزوق وجوارها إلى معهد عينطورة.

مدرسة الزيارة عينطورة

لم يحصر حبيب تقلا اهتمامه الأبوي بتعليم ولديه سليم وفيليب في أرقى معهد في لبنان آنذاك وهو معهد عينطورة، بل عمد إلى تأمين الدراسة لبناته الخمس، فأدخلهن في إحدى أهم مدارس البنات في منطقة كسروان تحديداً ومتصرفية جبل لبنان عموماً وهي مدرسة عينطورة في دير راهبات الزيارة الذي تأسس بتشجيع من الرهبان اليسوعيين المشرفين على ديرهن في عينطورة قبل أن ينتقل إلى إدارة اللعازريين. ففي 21 نيسان من سنة 1744 اجتمع الأب فروماج اليسوعي بعدد من المشايخ الخازنيين أولياء المنطقة واتفق معهم على تأسيس الدير حيث تتقيد راهباته بقانون القديس فرنسيس سالس لراهبات زيارة مريم العذراء، واشترط الخازنيون ولاية البطريرك الماروني عليه وحفظ راهباته الطقس الماروني، وعلى هذا الأساس ثبت البطريرك سمعان عواد صك تأسيسه، وفتح أبوابه في الأول من كانون الثاني من العام 1746 لأولى «سبع من البنات التقيات من آل الخازن»، إلا أن هذا الدير لم ينشط في خدمته الرسولية إلا في سنة 1844 حين أسست راهباته مدرسة خارجية لتعليم البنات مبادئ القراءة وقواعد العقيدة المسيحية، وبعدما لاحظن إقبالاً على الدراسة لافتقار المنطقة الكسروانية إلى من يهتم بتربية البنات وتعليمهن، أسسن سنة 1859 مدرسة داخلية ضمت في صفوفها بنات عدد من العائلات الميسورة وقد تعلمت فيها الأديبة اللبنانية مي زيادة. ساهمت أربع راهبات فرنسيات أتين إلى دير عينطورة من دير في ليون تابع لراهبات الزيارة في رفع الأداء التربوي، فمنذ العام 1869 أصبح للمدرسة مناهجها التي تشدد على تعليم اللغتين العربية والفرنسية ومواد التاريخ والجغرافيا والحساب مع تركيز كبير على الأشغال اليدوية كالخياطة والتطريز والرتق والزركشة، وجعل منهج مدرسة راهبات الزيارة في عينطورة فن الموسيقى عموماً والعزف على البيانو خصوصاً مادة إجبارية في الدراسة. والواضح أن هدف هذه المدرسة كان فقط إعداد ربات بيوت فاضلات وهو الدور الأساسي إن لم يكن الوحيد الذي كانت تؤديه المرأة اللبنانية في تلك

المرحلة، وهذا ما شجع حبيب تقلا وغيره من أبناء جيله على تعليم بناتهم فيها، وقد اعتبر أحد الآباء اللعازريين في مقالة له في مجلة **المشرق** أن المتخرجات من هذه المدرسة اشتهرن «بعذوبة روحهن وحسن تهذيبهن وترتيب بيوتهن»[47]. وهكذا، فإن اهتمام حبيب تقلا في تعليم أولاده جميعاً دفعه إلى وضعهم في أهم مدرستين في جبل لبنان، شاءت الصدف أن تكونا في عينطورة جارة بلدته زوق مكايل، وللتدليل إلى أهمية المعهد الذي اختاره حبيب لتعليم ابنه سليم لا بد من تقليب صفحات تاريخه.

معهد عينطورة: إعداد النخبة

من الواضح أن حبيب تقلا أصر على تعليم أولاده، الذكور والإناث، في المدارس المعروفة بحداثتها التربوية في زمنه. شدد على تعليم ولديه سليم وفيليب في معهد مار يوسف التابع للآباء اللعازريين في بلدة عينطورة، ليتخرجا من هذا المعهد العريق ومعهما زاد علمي يسهل عليهما التقدم في الحياة، وقد خبر الوالد حبيب، بحكم مهنته في الصيدلة، أهمية العلم وقدرة حامله على الترقي الاجتماعي خصوصاً أن المهن الحرفية المرتكزة على العمل اليدوي بدأت تتراجع في ظل الثورة الصناعية التي شقت طريقها منذ القرن التاسع عشر، فانفتحت الآفاق للمتعلمين. إضافة لهذا العامل التاريخي فإن عوامل أخرى تفاعلت في محيط بلدته زوق مكايل ساعدته على اتخاذ قراره في تعليم أولاده مهما كلف الثمن، علماً أن الآباء اللعازريين شجعوا أهالي البلدات المجاورة لمعهد عينطورة على تعليم أولادهم، وقدموا سنوياً منحاً مدرسية مجانية لأبناء هذه القرى، وخصّوا الزوق بمنحتين تعطيان إجمالاً لتلميذين في مدرسة اللعازرية في البلدة ترى فيهما راهبات المحبة نباهة وذكاء[48].

شكل معهد عينطورة في مثلث بكركي–مدرسة عين ورقة–دير اللويزة محوراً أساسياً في التقاء مساعي الإكليروس الماروني للتحديث والنهضة مع جهود الإكليروس اللاتيني في رعاية مسيحيي جبل لبنان ورفع شأنهم الاجتماعي والسياسي والثقافي والعمل على تثبيتهم في العقيدة الكاثوليكية في مواجهة الامتداد البروتستانتي أولاً وأخطار التتريك ثانياً. وإذا كان اليسوعيون المؤسسون لمعهد عينطورة جاهدوا في ظل السلطنة العثمانية في تأسيس المعاهد في ربوعها المشرقية والسورية من أجل رفع مستوى المسيحيين الذين عاملهم العثمانيون

(47) مجلة المشرق: نبذة تاريخ راهبات الزيارة ومدرستهن في عين طورا لأحد الآباء اللعازريين (704:4).
(48) حديث مع سليم فارس طراد.

كمواطنين من الدرجة الثانية، فأقبلوا على العلم لتعويض ماخسروه من هذا التمييز، فإن اللعازريين خصوصاً في عهد الأمير بشير ومن ثم في زمن الانتداب الفرنسي استطاعوا أن يفتحوا للمسيحيين أبواب السياسة والإدارة بشكل لم يعرفه المسيحيون في بلاد المشرق العربي، وخير دليل على كلامنا أن الأب اللعازري لويس غوندلفي القاصد الرسولي اتخذه الأمير بشير «مديراً ومرشداً له ومثقفاً لأولاده»[49] وكان يستشيره في كل قراراته المهمة مستلهماً من نصائحه. وفي زمن الانتداب وعهد الاستقلال الأول استطاع خريجو معهد عينطورة، بدعم من رئيسه الأب سارلوت، أن يتبوأوا المقاعد الأمامية في السلطة والإدارة ويلمعوا في ميادين الأدب والمحاماة والطب والتجارة... وقد كان سليم تقلا واحداً من خريجي معهد عينطورة الذين ساهموا في تأسيس الدولة اللبنانية وحركتها الاستقلالية. فمن جيله السياسي الذي تتلمذ في عينطورة رئيس الدولة بترو طراد الذي تعاون مع الانتداب الفرنسي، ومن الاستقلاليين رياض الصلح، كمال جنبلاط، صبري حماده، حميد فرنجية الذين انتخبوا نواباً سنة 1943، فنجح الصلح مع مارون كنعان على لائحة أحمد الأسعد في دائرة لبنان الجنوبي، وأصبح جنبلاط نائباً عن جبل لبنان إلى جانب تقلا، ووصل من خريجي عينطورة إلى مجلس النواب إضافة إلى فرنجية جوزيف أسطفان وجوزيف ضو ممثلين لدائرة لبنان الشمالي، وعن هذه الدائرة نجح يوسف كرم في الانتخابات التكميلية التي حملت من خريجي المعهد إلى الندوة البرلمانية الشيخ فريد الخازن ممثلاً لدائرة كسروان. أما في سورية فانتخب من خريجي عينطورة سنة 1943 منير العباس نائباً عن طرطوس، ومثل وديع سعادة دائرة اللاذقية، في حين أصبح وديع شيشكلي نائباً عن دائرة دوما.

ومن الخريجين الذين احتلوا مقاعد نيابية سنة 1943 صبري حمادة الذي انتخب رئيساً لمجلس النواب، ورياض الصلح الذي انتخب رئيس أول حكومة بعد هذه الانتخابات النيابية وقد حصل فيها سليم تقلا على حقيبتين وزاريتين: الخارجية والأشغال العامة. ومن أبرز الخريجين الذين تبوأوا مراكز إدارية متقدمة في عهد الاستقلال الأول الضابط منصور لحود الذي عين مرافقاً لرئيس الجمهورية، وسمي موسى مبارك رئيساً لمكتب رئيس الجمهورية، وعين إدوار أبو جودة مديراً للأمن العام وفؤاد أبي ياغي أميناً عاماً للشرطة[50].

(49) *Histoire d'Antoura, Antoura sous les lazaristes*, p. 14.

(50) Archives collège St. Joseph Antoura, association amicale, bulletin annuel, mai 1938 au service du pays, p. 56. راجع الملحق رقم 7.

معهد عينطورة: من اليسوعيين إلى اللعازريين

دخل سليم تقلا إلى معهد عينطورة سنة 1906، دخله في عز مجده التربوي وتأثيره في تأسيس بنية ثقافية نخبوية في جبل لبنان تحديداً والسلطنة العثمانية عموماً. ولمعرفة حقيقة الرافعة التي ساهمت في صقل شخصية سليم تقلا وإعدادها لتتبوأ المراكز المتقدمة في لبنان، لا بد من التطرق إلى تاريخ هذا المعهد وتطوره العمراني والتربوي، خصوصاً في عهد الأبوين اللعازريين ألفونس سالياج (1879-1911) وأرنست سارلوت (1911-1944) اللذين تتلمذ على أيديهما سليم تقلا.

أحدث معهد عينطورة نهضة حقيقية في جبل لبنان، ولا شك أن سليم تقلا وكثيرين من أبناء زوق مكايل استفادوا من وجود المعهد على بعد أمتار من بلدتهم، فسهل عليهم غرف العلم من النبع القريب خصوصاً أن اللبنانيين اعتبروا أن معهد عينطورة هو «أم المدارس» ويكاد يكون المعهد الوحيد القائم في جبل لبنان، هذا الجبل الذي يتميز بشبه استقلال ذاتي في السلطنة العثمانية بعكس المدن اللبنانية الساحلية الخاضعة مباشرة للحكم العثماني. جذبت هذه الاستقلالية الإرساليات الأجنبية لتؤسس في جبل لبنان مراكز لنشاطاتها الدينية والتربوية وحتى الصحية، إلا أنه من الضروري الاعتراف أن هذه الجاذبية لم تكن أبداً المحرك الوحيد الذي دفع اليسوعيين في الأصل، إلى بناء دير لهم في عينطورة، فالصدفة التاريخية هي التي فعلت فعلها، وعادت الصدفة لتنقله إلى عهدة اللعازريين حيث أسسوا فيه معهداً فتح أبوابه أول مرة للتلاميذ في أوائل شهر تشرين الأول من العام 1834، فكانت أول مدرسة في جبل لبنان تعلم اللغة الفرنسية.

التأسيس

لم يكن الأب اليسوعي لمبرت[51] Lambert يعلم سنة 1652 أن ريح البحر ستقذف مركبه إلى خليج جونيه ليبني على تلة تشرف عليه ديراً لسكن المبشرين اليسوعيين وراحتهم، كان هدفه في الأساس أن ينتقل من فرنسا إلى صيدا لكن زوبعة في البحر رمت مركبه على شاطئ جونية فقبض عليه الأهالي على أنه من القراصنة وسلموه إلى حاكم المنطقة الشيخ أبي نوفل الخازن، ولما كان الأب لمبرت يجيد اللغة العربية ويتقنها منذ كان تاجراً في مدينة صيدا استطاع

(51) E. Joppin, *Histoire d'Antoura*, chapitre premier, 'la fondation'. p. 26-31.

أن يقنع الشيخ الخازني أنه من الرهبنة اليسوعية ومن المبشرين المسيحيين في سورية.

اعتبر الشيخ أبي نوفل الخازن أن الله هو الذي أرسل اليه الأب لمبرت، فجدد أمامه طلباً طالما ردده أمام اليسوعيين وهو أنه مستعد لأن يقدم لهم أرضاً في كسروان وبالتحديد في عينطورة ليبنوا لهم عليها ديراً، على اعتبار أن ليس لهم موطئ قدم في جبل لبنان، فقد أسسوا لإرساليتهم مراكز في حلب سنة 1625، وفي دمشق وفي صيدا سنة 1644، وفي طرابلس سنة 1645.

نقل الأب لمبرت عرض الشيخ أبي نوفل إلى رهبنته وكان مغرياً، فقد أبدى الشيخ الخازني استعداده أن يهب من أملاكه لليسوعيين قطعة أرض في عينطورة، فيها بناء غير مكتمل وهو مستعد أن يقدم الأحجار والخشب لإنهاء العمل فيه. ويقع هذا البناء في موقع طبيعي جميل وهادئ، تحيط به جبال كسروان وضياعها، يطل على البحر الذي تفصله عنه بلدة زوق مكايل الساحلية، وعلى بعد خمسمئة متر من المكان الذي قدمه الشيخ أبي نوفل لليسوعيين يتدفق الماء الصافي من نبعة كانت السبب في تسمية هذه المنطقة التي تفتقر للماء باسم البلدة التي تحتويها اسم «عين طورا» المشتق من السريانية ومعناه «عين الجبل»، وقد عمد اليسوعيون إلى العناية بالنبع فبنوا عند فوهته خزاناً مربعاً ونقلوا منه الماء عبر المجاري إلى ديرهم لقضاء حاجة ساكنيه وري الجنائن المحيطة به.

نقل الأب لمبرت عرض الشيخ أبي نوفل إلى الإدارة اليسوعية في فرنسا وعاد إليه في أواخر شهر أيلول من العام 1657 حاملاً موافقة اليسوعيين الرسمية للشروع في تأسيس أول دير لهم في جبل لبنان، فحقق اليسوعيون بذلك رغبة مبطنة كانوا يتداولونها سراً، وفي الوقت نفسه حقق الشيخ أبي نوفل أحد أحلامه النهضوية في منطقة نفوذه.تكشف التقارير التي كان يرفعها الأب نيكولاس بواريسون إلى رؤسائه اليسوعيين في فرنساوالمؤرخة سنة 1652 أي قبل ست سنوات من لقاء لمبرت وأبي نوفل عن أن الإرسالية اليسوعية تحتاج إلى ملجأ لها في كسروان «حيث المسيحيون يسكنون جبال لبنان، وكلهم من الموارنة، وعددهم كبير، يقودهم مسيحي قوي هو الشيخ أبي نوفل الخازن»[52]، تزامنت هذه المراسلات مع إدراك المبشرين اليسوعيين في المناطق اللبنانية أن عهد التسامح الديني قد ولى مع انتهاء ولاية الأمير فخر الدين وتشديد القبضة العثمانية على جبل لبنان، وأكثر ما أشعرهم بالحاجة إلى ملجأ آمن هو الاضطهاد الذي مارسه الوالي علي آغا على التجار الفرنسيين في صيدا سنة 1652 ما أدى إلى إقفال القنصلية

(52) المصدر نفسه، ص26 .

الفرنسية في هذه المدينة وهرب التجار الفرنسيين من خانها وبالتالي خسر اليسوعيون مبرر وجودهم فيها. في المقابل رأى الشيخ أبي نوفل الخازن في استقرار اليسوعيين في دائرة نفوذه ربحاً مزدوجاً يتمثل في تثبيت موارنة الجبل في عقيدتهم الكاثوليكية وبالتالي ارتباطهم مع فرنسا، ويجنح الربح الثاني إلى نشر العلم في صفوف الشباب، وإذا كان الربح الثاني لم يجنه الشيخ أبي نوفل من اليسوعيين، فإن اللعازريين أمنوا رغبته فيما بعد بتحويل دير عينطورة إلى معهد للتدريس سنة 1834، إلا أن هذا الكلام لا يعني أن اليسوعيين في فترة سكنهم في عينطورة لم يساهموا في إحداث نهضة في المنطقة الكسروانية وفق ما يشتهيه الشيخ أبي نوفل الخازن. فقد نشط اليسوعيون في التبشير بحقيقة الدين المسيحي في قرية عينطورة أولاً وتمددوا لاحقاً إلى القرى المجاورة مثل جعيتا وبلونة والزوق والقليعات وعجلتون وسائر القرى الممتدة بين نهر الكلب ونهر إبراهيم، كما جال الآباء اليسوعيون على الأديار المارونية في كسروان محاضرين في العقيدة الكاثوليكية، وكانت خطواتهم التبشيرية تنال رعاية البطريركية المارونية في بكركي ورضاها. وقد تميز ت هذه الحركة اليسوعية في التنشئة الروحية بالحيوية وهذا ما يستشف من برنامج عمل رهبانهم في بلدة عينطورة، فيبدأ النهار باكراً بقداس إلهي يشارك فيه أهالي البلدة تعقبه عظة دينية، ويتم قبل الظهر إعطاء دروس في التعليم المسيحي للأولاد، وبعد الظهر يزور رهبان الدير المرضى في محيطه وينتهي النهار بصلاة المساء.ولعب الرهبان اليسوعيون وفي مقدمهم الأب فروماج دوراً أساسياً في ترسيخ طائفة الروم الكاثوليك في جبل لبنان عبر تشجيعه انتقال المسيحيين الكاثوليك من سوريا إلى جبل لبنان، وبثّه روح الحداثة عند الموارنة عبر اشتراكه في المجمع اللبناني في دير سيدة اللويزة.ولو قيض لليسوعيين الاستمرار في عملهم التبشيري في منطقة كسروان لكانوا نجحوا في تعميم توجهاتهم التنظيمية والعقائدية والمسلكية على كثير من الأوساط المسيحية في جبل لبنان.

اللعازريون في عينطورة

كان لليسوعيين دور بارز في ترسيخ روابط المسيحيين في لبنان وسوريا مع الغرب الكاثوليكي، وشجعوا انتشار الحركة الكاثوليكية في جميع أنحاء البطريركية الأنطاكية خصوصاً في جبل لبنان ومدينتي دمشق وحلب، وكشف الأب اليسوعي نكي Necchi أن المرسلين اليسوعيين في طرابلس نشروا فكرة الوحدة مع الكرسي الرسولي الروماني في دير البلمند حيث شهد هذا الدير الواقع في شمال لبنان أولى الحركات الانفصالية عن البطريركية

الأنطاكية. كذلك لعب اليسوعيون دوراً سياسياً في إطار ما كانوا يعتبرونه خدمة «الأمة الفرنسية» أو ما اصطلح البعض على تسميته «الاستعمار الفرنسي»، فكانوا يبثون أفكارهم وتوجهاتهم الفكرية عبر المدارس الصغيرة التي أسسوها وعبر تبشيرهم بالمسيحية. إلا أن الطموح اليسوعي في منطقة الشرق الأوسط عموما توقف قسراً عندما أصدر البابا كليمنس الرابع عشر أمراً بإلغاءالرهبانية اليسوعية في 21 تموز سنة 1773 ولم يتم تنفيذه في الشرق إلا سنة 1776. ونزولاً عند إلحاح الملك الفرنسي لويس السادس عشر على بابا روما بضرورة المحافظة على إنجازات اليسوعيين على صعيد الروابط التي أقاموها بين الفرنسيين واللبنانيين والسوريين أصدر البابا بيوس السادس براءة رسولية في 22 تشرين الثاني سنة 1782 تعطي الآباء اللعازريين حق خلافة اليسوعيين في بلاد الشرق.

أول من أتى من اللعازريين إلى دير عينطورة كان الأب كورديه Cordier الذي أكمل ما كان اليسوعيون يؤدونه في التبشير، فتعلم العربية، وتجول في أديار حلب ودمشق وطرابلس. وفي حين اقتصر دوره على التعليم المسيحي فإن خلفه الأب لويس غندلفي أسس لعلاقات متقدمة مع سكان جبل لبنان بفضل صلاته القوية مع الأمير بشير الشهابي وبفضل معرفته أصول الطب ما ساعده على تقديم مساعدات طبية مجانية لشريحة واسعة من مسيحيي جبل لبنان.

لم يتبلور للآباء اللعازريين دور خاص مغاير لدور اليسوعيين الناشط في التبشير إلا عندما استجاب اللعازريون لرغبة فرنسا والكرسي الرسولي في فتح المدارس في لبنان وسوريا ومصر وقبرص. ففي أوائل شهر تشرين الأول سنة 1834 فتح دير مار يوسف في عينطورة أبوابه للتلاميذ وتحول إلى أول معهد في لبنان يعلم اللغة الفرنسية حتى الصفوف الثانوية، والملاحظ أن تلاميذه الأوائل كانوا من أبناء القناصل الأوروبيين في السلطنة العثمانية وبعض العائلات اللبنانية المعروفة بعلاقاتها الجيدة مع القنصلية الفرنسية في بيروت[53].

المنهاج التربوي الأول

في كتابه **تاريخ عينطورة**[54] يستند الأب جوبان E. Joppin إلى النشرة التوجيهية الأولى الصادرة عن المعهد سنة 1836 ليعرض منهاجه التربوي الأول، ويشير إلى أن مواده الأساسية

(53) E. Joppin, *Histoire d'Antoura*, chapitre cinquième, fondation et premières années du collège, [1834-1840], p. 7, راجع الملحق رقم 8.

(54) المصدر نفسه، ص7-16.

هي علم الأخلاق وتعليم الدين المسيحي واللغات الفرنسية والإيطالية والعربية والتاريخ والجغرافيا والحساب، وتدرس اللغة اللاتينية عند نضوج التلميذ بناء لطلب أهله إضافة إلى الجبر والأدب الرفيع والبلاغة والفلسفة ويستخلص الأب جوبان أنه كان ينقص هذا البرنامج مواد الفيزياء والكيمياء وتاريخ الطبيعيات ليكون متطابقاً مع مناهج اليوم. وتؤكد النشرة التوجيهية الأولى أن التعليم في معهد عينطورة يتميز «بالاحتراف والتطبيق، ويتجاوب مع حاجات البلاد ويتبع التطور المطرد» وتحدد أهداف المعهد الذي يديره آباء كاثوليك بتنشئة مسيحيين صالحين وتأمين المصلحة العامة في بلاد تفتقر إلى مؤسسات تربوية، ويستقبل رؤساء المعهد التلاميذ من الطوائف غير المسيحية بشرط، ولحسن سير النظام في المعهد، قبولهم متابعة الفروض الدينية كصلاة الصباح والمساء، القراءات الروحية، المشاركة في القداس وفي التعليم الديني، وقد دخل سنة 1839 أول تلميذ مسلم إلى المعهد وكان ابن متسلم يافا.

كان يوم التلاميذ الأوائل في المعهد بسيطاً. يهتم بهم قبل الظهر الأب كالفي Calvi على أن يرعاهم بعد الظهر الأب تيساريه Tesseyre. وكانت اللغة الفرنسية هي أساس التعليم، أما لماذا تدريس اللغة الإيطالية في معهد فرنسي فلأنها كانت لغة التجارة في ذلك العصر خصوصاً أن لإيطاليا علاقات تجارية مهمة مع بلدان الشرق الأوسط.

الأب سالياج

جاء الأب ألفونس سالياج[55] إلى معهد عينطورة في الثلاثين من نيسان 1879، شاب طموح في السادسة والثلاثين من عمره، هدفه الأساسي تطوير المعهد بتطبيقه المناهج التربوية المعمول بها في فرنسا. وهذا لا يمكن أن يتم إلا ببناء معهد مؤهل لاستيعاب أعداد التلاميذ وتأمين راحتهم، فأكمل على مراحل تنفيذ المخطط الهندسي الموضوع من قبل أسلافه، ولكنه أضفى على الهندسة العامة أجواء مسقط رأسه في أوفيرنيه Auvergne، وتمم البناء من دون حصوله على مساعدات خارجية أو الاستدانة، وأعطاه شكل المضلع الرباعي المنفتح من جهته الغربية على البحر، وقد ساعده في بناء المعهد المتكامل الأب ليونار الذي كان بمثابة المهندس، وأهم ما أنجزه الأب سالياج بناء الكنيسة سنة 1885 التي تعتبر من الروائع المعمارية، خطط الأب ليونار أن تكون على الطراز القوطي، كما أن الأب سالياج المتحمس لإحياء النشاطات الثقافية الموسعة بنى المسرح سنة 1902، واكتمل شكل المعهد ببنائه البرج في ساحة المعهد

(55) E. Joppin, *Histoire d'Antoura*, chapitre 8, 'supériorat de monsieur Saliège [1879-1911]' p. 5-18.

الداخلية وذلك سنة 1904، هذا البرج سيصبح رمز المعهد وشعاره.

ومع أن الأب سالياج حصر جهده داخل المعهد إلا أنه اهتم بمحيطه، فنزولاً عند إلحاح أهالي الطلاب بضرورة توسيع طريق بيروت طرابلس وتفرعها إلى عينطورة عبر الزوق عمل الأب سالياج في سبيل تنفيذ هذه الرغبة التي تؤمن للأهالي تواصلاً أسهل مع أولادهم في المعهد خصوصاً أنه بات يستوعب ثلاثمئة وخمسين طالباً داخلياً. وبفضل حكمته استطاع أن يحصل على دعم البطريركية المارونية ودوائر متصرفية جبل لبنان في إقناع المواطنين بتسهيل مرور الطريق في أرضهم. ساعد أصدقاء المعهد في بيروت في تنفيذ هذا المشروع فتشكلت لجنة برئاسة زوجة إسكندر بك تويني، استطاعت أن تؤمن نصف كلفة الطريق من حملة يانصيب عاد ريعها إلى تنفيذ المشروع، فيما تكفل الأب سالياج بتأمين النصف الثاني من المبلغ الإجمالي. وقد أعفي المعهد حتى سنة 1914 من دفع ضريبة السيارات.

حافظ الأب سالياج على علاقة المعهد مع القنصلية الفرنسية في بيروت، ولكنه أصر على استقلاليته في إدارة شؤونه واضعاً حداً لتدخلات القناصل، سامحاً لهم فقط بمراقبة كيفية صرف الهبات المالية التي تقدمها الحكومة الفرنسية للمعهد. في المقابل عزز الأب سالياج علاقته بالبطريركين المارونيين الحاج والحويك وأسس لعرف الزيارة البطريركية إلى المعهد في عيد شفيعه مار يوسف، كما أن الأب سالياج متن علاقة اللعازريين مع الناس الساكنين في محيط المعهد فلعب دوراً بارزاً في تسوية الخلاف الذي وقع سنة 1902 بين أهالي زوق مكايل من جهة وبين البطريرك الحويك وعائلة الخازن من جهة أخرى، والمتعلق برفض الأهالي دفن الخازنيين داخل كنيستهم، فعمل على إخراج الرافضين من سجن جونية وتأمين لقاء مصالحة بين البطريرك وأهالي الزوق في كنيسة مارضوميط.

تطوير المناهج

تميز الأب سالياج بالصرامة في إدارة المعهد، وهو كان يبعد عن دربه كل من يعارض أوامره ويعصيها، وكان من الصعب أن يعود عن قرار طرد طالب مشاكس حتى ولو تدخل لإرجاعه إلى المعهد القنصل الفرنسي أو أحد الأساقفة... ولشدّ ما كان صارماً في تطبيق قانون المعهد والإشراف عليه، يتصرف في الحياة اليومية بمثالية فهو أول من يستيقظ باكراً وآخر من يأوي إلى فراشه ليلاً، يحصر كل الأعمال في شخصه، من تنظيم الدروس إلى إعداد الامتحانات وصولاً إلى مقابلة الأهالي، تميز بتفقده المفاجئ للصفوف أثناء الدراسة. مضياف بطبيعته، يحب

استقبال الشخصيات المرموقة، زمنية كانت أم روحية، ويميل إلى إضفاء الأجواء الاحتفالية في استقبالاته حتى ولو كانت لتلميذ سابق. أحبه أهالي كسروان لعطفه على الفقراء وتقديم المساعدة لكل من يقصده، وعندما كان ينتقل ليستريح في الصيف في ريفون كانت تقام له الاستقبالات الشعبية على طول الطريق من عينطورة إلى وسط كسروان، ولا يتردد في اليوم التالي في إرسال هدية إلى كنيسة البلدة التي قابلته بحفاوة الترحيب.

هذا الاحترام الشعبي لشخصه ساعده على التدخل السياسي ليس فقط في كسرون إنما في كل لبنان، وقد أمضى ربع قرن في رئاسة معهد عينطورة متميزاً بسلطته وحكمته في التصرف لدى ملامسته الشؤون السياسية العامة.

هذا الكلام عن الأب سالياج لا يعني أن إنجازاته اقتصرت فقط على الجهتين الإعمارية والسياسية، بل إن دوره الرائد كان في الجهة التعليمية فقد ترك بصماته الواضحة في تنظيم المناهج التربوية في المعهد. فطور سبل تعليم اللغة الفرنسية، وجعل اللغة الإنكليزية اللغة الثانية في الدراسة وأول من أدار قسم تعليم هذه اللغة الأب اللعازري الإيرلندي الأصل السيد هوغن، كما عزز الجانب التطبيقي في دراسة العلوم وزاد على المناهج مادة العلوم التجارية من دون أن يهمل التعليم المسيحي والأخلاقيات. وليعطي قيمة استثنائية للدراسة في معهد عينطورة ابتكر فكرة إعطاء ديبلوم تخرج ابتداء من السنة الدراسية 1887-1888، هذا الديبلوم لم تأخذ به رسمياً السلطات اللبنانية، إنما عادلته فرنسا ومصر أيضاً بشهادة البكالوريا لديها، وكانت القنصلية الفرنسية أحياناً تضع ختمها على الديبلوم ويأتي القنصل ليقدمه إلى المتخرج في الاحتفال بنهاية العام الدراسي. ولم تعادل الحكومة الفرنسية رسمياً ديبلوم عينطورة بشهادة البكالوريا الفرنسية إلا في عهد الأب أرنيست سارلوت. وإذا كان سليم تقلا عرف بعلاقته الوثيقة مع الأب سارلوت الذي دعمه كما يعتقد البعض للدخول إلى الإدارة اللبنانية من بابها الواسع، إلا أن معظم دراسته في معهد عينطورة جرت في عهد الأب سالياج، فقد انضم تقلا إلى صفوف المعهد سنة 1906، أي في عز عطاء الأب سالياج ونضجه الفكري والسياسي والتربوي، وتعرف التلميذ سليم على الأب سارلوت كأستاذ في المعهد ومسؤول مباشر عن انضباطه، ولم يمض في عهد رئاسة سارلوت للمعهد إلا أشهراً قليلة من العام 1911 أي في السنة التي مات فيها سالياج وحل في مركزه مباشرة الأب سارلوت، ويمكن التأكيد أن سليم تقلا تأثر بالرجلين، فأخذ منهما العصامية والرصانة في العمل، واكتسب من أسلوبهما الباع الطويل في تحقيق الهدف، وقد جنى من معهد عينطورة ما زرعه فيه الأب سالياج من تحديث

في العلم والمعرفة.

تميز الأب سالياج بإدارته الحازمة للمعهد الذي عرف في مرحلة رئاسته عهده الذهبي، واستطاع أن يبعد المعهد عن أي تدخل خارجي حتى ولو أتى من الفاتيكان[56].

سنة 1904، أي قبل سنتين من دخول سليم تقلا المعهد، كان مضى على رئاسة الأب سالياج المعهد ربع قرن من العطاء والنمو والإشعاع والنجاح، فاحتفل الطلاب بيوبيله الفضي في الأول من أيار في قاعة الاحتفالات التي بناها، وعلى رغم سوء الأحوال الجوية حضر الاحتفال حشد من الأهالي والطلاب القدماء يتقدمهم عدد من الأساقفة الموارنة يمثلون البطريرك، وكبار الآباء اليسوعيين في جامعة مار يوسف في بيروت، وقائممقام جونية، ومدير ناحية الزوق، وعدد من المشايخ الخازنيين ووجهاء من مناطق جبل لبنان، وقد ترك هذا التكريم الأثر الطيب في نفس سالياج الذي كانت السلطنة العثمانية كرمته سنة 1902، فقد بادر تلميذا المعهد القديمان الأخوان سليم ونجيب بك ملحمة اللذان أصبحا وزيرين في الحكومة العثمانية إلى إقناع السلطان عبدالحميد الثاني بضرورة تكريم الأب سالياج فمنحه وساماً سلطانياً رفيع المستوى، قلده إياه فيليب أفندي ملحمة، مستشار السلطنة، في عيد ماريوسف شفيع المعهد.

هذا التكريم للأب سالياج المقرون بمحبة تلاميذه وأهلهم واحترام كل من عرفه من اللبنانيين، كان يعطيه طاقة الاستمرار في العمل حتى الرمق الأخير. وقد حسده كثيرون على أنه استطاع أن يكمل مشروعه في الحياة، فأنجز معهداً متقدماً من حيث المبنى والمنهج التربوي الرائد، وأكثر ما حسد عليه أنه مات وهو يمارس الرسالة التي أحب.

في خريف العام 1911، في السنة التي تخرج فيها سليم تقلا من معهد عينطورة، بدا التعب واضحاً على وجه الأب سالياج وحركته نتيجة التهاب شديد في مفاصله، ولكن الوجع لم يثنه كل مساء عند الساعة السابعة من إعطاء حصته الدراسية في الأخلاق للصف الأول. إلا أنه في الرابع من شباط من العام 1911 انتقل بصعوبة وبطء من غرفته إلى الصف، وعاد إلى غرفته في تلك الليلة مسجلاً آخر درس في الأخلاق أعطاه في حياته في المعهد الذي أحب واختاره بديلاً عن وطنه الأصيل. ففي الرابع عشر من شباط، الشهر الذي يرى فيه العجائز اللبنانيون شؤماً يهدد حياتهم، أسلم الأب سالياج روحه، ودفن في كنيسة المعهد التي بناها بنفسه، فتمت الصلاة على روحه في الساعة العاشرة من اليوم الواقع فيه السادس عشر من شباط، في جنازة حاشدة من محبيه وصل عددهم إلى الثلاثة آلاف شخص، تقدمهم القاصد الرسولي وبطريرك

(56) المصدر نفسه، ص14-15، راجع الملحق رقم 9.

الأقباط وسبعة أساقفة من الكنائس الشرقية والآباء اللعازريون واللاتين، والقنصل الفرنسي وممثل عن السلطة اللبنانية وكبار الموظفين والشخصيات اللبنانية. وبعد ما رقد في جوار ربه تألفت لجنة لتكريمه من تلاميذه القدماء ترأسها حبيب بيطار، وكانت من عضوية فيليب زلزل أميناً للصندوق، الدكتور ألفرد خوري أميناً للجنة التي جمعت في يوم الدفن 1700 فرنك فرنسي، ثم توالت الاتصالات مع خريجي المعهد في لبنان ومصر وباريس والولايات المتحدة الأميركية لجمع التبرعات، وقر الرأي أن يصمم تمثال للأب سالياج وينفذه الفنان اللبناني العائد حديثاً من أوروبا يوسف الحويك، وما تبقى من المال خصص لإعطاء منح دراسية في معهد عينطورة. وتمت إزاحة الستار عن التمثال في السابع من شهر حزيران من العام 1914.

الأب سارلوت

لم يكن اختيار خلف الأب سالياج صعباً، اختار اللعازريون بسرعة الأب أرنست سارلوت رئيساً لمعهد عينطورة الذي وصل إليه من فرنسا في شهر أيلول من العام 1903، وأصبح من معاوني الأب سالياج، وبفعل تميزه بثقافة كلاسيكية أوكل إليه الأب سالياج مهمة تدريس البلاغة والفلسفة فبرع لما كان يتمتع به من علم واسع وشخصية مندفعة ومعطاءة فسحر تلاميذه بذكائه ونباهته ومثاليته وطيبة قلبه، وتميز كأستاذ بتحضيره المسبق والجيد لمادة تدريسه، وامتلك فن اختصار الفترات الطويلة في التاريخ وما تضمنته من إنتاج أدبي واسع. ولمساعدة تلاميذه أصدر في بيروت كتاباً بعنوان **القرون الثلاثة الماضية في الأدب الفرنسي**، كما أنه درّس في السنة النهائية في المعهد مادة الفلسفة، ولنجاحه في تدريس قواعد الانضباط عينه الأب سالياج مديراً عاماً لهذه المادة من التدريس في المعهد مما ساعده على الاتصال المباشر مع جميع الطلاب، من هنا بدأت تتكون علاقة من الصداقة مع عدد من تلاميذه اللامعين والانضباطيين ومنهم سليم تقلا كما أشرنا سابقاً.

ترأس الأب سارلوت المعهد وقد اختبر التعليم فيه واحتك بتلاميذه، وكان المعهد ببنائه ومنهجه قد اكتمل تقريباً واستقر على إنجازات الأب سالياج وهو لا يحتاج إلا للاستمرار في النهج الذي أرساه سلفه، ولكن الأب سارلوت أصر على ترك بصماته في المعهد، فركز على تطوير الجانب التطبيقي من المواد العلمية ومختبراتها، وفي هذا الإطار حصل على مساندة القنصلية الفرنسية في بيروت، وتلقى هبة مالية من وزارتي الخارجية والمعارف الفرنسيتين ومؤسسة فرنسا لتطوير المراكز العلمية.

إلا أن اهتمامه بالتطوير التربوي في المعهد، خصوصاً في مواد العلوم والكيمياء والفيزياء، لم يمنعه من تعزيز علاقاته الخارجية، وهذا ما أعطاه قوة وسطوة سياسية ساعدته على فتح مجال الإدارة اللبنانية أمام خريجي معهد عينطورة.

واصل الأب سارلوت مسار أسلافه اللعازريين في مد علاقات وثيقة مع البطريركية المارونية، وقد عزز عرف زيارة البطريرك إلى المعهد فجعله واجباً يقوم به البطريرك الياس الحويك مرة كل سنة لمناسبة عيد مار يوسف الذي حدد الاحتفال به في المعهد في أول أحد من شهر أيار. كما حافظ على علاقة المعهد مع القنصلية الفرنسية فقدمت له الحكومة الفرنسية دعمها الكبير، وأصبح المعهد ممراً إجبارياً لكل فرنسي يزور لبنان والشرق، كما اندرج المعهد في برنامج الأماكن التي يزورها البحارة الفرنسيون أثناء رسوّ أساطيلهم في موانئ الشرق، واللافت في الأب سارلوت أنه لم يكتف بعلاقته الجيدة مع القنصلية الفرنسية في بيروت بل حافظ على علاقاته المتينة مع كبار المسؤولين الفرنسيين من وزراء وكبار الإداريين في وزارتي الخارجية والمعارف وأبقى خطوطاً من الاتصال مع جنرالات الجيش الفرنسي.

عرف معهد عينطورة انطلاقة واسعة في عهد سارلوت، فازدياد عدد التلاميذ أجبره في شهر حزيران من العام 1913 على بناء «عنبر» للنوم يتسع لمئة سرير. هذه الاندفاعة التي تميز بها سارلوت أصيبت بنكسة في الرابع من شهر آب سنة 1914 تاريخ إعلان ألمانيا الحرب على فرنسا. فقرر الأب سارلوت مغادرة لبنان إلى بلاده للانخراط في الجيش الفرنسي كمرشد روحي. وأثناء الحرب حول الأتراك معهد عينطورة إلى ميتم للأطفال الأرمن والأكراد الناجين من المجازر التركية.

أول ما فعله الأب سارلوت بعد نهاية الحرب ووصوله إلى بيروت في السابع من تشرين الأول برفقة الجنرال الفرنسي فارنيه Varney زيارة اللعازريين في بلونة حيث التجأوا إلى هذه البلدة الكسروانية أثناء الحرب، ثم انتقل إلى عينطورة ليكتشف أن كل محتويات المعهد تبعثرت وأصبحت في خبر كان، من المكتبة إلى المختبرات وصولاً إلى المحفوظات الإدارية والمناهج التربوية، فشعر الأب سارلوت أن المعهد العريق فقد ذاكرته خصوصاً عندما التقى اليتامى منتشرين من دون أي ترتيب ونظام في أنحاء المعهد. وتفقد أهالي المنطقة المحيطة بالمعهد فرأى آثار الجوع والاضطهاد التركي بادية على وجوههم.

رأى الأب سارلوت أنه يواجه مأزقاً فعلياً، ولكنه حدد لنفسه مهمة استرجاع المعهد الذي أحب، وتعب أسلافه في بنائه صرحاً تربوياً رائداً في الشرق. أول مافعله أنه أعاد لليتامى الأرمن أسماءهم المسيحية، ولكنه في المقابل اعترف بعجزه المادي عن إعالتهم،

ولمس استحالة إعادة فتح أبواب معهد عينطورة أمام الطلاب، فقرر حل هذه المشكلة الكبيرة بتجزئتها ومعالجتها على مراحل خصوصاً أن اللبنانيين كانوا بحاجة إلى بعض الوقت لاسترجاع حياتهم العادية.

أول اتجاه حدده الأب سارلوت لنفسه هو تأمين مستقبل آمن لليتامى، فاتصل بالصليب الأحمر الأميركي الذي تولى مهمة الاهتمام باليتامى الأكراد وتم ترحيلهم إلى اسطنبول، ونقل اليتامى الأرمن إلى بلدة غزير الكسروانية. وسافر الأب سارلوت إلى باريس طلباً للراحة بعد الإرهاق الذي أصابه نتيجة مهمته المزدوجة في جزيرة أرواد وفي مساعدة لبنان أثناء الحرب.

في صيف العام 1919 عاد الأب سارلوت إلى عينطورة مع عدد من الآباء اللعازريين، وفي حين فتحت مدارس بيروت كالمعتاد في شهر تشرين الأول فإن معهد عينطورة لم يتمكن من إعادة انطلاقته إلا في شهر تشرين الثاني، وشكل عدد التلاميذ الثمانين عدداً مقبولاً، وأكبر صف كان الرابع وسجل فيه خلل بالأعمار ذلك أن تلامذته تركوا المعهد في العام 1914 بعدما أنهوا دراستهم في الصف الخامس. وعلى الفور باشر الأب سارلوت في السنة الدراسية 1919-1920 إعادة تأهيل المعهد وأكبر إنجاز حققه هو الاتفاق مع شركة فرنسية في بيروت على تأمين التيار الكهربائي للمعهد.

حتى مماته في الثاني والعشرين من شباط 1944 أعطى الأب سارلوت معظم عمره لخدمة معهد عينطورة، الذي عرف عزاً لا مثيل له بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ووصل عدد التلاميذ في السنة الدراسية 1938-1939 إلى الثلاثمئة وواحد وثمانين. واستفاد الأب سارلوت كثيراً من الاستقرار الذي عرفه لبنان في ظل الانتداب الفرنسي، فكلمته المسموعة عند الجانبين الفرنسي واللبناني ساعدت طلابه على الانطلاق سريعاً في الحياة اللبنانية العامة.

نجح الأب سارلوت، إضافة إلى إنجازاته السياسية والتربوية، في ترسيخ انتماء الطلاب إلى معهد عينطورة فأطلق سنة 1928 فكرة تأسيس رابطة قدماء معهد عينطورة، فأبصرت فكرته النور سنة 1934 وأول من ترأسها سليم تقلا.

سليم تقلا في عينطورة

لم يكن الدخول إلى معهد مار يوسف في عينطورة والدراسة فيه حدثاً عادياً في المجتمع اللبناني، فقد وضع اللعازريون قانوناً صارماً لقبول الطلاب فيه[58] جعل الانتساب إليه

(58) Collège français St Joseph d'Antoura à Beyrouth [Syrie]: *plan d'études et programmes d'enseignement*, Désclée de Brouwer et Cie Lille, Paris, p. 10.

مفخرة لأهالي الطلاب، ومرات كثيرة سبباً للتباهي الاجتماعي. ففي شروط الانتساب إلى المعهد أن ينتمي الطالب إلى عائلة معروفة ومحترمة، ولكن لم يشر دفتر الشروط إلى أي تمايز طبقي، وعلى طالب الدخول إلى المعهد أن يجلب معه ورقة حسن سلوك من مدرسته السابقة، ووثيقة طبية تثبت أنه ملقح وليس مصاباً بأي مرض معد. مبدئياً لا يستقبل المعهد إلا الطلاب الداخليين مع بعض الاستثناءات التي تشمل التلاميذ الذين يمكنهم الوصول إلى المعهد سيراً على أقدامهم، وقد بقيت هذه العادة حتى تأمن نقل التلاميذ بالباصات.

يقبل التلميذ ابتداء من عامه الثامن حتى سنّ الثالثة عشرة وتراعى ظروف بعض الاستثناءات. وعلى أهالي الطلاب الأجانب أو الذين يسكنون بعيداً عن عينطورة أن يؤمنوا لأولادهم ولياً عليهم ومسؤولاً عنهم يسكن في محيط المعهد أو في بيروت، فيتصل به المسؤولون في المعهد عند أي طارئ، فيؤمن للتلميذ حاجاته المطلوبة.

مدة السنة الدراسية عشرة أشهر. تبدأ في شهر تشرين الأول وتنتهي في النصف الأول من شهر تموز. يخضع التلميذ عند دخوله المعهد إلى امتحان لتصنيفه ووضعه في الصف الذي يلائمه، ويمتحن وفق المنهج التربوي المعتمد في المعهد وخصوصاً برنامج العلوم. وفي حال قبوله يخضع كلياً لقانون المعهد وتدابيره الإدارية. فابتداء من أول شهر تشرين الثاني تسمح إدارة المعهد لأهالي الطلاب أو أوليائهم زيارتهم في المعهد بعد ظهر يومي الأحد والأربعاء، ويمكن أن تكون هذه الزيارات نصف شهرية. ويتلقى الأهالي كل ثلاثة أشهر نشرة تتضمن نشاط أبنائهم، وصحتهم، وسلوكهم، ونتائج امتحاناتهم الفصلية. وتفرض إدارة المعهد على الطلاب أن يكتبوا شهرياً مكاتيب إلى أهلهم إضافة إلى مكاتيبهم الاختيارية.

ليس وارداً في سياق السنة أن يأخذ الطلاب إجازات أو أن يبادروا إلى تنظيم مشاريع لهو خارج المعهد، يمضي هؤلاء إجازاتهم في أحد مراكز اللعازريين، ذلك أن الخروج من حرم المعهد عشوائياً أمر ممنوع، ويتطلب تأشيرة خروج من الإدارة التي تشترط أن يواكب الطالب الخارج أهله أو أولياؤه، أو أحد أساتذته، وفقط في الظروف الاستثنائية، على أن يدفع الأهل مصاريف الرحلة الخارجية.

دخل سليم تقلا إلى معهد ماريوسف في عينطورة سنة 1906 وكان عمره أحد عشر عاماً، وخضع كباقي زملائه الطلاب إلى قانونه القاسي. وقد سهل دخوله معرفة الآباء اللعازريين بوالده الصيدلي وهذا ما وفر عليه تأمين شهادة حسن سلوك من مدرسته السابقة، إضافة إلى أن عائلته باتت معروفة بحكم المهنة التي كان يزاولها والده في سوق الزوق وتردد

الآباء اللعازريين في معهد عينطورة على صيدليته لشراء الأدوية المركبة وإجراء الفحوصات المخبرية، وكان هؤلاء يرتاحون للصيدلي حبيب لإلمامه باللغة الفرنسية ما يسهل عليهم لغة التخاطب والاستفسار وطلب النصح، وبذلك باتت عائلة سليم تقلا معروفة من قبلهم تلبي شرطاً أساسياً لانتمائه إلى المعهد، إضافة إلى أن حبيب تقلا المشهور في بلدته ومحيطها باستقامته وأخلاقه الرفيعة أصبح قادراً على دفع القسط المدرسي في المعهد بفعل ما تؤمنه له صيدليته من مدخول مادي أهّله أن ينتمي إلى الطبقة البرجوازية المتقدمة اجتماعياً في مقابل تراجع العائلات الإقطاعية في المنطقة الكسروانية، بفعل نتائج ثورة الفلاحين والتبدلات الاجتماعية العامة التي تكونت من تغييرات اقتصادية ظهرت في جبل لبنان عموماً وكسروان خصوصاً، فلم تعد الملكية الواسعة للأراضي هي سبب الوجاهة الاجتماعية بعدما اندثرت أهمية التجارة بالحرير، كما خبا وهج الأعمال الحرفية في ظل الثورة الصناعية، فلم يعد مثلاً مالكو مشاغل الحياكة في سوق الزوق هم الوجهاء بل برزت الأفضلية للتجار وأصحاب المهن الحرة ومن بينها الطبابة والصيدلة والمحاماة إضافة إلى موظفي الإدارات الرسمية.

فرض القسط المدرسي في معهد عينطورة غربلة اجتماعية لطلابه، فقد بلغ خمسمئة فرنك فرنسي وهو مبلغ باهظ نسبياً في زمنه، يدفع الأهل خمسين بالمئة من مجموعه عند دخول الطالب إلى المعهد ويسددون الباقي في شهر شباط، ولم تكن إدارة المعهد تتساهل في نظامية دفع الأقساط، يحق للإدارة بحسب النظام الداخلي للمعهد طرد أي تلميذ في حال تأخر أو امتنع أهله عن الدفع مهما كان المبرر، ولم يكن هناك حسومات حتى في حالات تغيب التلميذ بسبب المرض أو ترك المعهد كلياً أو طرده.

تفرض إدارة معهد عينطورة على الأهل حياكة أسماء أبنائهم على «جهاز الدراسة»[59] أو حياكة رقمهم بالخيط الأحمر، وفرض المعهد على الأهل أن يدفعوا تسعين فرنكاً فرنسياً في كل فصل دراسي بدل تنظيفات وصيانة غرف المنامة، وتأمين مصاريف الحمامات وثمن قرطاسية وأدوات مكتبية إضافة إلى كلفة الطبابة الدورية أو الاستثنائية. ويبقى على عاتق الأهل أن يدفعوا عند افتتاح العام الدراسي ثمن الكتب وأدوات الرسم التي تباع في المعهد، أما إذا طلب الأهل لأبنائهم ساعات خصوصية إضافية فيتوجب عليهم دفع خمسة عشر فرنكاً فرنسياً كل شهر، وتشمل الساعات الإضافية الاختيارية دراسة العزف على البيانو أو الكمان أو المندولينة وهي آلة موسيقية وترية تشبه العود. ومن الدروس الإضافية التي يمكن أن يختارها التلميذ

(59) المصدر نفسه، ص12، راجع الملحق رقم 10.

الرسم والضرب على الآلة الكاتبة (ستة فرنكات شهرياً) وفن الاختزال...

تقلا ورفاقه في المعهد

لا نعرف الكثير عن سليم تقلا، الطالب في معهد عينطورة، فقد مات رفاقه في الدراسة الذين كان من الممكن أن يتذكروه ويتحدثوا عنه وعن مسلكه في هذه المرحلة المهمة من حياته. إلا أنه بالإمكان الإحاطة بالمناهل التربوية التي غرف منها علمه وثقافته وطبعت شخصيته بمميزات أهلته للنجاح في المجالات الإدارية والديبلوماسية والسياسية. ولكن الأكيد أن الأنباء التي بقيت عالقة في أذهان أفراد عائلته، والمعلومات التي وصلت إلينا بالتواتر تتقاطع عند التأكيد أنه كان تلميذاً لامعاً في الدراسة، خصوصاً في اللغة الفرنسية التي كانت تشكل العمود الفقري للمنهج التربوي المعتمد في معهد عينطورة، وهذا ماجعله تلميذاً «مدللاً» لدى الآباء اللعازريين الفرنسيين الذين يشرفون على المعهد ويديرون شؤونه، ودليلنا في هذا الحكم الثقة التي أعطيت له في تأسيس جمعية متخرجي المعهد ورئاستها في مرحلتها الأولى.

يخلو أرشيف معهد القديس يوسف في عينطورة من معلومات شاملة عن سليم تقلا ورفاقه في الدراسة، ولا تعود وفرة المعلومات إلى إهمال إداري صرف، إنما يتعلق الأمر بالظروف التاريخية الصعبة التي مرت على المعهد خصوصاً خلال الحرب العالمية الأولى، فكما ذكرنا سابقاً فإن الأتراك حولوه في تلك الفترة إلى ميتم أو إلى ما يشبه الثكنة، وعبث الجنود بمحتوياته بشكل فظيع، ولكن الأب سارلوت تمكن فور عودته إلى المعهد في نهاية الحرب من إنقاذ الشيء اليسير مما بقي في أرشيفه. ومن الأوراق الباقية اللوائح الإسمية للفترة التي أمضاها سليم تقلا ورفاقه في المعهد والتي تمتد من سنة 1906 إلى سنة تخرجه سنة 1911. وتكمن أهمية الأوراق المتبقية أنها تتضمن لوائح أسماء رفاق سليم تقلا في الدراسة، وأسماء الصفوف التي درس فيها تقلاوهي تختلف عن الأسماء التراتبية المعتمدة في التقسيمات التربوية للصفوف في زمننا الحاضر وكتبت بالريشة وباللغة الفرنسية[60].

المنهج التربوي في المعهد

تخرج سليم تقلا من معهد مار يوسف في عينطورة في شهر تموز من العام 1911، وسلمه الأب سارلوت ديبلوم المعهد في احتفال تقليدي مميز درج على إحيائه الآباء اللعازريون في نهاية

(60) Archives du collège St Joseph Antoura، راجع الملحق رقم 11، والملحق رقم 12.

الدراسة الثانوية للدلالة على أن المتخرج من معهدهم خضع لديهم إلى أكثر من منهج تربوي عادي ومحلي[61]. يؤمن الآباء اللعازريون أن منهجهم يتساوى من حيث التقنية التربوية مع حداثة المنهج التربوي المعمول به في فرنسا، وهو يتميز بتعدد اللغات التي تؤهل تلميذ المعهد بعد تخرجه لإجادة اللغات العربية والفرنسية والإنكليزية قولاً وكتابة، فإضافة إلى الاهتمام الكبير بتعليم اللغة الفرنسية كلغة أساسية إلى جانب اللغتين الحيتين العربية والإنكليزية، تُركت للتلميذ حرية متابعة دروس اللغات الإيطالية والتركية واللاتينية.كما أن تدريس أصول العلوم التجارية دفعهم إلى استحداث ديبلوم خاص بالمعهد يوزع على الطلاب في احتفال كبير يحضره القنصل الفرنسي وعدد من أعضاء السلك القنصلي في بيروت، والبطريرك الماروني والأساقفة والوجهاء وأهالي التلاميذ المتخرجين.

تفوق سليم تقلا كما ذكرنا سابقاً على رفاقه في إتقان اللغة الفرنسية، وما ساعده على هذا التفوق تعلمه ألف باء هذه اللغة على يد الراهبات اللعازريات الفرنسيات اللواتي كن يشرفن على مدرسة راهبات المحبة في بلدته زوق مكايل. وعلى رغم هذا التأسيس على صخرة اللغة الفرنسية في مدرسته الأولى فإن سليم تقلا عاد وخضع في القسم الأول من الصف السادس في معهد عينطورة إلى نوع من إعادة التأهيل، فدرس الأصول الأولية للغة الفرنسية، ففي القراءة تلقى منهجاً جديداً مبسطاً وعقلانياً يركز على جودة النطق واللفظ عبر قراءات لمفردات اللغة وتفاسيرها. وخضع في المقابل لتمارين نظامية وتدرجية للكتابة السريعة بين الأسطر وفق نماذج محددة من الدفاتر، وتوج الآباء اللعازريون توجههم في تدريس تلاميذهم الجدد أصول اللغة الفرنسية بتمارين شفهية تساعد التلميذ على أن يعبر عن أفكاره بشكل واضح. تتزامن هذه التعاليم مع دروس في قواعد اللغة تعطي التلميذ المبتدئ معلومات عن أنواع الكلمات: الاسم، الصفة، العدد... وتساعده في تصريف الأفعال والتمييز بين دلالاتها الزمنية. ويشدد الآباء اللعازريون على تمرين الذاكرة بحفظ مقاطع نثرية وشعرية، وعبر دروس مبسطة في الدين المسيحي والأخلاق والتاريخ والجغرافيا والحساب و«دروس الأشياء».

الصف السادس

شكلت الدروس الأولية التي تلقاها سليم تقلا المدخل الطبيعي للانخراط في أجواء المعهد ومستواه التعليمي. ولم تكن هذه الفترة بالمستعصية عليه، فانتقل بسرعة إلى متابعة الدروس

(61) Collège français......., *Plan d'études et programmes d'enseignement*, pp. 15-83.

المقررة في الصف السادس.

في اللغة الفرنسية، نجح في استيعاب قواعد القراءة وتفسير عدد من النصوص الأدبية وحفظها وكتابتها في دفاتر مسطرة وفق نماذج محددة. وتوصل إلى إجادة تحليل هذه النصوص وقواعد لغتها، ما أهله إلى متابعة مواد صفه بشكل لافت.

أدرج الآباء اللعازريون تعليم الدين المسيحي كمادة أساسية في مناهجهم، فبدأوا تعليم تلاميذ الصف السادس تاريخ هذا الدين وعقيدته انطلاقاً من حياة السيد المسيح بحسب ما أوردتها الأناجيل، إلى جانب التشديد على حفظ الصلوات ومعاني الأعياد الدينية ورموزها.

وتناولت فصول مادة التاريخ مرحلة ماقبل المسيح مع التركيز على التاريخ الإغريقي وأحداث مدينتي إسبارطة وأثينا إلى جانب المستعمرات الإغريقية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، إضافة إلى الحروب الفارسية-اليونانية، وفتوحات الإسكندر...

في الجغرافيا خصص معهد عينطورة حصصاً كبيرة في الصف السادس لدراسة منطقة الشرق الأدنى إلى جانب الاهتمام بآسيا عموماً وأوروبا وأفريقيا وأميركا، وركزت مواد الجغرافيا على تدريس المناطق الخاضعة للسلطنة العثمانية وخصّت فرنسا بملحق خاص.

إلى جانب مواد الدين والتاريخ والجغرافيا درس تقلا العلوم الحسابية. ففي علم الحساب كان تركيز على ضرورة أن يتمكن التلميذ من الحساب الذهني فيحفظ جداول الجمع والضرب والقسمة والقاعدة الثلاثية، ولا يعني اعتماد هذه الطريقة إهمال الحساب المكتوب ومعرفة القياسات من طول وعرض وحجم... كما درس تقلا في الصف السادس مبادئ الجبر وعلم الهندسة، فتعلم أسس الأشكال من خطوط الطول والعرض، والخطوط المتوازية، وقياس الزوايا والدوائر والمربعات والمثلثات والعينات المتنوعة... كما تدرب على استعمال المسطرة والكوس (المثلث -équerre) والمنقلة...

تتوزع العلوم الطبيعية في الصف السادس على دراسة الفيزياء والكيمياء ودروس الأشياء وعلم النبات. تضمنت دراسة الفيزياء والكيمياء حالات الأجسام، الجسم البسيط والجسم المركب، وتوسع البحث في طبيعة الهواء إلى الأوكسيجين والآزوت، والمناخ بعوامله وسبل رصده وقياسه، وتطرقت الدراسة في الصف السادس إلى الماء ومكوناته إضافة إلى البخار والغيم والمطر والندى والثلج والجليد... وشملت الشروحات كيفية عمل الآلات البخارية، والتوازن بين السوائل، ومستوى المياه والأجسام العائمة، وخصصت فصول في الدراسة للكربون والأسيد الكربوني والحرارة والضوء والكلور والمعادن والأوزان والصوت

والكهرباء... كذلك، ركزت دروس الأشياء على معرفة الجسم البشري: الهيكل العظمي، الجهاز الهضمي، الدورة الدموية والتنفس... وفي هذه الدروس يطلع التلميذ على أنواع الحيوانات الفقرية والثديية والطيور والأسماك والحشرات...

ويأخذ التلميذ في الصف السادس فكرة عن علم النبات، كالأزهار والجذور والثمار...

الصف الرابع

تدخل الدراسة في الصف الرابع إلى مزيد من التفاصيل والتوسع في مواضيع المواد المدرجة في الصف السابق. ففي اللغة الفرنسية تبدأ دراسة الأدباء الفرنسيين وتحليل مختارات من نتاجهم في الشعر والنثر، ويتصاعد التشديد على الإملاء والاستظهار، وقد اختار اللعازريون لهذه السنة الدراسية الأدباء الفرنسيين الآتية أسماؤهم: لافونتين، بوالو، كورناي، فولتير، بوفون، فلوريان، إضافة إلى حكايات ونصوص نثرية مختارة من الأدب الفرنسي في القرن الثامن عشر، ومختارات من شعراء القرن التاسع عشر.

وكما في دراسة اللغة الفرنسية، تتوسع الدراسة في التاريخ إلى القرون الوسطى في أوروبا، وتاريخ فرنسا القديم، وصولاً إلى انتشار المسيحية فيها ومن ثم الحروب التي خاضتها، والنظام الإقطاعي فيها وعلاقة فرنسا بالكرسي الرسولي وبألمانيا وإنكلترا... ولا تهمل دراسة التاريخ العربي انطلاقاً من النبي محمد... هذا الاقتراب من العالم العربي يظهر أكثر في دروس الجغرافيا فلا يقتصر الاهتمام على الدول الغربية بل يشمل جغرافية السلطنة العثمانية بما فيها لبنان وسوريا وفلسطين ودول البلقان.

تزداد الأمور صعوبة في العلوم الحسابية لجهة الجبر والهندسة، ويتم التركيز في العلوم الطبيعية على المسائل المتحركة، فيتابع تلميذ الصف الرابع دروساً في القوة واتجاهاتها وكثافتها ونقاط ارتكازها، ويطلع على مبدأ آرخميدوس إلى جانب الضغط الجوي والحرارة وتمدد الأجسام... وتحيط دروس الكيمياء بالمادة في تنوع حالاتها...

تتبدل في الصف الرابع مواد دروس الأشياء فتضاف إليها مادة الجيولوجيا التي تعرّف بالكرة الأرضية في مياهها ويباسها، ويتم التشديد في المقابل على علم الحيوان.

الصف الثالث

اعتبر الآباء اللعازريون أن التلميذ في معهد عينطورة عندما يصل إلى الصف الثالث يكون

قطع الدروس المتوسطة لينتقل إلى ما كانوا يسمونه الدروس العليا. ويستمر في هذا الصف تدريس التعليم الديني والتاريخ والجغرافيا والعلوم الحسابية والطبيعية باللغة الفرنسية. وينتقل التلميذ إلى مرحلة التعمق في هذه اللغة وقواعدها وآدابها، فيفرض الأساتذة على تلاميذهم قراءات متنوعة تتناول العصور الكبرى في الأدب الفرنسي، فيخضع التلاميذ للمساءلة في ما استوعبوه من قراءاتهم، ويتعلمون في هذا الصف فن المراسلة وسرد الحكايات وكتابة المواضيع المطلوبة، ويتعمقون في القواعد وأسلوب التخاطب والحوار السليم، وتتفرع دراسة قواعد اللغة الفرنسية إلى تحليل النصوص وأساليبها. وقد اختارت إدارة المعهد لهذه الغاية نصوصاً أدبية من القرن الثامن عشر والتاسع عشر من خلال الأدباء التالية أسماؤهم: شاتوبريان، غيزو، تياري، فيكتور هوغو، لامارتين، دوفينيه، دو لاباراد إضافة إلى مختارات أدبية معاصرة.

ومع اكتمال معرفة التلميذ بأصول الدين المسيحي، يبرز الميل إلى علم الأخلاق في قواعده وطبيعته، ويتم تفصيل مكونات الضمير وموجبات راحته وسلوك صاحبه وفق القانونين الإلهي والمدني، عبر شرح معاني الفضيلة، والفرق بين الخير والشر، وبين الخطيئة والصلاح...

تنحو الدروس في التاريخ إلى عرض ماضي الكنيسة الكاثوليكية وأبرز باباواتها ومجامعها، إضافة إلى دور ها في المجتمع وما تفرضه على المؤمنين من محرمات وواجبات. يطلع التلميذ في الصف الثالث على الحروب الصليبية، وتفرد له فصول للتعرف على تاريخ إنكلترا وشرائعها، وينحصر تاريخ فرنسا في فترة القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وتبرز حياة جاندارك ونضالها كفصل مميز. وتتضمن مادة التاريخ في هذا الصف حضارة القرون الوسطى ومجتمعاتها وفنونها وأدابها وعلومها، وحروب أوروبا، واللافت تدريس تاريخ بلدان أوروبا الشرقية والفتوحات العثمانية وسقوط القسطنطينية.

تتطرق مادة الجغرافيا في شكل متقدم إلى علم الجغرافيا السياسية للقارة الأفريقية وأميركا إضافة إلى دراسة المحيطات والبحار وشواطئها...

يكبر الاهتمام في المواد العلمية بالناحية التطبيقية، فيمضي التلميذ وقتاً طويلاً في المختبرات التي يتميز معهد عينطورة بامتلاكها بمساعدة من الدولة الفرنسية، وتعطى أهمية للكيمياء العضوية، وتتوسع دروس الفيزياء إلى العناصر الضوئية والسمعية والكهرباء، وينضم إلى مواد دروس الأشياء علم التشريح وأسس الغذاء عند الإنسان وعلم وظائف الأعضاء عند الإنسان والحيوان...

مال سليم تقلا إلى الآداب، وبرع باللغة الفرنسية من دون أن يعني ذلك إهماله العلوم التي كان النجاح في استيعابها عاملاً أساسياً للبروز والتفوق في معهد عينطورة. وقد أنهى دراسته في المعهد بمروره في الصفين الأخيرين وكان يطلق عليهما الصف الأدبي وصف الفصاحة أو البلاغة. وفي هذين الصفين يتابع التلميذ دراسة المواد العلمية،يزاد عليها مادتا حساب المثلثات وعلم تشريح النبات.

تعطى في هذين الصفين أهمية للأدب الفرنسي من زاوية جمالية الأسلوب الأدبي وعناصر إبداعه وتوهجه. ويخضع التلميذ في الصف الأدبي لدراسة أنواع الشعر والنثر في الأدب الفرنسي عبر مراحله التاريخية. ففي أدب النهضة تؤخذ عينات من الأدباء: مارو ورونسار وماليرب ورابليه. ويكتشف التلميذ المدارس الأدبية في القرن السابع عشر، والفلسفة، والشعر الدراماتيكي مع كورناي وراسين وموليير، والشعر الإرشادي التعليمي والشعر الأخلاقي وتاريخ الأسلوب في أدب الرحلات والمراسلة.واختار ت إدارة المعهد من أدب القرن الثامن عشر الشعر الملحمي كنوع شعري بارز إلى جانب الطرق الفلسفية والأخلاقية والعلمية في هذا القرن إضافة إلى التجارب النقدية للأدب والتاريخ والبلاغة.

وفي هذا الصف يدرس التلميذ بالتفصيل الأدباء التالية أسماؤهم: مونتين، ماليرب، كورناي، موليير، راسين، لافونتان، بوالو، بوسويه، لابرويار، فولتير، روسو، مونتسكيو، مذكرات ورسائل مختارة من القرنين السابع عشر والثامن عشر.

في التعليم المسيحي يتعمق التلميذ في درس أصل الكون والإنسان والماورائيات. وتتناول مادة التاريخ الشؤون المعاصرة في فرنسا وإنكلترا وإيطاليا والمستعمرات. كما يتم التطرق إلى الحركات الإصلاحية مع لوثر وكالفين في ألمانيا والدنمارك والسويد والحركة الأنغليكانية والمدارس الإصلاحية والأسس الملكية في فرنسا، مع التركيز على عهد الملك لويس الرابع عشر في سياسته الخارجية وبلاطه وتوجهاته الدينية وفترة حكمه الذهبي إلى حين الأفول. وتدرس إنجازات فرنسوا الأول وهنري الرابع، وريشوليو ومازاران. ومن خارج فرنسا تدرس تواريخ إنكلترا وروسيا واستقلال الولايات المتحدة الأميركية وكندا والهند والصراع الفرنسي-الإنكيزي...

في صف البلاغة، وهو صف التخرج من معهد عينطورة، يصبح التلميذ مؤهلاً لقراءة روائع الأدب الفرنسي من دون مساعدة الأساتذة، وتظهر في هذا الصف قدرته على التعبير الكتابي والشفهي، ويتم توجيهه لقراءة أدباء القرن التاسع عشر وفهم أفكارهم وانتقادها في حلقات دراسية يشرف عليها الأساتذة المختصون. ويقوم هؤلاء بتعريف التلاميذ على أدباء

القرن العشرين مع دروس تخصصية في البلاغة والإلقاء والمسرح، وتشمل الدراسة إضافة إلى الفلسفة المعاصرة والسيكولوجيا، علوم المنطق والأخلاق والماورائيات وعلاقة المبادئ الأخلاقية مع الاقتصاد والسياسة... وتتابع دروس التاريخ تسليط الضوء على تاريخ فرنسا تحديداً وتاريخ أوروبا عموماً، والحركات الفكرية والثورة الصناعية وتطور الفنون والآداب. ويدرس التلميذ قبل تخرجه من المعهد تاريخ نشوء السلطنة العثمانية وتوسعها إلى أوروبا.

هذه المواد التي ذكرناها تعلّمها سليم تقلا باللغة الفرنسية في جميع الصفوف التي مر فيها في معهد عينطورة، وإلى جانبها درس أيضاً اللغة العربية التي كانت تتوزع على مواد الخط والقراءة والقواعد والأدب والفصاحة والشعر العربي وتاريخ الأدب العربي، كما كان إجبارياً أن يتعلم التلميذ في كل صفوف المعهد الحساب باللغة العربية.

خصص معهد عينطورة لتلاميذه حصصاً لدراسة اللغة الإنكليزية وكان يتخرج التلميذ من المعهد وهو يجيد هذه اللغة قولاً وكتابة، بعدما يخضع لدروس في الإلقاء والقواعد والكتابة وحفظ نصوص من الأدب الإنكليزي، ويتم التشديد على كتابة الرسائل والمبادلات التجارية والحوار والقدرة على قراءة النصوص واختصارها.

إضافة إلى الدراسة الإلزامية للغات الفرنسية والعربية والإنكليزية، تعطى للتلميذ دروس في الرسم الهندسي ودروس في التجارة. وقد أعار الآباء اللعازريون اهتماماً لهذه الدروس، فيتعلم التلميذ لديهم أنواع التجارة وقوانينها العامة ووسائل التبادل التجاري وأسسه، وتصريف الأموال في المصارف، إضافة إلى علوم المحاسبة وإدارة الأعمال ورأس المال والقانون التجاري والتجارة البحرية والصناعية والبورصة والتعامل بالشيك المصرفي وعقد الاتفاقات التجارية ووسائل النقل التجاري...

شكلت الموسيقى درساً إضافياً في المعهد، ولكنه درس مهم وشبه إلزامي، يختار التلميذ بين العزف على البيانو أوالكمان أوالمندولينة وبين الغناء، وتتضمن الدروس الغنائية قواعد قراءة النوطة الموسيقية وكتابتهاوالإلمام بالسلم الموسيقي مع تركيز على علم السولفاج.

رابطة الخريجين

بعد تخرجه من معهد عينطورة انتسب سليم تقلا إلى كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف التابع للرهبنة اليسوعية في بيروت، إلا أن علاقته برئيس المعهد الأب سارلوت لم تنقطع، وبقي وفياً للمعهد الذي أعطاه خيرة العلم والمعرفة، ما أهله أن يتابع دروسه الجامعية بسهولة،

خصوصاً أن معظم المواد الحقوقية عند اليسوعيين كانت تدرس باللغة الفرنسية. وأثناء إقامة تقلا في بيروت قريباً من الجامعة اليسوعية كان يتردد إلى بلدته الزوق في عطل نهاية الأسبوع والأعياد الدينية والوطنية فينضم إلى أسرته، ويلتقي رفاقه في البلدة، ويزور معهد عينطورة للقاء الأب سارلوت فيتداولان في الشؤون السياسية العامة وفي مشاريع سارلوت على صعيد تطوير نشاطات معهد عينطورة وعطاءاته التربوية.

ومن الأحاديث التي كانت تجري بين تقلا وسارلوت، أن المتخرجين من المعهد، ساعة يبتعدون عن مقاعد الدراسة، يتشتتون في أصقاع الدنيا، وتنحلّ بينهم الروح العائلية التي كان الآباء اللعازريون يبثونها بين التلاميذ كعنصر أساسي للاندماج في المعهد في محاولة لإلغاء الفوارق الاجتماعية والطائفية والمناطقية والوطنية من نفوس التلاميذ الآتين إلى المعهد من مناطق وأوطان مختلفة.

كان هم الأب سارلوت أن يبقي الروابط الحميمة بين المتخرجين من جهة وبين هؤلاء وتلاميذ المعهد من جهة أخرى، فتنشأ بين «الخلف والسلف» رابطة تعاون. اعتقد الأب سارلوت أن المتخرجين من معهد عينطورة يمكنهم تبادل الخدمات الجليلة بين بعضهم البعض على اعتبار أن معظمهم في لبنان والدول المجاورة له يحتلون المواقع الفاعلة والمتقدمة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، كما أن معظم المتخرجين الأجانب يدخلون إلى السلك الديبلوماسي في أوطانهم. وكان الآباء اليسوعيون قد أسسوا سنة 1898 في «الكلية الثانوية لجامعة القديس يوسف» في الجمهور رابطة قدماء المدرسة، كما أن طلاب مدرسة الحكمة في بيروت أمثال حبيب باشا السعد وحبيب بك زين الدين وداود بك عمون ووديع أفندي عقل والدكتور شكري المصري أنشأوا في التاسع عشر من شهر أيار سنة 1920 «جامعة متخرجي مدرسة الحكمة».

بحث الأب سارلوت موضوع تأسيس رابطة للمتخرجين[62] مع كل قدماء المعهد الذين يزورونه فيستقبلهم في عينطورة بحفاوة ومحبة وتقدير، وقد اشتهر بضيافته وتكريم زائريه وحسن مجلسه. وبعد تجاوب تلاميذه القدماء مع مشروع إطلاق الرابطة، وجه الأب سارلوت سنة 1928 لجميع المتخرجين الذين يعرف عناوينهم تعميماً رسمياً طالبهم فيه بإعطاء جواب واضح عن إمكانية الموافقة على الانخراط في «رابطة خريجي معهد عينطورة» ولم تتأخر ردود الفعل المتحمسة للانتساب إلى هذه الرابطة من قبل جميع من وصلهم التعميم.

(62) Archives du collège St Joseph Antoura, bulletin annuel, mai 1938, '*Historique de notre association amicale*' pp. 6-8.

لمس الأب سارلوت حماس تلاميذه القدماء لمشروعه، فانكب على وضع أسسه وقانونه، وقد شاءه طموحاً يليق بمستوى المعهد وعراقته. كان يحلم أن ينضم إلى هذه الرابطة آلاف المتخرجين المنتشرين في كل العالم، ويكون لها فرع في كل مكان يوجد فيه «عينطوري» كما كان يحلو له القول، إلا أن المفاجأة أتته من حيث لم يتوقع، فالتعميم الثاني الذي أرسله إلى تلاميذه لم يلق الصدى الإيجابي ولم يتلق، كما كان يتوقع، الأجوبة الكافية التي تسمح له بتحقيق حلمه ما دفعه إلى وضع مشروع الرابطة في أدراج مكتبه، إلا أن هذا المشروع عاد إلى طاولة البحث سنة 1933 بمبادرة من خريج المعهد الشيخ موريس الجميل العائد من باريس حاملاً إجازة في الحقوق، ففي باريس التقى الجميل برفيقين له في معهد عينطورة وهما جورج كرم عون ونيكولا بيللو ولمس عندهما رغبة قوية بالانتماء إلى رابطة المتخرجين.

اتصل الجميل بعد وصوله إلى بيروت بعدد من أجيال المتخرجين من معهد عينطورة،أمثال سليم تقلا، ألفرد شهاب، نصر حرفوش، إيلي زيادة وآخرين، وتم الاتفاق بين هؤلاء بعد سلسلة اجتماعات غير رسمية كانت تعقد في محلات جورج كرم عون أو في منزل الدكتور زيادة، على عقد اجتماع رسمي بينهم في شهر أيار من العام 1934 في المسرح التابع لميتم القديس يوسف الذي تديره في بيروت راهبات المحبة، وفي هذا الاجتماع الذي ترأسه الأب سارلوت انتخب سليم تقلا أول رئيس لرابطة خريجي معهد عينطورة وعمر بك الداعوق نائباً له.

سنة 1935 شهد معهد عينطورة احتفالات بذكرى مئويته، فتم استغلال هذه المناسبة لعقد جمعية عمومية للرابطة فأعيد انتخاب تقلا رئيساً والداعوق نائباً له والسادة نصر حرفوش أميناً للصندوق، موريس الجميل وألفرد شهاب أمينين عامين، وانتخب أعضاءً السادة: موسى مبارك، الشيخ يوسف الخازن، حميد فرنجية، وجيه خوري، جورج عيسى الخوري، بدري معوشي، ويوسف الجميل. وبعدما اعترفت الحكومة اللبنانية رسمياً بالرابطة، باشرت بإحياء نشاطاتها، فنظمت مأدبة كبرى في فندق السان جورج في بيروت على شرف الأب سارلوت، كما قررت عقد جمعية عمومية سنوية في عينطورة في يوم الأحد الأول من شهر أيار، وكانت هذه الجمعية مناسبة للقاء المتخرجين في معهدهم الأم والتعارف فيما بينهم بحضور الأب سارلوت والآباء اللعازريين الذين يولمون على شرف تلاميذهم القدماء. في هذا اللقاء السنوي يصر الأب سارلوت على إعطاء الدفع الضروري لاستمرار عمل الرابطة وتطورها المستقبلي عبر كلمة يوجهها إلى الحاضرين، يبتعد فيها عن الأكاديمية الرصينة التي اشتهر بها في تعامله مع تلاميذه، فينزع أمام المتخرجين وجهه الرصين ويخاطبهم بلغة عفوية ومرحة لم يألفها

المتخرجون فيه أثناء دراستهم في المعهد.

إلى جانب عمل الرابطة من أجل تعزيز العلاقة المثمرة بين أعضائها، خططت لعلاقة متوازية بين المتخرجين وأساتذة المعهد وتلاميذه الحاليين، فقدمت جائزة الشرف سنوياً لأبرز التلاميذ، وتابع أعضاء اللجنة الإدارية عن كثب سير الأمور في المعهد، فعقدوا فيه اجتماعاتهم الدورية، وشجعوا المتخرجين على عدم الابتعاد عن أجوائه التربوية والثقافية.

إذن، بقي سليم تقلا، بعد تخرجه من معهد عينطورة، على صلة وثيقة مع رئيسه الأب سارلوت ومعاونيه اللعازريين وأراد من استمرار هذه الصلة أن يبرهن عن وفائه لمن زرع في عقله ووجدانه بذور الثقافة والحداثة، ما ساعده على المساهمة الفاعلة في تحقيق استقلال وطنه وتأسيس بنيانه الإداري والديبلوماسي، ويتساءل الأستاذ جان كميد[63]: «كيف قيض لهذه الموهبة التي طلعت من الزوق أن تفرض نفسها برصيدها الشخصي على دنيا الإدارة والسياسة اللبنانيتين في بلد لم يكن ليفتح فيه طريق المستقبل غير الرصيد العائلي الموروث؟».

يتابع كميد: «يقال جواباً على ذلك، إن التلمذة لعينطورة في ذلك الزمن كانت نعمة على صاحبها لأن نفوذ رئيسها (الأب سالياج ثم الأب سارلوت) وآبائها لدى سلطات الانتداب كان يدفع بخريجي هذا المعهد إلى المراكز العالية، وليس سليم تقلا وموسى مبارك وميشال فركوح ونصر حرفوش والجنرال سليمان نوفل غير أمثلة على ذلك».

ويستطرد كميد قائلاً: «لكن سليم تقلا كان جديراً بالدعم الذي ناله إن كان ثمة دعم، لأنه كان تلميذاً متفوقاً بين من مروا على مقاعد المعهد الكبير، وكان على الأخص طليعة أقرانه في اللغة الفرنسية حتى أن تلميذ عينطورة الآخر، الشاعر جورج صيدح، عندما كتب مرة عن ذكرياته الدراسيةاستشهد للدلالة على أنه لم يكن مبرزاً في اللغة العربية وحدها بل وفي اللغة الفرنسية أيضاً، بكونه كان ينافس سليم تقلا على الأولية في هذه اللغة».

سليم تقلا وزوق مكايل

يجمع أهالي الزوق[64] أن سليم لم يقفل باب منزله يوماً أمام طالب خدمة من أهل بلدته، وقد عمل على توظيف عدد منهم في المؤسسات الرسمية، وكان والده حبيب ينقل إليه

[63] جان كميد، سليم تقلا صورة وذكريات، نشرة **الزوق**، صدرت عام 1984 عن مكتب الإعلام في نادي إحياء الرياضة - زوق مكايل، ص12.

[64] أحاديث مع سليم فارس طراد، ميشال بولس سلموني، ميشال جرجي سلموني، جوزيف أبي عساف.

مطالبهم عندما يتعذر وصولهم إليه في بيروت. يروي المعمر ميشال غانم[65] الذي عرف عن كثب سليم تقلا أن ابن الزوق كان يشعر حين ينزل إلى بيروت بالقوة خصوصاً في الفترة التي كان فيها تقلا محافظاً للعاصمة. ويقول غانم: «كانت تربطنا بسليم صداقة مميزة لم ينسها وهو في أعلى المراتب السياسية، وكانت له مبادرات ووفاء كثيرة لرفاق طفولته وشبابه». ويتذكر غانم أن الفتى سليم برفقة صديقيه في الزوق رفول عواد الذي أصبح سنة 1948 رئيساً لبلدية زوق مكايل وأنطون غسطين الذي أصبح مختار البلدة،كانوا في كل صيف يبنون عرزالاً في «عودة بيت عواد» القائمة في حي «التراب» في الزوق، ينامون فيه ليلاً، ويقضي سليم تقلا معظم أوقاته في النهار يطالع الكتب الفرنسية... ولا ينقطع عن التكلم بحماس عن المستقبل وعن حلمه في أن يصبح محامياً يدافع عن حقوق الناس.

إذا كان سليم تقلا ابن بيئته بامتياز، فإن هذه البيئة بادلته الاحترام والتقدير والإعجاب، وعبّر له أبناء بلدته عن محبة تمثلت في دعمه في معاركه السياسية التي كان يخوضها ضد أخصامه السياسيين، ففي الانتخابات النيابية عام 1943 والتي خاضها سليم تقلا على اللائحة الدستورية في مواجهة لائحة الكتلة الوطنية، كانت الوفود الشعبية في الزوق تشارك في المهرجانات الانتخابية التي يحييها الدستوريون في مناطق جبل لبنان، فيردد الزوقيون شعارات التأييد والمبايعة لابن بلدتهم، وينشطون في القرى الكسروانية لإقناع الناخبين بتأييد اللائحة الدستورية، ومن الأشعار الزجلية التي لاتزال في الذاكرة الزوقية عن هذه المرحلة من تاريخ لبنان، قصيدة ألفها الشاعر الشعبي في البلدة أنطون غانم، يقول مطلعها[66]:

بدنا أشخاص حساسة   تجلس فوق الكراسي
يا بحر زيد مواجك   كتلة كالجبل راسي
شيخ بشاره رئيسا   قلبو حنون مش قاسي
والبك تقلا زعيما   عندو نبع السياسة

الخطابات السياسية الأولى

إذا كان سليم تقلا امتنع عن التردد إلى مقهى منصور في ريفون بعدما تقدم في المراكز الإدارية والسياسية في البلاد، فإنه اختلط، خلال فترة شبابه بأبناء بلدته وعاش عاداتهم وتقاليدهم

(65) حديث مع ميشال قيصر غانم (1909.....)
(66) حديث مع ميشال بولس سلموني.

التي أثرت على شخصيته وساهمت في انطلاقته السياسية. وحين كان يختلط بهم، شباباً أم كهولاً، كان يسمع في أحاديثهم حكايات الماضي المجيد في بلدة يضج سوقها ومطارحها برجع صدى الأحداث التاريخية الكبرى خصوصاً تلك المتعلقة بالانتفاضات الشعبية والحركات الاستقلالية.

يروي فيليب تقلا[67] «أن سليم كان يلقي أثناء شبابه الخطابات السياسية في التجمعات في سوق الزوق ويطالب بامتيازات جبل لبنان والاستقلال والحد من تدخل الأتراك في شؤون لبنان. كان الأب الصيدلي حبيب الذي لا يحب السياسة يبعده عن الاجتماعات السياسية في السوق ويطلب منه الذهاب إلى البيت، ويقول له: «أيش بدك بهالشغلة» ومما كان يقوله سليم: « لبنان لنا ونريد أن نحافظ عليه مستقلاً». ولما حان الوقت المناسب لتحقيق أفكاره دخل إلى الكتلة الدستورية لتحقيق الاستقلال».

ويذكر فيليب تقلا[68] أن سليم، بعد إنهائه دروسه في عينطورة «انتقل إلى جامعة الحقوق التابعة لليسوعيين في بيروت. كان ينتقل يومياً من الزوق إلى بيروت لتلقي علومه. أقفلت جامعة الحقوق أبوابها فور نشوب الحرب العالمية الأولى، فانقطع عن الدراسة وبقي في الزوق في إطار العائلة، وعاد لمتابعة تحصيله الجامعي فور انتهاء الحرب». وفي هذه الفترة بدأ سليم تقلا ينضج فكرياً ويتفاعل مع الأحداث السياسية المحيطة به. فقبل اندلاع الحرب الكونية، كانت بلدته زوق مكايل تعيش في ظل نظام المتصرفية الذي يضمن وحدة الجبل اللبناني، ألا أن هذا النظام الذي نص على استقلال داخلي للجبل بضمانة دولية حال دون وصول لبناني إلى منصب الحاكمية، فعارضه فريق من اللبنانيين وفي مقدمهم يوسف بك كرم، ولا شك أن الحديث السياسي آنذاك كان يتمحور حول إشكالية هذا النظام وقدرته على تأمين الاستقلال الناجز للجبل. هذا الموضوع الاستقلالي كان مطروحاً بقوة في الزوق لاسيما أن البلدة «مديرية» تمتد سلطتها من الشاطئ حتى بلدة عجلتون، و مركز مدير هذه الناحية في السوق، يتجمع حوله الأهالي انتظاراً لتتميم معاملاتهم الإدارية، فيناقشون أحداث الساعة، وفي هذه التجمعات كان سليم تقلا تلميذ الحقوق يلقي خطبه في الاستقلال ومعانيه، وينتقد محاولات الأتراك الحد من حرية اللبنانيين وآمالهم في تحقيق موطن يكون لهم سيداً حراً ومستقلاً، ولعل هذا الجنوح إلى الاستقلال عند الشاب سليم تقلا كان يدفع والده إلى التدخل لديه طالباً منه مغادرة السوق

(67) حديث خاص مع معالي الأستاذ فيليب تقلا.
(68) المصدر نفسه.

والتوجه إلى البيت.

في مقابل هذا الجدل، كانت زوق مكايل التي انطلقت من سوقها ثورة الفلاحين في كسروان تتخوف من تعامل نظام المتصرفية مع الأسر الإقطاعية وإعطاء أبنائها أفضلية تبوّؤ المواقع الإدارية المتقدمة، «وبذلك لم تنقطع الصلة بين عهد المتصرفية وما سبقه من عهود. بل بقيت طبقة الإداريين اللبنانيين صلة تربط بين ماضي لبنان وحاضره». تأثر سليم تقلا بتململ أهالي بلدته من محاولات المتصرفين العثمانيين إعادة السطوة للأسر الإقطاعية، خصوصاً أن زمن نظام المتصرفية كان مشحوناً بالحساسية المترافقة مع حوداث ذات خلفية اجتماعية تنم عن صراع طبقي. وتدل عامية كنيسة مار ضوميط التي حدثت سنة 1902 بين الأهالي في الزوق وعائلة الخازن إلى هذا الصراع، إلا أننا لا نملك معلومات عن رأي سليم تقلا فيه باستثناء أن والده أثناء العامية أخذ موقف الحياد.

إذن، عاش سليم تقلا في بيئة «مسيسة» غنية بالصراعات السياسية والاجتماعية، وعلى رغم أن والده تجنب الغوص في غمار السياسة وحاول إبعاد أبنه عنها، إلا أنها جذبته باكراً، جذبته في البدء من باب الإطلالة على الجمهور الضيق المجتمع في سوق بلدته قبل أن ينطلق إلى الرحاب الأوسع كبطل من أبطال الاستقلال في لبنان.

كان سليم تقلا من القلائل في بلدته في هذه المرحلة الذين سمحت لهم الظروف أن يتابعوا دروسهم الجامعية في الحقوق، وأن يكونوا على تماس مع الحركات السياسية في السلطنة العثمانية، خصوصاً الحركة الاستقلالية التي عرفت رواجاً كبيراً ابتداء من انقلاب سنة 1908. جاء هذا الانقلاب بقادة حزب «الاتحاد والترقي» إلى الحكم في تركيا، وقد عرف هؤلاء بتغليبهم العنصر التركي في توجهاتهم السياسية ما دفع الروح الاستقلالية إلى البروز عند معظم المسلمين والمسيحيين العرب في السلطنة، فحضرت هذه النزعة بقوة في فكر الطالب الشاب سليم تقلا، فارتكز على «تحرير لبنان من القيود، يحكم لبنان نفسه بنفسه، ويساعد العرب في طريق التقدم» ولا شك أن أفكاره ستتخذ منحى جديداً مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.

الحرب العالمية الأولى

أمضى سليم تقلا فترة الحرب الكونية الأولى في بلدته، قريباً من والده يساعده في تخطي مصاعب الحرب وويلاتها، خصوصاً أن الخوف من الجوع كان المسيطر على تفكير اللبنانيين،

يجهدون من أجل تأمين الرغيف للبقاء أحياء. ضمنت عائلة حبيب تقلا[69] أرضاً في البلدة لزراعة القمح، وقد استغل الصيدلي حبيب علاقته الجيدة بإكليروس طائفة الروم الكاثوليك واستأجر من دير الملاك ميخائيل في الزوق التابع للراهبات الباسيليات الحلبيات قطعة أرض في تلة «القرنة» التي تقع عند الزاوية الشرقية للبلدة وتشرف على مقر البطريركية المارونية في بكركي، وزرعها قمحاً يكفي حاجة العائلة. وكان ابنه سليم يؤمن حراسة هذا الحقل في زمن كانت سرقة القمح «حلالاً»، فأمضى أوقات الحراسة مطالعاً الكتب الفرنسية، وحين تسمح له الفرصة يقصد سوق الزوق وينخرط في الحوارات التي تتناول شؤون الحرب وشجونها. تتناول الأحاديث المبادرات التي يقوم بها المجلس البلدي في البلدة على صعيدي تأمين الطحين ودفن موتى الجوع، إلا أن الحوارات المحلية لم تكن تجذبه، بقدر ما كان يشدد في مجالسه على نيل لبنان استقلاله من دون أن يعني هذا الاستقلال انسلاخاً عن محيطه العربي، وهو بذلك مال إلى الفريق اللبناني الذي حاول إيجاد حل وسط بين فكرين سائدين في الأوساط النخبوية آنذاك: فكر يطالب بانضمام لبنان إلى دولة عربية مستقلة عن السلطنة العثمانية، فيكون من ضمن أمبراطورية عربية تضم الجزيرة العربية والولايات السورية والعراق، وقد أشيع أن بريطانيا وعدت بها الشريف حسين فور إعلان ثورته في حزيران العام 1916، وفكر آخر يعارض ذوبان الكيان اللبناني في هذه الدائرة العربية الواسعة و يحصر دعوته باستقلال لبنان، وقد التقى الفكران على مناصبة السلطنة العثمانية العداء.

إذا كانت فكرة الاستقلال عن السلطنة العثمانية استحوذت على اهتمام سليم تقلا الشاب، إلا أنه في المقابل تفاعل إنسانياً بويلات حرب الـ1914، وقد ساعد والده الصيدلي في إسعاف المرضى والمحتاجين، ورفض مع الرافضين اللبنانيين استبداد أحمد جمال باشا (1872-1922) الذي ساق الشباب اللبناني إلى الجندية وأعمال السخرة، وقمع حرية الرأي فحول بلدة عاليه إلى مركز للمجلس العرفي وأحكامه الظالمة.

عانت بلدة زوق مكايل ما عانته القرى اللبنانية من مآسي الجوع والجراد والهجرة، إلا أن البلدة أصيبت بنكسة اقتصادية كبيرة، فتوقفت الحركة في «الأنوال الأربعمئة» في السوق نتيجة تناقص الطلب على الكماليات النسيجية بسبب ضيق أحوال الناس، ونتيجة مضاربات الأقمشة الغربية المنسوجة على الآلات الحديثة، فتأثر النشاط التجاري سلباً في السوق الذي فقد دوره الاقتصادي بانهيار أسس تجارة الحرير الكسرواني، فلم يعد بالتالي «بندر» المنطقة

[69] حديث مع ميشال جرجي سلموني.

الكسروانية أي سوقها الذي يضم مشاغل حريرها، تحوله الأنوال الزوقية إلى سلع وتحف فنية، ولم يعد مركزاً سياسياً بعدما فقد الخازنيون، وهم مالكو معظم عقارات السوق بريقهم السياسي على أثر ثورة الفلاحين الكسروانيين، وقد أسس فقدان الدور لسوق الزوق لهجرتين داخلية وخارجية، وقد عرفت عائلة تقلا عموماً نوعي الهجرة إلا أن سليم تقلا اختار الهجرة إلى العاصمة بيروت لينال فيها دراسته الجامعية ولينطلق منها إلى رحاب السياسة اللبنانية الواسعة.

السياسة في الزوق

لم يكترث سليم تقلا للسياسات القروية الضيقة التي كانت تتمحور، في الزوق كما في البلدات اللبنانية الأخرى، حول انتخاب شيخ الصلح والمختار والمجالس البلدية وتعيين وكلاء الأوقاف في الكنائس والنواطير، بل ركز اهتمامه منذ شبابه على ملامسة القضايا الوطنية العامة.

نأى سليم تقلا بنفسه عن السياسة الداخلية في الزوق، وترك ساحتها إلى صهره جرجي نفاع[70] وبقي والده حبيب ينقل إليه مطالب أهل الزوق من دون أي تفرقة سياسية، فيتجاوب سليم تقلا بسرعة وفاعلية مع وساطات أبيه الذي ترك مسافة بينه وبين ما يدور من صراعات في البلدة، كما تولى جرجي نفاع مهمة الربط بين سليم تقلا وأبناء الزوق، وقد استمر جرجي في تأدية هذا الدورمع فيليب تقلا الذي وظف عدداً كبيراً من الزوقيين في دوائر الدولة اللبنانية.

وكما انقسمت الزوق إلى فريقين، دستوري وكتلوي، هكذا انقسمت كسروان إلى فريقين[71]، يتزعم الكتلة الدستورية في المنطقة الشيخ فريد الخازن، يقابله في زعامة الكتلة الوطنية الشيخ كسروان الخازن، وكما في الزوق لم ينخرط سليم تقلا في السياسة الكسروانية لاعتبارات عدة، أولاً لأنه من الروم الكاثوليك الذين يشكلون أقلية في منطقة يغلب فيها العدد الماروني، فتولى الشيخ فريد قيادة الدستوريين في كسروان، وثانياً لأن تقلا لم يكن وزير خدمات بل وزير خارجية، كما أنه غاص في السياسة من بابها الواسع وهذا ما دفع إميل إده إلى وصفه بدماغ الدستوريين.

لا شك أن مؤهلات ذاتية متعددة ساهمت في دفع سليم تقلا إلى الواجهة السياسية في

(70) حديث مع جوزيف أبي عساف (1931....)
(71) حديث مع الأستاذ جان كميد.

لبنان، وقد بلورت ظروف كثيرة هذه المؤهلات، منها أنه نشأ في بيت يقع على خط تماس مع الواقع الاجتماعي في بيئته الضيقة، فكان والده حبيب تقلا صاحب الشخصية «الكراسماتكية» وبحكم مهنته في الصيدلة جعل لعائلته مكانة خاصة في بلدته وطائفته، وهذا ما أعطى سليم وعياً مبكراً لكثير من القضايا السياسية والاجتماعية التي كانت تطرح في صيدلية والده، علماً أن والده أصر على نبذه العمل السياسي. ويؤكد فيليب تقلا[72] أن والده كان على علاقة جيدة مع إكليروس طائفة الروم الكاثوليك، خصوصاً مع الأب مكسيموس الصايغ الذي كان وسيطاً أو رسولاً يأتي من دير البولسيين في حريصا إلى صيدلية حبيب تقلا في الزوق، وقد نشأت بين الرجلين علاقة صداقة لم يستغلها حبيب عندما أصبح صديقه مطراناً ومن ثم بطريركاً، وقد أصر حبيب على عدم تجيير علاقته بالإكليروس لمصالح خاصة، وبالفعل دعم الإكليروس الكاثوليكي الدكتور توفيق رزق خصم سليم تقلا في انتخابات سنة 1937...

وإذا كان البيت الذي ربي فيه سليم تقلا أعطاه درجة اجتماعية متقدمة، فإن بلدته زوق مكايل، وضعته في نقطة قريبة من المنابع العلمية التي كانت محصورة آنذاك في قبضة رجال الدين، فسهل الموقع الجغرافي لهذه البلدة الساحلية من دخوله إلى معهد عينطورة، وساهم موقع بلدته في التاريخ أن ينشأ في «بلدة مسيسة» عرفت أنواعاً من السباق إلى السلطة عبر الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية، وهذا ما رفع لديه مستوى التحسس لما يدور حوله من تطورات وأحداث، وأنمى لديه قدرة التيقظ والانتباه المبكر للتفاعلات العامة الجارية في محيطه. ولعل الأب سارلوت الذي كان خير مراقب لتلاميذه في معهد عينطورة التقط ما لدى سليم تقلا من مواهب ذاتية فساعده على الانطلاق. ويذكر الأستاذ جان كميد[73]، أن الأب سارلوت كان يختبر قوة طلابه أثناء الدراسة، ويجيد غربلتهم، فيدعم من يستأهل الدعم، ولعل سليم تقلا كان من المستحقين نعمة الاهتمام فأنصفه الأب سارلوت وأعطاه حقه، خصوصاً أن التلميذ سليم، بامتلاكه اللغة الفرنسية وتفوقه في استيعابها، أصاب من حيث لا يدري الوتر الحساس عند عموم الآباء اللعازريين المشرفين على معهد عينطورة وفي مقدمهم الأب سارلوت. ولا شك أن الصداقة التي جمعت سليم تقلا بهذا الأب الفرنسي سهلت له الدخول إلى الندوة السياسية في زمن الانتداب الفرنسي، إلا أن هذه الصداقة لم تكن إلا نقطة في التيار الذي دفع سليم تقلا إلى الواجهة في وقت لم تكن الوراثة السياسية هي التي

(72) حديث مع معالي الإستاذ فيليب تقلا.
(73) حديث مع الأستاذ جان كميد.

ترسم وحدها الوجوه السياسية في لبنان، فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى وإعلان «دولة لبنان الكبير» سنة 1920 أصبح السياسي ينطلق إجمالاً من القضاء والإدارة، والدليل الأنموذج على ذلك رئيس جمهورية الاستقلال الشيخ بشاره الخوري الذي كان قاضياً ونقيباً للمحامين قبل أن تجذبه السياسة، كذلك بترو طراد وفيليب نجيب بولس وفؤاد خوري ووديع نعيم وبشير الأعور[74]... هكذا انتقل سليم تقلا من القضاء إلى الإدارة وصولاً إلى السياسة والديبلوماسية من دون أن تضعه في المناصب العالية رافعة وراثية، بل اندفع من تلقاء نفسه لتكون له مكانة بارزة في تاريخ لبنان.

[74] المصدر نفسه.

الملاحق:

الملحق رقم 1: يذكر منير الخوري عيسى أسعد في كتابه **تاريخ حمص** عائلات حمصية هاجرت إلى لبنان وهي: آل عبد الملك، شاليش، الدربي، أتاسي، سمعان، تقلا، سباعي، نبكي، صوف، حموي، فركوح، زعرور، شبوع، دويري، صباغ، صيرفي، شعاع، زيتون، كبا، الأسعد، سلستي، عبود، فارس، سوح، شماس، حداد، عريضة، شقرا، كرامة، سمين، خباز سرياني، ديب، جقليص، قصير، لويس، اسكندر، شهدا، يبرودي، شراك، شكور، معصراني، غراب، شمسي، أباشا، رمضان، شامي، رفيعة، خوري، رزق، زخور والسباعي.

الملحق رقم 2: تشير «لائحة إحصاء مهاجري زوق مكايل» العائدة إلى إحصاء العام 1921 وما يتبعه من إضافات حتى العام 1924، إلى أن جرجي موسى مخايل تقلا لا يرسل دراهم إلى أقاربه في محلة إقامتهم في الزوق، ويكشف الإحصاء في أبوابه أن جرجي لم يكن أمياً، بل يجيد الكتابة، ويزاول التجارة بين كندا والولايات المتحدة الأميركية.

الملحق رقم 3: في الدفعة الأولى من عائلات الروم الكاثوليك، أتى إلى الزوق من أميون بنو المدور وقطان، ومن البترون جاء بنو عودة والسلموني، تبعهم بنو زينية من طرابلس، وأول الوافدين من المدن السورية وبالتحديد من حلب وحماه بنو الدقي والعجوي والمنير وعبدو وجربوع ومعتوق.

في الدفعة الثانية من عائلات الروم الكاثوليك، أتى بنو تقلا إلى الزوق من مدينة حمص، ومن صيدا بنو زهار وعرفوا في الزوق بآل دمياطي، ومن دير القمر جاء بنو الجاهل، ومن زحلة بنو بشواتي، ومن الخنشارة بنو سماحة، ومن حلب بنو مغربل...

الملحق رقم 4: يحدد القانون العثماني المختص بتنظيم مهنة الصيدلة الشروط التي تسمح بمزاولة المهنة ويمكن اختصارها بالحصول على شهادة الصيدلة من المعهد الأمبراطوري للطب أو من جامعة أوروبية، ويحصر القانون كل مايتعلق بتنظيم المهنة بالمعهد الذي وحده المخول إعطاء إذن بممارسة الصيدلة وبفتح صيدلية.

يفرض القانون العثماني شروطاً على طالب الصيدلة منها وجوب إنهاء ست سنوات من التمرين في صيدلية شرعية، يخضع في نهايتها لامتحان في اللغة الفرنسية والحساب ويتابع دروس الصيدلة في المعهد الأمبراطوري للطب حيث ينال شهادة الصيدلة في حال نجاحه مايخوله أن يمارس شرعياً هذه المهنة بعدما يتم تسجيل اسمه في لائحة المعهد، فيحق له أن يفتح صيدلية واحدة لا غير. ويفرض القانون على الصيدلي أن تتضمن صيدليته مواصفات منها حفظ الأدوية وسلامتها، وأن لايعطي دواء إلا وفق وصفة طبيب رسمية، وكل مخالفة للقانون تعرض الصيدلي لعقوبات قد تصل إلى إقفال صيدليته.

وقد جاء القانون العثماني صارماً لجهة المراقبة، فيقوم ممثلون عن المعهد الأمبراطوري للطب بزيارات مفاجئة لصيدليات السلطنة العثمانية للتأكد من سلامة العمل فيها....

الملحق رقم 5: فتح الشيخ يوسف الجميل صيدليته في شارع النهر في بيروت، وكانت تنافسها «صيدلية مسك» التي تفتح ليلاً نهاراً وتضم مختبراً كيميائياً، ومن صيادلة بيروت المشهورين بطرس شكرالله الذي أدار «الصيدلية الشرقية» المشهورة ببيع الأدوية الفرنسية وتقع منذ العام 1859 في ساحة البرج، وأنطون عرب مدير «صيدلية لبنان» القريبة من السراي...

الملحق رقم 6: تكتب كلمة «الزوق» بالزاي لا بالذال، لاشتقاقها من أصل تركي، وتعني الحارس والناطور، أو المكان والمحلة، وهي بهذا المعنى تعني السوق. ولا تبتعد كلمة «مكايل» عن اللغات السامية وفيها تساؤل «من كايل» في الجذر الكنعاني.

وكما الحال في كثير من أسماء القرى اللبنانية، ينطلق اسم «زوق مكايل» من قاعدة التركيب المزجي، استمد هذا التركيب عناصره اللغوية من حدث تاريخي: حين رد المماليك الصليبيين عن منطقة الشرق الأوسط عموماً ولبنان خصوصاً في

سنوات 1302 م و1305 م و1307 م، ثبتوا على الساحل اللبناني مراكز تراقب البحر خوفاً من عودة الصليبيين إلى لبنان انطلاقاً من قبرص قاعدتهم الأخيرة في المنطقة. فتوطن التركمان مستوطنات ساحلية هي «الأزواق» وأطلقوا عليها أسماء المسؤولين عنهم: مكايل ومصبح وخراب والعامرية.

الملحق رقم 7: لم يكن سليم تقلا الوحيد من أبناء زوق مكايل الذي سنحت له فرصة الدخول إلى معهد عينطورة والتتلمذ فيه، فقد أمضى معه في سنوات دراسته عدد من أبناء بلدته عرف منهم جرجي الهاني، أنطون البويز ورزق الله طراد وقد دخلوا جميعهم بعد تخرجهم من عينطورة إلى معهد الحقوق التابع لليسوعيين في بيروت، فاشتهر الهاني بإتقانه فن الخطابة باللغة العربية، وأصبح البويز مديراً للجمرك وسافر طراد إلى الولايات المتحدة الأميركية. ولم يكن سليم تقلا هو التلميذ الأول من زوق مكايل الذي يدرس في معهد عينطورة، فقد سبقه إلى دخول المعهد عدد كبير من أبناء بلدته، ولمعوا في مجالات الأدب والشعر والصحافة والسياسة... فكان ابن بلدته ميخائيل مدور في عداد الدفعة الأولى من التلاميذ التي انطلق بها المعهد سنة 1834، وقد شغل المدور بعد تخرجه وظيفة ترجمان وكاتم أسرار القنصل الفرنسي في بيروت، وعرف عنه تأثيره القوي على القنصل الفرنسي الكونت بنتيفيليو الذي عين في مركزه أوائل سنة 1859، كما لعب المدور، وهو من الروم الكاثوليك، دوراً بارزاً في ثورة الفلاحين الكسروانيين فوجه قادتها الكاثوليك أمثال الياس المنير ورفاقه.

من الزوقيين اللامعين الذين تخرجوا من عينطورة الياس حبالين المولود سنة 1839 «وكان في اللغة الفرنسية بنوع خاص كاتباً نحريراً وخطيباً مصقعاً حتى كان رجال الفرنسيس يعجبون بفصاحة لسانه وبلاغة يراعه» فتولى سنة 1868 تحرير جريدة **لبنان** وصار عضواً في «الجمعية العلمية السورية» في وقت كان ترجماناً في القنصلية الفرنسية في بيروت إلى أن هاجر إلى مصر سنة 1875. ومن خريجي عينطورة الذين تركوا الزوق إلى الديار المصرية حبيب جاماتي مؤسس جريدة **لبنان الفتى** التي كانت تصدر في القاهرة باللغتين العربية والفرنسية، وكتب جاماتي في الجرائد والمجلات الصادرة عن دار الهلال، وقد تزوج شقيقة موسى مبارك وراسل من باب الصداقة ابن بلدته الأم الشاعر الياس أبو شبكة. ومن آل جاماتي تخرج من عينطورة بول الذي سافر إلى باريس وعاش فيها شاعراً وأديباً إلى مماته سنة 1896، ومن شعراء الزوق المهجريين الياس أنطوان فرزان المولود سنة 1860 والمتتلمذ في معهد عينطورة وقد توفي في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1922 فنعته جريدة **الهدى** على أنه «من خريجي اللعازريين في عينطورة التي يزعمون أنها لا توجه إلى غير اللغة الفرنسية عناية كبرى، وقد ظهر منها مثل أديب إسحق، الياس فرزان لخدمة اللغة العربية كما نبغ منها الغانمان (شكري غانم وأخوه خليل) والحباليني (الياس حبالين)» ومن أبناء الزوق الذين تخرجوا من عينطورة ولمعوا في الشعر والأدب الياس أبو شبكة وأنطون قازان...

الملحق رقم 8: أول المسجلين للدراسة في معهد عينطورة سبعة هم: ألفونس غيز ابن القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز الذي كان من أبرز المشجعين لتأسيس معهد عينطورة، ابن السيد جورل Jorelle موثق عقود القنصلية الفرنسية، وولدا قنصل النمسا السيد لورلا Lorella واللبنانيون يعقوب تابت وابن فرنسيس ميخائيل مدور من زوق مكايل للعلاقة الجيدة التي كانت تربط هذه العائلة الزوقية بالقنصلية الفرنسية، أما أول رئيس للمعهد فكان رئيس الدير الأب لوروي Leroy الذي باشر بورشة بناء لاستقبال التلاميذ وتعليمهم.

وإذا كان الأب لوروي وضع حجر الأساس في عمارة معهد عينطورة فإن مساعده الأب تيساريه Tesseyre أسس لمنهجه التربوي لما كان يتمتع به من خبرة في مجال التعليم باللغة الفرنسية، فقبل مجيئه إلى عينطورة اكتسب خبرة في التعليم من خلال تدريسه في عدد من مدارس اللعازريين في فرنسا، وكان يعتبر من رجال الفكر الكبار ويمتلك موهبة توجيه الشباب، متعمقاً في علوم الحساب والفيزياء والطبيعيات، هوايته المفضلة تحنيط الطيور مما حول غرفته إلى متحف طبيعي. وساعده في انطلاقة التعليم وفق مناهج ذاك العصر السيد كالفي Calvi الملم باللغة الإيطالية ومدرسها الأول في المعهد، وكان يتميز بثقافته وحيويته وشخصيته المضطرمة والمحتدمة بعكس شخصية الأب تيساريه الهادئة والموزونة، ومع ذلك شكلا ثنائياً ناجحاً في التعليم انضم اليهما إكليريكي ماروني اهتم بتعليم اللغة العربية.

الملحق رقم 9: في الثلاثين من شهر تشرين الثاني من العام 1894، أمر البابا ليون الثالث عشر في رسالة باباوية جميع الإرساليات اللاتينية العاملة في الشرق بضرورة احترام عادات المذاهب الشرقية المرتبطة بروما من أجل تعميق الوحدة بين الكاثوليك في العالم، وحددت الرسالة البابوية بنوداً تطبيقية ألزمت المدارس اللاتينية في الشرق احترام الكنائس الشرقية عبر الاحتفال بطقوسها الليتورجية أيام الآحاد والأعياد الخاصة بها. وفي السنة الدراسية 1895 استعان الأب سالياج بإكليريكي من دير البشاره للروم الكاثوليك في زوق مكايل للاهتمام بتلاميذ المعهد التابعين لملته، ونسق مع البطريرك الماروني الحاج في سبيل تأمين الخدمة الروحية للتلاميذ الموارنة في الدير، واحتفل المعهد في هذه السنة بعيد مارمارون، إلا أن تطبيق مضمون الرسالة البابوية أزعج الأب سالياج الذي لاحظ أن المعهد ينقسم إلى جبهتين أيام الآحاد والأعياد مما يؤثر على أسس المنهج التربوي العام في المعهد الذي شدد أسلافه على العمل الصارم من أجل الحفاظ على ما يشبه الوحدة العائلية فيه من دون تمييز طبقي أو مذهبي أو طائفي، ولم يشهد المعهد أي حادث طائفي على رغم مرورلبنان بمراحل متعددة من الفتن والحروب الأهلية الداخلية، كل ذلك بفضل خضوع تلاميذه لقانون واحد، هو قانون المعهد. انطلاقاً من هذه الأجواء أصر الأب سالياج على عدم التجاوب مع الرغبة البابوية وعاد ليطبق قانون اللعازريين في التربية والتعليم.

الملحق رقم 10: حدد قانون الانتساب إلى معهد عينطورة حاجات تجهيزية لغرفة نوم (dortoir) التلميذ وفرض عليه تأمينها كالآتي: فراش بطول 180 سنتمتراً وعرض 70 سنتمتراً - وسادة كبيرة - غطاء سرير - سجادة صغيرة أمام السرير - ثلاثة أزواج من الشراشف -ثلاثة وجوه للوسادة - غطاءان -عشر فوط للطاولة -مناشف صغيرة - اثنا عشر قميصاً -أربعة قمصان للنوم - اثنا عشر زوج كلسات - اثنا عشر سروالاً صغيراً - ست فلانيلات - اثنتا عشرة محرمة للجيب - ثلاثة أكياس للغسيل - ثلاث فوط بيضاء أو سوداء - ثلاث بذلات للشتاء وثلاث أخريات للصيف - معطف - قبعتان - عدد غير إلزامي من الأحذية - شرشف لطاولة الطعام مع عدد من السكاكين والشوك والملاعق - لباس خاص و منشفة للحمام.

الملحق رقم 11: تشير لوائح التلاميذ في معهد عينطورة إلى أن سليم تقلا أمضى سنواته الدراسية في معهد عينطورة على الشكل التالي:

- في السنة الدراسية 1906 - 1907 في الصف: 2= sixième - الصف السادس.
-في السنة الدراسية 1907-1908 في الصف: 1= quatrième - الصف الرابع.
-في السنة الدراسية 1908-1909 في الصف:=troisième=1=section الصف الثالث.
-في السنة الدراسية 1909-1910 في الصف: 2= littérature الصف الأدبي.
- في السنة الدراسية 1910-1911 في الصف: rhetorique - صف البلاغة.

الملحق رقم 12: تكشف لوائح التلاميذ في معهد عينطورة أن رفاق سليم تقلا في صفوف الدراسة هم:

- في صف 2= sixième: أبي نادر جوزيف، أبوسليمان شاكر، عرمان جوزيف، شنيارة فيكتور، شهاب جوزيف، دهان جوزيف، عسيلي فيليكس، فرح دافيد، جبارا سيزار، غريب فريد، خازن صالح، الخوري سعيد، ملحمة أديب، مخزومي إدوارد، منتورا أنطوان، مجدلاني نايف، مكرزل خليل، سجعان نصري، سجعان ميشال، تقلا سليم، طنوس يعقوب، لحود ميشال.

- في صف quatrième=1: أبو سليمان شاكر، شيبان أنطوان (أي أنطوان البويز من زوق مكايل وكانت عائلة البويز تكنى بشيبان وغلبت الكنية في فترات كبيرة على اسم العائلة الأصلي)، قبلي سيمون، خوري جوزيف، دهان بشاره، فارس نجيب، غارتيني عبدالله، هلال سامي، جبر جورج، الخازن فريد، خليل فيليب، روك ذكي، سوسهان ريشار، تقلا سليم، زيدان جوزيف، مسعود بيار، دهان لطف الله، إسحق سعيد، كويك توفيق، طنوس يعقوب، مبارك سليم، صفير ألبير.
الملاحظ في السنة الدراسية 1907-1908 أن إدارة المعهد وزعت طلاب الـ quatrième إلى صفين فانضم سليم تقلا إلى الصف الأول وحصل ذلك في الصف الثالث.

في صف troisième 1= section: خليل فيليب، شيبان أنطوان(البويز)، قبطي سيمون، دهان جوزيف- بشاره، دهان جوزيف- لطف الله، دياب أنطوان، عراسمي فرنسوا، هلال سامي، مخزومي إدوارد، بيبيروغلو كريزوستوم، تقلا سليم، طنوس يعقوب، زيدان جوزيف، كويك توفيق، بركات بركات.

في صف 2= littérature: أبي خير نجيب، أبوسليمان شاكر، عواد غبريال، باليت مرسال، شيبان أنطوان(البويز) غريب فريد، جبر جورج، خليل فيليب، مجدلاني نايف، مبارك سليم، سالم عبدالله، سماحة جورج، تقلا سليم، هلال سامي، برنس سيغمون.

تخرج مع سليم تقلا من معهد عينطورة سنة 1911، من الصف rhétorique الذي كان يشكل الصف الأخير من المرحلة الثانوية، التلاميذ الآتية أسماؤهم: شاكر أبو سليمان، غبريال عواد، مرسال باليت، بركات بركات، أنطوان شيبان(البويز)،جوزيف بشاره دهان، أنطوان دياب، فريد غريب، فرنسوا هراوي، سعيد إسحق، فيليب كحيل، صقر الخازن، نايف مجدلاني، كريستوس ميكاليدس، سايديس بروكاييدس، جورج صيدح، عبدالله سالم، جورج سماحة، سليم تقلا، جاكوب طنوس، صبحي خوري، روح الله خان، نجيب أبي خير، جان شمالي.

(الملاحظ في كتابة أسماء هذه السنة الدراسية أن الاسم الصغير للتلميذ سبق اسم عائلته بعكس السنوات الدراسية السابقة).

الملحق رقم 13: نال سليم تقلا في الانتخابات النيابية العام 1937، 31942 صوتاً ونال جورج كفوري كمرشح منفرد 5183 صوتاً. في انتخابات العام 1943 نال في الدورة الأولى 18787 صوتاً ونال منافسه في الكتلة الوطنية توفيق رزق 18663 صوتاً، وحصد تقلا في الدورة الثانية 22207 أصوات في مقابل 20787 صوتاً لرزق.

بعد وفاة سليم تقلا جرت في الرابع من آذار سنة 1945 انتخابات فرعية تكميلية للمركز الكاثوليكي الشاغر فنجح فيليب تقلا على منافسه الياس ربابي، ونال تقلا في بلدته زوق مكايل 334 صوتاً في مقابل 45 صوتاً لربابي...

ويورد جورج حاوي عن هذه المعركة الأخيرة «القرادي» الآتية لمؤيدي تقلا:

جيشك يا تقلا ماكنّ
حتى المعركة ربحوها
والربابي عم بتعنّ
عقبور اللي انتخبوها

الفصل الثاني

طالب في مدرسة الحقوق في بيروت

شانتال فرداي

بدأ سليم تقلا تحصيله في مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت، خريف العام 1913[1]. وكان هذا الفرع التابع لجامعة ليون، والذي يديره الآباء اليسوعيون، قد افتتح حديثاً[2]، لكن سرعان ما أغلقت المدرسة أبوابها بعد مرور عام واحد عندما اضطر أساتذتها، وبسبب قطع العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا والسلطنة العثمانية، إلى مغادرة بيروت. وفي آذار 1919، استأنف سليم تقلا الدروس التي توقفت قبل خمس سنوات، فأنهاها في تشرين الثاني 1920 ليتخرج في الدفعة الأولى التي احتفل بها الأساتذة والطلاب بحضور روبير دو كيه، ممثل المفوض السامي الفرنسي في سوريا.

لا نقع في محفوظات الرهبنة اليسوعية على معلومات مكتملة حول دراسة تقلا الجامعية في مرحلتيها. فمحفوظات مدرسة الحقوق الفرنسية المودعة في مصر[3] فقدت أو أتلفت خلال

[1] أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لـ آن - لور دوبون التي تكرمت بإعادة قراءة هذه المداخلة مما جعلني أستفيد من معرفتها الوثيقة بالنقاشات الفكرية التي كان يضج بها الشرق الأوسط مطلع القرن العشرين.

[2] تم الافتتاح في 14 تشرين الثاني 1913.

[3] مقابلة مع الأب دوكرويه، 11 نيسان 2003.

الحرب العالمية الأولى[4]. في المقابل، وابتداء من 1919، دوّن مدير المدرسة، الأب موتيرد Mouterde، مفكرة لنشاطاتها، يوماً بيوم في 1919 و1920، تضيء على مناخ المدرسة وعلى حياة الطلاب في سوريا المضطربة والقلقة على مستقبلها[5].

تمثل مدرسة الحقوق الفرنسية، ليس في بداياتها فقط، بل في إطار أوسع، جزءاً من المؤسسات المكوّنة للنخب التقنية التي انتقلت من خدمة الانتداب إلى خدمة لبنان المستقل. وكان سليم تقلا في عدادها بالرغم من وفاته المبكرة في العام 1945[6]. ويظهر سير العمل في هذه المؤسسة، والأهداف التي وضعها لها مؤسسوها، حقبة الانتداب كفترة هيمنة فرنسية، ولكن أيضاً كزمن تشكل فيه جهاز إداري وتقني ورثته الدولة اللبنانية الفتية عام 1946[7].

فمدرسة الحقوق الفرنسية هي في الواقع ثمرة الأمبريالية الفرنسية، وقد دعي خريجوها وأساتذتها بعد الحرب العالمية الأولى إلى خدمة النظام الانتدابي. وتبين أن هذه المؤسسة الفرنسية شكلت في سنوات التردد والنقاشات بعيد الحرب العالمية الأولى موئلاً لأنصار قيام لبنان الكبير برعاية فرنسا.

وقد ولدت مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت من رغبة جامعة ليون التوسع نحو الشرق، كما فعلت قبلها جامعة باريس التي فتحت لها كلية في القاهرة. وارتبط مؤسسو هذه المدرسة بأوساط رجال الأعمال في مدينة ليون الذين أملوا بإيجاد وسطاء يعودون بالفائدة على المبادلات

(4) «فقدت جميع أوراق المدرسة ورسائلنا وفهرس المكتبة... وجدت بعض برامج امتحانات القبول ودفتر التسجيل والختمان...». محفوظات جامعة القديس يوسف (الرئاسة)، AUSJ (rectorat) Diaire de l'École francaise de droit 8/2/1919, p.3. هذه اليوميات محفوظة في رئاسة جامعة القديس يوسف إلى جانب وثائق أخرى. وقد احتفظ أرشيف كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بملفات الطلاب وبعض الوثائق الأقل أهمية. وقد اعتمدنا إلى جانب هذه المحفوظات على مطبوعات صادرة عن مدرسة الحقوق الفرنسية، وجامعة ليون والبعثة اليسوعية إلى سوريا. نشير أخيراً إلى كتاب الأب دوكرويه الذي يستعيد المفاوضات التي أدت إلى تأسيس المدرسة ويبرز دورها في بلورة القانون وإعداد الحقوقيين اللبنانيين. J. Ducruet, *Université Saint-Joseph de Beyrouth, Faculté d'ingénieurs, Livre d'or, 1919-1999*, Beyrouth, Université Saint-Joseph, 402 pages.

(5) تقع هذه المفكرة في 150 صفحة، أربعون منها مخصصة للأشهر الواقعة بين كانون الثاني 1919 والأيام الأولى من العام 1921.

(6) تؤكد ن. معوشي على هذه الاستمرارية في كتاب جماعي نشرته تحت عنوان *France, Syrie, Liban, 1918-1946, les ambiguïtés de la relation mandataire,* 2002, Damas, IFEAD, 430 pages, p. 17-35, p. 19.

(7) يؤكد جان- دافيد مزراحي على هذه الفكرة عندما يرى في الانتداب «ثمرة لتدخل فرنسا في الشؤون العثمانية» ولكن يرى فيه أيضاً تجربة «يجب ان يؤخذ فيها بعين الاعتبار الترسيخ المتزايد لأجهزة الدولة بعد حرب ضاعفت من المهارات التقنية ووسعت بصورة خاصة مجالات تدخل هذه الأجهزة». «La France et sa politique de Mandat en Syrie et au Liban (1920-1939)» dans N. Méouchy (éd), *op. cit., p. 36.*

التجارية بين ليون والشرق في صفوف خريجيها.

كان القانون السائد في السلطنة العثمانية، عشية القرن العشرين، مطبوعاً في العمق بالتأثير الفرنسي. فالعديد من القوانين التي أقرت في إطار «التنظيمات» كانت بمثابة «أشقاء صغار(...) للقوانين الفرنسية»[8]، كما يقول بول هوفلان في الخطاب الافتتاحي لمدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت. منذ مطلع القرن التاسع عشر، انطلقت السلطنة العثمانية في مشروع واسع للإصلاحات تثبيتاً لسلطة الدولة. وكانت إعادة تنظيم السلطنة هذه التي تطال الجيش والإدارة وأيضاً الزراعة والتجارة تتخذ من أوروبا نموذجاً باعتبارها رائدة الحداثة.

وقد ترجم ذلك على الصعيد القانوني في عملية إصلاح مستوحاة، في الغالب، من القوانين الفرنسية، كالقانون التجاري عام 1850 وقانون التجارة البحرية عام 1863 المستنسخين عن النموذج الفرنسي[9]. كذلك فإن «المجلة»، أو القانون المدني الذي تمت صياغته بين 1870 و1877 بإشراف المؤرخ والقانوني ورجل الدولة أحمد جودت باشا (1823-1895)، تحمل أيضاً علامات التأثير الفرنسي، كذلك فإن التنظيم المنهجي لمجموعة القوانين الإسلامية المستوحاة من المذهب الحنفي، كتبويب المسائل والدقة في صياغتها، يعكس بوضوح تأثير «قانون نابوليون» على كاتبها.

أما إعداد القضاة والمحامين فكان يتم في عدة جامعات منها واحدة في اسطنبول. وقد افتتحت في القاهرة مدرسة فرنسية للحقوق تابعة لجامعة باريس، وقد تسجل فيها سليم تقلا في خريف 1912[10]، هو ونجيب الدبس[11] الذي سيكون في عداد زملائه العام التالي في بيروت. وجاء تأسيس مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت مستوحى من سابقة القاهرة، وناتجاً عن طموح الجامعيين في مدينة ليون إلى توسيع نفوذهم إلى ما وراء البحار بعد أن حازوا دعم أوساط رجال الأعمال في غرفة تجارة المدينة نفسها.

منذ منتصف القرن التاسع عشر تحولت ليون، وبحسب عبارة دومينيك شوفاليه، «مركزاً

(8) P. Huvelin, «Le principe, leçon inaugurale (14 novembre 1913)», *Livre du vingt-cinquième anniversaire de l'école francaise de droit de Beyrouth, Mélanges à la mémoire de Paul Huvelin*, 1938, Sirey, Paris, 292 pages, p. 1-8, p. 5.

(9) R. Mantran (dir), *Histoire de l'empire ottoman*, 1989, Paris, Fayard, p. 476-477

(10) AUSJ, Faculté de droit, Dossier S. Takla, p. 1

(11) AUSJ, Faculté de droit, Dossier N. Debs, p. 1

للنشاط الروحي والاقتصادي في اتجاه سوريا»[12]. وعشية الحرب العالمية الأولى، تحالفت غرفة التجارة في المدينة مع الجامعة لإقامة مؤسسات في الشرق، من شأنها إعداد وسطاء أو مساعدين لرجال الأعمال الفرنسيين في المشرق، إضافة إلى نشر رسالة مؤسسات ليون للتعليم العالي هناك.

في العام 1913 كان مصنعان للغزل من أصل ثلاثة معامل فرنسية تعمل في جبل لبنان يتبعان لصناعة مدينة ليون[13]، لكن وزن المدينة في المنطقة كان يمر خصوصاً عبر الرساميل المستثمرة في سوريا. فبيوت المال الفرنسية كانت تمنح القروض لمعامل غزل الحرير القائمة في جبل لبنان والتي كانت تنتج حريراً بخس النوعية يصدر إلى فرنسا التي كانت تشتري في العام 1902 ما نسبته 90 في المئة من الحرير السوري ـ اللبناني[14]. وقد ساهمت هذه المعامل في تشكل بورجوازية مسيحية تدين بثروتها لهذه التجارة، وبرز منها أسماء كبيرة في الحياة السياسية اللبنانية كآل لحود والحلو والخوري والبستاني وأيضاً آل فرعون[15].

وفي ليون أنشأ مستوردو الحرير[16] عام 1871 «اتحاد تجار الحرير في ليون» الذي مارس خلال الحرب، ومع ارتسام ملامح تقاسم السلطنة العثمانية، ضغوطاً على غرفة التجارة كي لا تتنازل الحكومة الفرنسية عن مطامحها في المشرق بل دعاها للمطالبة بدولة سورية «تمتد من طورس إلى مصر، تشمل قيليقيا القديمة وفلسطين التاريخية»[17].

صاحبا هذه السطور هما انموند موريل Ennemond Morel المستورد الثاني للحرير من بيروت عشية الحرب العالمية الأولى والصناعي أوغيست إسحاق Auguste Isaac، مدير

(12) D. Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919. Les bases d'une intervention», in *Revue Historique*, T. CCXXIV, oct-déc. 1960, pp. 275-320, p. 281.

(13) «فوف غيرين» Veuve Guérin و«بورتاليس» Portalis بينما كان «مورغ دالغ» Mourgue d'Algue بإدارة رجال أعمال من مرسيليا. المصدر السابق، ص293.

(14) **المصدر نفسه**، ص288-286.

(15) M. Seurat, «Le rôle de Lyon dans l'installation du mandat français en Syrie, intérêts économiques et culturels et lutte d'opinion (1915-1925)», dans *L'Etat de barbarie*, 1989, Paris, Seuil, 329 pages, p. 173-224, p.188.

(16) B. Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban, soie et commerce extérieur en fin de période ottomane*, 1984, Beyrouth, publications de l'Université libanaise, 435 pages, p. 60-61.

(17) رسالة من غرفة التجارة في ليون إلى ديلكاسه، وزير الخارجية الفرنسية، ليون، 7 حزيران 1915. راجع مقال ميشال سورا المذكور سابقاً، ص183، وكتاب بطرس لبكي المذكور سابقاً ص62.

شركة قناة السويس. ويجسد الأول، وهو نائب رئيس غرفة التجارة ورئيس رابطة أصدقاء الجامعة، العلاقات الوثيقة بين رجال الأعمال والجامعة[18]. وكان عميد هذه الأخيرة، بول جوبان Paul Joubin، يتطلّع من قبل الحرب إلى التوسع شرقاً، فأرسلت جامعة ليون في 1911 ومن ثم في العام التالي بول هوفلان Paul Huvelin إلى الشرق في مهمة استطلاعية[19].

اقترح هوفلان عند عودته في العام 1912 إنشاء مدرسة للمهندسين من أجل إعداد «المساعدين والأعوان المحليين للمهندسين وأصحاب الأعمال الفرنسيين من مديري المشاريع العامة»[20]، وافتتاح مدرسة للحقوق، كان هذا القانوني المعروف بأبحاثه في مجال القانون التجاري من أبرز المدافعين عنها[21].

في آذار 1921، تألفت «لجنة التوسع في الشرق» Comité d'expansion en Orient من أجل التشجيع على إقامة هاتين المؤسستين. وعلى صورة «الجمعية الليونية لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج» Association lyonnaise pour le développement à l'étranger de l'enseignement supérieur et technique التي حلت محلها في تموز 1913، كان في عداد أعضائها تجار الحرير من أمثال انموند موريل (نائب الرئيس الأول) أو لويس غيران (أمين الصندوق)، إضافة بالطبع إلى جامعيين منهم لويس جوسران Louis Josserand (الأستاذ في كلية الحقوق ونائب الرئيس الثاني). أما الرئاسة فأسندت إلى عميد الجامعة البروفسور جوبان والذي خلفه في منصبه بول هوفلان عام 1914[22].

كان أستاذ القانون الروماني هذا صاحب مثل عليا، ويصفه غابرييل بونور بعد موته بأنه «رجل المخيلة»، التي لا «تسكن الغيوم»، بل التي «تصوّب وتؤسس وتبني»[23]. وقد اندفع

(18) J. Ducruet, *Université Saint-Joseph de Beyrouth, Faculté d'ingénierie, Livre d'or, 1919-1999,* 1999, Beyrouth, Université Saint-Joseph, 402 pages, p. 10.

(19) الى أثينا والقسطنطينية وأسمره وبيروت. المصدر نفسه، ص9.

(20) بطرس لبكي، سبق ذكره، ص64. مدرسة المهندسين في بيروت التي تأجل افتتاحها بسبب الحرب بدأ التدريس فيها عام 1919.

(21) كان بول هوفلان (1873-1924) قريباً للرئيس بوانكاريه Raymond Poincaré وابن عم الأب هوفلان وقد تقدم بأطروحة دكتوراه عام 1897 بعنوان Essai historique sur le droit des marchés et des foires. وفي العام 1899 حصل على شهادة الأستاذية في تاريخ القانون ليدرس القانون الروماني من بعدها في جامعة ليون.

(22) J. Ducruet sj, *Livre d'or (1913-1993)*, Faculté de droit et de sciences politiques et de sciences économiques, 1995, USJ, 430 pages, p. 11.

(23) G. Bounoure, «Paul Huvelin et son œuvre en Syrie», *Bulletin de l'enseignement du haut-commissariat de France*, nVII, avril 1927, p .3-9, p. 4.

هوفلان في مشروع مدرسة الحقوق الفرنسية التي ستعيد إحياء تراث مدرسة بيروت الرومانية الذائعة الصيت[24]. وخلال الجلسة الافتتاحية، أشار إلى مشرعيها الذين يرسمون الطريق أمام الخريجين الجدد: «المناخ لم يتغير والعرق هو نفسه فلا سبب يحول دون أن تحمل التربة الثمار نفسها. فليس على طلابنا سوى اقتفاء آثار أجدادهم»[25].

وتشهد مدرسة الحقوق في بيروت في نظره على «توجه (فرنسا) العريق» للإنجازات الحقوقية، كما تكمل النظام المدرسي الذي بناه المبشرون الفرنسيون في الشرق من خلال توفير فرص عمل للخريجين. وأمامها أيضاً مهمة توثيق أواصر «الصداقة العريقة والمتينة» بين السلطنة العثمانية وباريس بنشر لغة فرنسا و«حضارتها»[26].

ويمزج خطابه الافتتاحي هذا بين الترويج للنفوذ الفرنسي في المشرق والرغبة في خدمة الإنسانية من خلال «فعل حياة وسلام»[27]. ولا يقر هوفلن بأن وراء مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت أيّ مسعى لتحقيق مكاسب مادية، مع أنها ستروّج لمصلحة تجار مدينة ليون الذين ساهموا في تأسيسها.

أما اليسوعيون، الذين تمثل إرساليتهم في سوريا قلب «النشاط الروحي» لمدينة ليون في المشرق الذي جاء د. شوفاليه على ذكره، فلم يلعبوا سوى دور ثانوي في قيام المؤسسة. فهم أمّنوا لها المباني واعتراف السلطنة العثمانية بها.

تجربة اليسوعيين

كان اليسوعيون قد عادوا إلى الشرق عام 1831 على رأس بعثة مزدهرة في سوريا تنتشر من حلب شمالاً إلى جبل عامل جنوباً. وكانت مقراتهم الأكثر عراقة وشهرة تقع في جبل

(24) **المصدر السابق**، ص6. ظهر اسم بيريتوس في التاريخ كمركز حقوقي عام 239م. وقد تطور في السنوات اللاحقة من خلال قانونيين كلفوا بترجمة القرارات الأمبراطورية إلى اللغة اليونانية. وبلغت المدرسة ذروتها بين القرنين الرابع والخامس الميلاديين، إذ انتقلت إلى صيدا إثر زلزال وطوفان دمرا بيروت في العام 551 وغادر القانونيون الكبار إلى القسطنطينية. راجع M. Sartre, *D'Alexandre à Zénobie*, 2001, Paris, Beyrouth, Fayard, Presses universitaires de l'USJ, 1194 pages, p. 875-876.

(25) P. Huvelin, «Le Principe», *Livre du vingt-cinquième anniversaire de l'école française de droit de Beyrouth, Mélanges à la mémoire de Paul Huvelin*, 1938, Sirey, Paris, 292 pages. p.p. 1-8. p. 3.

(26) **المصدر نفسه**، ص7.

(27) **المصدر نفسه**.

لبنان وبيروت التي تحتضن منذ 1875 جامعة القديس يوسف التي ولدت من انتقال المعهد الإكليريكي اليسوعي من غزير إلى تلك المدينة. وفي العام 1881، اعترف الكرسي الرسولي لهذه الاكليريكية بصفة الجامعة[28] ومرتبتها. وفي 1883، فتحت كلية للطب أبوابها فيها. أما مهام الإدارة فيها، فقامتْ بها جمعية الآباء اليسوعيين وتكفّلت الحكومة الفرنسية بالتمويل وأشرفت على مستوى الطلاب من خلال لجنة امتحانات مؤلفة من أساتذة مختارين من مختلف الجامعات الفرنسية. وقد لقيت شهادات الجامعة الاعتراف من فرنسا عام 1895 ومن السلطنة العثمانية عام 1899[29].

لكن نظام مدرسة الحقوق مختلف إذ إنها لا تتبع الرهبنة اليسوعية بل هي جزء من جامعة ليون. والآباء اليسوعيون غير مكلفين بإدارتها أو بتأمين الجسم التعليمي والإداري لها، فهم حصلوا لها على إذن من السلطات العثمانية عبر الترخيص لكلية الطب وقدموا لها خبرتهم في الشرق، مما جعلهم في نظر مؤسسي المدرسة معاونين لا غنى عنهم لتدبير شؤونها[30]. لكن اليسوعيين أرادوا اعترافاً بمساهمتهم ورفضوا، كما قال الأب الرئيس، تحمل «دور المالك الذليل والخادم الخفيّ عن الأعين»[31]. وقد أدار أحد الآباء اليسوعيين المدرسة واختير الأب موتيرد، المعروف بأبحاثه في مجال الآثار، لشغل هذا المركز فاستمر فيه من 1913 إلى 1942[32].

طغى العداء للإكليروس المهيمن في فرنسا على المفاوضات بين «الجمعية الليونية لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج» والحكومة االفرنسية التي تنفر من إبراز تعاونها مع اليسوعيين لخشيتها من عدم موافقة مجلس النواب على الموازنة المطلوبة لتأسيس المدرسة[33].

(28) M. Jullien s.j, *La nouvelle mission de la Compagnie de Jésus en Syrie* (1831-1895), 1899, Delhomme et Briguet, Paris, Lyon, 2 volumes, vol. 2. p. 58.

(29) J. Ducruet sj, *Un siècle de coopération franco-libanaise au service des professions de la santé*,1992, Beyrouth, Imprimerie catholique, 476 pages, p. 3-75.

(30) ملاحظة من الأب موتيرد اليسوعي وردت في كتاب الأب دوكرويه المذكور سابقاً حول كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص13.

(31) رسالة من الأب شانتور الى الأب جنرال بتاريخ 16 تشرين الثاني 1913، واردة في كتاب دوكرويه حول كلية الحقوق والعلوم السياسية المذكور سابقاً، ص13.

(32) ولد عام 1880 في ليون ودخل الرهبنة اليسوعية عام 1898 وقد سيم كاهناً في العام 1911. جمع بين وظيفته في كلية الحقوق الفرنسية وإدارة مجلة *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*. له العديد من المقالات كما نشر في خمسة أجزاء *Corpus des inscriptions grecques et latines de Syrie et du Liban*. L. Jalabert, *Jésuites au Proche-Orient*,1987, Beyrouth, Dar al-Machreq, 512 pages, p. 288.

(33) **المصدر نفسه**.

وقد تم التوصل إلى اتفاق في خريف العام 1914 وتم التوقيع عليه غداة الحرب العالمية الأولى في كانون الثاني 1919. لم تحل هذه المفاوضات دون افتتاح المدرسة بحضور متصرف جبل لبنان وممثل عن والي بيروت وقنصل فرنسا والأميرال قائد القوات البحرية الفرنسية في 14 تشرين الثاني 1913[34].

تقدم المدرسة نفسها كفرع لجامعة ليون، وتعد طلابها للبكالوريا في الحقوق «كما في فرنسا»[35]. ويديرها أستاذ من ليون هو المسيو بلان[36] Blanc كما يؤمن الدروس أساتذة من جامعة المدينة عينها مثل بنوا آرين Benoit Arène، الدكتور في الحقوق في جامعة ليون عام 1912[37]. يجتاز الطلاب امتحاناً أمام لجنة برئاسة أستاذ من جامعة ليون يحرر في المناسبة تقريراً حول سير العمل في المدرسة ويرفعه إلى عميد الجامعة ووزير التعليم العام[38]. وتقوم المدرسة في المباني السابقة لكلية الطب (الموجودة اليوم على الأرجح في خلفية الجامعة، وراء الكنيسة الحالية) التي انتقلت في العام 1913 إلى طريق الشام. ويشتمل التدريس على محاضرات في القانون المدني والقانون الروماني وتاريخ الحقوق والاقتصاد السياسي[39].

كان عدد الطلاب في السنة الأولى على افتتاح المدرسة واحداً وثلاثين، قدم أربعة عشر منهم من متصرفية جبل لبنان وخمسة عشر من سوريا واثنان من سائر ولايات السلطنة العثمانية[40]. وكان على المرشحين النجاح في امتحان للدخول هو نفسه امتحان كلية الطب[41]، وتسديد رسم للدخول[42]. والطلاب لا يسكنون في المدرسة خلافاً لطلاب الطب المقيمين في بيت القديس لوقا الذي فتحه اليسوعيون لهذا الغرض. وقد أقام سليم تقلا وهو من طلاب الدفعة

(34) P. Huvelin, «Le principe, leçon inaugurale (14 novembre 1913)», *art. cit.*, p. 1.

(35) AUSJ, Université Saint-Joseph de Beyrouth, prospectus, 1913.

(36) قضى في الحرب العالمية الأولى. راجع *Faculté de Lyon, 1922-1923,* p. 10.

(37) دوكرويه، **حول كلية الحقوق والعلوم السياسية**، المذكور سابقاً، ص78.

(38) محفوظات الجامعة اليسوعية (الرئاسة)، ملف 4. وثيقة 2. تقرير الأستاذ روبيه، رئيس لجنة الامتحانات في مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت.

(39) محفوظات الجامعة اليسوعية (الرئاسة)، كلية الحقوق، الملف1، الوثيقة 10.

(40) محفوظات الجامعة اليسوعية، افتتاح مدرسة الحقوق، وثيقة أطلعني عليها الأب دوكرويه.

(41) لا تمنح جامعة القديس يوسف (وكانت في الواقع معهداً) شهادة معترفاً بها من الحكومة الفرنسية . الدخول إلى كلية الطب يمر عبر النجاح في امتحان دخول.

(42) محفوظات الجامعة اليسوعية (كلية الحقوق). رسالة من وزير التربية والفنون الجميلة إلى رئيس أكاديمية ليون، 24 أيلول 1914.

الأولى في فندق مرسيليا[43]، ونجح بامتياز في نهاية العام الجامعي حيث حلّ أولاً في حزيران 1914 ليترفع إلى السنة الثانية[44]. دفع دخول السلطنة العثمانية الحرب في العام 1914 بالمبشرين الأوروبيين والأميركيين إلى المغادرة وإقفال غالبية مؤسساتهم. هكذا أغلقت مدرسة الحقوق أبوابها وصادر الجيش العثماني مبانيها لإيواء الأيتام فيها[45]. ثم أرسلت محفوظات المدرسة إلى القاهرة[46] وغادر الأب موتيرد بيروت مثل سائر الآباء كما التحق الأساتذة بالجيش وسقط الأستاذ بلان، المدير الأول للمدرسة، في ساحة الشرف[47].

في خدمة الانتداب

كانت الظروف قد تغيرت بالكامل عندما أعادت المدرسة فتح أبوابها إثر أربعة أعوام من الانقطاع. فمدرسة الحقوق لم تعد من «الأعمال» الفرنسية في السلطنة العثمانية والمندرجة ضمن سياسة فرنسا «المشرقية» أي ما يعرفّه ف. كلواريك بـ«مزيج من الحماية الدينية ورعاية الطوائف الكاثوليكية العثمانية وشبكات التعليم وأعمال الخَير الزبائنية في المشرق»[48]. تحولت مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت إلى مؤسسة فرنسية مهمتها إعداد الكوادر الإدارية لدول المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي. وستتأكد هذه المهمة مع إقرار الوصاية الفرنسية على سوريا ولبنان.

ينتمي غالبية أعضاء «الجمعية الليونية لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج» إلى «لجنة مدينة ليون للمصالح الفرنسية في سوريا» Comité lyonnais des intérêts français en Syrie التي تأسست في العام 1918 من أجل «الدعاية لمحاربة النفوذ البريطاني» في سوريا و«تنوير» الجمهور حول هذه المسألة[49]. وفي بداية شهر أيار، غادر العديد من أعضائها مرسيليا باتجاه بيروت في إطار بعثة أرسلها وزير الخارجية من أجل الكشف المنهجي على

(43) مقابلة مع الأب دوكرويه، 11 نيسان 2003.

(44) محفوظات الجامعة اليسوعية (الرئاسة)، ملف 1، وثيقة 11، مدرسة الحقوق الفرنسية، السنة الأولى.

(45) Archives USJ (Rectorat), Diaire de l'École..., 8/2/1919.

(46) مقابلة مع الأب دوكرويه، 2003/4/11.

(47) *Faculté de Lyon*, 1922-1923, p. 10.

(48) V. Cloarec, *La France et la question de Syrie 1914-1918*. Paris, CNRS édition, p.20.

(49) محضر جلسة 1918/10/28. ورد في مقال ميشال سورا المذكور سابقاً، ص 187-190. ضمت هذه اللجنة غيران، موريل، بول جوبان، بول هوفلان، جوسران وأيضاً الأب كاتّان Cattin، رئيس الجامعة اليسوعية.

الأحوال في سوريا[50]. وقد ترأس بول هوفلان البعثة وقام بتنسيق نشاطاتها وأصدر في أيلول 1919 تقريراً يحمل عنواناً بالغ الدلالة: «ما قيمة سوريا؟» مكوناً من جداول احصائية حول الاقتصاد السوري، رافضاً الاكتفاء بهذا الجانب ليؤكد أن لسوريا قيمة أكبر كـ«بؤرة للفكر والحضارة والأخلاق» منها كـ«بؤرة نشاط اقتصادي»[51]. وكان هوفلان مسؤولاً عن لجنة التعليم في البعثة، فقدم عرضاً لواقع المؤسسات التربوية الفرنسية القائمة في سوريا والتي تساهم في نشر أفكار فرنسا وثقافتها «مع بالات البضائع التجارية»[52] لتضاعف من إشعاع فرنسا المعنوي[53].

كانت مدرسة الحقوق الفرنسية المدعومة بهذه الرعاية، والتي أعادت فتح أبوابها في آذار 1919[54]، مدعوة إلى أن تكون ملحقة بالسياسة الفرنسية في سوريا. فقد تم تنظيم امتحان الدخول في العام 1919 بمشاركة فاعلة من المفوضية السامية التي أرسلت الكابيتن ماسينيون Massignon والقومندان مينيو Mignot ليجلسا في صفوف لجنة القبول[55]. وبعد أشهر، وخلال مقابلة له مع الأب موتيرد، حمّل المسيو بويش Puech، المستشار القانوني للمفوضية السامية، المؤسسة عدة مهام. فكان عليها في القريب العاجل استقبال المزيد من الطلاب المسلمين بغية إيقاف «الدعاية المناهضة لفرنسا التي ينشرها أنصار الشريف حسين والإنكليز»[56]. فالحكومة الفرنسية التي ترى في أتباع فيصل من العرب أدوات في يد المطامع البريطانية[57] كانت قلقة من موقف الرأي العام المسلم في الوقت الذي كانت تستعد فيه

(50) المصدر نفسه، ص191.

(51) ورد في G. Bounoure dans «Paul Huvelin et son œuvre en Syrie», *Bulletin de l'enseignement du haut-commissariat de France*, n VII, avril 1927, p. 3-9, p. 6.

(52) المصدر نفسه.

(53) أفكار هوفلان تتلاقى مع أطروحة كلواريك القائلة بأن السياسة الفرنسية في سوريا التي تبلورت خلال الحرب العالمية الأولى تنطلق أولا من تصور لفرنسا على أنها «قوة أخلاقية» و«منارة للحضارة والتقدم ومحور للعالمية بفضل لغتها وتقاليدها التاريخية وقوتها العسكرية». تأتي الدوافع الاقتصادية في المرتبة الثانية لتبرر بصورة ملموسة طموحاتها الأمبراطورية. راجع كلواريك في المصدر المذكور سابقاً، ص215.

(54) وصل رئيس المدرسة الأب موتيرد إلى بيروت في 20 كانون الثاني 1919 صحبة الأستاذ آرين. عن محفوظات اليسوعية (الرئاسة)، Diaire de l'École... 20/1/1919, p. 1.

(55) Archives USJ (Rectorat), Diaire de l'École... 20/1/1919, p. 2.

(56) Archives USJ (Rectorat), Diaire de l'École... 20/5/1919, p. 18.

(57) Henry Laurens, *L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1789 à 1945,* 1993, A. Colin, 371 pages, p. 169-179.

لجنة كينغ – كراين لاستكشاف الأوضاع في سوريا. وكان إرسال هذه اللجنة المقربة من المبشرين البروتستانت الأميركيين[58] من أجل تحديد رغبات السكان المحليين في اختيار حكوماتهم. مع أن مبدأ الانتداب الذي نصت عليه المادة 22 من شرعة عصبة الأمم التي أقرت في 28 نيسان[59] كان قد اعتمد، وبقي اختيار الدولة المنتدبة. فأثار وصول اللجنة مطلع صيف 1919 عاصفة من العرائض والبيانات السياسية حاول من خلالها العروبيون من أنصار سوريا الكبرى، ودعاة لبنان المستقل، الترويج لآرائهم. ففي فلسطين، كما في جبل لبنان، أبدى الكاثوليك رغبة في الرعاية الفرنسية بينما دعا المسلمون إلى قيام سوريا موحدة ومستقلة.

وجاء قرار مدرسة الحقوق الفرنسية بافتتاح دروس في الشريعة الإسلامية في هذا السياق ليؤكد إرادة الحكومة الفرنسية الانفتاح على المسلمين. وقد كلف نجيب أبو صوان بإعطاء هذه الدروس باللغة العربية ابتداءً من 14 تشرين الثاني 1919[60]. كان في ذهن الإدارة الفرنسية أن هذه الدروس ستساهم في توسيع انتماء طلاب المدرسة وبالتالي حلفاء فرنسا خارج الأقليات التي تمثل دعائمها التقليدية. لكن، وبعد مرور عام على إعطائها، كان المستشار القانوني لدى المفوضية السامية ما زال يشكو من النقص في الطلاب المسلمين المسجلين في المدرسة[61].

كانت خدمة فرنسا تعني أيضاً، في نظر المفوضية السامية، الدفاع عن مبدأ الانتداب. فعندما استلمت فرنسا من عصبة الأمم مهمة الانتداب على سوريا، طلب روبير دو كيه الذي ناب عن الجنرال غورو على رأس المفوضية السامية، من الطلاب الانحياز لفرنسا. وفي كلامه عن الانتداب هتف قائلاً: «كم من تفاهات مسمومة وجهت إلى هذه الكلمة وما تدل عليه؟ عليكم أنتم الإنصاف كما تُملي عليكم تجربتكم الشخصية. فالانتداب ليس في الواقع سوى

(58) هوارد بلس، رئيس الكلية الإنجيلية السورية، هو الذي أوحى بالفكرة للرئيس ويلسون. وقد حملت اللجنة اسمي عضويها الأبرزين، كينغ، رئيس معهد أوبرلينغ وكراين، الصناعي من شيكاغو. راجع E. Rabbath, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel*, publications de l'université libanaise, section des études juridiques, politiques et administratives, Beyrouth 1973, 665 pages, p. 307

(59) H. Laurens, *op.cit*. p. 175

(60) Archives USJ (Rectorat), Diaire de l'École... 14/11/1919, p. 22.

(61) Archives USJ (Rectorat), Diaire de l'École.. 20/5/1919, p. 18. في هذا التاريخ كانت المدرسة تضم 41 طالباً منهم ثلاثة مسلمين ودرزي ويهوديان (وثيقة أطلعنا عليها الأب دوكرويه).

امتداد لعملية إعداد شعب وتنشئته حتى يتمكن من تدبر أموره بنفسه»[62].

أمام المتخرجين الجدد أعلن دو كيه: «الانتداب هو ما بذل من أجلكم في هذه المدرسة»[63]. ففرنسا التي يمثلها كانت تتوقع في المقابل اعترافاً بالجميل ودعماً لسياستها من قبل هؤلاء الخريجين المدعوين أيضاً إلى خدمة السياسات الفرنسية بصورة مباشرة وملموسة خصوصاً أن الحكومة الفرنسية، كما يشير دو كيه في خطابه، تطمح لإحلال العدالة قبل إيجاد المؤسسات التمثيلية في سوريا[64].

منذ كانون الثاني 1919 كانت القوات الفرنسية تحتل كامل المنطقة الغربية من سوريا[65]. وفي الصيف التالي اتخذت الإجراءات لإنشاء المؤسسات البديلة عن السلطة القضائية العثمانية. فتألفت في حزيران 1919 «محكمة عليا محلية» كانت بمثابة محكمة للتمييز[66] انتقل إليها في شباط 1920 قسم من الصلاحيات العائدة إلى مجلس الشورى في اسطنبول وضمت غرفة سميت «إسلامية». وقد اعتمد نظام جديد لاختيار القضاة مما فتح المجال أمام فصل أو نقل أو تأخير رتبة قسم كبير من العاملين السابقين و«تصفية مخلفات الإدارة التركية»[67] بحسب قول ر. دو فيريه. وبعد الأول من كانون الثاني 1920 باتت الإجازة في الحقوق ضرورية للالتحاق بنقابة المحامين[68]، بينما رفض المستشار القضائي الفرنسي اعتبار وظيفة كاتب محكمة ممهدة للوصول إلى منصب قاض، كما كانت عليه الحال في زمن

(62) خطاب السيد روبير دو كيه Robert De Caix، ممثل المفوض السامي، في حفل التخرج حيث أعلنت أسماء أول المجازين من المدرسة، *Séance de clôture des examens*, 11 décembre 1920, 20p., p. 20

(63) المصدر نفسه.

(64) «تحبون بلدكم دون شك، تمتدحون تقدمه ورفعته. تذكروا أن حضارة شعب من الشعوب تساوي ما تساويه العدالة التي تنطق باسمه. لا أساس آخر للحرية. نتوهم إذا ما اعتبرنا أنها مبنية على المؤسسات التمثيلية وليس على قيمة المحاكم. لن أذم هذه المؤسسات لأنها ضرورية ويأتي يوم يفترض بكل بلد من البلدان إعطاؤها الشكل المناسب. لكن المؤسسات التمثيلية لا يمكنها أن تكون سوى حكم الأكثرية مما لا يعطي الضمانات الكاملة للمواطنين التي لا نجدها سوى في القضاة المترفعين عن أي إغراء والمقاومين لأي تهديد، قضاة أو محامين، وأتمنى أن يدخل العديد منكم سلك القضاء المحتاج الى تجديد، لا تنسوا أنكم حماة الاستقامة القانونية أي كرامة المواطنين أنفسهم». (من خطاب السيد دو كيه في حفل تخرج المدرسة عام 1920).

(65) إدمون رباط، مصدر سابق، ص291-292.

(66) R. de Feriet, *L'application d'un mandat*, 1926, Jouve et Cie éditeurs, 156 pages, p. 119 et suiv.

(67) المصدر نفسه، ص112

(68) AUSJ (rectorat), Diaire de l'École... 12/12/1919, p. 24

السلطنة العثمانية[69].

كانت مدرسة الحقوق التي تمنح هذه الإجازة جهازاً من أجهزة السياسة الفرنسية، وكان عليها إعداد الكوادر الإدارية المفترض أن تأخذ مكان الإدارة المؤقتة التي نصبتها قوات المشرق الفرنسية. وهذا ما يوضحه بويش إلى الأب موتيرد في أيلول 1919 من أنه «سيكون للبلد إدارة جديدة خلال ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة». والمدرسة مدعوة للمساعدة في هذا الاستبدال، كما شدد على ذلك الدرس الافتتاحي لمادة القانون الإسلامي، وكما أشار على صعيد آخر خطاب الجنرال غورو أمام الطلاب في تشرين الثاني 1919. فبعد أسبوع على وصوله، وخلال زيارته للمدرسة[70]، أعلن المفوض السامي أمام الطلاب أنه يعتبرهم «معاونين حقيقيين» قبل أن يدعوهم إلى النزوع الدائم نحو العدالة وعدم نسيان «الواجبات» المطلوبة منهم في الوظائف التي سيتبوّأونها[71]. في تشرين الأول 1920، طلبت السلطات الفرنسية من المدرسة أيضاً إعداد بعض «أمناء السر الإداريين من الشباب»[72] بغية التخلص من «جيش من الموظفين الجاهلين بالإدارة والذين دخلوها بدعم سياسي»[73]. وقد عملت مدرسة الإدارة هذه لمدة عام واحد، علماً أن القانون الإداري دُرس بالفرنسية وكذلك بعض مواد المحاسبة ودروس في التحرير والتأليف[74].

كذلك تم اللجوء إلى خدمات الأساتذة، إذ أبلغ السيد بويش في خريف 1919 إلى الأب موتيرد أنه ينوي طلب مساعدتهم في صياغة القوانين الجديدة بحيث لا تكون نسخاً مطابقة للقوانين الفرنسية[75]. وبعد أشهر أبلغه أيضاً أنه مضطر للاستعانة بأساتذة المدرسة من أجل إصلاح المحاكم[76]. وطلب أيضاً من نجيب أبو صوان، رئيس المحكمة العليا، المؤسسة الوحيدة «الفاعلة» بحسب بويش[77]، إعطاء الدروس في مدرسة الحقوق ابتداء من تشرين

(69) Diaire de l'École... 7/7/1919

(70) عيّن مفوضاً سامياً في 8 تشرين الأول 1919 من أجل طمأنة الحزب الاستعماري. راجع P. Fournié, J-L Riccioli, *La France et le Proche-Orient 1916-1946, Une chronique photographique de la présence francaise en Syrie et au Liban, en Palestine, au Hejaz et en Cilicie,* Tournai, 1996, p. 19.

(71) Archives de l'USJ, Diaire de l'École, 28/11/1919, p. 23

(72) Diaire de l'École, 18/10/1920, p. 35

(73) J.Ducruet sj, *Livre d'or…, op. cit.*, p. 43

(74) Diaire de l'École, 18/10/1920, p. 35

(75) Diaire de l'École, 5/20/1919, p. 18

(76) Diaire de l'École, 27/12/1919, p. 25

(77) *Idem*.

الثاني 1919. وفي السنوات التالية، تعاون العديد من الأساتذة مع السلطات الفرنسية. فبين 1919 و1927 شغل مكسيم نيكولا Maxime Nicolas وظيفة المستشار التشريعي لدى المفوض السامي، بينما عمل بنوا آرين ابتداء من 1923 مستشاراً لدى محكمة التمييز[78]. وفي العام 1922 كان عدد من الأساتذة أعضاء في لجنة التحكيم الخاصة بالإيجارات وفي لجنة الدراسات القانونية التابعة للمفوضية السامية للجمهورية الفرنسية، وفي لجنة القوميات واللجنة الاستشارية للتشريع التي تشكلت في مديرية العدلية في لبنان الكبير[79]. وشارك الأساتذة جوسران Josserand وبيرو Perroud وكوهاندي Cohendy في صياغة القوانين الجديدة وخاصة قانون الموجبات والعقود وقانون أصول المحاكمات والقانون التجاري[80]. هذه النصوص في نظر الأساتذة لا تتخذ طابعاً تقنياً لأن القانون ليس فقط «مجموعة شبه مقدسة من الصياغات» بل هو «التعبير المرتب» عن الحضارة[81] ويفرض نفسه وسيلة لإعادة تكوين المجتمع الشرقي. بين افتتاحها عام 1913 واستئناف الدروس فيها عام 1919، حصل تعديل عميق في أهداف مدرسة الحقوق. فلم يَبْقَ المطلوب إعداداً قانونياً لأفراد يمكن أن يؤدوا وظيفة مساعدة لتجار مدينة ليون في أعمالهم المزدهرة عبر الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية، بل بات الهدف إعداد موظفين للإدارة الانتدابية والمساهمة في بلورة قانون جديد مستوحى من التشريع الفرنسي.

الدراسة وسط تقلبات مرحلة ما بعد الحرب

تشهد الصور الفوتوغرافية للدفعة الأولى من الخريجين على هذه المتغيرات. ففي العام 1913 كان الطربوش الرامز إلى زمن السلطنة ما يزال يزيّن العديد من الرؤوس. في العام 1920 وفيما كان ما يزال منتشراً في المدينة، اختفى الطربوش تماماً من الصورة حيث يقف الطلاب حاسري الرؤوس. وبينما جلس البعض منهم في المقدمة في صور العام 1913، تخلوا

(78) J. Ducruet, *op.cit.*, p. 41

(79) *Faculté de Lyon, 1922-1923*, p. 67

(80) P. Garaud, «L'oeuvre juridique de l'école française de droit de Beyrouth», *Livre du vingt-cinquième anniversaire de l'école française de droit de Beyrouth, Mélanges à la mémoire de Paul Huvelin,* 1938, Sirey, Paris, 292 pages, p. VII-XIII, p.XIII.

(81) خطاب الأستاذ أنطونللي Antonelli من جامعة ستراسبورغ في حفل إعلان نتائج الامتحانات برئاسة السيد دو كيه، 11 كانون الأول 1920، 20 صفحة، ص10.

في العام 1920 للأساتذة الفرنسيين عن مركز الشرف هذا، فأحاط هؤلاء بروبير دو كيه، ممثل المفوض السامي الغائب. ويحمل البعض منهم أوسمة عسكرية تذكر بالحرب المنتهية.لقد حلّ محل الفوضى في العام 1913 إخراج يبرز موقع فرنسا المنتصرة والمنتدبة. لكن المؤسسة التي كان سليم تقلا وزملاؤه يحصّلون دروسهم فيها كانت تشهد عام 1919 عملية إعادة تنظيم، بعد أن كان شغل المباني من قبل ميتم تركي[82] ومن بعده من قِبَل الجيش البريطاني، وغياب الأساتذة قد أخّرا استئناف الدروس إلى مطلع شهر آذار 1919. وقد تابع طلاب السنة الثانية دروساً في القانون المدني فقط، وفره لهم على الأرجح الأستاذ روبيه Roubier[83]، وقد جرت الامتحانات في 20 أيار[84]. وخلال ثلاثة أسابيع، بين 16 أيار و2 حزيران 1919، حضر الأستاذان هوفلن وديلبيك Delpech[85] إلى بيروت في إطار بعثة فرنسية من قبل وزارة الخارجية فأعطيا دروساً لطلاب السنة الأولى في القانون الروماني وتاريخ القانون. وفي مطلع شهر تموز، انتهى العام الدراسي بعد أربعة أشهر إفساحاً في المجال أمام الامتحانات[86].

بعد أسابيع، غادر الأستاذان فابيا Fabia ونيكولا Nicolas بيروت إلى أوروبا[87] لتستأنف الدروس في بداية تشرين الثاني بعد امتحانات الدخول[88]. وجرى العام الدراسي 1919-1920 بانتظام، وحصل في نهايته سليم تقلا على الإجازة في الحقوق. في تشرين الثاني 1919 كان نجيب أبو صوان قد افتتح محاضراته في الشرع الإسلامي، فيما بدأ شكري قرداحي في كانون الثاني 1920[89] دروساً بالفرنسية في أصول المحاكمات المدنية شرح فيها «الخطوط العريضة لأصول المحاكمات الفرنسية مع مقاربات متكررة حول الأصول المتبعة في مصر وسوريا»[90].

(82) Diaire de l'École, 8/2/1919, p. 3

(83) ولد عام 1886 وحائز شهادة الأستاذية في القانون الخاص عام 1922. كان أستاذاً في مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت من 1919 الى 1922 ثم أستاذاً للقانون الخاص في جامعة إكس ـ مرسيليا ليعود من بعدها إلى ليون حيث شغل منصب أستاذ القانون الروماني. انتخب في العام 1925 رئيساً لـ«الجمعية الليونية لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج». راجع الأب دوكرويه في كتابه حول كلية الحقوق، مصدر سابق، ص10.

(84) Diaire de l'École, 20/5/1919, p. 13

(85) أستاذ الحقوق في جامعة ديجون وهو عضو في لجنة مصالح مدينة ليون في سوريا. راجع Michel Seurat, *art.cit*, p. 189.

(86) Diaire de l'École, 11/7/1919, p. 16

(87) Diaire de l'École, 2/8/1919 et 9/8/1919, p. 16

(88) Diaire de l'École, 13/10/1919, p. 21

(89) Diaire de l'École, 21/1/1920, p. 27. كانت هذه الدروس من نصيب بشاره الخوري لو قُرر إعطاؤها باللغة العربية.

(90) Diaire de l'École, 27/9/1919, p. 20

لكن الأحداث التي عصفت بسوريا عكّرت إجراء الامتحانات التي أجّلت في صيف 1920 لأن اللجنة لم تتمكن من السفر[91].

كذلك لم يكن الافتقار إلى الكتب مشجعاً للدراسة حيث تبعثرت محتويات المكتبة خلال الحرب ولم يبق منها في شباط 1919 سوى مجموعة من المؤلفات الكلاسيكية ومجموعة سيراي Sirey [92]. وجاءت عملية إرسال القانون المدني والقانون الجزائي، وخصوصاً هبة السيد بوفيه - برانغيوّن Bouvier-Brangillon الذي قدم مكتبته إلى المدرسة[93]، لتسهل للأب موتيرد إعادة تكوين مكتبة المدرسة عام 1920[94].

دفعت هذه الظروف، إضافة إلى الإطار السياسي، لجنة الامتحانات إلى إبداء الكثير من التساهل. ففي شباط 1919. وخلال امتحانات الدخول للسنة الثانية، أبدى رئيس اللجنة الأستاذ بوفيه قلقه من مستوى الطلاب «الذين كان سيرفض ثلاثة أو أربعة منهم» لولا «الظروف السياسية وغيرها»[95]. بيد أن المستوى شهد تحسناً في العام التالي. وفي ختام امتحانات الخريف 1920، اعتبر الأستاذ أنطونللي أن المستوى كان «جيداً»، نافياً أي «إفراط في التساهل»[96].

تقابل الطابع الارتجالي للدروس حمى السنتين 1919-1920 كما يلاحظها سليم تقلا خلال جلسة إعلان نتائج الامتحانات بالقول: «وسط القلق من الكيان السياسي قيد الإعداد لبلادنا، لم نتوانَ عن التحصيل الدؤوب»[97]. وبالفعل كان الأساتذة والطلاب يتابعون بانتباه الأحداث الحاصلة في سوريا وكانت غالبيتهم تطالب بوضع لبنان تحت سلطة الانتداب الفرنسي.

(91) Diaire de l'École, 7/6/1920, p. 31

(92) Diaire de l'École, 8/2/1919, p. 3

(93) Diaire de l'École, 5/8/1920, p. 33

(94) Diaire de l'École, 18/3/1920, p. 10

(95) Diaire de l'École, 28/2/1919, p. 7. في تقريره المرفوع إلى جامعة ليون، يبدي الأستاذ بوفيه تقييماً أكثر قساوة إذ يحصي فقط ثلاثة طلاب جيدين وثمانية تم استلحاقهم. محفوظات الجامعة اليسوعية، الملف 4، الوثيقة 2. تقرير الأستاذ بوفيه، رئيس لجنة الامتحانات في مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت.

(96) AUSJ (rectorat), dossier4, document3، تقرير الأستاذ أنطونللي، رئيس لجنة الامتحانات في مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت، تشرين الثاني 1920.

(97) كلمة سليم تقلا في جلسة إعلان نتائج الامتحانات النهائية الأولى برئاسة دو كيه المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بالوكالة في 11 كانون الأول 1920، 20 صفحة، ص5.

بؤرة للقومية اللبنانية

في صيف 1920 حصلت مساجلة عبر الصحف[98] بين رشيد طباره وسليم تقلا بمناسبة زيارة لجنة كينغ - كراين. وقد طالب تقلا في صحيفة **الحقيقة** بـ: 1) الاستقلال السياسي للبنان الكبير. 2) التعاون مع فرنسا. 3) التفاهم الاقتصادي مع سائر البلدان السورية بفضل جهود فرنسا، الدولة المنتدبة على الطرفين[99] «وذلك انسجاماً مع الرغبة التي عبر عنها رفاق صفه أمام لجنة كينغ - كراين. وقد وجه رشيد طباره، وكان الطالب المسلم الوحيد في السنة الأولى[100]، «انتقادات إلى هذا النظام الفيديرالي أو الانفصالي»[101] مطالباً بوحدة سوريا وفلسطين دون تدخل فرنسا[102]. وقد وضع الأب موتيرد حداً للجدال مطالباً بـ«التزام الصمت»[103]. يعكس موقف تقلا على الأرجح رأي الغالبية من رفاق صفه. وكان الطالب في السنة الأولى، جان جلخ، امتدح في تشرين الثاني 1919، وأمام الجنرال غورو، «نهضة» الثقافة الفرنسية التي ينشرها «رسل الله وفرنسا» الذين هم أعضاء الإرساليات. كما أكد له النية في وضع هذه المعرفة «بخدمة تفانيه» من أجل لبنان الكبير[104].

يدل السجال بين تقلا وطباره، كما خطاب جان جلخ، على مشاركة طلاب المدرسة في النقاش السياسي الدائر في تلك الفترة. كذلك فعل المسؤولون والأساتذة وأظهروا، على غرار غالبية الطلاب، ميولهم للانتداب الفرنسي على سوريا. وقد أكدت زيارات الأب موتيرد للبطريرك الحويك، قبل زيارته لفرنسا في تموز 1919[105] وإثر عودته من باريس في كانون الأول 1919[106]، على تعاطف اليسوعيين مع المطالب اللبنانية.

(98) يذكر الأب موتيرد صحيفتي **الحقيقة** و**الحرية** اللتين لم نتمكن من الحصول عليهما.

(99) Diaire de l'École,15/7/1920, p. 17

(100) رسب في امتحانات كانون الثاني 1920 «بالرغم من التوصية الديبلوماسية» به من قبل الأب موتيرد للإدارة. Archives de l'USJ, Diaire de l'École, 5/1/1920, p. 26.

(101) Diaire de l'École, 15/7/1920, p. 17

(102) رشيد طباره، صحيفة **الحقيقة**، 15 تموز 1920.

(103) Diaire de l'École, 15/7/1920, p. 17

(104) Diaire de l'École, 28/11/1920, p. 23

(105) برفقة الأب مارتنبراي de Martimprey، عميد كلية الطب، والأب كاتان Cattin رئيس الجامعة اليسوعية، قام موتيرد بوداع البطريرك الحويك في خليج جونيه قبل أن يبحر إلى فرنسا. Diaire de l'École, 15/7/1919

(106) Diaire de l'École, 26/12/1919, p. 25

وقد تابع الأب موتيرد بقلق خلال شتاء 1919 تصاعد الحركة العربية التي توجت بإعلان المملكة العربية في دمشق في 7 و8 آذار 1920. وفي كانون الأول 1919، ضربت القوات الفرنسية العروبيين الذين هاجموها في مرجعيون والبقاع[107]. وبعد عودة فيصل إلى سوريا، في شباط 1920، قام الكاردينال دوبوا Dubois، رئيس أساقفة باريس، القادم إلى لبنان للقاء البطريرك الحويك[108]، بزيارة إلى المدرسة في جو من «البرودة العامة». وبحسب الأب موتيرد لم يكن الطقس السيِّئ وخطاب إميل تيان، الطالب في السنة الأولى[109] وحدهما المسؤولين عن ذلك، بل أيضاً المناخ الناتج من «قلق اللبنانيين على وطنهم»[110].

وفي 17 آذار 1920، يشير الأب موتيرد إلى «الاضطرابات الكبيرة الناتجة عن إعلان فيصل ملكاً على سوريا»[111]. وكانت ردة فعل أنصار لبنان الكبير عنيفة، فأرسل البطريرك الحويك برقيات إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى مؤتمر السلام ليذكر بموقفه. وأدانت الصحف المسيحية، من جهتها، تصاريح فيصل، كما نظمت في 22 آذار تظاهرة في بعبدا للمطالبة باستقلال لبنان[112]. وقد شارك طلاب مدرسة الحقوق الفرنسية في هذه التحركات. وفي 20 آذار 1920، وبطلب من دو كيه، جمع الأب موتيرد، بفضل جهود شارل قرم 17 أو 18 من أعضاء الأندية الشبابية السورية واللبنانية لإجراء مقابلة مع السكرتير العام للجنرال غورو. ولا يوضح دفتر اليوميات في المدرسة من شارك في اللقاء، لكن العديد منهم دعوا «جلسة النقاش المعقودة في بعبدا إلى الردّ على المؤتمر السوري»[113] الذي أعلن استقلال سوريا.

أضيفت إلى الاضطرابات السياسية نتائج الأزمة الاقتصادية. وأبدى الأب موتيرد، في نيسان 1920. قلقه من «ارتفاع» كلفة الحياة و«هجرة» اللبنانيين. وتعود أسباب ذلك في نظره ليس فقط إلى الضائقة أو «عدم الركون» إلى العلاقات مع فيصل، بل أيضاً إلى الأزمة الاقتصادية ونداءات العائلات المهاجرة إلى أميركا التي استفادت هناك من الحرب[114]. وقد

[107] Diaire de l'École, 27/12/1919. راجع كتاب رباط، مصدر سابق، ص330.

[108] D. Ammoun, *Histoire du Liban contemporain, 1860-1943*, 1997, Paris, Fayard, 528 pages, p. 253.

[109] كتاب الأب دوكرويه حول كلية الحقوق، مصدر سابق، ص93.

[110] Diaire de l'École, 3/2/1920.

[111] Diaire de l'École, 17/3/1920, p. 29

[112] *D. Ammoun, Histoire du Liban contemporain, 1860-1943, op. cit.*, p. 255

[113] Diaire de l'École, 23/3/1920, p. 29

[114] Diaire de l'École, 14/4/1920, p. 30

برهنت المدرسة، ضمن هذه الظروف، أنها بؤرة للقومية اللبنانية الصديقة لفرنسا، وتكفل الطلاب بامتداح هذا التوجه في الخطب التي كانوا يلقونها بمناسبة الامتحانات أو الزيارات أو تسليم الشهادات. وكان لسليم تقلا، خلال سنوات دراسته، فرص في إلقاء الخطب العامة أمام السلطات الفرنسية أو أمام لجان الامتحانات المرسلة من فرنسا. فقرأ، في 28 شباط 1919، تعريفاً للمدرسة موجهاً للجنة امتحانات السنة الثانية. وأعاد الكرة، في 25 نيسان، أمام الأميرال المساعد ساجو دي فورو Sageot du Vauroux والعميد البحري فارناي Varney رئيس الفرقة البحرية في سوريا الذي كان دخل، قبل أشهر، دخول الفاتحين، إلى بيروت، حيث حيّت الجماهير عناصر البحرية. وفي الأول من تموز، رحّب تقلا بزيارة العميد البحري مورنه Mornet، قائد القاعدة البحرية في بيروت، كما استقبل لجنة الامتحانات[115] في 5 كانون الثاني 1920. كذلك تم اختياره مجدداً، في 11 كانون الأول 1920، لإلقاء خطاب بمناسبة تخرج الدفعة الأولى من المدرسة. ويعود السبب في اختياره إلى نتائجه الجيدة وأقدميته في الانتساب إلى المدرسة، إضافة إلى أفكاره التي تشاطره إياها إدارة المدرسة. وقد استعاد، في كلمته، موضوعين عزيزين على قلب أنصار لبنان الكبير المستقل وعلاقاته الوثيقة مع فرنسا[116]. وعلى غرار الخطب الوطنية الشائعة في تلك الفترة، وجه أولاً التحية للجنود الفرنسيين الذين خلصوا «السوريين» من «التركي» ليضعوا حداً «لأربعة قرون من البربرية والاستبداد»[117]. والمقصود بها، بحسب تقلا، الحقبة العثمانية. وأعرب من ثم عن امتنانه لأساتذته ووعد، مقابل ما وفروه للطلاب من تعليم، وضع هذه المعرفة «خدمةً لتفاني (فرنسا) تجاه الوطن»[118]. ويعبّر أخيراً عن ارتياح الطلاب بعد «نهاية الاحتلال» وشعور الخلاص الذي ينتابهم منذ الصيف. أنهت معركة ميسلون في 24 تموز 1920 المملكة العربية في سوريا، وفي الأول من أيلول، أعلن الجنرال غورو قيام لبنان الكبير. وقد سمح هذا الحل «المناسب» للمسألة السورية، كما يقول تقلا، له ولرفاقه «بالتطلع إلى المستقبل بكل ثقة»[119]. وينهي الخطيب كلامه بهذه العبارات التي تُفصح

[115] Diaire de l'École, 28/2/1919 et 25/4/1919, 1/7/1919 et 5/1/1920.

[116] إلى استعادة المناطق الواقعة «ضمن حدوده الطبيعية والتاريخية» أي بيروت والسهل الساحلي والبقاع، شكل استقلال لبنان الكبير والتعاون الوثيق مع فرنسا الركائز الثلاث لفعل إيمان القوميين اللبنانيين، التي عبر عنها داود عمون كما البطريرك الحويك عام 1919. راجع كتاب رباط، مصدر سابق، ص302-303.

[117] كلمة سليم تقلا المذكورة سابقاً أمام لجنة الامتحانات، ص4.

[118] المصدر نفسه، ص5.

[119] المصدر نفسه، ص5-6.

عن تعاطفه مع فرنسا، حامية لبنان الكبير وضمانته:

«رأينا، بالرغم من صغر سننا، حكومات عديدة تتعاقب في بلادنا. لكننا نجد في فرنسا وحدها الدولة المتعاطفة والمترفعة عن المصالح الخاصة: فرنسا الحضارة والتعليم، فرنسا الإنجازات الكبرى، الإرساليات والمدارس، فرنسا فاعلة الخير التي أنقذت بلادنا من المجاعة في اليوم الأول من الاحتلال. ونحن ندين لها اليوم بشعورنا بقيمتنا وموقعنا، ففي لغتها وكتبها، وفي عبقريات 15 قرناً، تعلمنا وسنتعلم. إننا بفرنسا هذه متعلقون إلى الأبد»[120].

تجذرت الخلافات بين القوميين اللبنانيين وأنصار المملكة العربية قياساً على العام 1919. في كانون الأول 1919، ثم في كانون الثاني 1920، وافق فيصل عملياً على الانتداب الفرنسي على سوريا[121]، ولم يعد قيام سوريا الكبرى يتعارض، في نظر العديد من السياسيين وكبار الموظفين الفرنسيين مع الوعد بلبنان مستقل يكون جزءاً من اتحاد أوسع نطاقاً[122]. ويتطلع سليم تقلا في مقاله في صحيفة **الحقيقة** إلى شكل من الوحدة بين لبنان وباقي المناطق السورية. وكان تقلا ما يزال يعرّف عن نفسه، في نهاية العام 1920، بأنه «سوري»، ولكنه يشدد على شعوره بالخلاص نتيجة نهاية المملكة العربية. فهي تضع، في نظره، حداً لمرحلة من التردد، بينما الوصاية الفرنسية المجردة عن المصالح الخاصة، برأيه، هي موضع ترحيب تام.

طلاب «غير جديّين» «à la diable»؟[123]

يعكس هذا الخطاب، إضافة إلى آراء سليم تقلا، المناخ السائد في مدرسة الحقوق الفرنسية خلال السنتين التاليتين للحرب العالمية الأولى، ويشير إلى الأجواء «المحمومة»[124] التي كان يعيشها

(120) **المصدر نفسه**، ص6.

(121) في 6 كانون الثاني 1920، أبرم اتفاق بين فيصل وكليمنصو يعترف فيه فيصل بالوصاية الفرنسية على سوريا على أن تضمن فرنسا استقلال هذا البلد وتزوده بالمستشارين وتمثله في الخارج وتتمتع بالأولوية «في المشاريع والقروض الضرورية لصالح البلد». لكن عبارة «انتداب» لم تستخدم وأعربت فرنسا عن رغبتها في اتفاق تقوم بموجبه حكومة دستورية في سوريا وتكون عاصمتها دمشق. ويعترف فيصل بالانتداب الفرنسي على لبنان الذي تقر حدوده بعد استفتاء حيادي للسكان. أدت هزيمة كليمنصو في الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني 1920 إلى عدم وضع الاتفاق موضع التنفيذ مما أثار حفيظة القوميين العرب. راجع كتاب Laurens المذكور سابقاً، ص177-180. و G. D. Khoury, *La France et l'Orient arabe, naissance du Liban moderne*.

(122) كتاب D. Ammoun المذكور سابقاً، ص250-252.

(123) Diaire de l'École, 16/9/1919.

(124) كلمة تقلا المذكورة سابقاً، ص5.

الطلاب. وبوسعنا أن نتخيل كيف كان هؤلاء الطلاب مشدودين إلى الأحداث الجارية بالاهتمام ذاته - إن لم يكن باهتمام أكبر - الذي يولونه إلى محاضرات أساتذتهم، وكيف كانوا يتحلقون عند الانتهاء من دروسهم، ليخوضوا نقاشات حامية يرسمون فيها بلا ملل مستقبل بلادهم. ومعلوم أن العديد منهم كانوا يعملون لدفع أقساطهم، مما كان يثير قلق الإدارة حول تحصيلهم.

وكان سليم تقلا احتل، خلال هذه السنوات، ولمرات عدة، رأس لائحة الشرف حيث حلّ أولاً في أيار 1919 وحاز على درجتي جيد وحسن في الإجازة بالحقوق[125]. ويبدو أن النشاط المهني الذي زاوله ابتداء من ربيع العام 1919 لم يؤثر سلباً على نتائجه الدراسية.

فهو، منذ صيف 1919، عمل كاتباً في المحكمة العليا التي تقوم بمهام محكمة التمييز. وقد لحق به عدد من زملائه أمثال نجيب الدبس وعيسى الخوري اللذين عيّنا في قلم المحكمة نفسها، وجورج صوراتي[126] الذي ألحق بمحكمة الاستئناف. وقد اصطدمت هذه التعيينات بداية بمعارضة المستشار القانوني السيد بويش الذي عاد بعد أسابيع عن قراره الأول في إبعاد الطلاب عن الوظائف العدلية[127]. وكان يخشى أن يتحول هؤلاء إلى «موظفين غير مواطبين أو إلى طلاب غير جديين»[128]. ويعبّر تغيير موقفه على الأرجح عن النقص في الموظفين داخل المؤسسات التي أقامتها فرنسا والتي أقصي عنها الجهاز العثماني. وكان الطلاب يسعون من خلال هذه الوظائف إلى تأمين حاجاتهم المادية، فسليم تقلا كان يتقاضى 1400 فرنك سنوياً ويتقاضى رفيقاه 900 و800 فرنك[129]. وكان هذا المال يسمح له بتسديد قسط الدراسة البالغ في شباط 1919 ما قيمته 185 فرنكاً[130] وهو ما اعتبره الأب موتيرد مرتفعاً[131]. وخلال عمله كاتباً في المحكمة ارتبط سليم تقلا بصداقة مع رئيسها نجيب أبو صوان الذي سيكون أستاذه بعد أشهر. كما أن توصية أبو صوان ستساهم في تعيين تقلا في بلاد العلويين[132].

إن مسيرة سليم تقلا لا تختلف كثيراً عن مسيرة زملائه. فهو لم يكن الوحيد الذي عمل

(125) Diaire de l'École, 20/5/1919, p. 2 جلسة ختام الامتحانات

(126) Diaire de l'École, 12/8/1919, p. 17

(127) Diaire de l'École, 16/9/1919, p.17

(128) **المصدر نفسه**.

(129) Diaire de l'École, 12/8/1919, p. 17.

(130) يضاف إليها 120 فرنكاً للخزينة الفرنسية من أجل الإعفاء من شهادة البكالوريا. Diaire de l'École, 4/3/1919, p. 9.

(131) يتقاضى الأساتذة 24 ألف فرنك سنوياً مثلهم مثل زملائهم في كلية الطب. Diaire de l'École, 4/3/1919, p.9 et 16/2/1920, p. 28.

(132) راجع الفصل الثالث (دراسة فارس ساسين: مفتش العدلية في بلاد العلويين).

داخل المؤسسات القضائية التي أنشأتها فرنسا. فمنذ العام 1922، تحول العديد من المجازين في بيروت إلى ملحقين بالقضاة الفرنسيين «المكلفين بتغيير المؤسسات العدلية المحلية»، بحسب منشورة يسوعية، وبذلك حصلوا على خبرة في هذا الحقل[133] . كذلك فإن أولى المناصب التي تقلب فيها سليم تقلا لا تختلف عن الوظائف التي احتلها الخريجون الأول من مدرسة الحقوق. ففي العام 1931، «ومن أصل 29 مجازاً في أول دفعتين (1920 و1921) يمكن إحصاء رئيس محكمة و10 قضاة من مستشاري المحكمة و7 محامين (من بينهم نائب عن بيروت)، ومحافظ العاصمة ومدير العدلية في الجمهورية اللبنانية»[134]. وقد دخل العديد منهم تدريجياً المسرح السياسي اللبناني، وفي العام 1938، كان هناك 9 من خريجي مدرسة الحقوق الفرنسية في صفوف النواب الـ65[135].

لقد قامت مدرسة الحقوق الفرنسية بإعداد قسم من النخبة السياسية اللبنانية بين الحربين وفي فترة الاستقلال. ومع أنها أديرت من قبل راهب يسوعي ينتمي إلى جامعة القديس يوسف إلا أن هذه المدرسة لم تكن ثمرة مشروع يسوعي، بل كانت نتاجاً لطموح جامعة ليون ورغبة غرفة التجارة في هذه المدينة في تشجيع التبادل مع المشرق. وجاء انهيار السلطنة العثمانية وقيام سلطة الانتداب غداة الحرب العالمية الأولى ليُعطيا هذه المدرسة دوراً جديداً احتلت فيه الاعتبارات الاقتصادية حيّزاً ثانوياً. فالحكومة الفرنسية باتت تنظر إلى هذه المؤسسة على أنها مركز لإعداد موظفي الإدارة الانتدابية، وترى في أساتذتهم خير مساعدين في إنجاز الإصلاحات القانونية التي يطمح اليها هذا الانتداب.

وبالفعل، فإن العديد من خريجيها دخلوا إدارة لبنان الكبير وهم أمينون على المثل العليا التي عبّروا عن تعلقهم بها خلال النقاشات حول مستقبل سوريا ما بعد الحرب الأولى. وفي الوقت الذي كان يتواجه فيه أنصار سوريا الكبرى من العروبيين الملتفين حول الراية الهاشمية، وأصحاب النزعة اللبنانية من دعاة لبنان الكبير بمساعدة فرنسية، انحاز طلاب المدرسة إلى الوطنيين اللبنانيين الذين أكدوا تمسكهم بفرنسا حامية الدولة التي كانت الغلبة فيها للمسيحيين.

[133] Les Jésuites en Syrie, 1831-1931, Université Saint-Joseph, 3. L'école de droit, p. 16

[134] المصدر نفسه.

[135] R. Mouterde, «Après vingt-cinq ans», *Livre du vingt-cinquième anniversaire de l'école francaise de droit de Beyrouth, Mélanges à la mémoire de Paul Huvelin*, 1938, Sirey, Paris, 292 pages, p. 9-16, p. 14. يعطي الأب دوكرويه أرقاماً أخرى في كتابه المذكور سابقاً.

الفصل الثالث

مفتش العدلية في بلاد العلويين

1920-1922

فارس ساسين

إنك لمن بين الموظفين أنجحهم هنا.

الجنرال بيوت حاكم بلاد العلويين، 7 أيلول 1921.

كان سليم تقلا شاباً نافد الصبر يوم أُسست دولة لبنان الكبير، ويوم بدأت بيروت تتخذ مكانها عاصمة إدارية وعسكرية للمشرق. فهو حتى قبل أن تعلن نتائج معهد الحقوق الفرنسي، في بيروت، التي أوصلته لأن يكون «واحداً من أوائل المجازين فيه»[1]، عاد من اللاذقية إلى العاصمة اللبنانية من أجل حفلة التخرج في 11 كانون الأول 1920، وقد تبوّأ، مختاراً، مركزاً في «مقاطعة إدارية» جديدة وقريبة، في «بلاد العلويين»[2]. وقد حاز المتخرج

[1] École Française de Droit de Beyrouth: *Séance de clôture des examens* برئاسة السيد روبير دو كيه حيث أعلن عن إجازة أول المتخرجين من المعهد في 11 كانون الثاني 1920. Imprimerie Catholique, Beyrouth.

[2] بعد صدور القرار رقم 317 (31 آب 1920) القاضي بفصل « قضاء مصياف (عمرانية)» عن ولاية دمشق (العثمانية)، وإلحاقه بسنجق اللاذقية (التابع لولايـة بيروت سابقا)، قام المفوض السامي في اليوم نفسه، بعد صدور القرار رقم 318 الذي يرسم حدود «دولة لبنان الكبير»، بإصدار القرار رقم 319. وتنص مادته الأولى على: « تم إنشاء مقاطعة إدارية باسم بلاد العلويين مؤلفة من:

1 - سنجق اللاذقية بحدوده الحالية، ماخلا قضاء جسر الشغور ومديرية بوجك وبحر (قضاء اللاذقية) ومديرية كنسبا (قضاء صهيون).

2 - سنجق طرابلس بحدوده الحالية ما خلا الأقسام الداخلة في لبنان الكبير والمشار إليها في القرار رقم 318 الصادر في 31 آب 1920 الذي يضع حدود هذه الدولة؛ =

الشاب البالغ من العمر 25 عاماً هذا المركز بتزكية من أستاذه نجيب بك أبو صوان[3]، الذي لم يكن من رأيه[4]. فما الذي دفعه إذن إلى هذا «المنفى»[5] الاختياري بعيداً عن بيروت التي ظلّ يشتاق إليها («أنا بخير: إلا أنني أشتاق إلى بيروت على الرغم من جميع ما أقوم به من جهد لأسلو»[6])، وقد أطلق عليها اسم «باريس الصغيرة»، «بين طرفي الحضارة»[7]: عاصمة فرنسا واللاذقية، وذكرها قائلاً: «أشعر اليوم، أكثر من أي يوم مضى، أنني لا أحسن العيش إلا في بيروت»[8]؟

إن مصدرنا الأساسي في الإجابة عن هذا السؤال هو مجموعة الرسائل التي أرسلها إلى نجيب أبو صوان[9]، طيلة فترة سليم تقلا في «بلاد العلويين»، وعددها اثنتان وعشرون رسالة، ولعلها تكون جزءاً من مراسلة أوسع[10]، تقع في الفترة الممتدة من 22 تشرين الثاني 1920 إلى 9 حزيران 1922. وقد أرسلت إلى بيروت أو إلى باريس (حيث أقام رئيس محكمة التمييز في الفترة ما بين كانون الأول 1920 وآب 1921 للمشاركة في عمل لجنة مكلفة بإعادة تنظيم القضاء في بلاد المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي)، وقد أتبع هذه الرسائل التي كان يكتبها بخط يده على صفحتين أو أربع صفحات، بمرسالين من لبنان الكبير[11]؛ وأربع رسائل إلى زوجة نجيب أبو صوان يتقدم منها بالتهاني أو يذكر فيها خدمات طلبتها منه، ويمكن إضافتها إلى مجموع الرسائل السابقة[12].

= 3 - قضاء مصياف (عمرانية) وقد ألحق بسنجق اللاذقية بمقتضى القرار رقم 317 بتاريخ 31 آب 1920 راجع: *Recueil des actes administratifs du Haut-commissariat de la République Française en Syrie et au Liban*, années 1919-1920, Vol. I, Imp. Jeanne- d'Arc, Beyrouth, p. 134.

(3) يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي**، بيروت، دار النهار، 1983، ص65. « بدأتُ أولاً بتنظيم مكتب المديرية، فوفقني الله بالحقوقي الأستاذ سليم تقلا، من خريجي المعهد الفرنسي في بيروت وقد حاز أفضل شهادة من الأستاذ الكبير نجيب أبو صوان...».

(4) رسالة إلى نجيب بك أبو صوان مؤرخة في 30 أيار 1921: «آسف على أنني لم أتبع نصائحك».

(5) رسالة إلى السيدة زوجة نجيب أبو صوان في 30 آذار 1921.

(6) **المصدر نفسه**. راجع أيضاً الرسالتين المؤرختين في 8 نيسان 1921 و30 أيار 1921.

(7) رسالة إلى السيدة زوجة نجيب أبو صوان في 20 كانون الأول 1920.

(8) رسالة إلى السيد نجيب أبو صوان في 30 أيار 1921.

(9) عند السيد كميل أبو صوان النسخ الأصلية.

(10) يذكر تقلا في هذه المراسلة رسائل إلى شارل دباس ووفيق قصار (الرسالة المؤرخة في 8 نيسان 1921).

(11) أرسلت الرسالة الأولى يوم كان مركز سليم تقلا في محكمة الجنايات في بيروت (1922/11/28)، والثانية يوم أصبح متصرفاً على لواء البقاع (1923/1/24).

(12) رسائل مؤرخة في 1920/12/22 ؛ 1921/3/30 ؛ 1921/12/5 ؛ 1922/4/7.

كان نجيب أبو صوان (1875-1950) أحد أوائل اللبنانيين الذين اختارتهم السلطات الفرنسية لتوظيفهم في إداراتها، ولذلك فإنه كان واحداً من كبار المسؤولين العدليين في المشرق. وكان قد ولد وعاش في الأساس في القدس، إلا أن أسرته كانت من أصل ماروني من قرية كفرعبو في لبنان الشمالي، وقد هاجرت إلى فلسطين في القرن السابع عشر واعتنقت مذهب اللاتين. وبعد أن قام بدراسة القانون في الكلية السلطانية في اسطنبول (1898-1904)، قام بممارسة المحاماة في مدينة القدس. وإذ تبوأ منصب رئيس محكمة الاستئناف في بيروت في تشرين الثاني عام 1918. ثم رئيس محكمة التمييز في 17 حزيران 1919؛ أستاذ المجلة (وهي متن القانون العثماني) في معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية، بعد إعادة افتتاحه، التقى بسليم تقلا موظفاً وطالباً عنده. وكان هذا الأخير يعاونه، وهو يتابع دراسته، باعتباره «أمين سره»[13] طوال سنة ونصف السنة[14] في السراي الصغير الذي كان يضم في ما يضم، قصر العدل. وقد أظهر سليم تقلا، في رسائله، إعجابه بولي نعمته واعترف بجميل الرجل الوقور والموظف المثالي والقاضي الذي تدين العدالة له بالكثير. وفي هذه الجمل شاهد على ذلك: «لا أدري كيف أشكرك على جميع حسناتك، على رحابة صدرك الدائمة العظيمة القيمة التي أحطتني بها»[15]؛ «لا يزال موقفك.... يدل على همتك وإرادتك الثابتة في خدمة العدالة والعقل»[16]؛ «إنك تبقى، لهم وللجميع، القاضي اللامع النزيه والرئيس الحق»[17]؛ «إنك، برأيي وبرأي الكثيرين

(13) رسالة مؤرخة في 20 كانون الأول 1920. ندين بالمعلومات عن نجيب أبو صوان لابـنه السفير كميل أبو صوان. ويشير تعيين نجيب أبو صوان متصرفاً على ولاية بيروت في 10 شباط 1920 (وكان مكوثه في الإدارة قصير الأمد) إلى التعاون المستمر بين الرجلين.

ورد في **لسان الحال** في 25 نيسان 1920: «سليم تقلا المعيّن رئيساً لمكتب المتصرفية يعيّن أيضاً سكرتيراً لمفتش العدلية العام في المنطقة الغربية».

وكان سليم تقلا رئيس قسم في محكمة التمييز، بعد أن كان، منذ تشرين الثاني 1918. سكرتير اللجنة العليا للرقابة في العدلية:

N. Aboussouan: Hommage à un ami, *Le Jour*, 15/01/1945 وكان نجيب أبو صوان قد تزوج سنة 1907 من الآنسة الفرنسية لور لاري.

(14) «وذلك أن سنة ونصف السنة لها مكانها في العمر إذا ما انقضت بسلام تام تحت إشراف رجل لم تشبه أية شائبة قط». رسالة مؤرخة في 22 تشرين الثاني 1920. وقد كتب نجيب أبو صوان في مقالته Hommage à un ami المنشورة بعد وفاة تقلا، يقول: «وكان في جميع لحظات حياته المهنية، التي قضاها مترفعاً عن الدنية، ملتزماً بالاستقامة والصدقية الأخلاقية وكانت ملك يمينه منذ البداية في خدمة لبنان. وكان من أولئك الرجال الذين يصنعون قوّة دولة...» *Le Jour*, 15/01/1945 .

(15) رسالة مؤرخة في 20 كانون الأول 1920.

(16) **المصدر نفسه**.

(17) رسالة مؤرخة في 8 نيسان 1921.

غيري، لا بل برأي عموم الناس، أول السوريين وإنك وحدك الكامل بينهم»[18]؛ «أولاً تدين لك محاكم بيروت بما فيها من وقار ونقاء؟»[19]. فيما يتعدى هذه الصورة الصادقة، على ما فيها من محاباة، فإن بإمكاننا أن نرى فيها المثال الذي كان يصوره كاتب هذه الرسائل، والذي كان يتوق إلى أن يجسده هو نفسه كذلك. لذلك فإنه في خضم العواصف الإدارية التي هبت على «بلاد العلويين»، قد ذهب في كتابته إلى حد القول: «وما ذلك إلا بعون الله وبتطبيقي دروس الاعتدال والهدوء والوقار التي استمديتها منك، إنني نجحت في إبعاد الكوارث»[20].

بين بيروت واللاذقية

يمكننا القول بأن الدوافع المالية، بما لها من مكانة في هذه المراسلات، تتصدر الأسباب التي دفعت بسليم تقلا للذهاب إلى «بلاد العلويين». فهو إذ يذكر زيادة في الأجر نالها وحيداً من بين جميع الموظفين يقول: «وعلى الرغم من ذلك كله، فإنني لا أتوق إلا إلى العودة إلى بيروت بأجر مماثل»[21]. وكان بإمكان السلطات الفرنسية في «بلاد العلويين»، نظراً إمّا لعدم توفر الكوادر المحلية لإدارة البلاد، أو لعدم توفر النخب المناسبة لذلك[22]، حسب رأيها، أن تدفع راتباً أعلى مما كانت تدفعه الإدارة في دولة لبنان الكبير لاستمالة المتخرجين الجدد من المؤسسات الفرنسية في بيروت، على الرغم من مواردها المحدودة، وعجز ميزانيتها وضآلتها، وترنح اقتصادها[23]. كذلك فإن بإمكان الموظف أن يوفر جزءاً من راتبه، «فالمعيشة هنا رخيصة ومناسبات الإنفاق معدومة»[24]. «طلب مني السيد دبّاس مرّة ثانية، بعد حصولي على الإجازة، أن أحتفظ بمنصب قاضٍ مساعد؛ فرفضت. كذلك فإن معظم رفاقي لم يقبلوا بما عرض عليهم مدير العدلية الخفيف الظل في لبنان الكبير من مناصب القضاة في الأقضية

(18) رسالة مؤرخة في 28 تشرين الثاني 1920.

(19) رسالة مؤرخة في 8 نيسان 1921.

(20) رسالة مؤرخة في 27 آب 1921.

(21) رسالة مؤرخة في 8 نيسان 1921.

(22) يوسف الحكيم، مصدر سابق، ص65.

(23) رسالة مؤرخة في 22 تشرين الثاني 1921.

(24) يقدر تقلا أنه براتب 49 ل.م. صافية من تكاليف المأكل والمشرب والمنامة: «فإنني أستطيع أن أوفر كل شهر خمسين ليرة سورية بسعر الصرف الحالي» (رسالة مؤرخة في 22 تشرين الثاني 1920). وكان بنك سوريا قد كُلّف بإصدار أوراق العملة السورية في 31 آذار 1920. انظر: P. Fournié - J. L. Riccioli, *La France et le Proche-Orient, 1916-1946*, Castermann, Paris, 1996. p. 41.

براتب 19 ل. م. شهرياً. أيكون ما أمضاه هؤلاء الشبان من أجمل سني أعمارهم في المدرسة لقاء وضع غث كهذا الوضع؟»[25].

في ما يتعدى المشاكل المالية الحقيقية، ورواتب الإدارة التي لم تكن تؤمن للمتخرجين الجدد حياة كريمة ولا «مكانة» تناسب الصورة التي يتصورونها لما قاموا به من «تضحيات»، ولدورهم الجديد في دولة لبنان الكبير؛ فقد ارتسمت معالم صراع «رمزي» بين النخب الجديدة وغيرهم ممن كانوا متمركزين في مناصبهم، متفاخرين بامتيازاتهم. وقد رأى سليم تقلا هذا الصراع عن قرب إذ كان قد أمضى سنة ونصف السنة في داخل السراي. فهو إذن لم يقبل المنصب في «بلاد العلويين» من أجل الراتب فحسب: «لقد قبلت لكي أحصل على رتبة مفتش، على الرغم من دباس والشيخ محمد الجسر»[26].. وكان الجيل الجديد المفاخر بشهاداته وعلمه، الممتلىء إعجاباً بنفسه، لا يكنّ لمن يحتلون المناصب المهمة إلا الاحتقار: «على أنك حين ترى رؤساء محاكم الاستئناف ومستشاريهم، وهم جميعاً أصدقاء سعادة المدير، وهم بصراحة، إما حمقى وإما سوقة، فإنك لا تعجب من ابتعاد المتخرجين الجدد عن القضاء»[27]. وكان هؤلاء القادمون الجدد يصفون الطاقم القائم بانتفاء الجدية عنه وبقيامه بحركات فولكلورية ليس إلا: «أكاد لا أسمع بأخبار العدالة ـــن بيروت إلا ما تذكره الجرائد من حين لآخر، من رحلات سعيدة» يقوم بها المدير العام شارل دباس ورئيس محكمة الجنايات الشيخ محمد الجسر «وجولات، أو ما يسمونه تفتيشاً في محاكم لبنان الكبير. وعلى علمي، فإنه إلى هذا اليوم، لم يوصل ذلك إلى نتيجة جدية، ما خلا تكاليف الانتقال والولائم والدعوات التي لا بد أن تقام على شرف هذه الشخصيات الكبيرة بمناسبة مرورهم على دائرة الجبل»[28].

في المرحلة التي سبقت سفر نجيب أبو صوان إلى باريس وسليم تقلا إلى اللاذقية، كان التنازع على إدارة القضاء والمحاكم في بيروت يدور، على ما يبدو، بين جماعتين: جماعة تتصل برئيس محكمة التمييز، وجماعة تتصل بمدير العدلية العام ورئيس محكمة الجنايات. وكان

(25) رسالة مؤرخة في 20 كانون الأول 1920.

(26) رسالة مؤرخة في 22 تشرين الثاني 1920.

(27) رسالة مؤرخة في 20 كانون الأول 1920. والمدير المذكور هو شارل دباس الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية (1926-1932). وقد اتهمه سليم تقلا كذلك بالانحياز المذهبي: «فإنه على ما يبدو، لم يرض إلا عن واحد من المجازين الجدد: السيد جورج صباغه من الروم الأرثوذكس. ولسوف يعين نائباً للمدعي العام لمحكمة البداية في بيروت. وهكذا فالمسألة فاضحة للعيان».

(28) بعد ذلك بسنتين التقى سليم تقلا متصرف البقاع، بالشيخ محمد الجسر وهو في منصب ناظر الداخلية.

انحياز سليم تقلا للطرف الأول في هذا الصراع لأسباب شخصية وإيديولوجية (مفهومه لمجرى العدالة ودور الدولة): «إنما يتحرك هؤلاء السادة في لبنان الكبير بدافع الحسد envie. وهو كما يقول بول بورجيه «أحد المشاعر التي تسيّر الكون». ولسوف ينالون ما يستحقون على أعمالهم، من السخرية والإفلاس الاحتيالي النسبي بحسب الشخصية المعنية».

وكان من بين مواضيع الصراع الرئيسية مسألة السلطة التي تخضع لها محكمة بيروت العليا. فكان «السادة في لبنان الكبير» بمن فيهم الحاكم نفسه، القومندان ترابو، يودّون الحفاظ على صلة هذه المحكمة بحكومة بيروت. وكان رئيس محكمة التمييز نجيب أبو صوان يودّ أن ينتزعها «من لبنان الكبير»، ويلحقها مباشرة بالمفوضية السامية. ويستشهد تقلا بكلمة القاضي سعيد بك زين الدين: «أتمنى لو ينجح نجيب بك في مسعاه. لكن هل يكون ذلك ممكناً في مواجهة القومندان ترابو وهذا العدد الكبير من الشخصيات؟»[29].

ومع ذلك فقد صدر في 14 كانون الأول 1920، القرار رقم 577 الموقّع من روبير دو كيه Robert de Caix. يفصل[30] فيه محكمة التمييز عن حكومة لبنان الكبير[31] ويلحقها بالمفوضية السامية: «مادة أولى: تلحق محكمة بيروت العليا ومحكمة التمييز في دمشق بالمفوضية

---

[29] رسالة مؤرخة في 20 كانون الأول 1920.

[30] «فصل قمت به يحق لك أن تفخر به نظراً إلى الظروف التي رافقته وتبعته». **المصدر نفسه.**

[31] القرار رقم 577:
المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا و كيليكيا،
نظراً إلى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 8 تشرين الأول 1919.
نظراً إلى البرقية 1013-1014 المؤرخة في 30 تشرين الأول 1920 من وزير الخارجية، بمقتضى الاقتراح المقدم من م. إ.
وبعد أخذ رأي المستشار العدلي،
يقرر ما يأتي:
المادة الأولى:
تلحق محكمة بيروت العليا ومحكمة التمييز في دمشق بالمفوضية السامية للجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليكيا.
المادة الثانية:
تثبّت سلطات هاتين المحكمتين بصورة مؤقتة على المناطق الآتية:
المحكمة العليا في بيروت:
لبنان الكبير - بلاد العلويين - سنجق الإسكندرون - سنجق جبل بركات.
المحكمة العليا في دمشق:
حكومة دمشق - حكومة حلب (ما خلا سنجق الإسكندرون) - التخوم العسكرية (ما خلا سنجق جبل بركات).
المادة الثالثة:
تلحق محكمة الاستئناف في دمشق بالمفوضية السامية للجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليكيا، وذلك بالإنابة إلى القومندان كاترو Catroux رئيس البعثة الفرنسية لدى هذه الحكومة. =

السامية للجمهورية الفرنسية في سوريا - كيليكيا».

كيف يمكننا اليوم أن نفهم هذا القرار؟ ألا يكون إخراج «محكمة بيروت العليا» من منازعات حكام لبنان الكبير، سبباً في إخضاعها لتعسف أعظم، متمثل بالمفوضية السامية وبموظفيها المتحمسين؟ هل بإمكان السلطات الفرنسية أن لا تتدخل في مجرى العدالة حين تكون مصالحها مهددة؟ على أن تدخلات سلطات الانتداب الإجرائية قد تؤدي إلى النتيجة نفسها، إن لم يكن أكثر، وذلك عن طريق حاكم لبنان الكبير (وكان فرنسياً بين عامي 1920 و1926) بدلاً من طريق المفوضية السامية، وأن القضاء المرتبط بهذه المفوضية يكون أقل انحيازاً، من حيث المبدأ، وأكثر حياداً في المعاملات الجارية[32].

ولم يخل القرار رقم 577 من أن يكون له أثر شخصي على سليم تقلا وذلك أن مادته الثانية تنص على أن بلاد العلويين منوطة بمحكمة بيروت العليا.

ترك سليم تقلا بيروت وتوجه إلى اللاذقية لأسباب مالية، واحتجاجاً على ما آل إليه مصير حملة الشهادات الجدد في إدارة لبنان الكبير، وهو مصير يُعَدّ غير منصف بالنظر إلى تضحياتهم. وهناك نال علاوة على راتبه وطالب بما يقابلها لكي يعود إلى بيروت[33] برتبة «مفتش»، إلا أنها منعت عنه. وقد سارعت إحدى صحف بيروت **الحقيقة** إلى اعتباره مشتركاً فيها و«منحته لقب بك على مغلفها»[34].

وفي «بلاد العلويين» انتبه لمكانة الشباب فيها، مما زاد في الحواجز السابقة، بين النخبة

= المادة الرابعة:
يثبّت القضاة القائمون حالياً على المحكمة العليا في بيروت ومحكمة الاستئناف في دمشق، في وظائفهم.
المادة الخامسة:
يكلف الأمين العام والمستشار العدلي للمفوضية السامية كل منهما بما يختص به من تنفيذ مواد هذا القرار.
بيروت في 14 كانون الأول 1920
نظر: رئيس الرقابة الإدارية ب. ا.
توقيع: كوبان Copin توقيع: روبير دو كيه.

[32] يمتدح يوسف الحكيم، الذي وقع في مشاكل مع الكولونيل نييجر حاكم «بلاد العلويين» ومع المسيو بويش المستشار العدلي للمفوضية السامية، نجيب أبو صوان، وذلك لأنه وقف في وجه هذا الأخير «مدافعاً عن العدالة والقانون في وجه كل اعتداء مهما كان مصدره». أنظر كتاب الحكيم المذكور سابقاً، ص77-78.

[33] «أتقاضى هنا، من التفتيش، 39 ل. س. راتباً ثابتاً، وعشر ليـرات سوريـة تعويضاً خاصاً مؤقتاً (قد يتم إلغاؤه). وفيما يختص بالوكالة أقبض 11 ل. س. ما مجموعه 60 ل. س. شهرياً. فهل يصح لي الأمل في بيروت بوظيفة بهذا الراتب أو على الأقل براتب 50 ل. س.؟ من رسالة مؤرخة في 29 أيلول 1921.

[34] من رسالة مؤرخة في 6 كانون الثاني 1921. ويعلق سليم تقلا قائلاً «ربّ ضارة نافعة!».

الجديدة والقائمين على المناصب، حاجزاً جديداً يتعلق بصراع الأجيال: «في اللاذقية طبقة من كبار البرجوازيين المسيحيين، وهي طبقة مرموقة ذات ثقافة مقبولة وعمر أقل شيخوخة من مثيلتها في بيروت»[35].

ووجد المفتش العدلي سليم تقلا نفسه، وهو ما يزال في الخامسة والعشرين من عمره، محاطاً بزملاء من جيله: «بالمناسبة، فإن جميع زملائي هنا (وهم من الفرنسيين) تتراوح أعمارهم بين 24 سنة و25 إلى 26. ورئيس المالية عمره 26 سنة. كذلك فإن الجنرال يفضّلني على الكثيرين منهم»[36]. لذلك فإنه من السهل أن نتفهم أن يكون سليم تقلا، الذي اضطر إلى العمل قبل أن ينهي دراسته الجامعية في إدارة قد حملت إرث ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان معاً، قد اصطدم بحاجز العمر في بيروت.

ولإتمام هذه الصورة التي تفسر أسباب نزوح سليم تقلا إلى «بلاد العلويين»، فإنه لا بد أن نذكر أنه في سنة 1920 لم يكن الانتماء الصريح لدى الرأي العام، إلى كيان من الكيانات الجديدة في سوريا الطبيعية، قد استتب في الأذهان، ولا سيما أن إعلان دولة لبنان الكبير كان قريب العهد. ولذلك فقد عُدّ أبو صوان «أول السوريين»[37] وُذكر شارل قرم، مؤسس **المجلة الفينيقية** *La revue phénicienne* سنة 1919. في بيان على أنه «الوطني السوري المعروف»[38]. وأما سليم تقلا المدافع المتحمس عن الكيان اللبناني (أنظر الفصل الثاني، مساهمة شانتال فيرداي) فإنه يقدم نفسه على أنه «سوري» وذلك في سياق تمنيه النجاح لأستاذه «باعتبار أنني سوريّ وواحد من طلابك على حد سواء»[39]. وقد كتب له في رسالة ثانية: «كن على يقين من أن كل سوريّ صحيح الهوى ينضم إليّ في توجيه التهاني لك، لأنك وحدك جدير بتمثيل بلادنا والنطق باسمها»[40]. وحين توجه إلى المفوض السامي في الاحتفال الختامي للامتحانات، بعد أن نال إجازته، قال: «كذلك فإننا لا يخفى علينا ما خضتم من معارك حامية وصعبة في سبيل المسألة السورية وحلها بما يوافق

[35] رسالة مؤرخة في 6 كانون الثاني 1921.

[36] رسالة مؤرخة في 28 أيلول 1921.

[37] رسالة مؤرخة في 22 تشرين الثاني 1920.

[38] رسالة مؤرخة في 6 كانون الثاني 1921.

[39] رسالة مؤرخة في 3 شباط 1921.

[40] رسالة مؤرخة في 5 شباط 1921.

سوريا...»[41]. هذه الجملة التي قيلت بعد إعلان دولة لبنان الكبير بمائة يوم، تميط اللثام عما كان يكمن في صدور جيل بكامله من مخزون قومي متنوع وملتبس.

«المصير الجديد»

«كانت السفينة، وهي تحاذي ساحل لبنان تحت أنوار القمر الجميلة، تحملني إلى مصير جديد»[42]. انطلق يوسف بك الحكيم وسليم تقلا من مرفأ بيروت إلى اللاذقية يوم الجمعة 19 تشرين الثاني سنة 1920. وكان الخط البحري المحاذي «للساحل اللبناني»، وتلك عبارة جغرافية بحتة في مفردات تلك الحقبة، أسهل السبل آنذاك، إن لم يكن السبيل الوحيد المطروق على الأقل بين طرابلس واللاذقية. وكانت قد سلكته مفرزة فرنسية في تشرين الثاني 1918 بهدف احتلال لاوديقية القديمة، وإسقاط حكومة الأعيان السنة التي كانت قد تشكلت في المدينة بعد اندحار العثمانيين (تشرين الأول 1918)، معلنة ولاءها لحكومة دمشق الوطنية[43]. أما الطريق المعبدة فإنها لم تشق إلا سنة 1922[44]، ولذلك فإن مفتشنا الشاب قد ركب البحر أكثر من مرة للمجيء إلى بيروت، لنيل شهادته أو لقضاء عطلة أو لإقامة اتصالات لتدبير عودته النهائية أو للعودة من مهمة تفتيشية في جبال أنصارية[45].

وصل الموظفان الجديدان (فقد وظّفا خلال شهر تشرين الثاني)[46] يوم السبت الساعة السادسة صباحاً إلى اللاذقية، بهدف تنظيم العدالة في بلاد العلويين. ولم تكن مهمتهما محددة وكذلك راتبهما. إلا أن الأول بينهما كان أصله من اللاذقية، ولذلك فقد لقيا فيها ترحيباً حاراً: «لدى وصولنا إلى بيت عمه بدأ سيل المرحبين بنا يتدفق وكان بلا نهاية، فقد

[41] Ecole Française...: *Séance de clôture*...p. 6 لم يكن الجنرال حاضراً في الاحتفال نظراً لسفره خارج المشرق. وقد مثله روبير دو كيه.

[42] رسالة مؤرخة في 22 تشرين الثاني 1920.

[43] Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate, The politics of Arab Nationalism 1920-1945*: London, 1987 p. 99.
«قام الفصيل الأول من الجيش الفرنسي في أوائل تشرين الثاني بالذهاب بحراً من طرابلس إلى اللاذقية». (ص100).

[44] كتب سليم تقلا في 23 أيلول 1921 قائلاً: «بدأ وضعي يتحسن في اللاذقية. فبعد أربعة أشهر أو خمسة تنتهي الطريق ويصبح بإمكاني أن أصل إلى بيروت في ساعات قليلة».

[45] رسالة مؤرخة في 19 نيسان 1922. «عدنا معاً من طرابلس على متن السفينة نفسها».

[46] يوسف الحكيم؛ مصدر سابق، ص65.

جاء جميع أهل اللاذقية. إن يوسف بك محبوب ومحترم حقاً. فقد جاء الناس للسلام عليه من كل الجنسيات بمن فيهم كبار مشايخ العلويين»[47]. إلا أنهما لم يقابلا الحاكم، وكان قد وصل هو الآخر السبت برّاً من دمشق، إلاّ يوم الإثنين 22 تشرين الثاني (وهو تاريخ ذو دلالة).

لم تصل بلاد العلويين، وهي توأم لبنان الكبير (31 آب 1920) ولكنها في منزلة قانونية أدنى[48] («مقاطعة إدارية وليست دولة ذات شخصية أدبية»)[49]، إلى رتبة «دولة العلويين» إلا بعد ذهاب سليم تقلا عنها[50]، وإقامة «الاتحاد السوري»[51]. وهي بلاد تصل مساحتها إلى 6.200 كم^2، ويصل عدد سكانها (سنة 1925) إلى 277.948 نسمة؛ موزعين طائفياً على هذا النحو: 176.285 علوياً؛ 52.778 سنياً؛ 35.148 روم أرثوذكس؛ 5.263 مارونياً؛ 1.604 أرمن؛ 1.112 بروتستنتياً؛ 4.457 إسماعيلياً....[52].

وكان تنظيمها الإداري، وقد صدر في 6 أيلول 1920 (القرار رقم 337)، قد احتفظ بالخطوط العريضة لنظام الاحتلال العسكري الفرنسي الذي ساد منذ تشرين الثاني 1918، وكان بمثابة «نظام صارم في الإدارة المباشرة»[53]. وكان «الحاكم» ذو الصلاحيات الواسعة (مسؤول عن النظام والموازنة العامة والموازنات المحلية وتنفيذ القوانين وتعيين الموظفين ممن لا يدخلون في صلاحية المفوض السامي...) فرنسياً يعينه المفوض السامي.

كان الحاكم الذي اجتمع به سليم تقلا في الأيام الأولى من وصوله إلى اللاذقية، من

[47] رسالة مؤرخة في 22 تشرين الثاني 1920.

[48] القرار رقم 318: «يشكّل تحت اسم دولة لبنان الكبير مجموع الأراضي التي تضم...» القرار رقم 319: «يؤلّف تحت اسم بلاد العلويين مقاطعة إدارية مؤلفة...». راجع Recueil... pp. 132؛ 134 et 135

[49] Youssef S.T. Takla, Corpus juris du mandat français (Texte dactylographié), Semaine - internationale des études mandataires, Aix-en-Provence, France, 8-15 juin 2001 p. 68 .(paragraphe 182)

[50] آخر رسائل سليم تقلا إلى نجيب أبو صوان بترويسة: Territoire Autonome des Alaouites وتاريخها 9 حزيران 1922. ينص القرار رقم 1470 (12 تموز 1922) على أن تصبح «بلاد العلويين» أو «أراضي العلويين المستقلة» «دولة العلويين» ابتداء بتاريخ 28 حزيران 1922.

[51] Youssef S. Takla, *art. cit.* Paragraphes 180-181

[52] إحصاء سنة 1925 يذكره إدمون رباط في: *.L'Evolution politique de la Syrie sous mandat*, Marcel Rivière, Paris, 1928, p. 148

[53] .Rabbath: *op. cit.* p. 150. V. aussi Takla: *Corpus*... Para. 173-179 (pp. 66-67)

العسكريين[54]: الكولونيل نييجر Niéger الذي أرسى الهدوء في لبنان الجنوبي إلى درجة أنه أصبح إسماً معروفاً في تقاليد السكان المحليين، وهم شيعة بأغلبهم. في تشرين الثاني 1920، كان رؤساء الدوائر الواقعة تحت إمرته (المالية، الصحة، الأشغال العامة...) فرنسيين ماخلا العدلية والمعارف، وكانتا برئاسة دمشقي أصله من اللاذقية (يوسف الحكيم) وبيروتي (جوزيف إدّه)[55].

كانت الفترة التي قضاها تقلا وعمل في بلاد العلويين حاسمة في تاريخ هذه المنطقة. فقد كتب في 3 شباط سنة 1921 قائلاً: «لا يكاد الوضع في اللاذقية يتغير. فالجبل لا يسود فيه الهدوء؛ أما المناطق الساحلية فإنها تنعم بأمن شبه تام». أما في رسالته المؤرخة في 19 نيسان 1922 فإنه يؤكد على العكس: «خلافاً لما يحدث في بيروت ودمشق، فإن الوضع في اللاذقية هادىء وكذلك في الجبل». فقد تمّ بين هذين التاريخين، ولاسيما في الأشهر الواقعة بين نيسان وتشرين الأول من العام 1921. إعادة الأمن إلى الجبل[56] بعد أن كان قد أبدى مقاومة لتغلغل الفرنسيين فيه. وكانت المقاومة متمثلة بتمرد أحد كبار الملاّكين في الخامسة والثلاثين من العمر، هو الشيخ صالح العلي؛ وكان قبل ذلك قد واجه العثمانيين كذلك. وقد اقتصرت حركته على المطالبة بالاستقلال المحلي ولم تتعدها إلى القومية العربية، إلا «أنه كان يعتقد بأن دعاة العروبة في دمشق كانوا أقل خطراً على حكم العلويين الذاتي من الفرنسيين»[57].

للقضاء على المقاومة، «شكلت ثلاثة أرتال وسيطرت على الجبل منذ فصل الخريف»[58]. وكان هذا «النصر» وليد السياسة المتشددة التي اتبعها الحاكمان العسكريان الكولونيل نييجر والجنرال بيوت Billotte إلا أنه على الأخص، ثمرة السياسة الجديدة التي اتبعتها فرنسا حيال كمال أتاتورك، إذ انسحبت نهائياً من كيليكيا، ووقعت اتفاق أنقرة (20 تشرين الأول 1921)،

[54] لائحة الحكام العسكرين عند الحكيم، مصدر سابق، ص63: الليوتنان دو لا روش *de la Roche*، والقومندان فانيون *Fanion*، والقومندان مينو *Minaux*، راجع أيضاً:

Stephen Hemsley Longrigg: *Syria and Lebanon under French Mandate*, Oxford 1958, (Lebanon 1968).

«كان الحكام الفرنسيون الأوائل جميعهم من الضباط الفرنسيين، وكان نظراؤهم من ضباط الاستخبارات العسكرية يتوزعون على جميع المواقع» (p. 125-126).

[55] في رسالته المؤرخة في 22 تشرين الثاني 1920. يقدمه تقلا على أنه «معاون الأمين العام».

[56] .Ph. Khoury: *Syria*, pp. 99-102

[57] المصدر نفسه، ص100.

[58] P. Fournié et J. L. Riccioli: *La France et le Proche-Orient 1916 -1946*, Castermann, Paris, .1996, p. 78

المسمى باتفاق فرانكلين – بويون، Francklin-Bouillon، فأفقدت بذلك «العصابات» العلوية، ومثيلاتها في المنطقة الواقعة بين حلب وأنطاكية، وكانت بقيادة إبراهيم هنانو[59]، من كل عون وأجبرتها على الاستسلام. وقد صدر عفو بحق الشيخ صالح، ولم تعرف بلاد العلويين بعد ذلك إلا بعض الخارجين على القانون[60] (نذكر هنا أنه منذ أن أصبح تقلا المسؤول الوحيد ذا المكانة العليا في العدلية في بلاد العلويين، وذلك بعد الأحداث التي سنروي وقائعها، فإن المهام العدلية المتعلقة بالعفو سوف تلقى كلها على عاتقه، كما سيلمح إلى ذلك في رسائله).

لم يستفض سليم تقلا في الكلام عن الأحداث السابقة في رسائله إلى نجيب أبو صوان. فهو يذكر أن الكولونيل نييجر كان مرتاحاً من موقفه، «لأنني لا أتدخل في السياسة»[61]. لا بل إنه يعبر عن ثقته بشخص الحاكم وسياسته على الرغم مما كان يتعرض له هذا الأخير من نقد في بيروت: «يقوم الكولونيل نييجر، وأنت على علم بنشاطه وقيمته وطاقته، بمعدل خمسة أيام في الأسبوع، بالترحل في بلاد العلويين، مستهدفاً العصاة وإعادة الأمن. وهو اليوم في صهيون على الحدود العلوية الحلبية. والمهمة صعبة، إلا أنني أعتقد بأن الحق سيكون معه في الحكم على الأحداث على الرغم مما يُضمَر له في بيروت من حسد وما يشاع من نميمة»[62]. وبعد أن استتب السلام، لم ينطق إلا بجملة واحدة ذات مضمون سياسي، إلاّ أنها شاملة: «إنه لمن شبه المؤكد أن حس التمرد قد انتهى (في الجبل)، وأنه يرفض التحالف مع سنة الداخل. لقد أصبح العلويون، إلى جانب مسيحيي لبنان، مرتكزاً جدياً يُعتَمَد عليه»[63].

في آب سنة 1921، خلف الجنرالُ بيوت الكولونيل نييجر. وقد ترك، في الذاكرة الجماعية، صورة لا ريب أنها أدعى إلى الهدوء من سلفه[64]. وكانت صلته بتقلا ممتازة، وقد وصفه الأخير بأنه «شديد النشاط، مؤدب، ذو ذكاء خارق»[65]: «لقد رأى أنني لا أقل شأناً عن

(59) حول تمرد هنانو، أنظر Khoury، مصدر سابق، ص102-110.

(60) Longrigg: *Syria*... p. 122.

(61) رسالة مؤرخة في 30 أيار 1921. تظهر هذه الجملة، في السياق الذي تندرج فيه، على أنها مأخذ يأخذه الكولونيل على يوسف الحكيم المنغمس في قضايا اللاذقية أكثر من غيره.

(62) رسالة مؤرخة في 6 كانون الثاني 1921.

(63) رسالة مؤرخة في 19 نيسان 1922.

(64) «وكان الأمن في عهده مستتباً والهدوء والاستقرار على أحسن ما يكون». يوسف الحكيم، مصدر سابق، ص78. أنظر أيضاً الصفحات 78-84. حول بيوت أيضاً «أنه أنشأ بحق إدارة للدولة وأطلق برنامجاً عريضاً للأشغال العامة نفذه خلفاؤه». Fournié-Riccioli, *Ibidem*, p. 77.

(65) رسالة مؤرخة في 27 آب 1921.

رؤساء المصالح الفرنسيين، وقد أولاني ثقته فيما يختص بالأمور العدلية». وقد وصل الأمر ببيوت أن يقول له: «إنك كنت من بين الموظفين أنجحهم هنا»[66]. كذلك يوم أرسل له في 4 كانون الثاني سنة 1938 بطاقة يهنّئه فيها بالوزارة، وكان يومها حاكم باريس العسكري، ويتذكر فيها أنجح الموظفين في بلاد العلويين، فإنه قد تنبأ له باعتلاء سدّة رئاسة الجمهورية اللبنانية[67].

بين القضاء والإدارة

لم يكن في ظن سليم تقلا بكلامه عن «المصير الجديد»، وهو يتوجه إلى بلاد العلويين، أن يجيد القول على هذا النحو، مع أنه من عادته أن يتنبأ بطالعه. وذلك لأن ما سيدور من أحداث في اللاذقية سوف يوجه شخصيته أو على الأقل يضيء ميوله ويوضحها. وبالإمكان التمييز بين ثلاث مراحل في مسيرة سليم تقلا المهنية في بلاد العلويين: الأولى من تشرين الثاني 1920 إلى أيار 1921 تتسم بتعاونه الوثيق مع يوسف الحكيم؛ والثانية، وهي غير منتظرة ومباغتة وسوف تسمح بتألق شخصيته ومواهبه على أكمل وجه، وتنتهي هذه المرحلة بشباط 1922؛ أما المرحلة الثالثة من شباط إلى حزيران 1922 فإنها حملت شيئاً من خيبة الأمل والقلق، إلا أنها أملت عليه خياراته المستقبلية وزودته بطاقة جاهزة للانتشار.

كان التعاون على أشدّه بين مدير الدائرة العدلية يوسف الحكيم والمفتش سليم تقلا، في الأشهر الأولى من إقامتهما في «بلاد العلويين» لتنظيم هذه الدائرة، وكان الواحد منهما مرتاحاً للآخر. «إنه رجل ممتاز»[68]، «يقود يوسف بك سفينته بكثير من الكياسة والنزاهة»[69]. ويذكر صاحب المذكرات في أعماله أن الله قد وفقه بـ«حُسن اختياره» لهذا المتخرج الشاب من معهد الحقوق الفرنسي في بيروت[70]. ومن الممكن أن نتصور مدى التكامل بين هاتين الشخصيتين: فالأول

(66) رسالة مؤرخة في 29 أيلول 1921. ويتابع بيوت قائلاً: «سأكتب للمفوض السامي رسالة فيها عواطف حارة أطلب فيها أن يوليك منصباً، إن لم يكن أعلى، فعلى الأقل موازياً لمنصبك هنا. ومهما كان من أمر فإنني لن أدعك تذهب من هنا إلى أن يتم تعيينك في مكان آخر. وإنه لمن دواعي سروري أن أستبقيك بيننا أطول وقت ممكن».

(67) محفوظات يوسف تقلا.

(68) رسالة مؤرخة في 30 آذار 1921.

(69) رسالة مؤرخة في 3 شباط 1921. في 8 نيسان كتب تقلا قائلاً: «يسيّر يوسف بك مديريته هنا بكثير من الذكاء والحنكة».

(70) راجع الهامش 3 من هذا المقال وفيه نص يوسف الحكيم.

مولود سنة 1879، وهو على علم بمفاتيح أسرار الإدارة العثمانية وبالبلاد التي كانا يمارسان فيها نشاطهما: وهي لا تقتصر على الساحل العلوي، مسقط رأسه، بل تمتد إلى سوريا بكاملها وبما فيها جبل لبنان[71]؛ والآخر، أصغر سناً إلا أنه أعلم بالقوانين الجديدة وبروح هذه القوانين. ولم يكن لأي منهما مستشار، لا عربي ولا فرنسي؛ بل إنهما وظفا سكرتيرين ليس إلا، واحداً من اللاذقية وآخر من لبنان[72]. على أن الواقع الموضوعي لم يسمح لهما بإعادة تنظيم الدائرة على قدر طموحاتهما وقدراتهما؛ وقد كتب تقلا لأبو صوان في 3 شباط 1921 يقول: «فيما يتعلق بالعدلية، فإنه ليس بالإمكان التفكير في أي تغيير أساسي؛ فإعادة التنظيم مرتبطة أساساً بما أنت بصدده من عمل في باريس[73]. كذلك فإن الموازنة الجديدة لم تقرّ إلى الآن، ولن تقرّ في وقت قريب؛ وعليه فإننا نتبع القاعدة الإثنتي عشرية المؤقتة يوماً بيوم، غير قادرين على القيام بعمل شامل».

وإذا ما أضفنا إلى ذلك فقدان الأمن في معظم أنحاء البلاد، مما يمنع القيام بالتفتيش العدلي، فإنه من السهل أن نفهم أن هذه الأشهر قد ساعدت على تدريب الرجل ولم تساهم في إعادة تشييد المؤسسة: «إنني مرتاح هنا؛ إلا أنني لا أقوم بالعمل على مهامي الأساسية. وذلك أن الوضع المضطرب في البلاد لا يسمح لي بالتفرغ للزيارات التفتيشية التي تعود عليّ بالنفع الأكثر. على أنني أتدرب على إدارة الموظفين، وذلك لأن عملي يتعلق بمساعدة مدير الدوائر العدلية. الكولونيل مرتاح من خدماتي»[74]. ولسوف ينقطع هذا «التدرب على الإدارة» تحت جناح نييجر والحكيم بسبب حادث مؤسف، (سوف يكون أول المستفيدين منه لاحقاً إذ كان له بمثابة المحفز)، وهو ما سماه سليم تقلا بـ«مباراة الحكيم ضد نييجر»[75]. وقد سعى «المفتش» بهذه التسمية إلى أن يتخلص بلباقة من هذه المعمعة؛ إلا أنه قد أدى تحية ضمنية للحكيم إذ أسماه في المرتبة الأولى، ووضعه على قدم المساواة بالحاكم. وكان الكولونيل قد

(71) في الجزء الثاني من مذكراته، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، يروي يوسف الحكيم تجربته في جبل لبنان وفي بيروت.

(72) يوسف الحكيم، **سوريا**... مصدر سابق ص65.

(73) كتب تقلا إلى أبو صوان، حول «مشروع التنظيم العدلي» الذي بدأ بنقاشه المسيو بويش المسؤول العدلي لدى المفوضية السامية، قائلاً: «يتفق الجميع على أنك قمت بأفضل ما تستطيع القيام به. ولم يقع النقد إلا على المصطلح العدلي في المحاكم المختلطة، وعلى القبول بالمحامين الأجانب في المرافعات: وهي مسائل خارجة عن النقاط الأساسية» (رسالة مؤرخة في 8 نيسان 1921).

(74) **المصدر نفسه**.

(75) «Le match Hakim - Niéger» رسالة مؤرخة في الأول من آب 1921. يشرح يوسف الحكيم في كتابه **سوريا**... وجهة نظره في الوقائع، ص68-78. وهي مختلفة عن وجهة نظر تقلا في بعض نقاطها. رسالة مؤرخة في 30 أيار 1921.

طلب من المفوض السامي استبدال يوسف بك «بمستشار فرنسي» بعد أن نسب إليه «أسباباً شخصية في التعيينات» ووصفه بأنه «لا يمتلك الخامة المرجوّة».

«في 26 أيار، وصل الردّ من بيروت بتوقيع الأمين العام وبتصديق المسيو بويش Puech. يقول فيه:

1 - أوافق على فصل السيد الحكيم.

2 - لن أتمكن من تعيين مستشار فرنسي، لأن النظام لا يلحظ ذلك. بل سوف أعين مديراً فرنسياً.

3 - نظراً إلى مبدأ فصل السلطات، فإن الوكالة تعود للرئيس الإداري. لذلك فإنها تؤول إلى السيد تقلا»[76].

والحق أن ما كان يضير الحاكم في تصرفات يوسف بك متعلق، من جهة، باحتجاج هذا الأخير على الجيش الفرنسي في قلة احترامه لحقوق الوطنيين في هذه الفترة من الاضطرابات ونشر السلام الفرنسي، ومن جهة أخرى، بحسن موقعه المتأصل في اللاذقية. وبرأيه أنه لا يصلح لهذه الوظيفة إلا مدير فرنسي.

تقدم الحكيم باستقالته حتى لا يفصل من عمله «بسبب عدم الكفاية المهنية». أما تقلا فكان مدعواً، وهو «على هذه الحال من الحيرة»[77]، إلى أن يُخرج العدالة من المأزق الذي وقعت فيه: «لقد أساءت مباراة الحكيم ضد نييجر أكبر الإساءة إلى الدائرة؛ ففُرض عليّ وحدي أن أنقذ الموقف»[77]، «فأنا أجمع هنا بين مهام المفتش والمدير والمستشار في العدلية»[77]. ولئن كتب تقلا بتاريخ 27 آب 1921، قائلاً: «إن صفات الرياسة تولد بالفطرة» فذلك لأنه كان جديراً بالقيام بالمهام المستجدة، وناجحاً في إرضاء أطراف النزاع جميعاً.

وقد دام هذا الوضع القائم على الجمع بين السلطات أو المهام إلى 18 شباط 1922، تاريخ تسلم المدير الفرنسي مسيو روسيه Rousset مهمته. وإذ بتقلا، بعد أكثر من ثمانية أشهر من اضطلاعه بسلطة شبه مطلقة على الدائرة، يتمتع بوقته ويتخفف من معظم مسؤولياته. إلا أنه بدلاً من أن يقدّر قيمة هذه الراحة، فإنه لم «يستكن»: «فإنني بعد أن أدرت بنفسي كل هذه الدائرة، لا أستسيغ تلقي الأوامر - حتى ولو كانت مغلفة بألبق العبارات والترحيب. ونظراً لسنّي، فإنني ما زلت أستطيع أن أعمل تحت إمرة الآخرين، ولكن في مكان غير هذا. أما هنا، فإنه على الرغم من كل الاستقامة وسلاسة الكياسة والصداقة الأخوية لدى المسيو روسيه،

(76) يضيف بويش قائلاً إن «السنّ وحدها» تمنعه أن يقترح تقلا مكان الحكيم. رسالة مؤرخة في 30 أيار 1921.

(77) رسالة مؤرخة في 11 آب 1921.

فـإنني أشعر بالانتقاص نوعاً ما»[78].

وباتت توجهات سليم تقلا، التي كان قد أرهص بها، ظاهرة للعيان: «ثم إنني في واقع الأمر، أفضّل بما لا يقاس الإدارة العدلية... ففيها ينصبّ الاهتمام على مسائل مبدئية ملفتة للنظر في الإدارة أو التفتيش أو المراقبة»[79]. وبهذا يكون انتقال المفتش العدلي من القضاء إلى الإدارة والسياسة قد بدأ.

التفتيش على ظهر فرس

ما مخطط القضاء السائد ببلاد العلويين الذي نجده في رسائل سليم تقلا؟ وما الإضاءات التي نراها فيها، المتعلقة بمهنة مفتش العدلية؟

بمقدار ما كان طموح المتصرف العتيد يكبر، ومعرفته بالنظام القضائي في بلاد العلويين تكتمل، إذ إنه مارس جميع وظائفه، بقدر ما كان يجده أصغر من أن يقصر نشاطه عليه: «وبصراحة فـإن القضاء في بلاد العلويين – خمس محاكم بدائية وثلاث صلحية – لا يحتاج إلى شخصين لوضعه على السراط المستقيم. وسوف يقوم المسيو روسيه وحده بهذه المهمة خير قيام»[80].

(78) رسالة مؤرخة في 17 أيار 1922.

(79) رسالة مؤرخة في 28 أيلول 1921.

(80) رسالة مؤرخة في 17 أيار 1922. حول القضاء في بلاد العلويين أنظر الحكيم، مصدر سابق، ص65-66. ونجد في «تقرير لأجل معرض مرسيليا» (بالفرنسية) محرّر في اللاذقية بتاريخ 9 تشرين الثاني 1922 وبترويسة تعود إلى «بـلاد العلويين المستقلة –الدائرة العدلية»، ما نصه: «الوضع الحالي» هو الآتي:

1- محاكم الحق العام:

أ- ثلاث محاكم صلح مراكزها الرئيسية في ببانة وبانياس وصافيتا؛

ب- خمس محاكم بدائية مراكزها في اللاذقية وجبلة وطرطوس وتل كلخ ومصياف. وإذا ما تعدت الدعوى 25 ألف قرش سوري فإن الاستئناف المدني يقدم في بيروت...

2- محاكم الأحوال الشخصية: قاض واحد لكل قضاء يختص «بالأشخاص من التبعية السورية من المسلمين في جميع المسائل الخاضعين فيها للشريعة». وتبقى المذاهب المتفرعة عن الإسلام (العلويون والإسماعيليون إلخ...) خاضعة لقضاة السنة بمقتضى القوانين والأنظمة العثمانية. «إلا أنها، تحت رعاية السلطة المنتدبة، بدأت تميل إلى تكوين قضاتها المستقلين». أما المسيحيون فيتبعون تشريعاتهم الخاصة بهم.

3- إدارة الدوائر العدلية: يراقب قاض فرنسي يحمل لقب مدير الدوائر العدلية، عمل المحاكم وإدارة العدل، يعاونه مفتش سوري.

4- المساعدون القضائيون: الكتاب والحجّاب وكتاب العدل موظفون تعينهم الإدارة وتفصلهم. «وهم لا يملكون مناصبهم، كذلك فإن صلاحياتهم تختلف اختلافاً ملموساً عن زملائهم الفرنسيين».

5- المحامون: بالعدد الأدنى وهم لا يجتمعون في نقابة ولا يحملون شهادة جامعية. أما الدعاوى الكبيرة فيتولى الدفاع فيها محامون من بيروت وطرابلس.

والحق أنه منذ ان استتب الأمن في أنحاء البلاد جميعها، كان المفتش يجوب فيها على فرسه طولاً وعرضاً، منطلقاً من اللاذقية في مهام طويلة الأمد، ومغتنماً فرصة مروره بطرابلس «لقضاء ليلة في البيت»[81]. وقد كتب بتاريخ 23 كانون الثاني في عزّ الشتاء قائلاً: «لقد تأخرت قليلاً في الإجابة عن رسالتك، بسبب مهمة كُلّفت بها بالوكالة، تتعلق بنزاع على أرض أميرية. وليس الارتحال، ولا سيما على فرس، في مثل هذا الطقس بمحبب. كما أنني أمضيت ثلاثة أيام في كتابة التقرير لدى عودتي». وبتاريخ 7 نيسان من العام نفسه سجّل ما يأتي: «كنت، خلال شهر آذار الماضي، في مهمة طالت 19 يوماً: وقد جبت خلالها راكباً فرسي، ثلاثة أرباع بلاد العلويين». بعد ذلك بيوم واحد استعد للذهاب إلى تل كلخ لتفتيش محكمة هناك. وفي 17 أيار أرسله الجنرال بيوت في مهمة طلب منه القيام بها قرب العاصي وكذلك في تل كلخ: «أمضيت فيها اثني عشر يوماً، وكنت أحياناً أركب الفرس عشر ساعات متصلة».

وهذا دليل على ما تفرضه بعثات التفتيش هذه من جهد وما تعطيه من خبرة وعلم بالأماكن التي كانت تصل إليها.

الملامح النفسية

ما الملامح النفسية التي يمكن استخلاصها لهذا الشاب بين سنّي الخامسة والعشرين والسابعة والعشرين، بعد قراءة هذه الرسائل؟ كان همّ سليم تقلا منصباً أساساً على مستقبله، متعلقاً بالخروج من ضيق مادي عانى منه، على ما يبدو، زمناً طويلاً. وكان رجلاً دؤوباً في عمله، ذا كفاءات متعددة الصور، نشيطاً، عازماً على قطف ثمار جهده، وعلى إيجاد المكانة التي كان يرى أنه جدير بها في بيروت: «أليس لهذا السبب أنني رضيت بالبقاء هنا سنتين، وأنني عملت ليلاً ونهاراً كما يعمل العبد، في هذا المكان الخالي حتى من المطاعـم، وأن الفضـل يعود لي – وأقول لك ذلك بلا تواضع كاذب – في تنظيم هذه الدائرة»[82]. لقد بدأ، وسط مجموعة من رؤسائه الإداريين الذين أظهر إعجابه بهم جميعاً (الحكيم، نييجر، بيوت، بيوش، وعلى الأخص «أبوه الروحي في القضاء»، أبو صوان...)، وكان يسعى إلى إرضائهم واكتساب عطفهم، بتعلم السلطة التي سوف يمارسها بنفسه والتي شجعه عليها تمتعه بطعمها الأولي. وكان بنفاد صبره يخفي وجهه القلق ثم ما لبث أن صرّح بـ«تشاؤمه العميق»[82]. وكان مثقفاً

(81) رسالة مؤرخة في 19 نيسان 1922.

(82) رسالة مؤرخة في 6 حزيران 1922.

وكاتباً ذا أسلوب أنيق موجز حازم، وكان يعرف متى يكون معتدلاً ومتى يستعمل قدراً كبيراً من الدبلوماسية حتى يقوى على الحياة بعد الكوارث الإدارية.

ونجد في هذه السطور المأخوذة من رسالة كتبها في 23 تموز 1922 خلاصة متوازنة لإقامة سليم تقلا في بلاد العلويين. يقول: «ما زلت أقوم بمهمتي بالوكالة، بلا هزات قوية، والحمد لله؛ وإذ أنهيت القسم الأصعب من المهمة - إعادة التنظيم، تشكيلات الموظفين، العفو، الموازنة، المنشورات - فإنني أسلّم الدائرة إلى خلفي وهي، إن لم نقل في تمام ازدهارها، فعلى الأقل وهي في تمام الاستقرار».

الفصل الرابع

متصرف لواء البقاع

1924-1923

فارس ساسين

التصميم

يغطي فصل «متصرف لواء البقاع» سنتي 1923 و1924 من عمر سليم تقلا. ويحتوي هذا الفصل على سبعة أقسام وعلى مقدمة وتذييل. - تهدف المقدمة إلى وضع هذا الفصل في موضعه من مجمل السيرة. 1- يصف «يوم المتصرف الجديد» توليه المنصب والظروف التي أحاطت به كما نقلتها الصحافة المحلية. 2- يستخرج «المفكر السياسي» فكر سليم تقلا في ما يتعلق بالسلطة والشعب من مراسلاته. 3- يوضح «رقعة الشطرنج للطوائف السورية» وجهة نظر سليم تقلا في المجتمع الريفي في البقاع وفي كلّ من مكوّناته. 4- يصف «السنجق» البقاع كما يظهر في وثائق تقلا في السنتين 1923-1924: ديموغرافيته، اقتصاده، أمنه، سياسته، حياته اليومية. 5- قضية **زحلة الفتاة**: صراع سليم تقلا - شكري البخّاش على مدار سنتين أو أقل (وطُلِبَ سليم تقلا إلى نزال راجي الراعي) على خلفية من انتشار الماسونية ومن حرية الصحافة ومن نمطين من المثقفين. 6- «عهد فيغان»: تطابق بالإجمال سنتا سليم تقلا في البقاع سنتي المفوض السامي فيغان في المشرق. وما أشبه سياسة المتصرف بسياسة المفوض السامي: التأكيد على لبنان الكبير، العدالة، الأولوية للأمن، التشدد، إصلاح الشرطة، نزع السلاح... 7- «العزيمة والحزم»: سليم تقلا رجل العمل في علاقاته بالإدارة والعدل والأعيان... - وفي الختام يحاول التذييل أن يقوّم في عجالة سنتي سليم تقلا في البقاع.

«الوضع هادىء. لا ينبو فيه شيء. ويبدو أن الناس أميل إلى الانشغال بالأزمة المالية التي يشكون منها، من انشغالهم بالمسائل السياسية أو حتى بخلافاتهم المحلية التي تثير حماسهم عادة»[1].

بهذه السطور المتعلقة بالوضع في زحلة، يبدأ التقرير السياسي السري الأول الذي حرره متصرف سنجق البقاع الجديد في 23 شباط 1923[2]. كان تعيين سليم تقلا قد أذيع في الصحافة المحلية في 9 كانون الثاني 1923[3]. ولقد وضع حداً «لأزمة» و«لطول تردد»، وذلك أن مركز السلطة هذا كان شاغراً منذ أيلول 1922. إذ استدعيت «لجنة تحقيق في عمل المتصرف جوستان الشعراوي الإداري»[4] وتوصلت إلى إقصاء هذا الحلبي من طائفة الروم الكاثوليك[5]. وقد حل

(1) **تقرير سياسي** رقم (1) بتاريخ 23 شباط 1923.

(2) كان سليم تقلا، ابتداءً بشباط 1923 وانتهاءً بأيلول 1924. يحرر تقريراً أسبوعياً بالفرنسية *Rapport politique* يقدمه إلى حاكم لبنان الكبير. وقد بلغ عدد هذه التقارير 44. سنة 1923 (مرقمة من 1 الى 44) و28 ، سنة 1924 (وقد حمل الأخير رقم 78 بتاريخ 12 أيلول). وكان القسم الأكبر من هذه التقارير مطبوعاً على الآلة الكاتبة، وكان سليم تقلا يحتفظ بنسخ منها لأرشيفه الشخصي. ويتراوح عدد صفحاتها بين الصفحة الواحدة و7 صفحات.

وكان تقلا، بالإضافة إلى تقاريره الأسبوعية، يحرر تقريراً فصلياً مؤلفاً من 5 الى 7 صفحات: وقد حظينا بثلاثة تقارير عن سنة 1923 وتقريرين عن سنة 1924.

ومن شباط 1924. بدأ تقلا، بطلب من الحاكم بالوكالة مسيو بريفا – أوبوار Privat-Aubouard، بتحرير تقارير شهرية تخللت أرقامها أرقام التقارير الأسبوعية على الشكل الآتي: (52). (62). (66). (71). (76). وهي على العموم قصيرة لا تتعدى صفحاتها الثلاث.

ويضم أرشيف سليم تقلا وهو اليوم بحوزة ابنه يوسف تقلا، إضافة إلى ذلك، وفي الفترة نفسها 1923-1924، «الملف السري» *Dossier confidentiel* وفيه أكثر من 150 وثيقة (65 منها في سنة 1923 و90 في السنة 1924) تتراوح صفحاتها بين الصفحة وست صفحات، وتعالج كل واحدة منها موضوعاً واحداً محدداً. ولئن كانت الوثائق صادرة في معظمها عن المتصرف (إلى الحاكم أو إلى قادة عسكريين، أو إلى ناظر العدلية...)، فإن بعضها مذكرات للحاكم أو للقائمقام أو للقادة العسكريين أو للوفود أو للمخابرات الفرنسية (1924/35)...

هذا، ونشير إلى التقارير *Rapport politique* وتواريخها باسم **التقرير السياسي**، **والتقرير** وإلى الـ*Dossier confidentiel* بعنوان **ملف**.

(3) **زحلة الفتاة**، الثلاثاء 1923/1/9. ص3.

(4) **ملف** – لائحة الأحداث السياسية، 1923/8/16.

(5) اتُّهم المتصرف بأنه سمح باختفاء بعض الوثائق ولذلك أبعد. وقد استنتجت اللجنة، في الختام، بأن الصندوقة التي كانت تحوي بعض الوثائق ذات القيمة الثانوية، قد سرقت. وكان وجود جوستان الشعراوي الحلبي من طائفة الروم الكاثوليك في منصب المتصرف يوجه النظر إلى أمرين:

1- قابلية النفاذ بين حدود الدول الواقعة تحت الانتداب في الفترة الواقعة في العقد الثالث من القرن العشرين (جوزيف إدّه وسليم تقلا في بلاد العلويين، وجوستان الشعراوي في لبنان الكبير...).

وقد وُضع حدّ بصورة مفاجئة لقابلية النفاذ هذه. فقد أوردت **زحلة الفتاة** (في 1923/1/11) أن الموظفين اللبنانيين=

محله بالوكالة عبد الله بك خير لمدة ثلاثة أشهر تكللت بالنجاح على ما يظهر[6]. إلا أن الوضع كان بحاجة إلى رجل إدارة ذي سلطات واسعة لكي يضع حدّاً لأجواء فقدان الأمن المسيطرة على مناطق السنجق خارج عاصمته: هجوم على كركول طاريّا وأعمال تمرّد (آب 1922)، أعمال لصوصية في منطقة بدنايل وقصرنبا (كانون الأول 1922)[7]، كذلك في المناطق المناسبة للصيد بين قب الياس وعمّيق (كانون الثاني 1923)[8]. وكان سليم تقلا قد ترك العدلية، حيث أمضى فترة بسيطة بعد عودته من بلاد العلويين، والتحق بالداخلية: المستنطق في بيروت عُيّن «متصرفاً» «لسنجق» البقاع (وهذا مصطلح الوثائق الرسمية) أو «لواء» البقاع (مصطلح الصحافة)[9]. وقد بقي لقب المتصرف الذي أطلق على حكّام الولايات العثمانية الجديدة التي رسمت حدودها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ساري الاستعمال إلى تاريخ 9 نيسان 1925، حين صدر القرار رقم 3060 الموقّع باسم ليون كايلا الذي استبدله بلقب المحافظ[10]. هذا وتطبيقاً لما رُسم في القرار 336 الصادر في أول أيلول 1920، وهو «تدبير مؤقت للتنظيم الإداري في دولة لبنان الكبير»[11]:

«4- يضم سنجق البقاع ومركزه زحلة...:
أ – قضاء راشيا.
بـ – قضاء البقاع المعلّقة.
ج– قضاء بعلبك ومديرية الهرمل»[12].

= المرافقين للمستشارين الفرنسيين قد فصلوا من حلب، وأن الحكومة السورية قد أعلنت أنها لا تقبل موظفين من غير أبناء «الدولة السورية المتحدة» (ص3). ويبقى تاريخ هذه المسألة قابلاً للبحث.

2- كان توزيع مناصب المتصرفين (المحافظين لاحقاً) على الطوائف الكبرى (4 سناجق: لبنان الشمالي، جبل لبنان، لبنان الجنوبي، البقاع، مدينتي بيروت وطرابلس)، واحداً من أقدم هذا النوع من التوزيع في الإدارة اللبنانية.

(6) **زحلة الفتاة** في 1923/1/9 وفي 1923/1/11. وقد خصّت الجريدة هذا «الإداري الديموقراطي العارف بواجبه» بأجمل وداع.

(7) **ملف**، 1923/8/17.

(8) **زحلة الفتاة**، المرجع السابق.

(9) **المصدر نفسه**. ويحمل الختم الرسمي بالفرنسية «moutassarifat du sandjak de la Békaa» وبالعربية: «متصرفية لواء البقاع».

(10) E. Rabbath, *L'Evolution politique de la Syrie sous mandat*; Paris, 1928, p. 145.

(11) *Recueil des actes administratifs du Haut commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, année 1919-1920,* vol. I, pp. 141-150.

(12) **المصدر نفسه**، ص143.

إلا أنه، وعلى ما يبدو، قد تم، في الفترة ما بين القرارين الصادرين في كانون الثاني 1920 ونيسان 1925 اتخاذ تدبير قسّم البقاع بموجبه إلى خمسة أقضية على ما نجده في وثائق الأرشيف التي بحوزة يوسف تقلا[13].

«يوم المتصرف الجديد»

يوم ذهب المفوض السامي، الجنرال غورو إلى فرنسا ليناقش «التقليص المتشدد في الموازنة المدنية والعسكرية الذي فرضته حكومة بوانكاريه Poincaré»[14] وسط أنباء مشككة بعودته المحتملة، ويوم انهارت الليرة السورية فجأة «على أثر اضطراب العلائق السياسية في أوروبا»[15]، استطاع سليم تقلا أن يستفيد باستلامه وظيفته من ظروف وامتيازات ملائمة: مركز إداري مُجدّد ومُثبّت، سلطات إضافية، متصرف جديد شابّ ذو شخصية جذابة...

في الأسبوع الذي سبق وصول سليم تقلا إلى البقاع، تقدم سكان المعلقة، وكانت مركزاً سابقاً لأحد الأقضية الأربعة في ولاية دمشق، بواسطة واحد من أبنائها هو موسى نمّور أحد أعضاء المجلس التمثيلي الأول المنتخبين (من 1922/5/25 إلى 1925/1/13) عن سنجق البقاع في لبنان الكبير، بطلب للحاكم بنقل السراي إلى المعلقة، وقد تبرّعوا، لهذا الغرض، ببناء مناسب مجّاناً. أما وجهة نظر الزحليين التي اعتمدتها الحكومة، فكانت مختلفة تمام الاختلاف: لقد أبرزوا حجتهم بأن المعلقة حيّ متطرف من زحلة، بعيد عن مركز المدينة، وبأن غورو قد كرّس زحلة عاصمة للبقاع يوم ألحقت الأقضية الأربعة بلبنان، وبأن المعلقة ألحقت بزحلة وليس العكس، وبأن الموظفين يقيمون في زحلة، وبأن أهل البقاع يتبضعون في سوقها... كذلك فإنهم أكّدوا على أنه يصعب على أهل المعلقة أن يؤمّنوا للحكومة «قصراً» بفخامة قصرهم البلدي الذي يقدمونه بلا مقابل. وقد بدأت بلدية زحلة أعمالاً كثيرة لتجديد «سراي البيادر»[16] وتسهيل

[13] انظر مثلا ملف 14 آذار 1924: «الأقضية الخمسة التي تؤلف السنجق»: زحلة، البقاع، راشيا، بعلبك، الهرمل.

[14] Fournié-Riccioli: *La France et le Proche-Orient 1916-1946*, Casterman, 1996, p. 99

انتهى الجنرال إلى أن يقدر بأن تقليص الموازنة يمنعه من إتمام ما التزمت به فرنسا، فأبدى رغبته بأن يغادر بلاد المشرق. أنظر، حول وضع الرأي العام في تلك الفترة، المقابلة التي أجراها راجي الراعي مع القومندان ترابو في **زحلة الفتاة** في 1923/1/23.

[15] **زحلة الفتاة** في 1923/1/11. وقد ذكرت الجريدة أسعار الصرف الآتية، «وهو أقصى حد بلغته منذ سنة 1919»: الليرة العثمانية: 320 قرشاً، الليرة المصرية: 360 قرشاً، الليرة الإنكليزية: 70 فرنكاً. وأشارت إلى أن الموظفين يقبضون أجورهم بالليرة السورية الورقية.

[16] كانت بيادر زحلة تمتد من مبنى البلدية الحالي إلى تل شيحا.

الوصول إليها: ترميم الطرقات المؤدية إليها، إقامة مشروع لبناء خان في جوارها، طلاء الجدران وترميم البلاط[17]، تمهيد أرض منشية البيادر بهدف زرع الأشجار فيها[18]... ولم يبق في ثوب السراي المجدد سوى لطخة واحدة هي غرفة النظارة الواقعة في بناء السجن نفسه، وهو «مغارة قذرة» يتراكم فيها «الوسخ والرطوبة والروائح الفاسدة»[19].

مرّ «يوم المتصرف الجديد» (وهذا عنوان تصدر الصفحة الأولى من **زحلة الفتاة**)[20] في احتفال مهيب. فقد وصل حاكم لبنان الكبير القومندان ترابو بصحبة معاونه الفرنسي (م. روزييه) وناظر الداخلية الشيخ محمد الجسر والمتصرف الجديد سليم بك تقلا يسبقهم «فرسان الجند». وما كان أعظم تشفي هذا الأخير بأن يرى نفسه متوجاً على أيدي من كان بالأمس القريب يحمل عليهم في رسائله إلى نجيب أبو صوان! استقبلهم أمام السراي المزيّن بالأعلام اللبنانية والفرنسية الرسميون وأعيان المنطقة (الرؤساء الروحيون، نواب اللواء، رئيس واعضاء بلدية زحلة - المعلقة)[21] والحشود الكبيرة المحيطة بقوس نصر أقيم خصيصاً للمناسبة.

وقد دخل الأعيان القاعة الكبرى في السراي بعد أن حيّتهم ثلة من الدرك اللبناني وبعد أن أسمعتهم فرقة المطرانية (للروم الكاثوليك) «المارسيلياز» (النشيد الوطني الفرنسي). وقد ألقى الحاكم وقوفاً، بين ناظر الداخلية والمتصرف، خطاباً برر فيه اختياره لهذا المنصب الصعب ذي الشأن ألا وهو حاكم البقاع، وهو منصب يتطلب «ذكاءً وحكمة ونزاهة». وقد أدى به «بحثه الطويل» إلى اختيار سليم تقلا ذي الخلال الحميدة المتعددة، وعلى رأسها «الشباب»، «والذكاء

[17] **زحلة الفتاة**، في 1923/1/16 و1923/1/27.

[18] **زحلة الفتاة** في 1923/1/27. كان في زحلة منشيتان (ز.ف 1923/2/13): الأولى قرب البردوني (وما زالت في مكانها) والثانية في البيادر (وهي حرج صنوبر بقي جزء منه، وبني في الجزء الثاني في أواسط القرن العشرين مدرسة مهنية حكومية).

[19] **زحلة الفتاة** في 1923/1/30. في أوائل العام 1923 كان عدد السجناء فيه «ومعظمهم من البقاع»، 50 سجيناً. بعد مرور ثمانين عاماً وعلى الرغم من مشاريع نقل هذا السجن، فإنه بقي في مبنى البلدية الذي تركته السلطات الحكومية منذ سنة 1961 وانتقلت إلى السراي الجديد المبني على الشارع الرئيسي الجديد في المدينة.

[20] جميع معلوماتنا حول تولي المنصب استقيناها من **زحلة الفتاة** في 1923/1/23.

[21] كان ممثلو السنجق في سنة 1923 النواب الآتين: عبدالله أبو خاطر (روم كاثوليك)، موسى نمور (ماروني)، شبل دموس (روم أرثوذكس)، حسين قزعون (سني)، أحمد الحسيني (شيعي).

وكان رئيس بلدية زحلة وديع فرح (روم كاثوليك) ونائب الرئيس نجيب شمعون (ماروني).

ونجد في وثيقتين من **ملف** متعلقتين بزيارتي الحاكم فاندنبرغ في 1924/8/10 و1924/9/2، لوائح بأسماء الموظفين والأعيان في تلك الفترة.

والنزاهة». وقد وضع فيه ثقته الكاملة، وكان واثقاً من أنه سوف يؤدي واجبه على أتم وجه بمعاونة الموظفين الآخرين. وبعد تبادل الأنخاب المعتاد، تمت خلوة بينه وبين الموظفين مكنتهم من معرفة رئيسهم الجديد[22].

وبعد حفل التنصيب وتلبية لدعوة، انتقل عدد محدود من النواب والأعيان وكبار الموظفين (ما يقارب العشرين) إلى فندق القادري... وقد لخصت خطاباتهم، ساعة تبادل الأنخاب، خير تلخيص، هموم الفترة. فلقد أيّد النائب عبد الله أبو خاطر ضرورة قيام طاغية عادل في المشرق، وأكّد الحاكم ترابو على أن الوضع الحالي المضطرب في البلاد لا يعود سببه إلى عجز فرنسا، بل إلى مشيئتها في معاملة سكان البلاد باللين والتسامح، إلا أن التعدّيات الحالية سوف تقمع بيد من حديد. وأصر الشيخ محمد الجسر على تبديد الرأي القائل بأن الحكومة الفرنسية تحكم من دون الأخذ بالاعتبار الآراء الأخرى، وأكّد على أنها تستشير «مجلس النظّار» قبل أن تتخذ أياً من قراراتها، وأنه هو نفسه، باعتباره ناظر الداخلية، يتمتع بسلطات واسعة جداً.

حين غادر الحاكم ومعاونوه أكبر السناجق في لبنان الكبير مساحة بعد هذا التنصيب، تركوا على رأسه شاباً ابن ثمان وعشرين سنة. وقد واكبهم إلى شتورا مودعاً إياهم. وكانت مسؤولياته متعاظمة بتعاظم السلطات الجديدة التي أوكلت إلى المتصرف: قرار من الحاكم بإلحاق الشرطة والدرك في بعض المناطق برئيسها الإداري المحلي، وبإعطاء المتصرف سلطة جمع المسؤولين الأمنيين في منطقته وتزويدهم بالتعليمات[23].

وقد أعلم المتصرفون في اجتماع عُقد في بيروت بينهم وبين الحاكم، بعد ذلك بأيام، بأن سلطاتهم قد وُسِّعت بمقتضى مسؤولياتهم الجديدة في الأمن في سناجقهم وبأن عليهم أن يرفعوا التقارير إلى نظارة الداخلية بحسن سير الإدارة[24]. وقد عُيِّن فريق أمني جديد لمساعدة المتصرف في البقاع[25]. وقد تكلمت الصحافة حينها على المتصرف بأنه استعاد سلطات

[22] قلّد الحاكم أوسمة لمسيو باتي دو كلام Paty de Clam (معاون مستشار اللواء ولسوف يصادفه سليم تقلا طوال حياته المهنية) وللعديد من الجنود بعد انتهاء الحفل.

[23] **البرق**، باستشهاد **زحلة الفتاة** في 1923/1/27.

[24] **زحلة الفتاة** في 1923/2/8. بدأت **تقارير** المتصرف السياسية المحررة بالفرنسية بعد هذا الاجتماع. أما بعض الوثائق المحررة بالعربية فكانت موجهة الى «معالي ناظر الداخلية الأفخم» (مثال ذلك: رسالة مؤرخة في 8 آذار 1924 حول انتخاب المجلس الدائم للجنة الإدارية). حضر سليم تقلا، بالتزامن وهذا الاجتماع، زفاف شقيقته وجرجي نفاع. وقد بارك الزواج المطران بشاره الشمالي.

[25] عُيّن الشيخ أنطون الخازن قومنداناً للجندرمة في السنجق مكان أمين بك المقدم (**زحلة الفتاة** في 1923/1/16) وعُيّن زكي طالب (**زحلة الفتاة** في 1923/1/27) قومنداناً للدرك (**ملف**، 1923/3/31).

المتصرّف التركي الذي يجمع في شخصه السلطات المدنية والعسكرية (**زحلة الفتاة** في 1923/2/13). وقد انتخبت اللجنة الإدارية للسنجق مجلسها الدائم[26].

بدأ المتصرف يومه الأول في يوم العمل الإثنين في 22 كانون الثاني سنة 1923، وكان قد اختار لوكندة القادري مكان إقامته، وهو أفخم فنادق المدينة، وكان الخوذي ينقله يومياً إلى السراي[27]. وقد كرّس جزءاً من هذا اليوم لاستقبال الوفود العديدة التي جاءت لتحيته في السراي أو في الفندق؛ وقد لفتت الوفود الإسلامية منها على وجه الخصوص نظر محرر **زحلة الفتاة**[28]. وفيما كان يتابع استقبال الشخصيات والجماعات، في الأيام اللاحقة، «كان يرد الزيارات متعرفاً بالمواطنين المعجبين بذكائه وأدبه والمتفائلين بعهد إدارته»[29]. وفي يوم الأحد اللاحق ليوم تنصيبه (28 كانون الثاني) زاره وفد من الأقارب وأبناء بلدته زوق مكايل على رأسهم والده لتقديم التهاني في زحلة وقد استبقاهم إلى الغداء في فندق القادري.

المفكر السياسي

بين السنتين الأوليين من العقد الثالث من القرن العشرين (1921-1922) والسنتين اللاحقتين لها (1923-1924) شهدت شخصية سليم تقلا تطوراً لا يفسره تغيّر نمط كتاباته وحده: فهناك، رسائل موجهة إلى أب روحي – صديق، وهنا تقارير موجهة إلى سلطة شبه مغفلة. ولئن بقي السعي الحثيث في العمل والإخلاص للقضية والطموح، على ما كان عليه سابقاً، فإن الشاب المشغول بوضعه المالي، الخائف من افتقاده الشجاعة قد بات بعد اليوم من الماضي[30]... وأعطى

[26] **زحلة الفتاة** في 1923/1/30. انتخبت اللجنة الإدارية مرة ثانية هيئتها الدائمة (وكانت السلطة في بيروت قد ألغت الانتخاب الأول، **زحلة الفتاة** في 23/1/27) وفيها: عبدالله بك رزق، رشيد أفندي الحشيمي، وديع أفندي الحداد، عبدو أفندي المفتي القادري. وفي مذكرة بتاريخ 1924/3/14 موجودة في **ملف**، يقول سليم تقلا إن الهيئة تضم عشرة مقاعد موزعة «على الطوائف» على هذا النحو: ماروني 2، سني 2، شيعي 2، روم كاثوليك 2، روم أرثوذكس 1، درزي 1. (وقد شغر بالاستقالة مقعد روم كاثوليك، ومقعدان شيعيان). وبذلك تكون الأقضية الخمسة ممثلة على الشكل الآتي: زحلة (ماروني 1، روم كاثوليك 1)، راشيا (درزي 1)، بعلبك (شيعي 1)، الهرمل (شيعي 1).

[27] أنظر **ملف**، مذكرة بتاريخ 26 حزيران 1923. يتوسط تقلا فيها للخوذي شبلي أبو ناصر الرياشي، وقد حكم بـ15 سنة أشغال شاقة، لجرم ارتكبه في 1918/11/5 في زمن العصابات في «المنطقة الشرقية السيئة الذكر».

[28] «ولقد تهافتت وفود المسلمين على حضرته سواء في السراي أم في نزل القادري حيث اتخذ مقاماً». **زحلة الفتاة** في 1923/1/25.

[29] **زحلة الفتاة**، في 1923/1/30.

[30] «لو أنني خذلت هذه المرة، لما تحملت انتظار فرصة أخرى، على الأرجح». رسالة إلى نجيب أبو صوان مؤرخة في 1922/4/19.

مكانه لممثل السلطة الواثق من حقوقه، المصمم على تأدية مهامه كاملة. لقد جلس المتصرف على كرسيّه وهو مصمم على أن لا يدع الفرصة تفوته في خدمة القضية وفي إظهار قدراته في هذا المجال.

إن ما يصدمك للوهلة الأولى، في تقاريره السياسية أو في مذكرات الخدمة (**الملف السري**)، أنه غالباً ما يتخطى وصف الوقائع المحض إلى إبداء رأي سياسي متماسك مترابط، أو وضع إيديولوجية متكاملة، أو الوصول إلى ما يكاد يكون فلسفة. فليس من المستغرب إذن أن يسميه صحافي من معاصريه بـ«المفكر الاجتماعي»[31]، من غير أن يطلع على مضمون كتاباته الموجهة إلى جمهور ضيّق جداً، ولعل تسميته الأوقع تكون بـ«المفكر السياسي». ومع أن فكر المتصرف منتشر في جميع نصوصه، إلا أنه يتخذ صورته الأوضح في تقاريره الفصلية التي يمكن اعتبارها بمثابة دراسة مقتضبة في السلطة ورسالتها ومفاسدها.

ويقوم تصوره هذا على عمادين: الشعب والسلطة. فالشعب، على ما يغشاه من الإيديولوجيات والحركات السياسية، معرّف على النحو الآتي: «الشعب الحقّ، أي جميع الأشخاص الذين لا يفكرون إلا بالعمل وبالعيش الكريم...»[32]. والشعب الحق هم الأكثرية، وقد تكون هذه الأكثرية، الآن وهنا، متعددة الأوجه، ملتبسة التطلعات، إلا أنها لا تحمل سوى همّ واحد هو الأمن: «إن السكان (...) وأكثرهم من ذوي الطبائع الطيبة، إلا أنهم جهلة، لا يبتغون من سلطة الانتداب إلا أن تؤمّن لهم الأمن في أموالهم وأرواحهم. وغالباً ما يكون رجل الدرك ممثل السلطة الوحيد الذي يتسنى لهم معرفته أو الاقتراب منه»[33].

ولكي تؤمّن الحكومة مطلب الشعب بالأمن فإن عليها أن تتّبع سياسة «الحزم» و«العزم»: وهاتان صفتان مفتاحان تترددان في النصوص كاللازمة: «لقد تيقّنت من أن معنويات السكان ممتازة، وذلك بسبب موقف الحكومة الحازم والتدابير العازمة التي اتخذتها من أجل استتباب الأمن العام»[34]. كذلك فإن السلطة والقوة والمقدرة تشكّل مثلثاً تصل الحكومة به وحده إلى هدفها (إرضاء الشعب) وتردع به جميع من تسوّل لهم أنفسهم القيام بأعمال الشغب: «يبدو

[31] محرر **الأرزة** وقد نشرت **زحلة الفتاة** مقالته كاملة بتاريخ 1923/12/18.
[32] **التقرير السياسي الفصلي** عن نيسان، أيار، حزيران، 1923 المحرر في 9 تموز 1923، ص2.
[33] **التقرير السياسي الفصلي** عن تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول، 1923، المحرر في 10 كانون الثاني 1924. ص3.
[34] **تقرير** في 22 حزيران 1923، ص2.

لي أن الدرس السياسي الذي يجب حفظه للمستقبل يكون على الشكل الآتي: إن أفضل نظام للحكم في بلد ما زال فتيّاً مثل هذا البلد، حيث تتصادم الأعراق والجنسيات والطوائف وتتشابك، هو نظام العزيمة والسلطة. فلا يصحّ التردد في فرض الإرادة على الناس خصوصاً إذا كانت هذه الإرادة سليمة وعادلة، ولا يصح التراجع أمام التضحيات في سبيل فرض احترام هذه الإرادة. إن ما جعل من أعداء الأمس رجالاً صاغرين اليوم، لا يكمن في تقديم التنازلات ومنح الامتيازات؛ بل يكمن في الشعور بأنهم إن تابعوا في صراعهم فإنهم يعرضون أنفسهم إلى الخسارة بل إلى خسارة كل شيء»[35].

وليست القوة، وهي أساسية في تعريف السلطة، صفتها الوحيدة؛ بل إن تقلا يؤكد على مواصفاتها الأخرى، والوقار قبل كل شيء: «برأيي أن هذه الحركة لا تستحق إلا جواباً واحداً، تصرف وقور وحازم من قبل الحكومة... »[36]. ثم الصلابة بعده، وما أشد ما يفتقر الأفراد إلى هذه الصفة، («ليست الصلابة من بين الفضائل أعظمها سلطة في الطباع»)[37]، التي ينبغي للدول أن تتحلّى بها: يتكلم تقلا عن «الصلة الوثيقة» القائمة بين «عمل السلطة التنفيذية العازم الصلب» وبين فرض «احترامها» لدى السكّان[38]. «ليس من حكومة يحبها الناس سوى: الحكومة التي تظهر قوتها والتي تعرف كيف تفرض، إن احتاج الأمر، إرادتها على نحو كامل، وكيف تحاسب عن كل إساءة إلى سلطتها مهما كانت درجتها»[39].

إن ما ذُكر، إلى الآن، هو وصف السلطة من حيث الشكل وحده. إلا أن السلطة لا يمكن أن تُفرغ من مضمونها؛ ومضمونها العدالة: فحينما يتكلم المتصرّف عن «اتباع... سياسة إدارية محضة»، فإنه يضيف قائلاً: «وذلك يعني تأمين العدالة لكل فرد، بغضّ النظر عن مرتبته وصفته»[40]. وعلى السلطة أن تكون عادلة أولاً لكي تحظى بتأييد الناس، أي أن عليها أن ترفض التفرقة بين المواطنين، وأن لا تخضع لابتزاز الأعيان الذين يريدون البقاء فوق القانون. وتبقى العدالة سمة السلطة الأساسية والصورة الضرورية لإعلاء شأن هذه السلطة في نظر «الرأي العام»، في آن معاً. والتوازن الأمثل لدى متصرفنا الشاب يكون كالآتي: «يجب إذن

[35] **التقرير السياسي الفصلي** عن كانون الثاني، شباط، آذار 1924 المحرر في 5 نيسان 1924، ص4.
[36] **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 10 نيسان 1923، ص2.
[37] **تقرير** في 1923/6/29، ص1.
[38] **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/7/9.
[39] **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/4/10، ص2.
[40] **تقرير** في 1923/6/15.

اتباع سياسة متشددة عادلة، مهما كلّف الأمر»[41]. ويجب أن تحمي هذه السياسة الحقوق والأملاك، وأن تؤمّن الحريات الفردية على أتم وجه وأن تسهر على تطور الاقتصاد[42]. إلا أن الضرورات السياسية والأمنية، في النصوص المدروسة، تطغى على الضرورات الاقتصادية: «يطغى هذا الإنجاز [أي الأمن والسياسة في البلاد وفي السنجق] على غيره من الأمور، حتى ما كان منها ذا صلة بالمصلحة الاقتصادية والاجتماعية الخالصة»[43].

ولكي ننتهي من الإحاطة بالفكر السياسي عند سليم تقلا بين سنتي 1923 و1924، فلا بد لنا من إدخال مقولتين متوسطتين بين السلطة والشعب قطبي التصور عنده، هما: السواد la foule من جهة والأعيان والجمعيات من جهة ثانية. أما السواد فهو ما يؤول إليه الشعب الجاهل والمقموع من قرون حينما يكون محروماً من سلطة شرعية ومسيّراً من قبل القوى الظلامية، فيظهر حينها ما يخشاه سليم تقلا ويسميه بـ«فوضى الجماهير»[44]، ويعمل على الحد منه. وأما الأعيان والجمعيات فإنهما وإن كانا ينتميان إلى عالمين مختلفين، الأول قديم والثاني حديث، إلا أن لهما صفة مشتركة هي «الأذى» الذي يلحقانه بكل سياسة «سليمة» (يتردد في النصوص المدروسة هذا الاستعمال البياني «للسليم» و«المؤذي» و«المَرْضيّ»). يريد الأعيان وضع أنفسهم فوق القوانين، ويستقون سلطاتهم من تساهل الدولة معهم، ويبقون على استعداد دائم للتلاعب بالناس لتحقيق مصالحهم. وللجمعيات، وعلى رأسها الماسونية، دور لا يقل ضرراً عن دور الأعيان، ولا سيما في نظام ديموقراطي حديث العهد: «إنني لا أرى، شخصياً، إلا المنافع من تقليل دور هذه الجمعيات الصغيرة التي... تظهر نشأتها في وقت واحد وكأنها تهدف إلى العمل سرّاً في غير صالح فرنسا. على أن هذه التجمعات لم تكن قطّ مفيدة، فالبلد بحاجة إلى العمل وليس إلى الخطابات والكلام»[45].

«رقعة الشطرنج للطوائف السورية»

ما يميّز هذه الاعتبارات العامة والكلّية التي مرّت معنا، وفيها أفكار من الفلسفة الكلاسيكية للسلطة، ومواضيع عزيزة على اليمين الفرنسي في فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن

(41) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/10/8، ص2.
(42) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/7/9، ص4.
(43) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/4/10، ص4.
(44) **تقرير** في 1923/3/23، ص4.
(45) **تقرير** في 1923/7/20، ص1.

العشرين، وهي مواضيع لا بد أنها كانت منتشرة في مؤسسات اللعازريين واليسوعيين في تلك الحقبة، أن سليم تقلا ينظمها تنظيماً منهجياً ويعبّر عنها في صورة واضحة ومتشددة. فهي باستخدامها أساساً للنشاط الملتزم في السياسة والإدارة، تُظهر مدى قدرات المتصرف الشاب العازم على التأمل في خياراته والدفاع عنها وتبريرها. إلا أن حلقةً وسيطة تقوم بين المبادئ الموجِّهة والعمل اليومي: رؤية الرجال المؤسسين في تلك الحقبة، أي أوائل العقد الثالث من القرن العشرين، حيث كان لبنان الكبير في أول عهده وكانت السياسة الفرنسية المهيمنة بلا منازع، لا تزال في بدايات فترة التردد الطويلة. ولذلك فإن ما نجده في نصوص تقلا لا يشكل بالطبع نظرية عامة للبلد (أو لدول المشرق بمجملها) في تلك الفترة، بل عناصر متفرّقة لمثل هذه النظرية.

ولا بد من ذكر بعض الملاحظات الضرورية في تقديم هذه العناصر المتعلّقة بمجمل السكان من جهة، وبكل طائفة على حدة من جهة اخرى، وفي تحديد ما فيها من صراحة وفظاظة وإزعاج، وذلك بعد مرور ثلاثة أرباع القرن على هذه الأحداث. إن وجهة نظر سليم تقلا تطابق وجهة نظر السلطة، وهي سلطة شبه مغفلة، ضرورية لاستتباب الأمن والسلم الأهلي. وهذا ما يحدد الأسلوب العام في التقارير المرسلة إلى سلطة غير مسماة، نادراً ما يرد فيها اسم صاحبها، بعد ذكر وظيفته، أكان حاكم لبنان الكبير أم المفوض السامي أم قائد الشرطة أم القائمقام... وقد تقلب على حكم لبنان، في أثناء خدمة تقلا في اللواء، ثلاثة حكام. إلا أن قراءة تقاريره لا تُظهر تغيراً في اسم صاحب اللقب في «السراي الصغير» في ساحة البرج. والشاهد ان في نصوصه عبارتان هما: «الإنجاز الإداري»[46] و«العمل الإداري»[47].

إن هذه السلطة التي لا يُستغنى عنها، والتي يُقام بخدمتها على هذا الأساس، والتي يمكن تبريرها «بحاجة البلد الشديدة إلى أن يُحكم»[48]، هي سلطة مزدوجة، لأن الأمر متعلّق بقضيتين: «قضية فرنسا» و«قضية لبنان»[49]. فإذا مرت في سياق كلام سليم تقلا عبارة «الاحتلال» فإنه يعني بها «الاحتلال الإنكليزي – الهاشمي»[50] بين سنتي 1918-1920. أما الحضور الفرنسي

(46) **تقرير**، في 1924/5/24: «يمكننا إذن أن نتطلع إلى المستقبل بثقة كبيرة، شرط أن يُتابع العمل الإداري بشدة لا هوادة فيها، كما كان الحال إلى الآن».
(47) **تقرير** في 1924/5/24 و1924/6/24.
(48) **تقرير** في 1924/8/16.
(49) **تقرير** في 1923/7/16، ص3. يقول تقلا في معرض حديثه عن حبيب البستاني، رئيس الحزب الوطني اللبناني، «بدا لي أنه رجل شجاع، مخلص للانتداب ولبلده» (**تقرير** في 1923/4/20)
(50) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/4/10، ص4.

فلا يبدو في التقارير الموجهة إلى حاكم لبنان الفرنسي، على أنه خال من الإشكال، بل إنه يتخذ مبرره من مبدأين اثنين: الأول المصلحة الوطنية المدركة لذاتها: «لا يسعنا السماح للحمقى أن يُحمَلوا، في أعين الجمهور، على محمل أنهم المدافعون الوحيدون عن المصلحة الوطنية، ولاسيما أن السكان، وهم بمجملهم سليمو [العقول]، يعرفون حق المعرفة أن حضور فرنسا ضرورة حيوية في صالحهم»[51]. والثاني وهو أكثر دقة من الأول: ففي بلد مكون من عناصر مختلفة، تمزقه الأحقاد القديمة، لا يمكن لغير فرنسا أن تكون محايدة [بين الأطراف] وأن تسيطر على الوضع من الخارج: «(...) لا يصح لغير الفرنسي أن يمثل دور الحكم على نحو مفيد، بين الطوائف المختلفة وأن يخفّف الأحقاد المتوارثة من قرون التي تفرّق بينها، هذا إن لم يمحها، وأن يعمل بذلك على ازدهار البلد»[52].

إن ما أوردناه من نصوص في المقطع السابق، يحمل قيمة أساسية. وذلك أن استعمال سليم تقلا عبارة «الحضور الفرنسي»، لا يلزمه الدفاع عن الحكومة الفرنسية أو عن المصالح الفرنسية، أو حتى عن الانتداب الفرنسي. إنه يشير بإصبعه إلى الدور الذي لا غنى عنه للجيش الفرنسي في حماية لبنان الكبير: «يبدو أن [النقاد] قد شعروا كذلك بقيمة الحضور الفرنسي المعنوية في هذا البلد، ولاسيما في ما يختص بالحفاظ على لبنان الكبير»[53]. و«النقاد» الذين يلمح إليهم سليم تقلا هم لبنانيو مصر (من أعضاء الاتحاد اللبناني على وجه الخصوص) الذين كانوا يناضلون في سبيل دولة لبنان الكبير الحرة، والمستقلة بحماية دولية، وقد بدأوا بالتخفيف من غلوائهم باعتبار الحضور الفرنسي، ولو أنه ليس دولياً ولا شكلياً إلا أن له الفضل أنه فعال.

أما فيما يتعلق بدور الحكم الذي يبحث سليم تقلا عنه للبنان الكبير، والذي يرى في فرنسا خير ممثل له مؤقتاً، فإننا نجد فيه مفتاحاً لمسيرته السياسية، يعبر من خلاله مسبقاً عن قلة تعاطفه مع حركة لا بد أنها أكثرية داخل الطائفة المارونية، الداعية الأولى للبنان الكبير، إلا أنها لم تدفن أحقادها القديمة، فإمّا حكمت البلاد يوماً ما، فإنها لن تستطيع حكمه إلا على حساب الجماعات الأخرى. وبغياب الحَكَم الذي لا يصح إلا أن يكون خارجاً على الطوائف المختلفة، فإن تفاهم هذه الطوائف يبقى الحل الوحيد لفتح الباب على الخيار الوطني. إن انحياز سليم تقلا المسبق والمبدئي إلى التيارات المعتدلة والآراء الدستورية واضح بين هذه السطور.

(51) تقرير في 1923/9/28.
(52) تقرير في 1923/8/10.
(53) المصدر نفسه.

لقد سمح المتصرف لنفسه، وهو الغني بخبرة طولها سنة ونصف السنة في المنطقة الشرقية، أن يكتب في تقريره السياسي الشهري بتاريخ 24 حزيران 1924: «لعل سكان هذا السنجق أن يكونوا الأكثر بدائية في لبنان الكبير وبالتالي الأكثر عرضة للتأثير عليهم... »[54]. كذلك فإن صفة «البدائية» تتكرر أكثر من مرة في النصوص، إما للإشارة إلى مجمل سكان البقاع، أو للتدليل على سكان منطقة من المناطق فيه (بعلبك أو الهرمل على سبيل المثال): «عقلية بدائية»[55]، «روحية بدائية»[56]... ويتكلم تقلا في موضوع آخر عن: «هذا الشعب المغرق في جهله وفي خوفه»[57]. إن الأكثرية «السليمة» «الطيبة»، بسبب «جهلها» و«سهولة التأثير عليها» و«خوفها»، تخضع لترهيب الخارجين على القانون وهم الأشداء الذين يهدمون هيبة الدولة وسلطتها: «ترتفع نسبة الأمية في قضاءي بعلبك والهرمل(...) إلى 80%(...)، وتُعدّ السرقة المسلحة أعظم عنوان للمجد(...) ويقول المثل السائر بأن «السجن للرجال»[58]. إلا أن سكان السنجق من البقاعيين قد ورثوا سماتهم هذه من تجربة تاريخية لم تسمح لهم بتعلم الديموقراطية والليبرالية. يقول المتصرف في تعليقه على «نزع السلاح» المزمع: «يضغط وجود الجيش بثقله على الروحية البدائية لدى السكان. ونظراً لأنهم لم يروا الشرطة من زمن، فإنهم تعوّدوا إغفال وجودها، كذلك فإن هيبة السلطة، وقد انتقصت بالانتقال المفاجىء إلى النظام الديموقراطي الليبيرالي الجديد، من نظام الاستبداد الطغياني الذي طبّقه الأتراك منذ قرون، معرضة للضياع الكلي»[59]. كما أن سكان مدينة زحلة، «مع أنهم يبعثون على الحيرة الشديدة وأنهم شديدو التحرك»[60]، فإنهم ليسوا في مأمن من الأفكار المؤذية: «على أن الأفكار الكبرى التي تحرك الحشود لا تتداول [بين الناس] بلا حساب لعواقبها في وسط ثقافي متدنٍّ...»[61].

إن الرؤية الشاملة لسكان السنجق تسمح مع ذلك بالتجزئة إلى تقديرات متعددة تختص بكل طائفة من الطوائف التي تسكن المناطق المختلفة، والتي يجمعها تقلا تحت عنوان واحد:

(54) ص1.
(55) تقرير في 1923/10/26 رقم 35، ص2.
(56) التقرير السياسي الفصلي المحرر في 1924/1/10. ص2.
(57) تقرير في 1923/9/28، ص2.
(58) تقرير في 1924/8/22.
(59) التقرير السياسي الفصلي المحرر في 1924/1/10، ص2.
(60) ملف، رسالة في 1923/6/26.
(61) تقرير في 1923/9/28.

«رقعة الشطرنج للطوائف السورية»[62]. وتطالعنا في هذا المجال نبذات نفسانية – فلسفية – تاريخية متعلقة بمختلف الجماعات القاطنة في اللواء، يخطها متصرف اللواء، ليس انطلاقاً من ولائه لطائفة معينة، بل انطلاقاً من موقف السلطة المعنية بحماية لبنان الكبير واستتباب الأمن فيه. فليس لطائفة ما فضل على أخرى إلا بمقدار انصياعها لهاتين الضرورتين.

إن «السكان المحمديين» يتأثرون أشد التأثر بما يجري من أحداث في الدول المحيطة بلبنان الكبير، من تركيا إلى فلسطين مروراً بالحجاز وشرقي الأردن، وسوريا: «إن المحمديين، وهم أقل تعليماً من المسيحيين، وأكثر احتراماً لمبدأ السلطة، وأكثر تصديقاً، وأقل روحاً نقدية منهم، يتأثرون بهذه الأفكار تأثر ظهر البحر بالريح»[63]. إلا أن هذه اللوحة العامة تحتمل وضع اللمسات المتباينة: «رغب المسلمون، وما يزالون يرغبون، بأن يجتمعوا تحت سلطة حكومة واحدة قائمة في دمشق، لأنهم يشكلون، في رقعة الشطرنج للطوائف السورية، الجماعة الدينية الأكثر عدداً والأكثر تماسكاً، وهم يشعرون بأن اتحادهم سيزيدهم قوة. إلا أن الغريب في الأمر أن يكون الشيعة وحدهم، وبخاصة آل حيدر منهم، هم الذين جعلوا من أنفسهم عملاء لهذه الحركة. أما سنّة البقاع، ولو أن بعض الشخصيات المريبة قد أغروهم، فإنهم لم يقوموا بأي بادرة. على أن الشيعة، وهم أقلية طائفية في مجمل سوريا، لن تؤمّن لهم الحماية أكثر من غيرهم من الأقليات إن انضموا إلى سوريا، لا بل إنهم سوف يفقدون جميع الضمانات التي تؤمنها لهم جنسيتهم اللبنانية. أفلا ينبغي أن نرى في كل هذه الحركات سوى عمليات دنيئة تهدف إلى الحصول على مراكز وامتيازات؟»[64]. وقد قام بين المتصرف و«المتاولة» نوع من الشراكة الضمنية، تتعدى العداء لآل حيدر: إن الشيعة «بطبعهم بسطاء طيبون»[65]. «المتاولة أقل شراسة في الطبع من دروز لبنان» (**تقرير سياسي** بتاريخ 1923/3/23). ولئن ذكر في أحد تقاريره بعض أعمال اللصوصية على مكارية من بسكنتا: «لم يتخلَّ متاولة هذه القضاء عن عاداتهم المتوارثة من القدم»، فإنه بعد ذلك يقول: «ليس غير المتاولة من يكتفي، في الأعم الأغلب، بنهب المسافرين دون قتلهم»[66]. وفي موضع آخر، إذ يذكر أن ابن أحد كبار الملاكين من بلدة الناصرية، على الحدود بين قضاءي البقاع وبعلبك، «تُعدّ ثروته بستة آلاف ليرة ذهبية»

(62) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/4/10.

(63) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/10/8. يستعمل تقلا في هذا التقرير عبارة «الذهنية المحمدية».

(64) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/4/10.

(65) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/7/9.

(66) **تقرير** في 1923/11/23.

قد سرق هو وتسعة أشخاص آخرين ثوراً وبقرة من قرية الكرك القريبة من المعلقة، فإنه يسوق بذلك ملاحظة للتندر على الأغلب[67].

وعلى أي حال، فإن المحور الطائفي لم يكن الوحيد في تبيان المواقف السياسية. فالتقسيم بين المدينة والريف هو أيضاً ذو شأن في تفسير بعض المواقف أو في تفسير غيابها. فلئن كان قضاء البقاع، حيث يكوّن السنة الأكثرية (إلا أن «عدد المسيحيين فيه كبير ولهم أملاك يعيشون فيها منذ زمن بعيد»)، «ليس موضع خوف»، فذلك لأن «المسلمين... لا يملكون فيه حاضرة سكنية كبيرة يستطيعون أن يجتمعوا للتباحث فيها»[68]. وقد كتب المتصرف لاحقاً بأسلوبه الخاص به الذي يجمع فيه بين علم النفس الجماعي والتحليل الملموس للوضع والطموح للعمل والمزيج من التفاؤل والبعد عن الأوهام، يقول:

«تتراجع الوحدة السورية نفسها يوماً بعد يوم، ولولا إغراءات المدن، ولاسيما بيروت، لتخلى عنها أنصارها جميعاً. ولا يكمن السبب في فهم أسلَم للصالح العام، بل ينحصر في واقع أن لبنان الكبير، على ما يبدو، قد أصبح في مأمن من أية محاولة لتفكيكه، وأن سكان الأرياف ينقادون بطبعهم. فلا تحملهم عقليتهم على النقاش في فائدة المؤسسة، بل في صلابتها وقوة مناصريها. وتلك مسألة نفسية ينبغي عدم نسيانها بل استعمالها إن دعت الحاجة»[69].

وبالعودة، في الختام، إلى الطوائف، أو بالأحرى الطوائف – المناطق، وذلك لأن الطائفة ليست برأي تقلا كتلة واحدة بل إنها تُفهم بصلتها بالموضع الجغرافي وطبيعة الأرض التي تسكنها، فإن اثنتين من هذه الطوائف – المناطق قد نعتنا في هذا العقد الثالث من القرن العشرين، بأن موقفها السياسي، من لبنان الكبير «مريب» هما: الدروز و«الأرثوذكس» في راشيا: «يتألف سكان راشيا من الأرثوذكس والدروز على نحو شامل تقريباً، وكلاهما من العناصر المريبة»[70]. ويفسَّر هذا الموقف بالموقع على الخارطة: فالدروز وضعهم «هادىء» إلا

(67) **تقرير** في 1923/12/14: «متاولة بعلبك سُرّاق بالسليقة».

(68) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/7/9. حول محاولة للصلاة في مسجد قرية المرج الصغيرة (قرب طريق الشام) «باسم الملك حسين» [ملك الحجاز]، انظر **تقرير** في 1924/4/4.

(69) **التقرير السياسي الفصلي**، 1924/1/10.

(70) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/7/9. «إن تواطؤ القرى السنية في راشيا التي تحف بالسفح الشرقي لجبل عربي ولاسيما الرفيد والبيري ومجدل بلهيص ومدوخا» يفسر عودة اللصوص إلى نشاطهم. **تقرير** في 1923/8/24. وقد بدا أن المنطقة بكاملها، وبجميع طوائفها، كانت تقاوم في تلك الفترة، وإن بشكل متفاوت القوة، فكرة لبنان الكبير. وقد ورد في **التقرير** المؤرخ في 1923/4/26 أن الرأي العام في القضاء بأكمله مقتنع بأن فكرة الوحدة السورية بما فيها لبنان الكبير، ستتحقق، وأن وجهة النظر هذه صادرة عن زعماء «معظمهم من الأرثوذكس والدروز». إلا أن وجهة النظر هذه قد تبدلت على ما يبدو، سنة 1924. أنظر **تقرير** (مخطوط) في 1924/4/11.

أنهم «شركاء بتأمين المأوى والمؤن لأبناء طائفتهم من الشوف وحوران»[71]. ولكن هذا الموقف قد يكون ناتجاً عن أسباب أخرى منها: «أضف إلى ذلك... وجود المدارس الأميركية، منذ زمن بعيد، التي لا تكون، بل لا يمكنها أن تكون محبّة لفرنسا»[72].

«تتفهم» مدينة زحلة بجميع طوائفها المسيحية على اختلافها (بمن فيهم الأرثوذكس ونائبهم شبل دموس)[72 مكرر]، هذه المدينة الواقعة على تخوم المتصرفية والتي طالما أصرت على إلحاق الأقضية الأربعة من ولاية دمشق بجبل لبنان، «تفهماً تاماً» «أن حضور فرنسا ضرورة حيوية لها»[73]. وهذا وصف لموقفها من نزع السلاح فيها: «إلا أن زحلة، على ما كانت عليه على الدوام، تبقى المدينة ذات الهوى الفرنسي، وأرى أنها ترضى بهذا التدبير بلا مرارة، لا بل ترضى به بسعادة»[74]. وإذ يكتب المتصرف هذه الجملة فإنه ينسى ما سبّبه له من القلق بعض الأفراد والجماعات والأوساط في «مدينة السهل ومركز نشاطه»[75]. وقد لاحظ، بعين المراقب الحصيف: «من الثابت في زحلة أن لكل عمل يقوم به المرء، من بيع وشراء وتجارة وزيارة ومعاشرة وحتى زواج، تفسيراً غالباً ما يكون دافعه مسائل حزبية. إنه داء متأصل في المدينة»[76].

ولا يصح برأيه الأخذ بشهادة المسيحيين من مناطق البقاع الأخرى على أنها أكيدة على الدوام. والشاهد في ذلك رأي المتصرف حول حادثة وقعت في بعلبك: «إلا أن كل هذا قابل لإعادة النظر، فقد تعوّد المسيحيون أن يبالغوا في ذكر الأحداث وأن يشوهوا كل الوقائع لكي ينتقموا من خصومهم»[77].

---

(71) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/10/8.

(72) **التقرير السياسي الفصلي** المحرر في 1923/7/9.

(72 مكرر) حول خطاب شبل دموس عشية 14 تموز 1923، أنظر **تقرير** في 1923/7/16.

(73) **تقرير** في 1923/9/28. بعد أن ورد إخبار من مكتب المخابرات قام بموجبه زحليان (هما يوسف الرياشي وفؤاد أبو طقة) باجتماعات في بيروت مع قادة من الحركة الداعمة للاتحاد السوري (حسن مخزومي وجميل بيهم وسامح فاخوري) (**ملف** في 23/4/6) كتب تقلا قائلاً: «إن مدينة زحلة مجتمعة تبقى رافضة لأي فكرة للوحدة مع الاتحاد السوري... » (**ملف** في 1923/4/18).

(74) **تقرير** في 1923/10/5.

(75) **ملف** في 1923/8/1.

(76) **ملف** في 1923/8/10.

(77) **تقرير** في 1923/3/30.

سنجق البقاع

حين تسلّم سليم تقلا مهامه على رأس الإدارة في البقاع في كانون الثاني سنة 1923، كان البقاع سنجقاً من بين السناجق الأربعة في دولة لبنان الكبير، وكانت تضم إليها بلديتين مستقلتين، هما: بيروت وطرابلس[78]. أما الأقضية الخمسة التي كانت تؤلف السنجق (زحلة، البقاع، راشيا، بعلبك، الهرمل) فلم تكن حدودها مطابقة لحدود الأقضية الحالية. فالبقاع كان يضم، بخاصة، قضاءي زحلة (ما عدا المدينة) والبقاع الغربي الحاليين. كذلك كان البقاع الغربي يضم ثلاث مديريات: قب الياس، مشغرة، جب جنين[79]. ولم تكن حدود الأقضية كلها على ما هي عليه اليوم: فالقريتان، النبي أيلا وعلي النهري، الداخلتان في قضاء البقاع، كانتا تابعتين لقضاء بعلبك، على الرغم من احتجاج سكانهما[80]. حتى أن الحدود بين لبنان الكبير والاتحاد السوري لم تكن تطابق القسمة الحالية على نحو كامل: فقد

---

(78) ينص القرار رقم 336 الصادر في الأول من أيلول سنة 1920، والهادف إلى ترتيب مؤقت للنظام الإداري في دولة لبنان الكبير، في مادته الثانية: «تقسم دولة لبنان الكبير الى أربعة سناجق وبلديتين مستقلتين». أما الدوائر الإدارية فهي (المادة الثالثة): سنجق لبنان الشمالي (مركزه زغرتا)، سنجق جبل لبنان (مركزه بعبدا)، سنجق لبنان الجنوبي (مركزه صيدا)، سنجق البقاع (مركزه زحلة)، أما مدينة بيروت وضاحيتها (فتشكل **منطقة ذات إدارة ذاتية**)، وكذلك مدينة طرابلس وضاحيتها (فتشكل منطقة ذات إدارة ذاتية).
المادة 25: «على رأس كل سنجق متصرف يدير دائرته بتوكيل من حاكم لبنان الكبير». ويتم تعيينه من قبل المفوض السامي باقتراح من الحاكم.
المادة 26: «(...) وهو مسؤول أمام الحاكم عن النظام والأمن العام في مجمل دائرته. ويحرص على تنفيذ القوانين والأنظمة تنفيذاً صارماً، وجباية الضرائب، وحسن سير الإدارة العامة، ويطلع حاكم لبنان الكبير على المسائل المتعلقة بالصالح العام في الدولة، مثل إقرار الميزانيات المحلية، وفرض الضرائب غير العادية ورسم الحدود».
المادة 27: «يساعد المتصرف مستشار فرنسي». يطلع الثاني مسبقاً على قرارات الأول «ويعطي موافقته عليها، وإن احتاج الأمر يرفقها بملاحظاته وينقلها، في حال الخلاف، إلى الحاكم».

(79) تقرير في 1923/9/21. ينص القرار 336 على أن يكون على رأس كل قضاء قائمقام مسؤول أمام المتصرف، يعينه الحاكم باقتراح من المتصرف (المادتان 32 و33)، وعلى رأس كل مديرية مدير «مسؤول أمام القائمقام، يعينه المتصرف باقتراح من القائمقام» (المادتان 34 و35). وكان قضاء بعلبك يضم 4 مديريات هي: بريتال، دير الأحمر، رأس بعلبك، شمسطار.

(80) كتب تقلا (**ملف** 1924/8/20)، إثر تلقيه برقية من أهالي قصرنبا يطالبون فيها بإلحاقهم بقضاء البقاع (1924/8/4)، يقول: إن المشاريع المتتالية المحضرة في مسألة «إعادة تنظيم الدوائر الإدارية في السنجق» لم يتحقق منها شيء.
ألحقت قصرنبا وتمنين الفوقا والتحتا، وعلي النهري، والنبي أيلا بقضاء بعلبك، مع أنها أقرب إلى المعلقة (قصرنبا على 11 كلم من المعلقة و23 من بعلبك) لأسباب «إثنية»، وعلى الأخص سياسية محلية (...): «فهاتان القريتان يقطنهما الشيعة ويملكهما أعيان من بعلبك. على أن التجمعات الطائفية لم تنفك تهدف إلى العيش في مركز واحد من الأراضي السورية. كذلك فإن الأعيان كانوا ولم يزالوا يرون في تعلّق أراضيهم بالقضاء الذي يسكنون فيه، حسنات كبيرة...)». «ولكي يلقى النظام الفيصلي رضى آل حيدر» فقد وضع هذا التقسيم الإداري؛ وقد نصح المتصرف تقلا بترك هذا التقسيم.

كانت دير العشائر تابعة لقضاء الزبداني بالتحديد (في دولة دمشق)[81]، وهي اليوم تابعة للبنان (قضاء راشيا).

ولئن كان السنجق بكامله، مثل باقي المناطق في البلاد، لا يزال خاضعاً لقانون الأحكام العرفية المفروض منذ الاحتلال البريطاني[82]، ولئن كان المجلس الحربي ما يزال قائماً، وكان من صلاحياته بعض الأحكام (تهريب الأسلحة الحربية، التمرد وإطلاق النار بهدف قتل ضابط أو دركي...)[83]، فإن قضاء راشيا كان الوحيد، من بين أقضية البقاع، التابع للقيادة العسكرية[84] وكان فيه مفرزة (مشاة وخيالة)[85]. وكان مقر هذه القيادة في بيت الدين، وكان يتبع لها، فيما خلا راشيا، أقضية الشوف ودير القمر وحاصبيا[86]. كان هذا الوضع الخاص ناتجاً عن الأحداث التي جرت في جبل الدروز وفي الشوف، اللذين كانا في حمأة الغليان[87] في ذلك الوقت، وعن موقع القضاء القائم، من جهة، بين حوران ومناطق الشوف والمتن (وبخاصة كفرسلوان)[88]، ومن جهة ثانية، بين الجنوب والشمال بسبب «ما تمثله القرى الدرزية والشيعية في الجنوب من محطة مثالية لقطاع الطرق المتنقلين»[89]. إلا أن هذا الوضع الخاص لم يمنع وجود قائمقام لبناني في راشيا، ولا مبادرات المتصرف الكثيرة[90]، ومنها اتصالاته السياسية

(81) أنظر **ملف في** 1923/8/1.

(82) بقي هذا القانون سارياً إلى 10 كانون الثاني سنة 1925 فألغاه الجنرال ساراي Sarrail، وكان يريد بإلغائه أن يبرهن عن «نواياه الليبرالية». أنظر: Z. Zamir; *The Formation of Modern Lebanon*, London, 1985, p. 225 n 20.

(83) **تقرير في** 1923/6/8 ص3. تعود صلاحية بعض الأحكام على «لصوص وادي الحرير» إلى «المجلس الحربي»، وبعضها الآخر إلى المحاكم العادية.

(84) **تقرير في** 1923/8/24. ص2.

(85) **المصدر نفسه**. قائده الملازم أول كابان Cabanes. أنظر أيضاً **تقرير في** 1923/10/26، ص2 (رقم 35)، **وتقرير في** 1923/6/15. ص6.

(86) تبادل المتصرف العديد من الرسائل مع القومندان الفرنسي مازن Mazen. أنظر: **ملف في** 1923/6/5؛ وفي 1923/6/17؛ وفي 1923/6/25؛ وفي 1923/6/27؛ وفي 1923/7/4؛ وفي 1923/7/8؛ وفي 1923/7/9.

(87) لم تكن أسباب التوتر والجرائم بين الطوائف (مجزرة عين اللجة) طائفية وحسب. انظر: Zamir، مصدر سابق. ص148-149.

(88) **تقرير في** 1923/6/1 و1923/6/8.

(89) **تقرير في** 1923/6/29. ص3.

(90) عارض تقلا مشروع إعادة تقسيم القضاء الذي قدمه القومندان مازن (**ملف في** 1923/8/4. إلا أنه رحب ببعض

الشديدة الأهمية[91].

يشكل «المحمديون»[92] في العامين 1923-1924، نصف سكان السنجق، ذي التركيب الطائفي المتنوع، بحسب قول المتصرف، مما يجعله متوازناً من الناحية الديموغرافية[93]. وقد حدد القرار 1240 بتاريخ 21 آذار 1922 الصادر عن الحاكم ترابو، الذي تلا القرار 1307 الصادر عن المفوض السامي بالوكالة روبير دو كيه «المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس التمثيلي للبنان الكبير» (1922/3/10)[94]، عدد الممثلين عن السنجق بستة يعكسون على نحو إجمالي التوازن الطائفي: واحد سني، اثنان شيعة، واحد ماروني، واحد روم أرثوذكس، واحد روم كاثوليك[95]. أما اللجنة الإدارية المحلية «الملحقة بالمتصرف بصفة استشارية حول كل ما يختص بقضايا السنجق وتدبيرها الإداري والمالي»[96]، فإنها تعكس، هي أيضاً بتركيبها،

= الغرامات الجماعية (**تقرير في** 1923/6/15) واقترح غيرها. يقترح المتصرف للانتهاء من «تواطؤ القرى السنية في راشيا التي تحف بالسفح الشرقي لجبل عربي»، أن تفرض غرامات بحق القرى الآتية: (**تقرير في** 1923/8/24).

	عدد السكان	قيمة الغرامة
الرفيد	932	1200
البيره	1090	1800
مجدل بلهيص	695	800
مدوخا	653	1000

(91) نذكر هنا، من باب الظرافة التاريخية، أن الطريق التي سوف يسلكها وزير الخارجية العتيد (تقلا)، والرئيسان خوري والصلح، والوزيران شمعون وعسيران، والنائب كرامي في 1943/11/11 إلى قلعة راشيا، كان المتصرف سليم تقلا قد افتتحها يوم الأحد في 22 تموز سنة 1923. (**تقرير في** 1923/7/27).

(92) يتكرر القول بأن «السكان المحمديين يشكلون 50 % من مجموع سكان السنجق»، في التقريرين السياسيين الفصليين المحررين في 1923/7/9. ص2، وفي 1923/10/8. ص4.

(93) فيما يتعلق بحصص السنّة والشيعة، ولكن في مجالات أخرى أيضاً، فإن اللائحة التي يقدمها متصرف البقاع (**ملف في** 1924/3/27) مثيرة للاهتمام:

قضاء البقاع: 25 مسجداً للسنّة ومسجد واحد للشيعة (في مشغرة).

قضاء راشيا: 5 مساجد للسنّة.

قضاء بعلبك: 10 مساجد للشيعة و3 للسنّة (بعلبك، عرسال، شعت) [لا بد من ذكر غياب المساجد في القرى الشيعية الأكثر شغباً: بريتال، حورتعلا، بوداي، اليمّونة].

قضاء الهرمل: مسجد شيعي واحد.

(94) أنظر: *Recueil des Actes Administratifs;* Vol. III, 1922, pp.195-229;

(95) ماجد خليل ماجد، **الانتخابات النيابية (1861-1992)**. **القوانين والنتائج**، بيروت 1992، ص22. أحد النواب الشيعة، إبراهيم حيدر، إذ فضل أن يصبح ناظراً للزراعة، حل محله صبحي حيدر، **المصدر نفسه**، ص28.

(96) المادة 30 من القرار رقم 336 المؤرخ في 1920/9/1. في: *Recueil,* Vol. I, p. 148.

التوازن نفسه[97] معاداً توزيعه، حتى ولو أنها كانت مثاراً لاعتراض أعضاء من طائفة موزعة على عدة أقضية: إثنان شيعة (بعلبك والهرمل)، إثنان روم كاثوليك (زحلة والبقاع)، واحد روم أرثوذكس (البقاع)، واحد درزي (راشيا)[98].

كانت الحياة الاقتصادية في تلك الفترة من عمر السنجق، بحسب ما يفرّقها به سليم تقلا، في تصنيفه الواضح، عن الحياة السياسية، وبغضّ النظر عن الإقرار بتأثير الواحدة في الأخرى، تتخذ مساراً رتيباً يسفر أحياناً عن بصيص أو شرر. فقد كانت المنطقة، واقتصادها قائم أساساً، لا بل تماماً، على الزراعة، فريسة للأزمة العالمية المزعومة وللدين العام وللحواجز الجمركية وللضرائب الجديدة ولكوارث الطقس المعتادة... وبعد أن ذكر المتصرف أن الوضع العام في زحلة «ممتاز»، كتب في **تقرير سياسي** بتاريخ 1923/11/16 يقول: «لا يشوب المشهد سوى بقعة ظل وحيدة هي الأزمة الاقتصادية التي تصيب السكان فعلاً، إلا أنها على اتساعها العالمي، فإن الحلول المحلية لا تغير فيها شيئاً. مع ذلك فإن قطاف العنب قد كان هذه السنة أكبر مردوداً من السابق، فظهر ميل بسيط إلى الاستقرار(...) إنه لمن الضروري أن تُبدّل أنواع الزراعة في مجمل السهل، مُسيّر الحياة الاقتصادية في زحلة، فمردود الحنطة يقارب الصفر، وتعمّ الهجرة بين المزارعين على وجه الخصوص».

من بين الحواجز الجمركية الجديدة التي أُقيمت إثر رسم الحدود الجديدة في المشرق، حاجز قاسى منه الزحليون على وجه الخصوص «وهم في ثلثيهم من مالكي الكروم وتجار العرق»[99]، ألا وهو ضريبة الخمسة قروش التي فرضتها بلدية دمشق على كل رطل من العرق الوطني. وقد توسّط مالكو الكروم لدى المتصرف لكي يعمل على إبطال هذه الضريبة لإنقاذ التجار والمكارية «الذين قد خنقهم الدين العام». إلا أن الضريبة الجديدة التي أثارت الاحتجاجات وإغلاق المتاجر والتظاهر يوم الاثنين في 19 تشرين الثاني 1923[100]، وأكدت بذلك «تململ

(97) راجع الهامش (26).

(98) **ملف** في 1924/3/14. يؤكد المتصرف في هذه الوثيقة أنه ألحق المقعد الثاني للروم الكاثوليك بقضاء البقاع وليس بقضاء بعلبك لأن الروم الكاثوليك في الأول يزيد عددهم عن الثاني بألفي نسمة.

(99) **زحلة الفتاة** في 1923/2/15.

(100) **تقرير** في 1923/11/23 و**زحلة الفتاة** في 1923/11/21. تذكر العريضة التي تقدم بها المتظاهرون حول الضريبة الجديدة، «ما ألمّ بنا من الويلات هذه السنة وأخصها توقيف دولاب الأعمال وامتناع الدراهم الأميركية عنا». وتتكلم عن «ضائقة مالية لم نذق طعمها حتى في أواسط الحرب الهائلة».

السكان وضيقهم» هي ضريبة «التمتع»، وكانت وقفاً على القرى العثمانية ولم تكن معروفة في جبل لبنان (المتصرفية). وقد طالب الزحليون، في الوقت الذي طرحت فيه مسألة توحيد الضريبة في لبنان الكبير، في عريضة حملها المحامي يوسف الهراوي إلى المجلس التمثيلي، بما ياتي: «عمموا امتيازات جبل لبنان على الأقضية: ألغوا الدين العام، ألغوا الريجي، ألغوا أوراق التمغة، ألغوا طوابع البول، ألغوا الأعشار، ألغوا الضريبة على الملح»[101]. إلا أن الرأي المعاكس لذلك هو الذي أخذ به: فشملت الضريبة المعمول بها في الولايات العثمانية جبل لبنان.

وأثار تلزيم الأعشار بعض الإرباك للإدارة (عداوة بين آل الحشيمي وآل عراجي في البقاع[102]، صراع بين المزارع الياس سكاف وملتزمي الضرائب من آل فرح ورزق وأبو خاطر في عميق[103]...). إلا أن هذا التلزيم تحسنت موارده في هذين العامين 1923 و1924. فانتهى في سنة 1923 «في قضاء البقاع إلى زيادة قدرها 8800 ل.س. وفي قضاء بعلبك إلى 20700 ل.س.»[104]. وتعود أسباب ذلك، برأي المتصرف إلى جني المواسم، وسياسة الحكومة المتشددة «التي بددت مخاوف العشارين المتعلقة بمقاومة المالكين والفلاحين لهم أو سرقتهم أو عدم الدفع لهم»، وغياب تأثير الأعيان السياسي على السلطات. وختاماً هذا الواقع المفاجىء القائم على أن «الأزمة الاقتصادية العامة... حملت الكثير من الأشخاص العاطلين عن العمل على المشاركة في جمع الأعشار آملين أن يجنوا منها أرباحاً». وفي السنة 1924 وصلت الزيادة على السنة السابقة إلى واحد وعشرين ألف ليرة سورية، وهي حصيلة لم تكن متوقعة «بسبب قلة الأمطار في الربيع»، إلا أنها «ناتجة في المقام الأول، عن الموقف المتشدد للسلطة، وهو موقف يسمح للتنافس أن ينتشر بحرية وبلا خوف، ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى التعويض عن الخسارة في المواسم»[105].

وفي سبيل إنهاء هذه الصورة الموجزة للحياة الاقتصادية في السنجق، لا بأس في أن نذكر بعض خصوصيات هذه الحقبة وأحداثها. فالاصطياف مزدهر ولم يقتصر المصطافون على ارتياد زحلة بل تعدوها إلى جديتا والمريجات وبوارج[106]: وهم في معظمهم من «مسلمي بيروت»،

(101) **زحلة الفتاة** في 1923/7/21.

(102) **تقرير** في 1923/7/20.

(103) **المصدر نفسه**، و**ملف** في 1923/8/1. لُقبت عميق بـ«الروهر البقاعي» (**زحلة الفتاة** في 26 و1923/7/28 تتحدث عن 8 جرحى وعن إرسال 10 أنفار من القناصة اللبنانية بقيادة ضابط لإعادة الأمن).

(104) **تقرير** في 1923/7/20. ويضيف تقلا قائلاً: «سوف تعطينا راشيا، على ما أظن، 4 أو 5 آلاف ليرة».

(105) **تقرير** في 1924/7/4.

(106) **تقرير** في 1923/8/10.

كذلك من سكان دولة دمشق المجاورة: «يصل المصطافون بأعداد متزايدة... القليل منهم مصريون والكثير من الدمشقيين» (**التقرير السياسي**، 1923/8/31). وكان بالإمكان مصادفة رئيس الاتحاد السوري صبحي بركات في فندق القادري هو وأسرته وكذلك حقي بك العظم... وكانوا يخالطون الصحفيين والأثرياء الآتين من مصر. وكان السنجق مركز المواصلات السورية، وكان المسافر بالسكة الحديدية من عمان إلى حلب، أو على نحو أبسط، من دمشق إلى حمص ملزماً بالمرور برياق وبعلبك. وختاماً، فقد كانت زيارة المفوض السامي فيغان لزحلة فرصة للكشف عن العديد من المشاريع القيمة بعد أن لاقى استقبالاً حسناً: قبول التزام التنوير الكهربائي[107]، خفض تعرفة الانتقال بالسكة الحديدية بين بيروت ودمشق إلى النصف[108]، حل أولي لمشكلة المشروبات الروحية[109]، توسيع مجرى الليطاني، تجفيف المستنقعات[110].

وإذ نطوي صفحة الحياة الاقتصادية، فإننا نجد الأمن على رأس اهتمامات الحكومة وسكان البقاع على حد سواء. والملاحظة الأولى التي يمكن أن نسوقها في هذا المجال، هي الفصل الظاهر بين جو انعدام الأمن السائد في بعض المناطق، وجو الاحتجاج السياسي على الدولة (وعلى الحدود) التي لم يمض على قيامها وقت طويل، والحق أن التيارين غالباً ما كانا يجتمعان، ويغذي الواحد منهما الآخر في منطقة منفتحة على المناطق اللبنانية الأخرى، وهي زيادة على ذلك منطقة حدودية، إلا أن التيارات السياسية العروبية («الحركة الانفصالية») لا تظهر على أنها راغبة، في هاتين السنتين 1923-1924، في التحول إلى الانفصال المسلح، كما أن الخارجين على القانون لا يسعون إلى أن يصبحوا حركة سياسية. على أن تواطؤ سكان الأرياف مع «قطّاع الطرق» و«اللصوص» من أبناء طوائفهم يشكل نقطة التقاطع

(107) **تقرير في 1923/8/24 وزحلة الفتاة في 1923/8/23**. أعطي الامتياز لمدة 15 سنة إلى يوسف بريدي والأرشمندريت يعقوب رياشي.
أعطي الامتياز في بيروت إلى الشركة الفرنسية للغاز سنة 1903. أما الإنارة بالكهرباء فلم تبدأ إلا سنة 1914. أنظر: Nada Sehnaoui, *L'Occidentalisation de la vie quotidienne à Beyrouth 1860-1914*, Beyrouth, 2002, pp. 42-43.

(108) **المصدر نفسه**.

(109) **المصدر نفسه**. ورد هذا الخبر موجزاً في **التقرير**، إلا أنه لم يرد في **زحلة الفتاة**.

(110) ورد هذا الخبر في **زحلة الفتاة**، إلا أنه لم يرد في **التقرير**. وينص القرار رقم 2035 الصادر عن الحاكم بريفا - أوبوار (**زحلة الفتاة في 23/9/4**) على أن مالكي ضفتي الليطاني مجبرون على اقتلاع الأشجار والنباتات الأخرى، وعلى تنظيف مجرى النهر في مهلة معينة، وإلا فإن الحكومة ستتكفل بذلك على حسابهم. على أن أعمال البنية التحتية تقع على عاتق الحكومة. ويوكل تطبيق هذا القرار إلى نظار الأشغال العامة والمالية وإلى متصرف البقاع.

بين نوعي رفض السلطة هذين.

بقيت في السنجق ثلاث بؤر خارج الأمن. البؤرة الأولى إلى الجنوب في المناطق ما بين السفوح والشوف من جهة إلى الحدود السورية من جهة أخرى: عصابة فيها عدة أشخاص «هاجمت فصيلة من الدرك»[111] في الجبال الواقعة بين القرعون والبيرة، لصوص من جبل لبنان وحوران منتقلون من حاصبيا إلى الشوف وعاليه[112]، عصابة مؤلفة من «40 أو 50 لصاً» آتين على الأرجح من مجدل شمس ومتجهين إلى كفريا والباروك[113]، عناصر شغب من عيتنيت وكفرمشكي[114] ومقتل دروز في «القرى المسيحية في الغربي ومنها خربة قنافار»[115]... البؤرة الثانية في «السفح الغربي من سلسلة جبال لبنان الشرقية» وتشمل على وجه الخصوص حورتعلا وبريتال وهما «مأوى كبار اللصوص»: «إن عدد الأشخاص المطلوبين في هاتين القريتين اليوم، ليس كبيراً. إلا أننا عاجزون عن ملاحقتهم بسبب ما يتعرض له رجالنا من مقاومة مواطنيهم الذين يعدّون مجتمعين، ما يقارب 350 مقاتلاً، مسلحين جميعاً ببنادق حربية»[116]. ويقيم في حورتعلا ملحم قاسم، وكان على الرغم من صدور قرار العفو العام في تشرين الأول 1918، والعفو الذي منحه الجنرال غورو، «ما زال يقلق المنطقة بشخصه وبرجاله وبأبنائه» (**المصدر نفسه**). تتشكل البؤرة الثالثة الخارجة عن سلطة الدولة على السفح الشرقي للسلسلة الغربية بين قريتي بوداي واليمونة[117]. ولا يملك السنجق في مواجهة «هؤلاء اللصوص من أبناء المهنة والقناصين المهرة»، سوى 200 دركي. يقول المتصرف بهذا الصدد: «يستحيل علي أن أركّز في موضع

(111) **تقرير في 1923/3/9**. قيل إن عصابة سعيد السن مؤلفة من ستة أفراد من السنّة، ثم قيل من أربعة، آتين من القرى المجاورة: البيري، مجدل بلهيص، كامد اللوز، القرعون، بالإضافة إلى فلسطيني. وقد كتب المتصرف بعد التحقيق ما يأتي: «لسنا بصدد عصابة شرسة كعصابة حسن تابت، بل بصدد بعض المحكومين الذين يجمعهم مصير واحد، والذين يتجنبون مواجهة الدرك قبل كل شيء»، **تقرير في 1923/3/16**.

(112) **تقرير في 1923/3/16**.

(113) **تقرير في 1923/5/24**.

(114) **تقرير في 1923/3/3**. هاتان القريتان مسيحيتان.

(115) **تقرير في 1923/5/12**.

(116) **ملف في 1923/4/12**. في **التقرير في 23/3/23** يذكر تقلا 200 بندقية.

(117) نجد في ملحق لـ **ملف في 1923/4/12** لائحة بالمحكومين في منطقة بعلبك، وبتواريخ ميلادهم، وبالعقوبات ودافع الحكم، وبإقاماتهم المحتملة. وكان قائمقام بعلبك محمود تقي الدين قد وضع هذه اللائحة في العربية، وهي مثبتة في الملف بالفرنسية.

واحد أكثر من 50 رجلاً وذلك لفترة قصيرة» (**المصدر نفسه**).

ولم يكن المتصرف يسعى باستمرار إلى تقليص هذا الجو من انعدام الأمن، فحسب، بل إنه كان يهدف إلى عزله عن المعارضة السياسية كذلك. وإذ يذكّر بالإمكانية لدى ملحم قاسم «بالفرار إلى الجبال وبالعودة إلى ما كان عليه في الماضي، لصاً ناشطاً»، فإنه يقول: «نظراً لموقف آل حيدر المعادي [للسلطة القائمة]، فإن الوضع سوف يكون جدياً»[118]. فما الوضع إذن في ما يتعلق بالجغرافيا السياسية في السنجق؟

إن أكثر المدن اضطراباً في السياسة، وأكثرها «طلباً للانفصال»، و«تعلقاً بالعروبة»، وانتصاراً لإلحاقها بالاتحاد السوري، هي، للوهلة الأولى، بعلبك[119]. ففي شباط سنة 1923، أطلق رئيس البلدية يوسف بك حيدر مشروع عريضة للالتحاق بسوريا، إلا أنه لم يصل إلى نتيجة[120]. كذلك فإن مرور رئيس الاتحاد السوري صبحي بك بركات بمدينة بعلبك في آذار من السنة نفسها، أثار مظاهرة تطالب «بالوحدة السورية»[121]. وقد ألقى مصطفى عقيل حيدر، بعد زيارة الآثار والمناداة بشعارات «الوحدة السورية»، خطاباً في محطة السكة الحديدية كانت خلاصته في «إعلان النوايا» هذا: «باسمي وباسم جميع سكان القضاء، وهم يزيدون على الأربعين ألفاً، أطالب بانضمامنا إلى سوريا»[122]. إلا أن المتصرف عرف كيف يجعل هذه الصورة لبعلبك نسبية، إذ يؤكد عدم اشتراك «أي سني أو أي مسيحي»[123] في المظاهرة، وأن القاضي الشيعي مرتضى قد احتج على كل رأي يقول بالانفصال عن لبنان الكبير[124]، وأن نقيب الأشراف السني (من آل الرفاعي) هو أيضاً

---

(118) **تقرير في** 1923/3/23.

(119) «بعلبك، من بين جميع المناطق في سنجق البقاع، هي بالفعل الأكثر تعرضاً للاضطرابات: ولا بد من الملاحظة أن كل اضطراب سياسي يتحول إلى أعمال سرقة. والذين يسمون أنفسهم زعماء هناك، يتندرون بأنهم جمعوا الثروات في ظل الفوضى التي أثارها انسحاب الأتراك عام 1918. وقيام العصابات الفيصلية سنة 1920». **ملف** في 1923/3/19.

(120) تدور الشائعات بأن «مضبطة» جديدة يتداولها في دمشق الأخوان سعيد ويوسف حيدر. **تقرير في** 1923/11/16.

(121) ورد في **التقرير** المؤرخ في 1923/4/10 أسماء ما يقارب المائة من الأشخاص، وفي **ملف في** 1923/3/19 أسماء ما يقارب الخمسين؛ ويحتوي النص الأخير وصفاً مفصلاً للزيارة.

(122) **ملف في** 1923/3/19. أعلن آل حيدر، لدى استدعاء القائمقام لهم، عن إرادتهم في الانضمام إلى الاتحاد السوري، وأنهم يتظاهرون على غرار سكان بيروت وطرابلس. وكان القائمقام قد دوّن خمسة أسماء من آل حيدر هم: توفيق ومخيبر ولطفي ومصطفى ومصطفى ملحم.

(123) **تقرير في** 1923/4/10.

(124) **المصدر نفسه**. كان المتصرف، بعد وفاة قاضي بعلبك، وبعد أن تشاور هو والقائمقام، مؤيداً لتعيين عبد الغني بك الرفاعي قاضياً «وهو زعيم غير منازع على السنّة في بعلبك وفي البقاع كذلك... وهو من القضاة ذوي القيمة ورجل=

من الرأي نفسه[125]. إن أنصار آل حيدر والوحدة السورية «ليسوا الأكثرية في قضاء بعلبك. ومن السهل إيجاد خصوم فعالين لهم حتى من بين الشيعة»[126].

ولئن دان المتصرف سياسة آل حيدر، ووضع لها استراتيجية مضادة، سوف نعود إليها لاحقاً، فإن سياسة آل حمادة في الهرمل «أخصام آل حيدر التقليديين... ومناصري فرنسا الذين لا يقلون إخلاصاً لها»[127]، هي موضع مديح منه. ففي كلام تقلا عن سعدالله بك حماده، قائمقام الهرمل، «على الرغم من المبدأ العام القائل بأن لا يُستخدم الموظف في بلده الأصلي» (**التقرير السياسي**، 1923/6/13)، يقول: «إن مستوى تعليمه بسيط جداً، إلا أن اندفاعه ومسلكه لا مأخذ عليهما. ويعود الفضل بالهدوء إلى تأثير نفوذه على المنطقة، مع العلم أن عشائر آل حمادة، الذين يعدّون قرابة 15 ألف نسمة والمنتشرين في السهول بين بعلبك وحمص، أشد من في سوريا شراسة ونهباً... وكان الباشا صديقاً دائماً لفرنسا، وكان يتبع، في الماضي، باستمرار سياسة البطاركة الموارنة لأنه كان مواطناً لبنانياً في لبنان القديم (...)»[128].

وإذا ما انتقلنا من شمال السنجق إلى وسطه، أي زحلة، فإننا نجد «الصراع العنيف بين حزبين»: أبو خاطر وبريدي[129]، ونتحقق من أن «النفوس مُثارة»، إلا أن الدولة هنا

= أديب كامل... وكان من القدم إلى جانبنا بحزم وأمانة... »، حتى ولو أدى ذلك إلى تعيين فرد من آل مرتضى مفتياً وهو منصب أعلى شرفاً («كان آل مرتضى حتى في عهد الأمير فيصل من أنصار الفرنسيين وما زالوا كذلك»)، ولو أن المرشح إليه أقل كفاية. («معلوماته بدائية وأخلاقياته غير عالية وطبعه غير متماسك. وسوف يكون أدنى مرتبة في منصب القاضي من وجهة النظر المهنية») أنظر **ملف** في 1923/7/2. إلا أن سعيد مرتضى اقترح لمنصب القاضي بعد اتصال من الحاكم بالهاتف. **ملف** في 1923/7/6. حول الشخصيات الدينية الشيعية من ذوي النفوذ المتعدي لوظيفتهم، أنظر: **ملف** رسالة من الأمين العام للحكومة (1924/8/9) وجواب المتصرف عليها (1924/8/16).

(125) **ملف في** 1923/2/16.

(126) **تقرير في** 1923/3/23.

(127) **تقرير في** 1923/4/10.

(128) **ملف في** 1923/7/26. أنظر أيضاً ملف في 1923/10/6. وفيها يزكي تقلا رفض استقالة القائمقام.

«1) سعدالله بك زعيم إقطاعي في شيعة الهرمل. وهم يطيعونه إطاعة عمياء، لأنهم يعيشون حياة العشائر.

(...) 3) إن دور القائمقام الأول في الهرمل ينحصر في الحفاظ على الأمن العام. فالأمر متعلق باحتواء هجمات العشائر الغازية. ولا يصح لغير فرد من آل حمادة، أي لغير زعيم مهاب ومطاع من هذه العشائر، أن يتقلد هذا المنصب، إلا إذا وضعت الحكومة في تصرفه قوات هائلة».

إلا أن تقلا أكّد للسيد علي الحسيني بعد تعيينه قائمقام الهرمل دعم الحكومة له إن حاول آل حمادة إثارة الشغب انتقاماً منه (**تقرير في** 1924/5/17).

(129) كانت المواجهة في زحلة، في المرحلة الأخيرة من عهد المتصرفية، بين حزبين: حزب آل البريدي وحزب آل أبو خاطر. وكان يوسف بريدي قد انتخب عضواً في مجلس الإدارة ثلاث مرات (1898 و1904 و1910)، إلا أن الجنرال غورو عيّن إبراهيم أبو خاطر في «اللجنة الإدارية». وبعد وفاته المفاجئة سنة 1922، انتخب أخوه عبدالله في المجلس التمثيلي. وكانت=

حاضرة على نحو مختلف بفضل موقف المتصرف الحازم: «لم يعد أي واحد من أعيان زحلة يعتبر نفسه فوق القانون. فقد كان الدرس شافياً» **(المصدر نفسه)**.

إلا أن الحدث الأكبر الذي وقع في زحلة في تلك الفترة، هو تأسيس نقابة العمال الزحلية. وقد استفاض جاك كولان Jacques Couland في كتابه **الحركة النقابية في لبنان 1919-1946**[130] *Le mouvement syndical au Liban 1919-1946* في وصف هذا الحدث فلا ضرورة للعودة إليه. وفي العاشر من حزيران 1923 أقيم «مهرجان» جمع بين الأدب (أنشد فيه أمين الريحاني ومعروف الرصافي وإلياس أبو شبكة ونجيب ليان... قصائدهم وعُرضت فيه مسرحية صلاح الدين) والعمل النقابي وبين فن المائدة (تزكة الوادي، وقد أدهشت الريحاني) والشهرة الاجتماعية، والمعارضة والحكومة، والماسونيين والتقليديين، والصحافيين والخطباء (فيليكس فارس، شكري البخاش، راجي الراعي...). وكان عنوان الصفحة الأولى في **زحلة الفتاة** (1923/6/13)، معبراً: «سوق عكاظ على ضفاف البردوني». وقد حضر سليم تقلا جزءاً من المناظرة الخطابية صباحاً إلا أنه كلف سكريتيره بالحضور مساءً:

«طالت الجلسة [الغداء]، وقد روّاها عرق زحلة الطيب، وتكلم فيها الكثيرون. ولم يكن فيليكس فارس موفقاً إذ جعل حدود لبنان تتمدد، في خطبة شاعرية، فتشمل سوريا بكاملها وفلسطين أيضاً. فاعترض بشدة ميشال زكور وأسعد عقل وأعلنا استقلال لبنان المطلق الناجز، وحلت المشكلة بذلك.

ثم استأذنت بعد ذلك بنصف ساعة، وخوفاً من أن تكون جلسة المساء تكراراً لما قيل في الصباح من لغو فارغ، فإنني حذرت لجنة المهرجان من أنني لا أسمح بإلقاء الخطب إلا بعد أن أقرأ نصوصها مسبقاً وذلك تطبيقاً للقانون العثماني المتعلق بالجمعيات ونظراً للأوضاع السائدة. فأُخبِرْتُ، على أثر هذا التدبير، بأنه لن تذكر المسائل السياسية إطلاقاً.

ومع أنني لم أحضر بنفسي هذه الجلسة، فإنني علمت عن طريق بعض الممثلين عني أن هذه الوعود قد تم الالتزام بها حرفياً (...) ما خلا أمين الريحاني الذي تفوه ببعض الكلمات المهينة بحق رجال الدين، فتأثروا من

= هذه المرحلة قاسية على آل بريدي فأقاموا حلفاً مع شكري البخاش وإلياس بحمدوني؛ وقد كان هذا الحلف ألد أعداء المتصرف ومطران زحلة كيرللس مغبغب الذي كان يرى فيه الجبهة الماسونية.

وقد أصبح إلياس سكاف، وهو من كبار الملاكين، منذ سنة 1925 (المجلس التمثيلي الثاني) النائب عن مقعد الروم الكاثوليك في البقاع (لم يكن للائحته منافس) وقد ظل ينتخب إلى وفاته (1929، 1934، 1937...).

(130) مصادر كولان في ذلك: الدوريتان: **الصحافي التائه** و**زحلة الفتاة**، وكتاب س. أيوب (وهو اسم مستعار): **الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان (1922-1958)**، بيروت، بلا تاريخ، (1959). Editions sociales, Paris, 1970 pp. 91-96.

الصحافي التائه - البردوني التي أصدر عددها الأول إسكندر الرياشي في 1922/9/28. شاعت أن تكون منذ صدورها «جريدة العمال والمعدمين».

ذكرها (...) ولم أستطع أن أتقبل اعتراض هؤلاء الآباء، ذلك أن القانون يحمي حرية القول والفكر، وأن على الحكومة احترام هذه الحرية، وأن الريحاني لم يتخطَّ أبداً الحدود المسموح بها».[131]

إلا أن المتصرف «يلفت انتباه» الحكومة إلى بعض المسائل المتعلقة «بوجهة النظر السياسية»:

«1) إن مجيء هؤلاء الماسونيين المشهورين[132] من بيروت إلى زحلة بدعوة من حزب آل بريدي، مناورة أولية تهدف إلى عودة قيام الماسونية إلى زحلة، وهي من قبل آل بريدي، المستائين من عدم حصولهم على وظيفة في الإدارة، وسيلة لكي ينشئوا بذلك مجموعة لمساندة مكائدهم.

....

3) لا يعود الحكم لي على ما تجده فرنسا من مصلحة في تركها الماسونية تنمو في سوريا، بمقتضى ما أعلنه فيليكس فارس. إلا أنه إن صحت مساندة [الماسونية] للعمل السياسي للقوة المنتدبة في المدن الإسلامية في الداخل وعلى الساحل، فإنني أقدّر أن هذا العمل في مركز مسيحي صرف كزحلة، يؤمنه على نحو أكثر من كاف، المطران مغبغب، والآباء والراهبات اليسوعيون، ومدارسهم، ومؤسساتهم، وأعمالهم الخيرية. ولا نملك هنا سوى الخسارة بسماحنا لحركة معادية لرجال الدين أن تتسلل [إلى المجتمع]، ولسوف يجابهونها على الفور بأشد طاقتهم.

4) من وجهة نظر أخرى، فإن المدارس الأميركية القائمة، والتي تقوم بحملة دعائية سرية معادية لفرنسا، أو على الأقل مناصرة للثقافة الإنكليزية والعربية، سوف تسرع إلى عقد تحالف مع أول محفل يفتتح في زحلة، بهدف منافسة المؤسسات الكاثوليكية» **(المصدر نفسه)**.

يتخذ فكر تقلا، في ما تقدم، بدقائقه ومحاذيره، موقفاً حازماً حول مسألة الماسونية انطلاقاً من مصالح الدولة، أو ما يعتبره كذلك، ويحارب التحالف بين الأعيان (القدماء) والجمعيات (المحدثين)، ويزن القوى الاجتماعية القائمة في دعمها للبنان الكبير، ولا يفوته أن يرى في المؤسسات التربوية ساحة مواجهة مهمة سياسياً في الحاضر والمستقبل. إلا أن السلطات في بيروت لن تأخذ لا باقتراح المتصرف «برفض الإذن للجمعية التعاونية العمالية»، ولا بمحاولته عدم تبليغ الإذن بسرعة للمرجع المختص **(المصدر نفسه)**[133].

(131) **تقرير في 1923/6/15**.

(132) يذكر تقلا أربعة ماسونيين معروفين: أمين الريحاني، معروف الرصافي، فيليكس فارس، يوسف الحاج.

(133) أعطى الترخيص وكيل الحاكم بريفا - أوبوار، والشيخ محمد الجسر، في 1923/6/12 (أما رسالة المتصرف فمؤرخة في 1923/6/15)، وقد عُرف الأمر بسرعة. أنظر كولان: مصدر سابق، ص95؛ و**زحلة الفتاة** في 1923/6/16.

وقد أسس في الفترة نفسها «النادي الرياضي الأدبي» (رئيسه نجيب شمعون، ونائب الرئيس ابراهيم شحادة) (**زحلة الفتاة**، في 1923/6/16). وقد اتهم هو الآخر من قبل الإكليريكيين، بأنه واجهة للماسونيين. وقد قامت بحملتهم الدعائية جريدة **البشير**، وكان الناطق باسمها المطران مغبغب. أنظر **زحلة الفتاة** في 6/26 و1923/6/30.

يمكننا القول في الختام، إن الأزمة الاقتصادية والصراعات السياسية والثقافية لم تمنع السنجق أن يتابع حياته اليومية، على الرغم من أن أصداء الأحداث قد وصلت من بيروت (انتخاب نعوم لبكي على رأس المجلس التمثيلي بدلاً من حبيب باشا السعد في تشرين الأول سنة 1923) ومن المنطقة (زيارة الحسين بن علي لعمان في كانون الثاني سنة 1924)، وتبديل موقفه بعد إلغاء الخلافة في نيسان (**التقرير السياسي**، 1924/4/5)، والصراع الوهابي/ الهاشمي في آب (**التقرير السياسي**، 1924/8/30). وكانت هذه الحياة تسير على إيقاع العيد الوطني في الأول من أيلول (إعلان لبنان الكبير) وكان احتفالاً مهيباً (**التقرير السياسي**، 1924/9/7)، والرابع عشر من تموز «وقد احتفل به السكان بحماسهم المعهود» (**التقرير السياسي**، 1924/7/18)، و«المسيرة السنوية احتفالاً بخميس الجسد» في زحلة (**التقرير السياسي**، 1924/6/20)، والعيد السنّي الشعبي في قب الياس (الاحتفال السنوي بالدراويش، (**التقرير السياسي**، 1924/4/6)... وكانت الحياة تسير كذلك على إيقاع الأحداث الأدبية، كاستقبال خليل مطران في موطنه الأم (**التقرير السياسي**، 1923/6/9)، وعلى إيقاع زيارات المسؤولين والضيوف (فيغان، فاندنبرغ، سعدالله الجابري...) وعلى إيقاع بدايات حركة الاصطياف في أواسط آب...

قضية زحلة الفتاة

صدرت **زحلة الفتاة**، أشهر دوريات هذه المدينة، واسمها باسمها، أول مرة في 3 كانون الأول سنة 1910: فليس من الغريب إذن أن تحمل في عنوانها نفسه أثراً من الحركة الإصلاحية العثمانية التي كانت في ذلك الحين ناشطة جداً في اسطنبول حتى أنها كانت في العامين السابقين (1908 و1909) قد وضعت حداً لطغيان السلطان عبد الحميد الثاني وأعادت العمل بدستور سنة 1876 الذي عُلق سنة 1878. وقد حملت «ترويسة» العدد الأول تحت الاسم: «جريدة يومية سياسية نقدية إصلاحية ساخرة تصدر مؤقتاً السبت من كل أسبوع». صاحب امتيازها ابراهيم الراعي، ومديرها المسؤول بشاره قريطم، إلا أن العنصر الفعال الأساسي فيها كان شكري البخاش زوج شقيقة صاحبها. ولد شكري البخاش سنة 1888 وكان هو وزميلاه من المقربين من الحركة الماسونية وكانت حينها في خضم انتشارها في الأمبراطورية العثمانية. ونظراً لما كانت عليه افتتاحياته المكتوبة بقلم لاذع شديد اللهجة، فقد اضطر إلى أن يختار المنفى في كانون الأول سنة 1913، بعد أن كان مناصراً عنيداً للإصلاحات (مؤتمر ضبية في 12/15/ 1912) ولإعادة سهل البقاع إلى متصرفية جبل لبنان (**زحلة الفتاة في 1912/1/5**)؛ ومطلقاً

للشعارين: «البقاع للبنانيين» و«لا حياة للبنانيين من دون البقاع». وبعد أن ذهب إلى ساو باولو (البرازيل 1914) ثم إلى نيويورك (1915-1920) حيث شارك في النضال إلى جانب أيوب ثابت وأمين الريحاني وجبران ونعيمة في **الرابطة السورية اللبنانية في أميركا الشمالية** Syrian-Lebanese league of North America وأصدر في العاصمتين **الفتاة**؛ عاد إلى زحلة في نيسان 1920. وكان من أنصار لبنان الكبير، وكان صديقاً لفرنسا (ذكّر في كتابه المفتوح الموجه إلى الجنرال فيغان بمواقفه أمام لجنة كينغ - كراين سنة 1919، [**زحلة الفتاة** في 1923/12/27]، إلا أن حملات جريدته على الفساد في صيف سنة 1922 أدّت بالقومندان ترابو إلى إبعاده إلى فلسطين. إلا أنه ما لبث أن عاد إلى زحلة في كانون الثاني سنة 1923، لكي يُحيّي وصول المتصرف الجديد سليم تقلا.

كان شعار **زحلة الفتاة** في تلك الحقبة: «جريدة يومية وطنية حرّة»[134]، تصدر ثلاث مرات في الأسبوع (الثلاثاء، الخميس، السبت). وقد أعلنت الجريدة عن قدوم تقلا (في 9 و11 و16 و 1923/1/18)، وحَيَّت سلطات المتصرف الجديدة في قطاع الأمن ومجال الإدارة (16 و27/ 1923/1 و 1923/12/13)، وغطت تنصيبه بعبارات المديح (1923/1/23). وقد اعترفت بفضله في مناسبات عديدة في ما يتعلق بـ«حزمه» (1923/2/22) وبـ«نشاطه وحزمه» (1923/3/27):لقد أدت هذه الصفات الحميدة وما يتفرع منها من نشاط، إلى إلقاء القبض على الخارجين على القانون. وفي 31 آذار ذكرت خصال تقلا المتعلقة بـ«الإخلاص في العمل والمقدرة والذكاء». وحين تخلى ترابو عن إمرة الحاكمية وانتشرت شائعات حول إمكانية نقل المتصرف إلى خارج السنجق، أوردت **زحلة الفتاة** برقية من الزحليين تؤكد على تعلقهم بسليم تقلا. وبقيت الجريدة، حتى بعد توتر الجو في العلاقات بين تقلا والبخاش، تنوه بدور المتصرف في إصلاح السجن في زحلة (1923/5/15)، وامتداح قدراته في منع تدخل الأعيان في معركة الأعشار (1923/6/30)، وذكر الزيارة الخاطفة (كبسة) التي قام بها المتصرف للمريجات وضهر البيدر للتحقق من غياب ضابطين في هذين المركزين (ومعاقبتهما) (1923/8/4)، أو طرد أحد الجنود من قاعة القمار (الباكارا) في فندق القادري (1923/10/9)...

وقد بدأت تظهر أول الغيوم في سماء شهر العسل الذي كان قائماً بين المتصرف والصحفي

(134) لعل عبارة «الحرة» كانت في تلك الفترة تحيل بشكل أو بآخر إلى الماسونية التي كانت تترجم بـ«البناؤون الأحرار» في مقابل franc-maçonnerie وقد كان استعمال مفردات «الحرية» و«الأحرار» يقع في مقابل «franc».وكانت أسماء الصحف الحرية، **الأحرار**... تحيل إلى التيار الماسوني.

في آذار سنة 1923 حين كتب تقلا في تقريره السياسي المؤرخ في 1923/3/23 أن «**زحلة الفتاة** المنحازة» ذكرت أنه وضع «بمذكرات توقيف نظامية» تسعين شخصاً في السجن، مع العلم أن العدد الحقيقي لا يتعدى الإثني عشر موقوفاً، مما اضطره إلى نشر التكذيب. وابتداء بتاريخ 30 آذار، فإن القليل من تقارير المتصرف خلا من كلام صبّ فيه غضبه على الصحفي، حتى أنه كتب (**التقرير السياسي**، 1923/9/14) يقول: «إن تجربتي الشخصية، خلال ثمانية أشهر، أثبتت لي أن ما يثيره بخاش لوحده من الهم للحكومة يوازي ما يثيره سكان السنجق المائة ألف مجتمعين. فهو يذكي جميع الخلافات الخسيسة بقلمه وأقواله»... ولا يظهر في تقارير تقلا من الغضب والعداوة والاحتقار ما يثير أعصابه بقدر ما يفعله هذا المحادث - الخطيب - الصحفي[135] الذي يقف أمامه فينعته بالإدمان على الكحول (**التقرير السياسي**، 1923/9/28) وبأنه «شخصية مريبة» (**التقرير السياسي**، 1924/3/30)، ويصف زملاءه في الصحافة بأنهم «غير جديرين بالاحترام» (**التقرير السياسي**، 1923/7/9)، ومقالاته بأنها «سباب مطبوع على الورق وخسيس» (**التقرير السياسي**، 1923/9/21)، أضف إلى ذلك، أنه في كل مرّة كان ممثل السلطة يبدو فيها قريباً من إعلان النصر [«فقد انتهوا بأن يملّوا وأن يتساءلوا إن لم يكن الأفضل لهم للفت الانتباه أن يؤدوا خدمات من أن يعارضوا بعنف» (**التقرير السياسي**، 1923/10/12)؛ «يئسوا وتخلوا عن الصراع» (**التقرير السياسي**، 1923/11/2)]، كان سيل بخاش ينبعث من جديد.

كانت جميع البوادر تنبئ بالتعارض بين الرجلين، مع أنهما ينتميان إلى الطائفة نفسها (روم كاثوليك) ويجمعهما خط سياسي عامّ واحد (الانحياز إلى لبنان الكبير صديقاً لفرنسا): العلاقات المحلية، القرابات الثقافية، الأدوار الاجتماعية، الصورة الشخصية... أما على الصعيد المحلي، فقد كان بخاش ينتمي إلى «حزب بريدي» (**التقرير السياسي**، 1923/7/16)، وكان يشكل هو ورئيسه يوسف[136] والياس بحمدوني[137] «عصبة»[138] لا

[135] يتكلم تقلا في **تقرير** في 1923/3/30 عن «أحاديث متفاوتة الذكاء يقوم فيها [جماعة آل البريدي] بدور الخطيب والمستمع في الوقت عينه». والجدير بالذكر أن هذه الجماعة كانت من رواد صالون فندق القادري حيث كانت إقامة تقلا.

[136] حول يوسف بريدي (1867-1954)، عضو مجلس الإدارة طوال ثلاث دورات متتالية (1899-1914) أنظر: ليزا و. الرياشي، **تاريخ زحلة العام** (بيروت 1986)، ص337-387.

[137] كان إلياس بحمدوني، مؤسس الدورية **حرمون**، على رأس حكومة زحلة المؤيدة لفيصل والتي شُكلت في 1918/9/15 بعد انهزام الأتراك. وهو من الروم الأرثوذكس وكان في العقد الثالث من القرن العشرين رئيس جمعية مزارعي الكرمة.

[138] «لم يبق في حزب آل بريدي... سوى خمس شخصيات أو ست، جميعهم مريبون من جميع الأوجه» (**تقرير في** 1923/3/30).=

تنفكّ تلجأ إلى «دسائس دنيئة تهدف إلى إشباع غرائز الثأر الشخصية» (**التقرير السياسي**، 1923/5/24). وكان هذا الحزب غائباً في تلك الفترة عن المواقع التشريعية والإدارية في السلطة الجديدة، بمقتضى قول المتصرف، وقد مرّ بأوقات عصيبة، «فاستخدم» الصحفي «أداة للابتزاز والتهديد» (**التقرير السياسي**، 1923/9/14). ولئن لم يتوجه سليم تقلا بتعاطفه إلى عبدالله أبو خاطر النائب من الحزب المنافس [الحزب بريدي]، فإنه على الأقل قد وجهه إلى أسقف زحلة، المطران مغبغب[139]، وكان في مواجهة مع عصبة بريدي وصاحب «الحزب... الأكثر عدداً حالياً» (**التقرير السياسي**، 1923/7/6). وكان زجاج «قصر» المطران قد تعرض للكسر مرتين بإلقاء الحجارة عليه (**التقرير السياسي**، 1923/7/6). وكان تشخيص المتصرف لذلك كما يأتي: «برأيي أن جميع هذه الخصومات الصغيرة التي تثيرها **زحلة الفتاة**، لسان الحال الرسمي لحزب بريدي، لا تخدم إلا هدفاً واحداً: إجبار المطران بالتهديد على أن يهتم بهم وعلى أن يسخّر نفوذه المفترض من قبلهم، لدى السلطات لكي يبوّئهم المناصب ويولّي، بالدرجة الأولى، يوسف بك بريدي وظيفة نظراً لأن وضعه المالي في تراجع مستمر، ونظراً لأنه كان غير قادر على أن يؤمن كسب عيشه»(**التقرير السياسي**، 1923/7/6).

تظهر، ما بين السطور، في هذه المواجهات، معركة الجمعيات على وجه العموم (وهي مريبة بمقتضى مفهوم الدولة لدى تقلا) والماسونية على وجه الخصوص (وهي مذنبة برأيه بتقسيم المسيحيين، وهم السند الطبيعي للبنان الكبير).

وكان إنشاء «نقابة العمال الزحلية»، ولفوز يوسف بريدي فيها دور كبير، مناسبة استغلها البخاش ليلقى الحظوة لدى أعيان الماسونيين، فبدأت بذلك سلسلة من المقالات ومن المواعظ: «الأحد الماضي فضح سيدنا مغبغب هذه الجمعية [الماسونية] في

= في 2 أيلول 1923، عقد اجتماع لـ«حزب البخاش - بحمدوني، بهدف إقناع الحكومة بتعلقهم بلبنان الكبير، وبعديد أنصارهم في زحلة» (**تقرير، في** 1923/9/7).

في 1923/9/28 كتب تقلا في **تقريره**: «مع ذلك فإنني قلق، ولو قليلاً، من اكتشافي أن زحلة قد أصبحت، بإرادة مدمن على الكحول (شكري البخاش) وموظف معزول (إلياس بحمدوني)، مركزاً للدعاية المعادية لفرنسا».

تقرير في 1923/10/19 يذكر أن «انتخاب رئيس المجلس التمثيلي [نعوم لبكي] قد أحدث بلبلة في صفوف حزب البخاش -بحمدوني-بريدي، وكانوا يساندون حبيب باشا السعد ويرون فيه دعامة معنوية».

[139] «تقوم **زحلة الفتاة** بحملة شعواء خسيسة على المطران مغبغب. وإنني على علم بأن لديه الوسائل القانونية التي يمنحها القانون المدني للجميع، إلا أن مكانة هذا الحبر تمنعه من استعمالها بسهولة...» (**التقرير السياسي** الفصلي المحرر في 1923/7/9).

عظته، وهاجم بشدة من يقوم بمساندتها من الأشخاص في زحلة اليوم وينطق باسمها، وبخاصة الصحفي شكري البخاش. ويقوم الآباء اليسوعيون، من جهتهم، بحملة مماثلة بشدتها، تُسمع أصداؤها في جريدة **البشير**» (**التقرير السياسي، 1923/6/23**). وقد ردّ البخاش على هذه الحملة بمقالة مجلجلة في الصفحة الأولى في **زحلة الفتاة** في 1923/6/30، عنوانها «دين الحق» أنكر فيها أن يكون عضواً في الماسونية، وأكد انتسابه إلى «دين أجداده، دين المسيح»، وقد قابل البخاش بين «طغمة الإكليريكية التي تغار على سلطة قديمة وجاه عريض» وبين «العشيرة الماسونية التي تنادي بالحرية والإخاء والمساواة ويؤكد الإكليريكيون أنها عدوة الأديان ولاسيما الكاثوليكية منها». وبرأي صاحب الافتتاحية أن «دين الحق» وحده يمكنه أن يفصل بين الناس، وليس ادعاء هذا الانتماء أو ذاك.

بعد هذه المقالة، ظن تقلا أن بإمكانه أن يؤكّد أن: «شكري البخاش قد أوقف بنفسه حملته، فكأنه كان قد أفرغ في جريدة السبت، كل جعبته دفعة واحدة» (**تقرير 1923/7/6**). وكانت تلك حسبة لا تأخذ بمجرى التاريخ المتصل؛ نذكر منه حادثتين: الاحتفال الذي أقيم لصالح مؤسسات العمل الخيري الأنجليكاني («أي مناصرة للإنكليز»):

«أكد لي القس اللبناني، وهو يتقدم مني بطلب الإذن، بعدم تطرق الخطابات لغير عمل الخير. إلا أن البخاش كان المحرك خلف كل ذلك. فكان بالاشتراك وصديقه شحادة شحادة قد دَعَوا الآنسة ماري ينّي، أديبة متحذلقة من حمص، وعلي ناصر الدين، محرر **المنبر** وجبران تويني محرر **الحرية**، ومعادٍ لرجال الدين متعصب. وقد تكلموا ثلاثتهم، وبعد أن نطقوا ببعض الكلمات – الفارغة والخالية من أي معنى – حول عمل الخير والإيثار، وسّعوا شرح نظرياتهم عن الوطنية» (**تقرير 1923/9/28**).

الحادثة الثانية هي الحملة على الإخوة المريميين، الذين اتخذوا الكلية الشرقية مقراً لهم منذ تشرين الأول سنة 1923، لأنهم منعوا التلامذة من ارتداء «الغنباز» [140]، و«لجهلهم باللغة العربية وعدم كفاءتهم في تعليمها». وقد روى تقلا، في الخاتمة، روايته لأصل هذا الخلاف: «بذلك يكون البخاش قد مرّغ في الوحل جميع التجمعات وجميع الأجهزة الممثلة، من بعيد أو قريب، للنظام في هذا البلد» (**تقرير 1923/11/16**).

فيما يتعدى المواقف المحلية والقرابات الذهنية، فإننا أمام دورين اجتماعيين متواجهين:

(140) لم يكن المنع، حسب قول تقلا، صادراً عن «الإخوة» بل عن المعهد الأسقفي (**تقرير في 1923/11/16**).

من جهة صحافي يمتلك ناصية الكلام ولا يخجله شيء، ويدرك ما لأداته الصحفية من أثر في الرهانات السياسية، وفي مرور الأعيان في جهاز الدولة، وفي السلطة. ومن جهة أخرى، إداريّ يسعى لتثبيت النظام وإقامة دولة جديدة. الأول حر بأقواله وأعماله، ذو مصلحة في إكثار تحالفاته[141] واقتناص فرصه، دون أن يتخلى عن خياراته الأساسية؛ والثاني مرتبط بدور المراقبة والتقويم. الأول مهتم بجمهور يريد اجتذابه إليه، وبقرّاء منتشرين عموماً خارج الحدود اللبنانية: «يخيّل إليّ أن البخاش لا يتوجه في كتاباته إلا إلى قرّائه في أميركا ومصر الذين لا يملكون عليه أية وسيلة للمراقبة» (**تقرير 1923/11/30**). والثاني لا يضع نفسه تحت رعاية سلطة هو منها، بل يسعى، بالأحرى، إلى جعل هذه السلطة مسؤولة عن حقوقها وواجباتها تمام المسؤولية. وهذا يفسر أوامر الثاني بإنزال العقوبة القانونية بالأول، وبإيقاف جريدته عن الصدور بهدف الحفاظ على هيبة الدولة واستخلاص العبرة[142]: «يتراءى لي أن تركه مرتاحاً بلا مشاكل عمل منافٍ للسياسة لا بل للأخلاق؛ ويكون ذلك بمثابة جزاء حسن للمعارضة في طبقاتها السفلى» (**تقرير 1923/9/14**). وهذا يفسر أيضاً، مطالبة الأول بإلغاء مركز «المتصرف» في لبنان الكبير للتوفير على المكلف دنانيره (**زحلة الفتاة 1923/10/23**).

إن حجم هذه المنازعات قد كشف الغطاء عن مدى صعوبة تعلّم الحرية في لبنان أكان ذلك من قبل الصحافة أم من قبل السلطة. كذلك فإنها قد أضاءت الجانب المظلم من أثر البنى الموضوعية على الحساسيات الفردية: من جهة، رائد في الصحافة الحرة مهنته الاستفزاز، محبّ للطعام والشراب وعاشق للكلمة بكل معانيها؛ ومن جهة أخرى، إداري واسع الصلاحية في لوائه، يصغر الأول

(141) ذكر المتصرف قيام يوسف بريدي وإلياس بحمدوني بزيارة دمشق بمناسبة افتتاح جلسات مجلس الاتحاد السوري في دمشق (1923/4/20).

(142) «يصعب على أهل البلد أن يدركوا أن تراخينا ناتج عن احترامنا لمبدأ حرية الرأي والتعبير فحسب. ولعل إنزال عقوبة بـ**زحلة الفتاة** يكون، برأيي، تحذيراً مفيداً، ولاسيما أن آل حيدر...» (**تقرير في 1923/7/16**) أنظر أيضاً **التقارير في** 7 و21 و28 أيلول 1923.

كذلك فقد وجه تقلا في 24 تشرين الأول 1923 (**تقرير**) رسالة إلى ديوان الحاكم أن يوقف مدة شهرين أو ثلاثة جريدة البخاش. وكانت الرسالة مرفقة بترجمة فرنسية لمقالة لهذا الأخير يطلب فيها «إلغاء المتصرفين»: «إننا ندفع أجور هؤلاء المتصرفين بدون أن نرى فائدة محسوسة من وجودهم» (**زحلة الفتاة في 1923/10/23**). وقد أجاب رئيس دائرة الصحافة في بيروت على هذه الرسالة بقوله: «لقد تفحصنا بعناية المقالة موضع الاتهام معاً، ولم نجد فيها لا شتائم ولا تشويهاً أو اتهاماً محدداً لأحد الشخصيات، وهي، على ما هي عليه، لا تبرر أي إجراء من الإجراءات التي تشيرون إليها». وتضيف الإجابة أيضاً أن القدح «في الاتجاهات الإدارية السائدة» لا يمكن أن يؤدي إلى الإيقاف، بل إلى تصويب أو إلى ملاحقة لدى المحاكم. وتشير الإجابة في الختام، أن «قراراً يحدد نظام الصحافة هو بصدد التوقيع من قبل المفوض السامي».

بسبع سنين، شجاع ونزيه، قلق على مسيرة نجاحه الشخصي، شبه ناسك، شديد التأثر بالنقد.

وعلى ما كان المتصرف الشاب عليه من علم بأن «أقوال» البخاش «ليست مريعة» (**تقرير** 1923/6/29). فإنه لم يكن بإمكانه أن يسمح بها. ولذلك فإنه كان يستشم منه، في الكواليس، القيام بتحركات تهدف إلى وضع جريدة في مواجهة الأخرى وإيغار صدر إسكندر رياشي، وهو صاحب **الصحافي التائه**، الدورية الأخرى الصادرة في زحلة، على البخاش[143]. كذلك فإن حرب العرائض والعرائض المضادة بين أنصار المتصرف وأنصار الصحافي في الفصل الأخير من سنة 1923 (أنظر أعداد **زحلة الفتاة** ولاسيما بتواريخ 9/20 و8 و15 و12/18)، قد أظهرت أن الأوائل كانوا أكثر نشاطاً[143 مكرر].

وقد وصلت بالفعل هذه القضية إلى ذروتها في الأشهر الأخيرة من سنة المتصرف الأولى في زحلة. وكان البخاش، صاحب الموهبة في اكتساب الأصدقاء في أوساط المثقفين والفنانين والسياسيين من مختلف العواصم العربية، الذين كانوا يرتادون زحلة في الصيف، ذا موهبة في اكتساب العديد من الأعداء المحليين كذلك[144]. فقد قام العريف في الدرك مخايل أبو عينين،

(143) في عددي **زحلة الفتاة** المؤرخين في 15 و20 أيلول 1923 مقالات جدالية حادة في مواجهة الرياشي بعد أن اتخذ جانب العريف أبو عينين ضد البخاش.

كذلك فإن الحاكم بالوكالة قد طلب في ثلاث مذكرات مؤرخة في 21 و25 و26 آذار 1924 (**ملف**)، من الجرائد التي تمولها دولة لبنان الكبير، أن تنشر النصوص الكاملة لبرقيات «وكالة هافاس». وقد طلب المتصرف ذلك من الرياشي، فقبل. إلا أنه طلب ألا ينشر في دوريته نصف الأسبوعية إلا البرقيات الواردة في اليوم نفسه أو اليوم الذي سبقه.

في الختام، قرّظ المتصرف، في رسالة موجهة إلى الحاكم بتاريخ 1923/10/26. صاحب **الصحافي التائه** ومديرها باعتبارها «أداة إعلام ذكية ومخلصة». وفي رسالة ثانية إلى الحاكم (**ملف في** 1923/6/3)، يؤكد تقلا أن رياشي قد أثبت «مرة ثانية وعلى نحو ساطع، تعلقه بمبدأ النظام والتطور، وموهبته الصحافية»، ويسفر عن «رغبة» الصحافي «بتلقي العون من قبلكم، وهو من دونه قد يتعرض للصعوبات في إتمام عمله».

(143 مكرر) قابل البخاش (**زحلة الفتاة في** 1923/12/18) البرقيات الـ121 المرسلة لدعم المتصرف بالبرقية الوحيدة التي أرسلها إلى الجنرال فيغان.

(144) يقيم أبو عينين في مذكراته (التي لا يمكن الركون إليها دائماً) لائحة بأعداء البخاش الذين نقموا عليه نتيجة حملاته الشفوية والصحفية:

1- المطران مغبغب.

2- رئيس البلدية وديع فرح المعلوف.

3- المتصرف سليم تقلا، «ابن الصيدلاني» و«الذي لا يصلح إلا إلى لبس القفازات ومغازلة النساء».

4- الشيخ أنطون الخازن، قومندان الدرك في البقاع، الذي لا يستحق أجره.

5- ميشال أبو راجي المعلوف، مهاجر عاد إلى البلاد، ويقال إن البخاش لم يدفع له ديناً عليه.

6- إلياس طعمة سكاف، نائب البقاع (1925-1939). أنظر ميخائيل سليم أبو عينين، **كتاب صراع الحزم والظلم** (ساو باولو، 1964)، الجزء الثاني، ص645-649.

في 5 أيلول باستمالة البخاش إلى دكان على طريق الوادي واستفزه للكلام بصراحة، وذلك بتحريض من رئيس البلدية وأخيه[145]. «فشهد خلال ما يقارب النصف ساعة على هجوم شديد على الحكومة والانتداب وفرنسا وجميع الموظفين، من الجنرال إلى المتصرف (وقد اختصه بوصف الجاسوس)»، بمقتضى قول هذا الأخير، (**تقرير 1923/9/7**).

ولقد تعرض حينها الصحافي إلى الضرب من قبل العريف، وإلى الجرجرة «على مسافة طويلة» نحو الكركول، إلا أنه أطلق سراحه قبل أن يصل إليه. ومن نافل القول تلخيص الأهاجي المقذعة (**زحلة الفتاة** في 15 و18 أيلول) التي كتبها البخاش بعد هذه الحادثة؛ كذلك فإنه تقدم بشكوى في زحلة وفي بيروت لمحاولة اغتياله، وقد أُلفت لجنة للتحقيق في صحة اتهامات البخاش[145 مكرر]. وكانت هذه القضية مثار تعليق كثير في صحافة بيروت ودمشق، وكان أكثر الصحافيين حُسنَ نية يتعجبون من هذه المعركة ذات الأفق المسدود بين هاتين الشخصيتين المتميزتين[146].

وكان أكثر ذيول هذه القضية شهرة مذكرة الإحضار بتاريخ الأول من كانون الثاني أصدرها المتصرف بحق صاحب امتياز **زحلة الفتاة** إبراهيم الراعي (وذلك إثر نشر الجريدة خبراً حول سرقة أحد المارة قرب رياق، وهو خبر بلا أساس من الصحة بتقدير تقلا)، والكلام القاسي الذي وُجّه إليه في السراي[147]. وكان لفارق السن بين المتخاصمَيْن (وقد سخرت **زحلة الفتاة** من تقلا بالقول: «... على مقاعد المدرسة التي غادرها بالأمس»)، ولمكانة آل الراعي، ولرد فعل التضامن الصحافي (اجتمع الصحافيون في التباريس في 3 كانون الأول

(145) مختلف الروايات حول هذه الحادثة في **تقرير** في 1923/9/7 وفي ثلاث مذكرات في **ملف** (12 و9/25)، وفي **زحلة الفتاة** في 15 و9/18، وفي **مذكرات** أبو عينين، **المصدر السابق**، الجزء الثاني، ص656-679.

(145 مكرر) أُرسلت من بيروت لجنة تحقيق تضم قائد مفرزة ورتيباً فرنسيين، يرافقهما رقيب لبناني مترجم للتحقيق في الشكوى المقدمة مباشرة من قبل البخاش لدى الكومندان دوپريه Deprez (**ملف** 2/651. في 1923/9/25). وقد طرأت مشكلة أخرى بسبب التواطؤ من داخل مركز الدرك، الذي سمح لبخاش أن ينشر في جريدته تقرير العريف، أنظر **ملف** (2/652. في 1923/9/25)، و**مذكرات** أبو عينين، **المصدر السابق**.

بعد مذكرة الإحضار الصادرة بحق إبراهيم الراعي، حضرت إلى زحلة لجنة إدارية برئاسة الشيخ محمد الجسر لإجراء التحقيق وتحرير التقرير (أنظر **زحلة الفتاة** في 11 و15 و22 كانون الأول 1923).

(146) انظر **زحلة الفتاة** وبخاصة الأعداد في شهر كانون الثاني 1923 التي تستشهد بمقالات من **فتى العرب** (دمشق)، و**الحرية**، و**الصدى**، و**البرق**، و**الأرزة**، ويدعو صاحب افتتاحية **الأرزة** كلاً من راجي الراعي، إلى أن لا يترك القلم للسيف، والمتصرف إلى أن يضيف إلى «عزيمة الشباب حكمة الشيوخ».

(147) «متصرف البقاع يزمجر قائلاً إنه كان يكسر أكبر رأس في بلاد العلويين»، **زحلة الفتاة في** 1923/12/4.

للدفاع عن كرامتهم)، وللطريقة الفظة التي لا بد أن يكون المتصرف قد اتبعها، وقعٌ عظيم، حتى أن راجي الراعي، ابن إبراهيم[148]، وكان محامياً وصحافياً وكاتباً، وكان زميل سليم تقلا على مقاعد الدراسة، ولا بد أنه قرأ **السيد** [مسرحية كورناي]، قد طلب تقلا إلى المبارزة لكي يمحو «العار». وقد جاء شاهداه إلى فندق القادري، فتهرب تقلا من لقائهما، وأخبرهما بواسطة سكرتيره بأنه يرفض المبارزة أولاً، «لأنه المتصرف، وثانياً لأن المبارزة ليست من تقاليد هذه البلاد»[149]. ولم تجد خطة راجي الراعي للمبارزة على سفينة للاستفادة من إبحارها خارج المياه الإقليمية، نفعاً.

ولعل خير خاتمة لهذه الحادثة تكون في صورة التقطت سنة 1924 يظهر فيها سليم تقلا إلى جانب راجي الراعي، مجتمعَيْن في بيروت ببعض الأعيان في احتفال على شرف مدير مال لبنان بمناسبة إحالته إلى التقاعد[150].

عهد فيغان

أمضى سليم تقلا خدمته متصرفاً على سنجق البقاع (كانون الثاني 1923 - أيلول 1924) في عهد ثلاثة حكام فرنسيين للبنان الكبير[151]: القومندان ألبير ترابو، وهو الذي اقترح اسمه رسمياً على روبير دو كيه المفوض السامي بالوكالة، وترأس حفل التنصيب كما مر معنا، إلا أنه لم يرافقه إلا بضعة أشهر، لأنه ترك مقاليد السلطة في أيار 1923؛ ومسيو بريفا أوبوار Privat-Aubouard، وكان حاكماً بالوكالة من أيار 1923 إلى حزيران 1924؛ والجنرال فاندنبرغ Vandenberg، وقد عُيِّن حاكماً في حزيران 1924، وكانت زيارتاه للبقاع الأحد 10 آب، والثلاثاء 2 أيلول[152]، قد أقنعتاه، على الأرجح، بعد أشهر من التعاون بينه وبين المتصرف بضرورة ترقيته، فاستدعاه ليكون على رأس نظارة (أي وزارة) الداخلية في بيروت. وذلك لأن تاريخ القرار الصادر عن فاندنبرغ بتعيين تقلا ناظراً عاماً للداخلية، وقع في 12 أيلول 1924.

[148] أصبح راجي الراعي (1894-1977) من بعد قاضياً وكان مؤلفاً، له عدة كتب أشهرها مجموعات **قطرات ندى** الشاعرية - الفلسفية (1924، 1942، 1950، 1962).

[149] محضر الشاهدين بتوقيع جورج شحادة وجورج كلود في **زحلة الفتاة** في 1923/12/8. وقد ورد في العدد نفسه تعليق الراعي على الرفض.

[150] ترد هذه الصورة في: ف.س. عقل ور. حنين: **الشيخ يوسف الخازن** (بيروت، 1993)، ص618.

[151] أنظر Zamir: *The Formation*… p. 252 n 94

[152] تفصّل هاتين الزيارتين مذكرتان طويلتان في ملف: الزيارة الأولى إلى راشيا وزحلة ورياق وكسارة وتعنايل وشتورة (1924/8/10)، والزيارة الثانية إلى مجدلون ودورس وبخاصة بعلبك (1924/9/2).

ويلي القرار قرار آخر بنقل الشيخ محمد الجسر إلى المعارف (التربية الوطنية).

كان الجنرال غورو قد استقال من منصب المفوض السامي في 23 تشرين الثاني 1922 ولم يعد من سفره إلى فرنسا إثر خلاف بينه وبين رئيس الوزراء بوانكاريه[153]. لذلك فقد كانت خدمة تقلا بمعظمها قائمة في عهد المفوض السامي الثاني الجنرال ماكسيم فيغان (أيار 1923 - كانون الثاني 1925). وقد اختير عسكرياً في الوقت الذي كانت فيه جيوش مصطفى كمال تحتشد على طول الحدود التركية السورية في الشهر الأول من سنة 1923. وكان فيغان كاثوليكياً تقياً، «ذا اطلاع سطحي على قضايا الدولة [العثمانية]»، «غريباً» عن مسائل المشرق[154]، وكان يسعى إلى تطبيق بعض المبادئ التي سوف تجعل منه واحداً من المفوضين السامين الأكثر تقديراً لدى مجموع الأهالي[155]، وهي: الأمن والعدالة والازدهار. وكان يميل، في لبنان الكبير الذي أكد على تعلق فرنسا باستقلاله[156]، إلى سياسة غير منحازة لطائفة دون أخرى، تقيم القانون والنظام وتعمل على تقليل الفوارق الاقتصادية بين مختلف الشرائح. ولم تكن سياسة المفوض السامي هذه تحظى لدى المتصرف بالدعم والثناء عليها فحسب، إذ كان يرى فيها

[153] Zamir, *Ibidem* p. 149. اعتبر الجنرال غورو أن تخفيض الميزانية المدنية للمفوضية السامية في المشرق من 120 مليون فرنك إلى 8،2 ملايين، على أنه إهانة موجهة إليه شخصياً، وحاجز دون فرض هيبة فرنسا وقيامها بواجباتها الانتدابية.

[154] قيل بعد ذلك في بيروت:«فيغان التقي» لتمييزه عن «غورو البسيط» وعن «ساراي الرهيب» أنظر: Fournié-Riccioli: *la France*… p. 99. كما أن فيغان لقب «بالحكيم» أيضاً. **المصدر نفسه**.

[155] «يحتفظ الكثيرون، من إقامة فيغان القصيرة في المشرق، بذكرى حقبة مباركة، وولاية نزيهة، صادقة، هادئة». Fournié-Riccioli: *Ibidem*. «أثبت فيغان، في أثناء تقلده منصبه مدة 19 شهراً، أنه - إن لم يكن مجدداً متألقاً - إداري ذو كفاءة وقد استوعب بسرعة الظروف والمواقف المحلية وعمل بمقتضاها. وكان واحداً من أنجح المفوضين السامين الذين كسبوا احترام كلٍّ من المسلمين والمسيحيين وثقتهم»، Zamir, *Ibidem* p. 147-148.
ويصف الشيخ بشاره الخوري فيغان، وكان في عهده قاضياً ورئيس محكمة، فيقول: «لطفٌ بكرامة ودعة بوقار. ورأي مصيب وإرادة حازمة، واحترام للناس. وهيبة في الأخذ والعطاء ولين في الإقناع. ومع ذلك كله تعصب للسيطرة الفرنسية ورغبة ملحة في ربط بلدان المشرق إلى عجلتها، بصلات غير قابلة للانفصام. تدخل في كل شاردة وواردة حتى صار «لا يُقطع خيط من القطن» إلا بإرادته كمفوض سام وقائد أعلى». **حقائق لبنانية**، ج1 ص127. حول ولاية فيغان، ص122-127.

[156] أعلن فيغان، بعد وصوله إلى بيروت بأيام، أمام البطرك الحويك قائلاً: «لم يُعلن استقلال لبنان الكبير لأجل رجل وباسمه الشخصي، بل إن هذا الاستقلال قد أعلنته فرنسا كلها، وهي قوة صلبة. ولسوف تدافع فرنسا عن سياستها في المشرق، بكل ما أوتيت من قوة؛ وعلى رأس برنامجها استقلال لبنان الكبير». يستشهد به: Zamir, *Ibidem* p. 150. وحول سياسة فيغان أنظر **المصدر السابق** ص147-153.

السبب الرئيسي للتقدم القائم على صُعد الأمن والسياسة والاقتصاد[157]، بل إنه كان قد دعا بها منذ أول يوم أقيمت فيه الولاية الجديدة[158]، وهي توافق آراءه التي عبّر عنها منذ بداية السنة 1923 وعلى مدار السنتين 1923 و1924، حول الحزم والشدّة والخيار اللبناني والعدالة وأهمية الأمن وضرورة إشراك جميع الطوائف في السلطة. كان سليم تقلا، بوجه من الأوجه، الموظف المثالي لعهد فيغان: فهو لم يسعَ إلى تطبيق سياسة تأسيس الدولة المرسومة خارجه وفوقه فحسب، بل إلى جعلها أكثر مبادرة، لا بل أكثر إبداعاً: «كذلك فإن التدابير الإدارية الحازمة التي اقترحتها والتي رضي أن يطبقها سيادة الحاكم لقمع اللصوصية ملائمة تماماً للوضع؟»[159].

كتب تقلا، في معرض تعليقه على ما اتخذه فيغان في بداية عهده من تدابير، قائلاً في تقريره الفصلي المؤرخ في 9 تموز 1923: «إن الأمنية الوحيدة التي أطلبها هي أن تستمر هذه السياسة، سنة واحدة على الأقل، في جوانبها كافة: المجلس العدلي[159 مكرر] وزيادة عديد الدرك وتحسين قيادته ونزع سلاح مناطق الشغب على مراحل، والغرامات والاقتصاصات الجماعية من القرى التي يستعملها اللصوص مأوى لهم أو تكون مشاركة في أفعالهم وإصدار التوجيهات للمحاكم للتشدد في تطبيق الأحكام إلخ...». ننتخب من هذه التدابير الجذرية والمؤقتة («سنة واحدة على الأقل») ثلاثة تحتل موضعاً عظيماً في تقارير المتصرف وملفاته: الغرامات، إصلاح الدرك، نزع السلاح في السنجق.

يقوم «منهج الغرامات»[160] على إخضاع القرى التي تحمي «اللصوص» «لبنود قانون

[157] يشهد بذلك من بين مئات التأكيدات هذا القول: «لقد تيقنت أن معنويات السكان ممتازة بسبب الموقف الحازم الذي اتخذته الحكومة والإجراءات الفعالة التي اتخذتها قوى الأمن»، **تقرير في 1923/6/15**.

[158] **تقرير في 1923/4/26 وتقرير في 1923/5/12**: «ترغب زحلة بشدة في قمع لا هوادة فيه وتنتظر من المفوض السامي أن يتخذ، من البداية، الموقف الحازم العازم الذي تعهده به الصحافة الفرنسية والبيروتية»، **تقرير في 1923/6/15**. ونلاحظ هنا المهارة في التركيب إذ يستعمل زحلة والصحافة اللبنانية والفرنسية ولفظة «تعهده به»!

[159] تقرير في 1924/5/17.

[159 مكرر] حول القانون المؤسس للمجلس العدلي وحول تشكيله أنظر: بشاره الخوري، مصدر سابق، ص123.

[160] «على كلٍّ، فإنه لم يكن لذلك أية نتيجة غير الهدوء التام الذي ينعم فيه قضاء بعلبك لأول مرة، وقد أثبتت وسيلة الغرامات نجاعتها الكافية»، **تقرير في 1924/6/6**.

حول الغرامات أنظر بخاصة: **تقرير في 1923/8/24**. وفي 1923/11/16. وفي 1923/11/23. وفي 1924/6/6... وفي **ملف في 1923/7/10** (عيتنيت)، وفي 1923/8/30 (البيرة ومدوخا). 1924/3/27 (عين بورضاي وبريتال)، وفي 30/1924/4 (يونين)، وفي 1924/5/7 (نحلة وبعلبك)، وفي 1924/5/13 (تدخل ثلاثة نواب لصالح يونين)، وفي 18/6/1924 (إعادة قيمة الغرامات لليمونة والرفيد ومجدل بلهيص)، وفي 1924/6/19 (مصطفى ياغي)، وفي 1924/6/21 =

الجزاء المتعلقة بالمشاركة في الجرم عن طريق تأمين الملجأ أو المد بالمؤن»[161]. إن اللجوء إلى مثل هذه الوسيلة مخالف للمبادىء الحقوقية ولمبدأ فصل السلطات. لكن هذا الحل السيىء له حسنة أنه فعّال: إن تجربة السنة الماضية قد أثبتت لي بما لا ريب فيه، أنه لا يمكن الوصول إلى أي نتيجة إن لم يتم الضغط على التجمعات السكانية وعلى الحوادث العرضية؛ فالسلطة القضائية المقيّدة بالنصوص والأصول الإجرائية، تصبح عاجزة عن القمع الكلي للشراكة بالجرم أكان ذلك بالمساعدة أو بالتعاون أو بتأمين الوسائل والملجأ، ولا حياة للعصابات بغير هذه الأمور»[162]. وقد وجّه المتصرف بحثه في القوانين وجهة تأمين السبل لهذا المبدأ فوجدها، فيما يتعلق بالغرامات الفردية، في قانون عثماني: «وإذ أصبح هذا المبدأ مقبولاً، يبقى إيجاد الوسيلة القانونية التي تسمح بتطبيقه. وعليه فإن كانت الغرامة الجماعية مقبولة في القانون على أنها وسيلة ترهيب إلا أن فرضها على الأفراد أمر تعترضه حواجز قانونية جدية، وذلك لطابعها القمعي. إلا أن القانون العثماني المؤرخ في 21 أيلول 1325. وعنوانه: «القانون المؤقت للاحتراز من اللصوصية» قد يصلح للتطبيق على نحو مفيد برأيي»[163].

أما في الممارسة، فقد كانت نسبة الغرامات تتعلق بحسن إرادة الحاكم نفسه، وكان، على ما يبدو، يأخذ بعين الاعتبار عدة معايير: عدد سكان الناحية «الشريكة في الجرم»، ثروتها، صلتها بالجرم[164]، حجمها[165]، تاريخها[166]... وكانت هذه الغرامات، أو على الأقل قسم

=(المحيدثة) وفي 1924/6/26 (ثلاث قرى في راشيا)، وفي 1924/7/5 (اليمونة وفيها نموذج من القرار يذكر في مقدمته «المادة 4 العنوان 2 من القرار رقم 145 الصادر في 5 تشرين أول 1921»)، وفي 1924/7/18 (الاستيلاء على قطعان المتمردين ومواسمهم الزراعية في بريتال وحورتعلا)، وفي 1924/7/22 (إحراق منازل المتمردين)، وفي 1924/7/30 (دورس وطليا والطيبة)، وفي 1924/8/2 (سرغايا)، 1924/9/2 (الطيبة)، 1924/9/8 (الطيبة).

[161] **تقرير، في 1923/8/24**.

[162] **ملف في 1924/3/27**.

[163] **المصدر نفسه**. يستشهد تقلا بالمادة 25 من هذا القانون: «يحق للحكومة أن تنقل أُسَر الذين أثبت عليهم الالتحاق بالعصابات، وأن تجبرهم على الإقامة في المكان الذي تجده مناسباً لهم». هذا النص الذي «قد يصيب، بالإضافة إلى الرجال، النساء والأطفال أيضاً، سيثقل بشدة هذه الأدمغة البدائية». نجد الترجمة العربية لهذا القانون في:
La revue Judiciaire, 3ème année, n 3, 3 juin 1923, p. 100.

[164] «أكثر القرى عقوبة: البيره ومدوخا، الأولى لأنها نقطة ارتكاز عظيمة الخطر، والثانية لأنها كانت مسرح آخر جريمة». يقع هذا الكلام (**تقرير في 1923/8/24**) بعد لائحة الغرامات المستعادة في الهامش 90 (راجع أعلاه) «لقد رفعتُ غرامات دورس والطيبة قليلاً، لأن مسؤوليتهما تظهر على أنها أوضح وأخطر». **ملف في 1924/7/30**.

[165] «أما فيما يختص بمدينة بعلبك، فإنني متأكد بأن ما أعطي من معلومات للصوص صادر عنها. إلا أن غرامة شاملة قد تصيب العديد من الأبرياء، وتحصيلها يكون صعباً جداً في تجمع بهذه الضخامة». **ملف في 1924/5/7**.

[166] بعد أن قدّر المتصرف أن مبلغ الـ500 ل.س. الذي فرضه القومندان مازن على قرية عيتنيت (673 نسمة) لإيوائها =

منها[167]، مشروطةً؛ أي أن السكان يستعيدون قيمتها إن أثمر تعاونهم: «يوم الأربعاء في 21 الجاري، ذهبت إلى القرعون لأرد إلى أهلها قيمة الغرامة المشروطة، البالغة 1500 ل.س. التي فرضت عليهم، وهنّأت الأشخاص الذين أوقفوا اللص محمد سعيد العقدة»[168]. ولئن صدف أن أعاد المتصرف قيمة الغرامة لأسباب تكتيكية[169]، فإنه كان لا يرضى بمناقشة مبدأ الشرط فيها، وكان يرفض رأي بيروت حول هذه المسألة ويطالب حاكم السراي الصغيربشدة «أن يتفضل فيعاود النظر باقتراحاته»[170].

وبحسب العادة في لبنان، فإن السياسيين كانوا يتدخلون لصالح القرى، لتخفيض الغرامة أو إلغائها، وينتهون بأن يُلَبّى طلبهم[171]. على أن «رقعة الشطرنج الطائفية» لا تخلو من أن تلزم السلطة بخيارات قابلة للنقاش. فقد وقع حادث سلب مسلح (سلبت ثلاث سيارات على طريق زحلة-بعلبك)، وقُتل رقيب من الخيالة في 1924/7/6 قرب قرى دورس والطيبة ومجدلون، ففرضت عليها غرامات لأن أهلها «سمعوا صراخ الضحايا وطلقات الرصاص

=اللص يوسف زيلع «غير قاس نسبياً»، كتب يقول: «مع ذلك، فإنني أود أن أُؤكد أن القرى المسيحية في الغربي ومنها عيتنيت كانت قد نزع سلاحها نهاية سنة 1920... أما المناطق الشيعية في بعلبك، فإنها لم تدفع إلا بقسم ضئيل من سلاحها. لذلك فإن المسيحيين يعيبون علينا أخذهم بالشدة. ولذلك فإنني أرى أن لا يفرض على عيتنيت سوى 250 ليرة سورية، ويكون ذلك من باب التحذير لا من باب القمع. ولسوف أقنع مسيحيي عيتنيت وجيرانهم أن الحكومة ستجعل قيمة الغرامة أربعة أضعاف إن تكررت المخالفة» **ملف في** 1924/7/18.

(167) تسهم أموال المضابط في تمويل مصاريف السلطة: «تُعَوِّض هذه المصاريف [ما يُدفع لمجموعة من المخبرين] من ريع الغرامات المفروضة على القرى القريبة من موقع الجرائم، ومن بيع قطعان المتمردين». **ملف في** 1924/7/18.

(168) **تقرير في** 1923/11/23. ويتابع تقلا قوله: «وقد تم رد المال بحضوري. فأخذ كل واحد ما كان قد دفعه بالضبط؛ وقد سهل العملية وجود لوائح مسجلة وقت الدفع. وقد تلقى الأهالي هذه البادرة بانطباع حسن: فهم كانوا يشكون بوعدنا على الرغم من جميع الضمانات التي قُدِّمت إليهم قبل ذلك...».

(169) كتب المتصرف، إذ أتاه طلب من سكان قرية المحيدثة (راشيا) بإعادة قيمة الغرامة بعد أن هرب زعيم العصابة إلى خارج الحدود اللبنانية، يقول: «لا أرى مانعاً، من حيث المبدأ... إلا أن اختيار التوقيت حالياً لا يبدو مناسباً. فقد عادت العصابات إلى الخروج من شرقي الأردن، والعمل في دولة دمشق بنشاط كثير (...)». وكان رأيه أن ترد الغرامة في الأول من تشرين الثاني سنة 1924، «بشرط أن يمر الصيف هادئاً في المنطقة» **ملف في** 1924/6/18.

(170) أنظر: تبادل الرسائل في الـملف، في 21 و26 حزيران 1924. وكان مكتب الحاكم قد طلب من المتصرف أن يجيب على موقعي العريضة بأن الوقائع «قد مضى عليها الزمن، وأن القرار المتخذ في حينه لا يصح تغييره». فأجاب تقلا بأن الغرامة «قد فرضت مشروطة»، وطلب من المكتب العودة عن اقتراحه.

(171) زار النواب أبو خاطر وحيدر والحسيني، المتصرفَ ليؤكدوا له أن دسكرة اليمونة «لا يمكن أن تصلح موئلاً للصوص». وقد أوصل تقلا وجهة نظرهم إلى الحاكم. إلا أنه عاد فكتب: «لئن صح افتراض السادة أبو خاطر وحيدر والحسيني، فإنني لم أتمكن من إمساك نفسي عن الشعور بعدم الرضى من أنني كنت ملزماً باتخاذ تدبير والرجوع عنه بعد عدة أيام» (**ملف في** 1924/5/13)، وقد ألغى الحاكم القرار في 1924/5/16.

ولم يتجرأوا على إخطار السلطات في بعلبك، أو على الأقل إسعاف المجروحين الذين تعرضوا للسلب»[172]. ويضيف المتصرف قائلاً: «لا بد لي من القول بأن دورس والطيبة وطليا هي قرى مسيحية: لذلك فإن الفرصة متاحة للحكومة لكي تثبت عدالتها بإنزال العقوبة عليها كما أنزلتها على القرى الشيعية. والحق أن الظروف إلى اليوم لم تسنح إلا بمعاقبة القرى غير المسيحية. وقد حقّ للسكان أن يتساءلوا في فترة معينة إن لم تكن الحكومة تستثني المسيحيين علناً» (**المصدر السابق**). ولدى اعتراض سكان الطيبة وتذكيرهم للحكومة بحبهم لفرنسا ومعارضتهم للحكومة الهاشمية[173]، رفض المتصرف أن يرفع أي غرامة، مع أنه لم ينكر «ولاءهم» و«خدماتهم» «نظراً لمجاورتهم بريتال وحسن علاقتهم بلصوصها، فإنهم أصبحوا شركاءهم الأخطر، وذلك بتغاضيهم المستمر وبسلبيتهم التي لا تخلو من النفعية أحياناً»[174].

قبل إقفال فصل الغرامات وغايتها الوصول إلى «الأمن بأي ثمن»، نذكر الطرق المستعملة دون أن تكون شائعة في السنجق: مصادرة قطعان المتمردين ومواسمهم (في قريتي بريتال وحورتعلا) وإحراق منازل «كبار المتمردين»[175]. على أن المتصرف لم يكن، على ما يبدو، دائم التحبيذ لمثل هذه الوسيلة وكان يفضل القيام بغير هذا التدبير. يقول: «مع ذلك فإنني لا أحبذ اللجوء إلى حرق منازله»، في معرض شرح الظروف التي أحاطت بإحدى الحالات، متوجهاً فيها إلى الحاكم، الجنرال فاندنبرغ. وقد أجابه: «أكاد لا أفهم سبب رحابة صدرك» ثم وافق على اقتراح المتصرف «مؤقتاً»[176].

كان الدرك، طوال فترة ولايته، أداة الإدارة المسلحة. وهو لم يكن يفضلهم على الشرطة، الذين بات «مركزهم» في زحلة «مثيراً للقلق يوماً بعد يوم»[177]، فحسب، بل إنه أراد أن يحصر

(172) **ملف في** 1924/7/30.

(173) **ملف في** 1924/9/4: رسالة أهالي الطيبة. وهي موجهة إلى الحاكم، إلا أنه أعادها للمتصرف لكي تتبع التسلسل الإداري.

(174) **ملف في** 1924/9/8. كان أهالي القرى الثلاث ملزمين بالاختيار بين حسن الجوار أو الغرامة.

(175) حول هذه المسألة أنظر: «Rapport sur l'affaire de Britelle et Hortala» **ملف في** 1924/7/22. وقد ذُكر في خلاصته أن «ما يقارب الـ500 رأس من الغنم والماعز» قد صودرت، وسوف تباع بالمزاد بالوسيلة نفسها في بعلبك.

(176) **ملف في** 1924/8/2. يتعلق الأمر ببيت «اللص» نايف ديب. وقد أضيف التعليق في أسفل الصفحة الثانية من رسالة المتصرف، بخط فاندنبرغ نفسه (بتاريخ 1924/8/6).

(177) **تقرير في** 2 تشرين الثاني 1923. هذا التقرير المؤرخ في الترويسة في تشرين الأول، هو في الحقيقة في تشرين الثاني. ويؤكد ذلك رقمه (37) والتاريخ الواقع فوق التوقيع. كذلك فإن فيه إشارة إلى طلب قُدّم إلى الحكومة في 29 تشرين الأول. =

الأمن العام بهم: «لقد كان لي الشرف أن أوجه للسيد الحاكم بتاريخ 29 تشرين الثاني طلباً يهدف إلى استبدال الشرطة بالدرك وإيكال القوات العامة في السنجق بالملازم تينه Tiné. بتقديري فإن هذا خير دواء، وإنه سهل التطبيق»[178]. كذلك فإنه كان يراقب تصرفات مسؤوليهم عن قرب طالباً نقل فلان[179] أو مادحاً آخرَ ومنوهاً بالسلك كله: «يتابع الدرك، تحت إمرة الملازم أول فيليمون خوري، الذكية والمندفعة، القيامَ بواجباتهم على نحو يثير الإعجاب»[180]. «ومما يذكر لصالح هذا السلك أنه يتابع تنفيذ المضابط العدلية بلا هوادة»[181].

لذلك فإنه من الطبيعي أن يرحب المتصرف بما بدأ به فيغان في إعادة تنظيم الدرك، وأن يرى فيه «مهمةَ إبداع في لبنان الكبير»، بمعنى آخر، مهمة تسير في اتجاه خلق لبنان الكبير، ولو أن في ذلك بعضاً من إقحام المعنى. وكان هذا الإصلاح يهدف إلى زيادة الميزانية (بدلاً من إنقاصها!)، ومضاعفة العديد، ورفع مستواهم، ووضع مسؤولين فرنسيين موقتين على رأسهم لضمانة فعاليتهم. هذا البند الأخير، ولو أنه قابل للاعتراض عليه من وجهة نظر وطنية قريبة إلى الضيق منها إلى السعة، فإن له فضلاً في تزويد السلطة بأداة يمكن الركون إليها. ولتقلا في ذلك نصّان لا لزوم للتعليق عليهما لما فيهما من أناقة وإيجاز، ولما لهما من قدرة على فتح الأفق أمام جميع المسائل العالقة:

«كانت المهمة في إعادة تنظيم الدرك ضرورية، إلا أنها يجب أن تُدعم بقوة في مجرياتها، مهما أساء ذلك إلى الاعتداد بالشعور الوطني، فعلياً كان أم متصنعاً. إلا أنني فوجئت، منذ شهر، باضطرار الكومندان دوبريه Deprez إلى إنقاص العديد بسبب تقليص الميزانية، مع العلم أن الزيادة في العديد ليس طلب الإداريين فحسب بل طلب جميع الأهالي. إن مهمة إعادة التنظيم هي مهمة إبداع في لبنان الكبير. ولا يمكن إدراك الواقع التعيس لما أنا بصدده، إلا بالمراقبة القريبة لما يقوم به أفراد الدرك ورؤساؤهم من أعمال يومية. ولذلك فإن بإمكاني أن أقول بأن كل مالٍ ينفق على هذا القطاع، وكل تضحية تمنح له، سوف تترجم بتحسن في جميع القطاعات الأخرى. فالدرك هم أرجل العدالة والسياسة والإدارة والصحة والزراعة. ولذلك فإن كانت هذه الأرجل التي تقوم على عاتقها عملية التنفيذ بالتجزئة، والتي تشكل الضمانة الوحيدة لصحة المردود، عاجزةً أو غيرَ

= ويشتكي تقلا في **التقرير** رقم 35 [في 1923/10/26] من «عدم كفاءة القوميسير نجيم قائد شرطة زحلة، ومن لامبالاته» وقد ورد في **التقرير** رقم 37 في 1923/11/2 ما يأتي: «بحسب انطباعي، لا يقدر القوميسير نجيم ورجاله على أي شيء. ولا بد من تغيير هذا الوضع مهما كلف الأمر!».

(178) **المصدر نفسه**. ولا نجد هذه الرسالة في **الملف السري**.

(179) **تقرير**، يقترح المتصرف استبدال المسؤول في مشغرة.

(180) **تقرير** في 1923/11/26 (رقم 35). هذا الملازم مسؤول عن قضاء بعلبك.
في **تقرير** في 1923/11/2 كتب تقلا عنه قائلاً: «لقد بات من واجبنا أن نكافئ هذا الضابط المليء بالإخلاص والصدق».

(181) **تقرير** في 1924/2/8.

كافية أو غيرَ منضبطة، فإنّ الأوامر لا تؤتي مفاعيلها»[182].

«إن الأساس في الحكومة هو السلطة التنفيذية، ويؤول التنفيذ بمجمله تقريباً إلى الدرك، ولاسيما في الأرياف. ولم يمضِ شهر على وصول الضابط والرتيب الفرنسيين إلى السنجق حتى استشعرت جميع الدوائر الواقعة تَحت إمرتي بالتحسن الحاصل من تنفيذ توجيهاتها ولاسيما القضاء. فيما يختص بي شخصياً، فإنه لا يسعني إلا أن أكون راضياً من الصحة والدقة والانتظام في التحقيقات الجارية والتقارير الصادرة والتوقيفات المنفذة. وقد أدرك الأهالي بدورهم واقع هذه الأحوال»[183].

يعتبر المتصرف نزع السلاح، بموازاة إعادة تنظيم الدرك، ثاني «إنجاز كبير» في الفصل الأخير من سنة 1923. ولا تأتي قيمتها، بحسب رأيه، من قيمتها في إرساء الأمن العام فحسب، بل كذلك «مما لها من أثر عميق في سياسة الانتداب»[184]. وكان الانتداب قد أصبح نافذاً رسمياً في 29 أيلول 1923. وذلك بعد شهرين من توقيع معاهدة لوزان (تموز 1923)[185]. وكان أول نزع سلاح في البقاع قد تم بعد معركة ميسلون في أواخر العام 1920؛ إلا أنه لم يكن متوازناً ولا كاملاً وكان عرضة للكثير من النقد[186]. أما نزع السلاح سنة 1923 فإنه، كما يصفه المتصرف، كان «ناجحاً»[187]، ولو أنه كان يرى فيه جميع محدودياته.

بدأ نزع السلاح في لبنان الكبير من قضاء الشوف (حيث كثرت الحوادث) وغيره من الأقضية الواقعة تحت القيادة العسكرية (ومنها قضاء راشيا). وإذ طلبت الحكومة رأي المتصرف الذي «تعلق على معرفته قيمة كبيرة» (1923/7/5)؛ فقد نصحها بأن «تبدأ بتوقيت واحد في القضاءين بعلبك والهرمل حيث توجد كميات كبيرة من السلاح تعادل ما جمع من سلاح في الشوف، إن لم تكن أكثر منه»، وبأن توكل هذه المهمة إلى «ضباط فرنسيين لا غير، وبأن يكون تحت إمرتهم عديد كاف». فالعشائر في هذين القضاءين شديدو المراس بالحرب (1923/8/17). وعلى ما يبدو فإن هذه النصائح قد أُخذ بها: فأُوكل نزع السلاح في القضاءين الجنوبيين (زحلة والبقاع) إلى الكابيتن فارين Farine. وفي قضاءي الشمال (بعلبك والهرمل)

(182) **التقرير السياسي الفصلي** المؤرخ في 1923/10/8.

(183) **التقرير السياسي الفصلي** المؤرخ في 1924/1/10.

(184) **المصدر نفسه**.

(185) Fournié-Riccioli: *La France... Ibid.* p. 100.

(186) **ملف**، في 1924/1/10. أنظر أيضاً الهامش رقم (149).

(187) تقارير تقلا حول نزع السلاح مفيدة إلا أنها غير كاملة. وبإمكاننا متابعة العملية عبر **التقارير** الآتية: من سنة 1923 في 9/21؛ 9/28؛ و10/5؛ و10/8؛ و10/12؛ إلى 1924/1/10. أنظر أيضاً **ملف** في 1923/7/5 (مذكرة الحاكم مسيو أوبوار) و1923/8/17 (جواب المتصرف).

إلى الكابيتن دومارلياف De Marliave يساعده مسيو دوباتي دو كلام Du Paty de Clam[188]. وتمت العمليات في شهري أيلول وتشرين الأول في السنجق بكامله. وقد اتبعت السيناريو الآتي: يطلب من كل مقاطعة عدد مفروض من البنادق. ولدينا بعض الأرقام:

بعلبك – الهرمل: 3000 بندقية تقريباً[189] (منها 200 مفروضة على شيعة مدينة بعلبك)[190].

زحلة – المعلقة: 380 بندقية[191]. (حددت **زحلة الفتاة** في 1923/10/23: 400 بندقية و250 مسدساً و20000 خرطوشة) قب الياس (مديرية): 900 بندقية[192].

القرعون (القرية): 120 بندقية[193].

وقد أعطيت مهل لتسليم السلاح طوعاً تتراوح بين ثلاثة أيام وسبعة[194]، بعدها تطبق التدابير القمعية. وقد تمت عملية تسليم السلاح في مديريتي جب جنين ومشغرة في قضاء البقاع «على أحسن وجه» (**تقرير 1923/9/28**).

«وقد قدمت القرى ما طلب منها من مدد لإطعام الجيش، وقد تم كل ذلك بلا أي حادث» (**المصدر السابق**). لم يخلُ الأمر، بالطبع، من انعكاسات طائفية: «أعلمني قائد الفصيلة أن مسلمي القرعون، وهي قرية مشاكسة، هددوا مواطنيهم من المسيحيين وقاطعوهم، مدعين بأنهم هم الذين وشوا للقائد العسكري بما لديهم من بنادق»[195]. وقد كتب المتصرف في 10

(188) **تقرير في 1924/1/10**. يرد في **تقرير 1923/9/28** معلومة عن يوم أمضاه تقلا في بعلبك بصحبة مارلياف ودوباتي دوكلام، وعن نقاش مع هذا الأخير حول نزع السلاح من منطقة بعلبك الهرمل: «كنا متوافقين تماماً. فإن تمّ له أن يطبق حرفياً الخط الذي رسمه بالأمس، فلن تسفر العملية عن مفاجآت غير سارة».

(189) **تقرير في 1923/10/19**.

(190) **تقرير في 1923/10/5**.

(191) **تقرير في 1923/10/12**: «كنا قد أعلمنا هذا الصباح، أنا والكابيتن فارين Farine، المجلس البلدي أن عدد البنادق المفروض على زحلة والمعلقه هو 400 بندقية. وهو رقم معقول جداً، وقد استقبل طلبنا بشيء من الارتياح». إلا أن **التقرير في 1923/10/19**. يذكر أن العدد المفروض هو 380 بندقية، وقد سُلمت في المهل المطلوبة.

(192) **تقرير في 1923/10/12**.

(193) **تقرير في 1923/10/5**.

(194) **تقرير في 1923/10/19**. أعطى الكابيتن فارين مهلة سبعة أيام لأهالي زحلة، «مع أن هذه المهلة في أماكن أخرى كانت بالحد الأقصى ثلاثة أيام. إلا أنه استطاع، بهذه الطريقة، أن ينال ما يريد من دون اللجوء إلى تدابير قهرية، ومن دون أن يخلف حقد الأهالي على السلطة».

(195) **تقرير في 1923/10/5**. كان جواب المتصرف بمثابة موقف صلب وتهديداً بغرامة فيما لو «وقع حادث متعلق بالتعصب أو بالثأر الطائفيين».

كانون الثاني 1924 قائلاً: «كان نزع السلاح عملية جراحية ناجحة نجاحاً تاماً، ولو أنها، كغيرها من العمليات المشابهة، قد أثارت بالضرورة آلاماً موضعية عابرة، تتراوح حدتها بحسب أمزجة المرضى ومهارة الطبيب».

ومع ذلك فإن رضى تقلا لم يكن شاملاً. بل اعتبر أن إتمام ما بُدِىء به من هذا العمل يحتاج إلى تدبيرين «ضروريين»: «بسط نزع السلاح على سوريا، أو على الأقل على المناطق الحدودية المتاخمة للبنان الكبير، والعمل على تعطيل التهريب عن طريق البحر وعن طريق البر»[196]. ويتابع قوله «بتذكير» يتخذ صور النبوءة: «لا بد لنا أن نذكّر أنفسنا بالفعل، أن العديد من الأعداء، من الخارج، لهم مصلحة بقيام الاضطرابات لدينا، وأن بعض هؤلاء الأعداء منتظمون بقوة، في جماعات تعيش بيننا، وأن العديد من العناصر من بين السكان يعتبرون أن أثمن ممتلكاتهم المنقولة أو غير المنقولة يتمثل بامتلاك بندقية حربية أو أكثر» (**المصدر السابق**).

إلا أنه فيما يتخطى هذه الرؤية الماحقة، فقد جاء وقت جردة الحساب الملتبس المتعلق بنزع السلاح، وهو على ما يبدو ذو أثر على الأغلب معنوي أكثر منه مادياً: «إن الأثر الذي أحدثه نزع السلاح يقع بخاصة على الصعيد النفسي والمعنوي. فمن البديهي أن كميات السلاح التي انتزعت من أيدي السكان قد شكلت رصيداً قيماً لصالح النظام والهدوء: على أن ذلك لا يمثل النجاح الحق، لأن الأشخاص ممّن تعودوا أعمال السوء ما زالوا يمتلكون من السلاح ما هم بحاجة إليه. أما ما حققه نزع السلاح فهو الانطباع بأن الحكومة قوية ونافذة وبأنها تستطيع تحقيق غاياتها متى ما تشاء»[197].

العزيمة والحزم

رأينا في مختلف أقسام هذا الفصل المختص بالسنتين اللتين أمضاهما سليم تقلا في البقاع، متصرفاً شاباً لم يتعدّ الثلاثين من العمر، يفكر ويعمل، يراقب ويكتب، يهاجم ويدافع عن نفسه، يلتزم خطاً عاماً للدولة ويميز نفسه عنه... وإذا كان لباني الدولة عند حدودها الشرقية، أن يُعَنْونَ فترة ولايته بكلمتين، اعترفت له بهما **زحلة الفتاة**، أشد خصومه عداوة، لكانتا «العزيمة والحزم». وقد نرى هذين المعنيين يتداخلان ويطغى الواحد منهما على الآخر، إلا أن علينا الأخذ بهما على أنهما نشر لطاقة شخصية موظفة في خدمة سياسة حازمة منفذة أو مطلوب

(196) **التقرير السياسي الفصلي**، المحرر في 1923/10/8.

(197) **التقرير السياسي الفصلي**، المحرر في 1924/1/10.

تنفيذها.

لئن كانت كلمة «العزيمة» غالباً ما ترد على قلم سليم تقلا[198]، ولئن كان من السهل عليه أن يكشف هذه السمة لدى الآخرين أو أن يميزهم بها أو أن ينصحهم باكتسابها[199]، فإنه كان يمارسها بحضوره الشامل أو بالأحرى بتنقله السريع حيثما تقع جريمة، وحيثما تكون الدولة على شفير الوقوع في عجز... وها هو في راشيا وفي مشغرة وفي بعلبك وفي برالياس وفي عمّيق وفي خربة قنافار وفي القرعون[200]... وليست تنقلاته بالطبع، من باب العراضة المحضة: فهي، بالإضافة إلى أنها تزوده بمعرفة ميدانية صحيحة، فإنها تفسح له بالمجال لأن يحث المسؤولين عن النظام وعن القضاء على الإسراع بالعمل والنجاعة فيه، وذلك بإعطائهم المثال والنصيحة المناسبة، وقد تؤخذ في أثنائها قرارات مهمة، منها «عقوبات سريعة صارمة» تكون عبرة لمن اعتبر[201].

ولم يكن حضور المتصرف شبه الدائم مقتصراً على الموضع الجغرافي، بل إنه كان على جميع درجات السلطة (الإدارية، والأمنية، والقضائية، والسياسية، والديبلوماسية، والثقافية...) إلى درجة أنه غيّب حضور المستشار الفرنسي (الملحوظ في المادة 27 من **القرار** رقم 336، راجع الهامش 78) تغييباً شبه كامل، مع العلم أن متصرفي السناجق الأخرى كانوا قد وصفوا بأنهم ألاعيب في أيدي مستشاريهم. وقد ذُكر عرضاً في مناسبتين الكومندان ديبا Despas «المستشار الإداري في سنجق البقاع»، إلا أنه لم يظهر له أثر لا في الصحافة ولا في المناظرات السياسية ولا

[198] «عقاب فيه عزم» (**تقرير في** 1923/10/5)، «عزيمة لا تلين» (1924/6/24)...

[199] «عمل الملازم فيليمون خوري الذكي، ذي العزم» (**تقرير في** 1923/10/26) «هذا النصر الذي تم بفضل عزيمة الكومندان تينيه»، (**تقرير في** 1923/11/30). إلى القائمقام الجديد في الهرمل السيد علي الحسيني: «أوصيته بالعزيمة والحزم» (**تقرير في** 1924/5/17).

[200] في إحدى تنقلاته الكثيرة: «الأربعاء ظهراً، اشتعلت النيران في المحاصيل في أحد البيادر الثلاثة الكبرى في بر الياس. فحضرت إليها على الفور مصطحباً قاضيَ التحقيق ومهندس السنجق». (**تقرير في** 1923/7/20)؛ «ذهبت بنفسي إلى عميق، بعد ظهر الأربعاء. وقد أوقفت، بعد إجراء التحقيق الأولي، ما يقارب عشرة أشخاص، ثم استدعيت قاضيَ التحقيق في الليلة نفسها فأصدر مذكرات توقيف وإحضار بحق ستة أشخاص ينتمون إلى الفريقين»... (**تقرير في** 1923/7/27)؛ «غداة [اكتشاف ولد مذبوح]، في الساعة السادسة صباحاً، ذهبت إلى الخربة، وكان قد سبقني إليها بالأمس مساءً، المدعي العام وقاضي التحقيق والطبيب» (**تقرير في** 1923/8/10)؛ «عدت منذ قليل من منطقة مشغرة حيث أمضيت 24 ساعة» (**تقرير في** 1924/4/11)؛ «أمضيت في [راشيا] السبت والأحد الماضيين» (**تقرير في** 1924/4/18)...

[201] «ألقي القبض على ستة أشخاص. إن الدواء الناجع لهذا العمل هو العقاب السريع القاسي. وتقدر المنطقة بأسرها هذا الدرس حق قدره» (**تقرير في** 1924/6/6). وكان الضحية في هذه القضية، وهو جمّال من منطقة سحمر ويحمر، قد اشتكى مباشرة إلى المتصرف.

في الصلات بين الحكام والمتصرف. وعلى ما يبدو فإن عزيمة تقلا وإخلاصه لقضيته لم يتركا أي مكان لسلطة الظل. أضف إلى ذلك أنه كان يجادل في أقل الأمور ولاسيما مسألة التراتب ولم يكن يرضى بأن يتجاوز أحد منصبه: «في تقديري أنه لو حصل أن استحقيت تأنيباً فإن للحاكم وحده أن يوجهه لي»[202].

كان لدى تقلا سكرتير يساعده، ألبير شدياق، وكانت صفته «رئيس دائرة تحرير المتصرفية»، وكان يتعاون مع القائمقامين من أمثال محمود تقي الدين الذي فرض احترامه في بعلبك[203]، ولذلك فإن المتصرف كان لا ينفك يمتدح فيه حكمته وحزمه، وكان يراقب عن قرب إدارة غالباً ما كان يعتورها النقص[204]، ولم يكن يهمل أبداً ملاحظاته لتقييم الموظفين والضباط والقضاة[205] العاملين في منطقته من اللبنانيين والفرنسيين على حد سواء[206].

إن ما يلفت النظر لديه، فيما يتعدى صلاته بالسلك العسكري، مداخلته في النطاق العدلي الذي كان قد عرفه عن قرب إذ كان قد مارسه في بيروت أولاً وفي اللاذقية، على وجه الخصوص، لاحقاً. ولذلك فإنك تراه يتابع قضية من ألفها إلى يائها، لا بل إنه يقترح لها خاتمة. وقد كتب المتصرف، بعد أن أُخبر عن اختفاء المسمى ميخائيل مقصود، وبعد اكتشاف جثته ومرتكبي الجريمة: «بالأمس، ليلاً، طلب أحد المتهمين مقابلة المدعي العام واعترف له

[202] كتب المتصرف، بعد أن تلقى قائد السرية في اللواء من قائد فوج الدرك رسالة «وقد شكل ذلك تنبيهاً موجهاً إليّ شخصياً» (**ملف في** 1923/8/25)، قائلاً: «أتقبّل طائعاً مبدأ عدم تدخلي في مسائل استحداث الوظائف في الدرك أو إلغائها... إلا أنني أرى من المنافي لمبدأ التراتب الإدراي أن أتلقى ملاحظات مروراً بقائد السرية وهو في رتبة إدارية تقع تحت أوامري، بالإضافة إلى أن هذه الملاحظات لا تبدو لي مبررة في مجالها». ومن الواضح أن تقلا، وهو الواثق بحقوقه وبالقانون، وذو العزيمة القصوى، لم يكن مهدداً في وظيفته، بل كان يهدد الوظائف الأخرى.

[203] **تقرير في** 1923/10/12. حول محمد تقي الدين (1867-1944) الذي انتقل من منصب قائمقام بعلبك إلى نظارة المعارف ثم حل محل تقلا على رأس سنجق البقاع بعد انتقاله منه سنة 1924. أنظر: محمد خليل الباشا: **معجم أعلام الدروز**، بيروت 1990. الجزء الاول، ص220-222.

وقد وصف ألبير شدياق «معاون المتصرف الأول» بأنه «حاد الذكاء، شديد الكتمان» (**تقرير في** 1924/8/10).

[204] «قب الياس: يقال إن المدير، حسن [...] قد اغتصب فتاة مارونية في الثالثة عشرة من عمرها. ويبدو أن التهم جدية...» (**تقرير في** 1923/3/9)؛ «وُضع مدير جب جنين قيد المحاكمة لارتكابه خطأ خطيراً في ممارسة مهماته» (**ملف في** 1923/8/31).

غالباً ما يكتب المتصرف إلى «ناظر العدلية في لبنان الكبير» (**ملف في** 1923/8/30) لإعلامه «بالشكاوى الشفهية المتكررة... من أخلاقيات قاضي البقاع الحالي».

[205] «إن السيد [أحمد] الحسيني يقود التحقيق [في قضية مدوخا] بما عرف عنه من استقامة وهدوء وصلابة» (**تقرير في** 1923/9/7). أنظر أيضاً الهوامش 177 و180.

[206] يحيي في **التقرير** المؤرخ في 1923/10/5 «موقف الكابيتن فارين القائم على الحزم الجدي والاستقامة الكاملة...».

بالجريمة. وكنت حاضراً على الاستجواب.

«وقد عبرت زحلة بكاملها عن شكرها لموقف الحكومة في هذه القضية التي كُشفت في أقل من ثمانية أيام على ما كان يكتنفها من غموض. وكان أثرها في النفوس عظيماً: ومن الممكن زيادته بإحالة القضية إلى المجلس العدلي وباللجوء إلى تنفيذ الحكم في زحلة.

«وإني أصر على القول الآن، إنني وجدت لدى جميع موظفي النيابة العامة والشرطة والدرك الذين شاركوا في البحث والتحقيق، حماساً وإخلاصاً لا نظير لهما. وسأبادر لاقتراح جائزة للأجدر من بينهم» (**تقرير 1924/9/9**).

وكان الحماس يؤدي أحياناً بتقلا إلى أن يتمادى، ولو قليلاً، في مداخلاته، فيسترجع إحدى وظائفه القديمة (ومنها على سبيل المثال وظيفة المستنطق، وقد مارسها لفترة قصيرة جداً في بيروت): «لم يصرح علم الدين بشيء فيما يختص بمصدر السلاح ووجهته. فقد أعلمني، بصورة غامضة، أنه بيع في السويداء، وهو لا يعرف اسم أو أسماء البائع أو البائعين. وأضاف قائلاً إنه لم يعر هذه الصفقة انتباهه، وإنه رافق المكارية إذ كان مضطراً إلى المجيء إلى كفرسلوان. وسأستعيد استجوابه بنفسي بعد ظهر اليوم، لأن قاضي التحقيق لن يصل، على هذا الحال، إلا إلى تسجيل الإنكار» (**تقرير 1923/6/1**).

لقد كان بإمكانه أن يظهر قدرته على الإقناع بسبب معرفته بأجهزة القضاء:

«قبل وكيل النيابة بإقامة دعوى حق عام بعد نقاش صاخب بيني وبينه. فقد كان يعتبر أن الوقائع الواردة في اتهام المشتبه بهم لم تكن كافية. فأجبته بأن ذلك من صلاحية المحكمة، وبأن الأدلة تكفيها لكي تبدأ الملاحقات، وبأنني، على كل حال، سوف أطلب من المدعي العام في محكمة الاستئناف أن يأمره بذلك، فاقتنع بحججي». (**تقرير 1923/3/16**).

إلا أن المتصرف يبقى، بالنتيجة، محترماً لمبدأ فصل السلطات: «لدى خروج [أحد المجرمين]، طالبت المحكمة، بقسوة، بتبرير موقفها، فردت بدفع نقص الأدلة. فاضطرت إلى التراجع أمام مشيئتها» (**تقرير 1923/12/14**).

ولئن صدف أن أظهر رضاه عن «موقف المحكمة اللائق وغير المنحاز» (**تقرير 1923/3/9**)، فإنه لا يتردد في القول بأن هذا الأمر يتعلق «بواقعة... قلما تحدث بين قضاتنا، فلا بد من ذكرها...» (**تقرير 1924/3/7**). وهذه ملاحظة لاذعة على وضع العدالة في بداية العقد الثالث من القرن العشرين.

ولكي تُفهم العزيمة في الحزم لدى تقلا، فهماً تاماً، فإنه لا بد من وضعها في خط سياسي

مشكك بكل ميل «انفصالي»، أكان عروبياً وإنكليزياً[207] (مؤيداً للملك حسين في الحجاز أو الأمير عبد الله في شرقي الأردن)، أم سورياً[208] أم تركياً[209]... كما أنها مسلحة بـ«حياده» بين الطوائف المسيحية[210] فيما بينها، وبين المسيحيين والمسلمين: «كان خبر فرض الغرامات قد أثار حفيظة رؤساء الطوائف المسيحية الذين يقرون بالقمع الشامل للجرائم التي يرتكبها غير المسيحيين إلا أنهم لا يتقبلون إنزال العقوبة بأبناء دينهم ممن يشاركون بالجرم أو يسكتون عنه» (**تقرير 1924/8/16**). ولئن كانت العزيمة في الحزم لدى تقلا موغلة في إرادتها المحتومة[211]، فهي لا تحيد عن كونها سياسة واقعية عقلانية تهدف إلى التوفيق بين الغاية والوسيلة[212] وقابلة للتحلي بالليونة والبرغماتية[213].

[207] في **التقرير السياسي** الفصلي المؤرخ في 1923/7/9. يتكلم تقلا عن «الأصداء العميقة الأثر للاتفاقات الإنكليزية – الحجازية» على نصف سكان السنجق: «إن الأزمة المالية الحالية الناتجة عن الاضطرابات العالمية تظهر لهم على أنها نتيجة الانقسام السياسي بين سوريا والبلاد العربية ليس إلا، وأنهم مدعوون إلى استبدالها بازدهار لا مثيل له يوم يختفي هذا الانقسام بفضل الملك حسين والإنكليز».
وفي **التقرير السياسي** الشهري المؤرخ في 1924/2/25. يذكر أن «ريحاً عروبية هبت على المراكز الكبرى بحضور ملك الحجاز إلى عمان، إلا أنها تكاد لا تؤثر في المحمديين في البقاع». ويفسر ذلك بـ«فهم أصح للوقائع و... بمعرفة أعمق للطرق التي استعملها إلى اليوم الإنكليز وعملاؤهم الحجازيون».
وفي **التقرير السياسي** الشهري اللاحق (في 1925/3/25)، يؤكد على انطباعه السابق بمناسبة «الأحداث التي رافقت مسألة الخلافة» أنظر أيضاً، **التقرير السياسي الفصلي** المؤرخ في 1924/4/5. **والتقرير الشهري** في 1924/4/23.

[208] «زعماء [دمشق] الذين يتوزعون اليوم على مختلف مراكز الاصطياف في جبل لبنان، وفي زحلة على وجه الخصوص، يبقون (...) مناصرين للعروبة جهاراً. وأما اللغة التي تستخدمها طبقة الحكام (...) ولاسيما حينما يصادف أنهم في وسط مسيحي كزحلة، فهي لغة مغلفة على العموم. إلا أنه من السهل تمييز الروح الحقيقية بين الأحرف والشكل المحجب»... (**التقرير السياسي** الفصلي المؤرخ في 1923/7/9).

[209] **تقرير** في 1924/1/10 وفي 1924/5/17.

[210] إن «موقف الحياد التام» الذي اتخذه المتصرف (**تقرير** في 1923/6/1)، يوم وقع نزاع بين روم أرثوذكس وروم كاثوليك حول أرض وقف، قد أبعد «خطر الهياج كله» (**تقرير** في 1923/7/8).

[211] دعا المتصرف في رسالة إلى الحاكم (**ملف** في 1923/4/12)، للانتصار على 350 مقاتلاً في قريتي «بريتال وحورتعلا»، ونظراً لقلة عديد الدرك، إلى تدخل «رتل عسكري»واستعمال الطائرات من مطار رياق «لمساعدة الرتل في عملياته، وذلك بالتحليق فوق الجبال وإلقاء القنابل».

[212] كتب تقلا، خلافاً لرأي قائمقام بعلبك وقائد فرقتها، اللذين دَعَوا إلى القيام بحملة من 200 دركي على اللصوص في السفح الشرقي من جبل لبنان (آل مشيك وآل جعفر)، يقول: «من حيث المبدأ، أشاطرهما هذا الرأي، إلا أن الأمر الذي يبدو أكثر عقلانية هو انتظار زيادة عدد القناصين، وانتهاز الفرصة باقتراب الخريف وبحث هذه العشائر عن أماكن أقل ارتفاعاً وأقل تعرضاً للحوادث حيث يضطرون إلى التجمع في نطاق أضيق». (**تقرير** في 1923/8/10).

[213] **تقرير** في 1923/3/23 (قضية علي بن ملحم قاسم، ودعوة أبيه إلى الحضور إلى زحلة)؛ **تقرير** في 1923/4/13 (كان الخروج على المبدأ لصالح قائمقام الهرمل)؛ **تقرير** في 1923/5/24 (أعطي مدير جب جنين الإذن بتسليح «عشرة من سكان كامد اللوز تحت إمرته لحماية المسافرين»)...

ونجد أيضاً الحزم المصاحب لنسب متفاوتة من المرونة، في علاقات المتصرف بالأعيان. ولا بد لنا هنا، في فهم استراتيجيته، من أن ننطلق من وجهة نظر كان قد لخصها، منذ أيامه الأولى في منصبه، على نحو موجز وواضح: «لا وجود هنا للأحزاب السياسية بمعنى الكلمة. فالذين يوصفون بالزعماء لا يملكون سوى النفوذ الذي تقرهم عليه السلطات» (**تقرير 1923/3/9**). وعلى ما يبدو فإن هذه الجملة التي قيلت عن زحلة، تنطبق على السنجق بأسره. وهذا ما يفسر برأيه تصرفات السياسيين القائمة على «الهجوم على المراكز»، والاحتقار المعلن من قبله «للزعماء المزعومين»[214]. وبرأي تقلا فإن الأسرة التي ينطبق عليها هذا المخطط دون أن تختفي فيه، هي أسرة آل حيدر، وهم من أعيان منطقة بعلبك ومنهم من اشتهر في الحركة العربية التي قامت في نهاية العهد العثماني وعهد فيصل وفي بداية التغلغل الفرنسي[215]. وقد خص هذه الأسرة ذات الرؤوس المتعددة بأسطر في معظم تقاريره السياسية. ويمكن القول بأنها كانت تشكل، هي وشكري البخاش، العدوّين اللدودين في نظر المتصرف: «تكمن الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الهدوء في القضاء (بعلبك)، في المتابعة بعدم إرضاء آل حيدر، وذلك بمنعهم من السيطرة على الادارة. وينطبق المثل عليهم بخاصة: الخوف بداية الحكمة» (**تقرير 1923/8/3**).

ومن البديهي أن آل حيدر في هاتين السنتين 1923-1924. كانوا في وضع حرج، فهم لم يستفيقوا بعد من خسارتهم لنفوذهم الماضي، وهم ما يزالون على رأس «الحركة الانفصالية» أي أنهم ما يزالون مع الوحدة مع سوريا. فقد كانوا إذن متنازعين بين الماضي والحاضر والشرق والغرب. فهم يقومون بالمظاهرات تأييداً لصبحي بك بركات رئيس الاتحاد السوري (**ملف 1923/3/19**)، إلا أنهم يؤكدون تعلقهم بلبنان الكبير: «بعد أن قام آل حيدر بزيارة سعادة الجنرال المفوض السامي، بدوا في الظاهر أنهم تحولوا إلى صداقة الحاكم. فهم يتمسكون بإخلاصهم ويعلنون أنهم لا يعادون لبنان الكبير ولا الانتداب»[216].

---

[214] «شعر آل حيدر، كما شعر جميع من يسمون أنفسهم زعماء على البلاد، أن في الأمر خطراً، فانقلبوا على أعقابهم»... (**تقرير في 1923/6/15**).

[215] أنظر: رامز حيدر، **المختصر من تاريخ آل حيدر**، بيروت 1964، ص17-48. يُعدّ رستم حيدر واحداً من سبعة أسسوا العربية الفتاة (1911). وقد حضر مؤتمر الطلاب العرب في باريس (1913) ثلاثة من آل حيدر: رستم وإبراهيم والدكتور محمد. وقد أُعدم صالح حيدر شنقاً في ساحة البرج (1915/8/24). وفي أيلول وتشرين الثاني سنة 1916، قامت مواجهتان في اللبوه وبدنايل بين آل حيدر والجيوش التركية. وقد لعب زعماء الأسرة دوراً في انهزام الجيوش التركية في تشرين الأول سنة 1918. وفي آب سنة 1919 حاول آل حيدر وآل جعفر منع تقدم الجيوش الفرنسية قرب الطيبة بين رياق وبعلبك.

[216] **تقرير في 1923/9/14**. يقول المتصرف: «أود من كل قلبي أن يثبت المستقبل هذه التصريحات؛ إلا أنني أميل إلى الشك=

ولا بد أن الأصل في مقاومة آل حيدر الاندماج في لبنان الكبير، وهم يسعون إلى نيل المراكز فيه[217]، قائم في حضورهم النافذ في أكثر من عاصمة عربية: «لهم أربع شخصيات في أرواد (منفيون)، وبغداد (في الديوان الملكي)، وفي الحجاز (سفير الملك حسين في باريس)، وفي شرقي الأردن (موظف كبير)» (**تقرير 1923/7/9**). لذلك فإن على السلطة أن تحدد سياسة لا تفتح لهم أبواب المراكز ما لم يختاروا إلى أي جانب ينتمون على نحو واضح ونهائي، ولذلك أيضاً فإن المعركة ينبغي أن تتصف بأقصى درجات اللباقة: «إلا أنني أرى أن لا ندفع بالهجوم إلى أقصاه على فريق واحد. فبعدما وقع على آل حيدر من عقوبات، لا بأس بأن نقف عند التحفظ الهادىء حتى لا نجعل آل حيدر يظنون أننا نضطهدهم. فهم لم يضعفوا بعد إلى درجة فقدوا فيها القدرة على الصراع، فإن صارعوا، فإننا لن نكسرهم إلا إذا منينا ببعض الخسائر»[218].

كان الاعتداء الذي تعرض له مصطفى بك خليل حيدر «أخو زعيم الأسرة غير المنازع» أسعد بك وعم ناظر الزراعة إبراهيم بك من قبل أحد أفراد آل ياغي بسبب نزاع على أموال جُمعت من أجل بناء مدرسة خاصة شيعية، قد انتهى بشقّ الأسرة وإعلاء كلمة المناصرين للبنان الكبير فيها:

«...بعد الصراع المرير الذي قام بين آل حيدر وبين الحكومة، انتهى بهم الأمر إلى أن انشقوا إلى فريقين: يضم الأول موظفي الدولة وأقرباءهم الأدنَيْن، وهم يرغبون بصدق أن يحيوا متوافقين معنا، ويتألف الثاني من المستائين الذين لم يستطيعوا الحصول على مركز، والذين يميلون إلى إظهار عدائهم على نحو مجلجل. والفريق ذو النفوذ فيهم هو الفريق الأول نظراً للشخصيات الداخلة فيه»[219].

= فيها، إلى أن يثبت العكس». في **التقرير السياسي** الفصلي المؤرخ في 1924/1/10. يقول تقلا: «عبّر لي الباشا [سعيد سليمان] حيدر في أحد لقاءاتنا الأخيرة... بوضوح تام عن اعترافه بالجميل وعن نيته في مواكبة الحكومة بصراحة وصدق، هو وقومه».

[217] «إلا أن بعض أفراد آل حيدر، ممن لم يحصلوا على الوظائف في لبنان الكبير، فلم يسرّوا بهذا السبب، ما يزالون ينشرون في الخفاء انتقاداتهم ومكائدهم» (**تقرير في 1923/6/22**).

[218] التقرير السياسي الفصلي المؤرخ في 1924/1/10. أما ما أنزل فيهم من عقوبات فهي: صرف المستشار حيدر في محكمة الاستئناف، وطلب الأسلحة من الأسرة. يضاف إلى ذلك إقالة رئيس البلدية في بعلبك يوسف بك. ورد في **التقرير** في 1924/1/10: «لا تنفك الضغينة في هذه الأسرة نحونا تستعر».

[219] **ملف في 1924/1/30**. رسالة المتصرف إلى الحاكم.

يقول تقلا في **التقرير السياسي الشهري** المؤرخ في 1924/2/25: «أظن أننا ندين بهذا النجاح إلى موقف سيادة حاكم لبنان الكبير بشخصه؛ لأن جماعة آل حيدر، وإليهم ينتمي الضحية، لم يتوقفوا عن السعي إلى أهدافهم المعادية لفرنسا، إلا يوم أشار سيادة الحاكم، بما يقطع الشك، إلى كبار الموظفين منهم أنه يدرك أنهم يراهنون بمراكزهم».

وعلى العكس من آل حيدر «زعماء المعارضة الفكريين غير المنازعين فيها»، فإن أعيان الدروز في البقاع يتميزون «بولائهم» ويقيمون أفضل الصلات بالمتصرف، وذلك على الرغم من وضعهم الجغرافي الأدق:

«إن زعماء راشيا الدروز، على الرغم من موقع قراهم المناسب لاستغلاله مركز دعم وإمداد، فإنهم مخلصون لنا، ويتصرفون بمقتضى الولاء. فقد جاء بالأمس إلى زحلة نسيب بك داود وتوفيق آغا العريان للشهادة في العدلية، وقاموا بزيارتي، فاغتنمت الفرصة لأهنئهما على موقفهما ولأحثهما على المضي فيه، بل على استعمال نفوذهما لمحاربة مثيري الشغب هؤلاء» (**تقرير 1924/1/25**).

تذييل

حين ترك سليم تقلا سراي البيدر ليدخل الباب الكبير في «السراي الصغير» في ساحة البرج (كان قد عيّن ناظراً عاماً للداخلية بالقرار رقم 2665 بتاريخ 1924/9/12، وقد حلّ محل الشيخ محمد الجسر الذي انتقل إلى المعارف)، لم يكن سعيداً بترقيه وبعودته الكبرى إلى بيروت التي لم تنفك تشغل أفكاره فحسب، بل كذلك لأنه أدى مهمته: «لم يعد السنجق يشكو السقم مثلما كان من سنة أو سنتين: فالشعور بأن الحياة تعود إليه قائم وهي حياة جميلة وقوية. والإدارة تستعيد صحتها شيئاً فشيئاً...» (**تقرير 1923/10/8**).

كذلك فإن تقاريره السياسية كانت في تناقص مستمر في عدد صفحاتها، وكانت لازماتها تتكرر بلا كلل: «لا شيء يستحق الذكر»، «هدوء»، «هادىء جداً» (**التقرير الأخير 9/13/ 1924**). وكانت جولة «الجنرال الحاكم» فاندنبرغ في البقاع (في 1924/9/10) وزيارته لبعلبك (1924/9/2) مسك الختام للمتصرف: فقد حضرهما نخبة آل حيدر، من سعيد باشا إلى أسعد بك مروراً برئيس البلدية الجديد وإلى جانبه سعيد باشا حمادة وعبد الغني بك الرفاعي والقاضي السيد محمد سعيد مرتضى، هذا بغض النظر عن أعيان الدروز والروم الكاثوليك من راشيا، وكانوا منذ أشهر قليلة «من المشككين». وجاء استسلام ملحم قاسم (التقرير الأخير 1924/9/12) جائزة تضاف على هذه اللائحة.

إلا أن المتصرف الشاب بما لديه من «انطباع بأن الحكومة لن تصادف أية صعوبات جدية من الآن وإلى زمن طويل» (**تقرير 1923/11/9**)، أفلا يحيد عن الصواب؟ أفلا يوحي كلامه وسلوكه بأنه رجل في عجلة من أمره، مستبق للنتائج المرضية؟ فإن راجعنا الأحداث في

العامين 1925 و1926، من حصار راشيا (تشرين الثاني 1925) إلى التصويت في بلدية بعلبك على اقتراح يطالب بالوحدة مع سوريا (11 كانون الثاني 1926) ومن تمرد الجعافرة والدنادشة (1926)، إلى إحراق السراي في بعلبك (19 أيار 1926)، أفلا نرى السنجق ما يزال ضحية «شياطينه»؟[220]

ولئن كانت الثورة السورية الكبرى حدثاً إقليمياً يتخطى الإطار اللبناني البحت، ويستغرقه في أكثر من مسألة، فإن الخط الذي اتبعه تقلا في إدماج البقاع في إطار لبنان الكبير هو الذي انتصر في منطقة يتأبد فيها التاريخ بدلاً من أن يتجدد.



(220) حول انتفاضة بعلبك، تحت راية توفيق هولو حيدر (ابتداءً بـ17 نيسان 1926)، والهرمل تحت قيادة حسين مرعي جعفر أولاً، ثم حسن طعان دندش (ابتداءً بكانون الثاني 1926) أنظر: مهيب حماده، **تاريخ علاقات البقاعيين بالسوريين**، الجزء الأول 1918-1936، 1982.

الفصل الخامس

ناظر الداخلية
1928-1924

منذر جابر

يكاد التطور العمراني لمدينة بيروت غداة الحرب الأولى، أن يكون قياسياً، مقابل مدن أخرى في الشرق العربي، ويكاد أن يكون انقلابياً من حيث الساحات والشوارع الجديدة ومن حيث تدمير البيوت وحتى الأسواق القديمة، مفسحاً في المجال أمام عمران آخر حديث. ويكفي أن نقرأ ما تورده **لسان الحال** عن حركة البناء في أواسط العقد الثالث من القرن الماضي، حتى ندرك نسبة التغيير العمراني في بيروت آنذاك: «راجت عندنا سوق البناء، ويقدر الخبراء أن المبالغ التي تنفق الآن على البناء تربو على 595.000 ليرة ذهبية، وإذا استمرت هذه الحركة على نشاطها فإنها تقضي على الأزمة بتاتاً وتنفرج حالة العمال العاطلين»[1].

إن أوضاع بيروت الثقافية والسياسية والاجتماعية، التي لعب الأجانب، إرساليات وقناصل وتجاراً، دوراً في ترسيمها، وجعلت منها في نهاية القرن جسراً ما بين أوروبا والشرق، ترسخت بقوة مجدداً مع الانتداب الفرنسي، بعدما بات الغرب «المنتدب» مقيماً فوق ظهر الشرق «النادب». وهذا ما جنت منه بيروت، ومنذ مطلع الانتداب، على الرغم من الأزمات الاقتصادية وحركات العصيان المسلح، ألقاً عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً لافتاً.

مع الانتداب عرفت بيروت أقصى تفتحها. لنتجاوز عدد السكان، ونكتفِ بتطورها

(1) **لسان الحال**، 1926/9/10.

العمراني. فقد انتقلت من مساحة 122 هكتاراً سنة 1860، إلى 550 هكتاراً سنة 1922، فإلى 1200 سنة 1936، وهذا بدون حسبان الضواحي[2]. مع نمو قياسي لمرفئها الذي استطاع أن يستعيد، في فترة قياسية لا تتعدى السنتين، آلية أعماله السابقة على الحرب الأولى، ممتصاً طاقات كل مرافئ الشواطئ السورية والفلسطينية واللبنانية. كذلك عرفت بيروت في هذه المرحلة، ما يفترضه هذا التقدم الاجتماعي والعمراني من تنظيمات وقوانين، وكذلك كل ما كانت تطلع به التطورات العلمية، من نقل الحجاج بالطيارة لأول مرة من بيروت إلى مكة سنة 1928[3]. إلى افتتاح خط البريد الجوي بين بيروت ومرسيليا سنة 1928[4]، إلى نقل الركاب بينهما لأول مرة عام 1928[5]، إلى خطوط هاتف آلية داخل لبنان[6]، إلى خطوط اتصال لاسلكية ما بين بيروت ونيويورك، أقصى ما وراء البحار[7]، إلى قضايا كانت بعيدة عن التداول، كما في «رسالة العري» التي نشرها فؤاد حبيش[8]، أو في المطالبة بالزواج المدني كما في افتتاحية **لسان الحال** 1926[9].

ولكن انطلاقة بيروت العمرانية، لم تكن لتخفي ما كان يدور فيها من ارتجاجات في الاقتصاد والإدارة والأمن، كانت تضرب استقرار الإدارات والمؤسسات، رسمية كانت أو أهلية. فنُذر الاقتصاد السيئ، وعنوانها الإفلاسات المتكررة، كانت «وجبات الصحافة» على امتداد طويل من سنوات العشرينات[10]. وكذلك فضائح الإدارة، وعنوانها اختلاسات كانت تحصل في وزارات النافعة والصحة والمالية وفي مصلحتي سكة الحديد والجمارك[11]. أما في باب

(2) Cf., EDDE, Carla: la mobilisation «populaire» à Beyrouth à l'époque du Mandat, le cas des boycotts des trams et de l'électricité, in *France Syrie et Liban 1918-1946*, Publication coordonnée par Nadine Méouchy, Institut Français d'Etudes Arabes de Damas, 2002, p. 349.

(3) راجع: **المعرض**، 1928/2/12. ص3.

(4) راجع: **لسان الحال**، 1928/8/18. ص4.

(5) راجع: **البشير**، 1929/9/7. ص3.

(6) استعمل لأول مرة في بيروت في 1929/10/9 في الكلية اليسوعية. **البشير**، 1929/10/12. ص4.

(7) راجع: **لسان الحال**، 1929/9/11. ص4.

(8) **رسالة العري**، عنوان مجموعة تصف «حياة العراة» في ألمانيا اقتطفها الشيخ فؤاد حبيش من كتاب في **بلاد العراة**.. وعلق عليها وصدرها بمقدمة رائعة، بحث فيها عن الحياة التناسلية من الوجهة الطبية ووجوب إلقاء دروسها على الصغار من الجنسين وتطرق إلى بيان أضرار الاحتفاظ طويلاً بالبكارة من الوجهتين العقلية والجسدية. وستصدر هذه المجموعة مزينة بالصور والرموز في آواخر شهر كانون الجاري وثمنها ليرة سورية.. «**لسان الحال**، 1929/12/6. ص3.

(9) راجع: **لسان الحال**، 1929/11/11. ص1.

(10) بلغت أموال الإفلاسات منذ 1922 حتى 1930 حسب محكمة بيروت التجارية المختلطة 2.295.630 ل. سورية ورقاً. راجع: **لسان الحال**، 1930/4/30. ص4.

(11) راجع: على سبيل المثال لا الحصر: **لسان الحال**، 1929/3/2. ص4. و21 - 1927/5/24. و**المعرض**، 22 – 25 – 27 – 1927/5/29. و9 – 16 – 18 – 21 – 25 – 1927/12/30.

الأمن، فقد كانت نذر الفلتان الأمني في مناطق واسعة من لبنان، تطل نهاية 1925، وتطاول السنوات اللاحقة. ففي أربعة أشهر من العام 1926 (من حزيران حتى أيلول)، عرفت بيروت وفق التقارير الرسمية 3935 مخالفة وحادثة أمنية[12]. وقد حافظت هذه النسبة على ارتفاعها، دون أن تنفع في ردها عمليات الإعدام الكثيرة التي حصلت، والتي دفعت بالنائب الشيخ إبراهيم المنذر، لأن يطلق لقب «عرائس اليوم» على المعدومين المعلقين على المشانق في العام 1926[13]، والتي لم تنفع في التخفيف منها المكافآت التي كانت تصرف تشجيعاً لمن يسهل أمر قوى الأمن، ولا بعض العقوبات الزجرية القاسية، لمن كان يخالف بعض التدابير الأمنية، كمنع «السفر ليلاً بطريق البر» في بعض مناطق طرابلس والضنية[14].

وهكذا دام اضطراب الأمن في بيروت وفي بعض ضواحيها، طيلة الأعوام 1927 – 1928 – 1929. وقد كان لـ **البلاغ** افتتاحيتها: «فوضى الأمن في لبنان». وكان لـ **لسان الحال** ملاحظتها عن بيروت: «أصبح القتيل كما يقال في هذه المدينة، وفي بلاد الحكومة اللبنانية بشربة ماء»[15]. وكان كذلك لها ملاحظتها عن الغبيري، ضاحية بيروت الجنوبية، بأنها أصبحت «وادي القرن، لكثرة ما فيها من حوادث السرقة والتشليح»[16].

إلى هذه القضايا «الطارئة»، كانت مجموعة من القضايا الساخنة التي أقامت طيّ «القضية اللبنانية» منذ قيام دولة لبنان الكبير. فالإحصاء رائز خلاف دائم، والتقسيمات الإدارية «باب شر» لا ينغلق، إلى مجموعة من القوانين التي لم يعن صدورها إقفال باب الجدال والاجتهاد فيها، كقانون الجنسية الصادر في 19 ك2 1925، وقانون الإيجارات الذي ما زالت الصدامات التي حصلت إثره في 20 تموز 1925، تجد حتى الآن من يستخرج منها العبر والدروس[17]. يضاف إلى ذلك ما تسميه **المعرض** «عدوى الاعتصاب» (الإضراب)، وتجعلها، لكثرة الإضرابات يومها، في «مستوى هبوطِ الليرة والتضعضع التجاري والأزمة الاقتصادية

[12] اجع تفصيلات هذه الأرقام: **لسان الحال**، 1926/10/12. ص4. حول الوضع المشابه في طرابلس، راجع: **لسان الحال**، 1926/9/21. ص4.

[13] راجع: المنذر، إبراهيم: **حديث نائب**، منشورات مكتب الدراسات العلمية، بيروت، 1975. ص29.

[14] **لسان الحال**، 1926/6/21. ص3.

[15] **لسان الحال**، 1929/2/5. ص4.

[16] **لسان الحال**، 1930/2/26. ص2.

[17] ذهب بنتيجة تلك المظاهرات 6 قتلى وعدد من الجرحى (راجع جرائد ما بعد 20 تموز). وقد بقيت محاكمة المسؤولين عن تلك الأحداث تجرجر حتى نهاية 1928. راجع حول المراحل الأخيرة من هذه المحاكمة: **لسان الحال**، 19 – 20 – 21 /1928/12. ص4. و**البشير**، 1928/12/31. ص2.

والشلل في حركة السوق»[18].

ثم كان الجدال الدستوري حول طبيعة النظام، جمهورية برلمانية أو ملكية. وهو جدال لم يكن قشرة برانية أو حالة مصطنعة ومجموعة مواقف طارئة. فالملكية تكرست يومها في العراق وفي الأردن واليمن والمملكة العربية السعودية، وهي قائمة راسخة في مصر، وعادت نغمتها تتردد في سورية، بعد أن كان فيصل قد دخلها ملكاً وخرج منها ولم تنتقص من ملوكيته هزيمة ميسلون. والملكية سنة 1928 لم تكن تناقش نظاماً وحسب، بل لقد وصل النقاش في سورية لدى بعض الأطراف، إلى مرحلة تداول الأسماء من علي بن الحسين إلى إمام اليمن يحيى حميد الدين[19] هذا إلى جانب نظام الخلافة، الذي لم تستطع الحرب الكونية الأولى أن تلغيه شعاراً وطموحاً. وكذلك في لبنان فقد شغل الأخوان لطف الله بطرحهما «الملكي» الأوساط السياسية، وقد امتد طموحها من أواسط العشرينات حتى سنة 1932، مع طموح جورج أن يكون بديلاً ملكياً لجمهورية شارل دباس[20]. وقد شغل هذان الأخوان حيزاً من اهتمامات الصحافة، قلما عرفته ظاهرة مماثلة[21].

إلى كل ذلك يأتي تراجع السلطة القضائية، وقد «صار كثير من اللبنانيين يشكون ضعف النظام القضائي ويقولون إن للتوصيات تأثيراً في الفصل في الكثير من القضايا»[22]. وحالة القضاء هذه ترتبط بطغيان الدور الأمني لأجهزة الانتداب العسكرية، وبتعويل الانتداب على قرارات أمنية في توصيل مواقفه وفي تحديد مواقف الآخرين وأدوارهم. فبتنا نرى في تلك

[18] راجع: **المعرض**، 1927/7/25. ص1.

[19] «ظهر مرشحان جديدان لعرش سوريا هما الملك علي بن الحسين ملك الحجاز سابقاً والإمام يحيى حميد الدين ملك اليمن الحالي. وقد أعلن ترشيحهما السيد شفيق الركابي». **المعرض**، 1928/6/17. ص6.

[20] عقل، فاضل سعيد: وحنين، رياض: **ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقبة**، الطبعة الأولى، بيروت، 1985. ص48.

[21] راجع على سبيل المثال، مقالة لأسعد عقل «أحلام آل لطف الله» **المعرض**، 1928/7/15. ص2. والرد عليها 7/20/ 1928. ص4. والرد على الرد 1928/7/22. ص4. راجع كذلك: الرياشي، اسكندر: **قبل وبعد**، د.ت.ن، د.م.ن، ص71.

[22] راحت أبيات زجلية تصور حالة القضاء أواخر العشرينات. وقد قيلت هذه الأبيات بمناسبة تقرير الروب القضائي لباساً للقضاة:

عالهوب الهوب   والقاضي لابس روب
والحق أخذ مجراه   ما عاد فيه ظلم بنوب
بقى لنا عشر سنين   ونحنا نسن القوانين
والعلة مش عارفين   تاري ناسيين الروب

راجع: **البشير**، 1929/9/24. ص3.

المرحلة، مجموعة من القرارات الأمنية التي تفوّر في المزاج الشعبي العام. منها على سبيل المثال لا الحصر، منع إدخال الأسطوانات التي تحمل أغاني عمر الزعني: «يا ريس» وأغنية «عشر سنوات» و«حاسب يا فرنك دخلك حاسب»[23]، أو بإصدار أمر بمنع حفلة الأربعين لعبد المحسن السعدون رئيس الوزراء العراقي في التياترو الكبير[24].

هذا الواقع الخبيص في لبنان وبيروت، كانت له متوجباته السياسية الأمنية والاجتماعية والإدارية والعمرانية، والتي كانت تبدو في غالب الأحيان داهمة، مع سرعة التبدلات وتداخلها، اجتماعاً وعمراناً واقتصاداً. وهذه المتوجبات لم تكن فقط مدعاة مدينة تتفح سكاناً ومساحةً، وتتحرك شقاقاً أو ألفة، وإنما كانت مدعاة واقع سياسي واجتماعي لبناني، ومدعاة واقع ومشاريع سلطة منتدبة، كانت تحاول أن تعطي وجودها ضرورة وقبولاً شعبياً.

وفي واقع كهذا، كانت نظارة الداخلية ومنصب المحافظ ورئيس البلدية في مدينة بيروت، تحتل لدى الأطراف اللبنانية بمختلف تلويناتها، ولدى طرف الانتداب، حجر الزاوية لتحديد وظائف الفشل أو النجاح. فمن ينجح في بيروت سياسةً واجتماعاً وادارةً وثقافةً واقتصادًا، يعني أنه الفائز في كل لبنان. وهذا ما حتم أن يكون رأس الإدارة في بيروت رهان وطموح أطراف السلطة الأقوى.

I. تبعات وظيفة وتقلباتها

هذا هو الواقع الذي تعين على سليم تقلا مواجهته بدءاً من أيلول 1924. أما موقعه من مجريات الأمور آنذاك، فسنحاول تحديده بالعودة إلى صحف تلك المرحلة، وفي أساسها **البشير ولسان الحال والمعرض والأحرار المصورة**، واستثمار منقولاتها في توقيع أدواره في السياسة والإدارة.

في الثاني عشر من أيلول 1924 وبموجب القرار رقم 2665، الصادر عن الجنرال فاندنبرغ، حاكم لبنان الكبير، عيّن سليم تقلا ناظراً للداخلية. تعود هذه الترقية إلى النجاحات التي حققها سليم تقلا عندما كان متصرفاً للبقاع[25]، وتعود أيضاً إلى الروابط التي نسجها مع حاكم لبنان. وهو منصب ورثه عن الشيخ محمد الجسر الشخصية السنية، والمسلمة بامتياز في لبنان الكبير،

[23] راجع: **البشير**، 1929/4/18. ص3. و1929/9/24. ص3. **ولسان الحال**، 1929/9/6. ص3.

[24] **البشير**، 1929/1/24. ص2.

[25] راجع: الفصل السابق (دراسة فارس ساسين: متصرف لواء البقاع).

والذي كان بدوره قد ورثها عن أسعد خورشيد باشا الذي اغتيل في 1922/4/7، بعد التوتر الذي حصل بين المسلمين والدولة اللبنانية الوليدة[26].

وقد شكل تخلي الشيخ محمد الجسر عن نظارة الداخلية واستبدالها بنظارة المعارف، إلى تداعيات مقتل أسعد خورشيد باشا[27]، مزيداً من رهبى نظارة الداخلية، وزاد في ثقلها على النظارات الست الباقية، التي توزعتها الإدارة في الدولة الجديدة.

كان سليم تقلا، يومها، في قلب حادثة مقتل أسعد خورشيد، بصفته مستنطقاً لبيروت، وعضواً في محكمة الجنايات التي تولت محاكمة قتلة ناظر الداخلية[28]. لا بل إنه كان الشخص الأكثر معرفة بخبايا الحادثة وأسرارها، كونه الأخير الذي أسرّ إليه القاتل (ديب العلي)، قبيل إعدامه بدقائق، «ببعض إفادات هامة»[29].

كان سليم تقلا أول لبناني في الإدارة اللبنانية، مكين الظهر في ممارسة سلطاته، واثقاً من قدراته، قادراً على فرض احترامه على الآخرين وكان يعرف كيف يكون محبباً. لم يكن سليم تقلا ينظر بعين الرضا أن يستقر على رأس المندوبية مندوب سام راديكالي مقرب من الحركة الماسونية (الجنرال ساراي). إضافة إلى أن الأمنيات التي عبّر عنّها هذا الأخير كانت أن يحلّ محل فاندنبرغ حاكم لبناني[30]، ولكن تعيين الماسوني ليون كايلا[31] في منصب الحاكم لم يؤد إلى تغيير معاونه اللبناني في نظارة الداخلية. ذكريات متشابهة في بلاد العلويين (كايلا كان حاكماً على اللاذقية قبل أن يستدعى من قبل الجنرال ساراي إلى بيروت)، وكذلك دماثة سليم تقلا ورغبته في بناء الدولة جعلت «المساكنة» اليومية بين الطرفين شيئاً ممكناً، لا بل كان فيها الكثير

[26] يحدد الشيخ طه الولي دافع الاغتيال كالآتي: «وسبب مقتل هذا الموظف أنه وافق على طلب حكومة الانتداب بأن تكون العطلة الأسبوعية يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة، الأمر الذي أثار غضب المسلمين ...». راجع: طه الولي، **بيروت في التاريخ والحضارة والعمران**، دار العلم للملايين، طبعة أولى، بيروت، 1993. ص314.

[27] على أثر الحادثة أقدمت السلطات على اعتقال العديد من رجالات السنة في بيروت من بينهم: سليم أبو علي سلام وسليم الطيارة وصلاح الدين عثمان بيهم وحسن القاضي ومختار الفاخوري وبشير النقاش وحسين العويني وسعيد الفحل وتوفيق فايد والشيخ مصطفى الغلاييني وغيرهم ... «وقد خشي البعض ممن ليست ضمائرهم مرتاحة أن تصل إليهم الحكومة ففروا ...». راجع: **البشير**، 1922/4/15.

[28] كانت المحكمة «برئاسة عز الدين بك العمري وعضوية يوسف بك حيدر وسليم بك تقلا». راجع: **المعرض**، 10/5/ 1922. ص3. راجع كذلك: **ألف باء**، 1922/9/29. ص2.

[29] راجع: **البشير**، 1922/12/28.

[30] لمزيد من الاطلاع على هذه المرحلة، راجع: Fournié, P., Le Mandat à l'èpreuve des passions françaises: l'affaire Sarrail (1925) in Nadine Méouchy, *op.cit.*, p. 151.

[31] **المصدر نفسه**، ص153-154.

من الاحترام والصداقة[32]. ومن أدون أدنى شك وفي ضوء ذلك التعاون بين الرجلين، وفي أجواء المناخ المسموم والمتوتر بين الحزب الإكليريكي المتحالف مع الحزب المسيحي، وبين الحزب الجمهوري الفرنسي العلماني، يجب فهم مغزى رسالة الأب سارلوت، رئيس مدرسة القديس يوسف في عينطورة، وراعي تقلا عن بعد. تقلا وبعد ظهور مقالة في صحيفة *Écho d'Orient* بتاريخ 1925/4/2 وفيها طعن حاد بشخص مدير الداخلية، متهمةً أياه بفقدان الاستقلالية الفكرية وبنكران جميل رئيسه السابق، كونه لم يقبل يده بعد تغير العهود، مما قد يشكل تهديداً لموقع سليم تقلا ومنصبه في السراي.

سارلوت من جهته وفي رسالة نشرت في **لسان الحال** في اليوم التالي يبدي امتعاضه من هذه الافتراءات المغرضة، ويؤكد بأن تلميذه السابق سليم تقلا، لم يكن مرة ناكر جميل، وإنما على العكس من ذلك كان يحمل كل العرفان والاحترام إزاء أساتذته منذ ترك مقاعد الدراسة. وينتهز الأب سارلوت هذه الفرصة، ليؤكد أن تقلا كان تلميذاً لامعاً وتربطه به روابط عميقة. وأنه يؤدي راهناً واجبه بأمانة وجدراة[33].

ومع إعلان الجمهورية اللبنانية عام 1926. لم يعد سليم تقلا اللبناني الأول داخل إدارته

---

[32] تشهد على ذلك رسائل التهنئة المرسلة من حاكم مدغشقر ليون كايلا إلى سليم تقلا بمناسبة زواجه في العام 1931 وذلك بعد الدعوة التي تلقاها كايلا لحضور حفل الزفاف. (محفوظات يوسف تقلا). كذلك راجع: البورتريه التي رسمها الياس أبو شبكة في **المعرض** والتي وقعها تحت اسم رسام. **المعرض** 1930/9/14. وهي تشير إلى قدرة سليم تقلا على التوفيق بين الأضداد: فاندنبرغ وكايلا (انظر ملاحق الكتاب).

[33] بما أننا لا نملك النص الأصلي لرسالة الأب سارلوت كما وردت باللغة الفرنسية فإننا نستند هنا إلى نص هذه الرسالة كما هو وارد باللغة العربية في صحيفة **لسان الحال**. وفيها يورد سارلوت أنه لم يحبذ تولي تلميذه سليم تقلا متصرفية البقاع وأن سارلوت كان غائباً عن لبنان عند تعيين سليم تقلا مديراً للداخلية. فليس له بالتالي أي دخل في تولي سليم تقلا هذا المنصب.

أما نص الرسالة فهو التالي:

«عزيزي سليم،

أطلعوني البارح على عدد من جريدة **الإيكودوريان** وفيه تحامل سافل على شخصكم وقد مسخوا اسمي بشكل محتقر وإني أعتقد أن هذا المقال الذي أرادوا أن يجعلوه هزلياً ولئيماً لم يحدث فيكم أي تأثير وما هذه التهجمات الصغيرة سوى طارئ لا شأن له ولا يؤثر على مقامكم.

على أنني لا أرى بداً من الإشارة إلى بعض الترهات الواردة في المقال وأولها اتهامكم بعدم الاستقلال الفكري وادعاؤهم بأنكم انقطعتم عن تقبيل يدي مما يعرض مركزكم للخطر .أما أنا فلا أحب كثيراً أن تقبل يدي وإذا كان لأحد اعتبار ومحبة عندي فإني أقبله بكل بساطة على الطريقة الإفرنسية وأستطيع القول إنكم لم تكونوا أكثر رقة واعترافاً بالجميل نحو أساتذتكم في عينطورة إلاّ منذ غادرتموهم.

أما الفرية الثانية فهي ادعاؤهم أنني كنت الدافع إلى ترقيتكم فهل أنا الذي رجوت الجنرال بيلوت أن يعترف بمزاياكم؟=

(الداخلية)، فقد أصبح منذ الآن فصاعداً تابعاً لسلطة وزير الداخلية[34]، وهي وصاية لم تلغِ دور المستشار الفرنسي. ولكن كان على سليم تقلا في هذه المرحلة أن يتعامل مع هذا الواقع في ظل خصومات، أقطاب السياسة في السراي الصغير ومؤامراتهم. ولكن قبل الوصول إلى هذه الحال، كان إلغاء مديرية الداخلية في تموز/ يوليو 1926.

لم يكن إلغاء نظارة الداخلية، ما بين منتصف العام 1926 ومنتصف العام 1927[35]، تجميداً لدور سليم تقلا الإداري. فهو كان يشغل، إلى جانب نظارة الداخلية، قبل إلغائها، نظارة العدلية بالوكالة، بموجب المرسوم رقم 3 تاريخ 1926/5/23. كذلك تم تعيينه مديراً للدائرة المالية «مدّة إجازة مديرها بالرخصة»[36] بموجب القرار رقم 399 بتاريخ 9/10/ 1926. ثم كان مطلع العام 1927، مفتشاً إدارياً في وزارة الداخلية[37]. وقبل عودته مجدداً إلى نظارة الداخلية، صدر مرسوم بتعيين «سليم تقلا المنتدب لوظيفة مفتش إداري عضواً في اللجنة العليا الانتخابية بدلاً من صبحي بك أبو النصر الذي عين محافظاً لطرابلس» (المرسوم 1574)[38].

= وإنكم تذكرون أنه عندما جئتموني سائلين عما إذا كان من الضروري قبول متصرفية زحلة نصحتكم بالعدول عنها أما عندما دعيتم إلى نظارة الداخلية فقد كنت متغيباً في فرنسا.

وإنني بجانب هذه الفريات أدون بعض الحقائق التالية:

1- أنني أهتم كثيراً بتلاميذي القدماء.

2- أنكم كنتم في المدرسة طالباً لامعاً.

3- أنني أحبكم محبة حقيقية.

إن كل ذلك صحيح ومقبول. وأضيف إلى ذلك حقيقة أستمدها من ذلك المقام الحقير وهي أنكم تقومون اليوم بواجبكم خير قيام ما دام ذلك الكاتب المجهول الذي يوقع مقاله بإمضاء (منتقم) قد اضطرني في حملته عليكم إلى الالتجاء إلى أسلحة وهمية لا وجود لها.

فإلى اللقاء يا عزيزي سليم. إني أقبلكم من كل قلبي. الإمضاء: سارلوت».

لسان الحال، 1925/4/3. ص2.

[34] تحدد المادة 65 من دستور 1926: «لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون». وتحدد المادة 66: «يتحمل الوزراء إفرادياً تبعة أفعالهم تجاه المجلسين...».

[35] بناء على طلب مقدم من عبد الله بيهم عضو مجلس الشيوخ، بإلغاء النظّار لقيام الوزراء مقامهم. وبعد اقتراح من ألبير قشوع، عضو مجلس الشيوخ «بالموافقة على إبقاء النظار الثلاثة (المالية والصحة والأشغال)، طرح الاقتراح للتصويت فنال الأكثرية. وهكذا استغني عن أمانة السر العامة وعن نظارة العدلية والمعارف والزراعة والداخلية». راجع: **لسان الحال**، 1926/7/28.

[36] **لسان الحال**، 1926/9/13.

[37] **المعرض**، 1927/1/6. ص3.

[38] **لسان الحال**، 1927/5/10.

كان لا بد من أن تكون عودة سليم تقلا إلى نظارة الداخلية، وقد عاد إلى منصبه منتصف العام 1927، حامية هذه المرة[39]. فالسيرة السياسية للإداري سليم تقلا، جعلت من تعيينه مجدداً مديراً للداخلية كما تقول **المعرض**، «شغل النواب والشيوخ» بين مؤيد ومعاكس[40]. وما تشير إليه **المعرض**، مواربة، تفصح عنه **الأحرار المصورة**، فتجعل لهذا التعيين الإداري، موقعاً سياسياً من صراع التكتلات السياسية آنذاك: «من الغريب أن يوافق الشيوخ على تعيين سليم تقلا مديراً للداخلية، وهم قد غضبوا لتعيينه مفتشاً إدارياً. وأقاموا عليه القيامة وحذفوا الاعتماد المطلوب لوظيفته. بل هم قلبوا أنظمة البلاد رأساً على عقب كي يحرموا سليم تقلا ورفاقه الوظائف والنفوذ. ولم تكن المشادة بين الشيوخ والنواب سوى نتيجة نفور الشيوخ من الفئة النيابية الكبرى الراضية عن ابن تقلا والمدافعة عنه». وتتابع صحيفة جبران تويني: «ولكن لكل أمر نهاية. وقد لاقت سياسة النكاية بين النواب والشيوخ حدها الأخير وتصافق الفريقان. وارتاح الشيوخ إلى تعيين سليم تقلا مديراً للداخلية. ووافقوا على الاعتماد المطلوب لتلك الوظيفة المستحدثة. وكان لمساعي الصلح بين الفريقين الغاضبين شأن كبير فتدخل فيها كبار الموظفين في هذه الجمهورية»[41].

إن إعادة سليم تقلا إلى نظارة الداخلية، عبر سياسة لَيّ الأذرع ما بين القوى السياسية، شكل له تمايزاً جديداً، يضاف إلى تميز موقعه الإداري بالأصل[42].

ثم كان تكليف سليم تقلا (1928/1/10) بوكالة محافظة منطقة بيروت، فأصبح بالتالي رئيساً لبلديتها، مما أقفل بيروت الإدارية، وقطعاً «بيروت السياسية»، في وجه غير سلطة موازية، سيما وأن المرسوم الصادر عن رئيس الجمهورية اللبنانية أواخر العام 1927، والذي

(39) لم تتوقف الحملة على سليم تقلا، فقد وجهت إليه الاتهامات الأكثر غرابة وخطورة، فقد اتهمته صحيفة **الاوريان** في 1927/1/5 بتسهيل عمل العصابات المسلحة في البقاع عن سابق تصور وتصميم، وهي اتهامات كانت الصحيفة عينها قد ساقتها ضده في الماضي. ولكن تبين فيما بعد أن سليم تقلا قام بواجبه بأمانة وإخلاص تجاه القوات الفرنسية وفرنسا وتجاه الدولة اللبنانية. أنظر **لسان الحال** 1927/1/11.

(40) **المعرض**، 1927/6/19، ص5.

(41) **الأحرار المصورة**، 1927/6/19، ص3. وتسمي هذه الصحيفة عضو مجلس الشيوخ أيوب ثابت من بين معارضي تعيين سليم تقلا.

(42) كان النظام الذي وضعه المسيو كايلا في 19 نيسان 1925 والمعروف تحت رقم 3066. ينص على تقسيم الجمهورية اللبنانية الى إحدى عشرة محافظة.. وكان الحاكم الفرنسي أو ظله، مدير الداخلية، مالكاً الأمر والنهي.. «راجع: محمد علي محمد القوزي: «لبنان في ظل الانتداب الفرنسي، 1918-1923». أطروحة دكتوراة غير منشورة، القاهرة، 1979. ص97.

يوضح اختصاصات المحافظين ويحدد مسؤولياتهم، يرسم أن «المحافظ هو أعلى سلطة إجرائية في المحافظة والممثل مباشرة لكل وزارة. وهو مسؤول عن حفظ النظام العام والأمن وصيانة الحرية الشخصية والسهر على جباية الضرائب وتحسين أحوال المعيشة عند أهل القرى بنشر العلم بينهم وتعويدهم مراعاة القواعد الصحية ومقاومة الأوبئة ومساعدة المناطق الموضوعة تحت سلطتهم في مدارج التقدم الاقتصادي»[43].

II. الأمزجة والخيارات السياسية

إن إعادة سليم تقلا إلى نظارة الداخلية، بعد تواجه الأطراف السياسية من جهة وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب من جهة أخرى، أكسبته مكانة سياسية مرموقة، أضيفت إلى سلطاته الإدارية[44]، وهذا المنصب لم يتخلَّ عنه سليم تقلا إلاّ عندما تمّ تعيينه إبان وزارة الشيخ بشاره الخوري في 1928/1/10، محافظاً بالوكالة لمدينة بيروت، وهذا المنصب الجديد كان مشغولاً من قبل حسين الأحدب، الذي تولى في الحكومة الجديدة حقائب المالية والأشغال العامة والزراعة، إلى جانب أيوب ثابت وبشاره الخوري. وهو توزير مقصود لإخراجه من منصب محافظة بيروت وإعطائها لسليم تقلا. وقد أذعن الأحدب لذلك بعد تهديد من قبل بشاره الخوري بعزله من المحافظة[45]. ومع خروج الأحدب أصبح الطريق ممهداً أمام سليم تقلا لتسلم المنصب الأعز الذي ارتبط باسمه لاحقاً[46].

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد براءة التعيين السابقة، هو: ما هو موقف سليم تقلا من الأطروحات السياسية الحامية، التي كانت قيد التداول في العشرينات، من لبنان واللبنانوية، وسوريا والوحدة السورية والعروبة؟ أو بتعبير آخر ما موقفه من «مشكلة الاتصال والانفصال» حسب التشخيص اللاحق للأزمة على يد كاظم الصلح عام 1936؟

بعيداً عن سذاجة الترسيم العمومي بين موقفي «الكتلة الدستورية» «والكتلة الوطنية»، من لبنان وموقعه وارتباطه بالعالم العربي، ناهيك، بأن قرب سليم تقلا من بشاره الخوري في العشرينات، لا تقدم الكثير من الموقف الفعلي من ترسيمات السياسة آنذاك،فإن المصدر

(43) **لسان الحال**، 1927/11/19، ص4. راجع كذلك: **المعرض**: 1927/11/23، ص2.

(44) راجع: محمد علي محمد القوزي: «لبنان في ظل الانتداب الفرنسي، 1918-1923». مصدر سابق.

(45) ZAMIR , M:, *Ibidem*, p. 65

(46) لمعرفة ظروف هذا التعيين، أنظر الفصل اللاحق (دراسة كارلا إده: محافظ بيروت).

الأساسي عن توجهات سليم تقلا السياسية، يأتينا فعلاً وصدقاً، مما يقدمه لنا ميشال زكور من مواقف تحددت وتكرست تباعاً في صحيفة **المعرض**، نظراً لما كان يجمع بين الرجلين من الصلات الشخصية، إلى حد عدم افتراق الواحد عن الآخر. ومن تطابق المواقف، إلى حد عدم وجود أي اختلاف أو خلاف[47]. فما هو الموقف في **المعرض**؟

كان همّ **المعرض** الأول، مساواة اللبنانيين في لبنان الكبير، فهي لا تنظر إليهم مراتب وهيئات وطوائف. فقد أطلقت على أهالي الأقضية الأربعة التي ضمت عام 1920 «أبناء لبنان الجدد». ولا يعني ذلك أن هذه الكلمة قد وضعت في مواجهة «أبناء قدماء للبنان»، لسكان جبله القديم. من هنا كان «دب الصوت» باكراً، من قبل **المعرض**، في ضرورة إدراج هؤلاء الأبناء الجدد في النسيج الاجتماعي اللبناني، الخدماتي والتعليمي: «ولم نفكر مطلقاً أن لا ينال إخواننا الجدد من لبنان سوى اسمه ويبقى قديمهم على حاله»، تقول **المعرض**. نحن هنا أمام وطنية اجتماعية باكرة واعدة. قلة هم الذين فهموا الوطنية كذلك. حالة تعاقدية في لحظة تاريخية، وليست حالة ممتدة في التاريخ يُختلف حولها في تحديد أزليتها وحسب.

بهذا المستوى، تصبح «لبنانيات» اللبنانيين متساوية لا تمايز فيها أو تمييز فيما بينها. وهي بهذا الفهم تساوي «اللبنانية» واللبنانيين مع «السورية» والسوريين ولا تعلو عليهما. من هنا كان تفريق بين سوريا والوحدة السورية. كانت تساند الاستقلال السوري. تحيّي «يوسف العظمة الذي عرف كيف يموت...» وتحيّي معركة ميسلون «وكما خسرت سوريا في ميسلون خسر لبنان وكانت الخسارة جسيمة...». ولا تقف مع ميسلون فحسب ولكن مع زعماء سوريا الاستقلاليين «المجاهدين» كلهم: فوزي الغزي والشهبندر وإبراهيم هنانو[48].

على هذا لم تخرج **المعرض**، وميشال زكور، وبالتالي سليم تقلا قياساً، «عن بيانه المبدئي أبداً، بل لم يضيع استقامته المبدئية في زحمة التجاذبات السياسية، وامتلك دائماً بوصلة أخلاقية دقيقة في مسيرته، لبناني ولم يكره سوريا ولا العرب. استقلالي دافع أيضاً عن استقلال بقية العرب وناصر دعاته. جمهوري برلماني بلا تحفظ، صديق لفرنسا دون تهاون بالاستقلال، رسم خطاً لم يحد عنه رغم التجاذبات والالتباسات والتداخلات»[49].

(47) فاضل سعيد عقل ورياض حنين: **ميشال زكور**، مصدر سابق، ص396 و563.

(48) عباس بيضون: مسائل انقلبت ثغرات ومواقف فاتتنا، **السفير**، 1999/4/2. ص11. راجع كذلك، فاضل سعيد عقل ورياض حنين: **ميشال زكور**، ص40.

(49) عباس بيضون: **المرجع السابق**.

III. مشروع دستور لبناني: مطالعة سليم تقلا

كان سليم تقلا عضواً في اللجنة الأولى التي تشكلت في 1925/3/28، لإعداد مسودة مشروع الدستور اللبناني. وكانت تتألف من 35 عضواً (4 من أعضاء المجلس التمثيلي السابق، و2 من الصناعيين و3 من التجار و3 من الفعاليات الزراعية و8 من الوجهاء و2 من الصحفيين و13 عضواً بحكم وظائفهم ومواقعهم، من بينهم سبعة مديرين عامين وأمين سر الدولة ورئيس مجلس شورى الدولة، ورئيس محكمة التمييز والمدعي العام فيها، بالإضافة إلى إميل إده رئيس المجلس التمثيلي السابق)[50]. ومشاركة سليم تقلا في هذه اللجنة لم تكن استثناء، فقد جاءت من ضمن اشتراك أمين سر دولة لبنان الكبير ومديريها السبعة. كذلك لم يكن استثناءً خروجه من اللجنة الثانية التي تشكلت في 1925/12/10، من 12 عضواً من فعاليات السياسة في تلك المرحلة على أن يكون رئيساً لها، رئيس المجلس، موسى نمور[51]. لكن سليم تقلا كما غيره من المديرين الآخرين، ساهم في هذه الأعمال كما تشهد بذلك صورة شهيرة في أرشيف شبل دموس[52]. حيث نراه جالساً بين مدير عام المالية جميل شهاب، ورئيس محكمة التمييز نجيب أبو صوان.

لم تتمكن اللجنة الأولى، لاعتبارات تتعلق بتوازنات السلطة في فرنسا، من مباشرة المهمة التي أوكلت إليها[53]. وما يهمنا من عمل اللجنة الثانية، لجنة الـ13، المطالعة التي تقدم بها سليم تقلا، رداً على الأسئلة التي كانت اللجنة قد تقدمت بها من فعاليات لبنانية، حول قراءتهم لمستقبل البلاد كما يرسمه الدستور العتيد[54].

(50) Cf., Hokayem, Antoine: *La genèse de la constitution libanaise de 1926*, Editions Universitaires du Liban, 1996, p. 340-341.

(51) راجع: يوسف سالم: **خمسون سنة مع الناس**، ط 2، دار النهار، 1998. ص65. وهم بالترتيب الذي وردت فيه أسماؤهم في محضر الجلسة السادة: شبل دموس، وعمر الداعوق، والأمير فؤاد أرسلان، وميشال شيحا، ويوسف سالم، وجورج زوين، وحبيب طراد، وروكز أبو ناضر، وصبحي حيدر، وعبود عبد الرزق، وجورج ثابت، ويوسف الزين، وقد انتخبت اللجنة، السيد شبل دموس مقرراً لها.

راجع: إدمون رباط: **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، دار العلم للملايين، ط 1، بيروت، 1970. ص362.

(52) Cf. N. Salam – F. Sassine: *le siècle en images*, Beyrouth 1999, Année 1926.,Claude Doumet Serhal, *Michel Chiha 1891-1954*, Beyrouth , 201, p. 69.

(53) Cf., Antoine Hokayem: *op.cit.*, pp. 120-123

(54) حول هذه الأسئلة راجع: شفيق جحا، مصدر سابق، ج 1، ص266-267.

هذه الإجابة، كما هي في محفوظات يوسف تقلا، تظهر في 9 صفحات مطبوعة على الآلة الكاتبة باللغة الفرنسية، وتقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول عن السلطة التنفيذية في 5 صفحات، والثاني عن السلطة التشريعية في 3 صفحات، والثالث في العلاقات مع سورية في نصف صفحة.

النقطة الأولى اللافتة في هذه المطالعة، تبدو إجازة سليم تقلا أن يكون رئيس الجمهورية لبنانياً أو فرنسياً، مع رؤيته أن يكون فرنسياً في المرحلة التي تلي وضع القانون الأساسي:

«Il peut être libanais ou français: pour la période qui suit la promulgation du présent statut, il doit être français.»[55]

وفي تبريره لهذا الموقف، يحتكم سليم تقلا إلى اعتبارات الانقسامات السياسية التي كان مسرحها الساحة اللبنانية:

«أقدّر بأن وحده حاكماً فرنسياً يمكنه في الظرف الحالي لعب دور الحكم وهوالدور الملقى على عاتق رئيس الدولة. فمنذ العام 1920 كانت الانقسامات المتفاوتة العنف تنفجر في كل سنة بين الطوائف ؛ إذا كانت واحدة من الطوائف تشك في لحظة حرجة، في عدم حيادية رئيس الدولة، هذا الشعور يمكن أن يقودها إلى اليأس وبالتالي إلى العنف الدموي»[56].

طبعاً يمكن الوقوف مطولاً عند الطرح الذي يسوقه سليم تقلا، إيجاباً منه أو سلباً. ويمكن كذلك السجال حوله لناحية تحميل الفرنسي المنتدب مهمّة فيها من الطموح الوطني ما يتناقض مع مخططات الدولة المنتدبة، ولكن الخيط المحوري في السجال يجب أن يربط ما بين أطروحة سليم تقلا، وما بين زحام الطوائف على خطوطها وعلى حظوظها في دولة لبنان الكبير ومنه.

فعلى صعيد «خطوط» الطوائف كان عامل اللحمة الوطنية داخل هذه الدولة ما يزال يتمثل وحسب، في الإطار السياسي الذي يدور الجميع داخله. وهو إطار يجمع من تباينات الانتماء، حتى حدود التنافر والتناقض. ويجمع كذلك الكثير من قلق هذه الطوائف مع التبدلات السياسية التي هزت كيان المنطقة بأسرها بعد الحرب الأولى، أو مع قلقها من

---

(55) محفوظات يوسف تقلا: Réponses de Salim Taqla au questionnaire adressé par la commission de la constitution aux notables et à l'élite intellectuelle du Liban.

(56) «J'estime que seul un Français peut, à l'heure actuelle, assurer le rôle d'arbitre qui incombe au Chef de l'Etat. Depuis 1920, des dissensions plus ou moins violentes éclatent presque tous les ans entre les communautés; si l'une d'elles, dans un moment critique, doute de l'impartialité du Chef de l'Etat, ce sentiment pourrait la mener au désespoir et partant au massacre».

اضطراب السياسة الفرنسية، وعدم رسوّه، حتى النصف الثاني من العشرينات، على تصور سياسي وحدود واضحة للكيانات الوليدة.

كانت الهوية الوطنية، إذن، ما تزال في حدود مترددة من الشعارات والمشاعر المتناقضة. لم يجد المسلمون أفضل من مقاطعة عمل لجنة الـ13. أما الذين تابعوا مهمتهم في الإجابة على أسئلة لجنة وضع الدستور، فإن فريقاً منهم، ومن هؤلاء سليم تقلا، لم يجدوا غضاضة في تسنيد موقفهم الوطني «وتضميره» في ميدان السلطة الفرنسية، ظناً منهم أن في ذلك تخفيفاً من الكباش الطائفي والسياسي القاتل والعنيف، والذي أفصحت عن بعض وجوهه بعضُ الأجوبة المرفوعة إلى لجنة الدستور، والتي كان من بينها، مع المقاطعة الإسلامية[57] صوت للوحدة السورية، وأربعة أصوات لاستقلال جبل عامل، وصوت لاستقلال ولاية صور، وصوت للأكثرية، وصوت للفدرالية وصوت للتحالف الدولي[58].

أما على صعيد «حظوظ» الطوائف من لبنان الكبير، فقد جاء موقف البطريركية المارونية من رئاسة شارل دباس الأرثوذكسي، بعد إقرار القانون الأساسي، قرينة على مخاوف سليم تقلا. فقد رأت البطريركية المارونية «بحكم الطبع، أن منصب الرئاسة الأولى هو من حق الطائفة المارونية الأكبر عدداً في لبنان»[59]. وهذا الموقف «معطوفاً على مشاعر الغبن لدى المسلمين، والتي أطلت باكراً منذ مطلع العشرينات، ومعطوفاً كذلك، على الخوف من كون موقع سدة الرئاسة يغري باستغلال هذا المنصب، وانتهاج أسلوب متحيز في الحكم، يخدم به مصالحه الخاصة ومصالح حاشيته أو حزبه، على حساب مصلحة البلاد والشعب من دون أن يخشى حساباً أو يخاف عقاباً»[60]، هذا الموقف يقود إلى عدم قدرة الطوائف مجتمعة على الدخول في مفهوم الدولة وإطارها، بما تعنيه هذه الدولة من التزامات، أو بتعبير أكثر دقة من تنازلات تطال كل نواحي اقتصادها وسياستها واجتماعها وحتى ثقافتها. والدولة، بهذا المعنى، تضرب في طموح الطوائف أو تضرب في غلواء هذا الطموح، لأن أولى مهمات الدولة،

---

(57) بلغت الأجوبة المرفوعة إلى اللجنة 132 جواباً من أصل 231 شخصاً وجهت إليهم الأسئلة. أما الاستمارات الباقية وعددها 99 استمارة، فقد أهملت أو أعيدت بيضاء على حالها، لأن الجهات الموجهة إليها امتنعت عن تلبية طلب اللجنة لأسباب مختلفة. وكان معظم الممتنعين من أعيان المسلمين، راجع: شفيق جحا: مصدر سابق، ج 1، ص268.

(58) **لسان الحال**، 1926/2/12، ص2.

(59) راجع: بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، ج 1، منشورات أوراق لبنانية، 1960–1961. ص134. اسكندر الرياشي: **رؤساء لبنان كما عرفتهم**، مصدر سابق، ص40-43.

(60) شفيق جحا: مصدر سابق، ج 1، ص282.

إيجاد مؤسسات وفق موازين حكم ليس أقلها افتراض العدل والمساواة بين المتحدات الوطنية جميعاً. كان لا بد لرؤية سليم تقلا التي تفتح، اعتباراً مما سبق، طريق رئاسة الدولة أمام فرنسي، بعد إقرار النظام الأساسي مباشرة، من أن تعطي رئيس الدولة صلاحيات واسعة في الإشراف على إدارة شؤون الدولة من غير تقييد. كان رأس الدولة، وفق طرح سليم تقلا، يحتاج في مواضيع ثلاثة إلى تأييد من مجلس الوزراء أو موافقة المندوب السامي: تسمية الوزراء[61]، واتهام وزير وإبطاله من وزارته[62]، وإصدار العفو[63].

وهذه السلطات الواسعة التي يطلبها سليم تقلا، أكدها الدستور الأول (1926/5/23) الذي أقرّها للرئيس تحت إشراف سلطات الانتداب، فقد حرص على «توطيد سلطان رئيس الجمهورية لأنه كان يرى في تمركز السلطة الإجرائية بشخصه سبيلاً ممهداً لإجراء رقابته على أعمال الدولة والتدخل في شؤونها، باعتبار أن الاتفاق مع المرجع الأعلى في الدولة يكون أسهل من الاتصال بوزارة تتقاذفها التيارات والتغيرات»[64].

ولكن سليم تقلا في اقتراحاته كان أكثر تماسكاً من أطروحات دستور 1926 وقد تبدى ذلك في مواضيع عدة أهمها:

أ- مجلس تشريعي واحد:

يفترض تعزيز السلطة التنفيذية إعطاء البلد تماسكاً في وجه مجالس تمثيلية تنطلق من مواقف مضبوطة «ومعيرة» من قبل الكتل التي تمثلها[65]. من هنا كان طرح سليم تقلا حصر السلطة التشريعية بمجلس واحد، تلافياً لمزالق اهتزاز السلطة الإجرائية، وتقلقلها أمام وجود مجلسين: للشيوخ وللنواب. وبالفعل فقد «كشف الاختبار العملي» في الأشهر الأولى من تطبيق

[61] «Ils doivent être agréés par le Haut Commissaire»

[62] «La révocation d'un ministre doit être précédée d'un jugement en conseil des ministres. Le ministre intéressé est admis à présenter sa défense. Le Conseil rend sa décision à la majorité absolue des membres présents. Cette décision, pour être exécutoire, doit recevoir la sanction du Haut Commissaire.

[63] «Il a le droit de faire grâce; les amnisties ne peuvent être accordées que par une loi soumise à l'acceptation du Haut Commissaire».

[64] راجع: إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، دار العلم للملايين، ط 1، بيروت، 1970. ص664.

[65] «بينت التجربة حسنات المضي في تعزيز السلطة التنفيذية في وجه مجلس نيابي كانت معارضة الانتداب فيه تهدد باتخاذ شكل مستتر تحت ضغط الأوساط المسلمة ووطأة بعض الدوائر المتجاوبة مع الحركة السورية التي أخذت تلتف على الأوساط المسيحية بالذات». راجع: إدمون رباط، **التكوين التاريخي**، مصدر سابق، ج 1، ص628.

الدستور مطاعن وجود مجلسين تمثيليين، أمام التوتر الذي حكم العلاقة بين مجلس الشيوخ من جهة، ومجلس النواب والحكومة من جهة أخرى[66].

لذلك كان إلغاء مجلس الشيوخ، وحصر السلطة التشريعية بمجلس النواب وحده، التعديل الدستوري الأول (17 تشرين الأول 1927)، الذي طاول الدستور اللبناني بعد سنة ونيف من إصداره.

ب- مدة ولاية رئيس الجمهورية:

كانت مدة ولاية رئيس الجمهورية في مقترحات سليم تقلا خمس سنوات[67] ولا يحق له الترشح ثانية إلا بعد خمس سنوات من انتهاء ولايته. بينما نصت المادة 49 من دستور سنة 1926، على جعل ولاية رئيس الجمهورية ثلاث سنوات، على أن لا يجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة، بحيث لا تتجاوز هذه المدة في ولايتين متواليتين السنوات الست.

وقد شكلت إطالة مدة ولاية الرئيس إلى ست سنوات، مادة التعديل الثاني في 8 أيار 1929، فقد «تبين أن مدة السنوات الثلاث المحددة لولاية الرئيس قصيرة جداً ولا تخدم مصلحة البلاد، إذ لا يكاد الرئيس يألف عمله ويباشر تنفيذ مشاريعه حتى يحين موعد التخلي عن منصبه. أما إذا شاء أن يخوض معركة الرئاسة من جديد، فإن نشاطه في السنة الأخيرة من ولايته، ينصب على الاهتمام بتأمين أسباب فوزه، أكثر مما ينصب على خدمة البلاد وتأمين المصلحة العامة»[68].

ج- مرحلة انتخاب واحدة لمجلس النواب:

كان الانتخاب المباشر من قبل المواطنين هو الطريقة التي اقترحها سليم تقلا لانتخاب مجلس النواب[69]. فالانتخاب النيابي كان يتم يومها على مرحلتين، ومعنى ذلك أن الانتخاب، في الدرجة الأولى، كان يسفر عنه انتخاب الناخبين الثانويين، وكان هؤلاء بدورهم، بعد مدة أسبوع أو أسبوعين من انتخابهم، يقومون في الدرجة الثانية، بانتخاب النواب للمجلس

[66] حول هذه الأسباب، راجع: إدمون رباط، **الوسيط**..، مصدر سابق، ص370. وشفيق جحا: **الدستور اللبناني**...، مصدر سابق، ص19.

[67] اضاف تقلا: «من جهة ثانية، من الضروري تصور تنظيم جديد ومتابعة إنشائه، وهذا ما سيؤدي على الأرجح إلى استياء، خصوصاً فيما يخص توزيع الوظائف العامة. وستكفي خمس سنوات لتأسيس البناء على قواعد سليمة». محفوظات يوسف تقلا.

[68] شفيق جحا: مصدر سابق، ص21.

[69] وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (Levant 1920-1930, v: 229 1/12/1925) نقلاً عن: عبد العزيز قانصو، «الحركة المطلبية في لبنان وتطور الفكر السياسي خلال فترة ما بين الحربين 1918-1939». أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت، 1988. ص435.

النيابي. «ولا يخفى ما لهذه الطريقة من القابلية للتأثيرات السياسة التي كان يمارسها موظفو الانتداب مباشرة على الناخبين الثانويين، بالنظر لقلة عددهم ولحساسيتهم للمغريات»[70].

إلى ذلك، كان الدستور اللبناني ينص في تعديله الثاني سنة 1927، على تعيين ثلث أعضاء مجلس النواب. وقد جاء التعديل الثالث الذي أقر في 18 آذار 1943 ليعيد السكة الانتخابية إلى الانتخاب المباشر لكل مجلس النواب، ملغياً بذلك تعيين ثلث أعضاء المجلس. مع الإشارة هنا إلى أنه جرت انتخابات نيابية عام 1934 اعتماداً على نظام الانتخاب الشعبي المباشر لكن مع تعيين 7 نواب (القرار LR1 في 1934/1/2). أي أن الانتخابات بمجملها سارت عام 1943 إلى الصيغة التي كان سليم تقلا قد طرحها نهاية عام 1925.

د- العلاقات اللبنانية - السورية:

ينفرد سليم تقلا، في ردّه على السؤال المتعلق بالعلاقات اللبنانية - السورية باستعمال كلمة «الحكومتين» اللبنانية والسورية. وهذا شكل يحمل مضمون المساواة في الموقع والممارسة.

والأهم أنه يجعل هذه العلاقة في أيدي اللبنانيين والسوريين وفي مسؤوليتهم المباشرة. وهذا ما يغيب عن مجموع الأجوبة[71]، التي تفاوتت ما بين جعل العلاقة بين الدولتين شكلاً من أشكال الفدرالية أو الكونفدرالية[72]، وما بين عدم ربط لبنان بأية صلة سياسية مع سوريا الواقعة أيضاً تحت الانتداب[73]، وما بين من يحصر هذه العلاقة في ما يتعلق بالجمارك والسكك الحديدية وبنك سوريا ولبنان[74].

هذا إلى جانب التيار العريض الواسع الذي طالب بعلاقات لإدارة المصالح المشتركة، تحت إشراف مندوبين أو لجان برئاسة المفوض السامي أو يحتكمون إليها في حال الخلاف[75].

وحده سليم تقلا يجعل العلاقات اللبنانية السورية رهناً باتفاقات بين الحكومتين، مع

---

[70] إدمون رباط، **الوسيط**...، مصدر سابق، ص518.

[71] راجع الأجوبة في: عبد العزيز محمد قانصو، «الحركة المطلبية...» مصدر سابق. ص421-440.

[72] راجع أجوبة سامي بك سهيل (مفتش عام مساعد للعدلية) محمد الكستي (قاضي بيروت)، وعمر الداعوق (نائب في المجلس التمثيلي ورئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت)، وطه المدور (صحافي صاحب **الرأي العام**).

[73] البطريرك الماروني.

[74] موسى بك نمور.

[75] وفي طليعة هؤلاء: إميل إده وبشاره الخوري ومحسن الأمين (كبير رجال الدين الشيعة) ونجيب أبو حمدان ورشيد طرابلسي (نقيب المحامين في طرابلس)، وجراسيموس مسره (متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس) وأدمون بشاري (مدير الأشغال العامة) ونور علم الدين (رئيس بلدية الميناء) ووديع نعيم (نقيب المحامين في بيروت)... وينفرد الشيخ حسين حماده (شيخ عقل الطائفة الدرزية) بالمطالبة بمحكمة تمييز واحدة للبنان وسوريا.

توصيف شروط إبرامها في مجلس النواب فهي تفترض موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين:

«Ces relations devront s'établir par accords entre les deux gouvernements, soumis préalablement à la chambre des députés et votés à la majorité des deux tiers des membres présents.

Au cas où un accord n'arrive pas à se faire sur une matière donnée, le Haut Commissaire évoquera le litige et rendra une sentence arbitrale exécutoire par les deux Etats».

IV. المسار الإداري

يظل من الصعب في مرحلة الانتداب، أن نميز في أعمال وزارة الداخلية، بين تلك التي في ذمة سلطات الانتداب، وتلك التي تقع في ذمة وزارة الداخلية اللبنانية، وزيراً كان أو مديراً عاماً. ومع ذلك فنحن نملك الإثبات بأن السلطات الوطنية لم تكن لتنحني لأي إملاءات من ممثلين أو مستشارين فرنسيين، وأن السلطة الوطنية، كان لديها الوسائل المتعددة لأن تتجاوز مواقف ممثلي السلطة الفرنسية[76].

ومع إقرار الدستور وتحوّل دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية، وتأليف أول وزارة لبنانية، صارت وزارة الداخلية اللبنانية أكثر إطلالة وإشرافاً، وبالتالي فعلاً وتأثيراً، على اللعبة السياسية الداخلية، عبر مسؤوليتها وإدارتها للانتخابات النيابية، والانتخابات أو التعيينات البلدية والاختيارية، أو التقسيمات الإدارية أو تقسيمات الأحياء والمناطق، أو عبر الإشراف على تطبيق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية. وعليه صار للمسؤولين عن هذه الوزارة، موقع وازن من قوى السياسة وتوازناتها، سيما وأن لعبة السياسة في لبنان في النصف الثاني من العشرينات، كانت تسير حثيثاً لكشف طموحاتها، المكنونة حتى

---

[76] يروي إسكندر الرياشي أنه احتج على استدعائه للتحقيق في شأن شكاوى بحق المستشار الفرنسي، إذ لا دخل له بها، أجابه مفتش القضاء الفرنسي: «لا تحسبني مغفلاً مثل كثير من الفرنسيين. فلو كان لبنان منتدباً على فرنسا، وكنت أنت اللبناني مستشاراً من قبل دولتك في مدينة غرينوبل وكنت أنا سكرتيرك، فمن يكون القائم الحقيقي بأعمال المستشار؟ هل الغريب الذي لا يعرف عن لبنان شيئاً أم اللبناني الذي يعرف عن لبنان كل شيء؟

وهنا أجبته ذلك الجواب الذي وصل إلى المفوض السامي بسرعة، وكان السبب في فصل ذلك المفتش عن وظيفته:

على هذه الحال، طالما أن السكرتير اللبناني هو الذي يحكم وليس المستشار الفرنساوي، وأنتم تعرفون ذلك، فلماذا يعينون لنا مستشارين نرشدهم بدل أن يرشدونا؟» راجع: اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، مصدر سابق، ص32.

تاريخه، وهو كشف بدأ يظهر جهاراً في المقاصة السياسة عام 1926، حول تقاسم السلطة وتوزع السلطات. وفي توضح خطوط الانقسام الطائفية والمناطقية، التي راحت تجهر، وبرفيع الصوت، في الأندية السياسية وفي المجلس النيابي[77].

والسؤال الآن: كيف يمكن أن نستلّ دوراً سياسياً للإداري سليم تقلا، وقد غرب جيل تلك المرحلة، وضاع بعض تاريخها مع قلة المصادر والأصول التاريخية؟

كان يمكن للموقف من الصحافة، آنذاك، أن يشكل المؤشر السياسي «لإدارة» الداخلية في العشرينات، ويؤشر بالتالي لموقع سليم تقلا مديراً للداخلية. ولكن القرارات التي أصابت من الصحف توقيفاً وتعطيلاً، كانت ممهورة، بأغلبها، بإمضاء حاكم لبنان الفرنسي، أو صادرة عن رئاسة الجمهورية مباشرة، أو عن وزير الداخلية بالاسم. ولكن اللافت في تلك المرحلة كان «رحرحة» الصحافة في مواجهتها السلطات، انتدابية كانت أم وطنية، على الرغم من عشرات التعطيلات والتوقيفات الإدارية التي حكمت علاقة الطرفين[78]. والانطباع الأكيد عن أجواء تلك المرحلة الذي يأتينا عبر الصحافة، هو حيوية الحراك السياسي، الذي كانت تولده تلك العلاقة ما بين السلطة والصحافة، خاصة إذا ما عرفنا تجاوز الصحف في عديدها آنذاك المئة صحيفة[79].

ومع صعوبة استثمار واقع الصحافة في هذا المجال نرى أن أكثر ما تتبدى عبره نظرة سليم تقلا إلى سياسة الداخل، مسألتان اثنتان: الإحصاء والتقسيمات الإدارية في بيروت.

أ- الإحصاء السكاني ورهان الأرقام

كان التوزع السكاني في لبنان «عيار» التجاذب السياسي في دولة لبنان الكبير. فقد جاء الموقف من إحصاء 1922 على خلفية الموقف من دولة لبنان الكبير. وما بين هذا الإحصاء وإحصاء 1932، الإحصاء الوطني «والشرعي» الأول، كان على الحياة السياسية اللبنانية أن تعيش ارتدادات قلقة. وكان من نظارة الداخلية أن واجهت هذا الأمر، وفي مرحلة ما قبل

[77] «نغمة طائفية تعنّ على البال. المطالبة بوزارات للطوائف». افتتاحية **لسان الحال**، 1928/8/17. «هل تحل الطائفية في المجلس محل الحزبية. النواب المسلمون يجتمعون في منزل الشيخ محمد الكستي والنواب المسيحيون في كاتدرائية مار جرجس». افتتاحية 1928/5/23. «انسحب صبري حماده من جلسة الثقة احتجاجاً على عدم تمثيل طائفته في الوزارة الجديدة». **البشير**، 1928/1/21. ص1.

[78] خير مثال على تلك «الرحرحة»، المواجهة الشهيرة ما بين **المعرض** والحاكم كايلا، والتي انتهت فعلياً بانتصار **المعرض**. راجع: **المعرض**، 1926/1/10. ص3. 1926/1/31. ص1. و1926/2/28. ص3. و1926/2/15. ص3. و1926/3/26. ص2.

[79] لقد أحصينا عبر صحف 1926 و1927 و1928 حالات تعطيل وتوقيف مؤقت عن الصدور 22 و22 و17 حالة على التوالي في كل من السنوات الثلاث. لا نرى موجباً لذكر لائحة أعداد الصحف الطويلة.

1926، بعمليات إحصائية تُشغل إحصائياً وتبرّد سياسياً، بالابتعاد عن الحديث في الأرقام التفصيلية الداخلية، فقد «انتهت نظارة الداخلية منتصف 1925، من وضع جدول إحصاء جديد، فتبين لها أن مجموع أهالي لبنان الكبير بين مقيمين ومغتربين، يبلغون 756.310 منهم 568.022 مقيمين. ومنهم 139.240 مغتربين يدفعون الرسوم. ومنهم 49.048 مغتربين لا يدفعون الرسوم»[80].

وقد استمر هذا «التحريك» الإحصائي سنوات ما بعد 1926، مع توقيع «نواب الطائفة الإسلامية في المجلس عريضة يطلبون فيها إعادة الإحصاء في لبنان..»[81]، ومع ربط أي إحصاء جديد بقانون للانتخاب، كما وعدت «بذلك كل الحكومات التي تعاقبت علينا»[82]. ففي سنة 1929، يصدر جدول جديد بعدد النفوس. «وبعد التصحيحات التي أجريت بلغ العدد 850 ألف نسمة أي بزيادة زهاء 200 ألف، عن إحصاء عام سنة 1922، بعضهم كان مكتوماً، والبعض الآخر يتألف من اللاجئين كالأرمن وسواهم»[83].

كان من شأن هذه الإحصاءات إبقاء التحدي الرقمي ماثلاً في مواقف الأطراف اللبنانية. فالتعويل على الأرقام يعني تفتيشاً عن موقع في الدولة القائمة. وهذا الطموح الإحصائي والحوار «الرقمي» كانا يبردان، لا بل يلغيان، حواراً آخر، طالما بدا متفجراً هو حوار الانتماء.

ب- التقسيمات الإدارية ووحدة بيروت

لم تكن التقسيمات الإدارية مرّة في لبنان شأناً إدارياً خاصاً، فلطالما كانت مدعاة صراع سياسي، أو كانت هي هوية هذا الصراع وشعاره. فالتنظيم الإداري الذي طلعت به حكومة إميل إده أواخر العام 1929، كان مدعاة احتجاج في جبيل وحاصبيا وعين زحلتا وبعقلين ودير القمر وزغرتا وطرابلس وبيروت[84].

كان الفرز الأبرز والأكثر ديمومة هو الذي يقسّم لبنان إلى خمس محافظات متعددة

[80] **لسان الحال**، 1925/6/2. ص3.

[81] راجع: **لسان الحال**، 1928/2/5. ص4. **البلاغ**، 1928/12/4.

[82] راجع: **المعرض**، 1928/11/14. ص2.

[83] **البشير**، 1929/12/5. ص3. كذلك هناك إحصاء آخر جرى سنة 1930. راجع: **البشير**، 1930/8/23. ص2.

[84] راجع: **لسان الحال**، 1929/11/27. ص3. و1929/11/30. ص3. و1929/12/6. ص3. و1929/12/17. ص3. والتبرير الصريح الذي تورده **لسان الحال** هو «ذلك لأن لواء الشمال لا يمكن صهره في طرابلس. ولا لواء جبل لبنان يمكن تذويبه في بيروت. ولكل من اللواءين المذكورين شخصيته منذ القدم لن يتخلى عنها، وحسب كل لواء ما أصاب شخصيته حتى الآن من التهشيم والتشويه». **لسان الحال**، 1929/11/2. ص11.

الانتماءات الطائفية، ولا يمكننا أن نعتبر تقسيم بيروت «فبركة» وصناعة سليم تقلا، مدير الداخلية، حيث تم فصل المدينة-العاصمة عن القرى الضواحي (الحدث، بعبدا، فرن الشباك...). والسؤال الذي يطرح حول دور مدير الداخلية، في التقسيمات الإدارية السابقة التي ضمت المناطق السابقة، التي تنتمي تاريخياً إلى جبل لبنان. بينما قسم الحاكم كايلا بتاريخ 1925/4/9، وبموجب القرار 3066، لبنان الكبير إلى 11 محافظة أو قضاء أو سنجقاً[85]. إعادة التنظيم الإداري هذه، تندرج في سياق السياسة الانتخابية نفسها والمستمدة من مبادىء تهدف إلى إلغاء كل تمثيل طائفي في لبنان، لم يكن سليم تقلا «إكليركياً» قريباً من اليسوعيين ومن البطريركية المارونية، كما لم يكن من الحركة الماسونية، إلاّ أنه كان نصيراً لدولة قوية حيادية، وبذهنية تنطلق من وقوعات السياسة اللبنانية. ولم يكن بوسعه إلاّ أن يكون على مسافة حذرة وموزونة من مختلف الأفرقاء. إضافة إلى ذلك لم يعد من المستغرب أن نرى الصحافي ميشال زكور يعتبره شاهداً على ما اقترفه كايلا من أعمال غير موفقة[86].

نجد منهجية تقلا في الفصل الثالث من العام 1928، عندما كان إدارياً ورئيساً لبلدية بيروت بالوكالة، فإن تقسيم بيروت إلى أحياء، لتطبيق قوانين المختارين وتوزيع المراكز على هؤلاء، كان من أعقد قضايا التسييس في الطائفة والمحلة، أمام تقلب الموضوع على جوانب حامية دائماً. وقد كان جلّ ما توصل إليه مجلس بلدية بيروت هو إبقاء الوضع الذي كان راهناً، والطلب من الحكومة أن توجد «نظاماً خاصاً لمختاري المدينة، بشكل يضمن سير الأعمال وتمثيل الطوائف بدون أن تلجأ إلى تعديل نظام الأحياء الحالي»[87]. هذا مع العلم أن قانون المختارين المعمول به، كان قد وافق عليه المجلس النيابي قبل 6 أشهر من هذا الطلب[88].

وقد انتهى الأمر أخيراً، وبعد سنتين من تاريخه، وبقرار من مجلس إدارة المحافظة، بزيادة عدد المختارين من 26 إلى 34 «بداعي أن بعض الأحياء ليس لها مختارون وحبا في تسهيل المصالح»[89].

---

[85] هي: طرابلس، البترون، كسروان، المتن، بيروت، الشوف، بعلبك، صيدا، صور ومرجعيون. أما دير القمر فقد حظيت لوحدها بناحية لها استقلال ذاتي.

[86] أشار ميشال زكور إلى سليم تقلا في افتتاحيتين قدم فيهما كشفاً عن أعمال كايلا مدة خدمته.

[87] راجع: **لسان الحال**، 1928/8/16. ص4. و**البشير**، 1928/8/14. ص3.

[88] راجع: **البشير**، 1928/2/11.

[89] **البشير**، 1930/2/20. ص2.

ج- مدرسة الشرطة

الإشارة الأولى عن مدرسة عسكرية على الأراضي اللبنانية بعد رحيل الأتراك، تدل على وجودها في بيت الدين عام 1919. يرد الخبر عنها دون أية إضافة أو تفصيل[90]. طبعاً لا تذهب بنا هذه الإشارة إلى التخمين بمدرسة عسكرية، بما تعنيه المدرسة من عمران وأجهزة بشرية ومناهج وبرامج. فتواتر الأنباء اللاحقة يوضح أن الأمر لا يتعدى مكاناً لتدريب محدود لقوى الأمن الداخلي، أو لمفوضي البوليس، كما يفيد خبر لاحق تحت عنوان «مدرسة لمفوضي البوليس». ففي عام 1921: «قرر مستشار البوليس العام في لبنان الكبير، أن يقيم كل مفوض للبوليس مدة شهر واحد في دائرة التحري، للاستفادة والوقوف على أساس المعاملات القانونية والتحقيقات وسائر أشغال هذه الدائرة..»[91].

إنشاء مدرسة لقوى الأمن الداخلي، اكتمل كمشروع، وبوشر تنفيذه في بيت الدين مطلع العام 1925، وكانت هذه المدرسة «مؤلفة من بعض الأفراد والمرشحين للترفيع إلى درجات الأونباشية والجاوشية والباجاوشية»[92].

واللافت في المنقولات الصحفية اللاحقة عن هذه المدرسة، هو التأكيد المستمر على افتتاحها وفي مرات متعددة. فـ **المعرض** تنقل في الشهر الأول من العام 1928، عن «صدور مرسوم بتشكيل لجنة خاصة لدرس مشروع تنظيم البوليس وإنشاء مدرسة للشرطة برئاسة سليم بك تقلا مدير الداخلية»[93]. وتزكي **البشير** ذلك،مع إشارتها «إلى أن الدروس للدرك اللبناني بدأت في مدرسة بعبدا»[94]. ولكن **المعرض** نفسها تعود لتورد خبراً عن احتفال حصل في 17 حزيران 1928، أي بعد أربعة أشهر، «بافتتاح مدرسة الشرطة الجديدة في بعبدا برئاسة وزير الداخلية وبحضور مديرها سليم بك تقلا ومسيو بوبون وكيل المفوضية، ومدير الشرطة عز الدين بك العمري، ومسيو بوشيد، ومسيو بروش Broche وأركان دوائر الشرطة وأساتذة

---

[90] راجع: **لسان الحال**، 1919/5/6. ص4.

[91] راجع: **البشير**، 1921/8/20. ص3. و1921/21/7. ص3.

[92] راجع: **لسان الحال**، 1925/1/5. ص3. وتتوضح آلية عمل هذه المدرسة مناهج وبرامج ومباراة دخول، من رواية تقدمها **لسان الحال**، غداة افتتاح هذه المدرسة: «سيمتحن في يومي الجمعة والسبت القادمين 19 و20 الجاري (تشرين الأول 1925) تلامذة مدرسة الشرطة الذين مارسوا الدروس منذ زهاء 4 أشهر، فيكون الفحص الكتابي في اليوم الأول والشفوي في اليوم الثاني وذلك في علم الهيئة وفيما يتعلق بمهنة الشرطي من قانون الجزاء والطب الشرعي وإنشاء التقارير بالفرنسية والعربية وإنشاء الضبط في هاتين اللغتين...». راجع: **لسان الحال**، 1925/10/13. ص3.

[93] راجع: **المعرض**، 1928/1/29. ص3.

[94] راجع: **البشير**، 1928/2/25.

المدرسة. وعدد تلاميذها 25 تلميذاً»[95].

ويعود السبب الأساسي الكامن وراء هذا التقلب في الرواية، إلى أن هذه المدرسة قد استقر مكانها الأخير في سراي بعبدا، بعد تردد طويل، ما بين جعلها في المصيطبة في بيروت أو في سراي جديدة المتن[96].

ونلفت هنا إلى أنه تم في مطلع 1926 إقرار نظام الشرطة الجديد، والذي جاء في بعض مواده، «أن على الذين يريدون الدخول في سلك المفوضية أن يقدموا امتحاناً باللغة الفرنسية كتابةً وشفاهةً، وأن الذين يحملون الليسانس يعفون من هذا الامتحان وعلى المفوضين الحاليين أن يقدموا امتحاناً بعد مرور ستة أشهر باللغتين الإفرنسية والعربية كتابة وشفهياً»[97].

ويقود الحديث في الشرطة إلى ملاحظة أمور عديدة منها:

1 - تم رفع مشروع من قبل وزارة الداخلية بضرورة إنشاء فروع لدائرة التحري في أكثر المحافظات اللبنانية[98].

2 - تقرر إخلاء السجون الموجودة في أسفل السراي لفقد شروط الصحة فيها. أما المسجونون فيها وفي سجون بيت الدين وبعبدا وطرابلس الشام، فسيرسلون إلى السجن العام الجديد الذي يقام في رمال بيروت «والذي انتهى منه قسمان كبيران من أقسامه الخمسة علاوةً عن سجون النساء المقامة على طراز صحي جميل»[99].

3 - تقرر مباشرة تشغيل السجناء في الحرف الصناعية كصناعة الأحذية وخلافها من نجارة وحدادة. «وقد باشر المفتش العام الاتفاق مع تجار هذه الأصناف وبائعيهم، ولهذا أحضر من سجون بيت الدين سبعة من المسجونين العارفين بهذه الصناعات لاستطلاعهم بما يحتاجون إليه من العدة اللازمة، وقد أفرزت محلات خاصة داخل السجن العام الكبير الجديد بهذه الأعمال»[100].

(95) **المعرض**، 1928/6/20. ص2.

(96) راجع: **لسان الحال**، 1927/12/22. ص4. و1928/2/4. ص4. و1928/11/12. ص4. و1928/6/16. ص4. و20/6/1928. ص4.

(97) راجع: **لسان الحال**، 1926/3/4.

(98) **لسان الحال**، 1926/10/11.

(99) **لسان الحال**، 1926/10/15.

(100) **لسان الحال**، 1926/10/15. وقد بدأت إدارة السجون بتشغيل المسجونين بصنع الأحذية في كانون الأول 1926. راجع **لسان الحال**، 1926/12/13.

4 - تم إقرار نظام الدرك الجديد بموجب القرار 786 عام 1927[101].

5 - تم تعديل أنظمة الجندرما اللبنانية وذلك بإلغاء الحالة الاستثنائية في الترقية[102].

د- قوانين في وزارة الداخلية

يأتي قانون الجنسية الصادر في 1925/1/19، في أساس ترتيب أمور الدولة الناشئة. وهو من أكثر القوانين جرأة في السياسة مع تنظيمه وتحديده للجنسيتين اللبنانية والسورية. لأن وجود الجنسية مرتبط أصلاً بوجود الدولة. وقانون الجنسية بهذا المعنى هو الخطوة الأولى في تظهير صورة وهوية خاصة بمواطني دولة لبنان الكبير.

ثم يأتي قانون الموظفين حيث كان سليم تقلا ناظراً للداخلية، وعضواً في لجنة وضع مشروع يختص بتحديد درجات الموظفين والمستخدمين في الدوائر الفنية والإدارية إلى جانب سكرتير الحكومة العام ونظارة المالية والمعارف. وقد حددت هذه اللجنة في جلستها الأولى نقاطاً تسترشد بها ومن أهمها:

- إقامة المساواة في الرواتب بإزالة التفاوت الموجود بين موظفي الدوائر المختلفة الذين هم من فئة واحدة.

- تخفيض عدد الموظفين على نسبة تتفق مع مقتضيات الخدمة[103]. أما قانون الانتخاب وهو القانون الأكثر تبدلاً وتعديلاً من بين القوانين اللبنانية، فما يهمنا منه هنا هو المحاولة التي كانت تدور في الداخلية أواخر العام 1927، لتعديله بحيث تدخل إليه «مادة تحظر الجمع بين الإخوة وأبناء العم في مجلس واحد»[104]، وهو تعديل من الخطورة بحيث يقطع كثيراً في مفاصل السياسة في لبنان، مع قرابة الإخوة وأبناء العم ومع المصاهرات السياسية التي أحكمت عرى السياسة في لبنان.

ومن أهم القوانين التي عرفتها تلك المرحلة يأتي قانون المختارين، وقد وافق عليه المجلس النيابي في 1928/2/9[105]، وقانون المطبوعات، الذي وضع بعد مداولات مع الصحافيين أنفسهم، والذي عدّل القانون السائد بحيث «تحفظ كرامة الحكومة والصحافة لتتمكن

(101) **لسان الحال**، 1927/3/5.

(102) **لسان الحال**، 1929/8/15.

(103) راجع: **لسان الحال**، 1925/5/20. ص2.

(104) راجع: **المعرض**، 1927/12/21. ص7.

(105) راجع: **البشير**، 1928/2/11.

الصحافة من القيام بالمهمة التي وجدت لأجلها»[106].

هـ - الانتخابات و«نظارة» سليم تقلا

أشرفت «داخلية» سليم تقلا، بإيعاز من الحاكم كايلا، على تنظيم انتخابات تشريعية، في جو سياسي متوتر. وكانت هذه الانتخابات على أثر حل الجنرال ساراي للمجلس التمثيلي الأول المنتخب في أيار 1922. وقد استدعي هذا المجلس في كانون الثاني 1925 من قبل المندوب السامي ساراي لكي يقدم له لائحة من ثلاثة مرشحين لبنانيين لمنصب الحاكم. وقد امتنع عن القيام بذلك، لأنه أدرك أن هذا الخيار لا يلقى قبولاً من «الجنرال الجمهوري الأوحد في الجيش الفرنسي». أما كايلا فقد عين حاكماً في اليوم ذاته الذي حلّ فيه المجلس التمثيلي (1/13/1925). وبناء على اقتراح مدير الداخلية (قرار رقم 3158 في 1925/6/5)، دُعي الناخبون إلى صناديق الاقتراع للدورة الأولى في 1925/6/28.

كانت انتخابات 1925، حسبما رأى الحاكم الفرنسي، تهدف إلى الإسهام في تقدم الشعب ثلاثة قرون[107]. ولكن الواقع أن هذه الانتخابات لم تقدم النموذج المتوخى، نظراً لأنها كانت مسبوقة بتقسيمات عشوائية للدوائر ومصحوبة أيضاً بتغيير مراكز الاقتراع وبضغوطات مباشرة.

نأخذ من رواية المرشح آنذاك، يوسف سالم، مؤشراً لسياسة سليم تقلا. فقد قابل يوسف سالم السيد ديمون مندوب المفوض السامي في لبنان، الذي نصحه «بأن يأخذ علماً بأن لائحة الجنوب قد أقفلت واكتملت بأعضائها السبعة ووافق عليها المفوض السامي... وهذا يعني ببساطة أن لا أمل له [أي يوسف سالم] بالنجاح». ويتابع يوسف سالم: «وقبل أن أغادر سراي البرج خطر لي أن أزور صديقي المرحوم سليم تقلا وكان مديراً للداخلية... رويت له ما حدث معي فقال إذا كنت واثقاً بأن لك حظاً ولو ضئيلاً في النجاح فتوكل على الله وانزل إلى الميدان ولا تعبأ باللائحة الرسمية. هذا هو رأيي وإن يكن نجاحك غير مضمون»[108].

وكانت النتيجة فوز يوسف سالم بأكثرية الصوت الواحد. «وقد فوجئت دوائر المفوض السامي ودوائر الحاكم وتولتها الدهشة يمازجها كثير من الامتعاض. ولم يكن أحد يصدق ما حدث ولا سيما المسيو ديمون الذي قال عندما نقلوا إليه النبأ: دعوني أصدق أولاً ...»[109].

(106) راجع: **لسان الحال**، 1928/9/15.

(107) **المعرض**، 1925/12/13. ويؤكد ميشال زكور من ناحيته بأن تدخلات كايلا تعدت كل ما حصل من تدخلات في انتخابات سابقة. **المعرض** 1925/1/17.

(108) يوسف سالم: **50 سنة مع الناس**، دار النهار، طبعة 2، بيروت، 1988. ص52-53.

(109) **المصدر نفسه**، ص56.

و- قضية الأرمن

شكل الوافدون الأرمن إلى لبنان، بدءاً من نهاية الحرب الأولى، قضية سياسية[110] واجتماعية[111] وأمنية[112] بامتياز. فكان لا بد من التصدي لتداعياتها بالسرعة القصوى، وصولاً إلى تمثّلها في المجتمع اللبناني، دون أية مضاعفات أو ارتدادات.

وبالفعل تشكلت لجنة من مسيوسولومياك مندوب المفوضية العليا لدى الحكومة اللبنانية، ومن الأمير جميل شهاب مدير المالية، ومسيو برنيه Bernier من قبل الأرمن اللاجئين، بالإضافة إلى سليم تقلا مدير الداخلية. وقد رأت هذه اللجنة ضرورة بناء «مدينة للأرمن»، وقد جرى البحث بتعيين «القطعة المنوي شراؤها»[113].

أقيمت هذه المدينة في منطقة الأشرفية بسرعة لافتة. وقد تم إنشاؤها بمساهمة «جمعية الأمم وبمساعدتها»، «وقد أنشئت تلك المنازل في محلة خاصة، بالبتون المقوى، تحوي 300 دار كل منها مؤلف من غرفتين ومطبخ ومستراح ...» أصبحت كل الدور مشغولة ... وكان يتقاضى من صاحب الدار 410 غروش سورية شهرياً. وبعد 16 سنة يصبح ساكن الدار مالكاً لها. ومن أراد دفع الثمن مسبقاً حسم له قسم من المبلغ المطلوب ...

والدولة بصدد إنشاء مساكن في منطقتين أخريين. مع شروط مختلفة فالأرض «تباع بأسعار مقسطة متهاودة على أن يقيم المشترون البناء بأنفسهم كما يشاؤون بشرط التقيد بتعليمات المهندس البلدي»[114].

ولكن أمر انتقال الأرمن إلى هذه «المدينة الجديدة» سار بطيئاً بشكل لافت. مما دفع بالمحافظ

(110) تكتب **لسان الحال** رداً على مقال في صحيفة *La Syrie*، يطالب كاتبه فيه بأن يكون للأرمن حق الانتخاب: «وهكذا صح ما توقعنا حصوله، بعد أن قَبِلَ تجنس الأرمن بالجنسية اللبنانية، وأصبح الأرمن الذين نزلوا البلاد بالأمس مهاجرين ملتجئين إليها، يطلبون أن يكون لَهم نفس الحقوق التي يتمتع بها أهل البلاد. ولكن هل من الممكن أن تتجانس مصلحة الأرمن ومصلحة اللبنانيين الوطنية ليعطوا حق الاشتراع الذي يتمتع به اللبنانيون؟ كلا. ولهذا كان قبولهم بالجنسية اللبنانية مناقضاً لمصلحة لبنان وطلبهم الآن مناقض لهذه االمصلحة أيضاً». **لسان الحال**، 1929/5/24. ص3.

(111) «إن قضية مضارب الأرمن قضية خطيرة. فبقاؤها على حالها يؤذيهم ويهدد العاصمة بالأوبئة والأمراض... راجع: **لسان الحال** 1926/9/3. ص3. الطاعون في مضارب الأرمن». عنوان 1926/10/13 من **لسان الحال**.

(112) عرفت مخيمات الأرمن مع وصولهم إلى لبنان انتقامات وتصفية حسابات حملها أصحابها معهم من بلادهم الأم. وأبرز تلك الأعمال مقتل الزعيم الأرمني سركيس قادريان في بيروت. «والمتهم بذلك حزب التاشناق والذي عرف في هذه الجناية أنها ليست نتيجة تصميم فردي بل قرار هيئة مجتمعة من الأرمن تصدر أوامرها وتنفذها بطريقة الاقتراع السري...». راجع: **المعرض**، 1929/1/30.

(113) راجع: **فتى العرب**، 1928/3/9. ص3.

(114) راجع: **البشير**، 1929/8/20. ص2.

وبالبلدية إلى إنذارهم بضرورة «إخلاء المضارب الخشبية شمالي بيروت خلال شهر والانتقال إلى البنايات الحجرية الجديدة، المشادة لسكناهم في الأشرفية». ولكن هؤلاء تأخروا عن العمل بهذا الإخطار، مما اضطر المحافظ إلى إصدار أوامر بهدم 500 من أكواخهم. وقد شرع بعد ظهر أمس بتنفيذ الأمر»[115].

V. تبدل الحكومات وكواليس السلطة

والملاحظ في مداولات تشكيل الوزارات آنذاك، أن اسم سليم تقلا، البالغ من العمر يومذاك 32 عاماً، كان مطروحاً تقريباً فيها جميعها بدءاً من نهاية 1927، سواء عند الحديث عن تعديلات وزارية أو عند الاستقالة ومباشرة التأليف[116]. ولا يعود ذلك إلى المكانة التي كانت تحتلها المديرية العامة للداخلية على أهميتها، ولكنه يعود أيضاً وخصوصاً، إلى اتساع أفق سليم تقلا وقوة شخصيته واتزانه وهو ما يعترف به خصومه قبل أصدقائه. وفي العام 1928، عشية تشكيل حبيب باشا السعد الوزارة الرابعة، كان اسم سليم تقلا مرشحاً أولاً لوزارة العدلية، كما لاحظت **المعرض** بعد سقوط الحكومة الثلاثية[117]. وقد تردد الاسم بقوة أكبر، مع رفض شكري قرداحي وزير العدل مشاركته في الحكومة الجديدة. وقد أخذ المشتغلون بالسياسة يتساءلون عن الذي يخلف الأستاذ قرداحي، في حال إصراره على الرفض فكان الجواب: «إن الرجل الذي تتجه إليه الأنظار، في هذه الحالة هو سليم بك تقلا مدير الداخلية ووكيل محافظ بيروت»[118].

ويبدو أن العقدة الأولى في التوزير كانت عند سليم تقلا ولم تكن في الأوساط السياسية. إذ إن قبوله منصب وزير العدلية بدلاً من قرداحي كان مشروطاً «بأن يبقى في مركزه الحالي في حالة سقوط الوزارة»[119].

كذلك لم يغب اسم تقلا عن ترجيحات الأسماء للوزارة الخامسة برئاسة بشاره الخوري،

[115] راجع: **البشير**، 1930/10/16. ص2. و1930/12/2. ص2.

[116] ذكرت **الوطن** أن حزب نمور، سيتشبث بإسقاط الوزارة نكاية بمرجع ديني معروف، وسيتشبث أيضاً بتاليف الوزارة الجديدة على الشكل التالي: د. أيوب ثابت للرئاسة والصحة، جورج بك ثابت للداخلية، عمر بك الداعوق للمالية، الأستاذ شبل دموس للمعارف، إبراهيم حيدر للنافعة، سليم بك تقلا للعدلية، الأمير توفيق مجيد أرسلان للزراعة». **المعرض**، 1927/10/21. ص3.

[117] **المعرض**، 1928/8/12. ص6.

[118] راجع: **لسان الحال**، 1928/8/4. ص4.

[119] **لسان الحال**، 1928/8/25. ص4.

وإعطائه تحديداً وزارة الداخلية[120]. وكذلك الأمر في الصيغة المتداولة للوزارة السادسة برئاسة إميل إده، وفي وزارة الداخلية تحديداً. ويبدو أن المانع هو عينه الذي كان مع الوزارة الرابعة[121].

ولكن خلف المشهد البرلماني والإعلامي هذا، حيث تنعقد وتنحل التحالفات، وحيث الأسماء المقترحة، مقبولة أو مرفوضة، كانت تدور اللعبة الحقيقية للسياسة، لعبة بقاء الحكومات أو ذهابها. كان تقلا في قلب هذه المعادلة. كما يظهر ذلك من تقارير وملاحظات فرنسية كثيرة[122].

وحيث إننا لسنا في وارد تأريخ الصراعات الدائرة في السنوات الأولى للجمهورية، فإننا نكتفي بإشارة يتيمة الأب ومجهولة التاريخ، منشورة في شباط/ آذار 1930. أثناء مرحلة حكومة إميل إده، وحيث كانت معركة إسقاطه تأخذ بالاتساع: «إن محافظ المدينة سليم تقلا الذي كانت تربطه علاقات وثيقة منذ ثماني سنوات مع الحزب السياسي نمور – ثابت – حيدر، يعمل على قدم وساق وبقوة، لإسقاط حكومة إميل إده. كان تقلا، وعلى طول الخط، الخصم الأكبر والشخصي لإميل إده. وأخيراً كان هناك صراع شخصي بين تقلا وإده، الذي لم يسامح تقلا على تكتيكاته وحرتقاته. المحافظ تقلا، ونظراً إلى مختلف الوظائف العليا التي شغلها، ونظراً إلى علاقاته السياسية وصداقاته من جهة أخرى، هو الوحيد القادر بأن يقوم بالكثير إن على صعيد إسقاط الوزارة أو على صعيد تثبيتها والحفاظ عليها. وثمة عدد كبير من النواب المسيحيين والمسلمين في بيروت وزكور في جبل لبنان... يتبعون بشكل أعمى توجهات سليم تقلا وتعليماته. تقلا صديق حميم وشخصي لرئيس الجمهورية [شارل دباس]، الذي كان دائماً يحرص عليه ويحميه، ويطلق عليه صفة الأخ الأصغر والأحب»[123].

بدون الدخول في صحة تفاصيل هذه الفقرة، وبغض النظر عن تاريخها الذي يتعدى موضوع الدراسة، فإنها تشي بالكثير عن سلطة تقلا في أواخر العشرينات، وعن مناورته

[120] **المعرض**، 1929/5/10. ص3.

[121] «وعند الظهر استدعي سليم بك تقلا إلى مكتب فخامة رئيس الجمهورية والناس يتساءلون هل يقبل تقلا الداخلية ويترك محافظة بيروت وإذا قبلها فهل يطلب الاحتفاظ بالمحافظة». **لسان الحال**، 1929/10/10. ص3.

[122] على سبيل المثال، ملاحظة المفوضية العليا في 1927/2/12 الواردة في أرشيف نانت 1930/9/3. وتتناول اجتماعات عند تقلا غرضها إسقاط حكومة أوغيست باشا أديب، وإحلال وزارة برئاسة موسى نمور مكانها. AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, n 934.

[123] AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, n 935.

وتكتيكاته، وتدل أيضاً على اتساع علاقاته ما بين صداقة وخصومة، في الوقت الذي كانت فيه السياسة اللبنانية تتجه نحو ثنائية موزعة بين قطبين: إميل إده وبشاره الخوري. وهي ثنائية سوف تحتوي المشهد السياسي وسوف يكون لها صدىً في تحضيرات انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1932.

VI. أستاذ في التدبيرات والنباهة

وصل سليم تقلا، قبله نائباً ووزيراً، إلى المنصبين الإداريين الأعلى: منصب مدير عام (ناظر) الداخلية، ومنصب محافظ بيروت، بهيبة مفروضة من مكانة شخصية، وليس بهيبة موروثة من موقع عائلي أو سياسي أو من موقع اقتصادي أو اجتماعي، أو من قربة من علاقة عائلية. والتأويل «الاجتماعي» لوصول سليم تقلا إلى أعلى مناصب الإدارة، لا يقود دوماً إلى العثور على حقيقة هذا الصعود. ففي حالة مثل حالة سليم تقلا، يبدو أن للفرد مكانه، ولإمكاناته وقدراته محلها في رسم أدوار مستقبلية. ولِمَ لا نقول إن للحظ دوره أيضاً؟

هذه «الهيئة» الشخصية الذاتية، بما تعنيه كلمة هيئة من إمكانات في الثقافة والمعرفة والتعامل، التي أطلقت سليم تقلا إدارياً، كانت تحتم على سليم تقلا أن يبقى، إدارياً، في خلفية الصورة السياسية ولعبتها الدائرة في لبنان، وليس في الواجهة. أو بتعبير آخر في الواجهة السياسية أو في مقدمة خلفيتها. يعني أن يبقى أداة تنفيذ للسياسة التي ترسم. وهذا ما يفسر غياب اسمه ودوره عن صفحات معاصريه من الساسة الذين عمل معهم، وفي أحايين كثيرة عمل إلى جانبهم، وفي أحيان أقل كان أمامهم: كغيابه مثلاً عن مذكرات بشاره الخوري وكميل شمعون وسامي الصلح، وإلى حدّ ما، عن مذكرات يوسف سالم، وعن الكتب التي كتبت عن معاصرين ككتاب **حميد فرنجية** مثلاً. مع أنه في المناصب التي تولاها كان له تماس مع الحدود السياسية لهؤلاء جميعاً. فالمناصب الإدارية كانت تبدو أحياناً مناصب سياسية بامتياز. فمنصب محافظ البقاع، في زمن كان فيه ملحم قاسم وجماعته في ذروة تحركهم العسكري والسياسي، كان يعني منصباً سياسياً، بما يعنيه التصدي لهذه الجماعة أو غضّ النظر عنها، من تفسيرات وترجمات سياسية شتى. وكذلك نظارة الداخلية التي تولاها سليم تقلا بدءاً من أيلول 1924، كانت أقرب إلى المنصب السياسي مع إصدارها أو إشرافها على جملة من الانتخابات والقوانين والمراسيم والتقسيمات الإدارية والأطروحات السياسية آنذاك، والتي كانت بصمات سليم تقلا واضحة في بعضها. ونظارة الداخلية في زمن لبناني، من عوارضه

انقسامات انتماء، لم تكن البتة منصباً إدارياً صافياً. والمناصب الإدارية التي تولاها سليم تقلا في البقاع وبيروت بين 1924 و1930 (ولاحقاً في طرابلس) تعني أنه كان مسؤولاً عن حاكمية سنجق صيدا وسنجق بيروت وسنجق طرابلس وأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، والتي ضُمت جميعها إلى لبنان الكبير 1920. نقول حاكماً للأقضية الأربعة، لأن جبل لبنان كان خارج الحراك السياسي الداخلي المعارض للكيان اللبناني. كان دور سليم تقلا إذن، الإشراف على «تشريب» هذه المناطق فكرة لبنان وحدفها عن انتمائها السياسي والإداري السابق. ولا تشير المنقولات الصحافية، على الأقل، عن إشكالات جوهرية تعرض في هذا القطوع الخطر، خاصة إذا ما عرفنا أن مديراً للداخلية اغتيل سنة 1922 (أسعد خورشيد) ومحافظاً للبترون اغتيل سنة 1926 (فيليب ناصيف).

لقد نجح سليم تقلا، وقد تكيف بالكامل مع القيم والمعطيات السياسية لسنوات الانتداب الأولى كما ارتسمت مع لبنان الكبير. كما نجح سليم تقلا كذلك، في أن يتخذ لنفسه موقعاً في السياسة اللبنانية، بانتمائه إلى التيار الدستوري وهو التيار اللبناني الأقدر في التكيف وفي استثمار الوقائع السياسية الجديدة. لا بل إن سليم تقلا كان من الصفوف الأولى في هذا التيار.

كان سليم تقلا مدير «بروغرام» وليس مدير «كرسي» حسب تصنيف أحدهم لإدارات لبنان زمن الانتداب. كان عليه أن يتعامل مع أعقد الأمور التي تواجهها أية دولة ناشئة. وقد نجح في ذلك، إذ لم تسجل عليه منقولات الصحافة أية أخطاء أو عيوب نافرة، لا بل إنه كان محل إطراء وثناء[124]. لذلك كان خطأه الأول في الإدارة، خطيئته الأخيرة فيها، سواء كانت قضية كوكب الشرق 1934 أم قضية الملعب البلدي. بمعنى انصرافه عن الإدارة والقطع معها والتزامه السياسة من بعدها، نائباً ووزيراً.

ولكن، لا ننسى الدور الفذ لسليم تقلا، الذي كان «أستاذاً في التدبيرات والنباهة» كما وصفه شيخ الصحافة آنذاك إسكندر الرياشي.

---

[124] لم يجد أخصام سليم تقلا من تهم توجه إليه في الإدارة فاتجهوا إلى تلفيق تهم تطاله في أمنه السياسي: «زعمت جريدة **الأوريان** في عدد 5 كانون الثاني الجاري تحت عنوان «حوادث اليوم» أن سليم بك تقلا ناظر الداخلية السابق سهل عن علم وقصد تأليف عصابات الثائرين الذين ارتكبوا جنايات الفالوج في محافظتي بعلبك والبقاع وسهل سبيل العمل. ولقد سبق للجريدة المذكورة أن رمت هذا الموظف الكبير بمثل تلك المظنة فعمدت حينئذٍ جميع السلطات التي يهمها الأمر النظر في تصرف ناظر الداخلية في مدة الاضطرابات فظهر جلياً من هذا التدقيق أن سليم بك تقلا قام بجميع واجباته في أثناء الاضطرابات بكل أمانة وإخلاص، سواء أكان بالنظر إلى الجيش الفرنساوي والدولة أم بالنظر إلى لبنان». **لسان الحال**، 1927/1/11.



الفصل السادس

محافظ بيروت ورئيس بلديتها
كانون الثاني 1928 - كانون الأول 1935

كارلا إدّه

في العاشر من كانون الثاني 1928، وبعد أيام على تشكيل حكومة برئاسة الشيخ بشاره الخوري شارك فيها محافظ بيروت، حسين الأحدب، عُيِّن سليم تقلا في هذا المنصب بالوكالة[1]. فحل محل جوزف شمعون، رئيس مكتب المحافظ المنتدب سابقاً لهذه الوظيفة[2]. لم نقع على ردود فعل صحافية حول هذا التغيير الذي يمكن تبريره جزئياً[3] باعتبارات «طائفية»: ومع ان الرجلين كانا، من خلال وظائفهما السابقة[4] ضليعين بالعمل البلدي، إلا أن شمعون ماروني

[1] مرسوم رقم 2609 تاريخ 10 كانون الثاني 1928، نشر في **الجريدة الرسمية** تاريخ 16 كانون الثاني 1928؛ **لسان الحال**، 12 كانون الثاني 1928؛ **المعرض**، 13 كانون الثاني 1928. حول تأليف الحكومة الجديدة، انظر: بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، بيروت، منشورات أوراق لبنانية، 1960، الجزء الأول، ص155-156.
Meir Zamir, *Lebanon's Quest. The Road to Statehood 1926-1939*, Londres New-York, I.B. Tauris Publishers, 2000, p. 56

[2] هلّلت **لسان الحال** لتعيين شمعون، مذكّرة أنه سبق لهذا الأخير أن حل محل الأحدب أكثر من مرة و«نال حينها احترام البيروتيين»؛ **لسان الحال**، 10 كانون الثاني 1928. اكتفت **المعرض** بنشر الخبر؛ **المعرض**، 8 كانون الثاني 1928.

[3] حسب المؤرّخ زمير، استفاد الخوري من ترقية الأحدب لتنصيب «حليفه» تقلا على رأس محافظة بيروت؛ Zamir، المصدر السابق، ص56. لا تشير الصحافة المحلّية ولا المحفوظات الفرنسية المتعلقة بالعام 1928، التي تم الاطلاع عليها إلى أن الرجلين كانا مقرّبين الواحد من الآخر، كما ستشير إلى ذلك في ما بعد.

[4] كان تقلا يمثّل، بصفته مديراً للداخلية، سلطة الوصاية على البلديات اللبنانية؛ راجع دراسة منذر جابر في هذا الكتاب (ناظر الداخلية). وشغل أيضاً منصب مساعد المتصرّف نجيب أبو صوّان، حاكم المدينة المدني، في بداية العام 1920.

وتقلا من الروم الكاثوليك. وكانت السلطة المركزية حريصة، ولا سيما في بلدية بيروت، على عدم الظهور بمظهر الهيمنة المارونية على المؤسسات اللبنانية[5]. واكتفت الصحافة، على غير عادتها، بالإشارة إلى تعيين تقلا المؤقت والمشروط[6]. وكان الأحدب قد قبل بالمنصب الوزاري على مضض و«تلقى وعداً بحفظ منصب المحافظ له»[7]. كذلك حفظت لتقلا وظيفته وكان مدير عام الداخلية فشغلها خلفاً له موظفٌ بالوكالة ايضاً[8]. وكانت مسألة الفصل بين منصبي المحافظ ورئيس بلدية العاصمة مطروحة في حينه ريثما يُعيَّن محافظ بالأصالة؛ وكانا منذ سنة 1924 يملأهما موظف واحد[9]. وقد سرّبت الصحف اسم المرشح لرئاسة البلدية[10] كما أشارت إلى احتمال إجراء مناقلات على مستوى المحافظين[11].

لكن هذه الشائعات لم تترجم إلى الواقع واستمر سليم تقلا في الجمع بين المنصبين. وقد مثّل هذا التعيين تكريساً لمسيرته في الوظيفة العامة، وكانت بلدية بيروت تُعدّ من أهم المؤسسات اللبنانية[12]. وجاء إسنادها إليه في سن الثالثة والثلاثين ليدل على مدى الثقة التي تمنحه إياها الحكومة اللبنانية والمسؤولون الفرنسيون على حد سواء، نظراً لموقع بيروت، باعتبارها عاصمة للدولة اللبنانية وللانتداب الفرنسي في المشرق، وإزاء العداء الذي يناصبه قسم من السكان ومن النخب السلطتين الفرنسية واللبنانية[13]. فكان على تقلا إذن إثبات نفسه.

نجح تقلا في فرض نفسه خلال سنوات معدودة. فأطلقت البلدية، بدعم من الحكومة،

[5] Carla Eddé, «Etude de la composition du conseil municipal beyrouthin (1918-1953). Renouvellement des élites urbaines ou consolidation des notables?», in Agnès Favier (éd.), *Municipalités et pouvoirs locaux au Liban*, Beyrouth, Les Cahiers du CERMOC, n° 24, 2001, p. 79-102.

[6] نشير بنوع خاص إلى تكتّم **المعرض** التي كانت عادة تعلّق على ترقيات تقلا. على سبيل المثال: **المعرض**، 19 حزيران 1927.

[7] **لسان الحال**، 7 كانون الثاني 1928.

[8] **المصدر نفسه**، 7 آب 1929. راجع كذلك في هذا الكتاب الفصل السابق (ناظر الداخلية).

[9] C. Eddé، مصدر سابق.

[10] **المعرض**، 13 كانون الثاني 1928؛ **لسان الحال**، 10 كانون الثاني 1928.

[11] **المصدر نفسه**، 17 كانون الثاني 1928.

[12] C.Eddé، مصدر سابق.

[13] للحصول على عرض حول التاريخ السياسي لهذه الحقبة، راجع:
M. al-Daher, «L'Histoire socio-politique de la République Libanaise sous Mandat français (1926-1943)», thèse de doctorat, Paris, Université Paris IV-Sorbonne, 1980, 2 vol. ; H. Laurens, *L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Paris, Armand Colin, 1993; =

مجموعة من المشاريع الهادفة إلى تجميل المدينة وتنظيفها. وقد بقي على رأس الإدارة في المدينة إلى كانون الأول 1935 بالرغم من الاضطرابات السياسية والشائعات المتواترة حول نقله الوشيك الى منصب آخر. خلال هذه السنوات الثماني تغير وضعه الشخصي، فحاز المزيد من التقدير وبات أكثر حضوراً على الساحة المحلية، اجتماعياً وسياسياً. كما ازداد «مؤيدوه» و«مناوئوه»: برز الانقسام حوله ابتداء بالعام 1933 إذ نظمت حملات لإقالته. وأرى أن السنوات التي أمضاها على رأس محافظة بيروت شكلت منعطفًا في مسيرته إذ تراجع الموظف فيها لصالح رجل الشأن العام لا بل السياسي الملتزم. وقد عززت التحديات حول الوضع البلدي والمتغيرات الوطنية آنذاك هذا التبدل.

أسعى هنا إلى متابعة هذا التغيير من خلال مراجعة عمله محافظاً وإعادة رسم انخراطه المتصاعد في الحياة العامة المحلية. وليس المقصود بالطبع معالجة جميع المسائل التي انكب تقلا على معالجتها في وظيفته، بل تقديم لمحة عامة عن المشاريع الخاصة بالعاصمة التي أثارت اهتمامه واهتمام معاصريه بين العامين 1928 و1935. وقد شكّل غياب المحفوظات الشخصية والمراسلات الخاصة والتقارير الرسمية وغيرها من الوثائق التي حررها تقلا، عقبة في هذه المقاربة. فلم يتسنَّ لي بالنتيجة الإضاءة «من الداخل» على مسيرته في منصب المحافظ ولا مقارنة رؤيته للأحداث بمصادر أخرى، غير مباشرة، تمكّن من استعادة محطات حياته. ومن هذه المصادر نذكر محفوظات الانتداب ومحاضر اجتماعات المجلس البلدي والصحافة البيروتية ولا سيما منها صحيفتي **لسان الحال** و**المعرض**.

I- تحديث بيروت (1928-1931)

كان تقلا يمسك بالسلطة التنفيذية داخل البلدية بصفته رئيساً لها ومحافظاً لبيروت. فهو يرأس الجلسات ويصدر القرارات والمراسيم بالإضافة إلى الإشراف على الدوائر البلدية. وذلك «تحت وصاية» مستشار فرنسي مرتبط بالمفوضية العليا لدى الجمهورية اللبنانية. وقد أُدخلت في مدة رئاسته تحسينات عديدة على مستوى سير العمل الداخلي في البلدية واكتمل التنظيم المدني وأطلقت عدة مشاريع بعد الحصول على قرض مالي.

= إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، محاولة لفهم تركيبة**، (ترجمة حسن قبيسي)، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات القانونية والسياسية والإدارية، بيروت، 2002. اعتمدنا في دراستنا باللغة الفرنسية على المرجع الأصلي الفرنسي *La formation historique du Liban politique et constitutionnel* المنشور عام 1986؛ Zamir، مصدر سابق.

تجديد العمل في الدوائر البلدية

كان تقلا قد اقترح على الأعضاء، فور تسلمه منصبه، تشكيل لجنة بلدية مهمتها «إصلاح المحاسبة والدوائر البلدية وتنظيمها»[14]. كما قام، بعد عام، بإعادة تنظيم الدائرة القضائية ودائرة المحاسبة[15]، وأحيى، مع المجلس، مشروع صندوق التقاعد لموظفي البلدية وكان قد تقرر تأسيسه في العام 1921 لكنه أرجئ مرات عديدة[16]. وفي 1932، تمّ إنشاء «صندوق الاحتياط البلدي»[17] فبدأ بعده مسك سجل بموظفي الملاك البلدي ومرتباتهم[18]. وبذلت جهود أيضاً لتحسين الإعلام، فبالإضافة إلى منشورات التنظيم البلدي، باشرت الشعبة الصحية نشر تقرير شهري في الصحافة عن الحالة الصحية في المدينة يتضمن مثلاً باباً مخصصاً لـ«الرفق بالحيوان» يدل على احترام القيم «البيئية» الجديدة، تحدد فيه أرقام دوابّ الجرّ في البلدية المحالة على «التقاعد»[19].

وكان الإنجاز الرئيسي لتقلا في سنواته الأولى على رأس البلدية إنشاء الإطفائية. فالبلدية كانت تتطلع منذ مطلع العشرينات إلى تأمين التجهيزات الضرورية لتحديث مكافحة الحرائق. لكن موازناتها المتوفرة كانت ضئيلة لا تفي بشراء أيٍّ من المعدّات اللازمة لذلك فكانت تضطر إلى التأجيل[20]. فبقيت مكافحة الحرائق في حال بدائية، وكان الجنود الفرنسيون أو الأهالي يعمدون عموماً إلى مكافحة النار على أن تدفع البلدية لاحقاً الكلفة المترتبة على ذلك[21]. وكانت الصحافة تسارع إلى استنكار النقص في المعدات عند اندلاع كل حريق، مطلقة النداء إلى المسؤولين للقيام بما هو مطلوب[22]. وكان حريق مستودعات الجمرك في سنة 1927 والخسائر الجسيمة الناجمة عنه الدافع بالسلطات الحكومية وبالبلدية إلى التحرك[23]. قاد

(14) قرار المجلس البلدي رقم 1، تاريخ 7 آذار 1928.

(15) **لسان الحال**، 22 آب 1929؛ Rapport d'inspection sur la municipalité de Beyrouth, sans date; M.A.E., AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 945.

(16) **لسان الحال**، 24 و25 نيسان 1930؛ قرار بلدي رقم 4/162 تاريخ 15 تشرين الثاني 1921.

(17) مرسوم رقم 272 تاريخ 12 تشرين الأول 1932.

(18) Rapport d'inspection sur la municipalité de Beyrouth, sans date ; M.A.E., AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 945.

(19) على سبيل المثال **لسان الحال**، 15 شباط 1934.

(20) القرار البلدي رقم 8/294 تاريخ 31 كانون الثاني 1924 والقرار رقم 2/300 تاريخ 7 شباط 1924.

(21) على سبيل المثال، القرار البلدي رقم 6/153 تاريخ 26 تشرين الثاني 1923.

(22) على سبيل المثال **لسان الحال**، 10 تشرين الثاني 1920 و24 أيار 1922.

(23) Lettre du ministre (français) des Affaires étrangères au président de la Chambre de Commerce et d'Industrie de Marseille (CCIM), Paris, 30/5/1927; archives CCIM, MQ 54/36.

تقلا عملية الإصلاح من خلال تدابير اتخذتها البلدية لمكافحة الحرائق ومنها: تعزيز الحراسة على المخازن المعرضة للخطر[24]، مضاعفة عدد المخارج المخصصة لمكافحة الحرائق[25]. كما بدأت عملية إعادة تنظيم جهاز الإطفائية وفق النظام المعمول به في باريس وبإشراف ضابط فرنسي[26]. وفي العام 1931، كانت صحيفة **المعرض** تفاخر بأنه بات لبيروت فوج إطفاء حقيقي يستحق سليم تقلا الشكر عليه[27].

تطوير القوانين البلدية

كان تقلا مكلفاً أيضاً، على رأس سلطات المدينة، نشر القوانين وتنفيذها في مجالات الصحة والأخلاق العامة والأمن والسير، وكل ما له علاقة بـ«المصالح المحلية»[28]. لكن البلدية لم تكن قادرة على فرض احترام هذه القوانين، وكانت لا تنفك، منذ تأسيسها في القرن التاسع عشر إلى العام 1930، تذكر باستمرار بعدم رمي النفايات في الشوارع وتضاعف من المذكرات الزاجرة للتعدي على الأملاك العامة، وتنبه إلى ضرورة الحصول على رخص البناء ولصق الإعلانات وتوزيعها وإلى ما هنالك. وكانت تعمد سنوياً إلى تحرير آلاف المحاضر[29]. وفي العام 1927، حث المجلس البلدي الحكومة مراراً على إعطائه المزيد من الصلاحيات لملاحقة المخالفين: «نظراً لأن محاضر الضبط (...) تنتقل بين العديد من الدوائر الرسمية (...) لاحظت اللجنة أن هذا التنظيم يحول دون حسن تسيير شؤون الصحة العامة»[30]. وقد تقدم سليم تقلا بعدة طلبات مماثلة إلى أن تكللت جهود البلدية بالنجاح عام 1929 إذ بات بإمكان موظفيها تحصيل مخالفات قوانين الصحة العامة[31]. ابتداءً بهذا التاريخ تضاعف عدد القرارات البلدية الخاصة بالنظافة

(24) على سبيل المثال، قرارات المحافظ رقم 225 تاريخ 15 كانون الأول 1930؛ و306 تاريخ 29 أيلول 1933؛ ورقم 14 تاريخ 23 أيار 1934؛ في **الجريدة الرسميّة**.

(25) Rapport du commandant de la section des sapeurs-pompiers de Mauriès, Beyrouth, 8 janv. 1931؛ محفوظات يوسف تقلا.

(26) **المصدر نفسه** وكتاب موريس Mauriès لسليم بك تقلا، بيروت، 14 كانون الأول 1935؛ محفوظات يوسف تقلا.

(27) **المعرض**، 30 أيار 1931.

(28) قرار رقم 1208 تاريخ 12 آذار 1922 صادر عن حاكم لبنان الكبير؛ Archives Nationales, Gouverneur général, boite 5.

(29) على سبيل المثال، 5074 محضر ضبط عام 1927؛ أشير إلى ذلك في القرار البلدي رقم 87/17 تاريخ 5 آذار 1928.

(30) قرار بلدي رقم 2 تاريخ 9 شباط 1927؛ راجع كذلك القرار رقم 8 تاريخ 21 أيلول 1927.

(31) مرسوم رقم 5307 تاريخ 4 تموز 1929؛ في **الجريدة الرسمية**.

والصحة العامة على كثرتها في الأساس[32] – كما ارتفع عدد محاضر الضبط[33]. وقد دفع ذلك الصحافيين إلى القول: «هل رأيتم قط أحداً أسرع من مفتش البلدية (في أداء عمله)؟»[34].

لا شك أن سائقي السيارات كانوا أول من لاحظ تغييراً في المحافظة، إذ تضاعفت محاضر الضبط لمخالفات السير بين الفصل الأخير من سنة 1927 والفصل الأول من سنة 1928. وفي الفصل الرابع من 1928. تم توقيف أكثر من مائتي سائق، أحيل منهم إلى القضاء من كانت مخالفته متكررة[35]. رافقت حملة المكافحة هذه تدابير حكومية اتخذت في كانون الثاني 1929 من أجل تحسين وضع الطرقات، وتمّ تشكيل لجنة خاصة برئاسة تقلا لـ«تحديث» قانون السير[36]. وقد نص تقرير اللجنة على تشديد العقوبات بحق السائقين لا سيما سائقي سيارات الأجرة. وبعد أيام، أعلن سائقو بيروت الإضراب مطالبين بالعفو عن المخالفات وتليين قانون السير[37]. ولم يشرف تقلا رسمياً على إيجاد حل للأزمة بل إن النائبين هنري فرعون وبترو طراد «فاوضا بعض الأعضاء النافذين في النقابة» لإنهاء التحرك[38]. وفي تموز سنة 1930 أُعلِن عن إضراب آخر[39] استنكاراً لتشكيل سليم تقلا لجنة تأديبية لمعاقبة السائقين ممن يكررون المخالفة[40]، – وكانت نقابة السواقين لسنوات تقود التحرك النقابي[41]. لم يجتمع

(32) راجع: محافظة بيروت، **فهرست مجموعة قوانين الصحة العامة**، بيروت، 1942.

(33) بلغ عددها 8615 في العام 1933 و7749 في 1934؛ **لسان الحال**، 16 كانون الثاني 1934. راجع الهامش رقم 29.

(34) *L'Orient*، 22 آذار 1934.

(35) خلال الفصل الرابع من العام 1927، تم تحرير 2020 محضر ضبط في بيروت مقابل 3970 مخالفة ما بين كانون الثاني وآذار 1928، ما يمثّل 95 % من المخالفات المماثلة التي سجّلت في لبنان في هذه الحقبة؛ Rapport sur l'activité de la Sûreté générale et Rapport trimestriel de la Police de Beyrouth pour 1928 ; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 842.

(36) **لسان الحال**، 25 و28 كانون الثاني 1928؛ **المعرض**، 29 كانون الثاني 1928.

(37) J. Chader, «Syndicalisme et démocratie, essai d'histoire sociale libanaise (1909-1954)» أطروحة دكتوراه، بيروت، جامعة القديس يوسف، 1954، ص61.

(38) مذكّرات الأمن العام في بيروت رقم 1689 تاريخ 1 تمّوز ورقم 1698 تاريخ 2 تمّوز 1929؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 1545.

(39) مذكرة الأمن العام في بيروت رقم 1800، بيروت، 5 آب 1930؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 1545

(40) قرار المحافظ رقم 214 تاريخ 12 تموز 1930. تفرض اللجنة، بالإضافة إلى سحب الرخصة المؤقت، غرامات وعقوبة السجن من شهر إلى ثلاثة أشهر؛ Rapport sur l'activité de la Sûreté générale- 1er trimestre 1931; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 842.

(41) Carla Eddé, « La mobilisation populaire à Beyrouth à l'époque du Mandat. L'apprentissage progressif de la participation » in N. Méouchy, P. Sluglett (éd.), *Les mandats français et anglais dans une perspective comparative*, Brill, Leiden, 2004, p.623-648.

تقلا بالمضربين وثابر في الإصلاحات: «أصبح تأثير هذه اللجنة ملموساً بشكل متزايد نظراً إلى عدد السائقين الذين أحيلوا أمامها واستجابوا هذه المرة إلى الاستدعاءات الموجّهة إليهم... ويعود ذلك بالتأكيد إلى شدّة العقوبات الغيابية التي فرضتها اللجنة التأديبية إلى الآن»[42].

في موازاة ذلك تبنى المجلس البلدي عدة قرارات لتسهيل شؤون السير في المدينة: توسيع الطرقات وإضاءة الشوارع «حيث لا يمر يوم دون وقوع حادث»[43]، تعميم ممرات المشاة وتحديد اتجاهات المرور، إلخ. ومن الطبيعي أن لا تضع هذه الإجراءات حداً لحوادث السير، إلا أن عدد الضحايا أخذ في التراجع[44]، وقد حيّت الصحافة هذا الجهد وتحدثت صحيفة **لوريان** *L'Orient* عن «الطريق التي أعيد إليها الأمان»[45].

إطلاق ورشة المشاريع

كان تحديث بيروت من أكثر الملفات حساسية في مواجهة سليم تقلا. فمنذ العام 1919 أبصر العديد من المشاريع النور باتجاه التغيير في معالم المدينة، وقد وصفتها المصادر الفرنسية بأنها «فوضى لا توصف من الأزقة الضيقة المشيدة من دون أي تنسيق»[46]. ونظراً لكلفة المهمة، فقد تمّ الشروع الفعلي بعدد قليل من الأشغال: فبالإضافة إلى توسيع شبكة الطرق في المدينة، قامت البلدية بين عامي 1920 و1927 بإعادة بناء منطقة فوش- أللنبي - فيغان التي تمّ تملّكها جزئياً وتدميرها في العام 1915، إضافة إلى إعادة تأهيل ساحة البرج. ولم تكن المهمة قد أكملت عام 1927 لكن الحي اتخذ شكله وخفضت البلدية ديونها إلى النصف. وقد قرر المجلس البلدي، بالتوافق مع السلطات المركزية، بناء شبكة المجارير وتجديد وسط المدينة المحاذي للحي الذي أعيد تأهيله، وفق مخطط شعاعي يتمحور حول مبنى البرلمان المنوي إقامته في ساحة «النجمة». لكن التنفيذ كان مرهوناً بالإمكانيات المالية للبلدية.

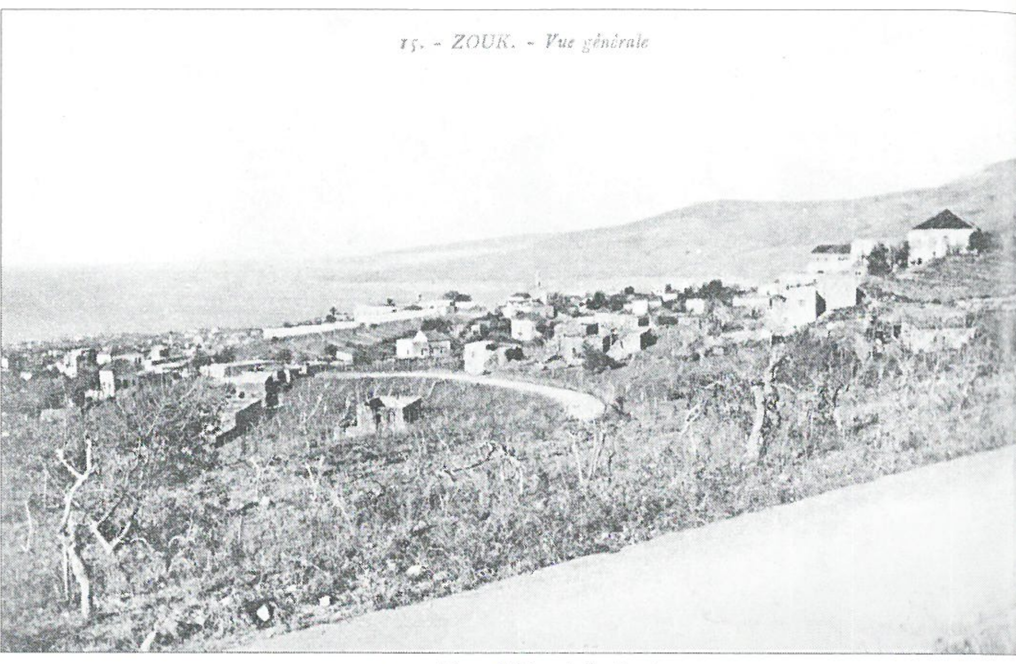
(42) Procès-verbal de la séance de la Commission de discipline des chauffeurs, Beyrouth, 21 avril 1931 ; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 842.

(43) قرار بلدي 39/10 صادر بتاريخ الأول من شباط 1928.

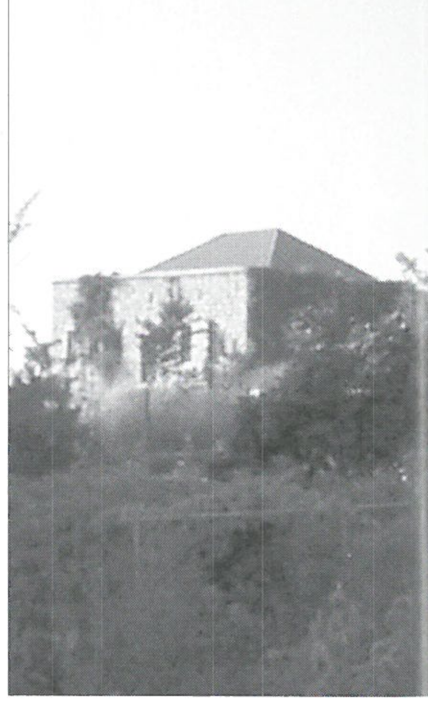
(44) في 1931 مثلاً، أحصي 14 قتيلاً و360 جريحاً من جرّاء حوادث السير في بيروت مقابل 8 قتلى و293 جريحاً عام 1934؛ احتسبت هذه الأرقام من تقارير الأمن العام والشرطة في بيروت؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 842 et 843.

(45) *L'Orient*, 20 Oct. 1932.

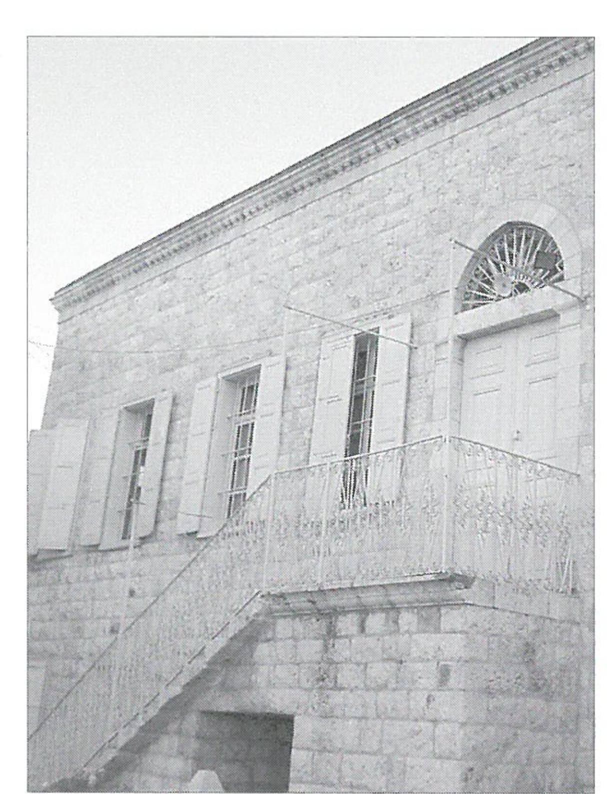
(46) Note sur l'œuvre des Travaux publics en Syrie, Beyrouth, 11 janv. 1921; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 2ème versement, 364.



بلدة الزوق في نهاية القرن التاسع عشر.

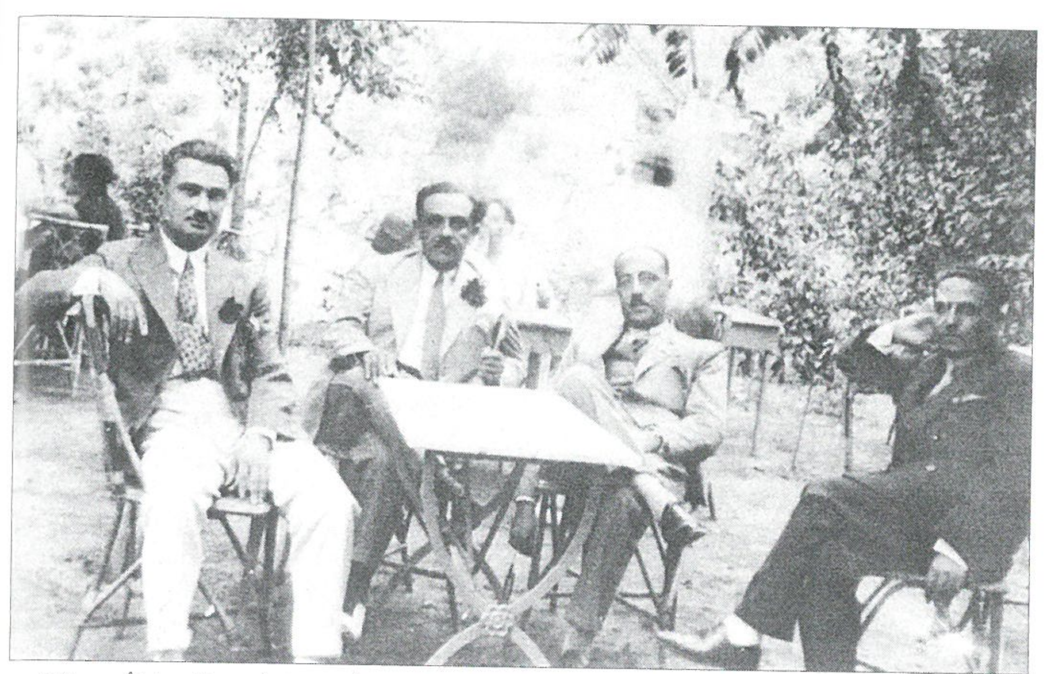


المنزل الذي ولد فيه سليم تقلا جنوب الزوق.

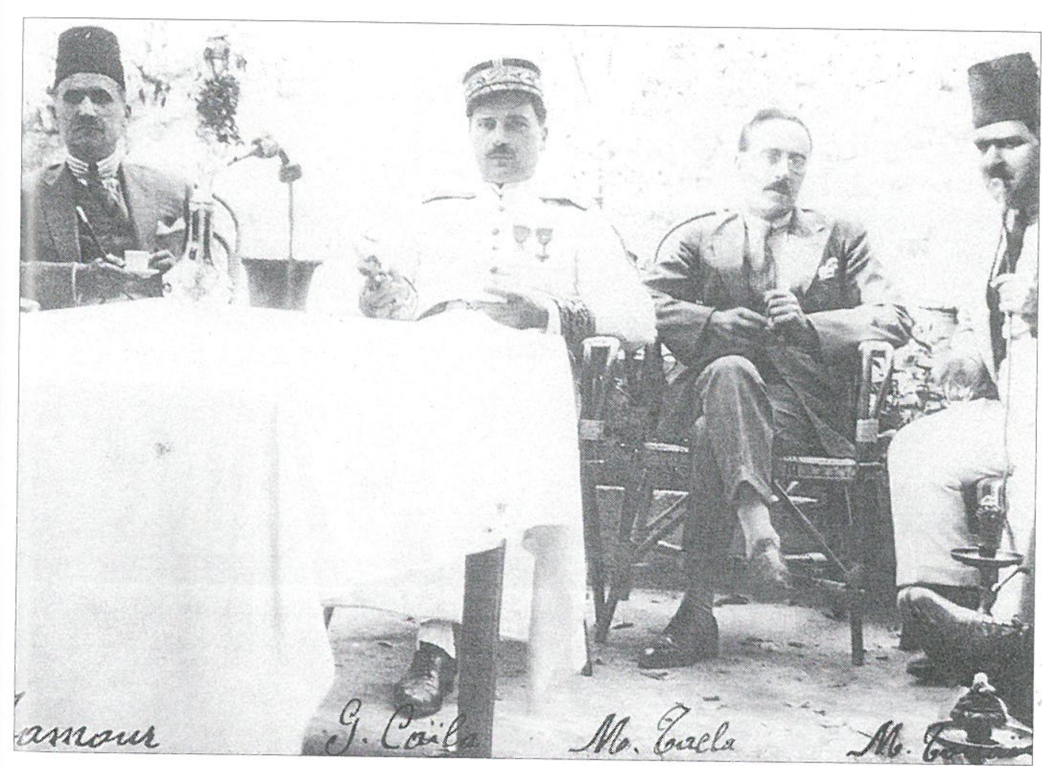


المنزل الذي نشأ فيه سليم تقلا وسط السوق العتيق.

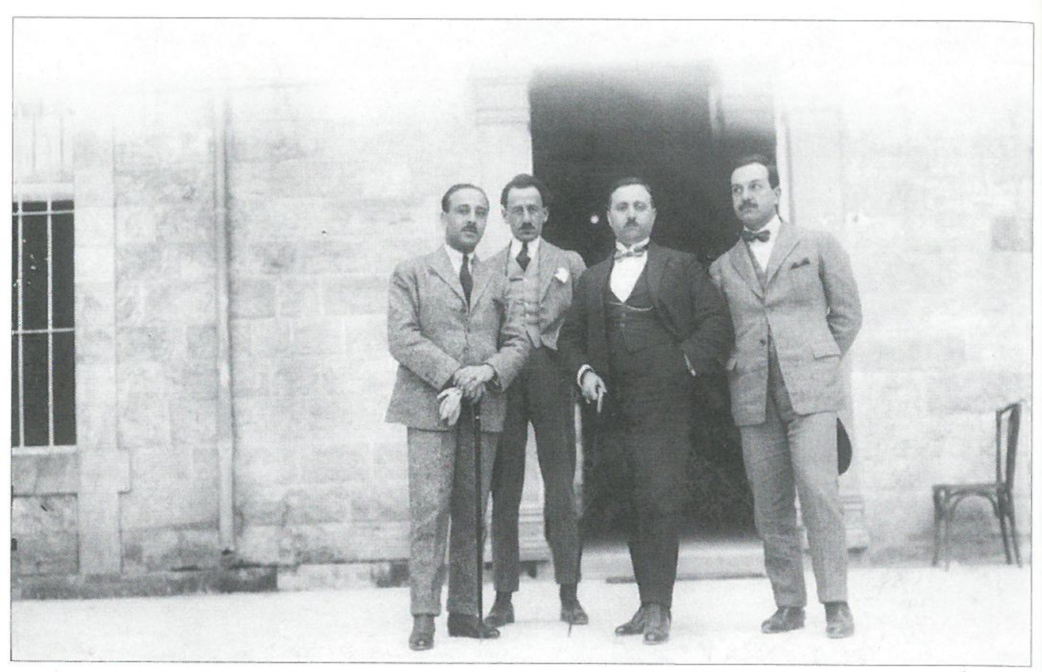
(محفوظات انطوان سلامه وتصويره).



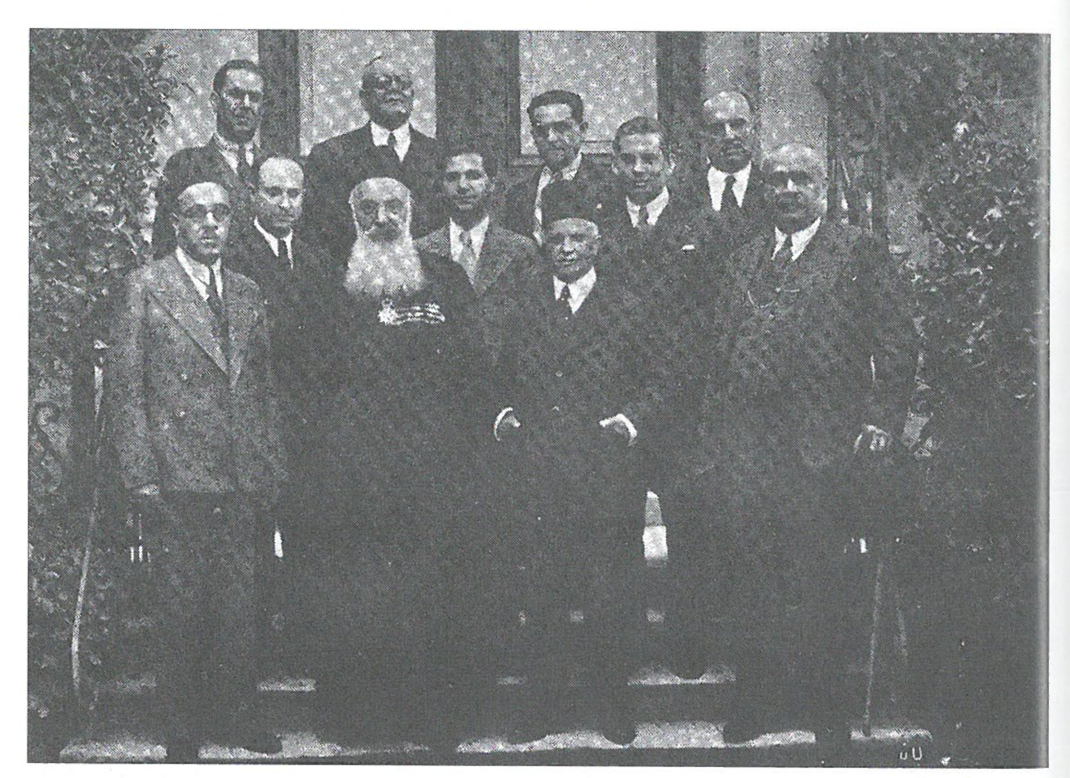
على ضفاف نهر إبراهيم، من اليسار: ميشال زكور، فؤاد الخوري حلو، سليم تقلا، أسعد عقل (مجموعة إحسان أسعد عقل).



في البقاع، من اليسار إلى اليمين: رئيس المجلس التمثيلي موسى نمور، الحاكم ليون كايلا، ناظر الداخلية سليم تقلا، وصاحب **الأحرار** جبران تويني (محفوظات يوسف تقلا).



النظّار الثلاثة و«الصحافي التائه»: الفونس أيوب (ناظر الاقتصاد)، جميل شهاب (ناظر المالية)، إسكندر رياشي، وسليم تقلا (ناظر الداخلية) (مجموعة إحسان أسعد عقل).



الهيئة الأولى لرابطة قدامى معهد مار يوسف عينطورة (1936)، ويرى الأب سارلوت بين رئيس الرابطة سليم تقلا ونائب الرئيس أحمد الداعوق. بين سارلوت والداعوق، الشيخ موريس الجميل وإلى اقصى اليمين، الشيخ يوسف الخازن.





سليم تقلا محافظ بيروت (1928-1935) كما التقطته عدسة محي الدين سعاده (محفوظات يوسف تقلا).



ساحة النجمة، أبرز انجازات المحافظ تقلا، وقامت حولها أماكن سليم بك الأليفة التي لا تُرى كلها في الصورة: مجلس النواب؛ دار البلدية، مكتب المحاماة، كاتدرائية مار الياس. (محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية).



المشاركة في اعمال لجنة صياغة الدستور عام 1926، إبتداء من اليمين جلوساً: جميل تلحوق (نائب)، شبل دموس (مقرر اللجنة ونائب)، الفونس أيوب (ناظر الاقتصاد)، أوغست باشا أديب (رئيس مجلس الشورى)، الشيخ محمد الجسر (ناظر المعارف)، موسى نمور (رئيس المجلس التمثيلي واللجنة)، حبيب باشا السعد (أمين سر الدولة)، شارل دباس (ناظر العدلية)، إدمون بشارة (ناظر الأشغال العامة)، المير جميل شهاب (ناظر المالية)، سليم تقلا (ناظر الداخلية)، نجيب أبو صوان (رئيس محكمة التمييز)، ميشال نحاس، روكز أبو ناضر (نائب).
وقوفاً: الياس طعمه السكاف (نائب)، إبراهيم حيدر (ناظر الزراعة)، النائبان صبحي حيدر وعبد اللطيف الأسعد (محفوظات شبل دموس).



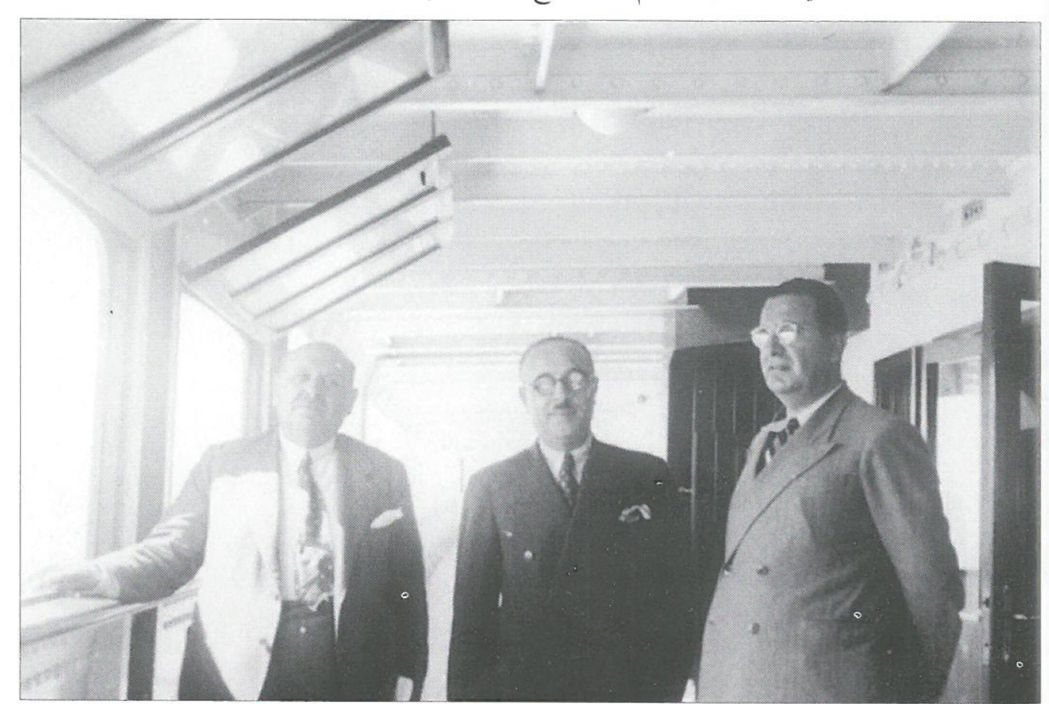
«بين1929 و 1936 تناولت الأعمال جادة الإفرنسيين (الصورة أدناه)، وشارع فؤاد الأول، وكورنيش باريس، وساحة الشهداء مع حديقة من 5000 متر مربع (الصورة أعلاه)، وملعب من 40000 متر مربع (نفذته هندسة الجيش)، وساحة النجمة، وشارع المطار (بئر حسن)، وبولفار النهر» P. Fournié, J.L. Riccioli, *La France et le Proche-Orient, 1916-1946*



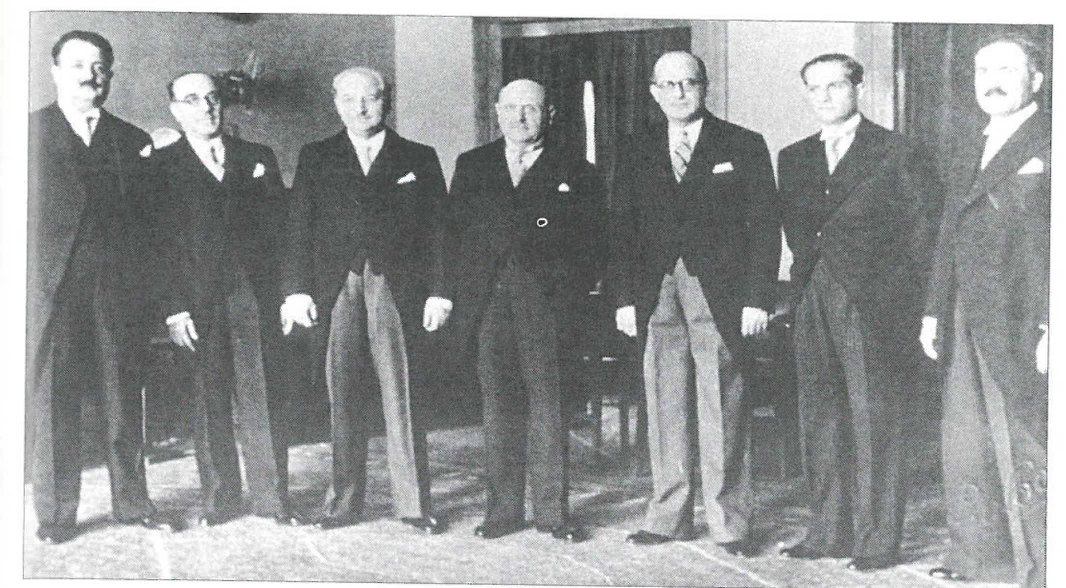
(محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية)



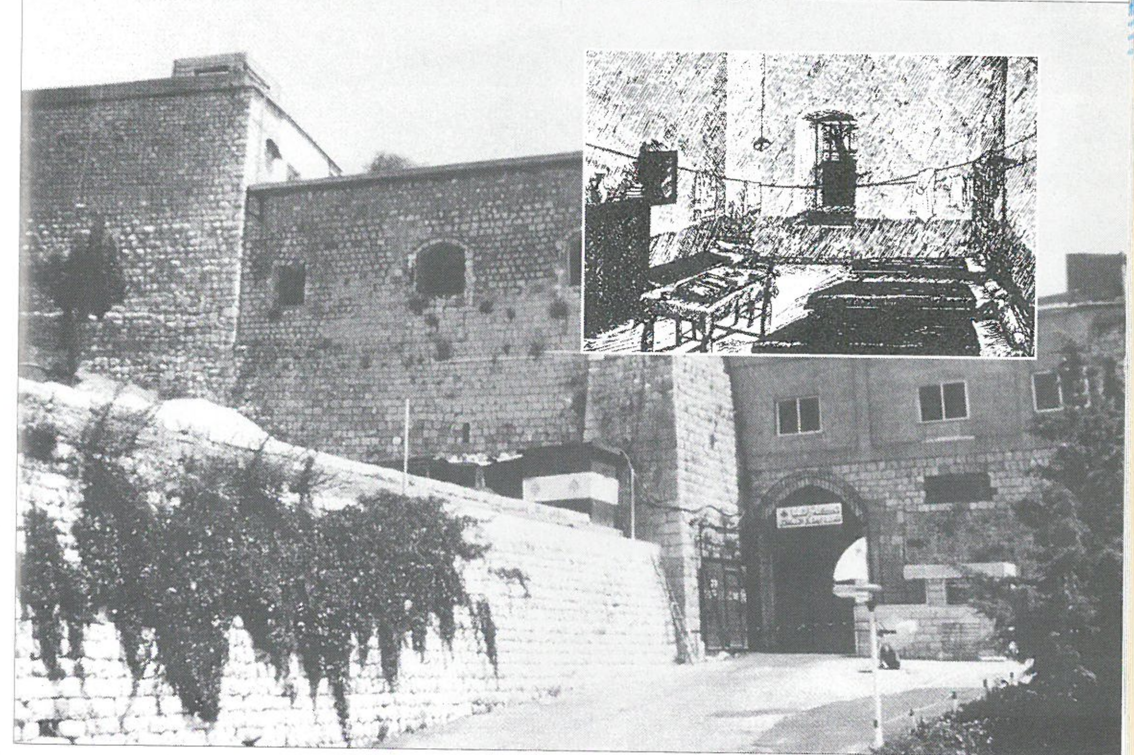
خير الدين الأحدب يلقي البيان الوزاري لحكومته الرابعة الائتلافية (1937). على مقاعد الوزراء من اليسار: إبراهيم حيدر، الأمير مجيد أرسلان، سليم تقلا، جورج تابت، موسى نمور (محفوظات النهار).



العودة من فرنسا إلى لبنان على ظهر باخرة من الأميركان إكستر لاينـز بعد إعلان الحرب في أيلول 1939. من اليسار إلى اليمين: الشيخ بشاره الخوري، سليم تقلا، يوسف سالم (محفوظات يوسف تقلا).



حكومة الاستقلال الأولى: عادل عسيران، كميل شمعون، حبيب أبو شهلا، الرئيس الشيخ بشارة الخوري، الرئيس رياض الصلح، سليم تقلا، المير مجيد ارسلان (محفوظات النهار).



قلعة راشيا وغرفة إعتقال الوزراء تقلا وشمعون وعسيران والنائب كرامي (محفوظات النهار).

هذا ما كانت عليه الحالة عندما عين تقلا محافظاً لبيروت. وفور تسلمه منصبه، ذكّر المجلس البلدي الحكومة «بضرورة الاهتمام بالأشغال التي يقتضيها وضع بيروت الصحي والعمراني»[47]. واقترح سليم تقلا على أعضاء المجلس بعد أشهر، إثر اتصالات أجراها حول الموضوع، مشروع قرض بلدي بقيمة 50 مليون فرنك كي تتمكن البلدية من تنفيذ مشاريعها وسداد ديونها. وقد كلفه المجلس إجراء المحادثات مع السلطات المركزية ومع المصارف «المهتمة بالأمر»[48]. تقدمت شركة واحدة بعرض للبلدية، وهي **الشركة الفرنسية الأميركية للتعهدات** فوافقت على إقراض البلدية 50 مليون فرنك بفائدة 6 في المائة مقابل الحصول على عقد التنفيذ وعلى هامش أرباح بقيمة 10 في المائة على الأشغال المتوقع إنجازها[49]. إلا إن التداول الذي تبع ذلك داخل المجلس البلدي تميّز بأجواء مشحونة إذ ردّ أحد الأعضاء وهو الممثّل المحلّي للشركة على هجمات زملائه، ومن بينهم بشكل خاص المهندس أحمد الداعوق، شقيق عمر نائب بيروت، الذي اعتبر الاتفاق مضرّاً بمصالح البلدية. عندها قام عضو المجلس البلدي عبد الرحمن بيهُم، وكان شقيقه عمر عضواً في البرلمان كذلك، بتقديم تسوية تقوم على قبول الشروط المالية ولكن لا تمنح الشركة إلاّ بناء المجارير[50]. تنبّه البرلمان للأمر فوضع يده على القضية وعيّن خبراء مهمّتهم حضور جلسات البلدية المخصّصة للقرض، ومن بين هؤلاء الخبراء النائب والمصرفي ميشال شيحا[51]. كما قام المدير العام المساعد لبنك سوريا ولبنان الكبير (BSGL)، المصرفي إميل قشوع، بتقديم عرض بهذا الشأن. فقد أعرب المسؤولون عن المؤسسات الماليّة الفرنسية في بيروت عن قلقهم إزاء وصول الرساميل الأميركية إلى السوق المشرقية، وقاموا بمداخلات في باريس ولدى المفوّض السامي، شاجبين ما لهذا التدخّل من إساءة الى النفوذ الفرنسي في المنطقة على المستويين الاقتصادي والسياسي[52]. وبعد مباحثاتٍ دامت أكثر من سنة، اجتمع خلالها تقلا بشكل دوري بأعضاء

(47) قرار بلدي رقم 18/8 تاريخ 24 كانون الثاني 1928.

(48) قرار بلدي رقم 3 تاريخ 23 حزيران 1928؛ مذكّرة مندوب المفوّض السامي بالوكالة لدى الجمهورية اللبنانية إلى المفوّض السامي، بيروت، 10 أيلول 1928؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 321.

(49) قرار بلدي رقم 1 تاريخ 27 تشرين الأول 1928.

(50) **المصدر نفسه.**

(51) قراران صادران عن البلدية (لا يحملان أرقاماً) تاريخ 21 و29 كانون الأول 1928.

(52) كتاب من بوبون Poupon إلى المفوّض السامي، بيروت، 10 أيلول 1928؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 321.

الحكومة والمفوّضية العليا[53]، تمكّن بنك سوريا ولبنان الكبير من الفوز بالصفقة مستفيداً من حقّه بالأفضليّة. وفي نيسان 1930، وقّع تقلا وقشوع قرضاً بمبلغ مليون ليرة لبنانية–سورية (20 مليون فرنك فرنسي)[54] لحساب البلدية. وبنتيجته لم تلزّم الأشغال الواجب تنفيذها إلى مؤسّسة واحدة بل خضعت للمناقصة.

أظهرت قضية قرض البلدية، على أوضح وجه، الرهان حول بلدية بيروت الواقع في مركز التقاطع ما بين المستويين الوطني والمحلّي والسلطتين الفرنسية واللبنانية والمصالح العامة والخاصة، مبيّنة بالنتيجة المركز المحوري لموقع تقلا؛ فقد دعم هذا الإنجاز موقعه. وأدّى القرض بالفعل إلى إطلاق المشاريع التي كانت موضع نقاش مطوّل داخل المجلس البلدي، كذلك فقد استلزم اعتماد المشاريع وإنجازها (من دون أن أدخل هنا في التفاصيل) القيام بمساومات طويلة بين السلطات المركزية الفرنسيّة واللبنانية والسلطات البلدية، وبينها وبين المتعهّدين المعنيّين[55].

استخدم القرض بنوع خاص لتمويل مشاريع تتعلّق بالصحّة العامة بدءاً ببناء مختبر بلدي «لمراقبة المواد الغذائية»[56] إلى بناء مسلخ جديد[57] تقدّر كلفته بعدّة ملايين من الفرنكات وأخيراً إلى بناء المجارير التي كانت تشكّل العامل الأساسي في نظافة المدينة. وامتدّ تنفيذ المشروع الذي ابتدأ في العام 1929 إلى عدّة سنوات[58]. ولئن كانت الطريقة المتّبعة قد أثارت بعض النقد، خاصة من قبل أحد أعضاء المجلس البلدي[59]، فإن الصحافة في المقابل قد رحّبت بحرارة برؤية «بيروت الجديدة»، «مدينة نظيفة»، وشكرت المحافظ على «نشاطه» و«عزمه»[60].

وقد سمح القرض كذلك بالمضي قدماً في تحقيق مشروع «ساحة النجمة» ومتفرعاتها وهو عبارة عن عمليّة مُدُنيّة طموحة وباهظة الثمن، تطرح بشكل خاص مسألة استملاك واسعة

(53) على سبيل المثال، **المعرض**، 22 آب 1929.
(54) قرار بلدي بتاريخ 16 نيسان 1930.
(55) يدخل هذا العمل في إطار أطروحة في التاريخ حول تحديث بيروت عند إقامة الدولة اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي، Université de Provence وجامعة القديس يوسف، بإشراف ر. إيلبر R. Ilbert ور. عسّاف.
(56) القرارات البلدية رقم 13 تاريخ 7 كانون الأول 1927، ورقم 7 تاريخ 4 كانون الثاني و26/16 تاريخ 24 كانون الثاني 1928.
(57) قرار بلدي رقم 11 تاريخ 7 كانون الأول 1927.
(58) إعلان رسمي عن مدينة بيروت؛ Avis officiel de la Ville de Beyrouth, Beyrouth, 25 juillet 1929; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 2ème versement, 347.
(59) Dr. Jean Misk, «bactériologue», «Les égouts de Beyrouth. Les surprises désastreuses à escompter du projet actuel», MAE, AD Nantes, Beyrouth, 2ème versement, 347.
(60) **المعرض**، 15 كانون الأوّل 1928.

النطاق للأوقاف العائدة للطوائف الروحيّة الأساسيّة في المدينة. فكان المطلوب مثلاً هدم مقر مطرانية الروم الكاثوليك وملحقاتها[61]. لذا، وللتوصل إلى اتفاق بالتراضي، قام تقلا، برفقة عدة أعضاء من المجلس البلدي ينتمون إلى الطوائف المعنيّة، بلقاءات دورية بأعلى مراجع الطوائف في البلد كمفتي الجمهورية وأعضاء الجمعيّة الخيريّة للروم الأرثوذكس، وغيرهم.

كما بدأ العمل بتنفيذ مشروعين كبيرين في ضواحي المدينة: من جهة كورنيش واجهة البحر وهو عبارة عن جادة بحريّة بعرض 40 متراً وطول عدة كيلومترات، منحت الحكومة للبلدية سلفة بقيمة 6 ملايين فرنك من أجل تنفيذه[62]، ومن جهة ثانية المشروع المُقام بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة بتنظيف ضفاف نهر بيروت وتنظيم مجاري المياه وإنشاء منتزه على طول ضفّة النهر من محطّة سكة الحديد إلى فرن الشباك[63].

وهكذا فإن البلدية لم تكن المبادر الوحيد في تحديث المدينة. بل شاركها في ذلك، بالإضافة الى المؤسسات اللبنانية والفرنسية التي ذكرنا، مؤسسات خاصة، في معظمها فرنسية، كانت صاحبة امتياز منذ العهد العثماني لاستثمار المرافق العامة الأساسية في المدينة[64]. وفي هذا الإطار عُيِّن تقلا رئيساً للّجنة التي شُكِّلت في العام 1929 لترسم، بالاشتراك مع شركة الإنارة والجر في بيروت، حدود «ضاحية» المدينة وهي نطاق امتيازها الجغرافي[65]. إلا أنه كان بخلاف سلَفه، غائباً نسبيّاً عن قيادة المفاوضات بين السلطات وأبطال مقاطعة الترامواي والكهرباء، تلك المقاطعة التي نُظِّمت سنة 1931 للاعتراض على توسيع امتياز الشركة إياها، وعلى التعريفات التي فرضتها[66]. إلا أن دوره برز بوضوح في النزاع الذي قام بين البلدية وشركة مياه بيروت. فاتفاقية الامتياز تعطي المدينة ثلث الأرباح من الاستثمار، إلا أن المجلس البلدي كان لا ينفك يرفض، منذ سنة 1909 الموافقة على حسابات إدارة الأعمال التي تقدّمت بها الشركة إليه[67]. فبعد فشل المفاوضات التي ترأسها

(61) كتاب من المطران صايغ إلى المفوّض السامي، بيروت، 6 أيار 1934؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 402.
(62) مذكورة في القرار البلدي رقم 226/20 تاريخ 6 أيار 1931.
(63) قرار بلدي رقم 20 تاريخ 7 آذار 1928.
(64) بخصوص لمحة تاريخية عن الامتيازات، راجع: J. Thobie, *Intérêts et impérialismes français dans l'empire ottoman (1895-1914)*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1977.
(65) راجع ملف «ضاحية بيروت» Banlieue de Beyrouth ; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 2ème versement, 578.
(66) المقال المذكور C. Eddé, La mobilisation...
(67) قضيّة البلدية ضد شركة المياه، بيروت، 4 أيار 1932؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 2ème versement, 308.

تقلا مع ممثلي هذه الشركة، أقامت البلدية سنة 1931 دعوى عليها وكّلت فيها محاميَيْن «وطنيّيْن» أحدهما بشاره الخوري[68] وكان عليه أن يترافع في مواجهة إميل إدّه محامي شركة المياه[69]. وقد أشادت الصحافة بصلابة البلدية فاتهمت مراراً الشركات صاحبة الامتياز بأنها تستغلّ البلد[70].

وفي خلال السنوات التي أمضاها تقلا في دار البلدية، أثبت أهليّته، ورأى وظيفته وموقعته الشخصي يتعززان بشكل ملحوظ. ولم تعرقل التغييرات الوزارية العديدة التي حصلت منذ تعيينه في كانون الثاني 1928 اعتماد المشاريع ولم تؤثّر على مركز تقلا[71]. فبعد تعيين المحافظ السابق الأحدب، عضواً في البرلمان، أصبح تقلا محافظاً كامل الصلاحية[72]. وفي شباط 1930 أعادت حكومة إميل إدّه تعيينه في وظيفته بعد إعادة النظر في رسم المحافظات[73]. فعندما ذهب إدّه لزيارة البطريرك برفقة لجنة مصغّرة للحصول على تأييدٍ لبرنامجه[74]، كان تقلا من بين مرافقيه مما يظهر أن الشقاق بين مناصري الخوري ومناصري إدّه لم يكن بعد قد ظهر للعيان أو أن تقلا لم يكن بعد من بين اللاعبين الأساسيين في المنافسة بينهما. وكان تقلا يحظى بالتقدير أيضاً داخل المجلس البلدي وقد شكره هذا المجلس رسمياً عدة مرات، وبادر مرتين إلى زيادة تعويضات التمثيل المدوّنة في ميزانية البلدية «بسبب الجهود الرائعة التي يبذلها سعادة الرئيس في إدارة الأعمال وبسبب المصاريف الكبرى التي تفرضها هذه الوظيفة»[75]. وبدورها حيّت الصحافة الإنجازات التي كانت قيد التنفيذ: «تزداد مدينة بيروت جمالاً واتساعاً ونقاءً بفضل ما بذل محافظها الشاب من جهد في دفعها إلى الأمام. هذا المحافظ الشاب هو سليم بك تقلا... منظّم من الطراز الأول، ذكي، صلب، لبناني غيور. فالسيد تقلا مصمّم على جعل بيروت

(68) قرار بلدي رقم 400/15 تاريخ 15 تمّوز 1931.

(69) M. Van Leeuw, «Emile Eddé (1884-1949)», thèse de doctorat, Paris, Université de Paris VIII, 2001, p. 106.

(70) C. Eddé, المقال المذكور.

(71) Rabbath، مصدر سابق، ص406 وما يليها؛ M. Zamir، مصدر سابق، ص57 وما يليها.

(72) **لسان الحال**، 7 آب 1929.

(73) مرسوم اشتراعي رقم 5، تاريخ 3 شباط 1930؛ في **الجريدة الرسمية**.

(74) الأمن العام، خبر رقم 2623، بيروت، 16 تشرين الأول 1929؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 804؛ راجع كذلك: **البشير** و**لسان الحال**، 17 تشرين الأول 1929.

(75) قرارات رفض وزير الداخلية أن يوافق عليها؛ قرارات بلدية بتاريخ 18 كانون الأول 1928 ورقم 11/ 158 تاريخ أول نيسان 1931، ورقم 245/1 تاريخ 20 أيار 1931.

عاصمة جديرة بهذا الاسم ومدينة متوسّطية كبيرة»[76].

كما نال تقلا التقدير على الصعيد الاجتماعي: فقد جعلته وظيفته كما رأينا على علاقة بجميع الشخصيّات الفرنسية واللبنانية، العلمانية والدينية. وبات «سليم بك» يظهر بانتظام في صفحة الإجتماعيّات في الصحف المحلّية[77]، وكان أصحاب المطالب ينادونه «بمعالي صاحب السعادة، محافظ بيروت الأفخم»[78]. وقد أظهر زواجه في حزيران 1931 عن «وجاهته» وعزّزها: فقد تزوج وهو في سن السادسة والثلاثين بالآنسة رينه إميل قشوع[79]، الأمر الذي زاد في إنتمائه إلى فريق بشاره الخوري الذي كان ابن عمه بالمصاهرة ميشال شيحا، عضواً مع قشوع في مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان الكبير (BSGL)[80]. لكنّ تقلا لم يكُن ينتمي بصورة رسمية حتى ذلك التاريخ إلى أي تحالف ولا يؤتى على ذكره عند الأزمات المحلّية، سياسيّة كانت أم بيروتية. ولا سيما أنه كان معروفاً ومحترماً باعتباره موظفاً حكومياً كبيراً مخلصاً لبيروت، يريد أن يجعل منها، كما صرّح في المجلس البلدي، مدينة «مكتملة تضاهي المدن الأوروبية»[81].

II- تقلا بين أنصاره ومناوئيه (1932 -1935)

بدأ الوضع بالتغيّر في السنوات اللاحقة، وضعه الخاص وكذلك الأجواء الوطنيّة في تلك الحقبة. فساهم الركود الاقتصادي المرتبط بالركود العالمي، ابتداء بالعام 1929[82]، والأزمة السياسيّة التي تفاقمت بسبب الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة، وتعليق الدستور خلال العام 1932[83]، في نشوء جوّ من الاستياء العام لم تنجُ منه البلدية أيضاً.

أما الشغف بالمشاريع الكبرى المنفّذة فقد استتبع بنقد متكرر للبلدية، وهي المدين العاجز

(76) *La Revue du Liban*, février-mars 1930 .

(77) أصبح سليم تقلا، نتيجة الوجاهة، عضواً ورئيس شرف في عدة جمعيات كان أولها «النهضة الرياضية»، إحدى أكبر الفرق الرياضية في المدينة، **المعرض**، تاريخ 6 شباط 1930 و29 حزيران 1930.

(78) مذكّرة رقم 228 موجّهة إلى تقلا، تاريخ 30 غير مقروء (حزيران على الأرجح) 1929؛ محفوظات يوسف تقلا.

(79) **لسان الحال**، 6 حزيران 1931. كرّست **المعرض** صفحة الغلاف للخبر: **المعرض**، 28 حزيران 1931. عبّر له المجلس البلدي عن أحرّ تهانيه؛ قرارات بلدية 339/17 تاريخ 19 حزيران و381/26 تاريخ 8 تمّوز 1931. ولأول مرة منذ تعيينه حصل على إجازة شهر.

(80) M. Zamir، مصدر سابق، ص37.

(81) قرار بلدي رقم 238/9 بتاريخ 13 أيار 1931.

(82) وصل تدنّي الرواتب، الواضح ما بين 1931 و1932، إلى 50 %؛ J. Couland, *Le mouvement syndical au Liban 1919-1946*, Paris, Editions sociales, 1970, p. 137.

(83) Rabbath، مصدر سابق، ص413-421؛ Zamir، مصدر سابق، ص117 وما يليها.

عن دفع الديون المتراكمة سنة بعد سنة. في العام 1932، استدانت البلدية قرضاً جديداً قدره خمسة ملايين فرنك (000 250 ليرة لبنانية - سورية)[84]، وأقرّت مشاريع جديدة، أبرزها «مخطّط تنظيم مدينة بيروت وتجميلها وتوسيعها»، ومشروع بناء فرن مرمِّد لإتلاف النفايات المنزلية، وهي مشاريع تستلزم استملاكات جديدة[85]. وفي العامين 1934 و1935، حاول مستشار البلدية الفرنسي إقناع المفوّض السامي بضرورة توفير قرض جديد للبلدية قدره مائة مليون فرنك (خمسة ملايين ليرة لبنانية- سورية) إلا أنه لم ينجح في محاولته[86]. وفي أيار 1935، التمس تقلا سلفة من المفوّض السامي، للتغلّب على أزمة الخزينة فرفض طلبه رفضاً قاطعاً[87]. وقد بلغت ديون البلدية في ذلك الحين 63 مليون فرنك، وكانت 20 مليوناً عام 1927[88]. وهكذا قوبلت مسائل كلفة الأشغال الجارية والخيارات المعتمدة بانتقادات كثيرة من الصحافة، وقد اختتمت صحيفة **لسان الحال** إحدى مقالاتها مذكّرة بحجم الدين قائلة: «ومع ذلك، تريد البلدية الكورنيش»[89] وضربت هذه الصحيفة مثلاً بأحد حكام نيويورك إذ عُزل «لإفراطه بالكرم»[90]. أما في ما يتعلّق بمشروع محرقة النفايات فقد أعربت صحيفة **لوجور** *Le Jour* عن أملِها «بأن تتجنب البلدية الإسراع في اتخاذ تدبيرٍ قد تندم لاحقاً عليه، لأن ميزانيّتها لا تتحمّل أعباء جديدة»[91] وكتبت صحيفة **المعرض** عن «البلدية التي لا تحتاج للمال»[92]. أما صحيفة **لا سيري** *La Syrie* فأعادت إلى بساط البحث كل الأعمال المنجزة في مقال بليغ عنوانه: «نداء يائس للتنظيم المدني في بيروت»[93]. ولم يقف السكان من جهتهم،

(84) قرار بلدي رقم 13 تاريخ 27 أيار 1931 وقانون 13 كانون الثاني 1932، **الجريدة الرسمية**، 15 كانون الثاني 1932.

(85) مثلاً قرارات بلديّة رقم 9/238 تاريخ 13 أيار 1931 ورقم 52/11 تاريخ 20 كانون الأول 1933.

(86) مستشار الداخليّة، مذكّرة موجهة إلى المفوّض السامي. تنظيم مدينة بيروت، بيروت، 15 حزيران 1934 و27 شباط 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942.

(87) S. Takla, Note pour M. l'Ambassadeur. Aménagement de la ville de Beyrouth، بيروت، 18 أيار 1935؛ راجع أيضاً مذكّرته تاريخ 27 أيّار 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 1942.

(88) مذكّرة إلى وزير الداخليّة، بيروت، 3 كانون الأول 1937؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942 Anonyme, *La Syrie et le Liban sous l'occupation et le mandat français 1919-1927*, Nancy-Paris-Strasbourg, Berger-Levrault, 1927, p. 187.

(89) **لسان الحال**، 9 نيسان 1931.

(90) **المصدر نفسه**، 5 حزيران 1931.

(91) *Le Jour*, 4 juin 1935 ; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942.

(92) **المعرض**، 13 كانون الأول 1934.

(93) La Syrie (لم يُذكر اليوم ولا الشهر) 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 1307.

متفرجين فـ: «بعد أن فقدوا الأمل من مراجعة البلدية مراراً وتقديم العرائض لها»، طلب بعض سكّان الأشرفية مثلاً أن يكون لهم تنظيم بلدي خاص بهم «لتوفير وقت المحافظ وتخفيف أشغاله»[94]؛ وطلب ضابط فرنسي من المفوّض السامي دو مارتيل [de Martel] أن «يلطم رأسه» نظراً للتقصير في إزالة القمامة من الشارع حيث يسكن[95].

تعرّض تقلا لهجمات شخصية أكثر خطورة: ففي العام 1933 ثم ازداد ذلك في العامين 1934 و1935، جرى تسييس عدّة مسائل متعلّقة بسير العمل البلدي، مما جعل المحافظ عرضة لجدل عام تناوله الإعلام فيه بغزارة. ومنذ تلك الحقبة، أصبح له «مناصرون» و«مناوئون» معلنون. وبدأ التزامه الحزبي وتحالفاته وخصوماته تتبلور بصورة واضحة.

قضية «كوكب الشرق»: «الخوريون» و«الإدّيون»

يُقاس تقرّب سليم تقلا المتزايد من بشاره الخوري بخصومة صحيفة «**لوريان**» *L'Orient* المتزايدة له، وكانت تلك الصحيفة التي يملكها غبريال خبّاز وجورج نقّاش، تُعتبر لسان حال إميل إدّه[96]. ففي كانون الثاني 1933، طلبت «**لوريان**» للمرة الأولى رحيل تقلا المتّهم بالإهمال في ممارسة مهامه، بعد الحريق الذي اندلع في المخيّم الأرمني متسبّباً بدمار 600 تخشيبة[97]. وقد ورد في مذكّرة صادرة عن الأمن العام، أن تقلا، بمعاونة سليم طيّاره، نائب رئيس المجلس البلدي السني المذهب[98]، قد عمد، «انتقاماً» من ذلك إلى تعميم عرائض مناهضة لتعيين إدّه خلفاً لدبّاس في سدّة الرئاسة[99]. ولم ترد ردود فعلٍ على هذا الخبر في الصحافة اللبنانية وسرعان ما أُخرج من التداول، ولا سيما أن الوضع السّياسي

(94) **لسان الحال**، أول آذار 1934.

(95) Lettre de S. Paulikévitch au haut-commissaire, Beyrouth, 5 Novembre 1935; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942.

(96) كان بين تقلا وخباز، بالإضافة إلى انتمائهما السياسي، الأول إلى إده والثاني الى الخوري، منازعات «بلدية» تعود إلى سنة 1928 حين كان خبّاز يطمح إلى عضوية المجلس البلدي؛ **المعرض**، 7 آذار 1928.

(97) A. Bourgey, J. Pharès, «Les bidonvilles de l'agglomération beyrouthine», in *Revue de Géographie de Lyon,* n° 2, 1973, p. 126.

(98) كان سليم طيارة، المتحدر من عائلة تجّار وملاّكي عقارات، عضواً في الحكومة «العربية» في بيروت عام 1918. وبعد أن فُصل من وظيفته في سنة 1918، قامت السلطات العسكرية بتوقيفه عام 1922. في العام 1936، كان يحضر الاجتماعات التي نظمها المسؤولون المسلمون للاعتراض على معاهدتي الصداقة الفرنسية - السورية والفرنسية - اللبنانية؛ حديث مع سعد الدين طيّاره، بيروت، 25 آذار 2000.

(99) خبر رقم 43، بيروت، 19 كانون الثاني 1933؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 804.

السائد آنذاك لم يتغير. بعد سنة من ذلك، قامت صحيفة «**لوريان**» من جديد بالتهجّم على تقلا: وذلك بعد انهيار بناء في وسط المدينة، متسبّباً بمقتل وجرح عشرة أشخاص، ما أتاح لها فرصة بالمطالبة بفصل تقلا[100]. ولم يكن للقضية أثر يذكر إذ تركّز الاهتمام العام على الانتخابات النيابية الجارية في حينه، بعد إعادة العمل الجزئي بالدستور الذي قام المفوّض السامي بإصداره[101]. وكان موقع تقلا، المكلّف بالإشراف على الانتخابات في بيروت، قد جعله هدفاً مميّزاً لسياسيي المحاور الأخرى[102]. وسوف تكون الحملة الثالثة التي نظّمتها صحيفة «**لوريان**» بعيد انهيار بناء «كوكب الشرق»، في شهر آذار، الحملة الأعنف.

كانت الأوضاع المحلّية مؤاتية بنوع خاص للمنازعات السياسيّة، من ذلك وصول فريق جديد إلى السلطة؛ حبيب باشا السعد رئيساً وعبد الله بيهم أمين سر للدولة، مع ما رافقه من انتشار للشائعات حول التغييرات القادمة. وكان الحديث الدائر، بشكل شبه يومي، يتمحور حول نقل «عدة محافظين» والفصل بين المحافظة ورئاسة المجلس البلدي في بيروت[103]. كما استؤنفت أيضاً الحياة البرلمانية بعد انقطاع دام سنتين تقريباً، ورافق ذلك مع تفاقم النزاعات السياسية التي أذكاها انتقاص صلاحيّات المجلس النيابي[104] واحتدام المنافسة بين الخوري وإدّه وبين أنصار كل منهما، وتبلور الصراع السياسي بإنشاء الكتلة الدستورية شبه الرسمي والذي تجلّى في قضية «كوكب الشرق»[105].

بتاريخ 14 آذار، انهار مبنى «كوكب الشرق» في ساحة البرج وتم إحصاء 42 قتيلاً وعشرين جريحاً، وهي أرقام تفوق بكثير تلك التي سجّلت حتى ذلك الحين في مثل هذه الحوادث[106].

(100) **لسان الحال**، 19 كانون الثاني 1934؛ *L'Orient*, كانون الثاني و16 آذار 1934.

(101) Rabbath، مصدر سابق، ص421 وما يتبعها.

(102) يُشرف، بصفته محافظاً، على تحضير اللوائح الانتخابيّة بمساعدة مخاتير الأحياء ويعيّن أعضاء اللجان مراكز الاقتراع ويحدّد أماكن لصق الإعلانات، إلخ.

(103) **لسان الحال**، 29 كانون الثاني، 2 و5 و7 و12 و15 و21 شباط 1934.

(104) ليس على البرلمان أن يمنح الثقة للحكومة. وبناء عليه فإنه لا يحق له طلب استقالتها، كما أنه لا ينتخب رئيس الجمهورية؛ Rabbath، مصدر سابق، ص421-423.

(105) يعود تكوين الكتلة الدستورية حسب الخوري إلى «أوائل سنة 1934»؛ بشاره الخوري، مصدر سابق، ص180. يعتبر المؤرّخون أن تاريخ التأسيس كان في 28 تشرين الأول 1934، تاريخ أول مذكّرة (مذكّرة حول الحياة السياسية الدستورية في لبنان) للنوّاب فريد الخازن وكميل شمعون وميشال زكّور، يطالبون فيها الإعادة الكاملة للدستور؛ م. الضاهر، مصدر سابق، ص331-332. M. Zamir، مصدر سابق، ص159-160.

(106) **لسان الحال**، 19 آذار 1934. المجلس البلدي الذي كان آنذاك منعقداً رفع الجلسة للسماح لتقلا وللمستشارين أن «يشرفوا على عمليّة الإنقاذ»؛ قرار بلدي رقم 2 بتاريخ 14 آذار 1934.

تتالى وفود الشخصيّات، ومنهم المفوّض السامي، لبضعة أيام إلى موقع الحادث[107] في عرض متواصل. ترأست الجنازة أعلى السلطات الروحية في المدينة[108] وأخذت مظاهر التضامن المتزايدة تأتي من بيروت ومن المناطق اللبنانية والمدن السورية الكبرى ومن باريس[109]، كذلك افتتحت حملة تبرّع لمصلحة عائلات الضحايا[110]. وكانت الكارثة قد وقعت بسبب أشغال الترميم التي أجراها أبو عفيف في مقهاه، في الطابق الأرضي من البناء[111]، فوُجّهت على الفور أصابع الاتهام إلى تقلا: الرخصة التي مُنحت لأبي عفيف مخالفة للقانون وإن كانت نظامية لأن البناء واقع تحت المحظور[112]؛ طلب «أهل الضحايا» أن تُكفّ يد المحافظ فوراً لإجراء التحقيق «بعيداً عن النفوذ والمداخلات فيتمكن القضاة (...) من تعيين المسؤول الأول»[113]. حفلت العريضة المناوئة للمحافظ بمئات التواقيع[114] وجرى حديث عن تنظيم مظاهرة مناهضة للبلدية، ولا سيما أن بعض موظفي البلدية حاولوا الاستيلاء على العرائض بذريعة المساعدة على جمع التواقيع[115]. ثم دعت الحكومة إلى التهدئة ووعدت بجلاء القضية (أجرت تحقيقات على ثلاثة أصعدة، الإداري والفني والقضائي)[116]. تبنّت «**لوريان**» استياء الشارع

(107) **لسان الحال**، و*L'Orient*، 16و17 آذار 1934.

(108) **لسان الحال**، 20 آذار و2 نيسان 1934.

(109) **المصدر نفسه**، 19 و20 آذار؛ 18 نيسان 1934.

(110) كانت الهبة الأهم تلك التي أقرّها المجلس البلدي؛ **المصدر نفسه**، 19، 20 و26 آذار؛ 23 نيسان 1934.

(111) تم توقيف أبو عفيف والخولي الذي يعمل لحسابه فوراً بعد الحادث، ثم أُطلق سراحهما بعد وقت قصير وحكم عليهما بعد ذلك، الأول بالسجن 15 شهراً والثاني بـ6 أشهر؛ **لسان الحال**، 20 آذار، 2 أيار و21 تشرين الثاني 1934.

(112) في شباط 1928، حصل ميشال فيليب تابت على رخصة ترميم «عقاره المعروف بكوكب الشرق، شرط أن تؤخذ ملاحظات المهندس المسؤول بالاعتبار»؛ قرار بلدي رقم 45/2 بتاريخ 9 شباط 1928. وفي كانون الأول 1933، سمح المجلس لأبي عفيف بتركيب مولّد كهرباء، موضحاً مع ذلك «أنه ينبغي ألاّ يكون ذلك مسموحاً». قرار بلدي رقم 35 تاريخ 13 كانون الأول 1933. وفي شباط 1934، حصل أبو عفيف على رخصة ترميم وقد نشرت هذه الرخصة في *L'Orient*، 17 آذار 1934. وقد حظي أبو عفيف حسب *L'Orient*، بمعاملة مميّزة بسبب الحظوة التي كان يتمتع به اموظفو البلدية في مؤسسته؛ *L'Orient*، 17 آذار 1934. أوردت صحيفة *La Syrie* «التظبيطات» الممكنة مع البلدية؛ *La Syrie*، 17-18 آذار 1934؛ مذكور في *L'Orient* بتاريخ 20 آذار 1934؛ محفوظات يوسف تقلا.

(113) بعثت ثلاث عرائض تحمل النص نفسه إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 15 آذار 1934؛ محفوظات يوسف تقلا.

(114) **لسان الحال**، 20 آذار 1934.

(115) **المصدر نفسه**.

(116) **المصدر نفسه**؛ *L'Orient*، 16 آذار 1934. وُجّهت حينها الى تقلا عدة كتب تطلب بموجبها توضيحات: على سبيل المثال كتاب أمين سر الدولة إلى وزير الداخليّة، رقم 149، بيروت، 15 آذار 1934؛ كتاب سعد إلى أمين سر الدولة، بيروت، 16 آذار 1934؛ محفوظات يوسف تقلا.

لا بل زايدت عليه باتهاماتها: «من المسؤول عن الكارثة؟ ومن الذي سيُسأل عن الثلاثين قتيلاً؟ عن الثلاثين اغتيالاً؟ ...المحافظ أوّلاً. لن يستطيع المحافظ التذرّع بأنه لم يتم إنذاره... لقد أنذرناه بما فيه الكفاية... في مبنى البلدية الذي حوّله إلى «خليّة كومبينات» (boîte à combines)، كان للسيّد تقلا اهتمامات أخرى تشغله و«رفاق» آخرون يخدمهم»[117].

لم يُقصد بـ«الرفاق» أعضاء البلدية: وقد صدر هذا التوضيح عن **لوريان**[118] لتهدئة خواطر أعضاء المجلس البلدي الذين هدّدوا بالاستقالة بعد صدور المقال المذكور وطالبوا بالإيقاف الفوري للصحيفة عن الصدور. لكن الحكومة ردّت هذه الطلبات[119] وسرعان ما حصلت تسوية سلميّة ما بين خبّاز والعضوين بيهم والداعوق اللذَين فكّا ضمنياً ارتباطهما بتقلا. فقام الخوري بالدفاع عنه أمام مجلس النوّاب من خلال مناقشته اقتراح خبّاز، النائب المعيّن لبيروت (مكان فرعون)[120]، وكان قد طلب إقالة المحافظ الفورية. يقول الخوري: إنه لمن السهل القول «هذا هو المجرِم لأنه على رأس هذه الإدارة»، وعلى كل حال فإنه لا يمكن أن تكون المسؤولية إلا «جزئية وطَفيفة لأننا لسنا بصدد كارثة متعمّدة». وختم الشيخ بشاره الخوري برد اقتراح خبّاز ما دام التحقيق جارياً[121]. نقلت الصحافة بالتفصيل وقائع هذه الجلسة «العاصفة»، فعبّرت **لسان الحال** عن أسفها بخاصة على استغلال «دماء ضحايا بريئة في النزاعات الفئوية»: وأكدت أنه يعود للقضاء أن يحدد المسؤوليّات وليس لمجلس النوّاب حيث «للسيّد تقلا أنصار سيتولّون الدفاع عنه، أكان بريئاً أو مذنباً، وخصوم يهاجمونه، سواء كان بريئاً أو مذنباً»[122].

كانت هذه المرّة الأولى التي تصنّف فيها هذه الصحيفة، وهي المتابِعة عن كثب قضايا المدينة، اسم تقلا على أنه شخصية سياسيّة: ففي تلك الأشهر التي كانت تشهد إنشاء الكتلة الدستورية، أظهر تقلا أنه من الموالين الأوائل للخوري، الأمر الذي جلب له ليس خصومة «الإدّيين»[123] فحسب، بل خصومة الحكومة أيضاً. وفيما كانت التحقيقات المبنية على حججٍ

[117] *L'Orient*، 16 آذار 1934؛ محفوظات يوسف تقلا. إن حصيلة القتلى، التي بلغت 30 قتيلاً لدى نشر المقال، ازدادت في الأيام اللاحقة.

[118] **لسان الحال**، و*L'Orient*، 20 آذار 1934.

[119] قرار بلدي رقم 3 تاريخ 15 آذار 1934؛ **لسان الحال**، 19 آذار 1934.

[120] بتاريخ 25، أعلن أن نائب بيروت المعيّن عن الروم الكاثوليك قد يكون خبّاز، وفي 29، قيل بأنه سيكون على الأرجح هنري فرعون. وعُيّن خبّاز بنتيجة الأمر. **لسان الحال**، 25 و29 كانون الثاني 1934.

[121] **لسان الحال**، 20 آذار 1934؛ *L'Orient*، 22 آذار 1934.

[122] **لسان الحال**، 23 آذار 1934.

[123] ب. خ. الخوري، مصدر سابق، ص188؛ Zamir، مصدر سابق، ص157-158.

قدّمها تقلا[124] تبرِّئ البلدية وعموم العاملين فيها من أية مسؤوليّة، «مما قوبل بسرور من الأصدقاء الكثيرين»[125]، وجّه له رئيس الجمهورية المعيّن حبيب باشا السعد كتاب توبيخ تصدّر الصفحات الأولى من الصحف المحلّية: ولامه بخاصة على عدم قيامه بلفت نظر السلطات المركزية إلى النواقص في التنظيمات النافذة في ما يتعلّق برخص البناء، إذ أنه المسؤول عن الإدارة المدنية[126]، كما لامه لأنه «لم يسهر على تطبيق تلك النصوص بتيقظ كاف»[127]. وتشير هذه الانتقادات، وهي قد تنطبق أيضاً على قطاعات الدولة التي تصدّق على القرارات البلدية كافة، إلى أن السعد، وهو خصم قديم للخوري[128]، اغتنم الفرصة في هذه المناسبة لتوجيه إنذار إلى الكتلة النيابية «الدستورية» (وقد اكتسبت اسمها نتيجة لمعارضتها المعلنة لتعيينه ومطالبتها بحق مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية أي إعادة العمل بالدستور كاملاً)[129].

لم تلقَ نتائج التحقيق الاستحسان إذ «ألقت الخطأ على القدر... ولامت الأموات»[130] وشُبّهت قضية «كوكب الشرق» بما سبقها من قضايا وسوّدت صورة الإدارة اللبنانية[131]، الأمر الذي لم يحسن موقع تقلا ولا «صورته» ولا صورة الفريق الذي كان يدير البلدية[132]. وعندما حان وقت تجديد ولاية المجلس البلدي، خلال شهر أيار، اتفق الأعضاء والحكومة على استبدال الأعضاء اللبنانيين كافة[133] وكان بعض المسؤولين الفرنسيين يرون هذا التغيير ضرورياً (...) بغية تجديد

[124] قدّم تقلا حجّتين: إن «إعطاء رخصة بناء أو ترميم هي تلقائية وإلزامية» إلا في حال كانت الأشغال للتدعيم، ما لا ينطبق على الرخصة موضوع الشكوى؛ «لا يتوجّب على الإدارة البلدية أن تطّلع على الأساليب التي ينوي صاحب الملك استعمالها لإجراء التصليحات أو البناء، كما لا يعود إليها التدقيق في مشاريع مقدّمي الطلبات من حيث المتانة. ولو كان الأمر على غير ذلك لأصبح موظّفو البلدية بالفعل مهندسين لدى أصحاب الملك». لذلك فهو يعتبر أن أبا عفيف هو المسؤول الوحيد لأنه تخطّى «حدود» الترخيص المعطى له؛ كتاب تقلا إلى وزير الداخليّة، بيروت، 17 آذار 1934 وتقرير المهندس المسؤول في البلدية، بيروت، من دون تاريخ (آذار 1934)؛ محفوظات يوسف تقلا. راجع كذلك: **لسان الحال**، 20 آذار 1934.

[125] **لسان الحال**، 23 نيسان 1934.

[126] عُدِّلت إجراءات إعطاء رخص البناء في آخر السنة؛ مرسوم رقم 1035 تاريخ 30 تشرين الأول 1934، **الجريدة الرسمية**.

[127] **لسان الحال**، 26 و27 نيسان 1934.

[128] حول المنافسة بين الرجلين، راجع: ب. الخوري، مصدر سابق، ص. 154؛ Zamir، **مصدر سابق**، ص55.

[129] راجع الهامش رقم 105.

[130] **لسان الحال**، 30 آذار و21 تشرين الثاني 1934.

[131] **المصدر نفسه**، من 17 إلى 24 نيسان 1934.

[132] بعيد ذلك، أبعد المهندس الفرنسي الذي يدير الدائرة الفنية في البلدية بطريقة لبقة وبعيدة عن الأضواء.

[133] **لسان الحال**، 9 و14 أيار 1934.

السياسة المتعلّقة بالأشغال المدنية الكبرى[134]. ولم يعد إلى المجلس الجديد، بخلاف المجالس السابقة، أي عضو [لبناني] ممّن انتهت ولايتهم[135]. وسرت إشاعات حول «تغييرات منتظرة في الطقم الإداري للمحافظين»[136]. إلا أن تقلا بقي في منصبه[137]. وبعد بضعة أشهر عندما اندلع حريق جديد في مستودعات الجمارك تسبّب بوقوع ثلاثين ضحيّة[138]، لم تُشر إليه أصابع الاتهام لأنه لم يكن هنالك استحقاق انتخابي إذ كانت ولاية السعد قد مدّدت لسنة إضافية[139]. وفي صيف 1934، أسّس ميشال شيحا صحيفة **لوجور** *Le Jour* لسان الحال الرسمي باللغة الفرنسيّة للكتلة الدستورية وقد تولّت هذه الجريدة منذ ذلك الحين الرد على صحيفة **لوريان**.

قضية الانتخابات البلدية: تقلا والشقاق داخل الطائفة السنية

في أيار 1935، سرت مجدّداً أقاويل عن احتمال نقل تقلا. لم تأتِ الحملة هذه المرة من الإدّيين ولم يتولَّ الخوريون الدفاع عنه علناً: بل كانت الحملة مرتبطة بالخلافات الداخلية في الطائفة السنيّة البيروتيّة، وقد ظهرت إلى العلن في موعد الانتخاب السنوي لنوّاب رئيس المجلس البلدي. والحق أن تعيين أعضاء المجلس البلدي كان من اختصاص السلطة اللبنانية وإن كان مشروطاً بموافقة السلطات المنتدبة. وكان أعضاء الحكومة والنوّاب والرؤساء الروحيون، يحاولون تزكية مرشحيهم. وكان توزيع المناصب بين مختلف الطوائف يؤدّي إلى حصول المنافسة داخل الطوائف لا بينها[140]. ففي العام 1935، كان الدكتور بوجي، وهو من أسرة متواضعة، «يمثّل الشباب المثقّف الطامح للخروج من دائرة نفوذ الوجهاء التقليديين» وكان يسعى إلى منصب نائب رئيس المجلس[141]، ففاز به بدعم من تقلا ورياض الصلح

(134) Délégation du haut-commissaire/RL, Municipalité de Beyrouth, Beyrouth, 7 mai 1934 ; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 402.

(135) Carla Eddé: Etude de la composition du conseil municipal beyrouthin مصدر سابق، ص100.

(136) **لسان الحال**، 24، 25 و26 نيسان 1934.

(137) مثلاً في حفل استقبال عند عبد الله بيهم، لاحظت الصحافة «وجود عدد كبير من الفضوليين حول المحافظ، خاصة وقد لوحظ إده يكلّمه مطوّلاً»؛ **المعرض**، 17 أيار 1934.

(138) **المصدر نفسه**، 4 كانون الأول 1934.

(139) Rabbath، مصدر سابق، ص424.

(140) C. Eddé، مصدر سابق.

(141) المندوب العام للمفوّض السامي لدى وزير الخارجية، بيروت، 31 أيار 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942.

بخاصة[142]، على الدكتور عرداتي، حليف آل الداعوق وآل بيهم ومرشحهما لهذا المنصب، وهما الأسرتان المرموقتان المسيطرتان على المجلس البيروتي منذ سنة 1915 بأقل تقدير[143]. ولعله أن يكون لموقف هاتين الأسرتين من قضية «كوكب الشرق» تأثير على موقف تقلا. فما كان من عضو البلدية أمين بيهم إلا أن هدّد بالاستقالة إثر الانتخابات[144].

قدّم أربعة أعضاء استقالتهم بعد ذلك بقليل، لكن الحكومة تريثت في قبولها إذ كان أمين سر الدولة، عبدالله بيهم، ابن عم العضو أمين. ودانت **المعرض**، وهي مجلّة ميشال زكور، أحد نوّاب الكتلة الدستوريّة، موقف الأعضاء المستقيلين الذين لا يحترمون سير العمل الديمقراطي[145]. ومن جهتها أسفت صحيفة **لسان الحال** للاجتماعات البلدية العقيمة واشتكت من قرارات «تجيء بلون الحزبية الكامنة، إلى ما هنالك من الشلل والفوضى والاضطراب»[146]. وتصاعدت حدّة الخلاف بعد تسمية الأعضاء الجدد فكثرت الاجتماعات عند عمر بيهم، حمي أمين وابن عمه: «هوجم تقلا بعنف واتّهم بأنّه قام بكل ما في وسعه لحصول هذه الاستقالة»[147]. فتمّ توزيع عرائض «في الأوساط السنّية» تدعو إلى الفصل بين المحافظة ورئاسة البلدية[148]. وحررت، في مقابل ذلك، عرائض أخرى، بمبادرة من أنصار المحافظ، ولا سيما من آل طيّاره، تعلن دعم «الطائفة الإسلاميّة» لتقلا. وقد أقرّ تنظيم «مظاهرة ضخمة» لصالح تقلا بهدف البرهان «للسيّد فلان وأنصاره أنه لا جدوى من محاربة المحافظ»، بمناسبة الاحتفال الرسمي بعيد المولد النبوي الشريف[149]. في مواجهة هذا «التحدّي المتعمّد الذي أطلقه أنصار المحافظ، أجاب خصومه بأنهم سيكونون على الموعد»[150]. ودعت الحكومة إلى التهدئة إلا أنها أخطِرت بأن اجتماعات عديدة قد عُقِدت ليلاً في البسطة، فقرّرت

(143) C. Eddé، مصدر سابق.

(144) المندوب العام للمفوّض السامي لدى وزير الخارجية، بيروت، 31 أيار 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942.

(145) **المعرض**، 27 أيار 1935.

(146) **لسان الحال**، 8 حزيران 1935.

(147) الأمن العام، خبر رقم 1918، بيروت، أول حزيران 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942.

(148) Revue de la Presse. A propos des incidents de la fête du Mawled à Beyrouth, sans date; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942.

(149) **المصدر نفسه**.

(150) «إذا كانوا رجالاً حقاً، فليأتوا إلى الجامع»؛ **المصدر نفسه**.

تعبئة قواتها في محيط الجامع الكبير عشيّة الاحتفالات. وبتاريخ 14 حزيران، تصدّر تقلا مجدّداً الصفحات الأولى في الصحف المحلّية: «الحزبية أمام الجامع (...)، مظاهرات حول سليم بك تقلا»- حصلت الإشكالات الأولى لدى وصول تقلا إلى الجامع حيث هتف له قسم من الجمهور بينما أخذ الباقون يصرخون مندّدين به ومطالبين باستقالته. فبادرت قوى الأمن إلى بعض التوقيفات وعاد الهدوء. ولدى خروج تقلا من الجامع بُعيد الاحتفال، ارتفعت مجدّداً الهتافات المؤيّدة له من جهة والمندّدة به من جهة أخرى، ومنعه خصومه من الوصول إلى سيّارته وقلبوها رأساً على عقب، مما تسبّب باشتباكات بين المجموعتين. ثم توصّل قسم من أنصار المحافظ إلى فتح الطريق بصعوبة فائقة لتمكينه من مغادرة المكان. وسرعان ما وصلت قوات الدعم وتمكّن رجال الأمن من تفريق المتظاهرين[151]. وقد شاهد ما حدث الرسميّون ومفتي الجمهورية والمسؤولون الفرنسيّون واللبنانيّون، من بين الذين أتوا لتقديم تهانيهم بالعيد إلى أعيان الطائفة الإسلامية. ولئن كان قسم من الصحافة، الموالي للخوري، قد لام مناوئي تقلا على ما وصفوه بأنه إخلال بـ«قواعد الضيافة»، فقد أجمعت الصحافة على القول «إننا كنا نتمنّى لو لم يحصل مثل هذا الحادث»[152].

غير أن هذا الحدث قد حمل بعداً آخر تجدر الإشارة إليه وهو أنه، للمرة الأولى منذ إنشاء دولة لبنان الكبير عام 1920، يظهر على الملأ بهذا الوضوح توتّر العلاقات داخل الطائفة السنّية. كما أنها المرة الأولى التي يُحيّا فيها بهذه الحماسة أمام جامع المدينة الكبير «شخص من أنصار لبنان» من الرعيل الأول. في العام 1935، كان قلة قليلة من رجال السياسة اللبنانيين قادرين على تعبئة قسم من سكّان المدينة حول شخصهم، ولا سيما إن كانوا ينتمون الى طائفة غير طائفتهم. ولقد أظهرت هذه القضية الأهمّية التي اكتسبها تقلا بفضل منصبه، والعلاقات التي عقدها في هذا الإطار، وما سببت له أيضاً من الكثير من العداوات: «فقد حيكت المكائد للحصول على منصب تقلا»[153]. أما أنصار هذا الأخير فقد نظموا هجوماً مضاداً، فالتمسوا السماح لهم بتنظيم مظاهرة تأييد لتقلا، لكن الحكومة لم تسمح لهم بذلك[154]. فعُمّمت عرائض تتهم عبد الله بيهُم بأنه «المحرّض على قيام

(151) لسان الحال. 14 حزيران 1935.

(152) MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 528. Revue de la Presse. A propos des incidents...,؛ والتقرير حول المقالات التي كرّستها للحادث البلاغ وصوت الأحرار والنهار.

(153) مذكّرة (من دون عنوان) تاريخ 18 حزيران 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942

(154) لسان الحال، 16-17 حزيران 1935.

المظاهرة العدائية ضد المحافظ يوم العيد (...) مطالبة باستجوابه حول هذا الأمر»[155]. ثم أنهيت المسألة بعد بضعة أيام ولم يكشف عن نقاط التفاهم الذي تم الوصول إليه: «قام أحد أنصار محافظ بيروت» بزيارة لبيهم «لوضع حدٍّ للنزاع»، تلاها سحب جميع العرائض من المداولة[156]. وقد أثار الحادث لدى السلطات الفرنسيّة شيئاً من السخط على تقلا. ولم يكن طلب السلفة المقدّم لتجاوز أزمة البلدية الماليّة ليسوي الأمور[157]. في الواقع، «لم تكن السلطات الرسمية لتوافق على أن يكون اسم موظف في الدولة منطلقاً لمظاهرات قد تُحدث الفوضى»[158]. لذلك فقد أمسى تقلا عام 1935 يُعتبر موظفاً واسع النشاطات، ومربكاً بعض الشيء للسلطات الحاكمة.

قضيّة الملعب البلدي: نقل تقلا من محافظة بيروت

«كان الموضوع المتداول بين الناس، في آخر ثلاثة أيام، النقل الإداري الذي حصل في بيروت... وما نتج عنه من إشاعات غذاها الرأي الرسمي للمفوّض السامي»[159]. بهذه العبارات أعلنت الصحافة المحلّية نقل تقلا إلى محافظة لبنان الشمالي ونُقِل «الوصيّ عليه» الفرنسي، المستشار بوبون Poupon إلى اللاذقية. وقد تم هذا الإجراء بعد أسبوع من التحقيقات في البلدية[160]. ووصف دي مارتل الإجراء بوضوح أنه عقوبة تأديبية لأن «هذين الموظّفين لم يبذلا، في ظرف معيّن، الجهد الكافي للدفاع عن المصالح العامة الموكلة إليهما»[161]. لا أحد في المدينة يجهل أن الظرف المقصود يتمثّل بشراء البلدية عقاراً يملكه هنري فرعون، وهو سياسي من الكتلة الدستورية، بسعر 000 40 ليرة لبنانية سورية لإقامة ملعب البلدية الرياضي. وقد تمّ هذا الشراء تلبيةً لطلب المسؤولين العسكريين الفرنسيين[162]. وإذا بالمفوّض

(155) خبر رقم 1894، بيروت، 1935/6/21؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942

(156) خبر رقم 1976، بيروت، 1935/6/28؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942

(157) راجع أعلاه، الصفحات 245 - 247 من هذا الكتاب.

(158) **مصدر سابق** ...Revue de la Presse. A propos des incidents

(159) **لسان الحال**، 17 كانون الأول 1935.

(160) **المصدر نفسه**.

(161) **المصدر نفسه**، 15-16 كانون الأول 1935.

(162) **المصدر نفسه**، 17 كانون الأول 1935. راجع أيضاً: مقتطف من صحيفة المساء تاريخ 17 كانون الأول 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 928.

السامي يقدّر بأن السعر المدفوع لفرعون يفوق بـ30 % السعر المفترَض[163]. وكان هذا الأخير «الذي ينصّب أصدقاؤه أنفسهم مراقبين على الأخلاق العامة عندما تتعلّق الأمور بسواهم» قد رفض تخفيض السعر، فقرّر دي مارتل أن يردّ بأقصى الصرامة لأن لهذه العمليّة، كما قال لرئيسه التسلسلي، انعكاسات أخرى: فهي تؤثّر على سعر العقارات في المنطقة التي كان المفوّض السامي يجري فيها مفاوضات لشراء عقارات لإقامة مطار جديد[164] – لأن تصاعد التوتّر في أوروبا كان يفرض تدعيم القدُرات اللوجستية لفرنسا في منطقة البحر المتوسّط.

استبدل تقلا بمحافظ درزي[165]؛ فما كان من سليم طيارة، حليف المحافظ المخلوع في السرّاء والضراء، إلا أن قام بحملة لتوقيع العرائض في الأوساط الإسلامية طلباً لتعيين محافظ مسلم، وذلك من «باب المناكفة». وكان تقلا قد علم بما قاله عنه المفوض السامي من «كلام، بواسطة أحد المقرّبين إليه في المجلس البلدي»[166]؛ فأشاع انه يرفض نقله وينوي ترك الوظيفة العامة نهائياً[167]. إلا أنه، قبل اتخاذه القرار النهائي، قام بزيارة طويلة لمندوب المفوض السامي[168] مهدت للقاء بالمفوض السامي نفسه[169]. فخرج من عنده وقد «بدت على وجهه بشائر الارتياح»[170]: إن المرسوم الصادر عن رئيس الجمهورية الذي يؤكّد نقله لن يتناول الانتقادات المذكورة في الإشعار الأساسي[171]. كما استجيب طلبه لشهري إجازة وسُمح له بتمضيتها في بيروت[172]. وسرى أيضاً حديث عن تعيينه في القضاء[173]. وهكذا ردّ له الاعتبار علناً وأخذ يعد العدة لمغادرة العاصمة واستلام مهامه في طرابلس[174]: «كان منزله يعج بوفود الرسميين

(163) سوف تُصدر لجنة التخمين بلاغاً تنفي بموجبه هذا الادعاء؛ **لسان الحال**، 24 كانون الأول 1935.

(164) كتاب من المفوّض السامي إلى وزير الخارجية، بيروت، 19 كانون الأول 1935؛ MAE, Paris, Syrie-Liban, 500

(165) الأمن العام، خبر رقم 3508، بيروت، 20 كانون الأول 1935؛ MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 942

(166) **لسان الحال**، 17 كانون الأول 1935.

(167) **المصدر نفسه**، 15-16 كانون الأول 1935.

(168) وكان في اليوم نفسه حفل التسلّم والتسليم بين المحافظين في بلدية بيروت؛ **لسان الحال**، 17 و18 كانون الأول 1935.

(169) **المصدر نفسه**.

(170) **المصدر نفسه**، 19 كانون الأول 1935.

(171) مرسوم رقم 2580 تاريخ 14 كانون الأول 1935، أشير إليه في القرار البلدي رقم 1 تاريخ 23 كانون الأول 1935 وفي **لسان الحال**، تاريخ 17 كانون الأول 1935.

(172) **لسان الحال**، 19، 20 و29-30 كانون الأول 1935؛ 7 كانون الثاني 1936.

(173) **المصدر نفسه**، 20 كانون الأول 1935.

(174) راجع بشأن تقلا، محافظ لبنان الشمالي، الفصل اللاحق.

ووجهاء المدينة الآتين لوداع هذا الموظّف الغيور على مسؤولياته والجدير بالثقة»[175]. وقرّر مجلس بلدية بيروت أن يوجّه إليه كلمات شكر رسمية، «تبقى في سجلاّت البلدية»[176]. كان للحدث في بيروت «وقع كبير وصدى أكبر»[177] فذكرت صحيفة **الاتحاد** أن الأمر «لا سابق له في تاريخ الانتداب... [وإذ يتوجه كاتب المقالة إلى الموظفين، يقول]: إن صراحتي لا تمسّ بمقامها»[178]. وقد تركّز الجدال فعلاً في الصحف حول: «الاشاعات المروّجة ضدّ المحافظ»[179]. ولم يكن ما يبطّنه أنصار الكتلة الدستورية يظهر على الملأ، وهو أن المسألة سياسية. فقد استعمل المفوض السامي هذه «الاتهامات الكاذبة» للتقليل من شأن شخصيتين نافذتين في الكتلة الدستورية [هما سليم تقلا وهنري فرعون]، وتسديد «اللكمة الأولى» في وجهها، وذلك في الوقت الذي كان الجميع ينتظرون فيه صدور قرار من المفوض السامي يعطي المجلس النيابي حق انتخاب رئيس الجمهورية العتيد[180]. هذا ما ذكره بشاره الخوري في مذكراته[181]. وكان نقل تقلا مؤشراً على الجهة التي كانت فرنسا توليها أولوياتها فيما يختص باختيار مرشحها العتيد؛ ألا وهو إميل إدّه. ومن البديهي أن يكون إقصاء تقلا مربكاً للكتلة الدستورية، عشية الاستحقاق الانتخابي لا بل على المدى الأبعد[182]. وقد استغل خصومهم هذا الحدث، فرأت جريدة **لوريان** في توجيه اللوم إلى تقلا تأكيداً رسمياً لما كانت تجهر به من نقد له في الماضي؛ كذلك فإنها اغتنمت الفرصة لانتقاد «الكونسرسيوم»[183]؛ ما أدّى

(175) مقتطف من صحيفة **المساء**، مصدر سابق. **لسان الحال**، 18 كانون الأول 1935.

(176) **المصدر نفسه**. لم يرد هذا القرار في السجل الذي اطّلعنا عليه والذي أشار فقط إلى تغيير المحافظ؛ قرار بلدي رقم 1 تاريخ 23 كانون الأول 1935 ومحضر المداولة في **لسان الحال**، 27 كانون الأول 1935.

(177) مقتطف من صحيفة **المساء**، مصدر سابق.

(178) Revue de Presse, 27 déc. 1935; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 528.

(179) **المصدر نفسه**.

(180) **لسان الحال**، 22-23 كانون الأول 1935.

(181) ب.خ.الخوري، مصدر سابق، ص194-195. كان للمؤرخ Zamir، القراءة نفسها لهذا الحدث، Zamir، مصدر سابق، ص176.

(182) في 1939، وجّه فرعون كتاباً إلى مارتل طلب فيه وثيقة خطّية تبرئ تقلا من أي شكوك بالاختلاس فأجابه دي مارتل: «أنا أؤكد لكم بكل طيبة خاطر أنّ اعتبارات إدارية وسياسيّة فقط حدت بي إلى الدعوة إلى نقل تقلا الذي ما شككت يوماً بصفاته في وظيفة المحافظ ولا بنزاهته وقد أكدّت له ذلك بنفسي حين أعلمته بأنني أحفظ له خالص تقديري»؛ كتاب دي مارتل لهنري فرعون، باريس، 27 حزيران 1939؛ محفوظات يوسف تقلا. في حديث أجراه مع M. Van Leeuw في 1986، صرّح فرعون أن تقلا لم يكن على علم بالصفقة التي جرت بينه وبين Poupon؛ M. Van Leeuw، مصدر سابق، ص458، ملاحظة 959.

(183) Revue de Presse, 27 déc. 1935; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 528.

الى تعطيل الصحيفة[184]، وذلك لأن «إيحاءاتها الخبيثة» قد أساءت للموظف الفرنسي الذي نقل هو وتقلا معاً، مع العلم ان رأي المفوض السامي فيه أنه: «ذو طوية حسنة وشرف لا يرقى إليهما الشكّ»[185]. أما الموظف الفرنسي فقد أصرّ على الاستقالة ومغادرة لبنان نهائياً[186]. ولئن كانت «قضية تقلا» سياسية، فإنها لم تكن تتعلق بالظروف الانتخابية الآنية وحدها؛ فلا يصحّ أن يُذلّ المفوض السامي أحد أقدم موظفيه الفرنسيين وأعلاهم رتبة إرضاءً لهذا التجمّع السياسي اللبناني أو ذاك؛ بل كان يكفيه في الدائرة السياسية المحلية الصغيرة، القيام بفعل أقل خطراً من ذلك بكثير لكي يوصل فحوى رسالته في تأييد إدّه ضد الخوري، ويجنّب بذلك ممثلي الانتداب مثل هذا الامتحان، ولا سيما أن شعبيتهم كانت ضئيلة[187]. ولعل نقل تقلا والمستشار الفرنسي من البلدية يكون، على غرار استبدال أعضاء المجلس البلدي عام 1934، مرتبطاً على الأغلب بالرغبة في «تبديل السياسة المتعلّقة بالمشاريع الكبرى»[188] وقد اقترن اسما تقلا وبوبون بها منذ ثماني سنوات. وقد رافق تغيير فريق العمل هذا، اتخاذ تدابير التقشف وعصر النفقات في الموازنة البلدية. وهو أمر يندرج على صعيد أعمّ في نطاق التدابير – المتخذة عادة بانتظام ثم لا تلبث أن تلغى – المتعلقة بكفّ يد الفاعليات اللبنانية الإدارية الكبرى المعرضة للنقد على الدوام. حتى أن الصحافة الموالية للمحافظ قد اعتبرت أن الجمهور راضٍ عن عقاب موظف كبير. فقد كتبت جريدة **المساء**، مع أنها كانت صراحة إلى جانب تقلا في مواقفها، تقول: «قوبل هذا الموقف بارتياح على الرغم من أن الجمهور قد أسف على رؤية المحافظ الذي أحبه الناس يُنقل»[189]. وقد بدأت، مع نقل تقلا، موجة جديدة من الشائعات حول «التشكيلات الإدارية المهمة المرتقبة»[190]، وأخذ الناس يتندرون بأخبار «القلق لدى كبار الموظفين» الذين «تعدّ على الأغلب مراسيم نقلهم»[191]. اما فيما يتعلق

[184] **لسان الحال**، 17 كانون الأول 1935. وهذا ما هلّلت له **النهار** التي رأت بالأمر تنبيهاً لمن «يصطادون في المياه العكرة»؛ Revue de Presse, 27 déc. 1935; MAE, AD Nantes, Beyrouth, 1er versement, 528.

[185] **لسان الحال**، 17 كانون الأول 1935.

[186] **المصدر نفسه**، 19 كانون الأول 1935؛ 1 و5-6 كانون الثاني 1936.

[187] من ذلك ما رواه أحد المعاصرين: قام دي مارتل في سباق الخيل وبعد أن تكلّم بجفاء مع أحد مناصري الخوري، بتأبّط ذراع كريمة إدّه أمام جمهور يترقّبه؛ N. de Bustros, *Je me souviens*, Beyrouth, Librairie Antoine, 1983, p. 68.

[188] راجع الهامش 134.

[189] مقتطف من صحيفة **المساء**، **مصدر سابق**. سوف ينشر أحمد السبع، أحد صحافيي **المساء**، عدة مقالات عن تقلا بعد وفاته في الصحيفة الجديدة التي أنشأها؛ على سبيل المثال **الهدى**، في 14 كانون الثاني و15 تشرين الثاني 1961.

[190] **لسان الحال**، 19 و20 كانون الأول 1935.

[191] **المصدر نفسه**، 25 كانون الأول 1935.

بتقلا فإن ما أصابه من لوم غير مبرر ونفي قسري إلى خارج العاصمة قد دفعه إلى إعادة النظر في خياره السابق باتخاذ الوظيفة العامة مهنة؛ ولا سيما أنه استطاب طعم السياسة على ما يبدو. وإذ لحق به الأذى شخصياً من ممارسات السلطات المنتدبة، فقد أصبح التزامه بالتحفّظ داخل موقعه في الوظيفة واجباً يثقل كاهله.

ملاحظات في موضع الخاتمة

لم يكن تقلا، يوم عُيّن محافظاً ورئيساً للمجلس البلدي لمدينة بيروت عام 1928، يُعرف بـ«وجاهة» موروثة ومشهود لها في البلد؛ بل كان ممثلاً للدولة في مؤسسة مدنية تحتكرها العائلات البيروتية العريقة. ولم تكن المساكنة بين قطبي البلدية في الأغلب، تتخذ شكل النزاع المعلن. ومع أن دعم السلطة المركزية لتقلا، وموقعه المهيمن مكّناه من فرض نفسه على الآخرين، إلا أن ما أظهره من جدية في ممارسة عمله[192]، ومرونة في تصرفاته[193] وتماهٍ بمصالح المدينة ومهارة في شلّ خصومه، قد ساهم كذلك في تقبّل أعضاء المجلس البلدي له وفي بقائه في منصبه طوال ثماني سنوات.

وفي سنة 1935، يوم ترك تقلا الوظيفة، كان قد أصبح شخصية مشهورة لدى الجمهور – ويعود الفضل في ذلك جزئياً الى مناوئيه – ولم يعد جائزاً اعتباره موظفاً لا يكتسب سلطته إلا من موقع الوصاية، فقد بات يمتلك قواعده الخاصة به. فقد شحذت الأعوام الثمانية التي أمضاها في دار البلدية – وهي مدة استثنائية في طول البقاء في الإدارة البلدية والوطنية إجمالاً– معرفته بأجهزة الدولة، ومكّنته من تثبيت موقعه. كذلك فإنها أوصلته إلى اتخاذ موقعه في المسرح السياسي اللبناني، وكان اختياره دون تردد التزام جانب بشاره الخوري. وقد أدى به توثيق صلاته بالخوري إلى تدعيم موقعه وفي مقابل ذلك، فقد أغنى الكتلة الدستورية بمكانته وصلاته.

استعرضنا من خلال هذه الدراسة البيوغرافية حقبة زمنية كاملة. وذلك أن مسيرة تقلا على رأس محافظة بيروت وبلديتها قد أظهرت على نحو ملموس التطور الجاري في لبنان في تلك الحقبة من الزمن. كذلك فإن ما بلغه من نفوذ وما بُذل من جهد لإزاحته عن منصبه يدلاّن على ترسيخ

[192] في الفترة ما بين 16 كانون الثاني 1928 و20 آذار 1930 مثلاً، تغيّب عن ثلاث جلسات من أصل 135، بينما كان التغيّب مزمناً لدى عدد من الأعضاء؛ Carla Eddé، مصدر سابق.

[193] لم يتبيّن في محاضر جلسات المجلس أي تفوّق ملموس لتقلا إذ نادراً ما ذُكِر اسمه بشكل صريح في المباحثات حول قرارات لم تنل الإجماع، لا بل اتُخذت بعض القرارات رغم رأيه المعاكس.

الدولة اللبنانية وعلى تفاقم الصراع على التحكّم بمؤسساتها. ولعل أن يكون في ظاهرة سليم طيارة أوفى حلفائه على مدى هذه السنوات، مادة للتأمل، نظراً لأنه كان يعدّ من أنصار القضية العربية والسورية[194]. وتدل هذه الحالة على مدى اختزال الواقع عندالنظر إلى الصراع السياسي الدائر في ذلك الحين على أنه إطار حصري للمواجهة بين مؤيدي القومية العربية و/ أو القومية السورية وبين مؤيدي القومية اللبنانية، ما قد يؤدي إلى الظنّ بأن طرفي النزاع واقعين في عداء مستحكم. كذلك فإن مثل تقلا يتيح مقاربة ما طرأ على الوطنيين اللبنانيين من تطور تدريجي فيما يتعلق بصلتهم بالسلطة المنتدبة، بعد أن كانوا يطالبون سنة 1920 بالحماية الفرنسية. فقد أصبحت الوصاية على الدولة اللبنانية المتماسكة بمرور الزمن، أمراً صعب الاحتمال. ولم تخطئ السلطات الفرنسية في تقديرها لهذا الأمر، فقد انتقلت من قمع معارضيها السياسيين في العقد الثالث من القرن العشرين إلى قمع حلفائها القدامى من أمثال تقلا في العقد الرابع منه.

[194] راجع الهامش رقم 98.

الفصل السابع

محافظ لبنان الشمالي
1937/8/18-1935/12/15

خالد زيادة

- 1 -

عند المستديرة القائمة على مدخل المدينة الجنوبي، التي كان يحتل وسطها تمثال عبد الحميد كرامي، باعتباره أحد رموز الاستقلال، أطلقت بلدية طرابلس على إحدى جاداتها الست اسم رمز آخر للاستقلال ورفيق الأول في معتقل راشيا بل في زنزانته، سليم تقلا. ولا شك أن الذكرى الطيبة التي خلفها صاحب الاسم الذي تولى منصب محافظ الشمال قبل ما يقرب من سبعة عقود من الزمن (1935-1937) ساهمت في قرار مجلس بلدية طرابلس إطلاق اسم سليم تقلا على أحد شوارع المدينة الرئيسية.

إن معرفة سليم تقلا لطرابلس تعود إلى فترة سابقة لتعيينه محافظاً لشمال لبنان. ففي بداية حياته العملية، وحين كان شاباً في مقتبل العمر، وبعد تخرجه من مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت، في سن الخامسة والعشرين، قبل منصب مفتش العدلية في بلاد العلويين حيث أقام في اللاذقية. وهي قصبة بحرية قليلة السكان ولم يكن لها نصيب بعد من العمران. بل إن لواء اللاذقية كان منطقة زراعية تنتج القمح والشعير والذرة البيضاء. ولا يزيد عدد سكان هذه القصبة عن عشرين ألف نسمة. كان سليم تقلا بين الحين والآخر، وفي طريقه إلى بيروت، عبر الطريق التي شقت حديثاً، يجد في طرابلس مكاناً لقضاء بعض الوقت. فهذه

المدينة التي يزيد عدد سكانها، مع مينائها، على الخمسة والثلاثين ألف نسمة، كانت شهدت خلال نصف القرن السابق للانتداب الفرنسي نهضة عمرانية وأدبية، وكان وسطها العمراني الحديث يشهد نشاط منتدياتها ومقاهيها وصحفها وفنادقها في منطقة التل حيث يقوم السراي العثماني الفخم في مواجهة برج الساعة الذي ينتصب ليرتفع في علوه على كل المباني الأنيقة التي شيدها الميسورون من أبناء المدينة ومن أبناء المناطق المحيطة. فهذه المدينة التي كانت مركزاً للواء يشمل طرطوس وصافيتا وحصن الأكراد وأرواد، قبل الانتداب الفرنسي، وإعلان دولة لبنان الكبير، كانت على صلة وثيقة بالنواحي التي أصبحت بعد عام 1920 جزءاً من بلاد العلويين[1]. لكن التقسيمات الإدارية التي أحدثها الفرنسيون لم تبدل من علاقة طرابلس بنواحيها التي فقدتها، فاستمرت خلال العقود التالية، مركزاً تجارياً للساحل السوري.

وقد أحدث إعلان دولة لبنان الكبير، إثر هزيمة المملكة العربية في دمشق في تموز 1920، اضطراباً في مدينة طرابلس التي كانت تنشد أن تكون مرفأ للمملكة العربية، وأن تكون جزءاً من الدولة العربية التي أعلنت في دمشق. لكن ضمها إلى دولة لبنان الكبير مع إعلان الجنرال غورو الشهير، أيقظ فيها حركتها الوطنية التي كانت ارتبطت منذ نهاية العام 1918 بالأمير فيصل الذي زارها واستُقبل من قبل أبنائها ووجهائها استقبالاً مشهوداً في تشرين الثاني من ذلك العام.

ولا شك بأن المفتش العدلي سليم تقلا الذي كان يحلو له أن يرتاح في طرابلس ليوم وليلة[2]، قد عرف خصوصية وضع المدينة المعترضة على الانضمام إلى دولة لبنان الكبير الوليدة. الأمر الذي سيشهد على أشد التعبيرات عنه بعد خمس عشرة سنة حين سيصبح محافظاً لمدينة طرابلس.

وفي مطلع العام 1927 كُلِّف سليم تقلا بالذهاب إلى طرابلس للتدقيق في سجلات بلدية الميناء[3]. ورغم أن المدة التي أمضاها في المدينة ليست معروفة ولكن التقرير الذي رفعه معاونه أمين مشحور يعود إلى آذار سنة 1928، مما يعني أنه زار المدينة مرات عديدة خلال العامين

[1] تفاصيل كثيرة حول أضاع كل من طرابلس واللاذقية نجدها في كتاب **ولاية بيروت** المطبوع عام 1916-1917، انظر: رفيق التميمي ومحمد بهجت: **ولاية بيروت**، مطبعة الإقبال. (الجزء الثاني - القسم الشمالي) الخاص بلواءي طرابلس واللاذقية.

[2] انظر الفصل الثالث: مفتش العدلية في بلا العلويين..

[3] Inspection de la municipalité d'el-Mina انظر AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, n 933, lettres du 20 et 22/2/1927 وترجمة خلاصة تقرير مشحور في 1928/3/1.

1927-1928، ووقف على أوضاعها واحتياجاتها واحتجاجها على الإدارة الفرنسية التي تحرمها من حقوقها.

وخلال السنوات العشر الأولى من الانتداب عرف لبنان ثلاثة تقسيمات إدارية: من 1920 إلى 1925 قسم إلى أربعة سناجق وبلديتين مستقلتين (بيروت وطرابلس)، وكان مركز سنجق الشمال هو زغرتا. ومن 1925 إلى 1930 قسم إلى 11 منطقة إدارية بموجب القرار رقم 3066 الصادر في 1925/4/9. وفي عام 1930 صدر المرسوم الاشتراعي (رقم 5 بتاريخ 1930/2/3). وقسمت محافظة الشمال الناخبة بموجبه إلى خمسة أقضية: طرابلس، زغرتا، بشري، الكورة، البترون، عكار[4].

وقد عيّن سليم تقلا محافظاً لبيروت واستمر في منصبه حتى نهاية العام 1935، حين نقل إلى طرابلس في 15 كانون الأول العام 1935، وقد أثار تعيينه في الوظيفة الجديدة دوياً كبيراً في الأوساط الشعبية والرسمية الإعلامية. فهذا الإداري الذي كان بلغ الأربعين من العمر، والذي سلخ خمس عشرة سنة من العمل الإداري الناجح والمتميز، أصاب رصيداً كبيراً من خلال ما أظهره من أمانة ومثابرة في عمله، مما سيؤهله إلى الانتقال إلى العمل السياسي، بعد فترة انتقالية امتدت عشرين شهراً أمضاها في طرابلس محافظاً لمنطقة الشمال بين 1935/12/15 و1937/8/18.

أما نقل سليم تقلا إلى طرابلس فكان مناسبة لاستعراض إنجازاته في بلدية بيروت. وقد كتبت صحيفة **البيرق**: «إن سليم تقلا الذي يتولى محافظة بيروت منذ 1928 وقف عليها كل ما في صدره من صحة ونشاط وتجرد وعلم ونزاهة وإخلاص، حتى أصبحت في طليعة إدارات الدولة انتظاماً ودقة. إن السواد الأعظم من أبناء هذه العاصمة يأسفون جداً لمغادرة سليم تقلا منصبه، فهو الذي جدد شباب هذه المدينة وجعلها في طليعة العواصم نظافة وترتيباً وعمراناً. فقد ضبط موازنة البلدية وأصلح شوائبها ونظم الجباية وضاعف مواردها. وأنشأ شبكة الطرقات المزفتة. وفي عهده الطويل تم كل ما في بيروت من مشاريع ومنتزهات وشوارع وساحات وحدائق وتشجير وبنايات جميلة شاهقة»[5].

تعددت الأسباب التي أدت إلى إعفاء سليم تقلا من منصبه في محافظة بيروت، لكنها برأينا أسباب تمتّ بصلةٍ إلى الصراعات السياسية. فحين صدر قرار نقله إلى محافظة الشمال، كانت

[4] جان باز: **الوسيط في القانون الإداري اللبناني**، بيروت، 1971، الجزء الاول، ص31-33.

[5] **البيرق**، 1935/12/15.

ولاية حبيب باشا السعد الثانية على وشك الانتهاء خلال أسبوعين. وكان المفوض السامي دومارتل قد أعلن في 11 كانون الأول 1935، قبل أربعة أيام من نقل سليم تقلا من محافظة بيروت، عن رغبته في إعادة العمل بالدستور: «كان يجب أن لا يبقى أقل ريب أو غموض، فقد أظهرتُ رغبتي مراراً عديدة في ترك انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية لمجلس النواب. وقد سبق لي أن بسطت هذه النية لوزارة الخارجية. وتردد صداها في جنيف [عصبة الأمم] نفسها أمام لجنة الانتدابات. ولكن لم يقع في الماضي حادث رسمي يجعل من هذه الرغبة حقيقة راهنة. أما الآن فقد تبدل الأمر، فإن وزارة الخارجية أبلغتني موافقتها على مشروعي الذي يقضي بإعادة حق انتخاب رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب»(6).

كان إعفاء سليم من منصبه وسيلة من الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية للضغط على الكتلة الدستورية التي يتعاطف معها ويدعمها سليم تقلا، والتي يتزعمها بشاره الخوري المرشح لرئاسة الجمهورية. أما المفوض السامي فكان يرغب بوصول المرشح الآخر إميل إده. وهو ما حدث بالفعل في جلسة الانتخابات في 20 كانون الثاني 1936 في المجلس النيابي حين فاز إميل إده بأكثرية 15 صوتاً، مقابل 10 أصوات نالها بشاره الخوري في دورة الانتخاب الثانية(7).

وبالرغم من الظروف السياسية الدقيقة. فقد قام سليم تقلا بصفته موظفاً إدارياً كبيراً في الإدارة اللبنانية، بزيارة الوزير المفوض مسيو لاغارد، وقام بزيارة الكونت دو مارتيل في اليوم السابق لانتقاله لاستلام منصبه الجديد. في هذه الأثناء اجتمع مجلس بلدية بيروت برئاسة المحافظ الجديد كامل حمية (محافظ الشمال سابقاً). وقد خصصت الجلسة لتقريظ الإنجازات التي حققها المحافظ السابق سليم تقلا. وقد أبدى عضوا المجلس البلدي، جان جلخ وعبد الله اليافي، أسفهما لنقله من منصبه، وأشادا بأعماله المجيدة في بلدية بيروت ومحافظتها وسهره المتواصل على مصالحها وإخلاصه لها. وقدم عبد الرحمن النصولي إلى المجلس طلباً يطلب فيه تسجيل خدمات سليم تقلا وحسن عنايته وشكره على الأعمال التي قام بها أثناء توليه محافظة بيروت ورئاسة بلديتها، فصدق طلبه بالإجماع(8).

كانت شهرة سليم تقلا وصيته كإداري متميز قد سبقاه إلى طرابلس. فبعد أسبوع على

(6) شفيق جحا: **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي (1918-1946)**، مكتبة رأس بيروت (1995) الجزء الأول ص448.

(7) المصدر نفسه، ص450.

(8) **البيرق**، 1935/12/21.

قرار نقله، زار مقر عمله الجديد بصحبة كامل حمية المحافظ السابق، وقاما بزيارة مكاتب السراي، الذي تم إنشاؤه في نهاية العهد العثماني، ويقع في ساحة التل الحديثة، وتقوم أمامه باحة واسعة ستشهد بعد أشهر قليلة الصدامات العنيفة إبّان زيارة الرئيس إميل إده لمدينة طرابلس. وبانتشار خبر قدومهما حضرت الوفود الشعبية لاستقباله وتهنئته بمنصبه(9).

ولكن سليم تقلا لم يلتحق بعمله الجديد بسرعة، بالرغم من أن قرار نقله كان مناسبة للتذكير بكفاءاته الإدارية التي نوهت بها صحف بيروت وطرابلس، فهو أظهر امتعاضه من قرار نقله الذي أظهرته صحيفة **الأوريان**، كأنه عقوبة على خطأ ارتكبه. فبعد أقل من أسبوعين من تسلمه لمنصبه الجديد، قابل سليم تقلا رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد الذي كان يقضي أيامه الأخيرة في الرئاسة، وطلب منه منحه إجازة إدارية لمدة شهرين فوافق على طلبه على أن تنتهي الإجازة في 21 آذار من العام 1936(10). وهكذا فإن سليم تقلا لم يباشر عمله فعلياً إلا في 22 آذار من العام 1936(11).

- 2 -

خلال الخمس عشرة سنة الأولى من الانتداب الفرنسي، اكتسبت طرابلس شخصيتها الجديدة كمدينة معترضة على ضمها إلى لبنان الكبير. مزيج من المشاعر السورية العروبية الإسلامية سيشكل هويتها، وهي المدينة العثمانية التي انخرطت في عصر التنظيمات ثم في العصر الحميدي، وقد جنت من العصرين انفتاحاً على التجارة الدولية وآمالاً في أن تتحول إلى مرفأ أول لسوريا(12). وتورد إحدى وثائق الخارجية الفرنسية Note au sujet de Tripoli, 6/10/1936, AD Nantes, Beyrouth كلاماً منسوباً إلى عبد الحميد كرامي يقول فيه: «نريد أن نكون مرفأ سوريا الأول بدل الاستمرار مستعمرة للبنان القديم الذي لا يظهر اهتمامه بنا إلا عبر إرسال أوراق تحصيل الضرائب». وكانت طرابلس المدينة الإسلامية التي يشكل الأرثوذكس نسبة الربع من سكانها(12مكرر)،

(9) **النهار**، 1935/12/24.

(10) **الرائد**، 1936/1/9.

(11) **الرائد**، 1936/3/26.

(12) جرجي يني: **تاريخ سوريا**، دار لحد خاطر، بيروت 1986 ص335 (1845-1909).

(12 مكرر) في Note au sujet de Tripoli المذكورة أعلاه نجد الإحصاء الآتي: طرابلس (المدينة): سنّة (27.600)، علويون (2000)، غير مسيحيين (200)؛ موارنة (1800)؛ روم أرثوذكس (2600)، مختلف مسيحيين (1000). الميناء: سنّة (6300)؛ مختلف مسلمين (100)؛ روم أرثوذكس (3000). موارنة (300)، مختلف مسيحيين (1000). المجموع هو 34,700 في مدينة طرابلس و10,700 في الميناء والمجموع العام 45.400 نفس 80 % منهم مسلمون.

قد ساهمت في النهضة الأدبية والفكرية في بدايات القرن، ومن أبنائها المعروفين حسين الجسر المفكر الإسلامي صاحب **الرسالة الحميدية**[13]، ورشيد رضا الذي هاجر إلى مصر عام 1898 وأنشأ مجلة **المنار** الشهيرة[14]، وفرح أنطون[15] الذي سافر في نفس الباخرة إلى مصر مع رشيد رضا وجرجي يني[16] المؤرخ، وآخرين.

خلال السنوات الأولى من الانتداب عقدت الزعامة المحلية للمفتي الشاب عبد الحميد كرامي الذي قاد الحركة الوطنية متخلياً عن منصب الإفتاء[17]، بالرغم من احتفاظه بحصانة رجل الدين، وكزعيم شعبي، استطاع أن يكسب ولاء النخبة المتعلمة المشبعة بأفكار الوطنية التي يمثلها الطبيب عبد الله البيسار[18]، وعمادها الشباب المتعلم خريجو كلية التربية والتعليم الإسلامية التي أسست عام 1926[19]. فضلاً عن ولاء الفئات الشعبية من الحرفيين الذين شعروا بأن التحديث الفرنسي يقلص مكاسبهم ويضرب اقتصادهم.

إن الشعور العميق بتهميش دور طرابلس هو الأساس في النمو السريع للمشاعر العروبية المناهضة لدولة لبنان. وقد فاقم الأمر إعطاء الفرنسيين للموارنة من أبناء الزاوية وبشري القدرة على التحكم في شؤون المدينة، إدارياً واقتصادياً. وبات مقر مطرانية الموارنة مركز الثقل في المدينة بالرغم من كون الموارنة يشكلون أقلية فيها[20].

وإذ حظي الموارنة بالمكاسب، فإن الشعور العام في طرابلس هو أن المدينة تحرم من حقوقها، والشعور بالحرمان الذي ما فتىء يتنامى قد أسهم في العداء للدولة اللبنانية ولسلطات الانتداب التي تسلّط موظفيها ورجال أمنها على شبابها.

لكن حالة الاعتراض على سلطات الانتداب، وعلى حكومة دولة لبنان، لا تختصر الوضع

[13] حسين الجسر (1845-1909): أحد وجوه الإصلاح الإسلامي وصاحب المؤلفات العديدة في العقيدة الإسلامية. ومحرر أول صحيفة تصدر في طرابلس.

[14] رشيد رضا (1865-1935): مؤسس صحيفة **المنار** وصاحب المؤلفات العديدة بينها **الوحي المحمدي**.

[15] فرح أنطون (1874-1933): أحد أعلام النهضة الأدبية، له العديد من الروايات.

[16] جرجي يني (1845-1936): مؤرخ طرابلسي وتربوي.

[17] عبد الحميد كرامي (1888-1950): سياسي لبناني، زعيم المعارضة الوطنية في طرابلس ورئيس حكومة عام 1945.

[18] عبد اللطيف البيسار: طبيب وسياسي وأحد زعماء المعارضة الوطنية في طرابلس، اشتهر بأعمال الخير.

[19] كلية التربية والتعليم الإسلامي، تأسست في طرابلس في عام 1926 بعد انفصال بعض الطلبة المسلمين عن مدرسة الفرير. لعبت دوراً هاماً في تخريج النخب المحلية ومشاركة طلابها في الإضرابات والتظاهرات.

[20] مطرانية الموارنة في طرابلس وعلى رأسها المطران أنطون عبد، لعبت دوراً بارزاً في الحياة السياسيةوالاقتصادية في عهد الانتداب.

في طرابلس عشية تعيين سليم تقلا محافظاً للشمال. فقد كسب الفرنسيون ولاء أبناء العائلات الوجهاء، فالشيخ محمد الجسر[21] ابن الشيخ حسين الجسر السابق ذكره كان أحد أبرز وجوه الإدارة اللبنانية، وقد صار رئيساً لمجلس الشيوخ والنواب، ومرشحاً لرئاسة الجمهورية، وقد كسبت الإدارة الفرنسية ولاء المفتي محمد رشيد ميقاتي والشيخ كاظم ميقاتي النشط الذي أصبح مفتياً في الخمسينات، والقاضي أمين عز الدين، كما كسبت العديد من العائلات النافذة كعائلة علم الدين في ميناء طرابلس وكان أبرز حلفاء الفرنسيين عائلة المقدم في طرابلس التي مثلت ثقلاً موازياً لزعامة آل كرامي[22]. فضلاً عن ذلك، فإن سلطات الانتداب كانت تعين في المجالس البلدية، في كل من طرابلس والميناء، الأعضاء الذين تستكين إلى ولائهم.

وفي الأشهر القليلة السابقة لتعيين سليم تقلا محافظاً للشمال، تفجر الصراع بين آل كرامي وآل مقدم. ففي حزيران 1935 تعرض عبد الحميد كرامي لاعتداء اضطره أن يستخدم سلاحه فأردى المعتدي قتيلاً وكان من آل المقدم. وقد أودع عبد الحميد السجن، الأمر الذي حدا بنجيب الريس، صاحب جريدة **القبس** الدمشقية وأحد أركان الحركة الوطنية للقول: «إن هذه القطعة الغالية من الوطن الجريح أخذت تتمزق، بل إن هذا الحصن الوطني في الساحل السوري بدأ ينهار ويتهدم فعلاً، وأي انهيار وأي تحطيم في هذا الحصن نريد أكثر من أن يُضرب عبد الحميد كرامي في وسط الشارع، وأن يطلق الرصاص على الضارب، وأن تصبح طرابلس المدينة الوطنية الوحيدة في لبنان محلاً للضرب وإطلاق الرصاص بين أبنائها أنفسهم وبين زعيمها وبين إخوانه وأنصاره الأولين؟!»[23].

وقد أدت هذه المناسبة الأليمة إلى تقارب بين كرامي والكتلة الدستورية، إذ تصدى بشاره الخوري للدفاع عن كرامي أمام القضاء وانتهت القضية بالإفراج عنه.

وقد انتهت الواقعة بتنازل آل المقدم عن دعواهم، والإفراج عن عبد الحميد كرامي قبل وصول سليم تقلا إلى طرابلس، إلا أن الخلافات داخل طرابلس كانت عصفت بين قادة الحركة الوطنية وخصوصاً بين كرامي وعبد اللطيف البيسار الطبيب الشعبي الذي كان نداً

[21] محمد الجسر (1879-1934): سياسي لبناني من طرابلس. رئيس مجلس الشيوخ والنواب. أدى ترشيحه لرئاسة الجمهورية في العام 1932 إلى تعطيل الدستور.

[22] انظر دراستنا العائلة والسياسة.

Khaled Ziadé: Tripoli: famille et politique, in *la vie publique au Liban*, Les cahiers du CERMOC .1977 P.P. 241-274

[23] نجيب الريس: **الأعمال المختارة**، المجلد السابع، منشورات رياض الريس، بيروت 1994. ص94.

لكرامي في الزعامة الشعبية. وقد رأى الريس في مقالة له في **القبس**: «إن الحصن الوحيد الباقي في الساحل السوري تصدع فلا تتركوه ينهار»[24].

كانت طرابلس تمثل حالة خاصة في كل لبنان وسوريا. فبالنسبة للكتلة الوطنية السورية كانت طرابلس مرفأ سوريا السليب. أما في لبنان فإن طرابلس كانت تشكل وضعاً خاصاً حتى في جسم المعارضة السنّية، فسُنّة بيروت كانوا ينخرطون أكثر فأكثر في النظام اللبناني ويستفيدون من ازدهار بيروت التجاري بصفتها عاصمة لدولة لبنان.

أما طرابلس فكانت تعاني من الشعور بالحرمان والاضطهاد، وقد أشارت التقارير الفرنسية نفسها إلى أن طرابلس، والأقضية ذات الأغلبية السنّية في الشمال هي الأكثر حرماناً:

Il existe dans le Liban Nord une région qui est complètement délaissée à tous les points de vue, (agriculture, hygiène, travaux publics etc...), c'est le caza d'Akkar.

Dans le Liban Nord ce caza est, après le caza de Tripoli, celui qui paie le plus d'impôts, la population est en majorité musulmane.[25]

فالشكوى من الحرمان، ليست مجرد حجة أو ادعاء، يضاف إليها التسلط على طرابلس الذي وصفته جريدة **القبس** المهتمة بشؤون طرابلس: «لا ندري ماذا يريد رجال الحكومة اللبنانية من مدينة مثل طرابلس. تحكموا بها وبخيراتها وبأهلها سبعة عشر عاماً. وأقاموا أبناء القرى اللبنانية حكاماً عليها ثم أذلوها حتى هددوها بغزوة أهل زغرتا»[26].

كانت أوضاع طرابلس شديدة التعقيد في نهاية العام 1935، فبالإضافة إلى ما عانته من تعسف السلطات الفرنسية وحرمانها من المشاريع الإنمائية، كانت المدينة منقسمة على نفسها بين الفريق المؤيد المتعاون مع الفرنسيين، وبين الفريق المتمسك بالوحدة السورية المنقسم على نفسه أيضاً بسبب الخلافات بين زعاماته.

لم تكن طرابس وحدها منقسمة إلى تيارين سياسيين، فمحافظة الشمال كانت منقسمة أيضاً إلى منطقتين: مسيحية تشمل أقضية زغرتا والكورة والبترون، وإسلامية تشمل قضاء طرابلس

(24) **المصدر السابق** ص80.
(25) AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 945, lettre du conseiller administratif du Liban Nord, Paty de Clam, à l'Administrateur Takla, Tripoli, 6/7/1936.
(26) نجيب الريس، مصدر سابق، ص140.

بما في ذلك الضنية وقضاء عكار. إن الوثائق الفرنسية تقرّ بهذه القسمة وتنتقد الإدارة اللبنانية التي تهمل المناطق الإسلامية:

«Si le gouvernement consacre ses disponibilités financières au caza du Koura, en majorité chrétien et qui faisait partie de l'ancien sandjak autonome du Liban, les musulmans ne manqueront pas de dire - non sans quelques raison - que le gouvernement libanais ne s'intéresse qu'à l'ancien Liban, et qu'il ne manifeste sa sollicitude aux habitants des cazas annexés en 1920 que par l'envoi des feuilles d'impôts».[27].

وقبيل عودته لاستئناف مهام منصبه الجديد، بعد انتهاء إجازة الشهرين، كانت الأوضاع مع بداية العام 1936 تنذر بعواصف سياسية، بعد إعلان الأحكام العسكرية في دمشق واعتقال الوجيهين البارزين في الكتلة الوطنية السورية جميل مردم ونسيب البكري. الأمر الذي أدى إلى امتداد حالة الاضطراب إلى لبنان، فأضربت بيروت، مما حدا بالسلطات إلى اعتقال العديد من الطلاب والتجار. أما طرابلس فقد أضربت مدارسها وأسواقها ثلاثة أيام وجرت فيها عشرات الاعتقالات[28].

- 3 -

بعودة سليم تقلا إلى مقر عمله، جرى الترحيب به مجدداً مع التذكير بما تنتظره منه محافظة الشمال التي عقدت عليه الآمال لإخراجها من حالة الإهمال. هذا ما ذكرته صحيفة **الرائد** التي يصدرها الأرثوذكسي جبر جوهر ابن بلدة أنفة الساحلية: «انتهت إجازة حضرة محافظ لبنان الشمالي، وعاد حضرته إلى طرابلس نهار الاثنين الماضي (22 آذار) واستلم مهام وظيفته. نرجو أن يكون عند حسن ظن الشماليين، فيعمل على ما فيه عمران هذه المنطقة المحرومة من عناية الحكومة ويساعد على تحسين الحالة الزراعية والاقتصادية فيها. وبذلك يحرز محبة الجميع واحترامهم»[29].

ولم يقتصر الترحيب على جريدة **الرائد** القريبة من الوطنيين، بل رحبت به أيضاً جريدة **صدى**

(27) Lettre du 6/7/1936, *Ibidem*, AD Nantes. يمكن لنا أن نستنبط، انطلاقاً من العلاقة الوثيقة بين باتي دو كلام والمحافظ ومن تفهم الأول لموقع الثاني الصعب، وحدة الموقف في ما يخص هذه المسألة.
(28) **الرائد**، 1936/3/26.
(29) **المصدر نفسه**.

الشمال التي يصدرها الزغرتاوي فريد أنطون القريب من حميد فرنجية. فقد ذكرت، بمناسبة زيارة أمين سر الدولة أيوب ثابت إلى الشمال أنه: «زار برفقة المحافظ المستشفى الحكومي وبلديتي طرابلس والميناء ومصلحة مياه رشعين». وعلّقت الصحيفة قائلة: «فبينما نحن نشكر لحضرة أمين سر الدولة، نقول إن هذه الزيارة القصيرة لم تكفِ وحدها لدرس احتياجات الشمال عن كثب. ولكن هذا الشمال الذي بات يتعشق رؤية الإصلاح والعمران يعلق آمالاً كبيرة على حضرة المحافظ اللامع الأستاذ تقلا، صاحب المآثر الإصلاحية والعمرانية في محافظة بيروت، والذي يتمتع بأكبر ثقة شعبية وحكومية. أخذ الله بناصره إلى ما به خير الشمال»[30].

وقد عادت صحيفة **صدى الشمال** إلى التنويه بتعيين سليم تقلا محافظاً للشمال، وقد ذكرت في أحد أعدادها اللاحقة: «إن العناية التي أرسلت سليم تقلا إلى الشمال كانت حكيمة وعاقلة ومحبة لخير هذه المنطقة»[31].

ويبدو أن المحافظ الجديد كان قد اطلع اطلاعاً وافياً على قضايا محافظة الشمال. وقد عرض رؤيته لأحوال طرابلس وأقضية الشمال في مقابلة أجرتها معه جريدة **الرائد**، التي وصفته بأنه «رجل مشهود له بالقدرة وحسن التدبير، مشهور بميله إلى الإصلاح والعمران. هذا الرجل هو سليم تقلا الذي أنشأ من المشاريع العمرانية في بيروت أثناء تسلمه محافظتها ورئاسة بلديتها، وشاد من المباني وفتح من الشوارع ووضع من المقررات ما جعل بيروت آية من الجمال والنظافة والنمو»[32].

وذكر خلال المقابلة عدداً من المشاريع التي ينوي العمل على تنفيذها:

إن مجال العمل في طرابلس واسع، فهناك شوارع يجب تزفيتها وتعبيدها. وهناك أقنية المياه المالحة يجب تغطيتها بطريقة فنية، وهناك شوارع عديدة يجب فتحها، إلى غير ذلك من الالتفات إلى المسائل الصحية التي تستدعي العناية.

- إن الحكومة لن تعمد إلى حجز شيء من واردات بلدية طرابلس بعد اليوم. والفضل في ذلك لرئيس الجمهورية. ويبدو من خلال المقابلة أن المحافظ تقلا قد تباحث بخصوص طرابلس مع الرئيس إده، ولهذا يقول: «صرح لي فخامته بأن الحكومة على استعداد تام، عندما تتوسع في وارداتها، أن تجعل لطرابلس قسطاً كبيراً من عنايتها».

[30] **صدى الشمال**، 1936/4/4.
[31] **صدى الشمال**، 1936/6/12.
[32] **الرائد**، 1936/6/18.

- بالنسبة لقضية مياه رشعين التي أثارت الكثير من الجدال، فإن الحكومة ساعدت على تسديد الأقساط للسنوات 36 و37 و38، بأن دفعت على سبيل السلفة قيمة العجز الباقي.
- استمرار الأعمال في طريق إهدن تسهيلاً للاصطياف.
- إن مشروع جر المياه إلى قرى قضاء الكورة في طريق التحقيق. ومهندسو شركة نبع الغار يضعون الخرائط لهذه الغاية.

ومن خلال القضايا المعروضة، فإن سليم تقلا عمل، خلال الفترة القصيرة، على حل مجموعة من المسائل التي كانت سبباً في النقمة الطرابلسية والشمالية عموماً على إهمال الحكومة المركزية للمشاريع الإنمائية في المحافظة المحرومة. فأموال بلدية طرابلس كانت محجوزة خلال تسعة أشهر سابقة بسبب تعقيدات إدارية مع وزارة المالية، وتمكن المحافظ تقلا من الإفراج عنها.

أما بخصوص مياه رشعين فإن هذا المشروع قد بدأ العمل به عام 1930 بمبادرة أهلية حين قام الطبيب والزعيم الوطني عبد اللطيف البيسار بالتبرع بمبلغ لإطلاق العمل في المشروع، وأنشئت لاحقاً مصلحة مياه رشعين وسلّم المشروع لها، وكان استكمال المشروع يحتاج إلى مزيد من التمويل، وبهمة المحافظ الجديد أعطيت بلديات طرابلس والميناء وزغرتا قرضاً لأجل استكمال مشروع مياه رشعين[33].

وكان تنشيط الاصطياف في منطقة الزاوية من أهم مطالب أهالي زغرتا. وبهذا الخصوص وعد المحافظ تقلا بتوسيع قسم من طريق زغرتا – إهدن، وخصوصاً المسافة بين زغرتا وحتى عرجس، كما أعطيت بلدية زغرتا – إهدن مبلغ ألف ليرة للقيام بأعمال الإصلاح مطلع الصيف[34].

أما جرّ مياه نبع الغار إلى قرى الكورة فكانت مسألة تتعلق بتأمين مياه الشفة لقرى الكورة وخصوصاً بشمزين وبطرام وشكا، وهذه المسألة عقّدها اختلاف في تقدير قيمة الالتزام بين الحكومة من جهة وبين ملتزمي تنفيذ المشروع[35].

وبالإضافة إلى هذه المشاريع، فإن صقالة غرونبلاد[36]، كانت سبباً في إثارة أهالي الميناء

[33] مياه رشعين: جر مياه رشعين إلى طرابلس أخذ شكل اكتتاب أهلي عام 1930 قبل أن تنشأ مصلحة مياه رشعين.
[34] جرت صحف الشمال وخصوصاً **صدى الشمال** على اعتبار شق طريق إلى إهدن إحدى مطالب المحافظة في سبيل تشجيع الاصطياف.
[35] نبع الغار: أخذ مشروع جرّ مياه نبع الغار إلى قرى قضاء الكورة الكثير من المداولات وتحول إلى مطلب أهلي.
[36] أعطت بلدية الميناء امتياز صقالة غرونبلاد الحديدية إلى شركة .S.A.T.M.U (سابقاً غرونبلاد) من 1922 الى 1934. وكان السكان يطالبون بإعادتها إلى البلدية لأنها «بنيت من أموالهم». AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, n 946, Dossier sur l'appontement Grumblatt, 1939.

الذين يطالبون بأن تصبح إدارتها شأناً يخص بلديتهم والتخلص من الامتياز المعطى لشركة غرونبلاد وحصر المداخيل ببلدية الميناء. وخلال زيارته إلى طرابلس في شباط 1937، أحضر رئيس الحكومة خير الدين الأحدب معه مرسوم عودة الصقالة إلى بلدية الميناء (ومرسوم آخر بتعبيد الطريق بين طرابلس والميناء). وكان المحافظ تقلا قد عمل خلال الأشهر السابقة على تحقيق هذين المطلبين.

- 4 -

وبالرغم من أن سليم تقلا قد قدم إلى طرابلس وفي جعبته العديد من الإيجابيات المتعلقة بمشاريعها الإنمائية، إلا أن التطورات السياسية المتلاحقة كانت تنذر بعواصف قادمة. ومع حلول الصيف كانت أخبار المفاوضات السورية-الفرنسية ترد تباعاً، وكانت طرابلس في حالة قلق على مستقبلها الذي سيتقرر في هذه المفاوضات. وكان عبد الحميد كرامي يهدد بالتظاهر والنزول إلى الشارع لإسماع المتفاوضين صوت طرابلس المطالبة بالوحدة السورية، وهذا ما عبرت عنه صحيفة **الرائد**: «ذكرنا في غير مكان في هذا العدد أن «الشباب الوطني» (حزب عبد الحميد كرامي) أذاع منشوراً يوم الخميس الماضي، يحث الطرابلسيين الكرام على الإضراب ثلاثة أيام متتالية، الجمعة والسبت والأحد، فأصبحت نهار أمس والبلد مقفلة بأكملها. وهذا يدل على أن البلد بكاملها ساخطة ناقمة على هذه الحالة التي آلت إليها سياسة التجارب من الأخطار على البلاد قاطبة وعلى طرابلس خاصة. وكانت هناك أقاويل وإشاعات كثيرة منها أن المدينة ستقوم بتظاهرة يوم الجمعة بعد الصلاة، وكان لهذا الخبر أثره في الدوائر الرسمية مما جعل الحكومة تتخذ الاحتياطات اللازمة استعداداً للطوارىء، فاستحضرت نحواً من ثلاثمائة نفر من الدرك من مختلف الأنحاء اللبنانية وحشدتهم في السراي. كما أن فرقة المتطوعة أخذت علماً بأن تكون على استعداد لتلبية أول طلب يصدر إليها»[37].

إن نقمة طرابلس تعود كما تقول صحيفة **الرائد**، إلى عدم الإتيان على مناقشة وضع طرابلس في المحادثات السورية-الفرنسية، مما أدى إلى السخط المنذر بالانفجار: «عندما شعرت (المدينة) بالأمس بكتاب السيد فيانو[38] المرسل إلى رئيس الجمهورية، ووقوف الوفد

[37] **الرائد**، 1937/7/18.

[38] رسالة فيانو وكيل وزارة الخارجية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية تؤكد أن حقوق لبنان كدولة مستقلة محفوظة، إثر المفاوضات التي تجريها الحكومة الفرنسية مع الوفد السوري. انظر شفيق جحا، مصدر سابق، المجلد الأول، ص505-506.

(السوري) مكتوف الأيدي أمام هذا التصريح، هبت دفعة واحدة للمطالبة بحقها المشروع. فكيف سرت وأينما حللت كنت تسمع أخبار الإضراب والعصيان المدني»[39].

وفي بداية شهر أيلول 1936، قرر رئيس الجمهورية إميل إده، بمناسبة زيارته للبطريرك عريضه في الديمان، القيام بجولة في محافظة الشمال، ومدينة طرابلس عاصمة المحافظة. وقد تولى سليم تقلا، بصفته المحافظ، توجيه الدعوة إلى الوجهاء للاشتراك باستقبال رئيس الجمهورية بمناسبة زيارة مدينة طرابلس يوم الأحد في 13 أيلول 1936 في سراي المدينة[40].

وقد جاء توقيت هذه الزيارة في ظرف شديد الحساسية والدقة. ففي مطلع شهر أيلول كانت الأخبار الواردة من باريس لا تبشر بالإيجابيات بالنسبة للمطالبين بالوحدة السورية من الطرابلسيين. بالرغم من أن نص المعاهدة لم ينشر، فإن المعاهدة قد وقعت في 9 أيلول في وزارة الخارجية الفرنسية، قبل وصول رئيس الجمهورية إلى طرابلس بأربعة أيام[41].

ولا يمكن أن نعزل زيارة الرئيس إده إلى الشمال عن الظروف السياسية المتعلقة بتوقيع سوريا لمعاهدة الاستقلال، وتوقيع لبنان لمعاهدة مماثلة في 13 تشرين الأول. فرئيس الجمهورية الذي يمثل جميع اللبنانيين هو غيره الذي كان يقبل فيما مضى بإعادة الأقضية الأربعة من الساحل إلى سوريا، وهو مطلب كان يلتقي في النهاية مع دعاة الوحدة السورية. لكن إميل إده كان يمثل في طرابلس كل مساوىء السياسة الانتدابية ويمثل بالنسبة للطرابلسيين سياسة التسلط الماروني على المسلمين.

لهذا فإن زيارته إلى طرابلس كانت بالنسبة لأنصار الوحدة السورية، وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي، مناسبة للتعبير عن سخطهم وغضبهم وإصرارهم على المطالبة بأن تكون طرابلس مرفأ سوريا الأول لا المدينة الثانية في لبنان.

وكان موقع المحافظ سليم تقلا دقيقاً للغاية، فهو قريب من ممثلي الكتلة الدستورية، وشخص غير مقرب من رئيس الجمهورية حسب ما تصفه الوثائق الفرنسية:

M.Tacla a des relations assez tendues avec le gouvernement actuel et n'est pas "persona grata" auprès du président de la république"[42].

ومن هنا كان عليه أن يتصرف بما يمليه عليه منصبه الرسمي دون أن يفقد صلاته بالأطراف

[39] **الرائد**، 1936/9/10.

[40] **الرائد**، 1936/9/10.

[41] شفيق جحا، مصدر سابق، المجلد الأول، ص519.

[42] AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, confidentiel Tripoli, le 6/7/1936.

الأخرى المعترضة على الزيارة.

شملت زيارة رئيس الجمهورية مناطق عديدة من محافظة الشمال. وبعد إكماله جولة في بلديات أقضية الكورة وبشري والزاوية، وصل إلى طرابلس، وقبل بلوغ موكبه ساحة التل حيث السراي، أخذ المتظاهرون الذين تجمهروا بإطلاق الشعارات المطالبة بالوحدة السورية ونشروا الأعلام السورية أيضاً.

وقد حدث صدام بين رجال الشرطة والمتظاهرين بعد أن أمر مفوض الشرطة سليم سليمان بتفريق المتظاهرين، فاستخدمت الشرطة الرصاص مما أدى إلى سقوط العديد من الجرحى[43].

وعمّت التظاهرات مدينتي طرابلس والميناء في اليوم التالي، مما حدا بقوات الشرطة إلى اعتقال العديد من الشباب المعروفين بنشاطاتهم الوطنية. واستمرت التظاهرات لمدة ثلاثة أيام متتالية، حتى كان التجمع في الجامع المنصوري الكبير حيث تليت مطالب طرابلس، وهي: إطلاق المعتقلين وعدم ملاحقة أحد من المطلوبين، وإعطاء الوعد الرسمي بالبحث بقضية طرابلس وضمها إلى سوريا[44].

وممّا زاد في تفاقم الأمور أن أحد الجرحى الذين أصيبوا في المواجهات التي حدثت يوم استقبال الرئيس إده قد توفي متأثراً بجراحه، فأفاقت المدينة في السابع عشر من أيلول على الدعوة إلى تشييع «الشهيد»، ودعا حزب «الشباب الوطني» إلى المشاركة في التشييع، والإضراب المفتوح الذي تواصل لمدة ستة وثلاثين يوماً. ويصف أحد المعاصرين وقائع الأحداث على النحو التالي: «أعلنت المدينة إضراباً مدنياً شاملاً طويل الأمد لمدة ستة وثلاثين يوماً، بطل فيها البيع والشراء، وأقفل التجار حوانيتهم، ونشبت الفتن، وقامت الشرور، وامتنعت جنود الحكومة من دخول المدينة وحفرت الأهالي خنادق عند مداخل الطرق لتمنع مرور الدبابات، وأقامت عندها متاريس لتحتمي خلفها (...) وبقيت المدينة كل هذه المدة في هيجان عظيم وشغب، وتضايق الفقراء والعمال (...) وبلغ أهل البلاد الداخلية (سوريا) ما وقع في طرابلس، فشق عليهم الأمر، وحضر ثلاثة من زعماء سورية، وهم سعدالله الجابري وجميل مردم بك وفخري البارودي، ودخلوا المدينة من جهة بوابة الحدادين، وسهل لهم الفرنسيون أمر الدخول لعلمهم بالغاية التي حضروا لأجلها. فوجدوا أن الإضراب عام

(43) **الرائد**، 1936/9/19.

(44) **الرائد**، 1936/9/19.

وشامل لجميع المدينة، والحوانيت مقفلة، فتدخلوا بأمر فك الإضراب. واجتمعوا إلى الزعيم عبد الحميد كرامي، وألقى سعدالله الجابري بالجامع المنصوري خطاباً قيماً، فتم لهم ما أرادوا. وفتحت المتاجر، ورجعت المدينة لوضعها الطبيعي»[45].

ويضيف معاصر آخر رواية أكثر تفصيلاً تظهر الدور الذي لعبه سليم تقلا في أحداث تلك الفترة العصيبة، يذكر سالم كبارة في مذكراته أن الفرنسيين قرروا اقتحام المدينة حيث يعتصم قادة العمل الوطني، فما كان من المحافظ آنذاك سليم تقلا إلا أن أوصل الخبر إلى قادة الأحزاب الذين اشترطوا حل الإضراب بوجود رجال الكتلة الذين كانوا في بيروت والذين حضروا إلى طرابلس لإنجاز مهمة إنهاء إضراب طرابلس[46].

تظهر هذه الرواية المتأخرة للأحداث والتي كتبت (أو أمليت) بعد سنوات من انقضائها مدى الذكرى الطيبة التي تركها سليم تقلا في نفوس الطرابلسيين أكثر مما تبين الواقع التاريخي بدقة وأمانة. لكن المحافظ تقلا لعب على الأكيد دوراً مهماً في المفاوضات لإطلاق سراح المعتقلين. فالمفوض السامي وضع شرطين مسبقين لهذه الخطوة: زيارة يقوم بها وفد طرابلسي للرئيس إده وتسليم الأسلحة. وعلق بعد ذلك دو مارتيل في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 1936/12/11 قائلاً: «قاد محافظ لبنان الشمالي والمستشار الإداري الفرنسي في طرابلس [باتي دو كلام] هذه المفاوضة بمهارة»[46 مكرر].

كان إضراب طرابلس لمدة ستة وثلاثين يوماً أشبه بانتفاضة، قد أسفر عن إخفاق المطالبين بالوحدة السورية في تحقيق مطلبهم، خصوصاً أن الكتلة الوطنية السورية كانت قد أنجزت في تلك الفترة المعاهدة مع فرنسا وتخلت بموجبها عن المطالبة بضم الساحل والأقضية الأربعة إلى سوريا. واقتنع قادة طرابلس المطالبين بالوحدة السورية بضرورة التعامل مع الواقع الجديد. خصوصاً أن المفوض السامي دومارتيل قد أعاد العمل بالدستور في قرار أصدره في 4 كانون الثاني من عام 1937، وتشكلت حكومة جديدة هي الأولى منذ تعليق الدستور في أيار 1932، وقد كلف رئيس الجمهورية بتأليفها خير الدين الأحدب[47].

صحيح أن حركة الشارع في طرابلس لم تهدأ، خصوصاً عند الاحتجاج على ضم لواء

(45) محمد كامل البابا: **طرابلس في التاريخ**، منشورات جروس برس، 1995، ص302-303.

(46) سالم كبارة، أحد قادة العمل الوطني في فترة الانتداب، ونائب طرابلس (1964-1972): **طرابلس في ذاكرة الوطن**، دار النهار، بيروت، 2004. ص102-107.

(46 مكرر) Lettre De Martel à MAE, Série E-Levant, Ss Syrie-Liban 1930-1940, n 502

(47) شفيق جحا، مصدر سابق، المجلد الثاني، ص562.

الإسكندرون إلى تركيا في شهر كانون الثاني من عام 1937، ولكن الأمور كانت تتجه تدريجياً إلى الاستكانة. ففي الخامس من شباط زار خير الدين الأحدب، وهو طرابلسي الأصل، مدينة طرابلس، واجتمع بقادة العمل الوطني وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي[48]، وكان اللقاء ودياً حسب التقارير الفرنسية التي كانت لا تزال تشكك بموقف كرامي. لكن جريدة **النهار** ذكرت أن كرامي فسر ترحيبه برئيس الحكومة قائلاً: «السوريون تركونا فعلينا أن نطالب بحقنا في لبنان»[49].

كان خير الدين الأحدب يحمل في جعبته العديد من الوعود بتنفيذ مشاريع طرابلس. وبغضّ النظر عن تنفيذ بعض مطالب طرابلس، فإن زيارة خير الدين الأحدب كانت بداية مصالحة طرابلس مع الجمهورية اللبنانية. أما سليم تقلا فكان يمارس دوره في التهدئة واستيعاب المعارضين، ففي شهر حزيران من سنة 1937، صادفت ذكرى المولد النبوي، وهي المناسبة التي تخرج فيها المدينة تعبيراً عن مشاعرها الوطنية في العهد الانتدابي. وقد حاولت السلطات الحكومية أن تمنع الاحتفالات، ولكن سليم تقلا استطاع أن يعقد اتفاقاً مع المحتفلين. ويروي سالم كبارة في مذكراته: «استدعاني المحافظ ورحب بي كثيراً، واعتذر عن موقفه المتصلب والذي عزاه إلى تدخل بعض الوجهاء في المدينة. وقال لي: أنا أريد أن أتفق معك على سير الاحتفال، فرفضت ذلك، وقلت له: نحن نتحمل المسؤولية بشرط أن لا يشارك فيها أي شرطي. وذكرت له كيفية سير المهرجان، وقال لي: هذا عهد؟ أجبته: هذا برنامجنا فوافق»[50].

ولم يكن قد تبقى لسليم تقلا الكثير من الوقت في منصبه محافظاً للشمال. فحين أعلن رئيس الجمهورية حل المجلس النيابي في 24 تموز 1937، استقال من منصبه[51] ليخوض غمار الحياة السياسية، وينتخب نائباً عن جبل لبنان ويعين لفترة قصيرة وزيراً للأشغال العامة في حكومة خير الدين الأحدب الرابعة الائتلافية التي تشكلت في 30 تشرين الأول العام 1973.

(48) حول زيارة رئيس الوزارة خير الدين الأحدب يرافقه وزير الزراعة إبراهيم حيدر طرابلس واجتماعهما بعبد الحميد كرامي في مكتب المحافظ انظر:
Paty de Clam à Meyrier (6/2/1937) et note confidentielle du même (8/2/1937) et Information n 673 de la sûreté de Tripoli (8/2/1937) in AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, carton n 460.
أما عبد اللطيف بيسار فتمنع عن تلبية الدعوة.

(49) **النهار** 1937/2/6. نقلاً عن شفيق جحا، مصدر سابق، المجلد الثاني، ص560.

(50) سالم كبارة: **طرابلس في ذاكرة الوطن**.

(51) طرح ترك سليم تقلا لوظيفته مشكلة سياسية إدارية. «أرغمه الرئيس إميل إده على اختيار أحد أمرين: أخذ إجازة دون =

كانت الفترة التي قضاها سليم تقلا في منصب محافظ الشمال، والتي استمرت مدة سنة ونصف السنة، مرحلة انتقالية في حياته العملية. وكان منصب محافظ طرابلس آخر المناصب الإدارية التي تقلب فيها بعد سبعة عشر عاماً من العمل في الإدارة اللبنانية. وقد بدأ حياته في القضاء وأنهاها محافظاً في طرابلس، بعد أن اكتسب خلالها خبرة كبيرة أهلته للانتقال إلى العمل السياسي.

وقد شهدت المدة التي أمضاها في طرابلس الإضراب الشهير الذي هو أقرب إلى انتفاضة طرابلس ضد سلطات الانتداب. إلا أن إضراب الأربعين يوماً، الذي استطاع تقلا خلاله أن يوفق بين مقتضيات منصبه وبين تعاطفه مع المضربين، كان بداية تحول في موقف طرابلس باتجاه دولة لبنان إثر عقد المعاهدة الفرنسية – السورية.

كانت فترة انتقالية حاسمة بالنسبة لكل من دولتي لبنان وسوريا. في تلك الظروف المضطربة، استطاع سليم تقلا أن ينجز مهمته بنجاح – بالرغم من الصعوبات ومن أنه اعتبر هذا التعيين بمثابة منفى له خارج العاصمة بيروت – وأن يلبي للشمال بعض مطالبه، وأن يؤمن لنفسه انتقالاً لن يكون آمناً من الإدارة إلى الحكم.

= الترشح (إلى الانتخابات)، أو، في حال الترشيح، طلب الإحالة على التقاعد وهو ما تسمح له به النصوص المرعية الإجراء. اعتبر سليم تقلا أن هذا الخيار جائر... أخيراً تمّ اعتماد حل ثالث: يوضع سليم تقلا بالتصرف ويحق له لاحقاً إما طلب العودة إلى صفوف الإدارة وإما الإحالة إلى التقاعد...».
Meyrier à MAE, série E-Levant, Ss Syrie - Liban 1930-1940, n 503.
انتقدت **النهار** و*le Jour* الوضع بالتصرف ورأت فيه «دليلاً واضحاً عن تحيز [الحكومة] وعدم نضوجها»؛ *Ibidem*, n 531.

الفصل الثامن

في خضمّ العمل السياسي

1945-1937

جولييت هونفو

يمثل العام 1937 منعطفاً في مسيرة سليم تقلا مع انتخابه نائباً، لينتقل هذا الموظف الكبير فعلياً إلى الحياة السياسية. وكانت الحقبة الأخيرة من حياته فترة صعود مذهل انتهت مع وفاته يوم 11 كانون الثاني 1945. بين 1937 و1943، كان موقع تقلا إلى جانب بشاره الخوري يزداد أهمية إذ رافقه في مراحل وصوله إلى الرئاسة. أما 1943-1945 فهي سنوات رجل الدولة ووزير الخارجية في أول حكومة استقلالية منبثقة عن الميثاق الوطني.

نحاول في هذه الدراسة إعادة رسم مسيرة سليم تقلا من خلال المحفوظات الديبلوماسية والعسكرية الفرنسية بشكل أساسي[1]. فالرجل متكتم والمراقبون الفرنسيون في عهد الانتداب كانوا يعيرون اهتماماً خاصاً للوجوه السياسية على الساحة اللبنانية. وجاء الهوس بوجود مؤامرة بريطانية، خصوصاً في 1940–1941. ليحرف نظر الفرنسيين، مما جعل صورة سليم تقلا مشوشة في حسابهم.

إن الصعود السياسي لسليم تقلا شهادة على لبنان الحديث الذي كان يتأكد حضوره، خلال

(1) MAE Paris pour les Archives diplomatiques du Quai d'Orsay; AD Nantes pour les Archives diplomatiques de Nantes, et SHAT pour le Service Historique de l'Armée de Terre à Vincennes.

فترة الانتداب، على خلفية نزاعات متعددة منها الداخلي – التنافس بين الزعيمين المارونيين بشاره الخوري وإميل إده – والخارجي على صعيد العلاقات بين لبنان وفرنسا وإنكلترا والدول العربية المجاورة. وكان سليم تقلا، ابن العائلة المتواضعة مادياً والمنتمي إلى طائفة صغيرة نسبياً هي طائفة الروم الملكيين الكاثوليك، قد تسلق مراتب الإدارة الانتدابية وصولاً إلى الوزارة. لم يأتِ من إحدى عائلات ملاكي الأرض أو رجال المال أو السياسة، وهي مواصفات رئيسية للعمل السياسي في لبنان[2]. وهذا ما يطرح اسئلة حول الظروف التي دخل فيها تقلا عالم السلطة ودائرة المستشارين المقربين من بشاره الخوري وحزبه الدستوري. وكيف نجح أيضاً في البقاء على رأس وزارة الخارجية بالرغم من كل المصاعب التي واجهت حكومة الاستقلال التي ترأَّسها رياض الصلح؟ وهل كان سليم تقلا من رجال بشاره الخوري أم كان طرفاً فاعلاً مستقلاً في السياسة اللبنانية؟ وفي هذه الحالة ماذا كانت مساهمته الشخصية في الاستقلال وفي الميثاق الوطني؟

القسم الأول: 1937-1943
النائب والوزير الدستوري

1. انتخابات 1937. سليم تقلا من عداوة إميل إده إلى حماية بشاره الخوري

استفاد سليم تقلا الطموح من ظروف مؤاتية، في العام 1937، سمحت له بترك طرابلس حيث كان يمضي عقوبته الإدارية، ليلتحق بالعاصمة من باب الترقّي. فبعد أقل من عام على توقيع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية، أي في 24 تموز، انفتحت أمامه الاحتمالات مع الإعلان عن الانتخابات التشريعية في شهر تشرين الأول التالي. ربما لم يكن سليم تقلا يأمل، في تلك اللحظة بالذات، بالوصول إلى الندوة النيابية خصوصاً أنه لا يتحدر من عائلة «برلمانية» أو من بيئة ثرية، خلافاً لغالبية النواب. فعلى أي قاعدة شعبية يمكنه الارتكاز للحصول على المقعد الكاثوليكي في كسروان، مسقط رأسه، التي نزح عنها منذ سنوات عديدة سعياً وراء الصعود الإداري؟

أمضى تقلا أقل من شهر قبل أن يقرر خوض غمار الانتخابات. وكان يستفيد، وسط المواجهة بين إميل إده وبشاره الخوري، من موقع لم يختره في مدينة طرابلس ذات الغالبية

(2) Antoine Messara, *La structure sociale du Parlement libanais*, Université libanaise, Beyrouth, 1977, pp. 139-170.

السنيّة. فمنذ توقيع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية لم يعد بإمكان قطبي السياسة اللبنانية تجاهل التحول في الموقف الإسلامي، وخصوصاً السنّي، من قيام دولة لبنان الكبير. فمستقبل الدولة الجديدة، وبالتالي نجاح رئيسها الماروني، يتوقف على هذا الالتفاف الجديد. وإذا كان بشاره الخوري وحلفاؤه أعلنوا منذ زمن سعيهم إلى التوافق الطائفي، فإن الأكثر حماسة للتحالف اللبناني–الفرنسي، إميل إده، وخلافاً للمتوقع، هو الذي أطلق التقارب المطلوب مع السنّة. وكان سعى، منذ العام 1932، إلى اكتساب شرعية إسلامية[3] انطلاقاً من طرابلس، المؤيدة بقوة للانضمام إلى سوريا. أمام هذا التحدي الموجه إلى برنامجه الأصلي، اضطر بشاره الخوري إلى المشاركة في حكومتي اتحاد وطني[4].

كان مركز سليم تقلا حاسماً في سياق هذه المنافسة على أصوات المسلمين من موقعه، بدءاً بأواخر العام 1936، كرئيس لبلدية طرابلس ومحافظ للشمال. وقد نجح تقلا القريب من الدستوريين في التواصل مع «الوحدويين» الطرابلسيين دون التنكر لولائه اللبناني. فتمكن من إدارة الاضطرابات التي تسبب بها توقيع المعاهدة الفرنسية اللبنانية من خلال دور الوسيط بين الحكومة وأنصار الوحدة مع سوريا[5]. وعلى الأرجح تمكّن تقلا في هذه المحطة من تسجيل نقاط لصالح الدستوريين على حساب إميل إده وسياسته في الوسط الإسلامي. وفي شهر تموز

(3) غداة إحصاء 1932 وبروز الأهمية العددية المتزايدة للمسلمين في لبنان الكبير، دعم إميل إده ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية مما دفع المفوض السامي الفرنسي إلى التدخل لتعليق الدستور. انظر Fadia Kiwan, «La perception du Grand Liban chez les maronites dans la période du mandat», in Nadim Shehadi and Dana Haffar Mills (eds), *Lebanon, a history of conflict and Consensus*, Centre for Lebanese studies and I. B. Tauris & Co Ltd, London, 1988, p. 139-140. وفي العام 1936، بعد انتخابه للرئاسة، كلف إميل إده سياسياً سنياً طرابلسياً، هو خير الدين الأحدب، تشكيل الحكومة.

(4) Fadia Kiwan, *op. cit.*, p. 140-141 et Courrier du haut-commissaire p.i. Meyrier au ministre des Affaires Etrangères, le 5 septembre 1936, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 1501. في العام 1937 وافق الدستوريون على المشاركة في حكومة الأحدب من خلال تعيين ميشال زكور وزيراً للداخلية. راجع Télégrammes et courrier de Damien de Martel au Ministre des Affaires étrangères, les 10, 12 et 14 mars 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 502, et télégramme du 11 mars, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461.

(5) نجح سليم تقلا برفقة المستشار الإداري الفرنسي في طرابلس، دو باتي دو كلام، في التحضير لزيارة وفد طرابلسي إلى إميل إده وعملية تسليم أسلحة المتمردين. راجع Lettre de Damien de Martel au MAE, le 11 décembre 1936, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 502. كما جدد مساهمته في تنقية الأجواء بين الطرابلسيين من دعاة الوحدة مع سوريا والحكومة في شباط 1937 بالتحضير للقاء بين الأحدب وزعماء التيار الوحدوي.=

1937، أكد بشاره الخوري وحلفاؤه تعزيز مواقعهم، لا سيما لدى «المسلمين المتطرفين» في بيروت[6]. عندئذ عمد إميل إده إلى حلّ البرلمان في 24 تموز وحصل على زيادة في عدد النواب من أجل قلب ميزان القوى لصالح معسكره[7].

وجاء الإعلان عن الانتخابات التشريعية ليعيد إلى الواجهة التنافس على طرابلس من قبل الزعيمين المارونيين وليضع سليم تقلا في وسطه. فمنذ مطلع آب، سرت شائعات بأن الحكومة قررت نقله قريباً من طرابلس، ما أثار العديد من ردود الفعل[8]. ومع أن الخبر لم يتأكد، إلا أنه برهن على ضعف حكومة خير الدين الأحدب وأكد، في المقابل، دخول سليم تقلا المعترك السياسي. فبعد أقل من أسبوع، في 16 آب، أعلن محافظ الشمال أمام الدستوريين أنه ينوي الترشح على لائحتهم في جبل لبنان للمقعد الكاثوليكي[9].

لا يمكن فهم قرار سليم تقلا خوض غمار السياسة إلا كردّة فعل على ما أظهره إميل إده من عداوة تجاهه. بالطبع، إن دراسته ومسيرته الإدارية وضعتاه على هذا الطريق[10]، لكن المواجهة مع رئيس الجمهورية والخشية من تعريض مجرى حياته العامة للخطر من جديد شكّلتا الدافعين الرئيسيين في توجهه، فبدا وكأن قراره طائش يشي بسخط وحدّة يطبعان إرادته وطموحه. وكما أسلفنا، فإن سليم تقلا لم يكن يمتلك وسائل النجاح الانتخابي خصوصاً أن نفوذ رجال الدين الموارنة حاسم في جبل لبنان وكسروان، وأن البطريرك عريضة كان يضغط

= راجع Lettre de Paty de Clam au délégué auprès de la République libanaise le 17 Février 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 460. راجع أيضاً Information du 20 décembre 1937.

(6) Lettre de Damien de Martel au Ministre des Affaires étrangères, le 14 juillet 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 503.

(7) Lettre de Damien de Martel à MAE, le 28 juillet 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 503. (راجع أيضاً الفصل السابق دراسة خالد زيادة).

(8) Information de la Sûreté générale, le 6 août 1937, et rapport de Levafader, Inspecteur adjoint au Liban Nord, le 11 août 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(9) Information de la Sûreté générale, le 19 août 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397. كان بشاره الخوري في زيارة إلى باريس للحصول على مساندة السلطات الفرنسية في مواجهته التشكيلات الإدارية التي يعتزم إميل إده القيام بها عشية الانتخابات. راجع Meyrier, Délégué général du haut-commissariat, au MAE, les 20 et 25 août 1937, MAE Paris, E-Levant, Liban-Syrie, 1930-1940,n 503.

(10) Cf. Samir Khalaf, «Primordial ties and Politics in Lebanon», *MES*, avril 1968, vol. 4, n 3, p. 256.

على الدستوريين لتشكيل لائحة ائتلافية[11] وهذا ما لم يكن يناسب سليم تقلا[12].

وما زاد من صعوبة موقفه رفض إميل إده منحه إجازة إدارية للتحضير لمعركته، إذ خيّره بين «الحصول على إجازة دون أن يترشح» او، في حال أصر على ترشيح نفسه، أن يتقدم بطلب إحالته على التقاعد. وأمام خطر فقدانه وظيفته في حال فشله في الانتخابات، لجأ سليم تقلا إلى المفوض السامي الذي حصل له في النهاية على إجازة إدارية تمكنه لاحقاً من العودة إلى السلك، أو إحالته على التقاعد في حال فوزه[13].

في المقابل، أظهر نهج الحكومة، ومن خلفها إميل إده، مدى اهتمامها بسليم تقلا كخصم في طرابلس[14]. ألم تشر جريدة **الأخبار** إلى ما شعرت به طرابلس من خسارة عند استبداله في منصب المحافظ[15]؟ في مواجهة ذلك وإرضاء لرغبة الطرابلسيين في استقلالهم الإداري يوم التفاوض حول المعاهدة اللبنانية مع فرنسا، سمّى رئيس الجمهورية لقضاء طرابلس قائمقاماً، لكن المنصب بقي بعد ذلك شاغراً[16]. لا تكشف هذه المناورة التي لجأ اليها إميل إده وحكومة الأحدب عن الأهمية التي اكتسبها سليم تقلا على المسرح السياسي فقط، بل تكشف أيضاً

(11) ستمارس الضغوط خصوصاً على فريد الخازن، المرشح الدستوري الأكثر نفوذاً. راجع Information de la Sûreté générale, le 4 août 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397. كانت خشية المراجع المارونية كما السلطات الفرنسية من مواجهة داخلية بين المسيحيين في الوقت الذي كان يتعزز فيه حضور الوحدويين على الساحة السياسية، والخطر تمثل في رؤية بشاره الخوري يسعى إلى كسب «الأصوات الإسلامية الوحدوية». راجع Le ministère des Affaires étrangères au haut-commissaire, le 20 septembre 1937, et Télégramme de Damien de Martel au MAE, le 5 octobre 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 503.

(12) Information de la Sûreté générale, le 26 et 27 août 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(13) Meyrier au ministre des Affaires étrangères, le 25 août 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie Liban1930-1940, n503.

(14) اعتبر أحد المراقبين الفرنسيين الإجراءات المتخذة من الحكومة بحق سليم تقلا «خاضعة للنقاش»، وهي تتعارض مع «سلوكه اللين واللبق عموماً». راجع Rapport de Levafader, Inspecteur adjoint au Liban Nord, le 11 août 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(15) Meyrier au MAE, le 1/10/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n531.

(16) Meyrier au ministre des Affaires étrangères, le 25 août 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie Liban1930-1940, n503. بحسب أحد الطرابلسيين استمرّ المحافظ الجديد والقائمقام هاشم سلطان في التدخل في الانتخابات. راجع Télégramme d'Ibrahim Chammas, Tripoli, le 29 août 1937, à Martel, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, n 397. من جهتها اتهمت صحيفة **النهار** رئيس مجلس الوزراء بمحاولة كسب ود «العناصر الوحدوية في طرابلس»، راجع Meyrier au MAE, le 1/9/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 531.

عن تعزز مكانته. في الواقع، استفاد بشاره الخوري مباشرة من الموقع الذي احتله سليم تقلا، فالزعامة السياسية الحقيقية في لبنان تفترض شيئاً من الليونة في المزج بين عناصر تقليدية والدولة الحديثة[17]. وكان سليم تقلا يمثل أحد وجوه الحداثة في الدولة الجديدة، فأصوله المتواضعة، لكن المحاطة بهالة مساهمة عائلته في «النهضة»، إضافة إلى اختصاصه والكفاءات التي أظهرها في ممارسته المسؤولية داخل إدارة «فرنسية النهج»، وضعته في مصاف نخبة لبنان الحديث. لكن، وفي مواجهة عداوة رئيس الجمهورية له، وجد سليم تقلا نفسه، وبسبب من موقعه القابل للمحاربة، مدفوعاً بلا رجعة إلى «معسكر» بشاره الخوري.

إثر عودته إلى لبنان بعد أن حصل في باريس على كرسي نائب معيّن (من أصل واحد وعشرين نص عليهم قانون الانتخاب)[18]، سارع بشاره الخوري إلى أخذ سليم تقلا تحت رعايته. وكان قبول المعارضة بمبدأ اللوائح الائتلافية مناسبة فرض من خلالها بشاره الخوري سليم تقلا من خارج النادي السياسي. وكان زعيم الحزب الدستوري المعارض بدايةً للائتلاف[19] رضخ في النهاية لضغوط السلطات الفرنسية التي كانت تخشى أن تؤدي المواجهة داخل المعسكر المسيحي إلى تعزيز مواقع المسلمين «الوحدويين». وفي 8 تشرين الأول، وافق، مقابل دخوله اللوائح الائتلافية والتفاهم على توزيع المقاعد، على تمديد ولاية إميل إده من ثلاث إلى ست سنوات، أي حتى كانون الثاني 1942، مما فكّ الارتباط بين الانتخابات التشريعية والرئاسية، إذ لن يكون بمقدور إده في هذا التاريخ الترشح إلى ولاية رئاسية جديدة[20].

استفاد سليم تقلا مباشرة من الاتفاق على توزيع المقاعد، وكذلك استفاد المعسكر الدستوري بالرغم من تخليه في المبادلة[21] عن «عشرات الأصوات» كما يقول المفوض السامي.

(17) راجع كتاب سمير خلف، مصدر سابق، ص250.

(18) Lettre au MAE (de Tessan) au haut-commissaire, le 20/9/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 503.

(19) Information de la Sûreté générale, le 28 septembre 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(20) Lettre du MAE (de Tessan) au haut-commissaire, le 20/9/1937, et Télégrammes de Damien de Martel au MAE les 5 et 8 octobre 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940 n 503. يرفع الاتفاق العدد الإجمالي للنواب إلى 63: 37 موالون للحكومة و26 للمعارضة مع ضمانة عدم تدخل الرئيس إده في الانتخابات ولا في الإدارة. راجع، بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، الجزء الأول، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، 1938، ص. 225.

(21) Lettre de Damien de Martel à MAE, le 8 octobre 1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 503.

وفي 11 تشرين الأول، كان يعتمد على ضمانات قوية عندما طلب نسخة عن سجله العدلي تحضيراً لتقديم ترشيحه[22]. فبالرغم من إصرار إميل إده[23] على معارضته، وبالرغم من الموقف المماثل للنائب الكاثوليكي المعيّن في بيروت، غبريال خبّاز[24]، تم اختيار سليم تقلا مرشحاً كاثوليكياً على لائحة الائتلاف في جبل لبنان[25].

في هذه الانتخابات المدبرة بين 24 و25 تشرين الأول 1937، والتي كرست «هزيمة النزعة الإسلامية الوحدوية مع سوريا»[26] فاز تقلا بنسبة عالية من الأصوات[27]. وفي 9 تشرين الثاني، تم تعيينه وزيراً للأشغال العامة في حكومة خير الدين الأحدب الجديدة، وكان في صفوفها دستوريان آخران من أصل 7 وزراء، هما موسى نمور للمالية ومجيد أرسلان للزراعة[28].

2. تقلا يبرز سياسياً: وزيراً للأشغال العامة ومخططاً لسياسة الحزب الدستوري

المشاركة الأولى في الوزارة (9 تشرين الثاني 1937–10 كانون الثاني 1938) والمواجهة مع خير الدين الأحدب.

لم يدلّ اختيار سليم تقلا وزيراً في حكومة الوحدة الوطنية على أهميته الجديدة في الساحة السياسية وحسب، بل كان أيضاً إشارة قوية موجهة إلى حزب إميل إده، في خيار لإبراز الموقع المعارض داخل الحكومة. ألم تذكّر صحيفة **لوجور**، الدستورية الهوى، بوجود وزراء في

(22) Information de la Sûreté générale, le 28 septembre 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(23) بحسب بشاره الخوري، هدد إميل إده بالاستقالة عندما علم باختيار الدستوريين سليم تقلا (وشارل عمون وجبران تويني) على لوائحهم الانتخابية. وقد طالب بشاره الخوري ميريه، المفوض السامي بالوكالة و«صديق» الرئيس، بأن يطلب منه عدم التدخل في الانتخابات. راجع بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، مصدر سابق، ص226.

(24) De Martel au MAE, le 20/10/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 531, et Information du 9 octobre 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(25) De Martel au MAE, le 20/10/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 531, et Information du 9 octobre 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(26) في النهاية انسحب رياض الصلح من معركة بيروت مع أنه حاول كسب الأصوات بإعلانه الانحياز إلى دولة لبنانية مشبعة بروح عربية. راجع De Martel au MAE, les 24 et 26/10/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 530.

(27) حصل سليم تقلا على 31936 صوتاً من أصل 38893 ليأتي في المركز الثاني بعد أحمد الحسيني (32585) وقبل كميل شمعون (31328). راجع AD Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, n 397.

(28) كان الوزراء الموالون، إضافة إلى خير الدين الأحدب، حبيب أبو شهلا، جورج ثابت وإبراهيم حيدر. راجع Déclaration ministérielle du 9/10/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 503.

صفوف الحكومة «من العناصر الجديدة التي كانت مضطهدة في الأمس القريب»؟[29]. ولم يخفِ بشاره الخوري، في تبريره مشاركة «أصدقائه» في الحكومة، ضرورة الحضور على الساحة السياسية لمواجهة تحديات حقبة الاستقلال الجديدة[30].

في الوقت نفسه، ومع المديح الذي كاله بشاره الخوري للمفوض السامي بسبب «نصائحه الحكيمة» ومساهمته في«تهدئة الخواطر»[31]، ربما كانت تسمية تقلا وزميليه موسى نمور ومجيد أرسلان مبادرة لتنقية الأجواء بين حزب الخوري والسلطات الفرنسية. وفي تبريرها المرتبك قبول الخوري بالائتلاف بعد رفضه له، اعتبرت **لوجور** أن تعيين الدستوريين الثلاثة في الحكومة يشكل «ضمانة» لعدم «العودة إلى ممارسات حكومية» سئمت منها البلاد[32]. ففي غياب تمايز سياسي أو إيديولوجي واضح مع حلفائهم في الحكومة، ارتكز الدستوريون على ما تمتع به ممثلوهم من أخلاقية وكفاءة، ليصوروا أنفسهم حماة الحريات الوطنية، مقابل الساعين في الجهة المقابلة إلى مصالحهم الخاصة[33]. فالمطلوب التشديد على المساهمة في قيام لبنان حديث قادته فرنسا شطر الاستقلال.

من فوائد هذا النهج أنه أقنع السلطات الفرنسية المطمئنة إلى وجود عناصر النجاح في الحكومة. فالمفوض السامي داميان دو مارتل رأى أن الحكومة الجديدة يمكنها الاستفادة من خبرة سليم تقلا «أحد الموظفين الأكثر كفاءة في لبنان»[34].

فرض تقلا نفسه بعد وقت قصير على دخوله الحكومة كمخطط للسياسة الدستورية ومنظّر لها، فرسم لنفسه صورة الرجل السياسي أكثر منه أحد «أزلام» الزعيم بشاره الخوري. وإذا كان تقلا حريصاً على الوفاء[35] للخوري مقابل ما لقيه منه من دعم، فإنه أبرز مواهبه السياسية أكثر مما حاول الإفادة من امتيازات منصبه الوزاري.

وبالفعل سارع تقلا إلى إبراز دور المعارضة، ولو على حساب مشاركته في الحكومة. في منتصف تشرين الثاني، ناصب الرأي العام المسيحي خير الدين الأحدب العداء بعد قرار وزير

(29) De Martel à Viénot, le 16/11/937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 531.

(30) Séance parlementaire du 9/11/1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, n 944.

(31) **المصدر نفسه**.

(32) De Martel à Viénot, le 10 et 16/11/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 531.

(33) مقال فاديا كيوان، مصدر سابق، ص140–141.

(34) De Martel àViénot, le 3/11/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 503

(35) سمير خلف، مصدر سابق، ص254.

الداخلية حلّ المنظمات شبه العسكرية، وعلى رأسها الكتائب، تحت ضغط السلطات الفرنسية. وفي كانون الأول ظهرت انشقاقات داخل الكتلة الدستورية التي دعا قسم منها إلى الخروج على التضامن الحكومي[36]. فكان سليم تقلا أول من تقدم باستقالته، في 10 كانون الثاني 1938، مبرراً خطوته بأنها تمّت «نزولاً عند قرار الكتلة الدستورية التي كنت ممثلاً لها في الوزارة». وقد لحق به كل من مجيد أرسلان بعد 9 أيام وحبيب أبو شهلا من مؤيدي إميل إده[37].

كانت الأزمة الوزارية مناسبة برهن فيها سليم تقلا ولاءه لمجموعة بشاره الخوري وأكد موقعه الجديد على المسرح السياسي. وإذا كان هدف الدستوريين إسقاط خير الدين الأحدب، فإن سليم تقلا كان يشكل نقطة التوازن بين الطرفين. فهو الذي عرف كيف يحاور زعماء السنة في كل من بيروت وطرابلس، كان قادراً أيضاً على اجتذاب التعاطف المسيحي الملتف حول إميل إده، وذلك لما فيه مصلحة الدستوريين. وفي الواقع، فإن الفترة القصيرة التي أمضاها سليم تقلا في الحكومة[38] أتاحت له البروز كرجل الوفاق. وليس من المستغرب أن نقع في المحفوظات الفرنسية على تقرير من الأمن العام ينقل، مطلع شباط 1937، قرار المعارضة ترشيح تقلا لرئاسة الحكومة. وسواء كان الخبر صحيحاً أم لا فإن الاقتراح يعاكس رأي المفوض السامي المصرّ على ضرورة إسناد هذا المنصب للمسلمين السنّة[39]. لكن سليم تقلا بقي حاضرا على المسرح السياسي، وقد سعى شخصياً لتوحيد المسلمين خلف عبدالله اليافي، أحد وجهاء بيروت والمؤيد السابق لرياض الصلح المنتقل إلى صفوف خيرالدين الأحدب خلال الانتخابات. ولكن فشل مسعاه[40] لم يخرج سليم تقلا من المعادلة، ففي شهر آذار

(36) Séance de la Chambre du 29/11/1937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 503 et Information de la Sûreté générale, le 11 décembre 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461.

(37) كان سليم تقلا قدم استقالته في 14 كانون الأول، لكن إميل إده رفضها. راجع Information de la Sûreté générale, le 14 décembre 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461. بالنسبة للظروف الخاصة باستقالته، راجع Information de la Délégation du haut-commissariat auprès de la République libanaise du 6 janvier 1938, et Compte-rendu de la séance de la Chambre du 10 janvier 1938, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461 et De Martel à Viénot, le 19/1/937, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 531. راجع أيضاً، بشاره الخوري، مصدر سابق، ص231.

(38) Information du 9/2/ 1938, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461.

(39) كان المطلوب كسب تأييد المسلمين لفكرة لبنان الكبير، راجع Meir Zamir, *Lebanon's quest. The Road to Statehood, 1926-1939*, London, I.B. Tauris, 1997, p. 235.

(40) رفض عمر بيهم بحزم، وبعد اتصال من سليم تقلا، تأييد عبدالله اليافي، منافسه الانتخابي. راجع Information de la Sûreté générale, le 8/2/1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461.

عرض عليه الأحدب من جديد منصباً وزارياً، لكنه رفض، مما أرغم رئيس الحكومة على الاستقالة[41]. فاضطر إميل إده إلى القبول بتكليف الأمير خالد شهاب، مرشح بشاره الخوري مقابل الدخول في حكومة اتحاد وطني[42].

المشاركة الثانية في الوزارة (25 آذار – 25 آب 1938) والمواجهة مع إميل إده

في 25 آذار 1938، عيّن سليم تقلا مجدداً[43] وزيراً للاشغال العامة إضافة إلى رئاسة مكتب الشؤون الخارجية الذي أنشئ في نيسان 1937[44]. وكان اقتراب حصول لبنان على استقلاله، في إطار المعاهدة الفرنسية اللبنانية، يمنح هذا المركز أهمية كبرى. مع ذلك فإن سليم تقلا، وفي سياق انقلاب المواقف لصالح معسكر بشاره الخوري[45]، حاول من موقعه السياسي إضعاف سلطة الرئيس إميل إده نفسه هذه المرة. فاستقال في 25 آب 1938 استنكاراً لقيام خصمه بتعيين أحد رجاله، القومندان مدوّر، على رأس قوى الأمن الداخلي[46].

وتدفعنا مطالعتنا للمحفوظات إلى الاعتقاد بأن استقالته كانت نتيجة تدبير سياسي بالتنسيق مع بشاره الخوري، حيث كان الهدف التشهير بتفرد إميل إده وفضح ازدواجية كميل شمعون وخالد شهاب[47]. وكان بشاره الخوري طالبها بإبداء موافقتها على تعيين إده القومندان مدوّر كي توافق الحكومة على إقناع المفوض السامي خلق مركز قضائي جديد يسند إلى فؤاد عمون، أحد أنصار الخوري.

(41) يبدو أن خير الدين الأحدب كلف نائب رئيس بلدية بيروت، سليم الطياره، إقناع سليم تقلا الذي رفض التعاون مع رئيس حكومة «لا يتمتع بثقة كتلته ولا بثقة قسم من الرأي العام». راجع Information de la Délégation du haut-commissariat auprès de la République libanaise du 15 mars 1938, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461

(42) Zamir, *Ibid*, p. 236

(43) الوزير الثاني الدستوري كان كميل شمعون في وزارة المالية.

(44) Décret du 15 avril 1937, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 397.

(45) يشير الأمن العام إلى أن مكتب بشاره الخوري حل محل مركز الحكومة في «السراي الصغير». راجع Information de la Sûreté générale, le 9/3/1938, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461.

(46) Télégramme de Meyrier à Viénot et Information de la Délégation du haut-commissariat auprès de la République libanaise, 26/8/1938, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461. راجع أيضاً كتاب بشاره الخوري، مصدر سابق، ص222.

(47) يدعي بشاره الخوري أن كميل شمعون اتفق مع الرئيس إده على دخول الحكومة. بشاره الخوري، **المصدر نفسه**، ص230.

لكن وزير المالية ورئيس الحكومة، وبناءً على وعود من رئيس الجمهورية بترفيع بعض الموظفين من أقاربهم، لم يماشيا سليم تقلا في استقالته، فحلّ شمعون محلّه في وزارة الأشغال العامة[48]. وتبدو هذه المناورة قابلة للتصديق خصوصاً أنه، مع اقتراب الحرب العالمية الجديدة، كان الاستقلال اللبناني الموعود مؤجلاً، وبالتالي لم تعد مشاركة الدستوريين في السلطة بالأمر الملح[49].

سمحت العملية لتقلا بتأكيد ولائه لبشاره الخوري وتعزيز موقعه داخل معسكره. وكان لقي تأييداً لموقفه من صحيفة **لوجور**[50]، وأبلغ بنفسه السلطات الفرنسية أن الهوة باتت عميقة بين الدستوريين وكل من كميل شمعون وخالد شهاب الذي انتهى إلى الاستقالة في 26 أيلول[51]. وفي سياق استنكارها مع غيرها من الصحف سيطرة المسائل الشخصية على المصلحة العامة، لم تنس صحيفة **لا سيري** الإشارة إلى ما يتحلى به سليم تقلا من «أمانة» إزاء حزبه السياسي[52].

فلا غرابة أن يعود اسم سليم تقلا إلى التداول من أجل رئاسة الحكومة ابتداء من تشرين الأول، مع محاولة الدستوريين إيصال سياسي شيعي إلى رئاسة المجلس النيابي بمناسبة حلول موعد تجديد هذا المركز[53]. لكن المناورة باءت بالفشل وأعيد انتخاب بترو طراد لرئاسة المجلس النيابي، مما بات يفرض إسناد رئاسة الحكومة إلى سياسي سنّي. وفي غياب مرشحين آخرين، تمت تسمية عبدالله اليافي لتشكيل حكومة اتحاد وطني جديدة لم يشارك فيها سليم تقلا[54].

(48) Information de la Délégation du haut-commissariat auprès de la République libanaise du 26/8/ 1938, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461, et Meyrier au MAE, le 30/8/1938, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 534.

(49) أثارت معاهدة الصداقة الفرنسية التركية (4 تموز) القلق في نفس بشاره الخوري خصوصاً أنها تؤكد التخلي عن لواء الإسكندرون لتركيا. راجع بشاره الخوري، مصدر سابق، ص229 .

(50) تقرير حول أقوال الصحف قدمه ميريه في 30/8/1938 إلى وزارة الخارجية MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 534.

(51) Information de la Délégation du haut-commissariat auprès de la République libanaise du 27/8/1938, et pour Habib Abu Chahla, Information de la Sûreté générale, le 25 et 26/9/1938, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 461.

(52) تقرير حول أقوال الصحف قدمه ميريه في 1938/9/13 إلى وزارة الخارجية MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban, 1930-1940, n 534.

(53) De Martel au MAE, le 2/10/1938, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 461.

(54) تم تعيين 3 وزراء من الكتلويين واثنين من الدستوريين هما حميد فرنجية (المالية والاقتصاد والخارجية) وصبري حماده (الأشغال).

هكذا انتهت الفترة الوزارية الأولى التي كانت إنجازات تقلا خلالها على قدر استقامته التي سعى الى المحافظة عليها في مواجهة الطبقة السياسية. وبعد أن كان جبل لبنان ينال الحصة الكبرى في توزيع الأشغال منذ 1936[55]، ترافق وصول تقلا إلى الوزارة مع إنشاء صندوق مستقل للمشاريع المائية، وتوزيع عادل لموازنة الوزارة بين الدوائر الانتخابية الأربع في لبنان[56]. كذلك كانت حصيلة نشاطه السياسي إيجابية. مما صنفه، عشية الحرب العالمية الثانية، المستشار الأمين والوفي لبشاره الخوري.

بهذه الصفة، قصد باريس في صيف 1939 تحضيراً لزيارة الزعيم الدستوري، ولتنظيم لقاءاته مع المسؤولين الفرنسيين[57]: فمنذ إنشاء مجلس المديرين في سوريا وزيارة إميل إده إلى العاصمة الفرنسية قبل فترة، كان الرجلان يحاولان منع أي تعديل دستوري في لبنان[58]. في كل حال، ليس من مؤشر على تنامي الدور السياسي لسليم تقلا أكثر من الهجمات التي راح يتعرض لها في الصحافة أثناء غيابه. فوجهت الانتقادات إلى إدارته لشؤون طرابلس[59]، واتهم أيضاً «بزيارة فرنسا على أمل تسميته رئيساً لمجلس المديرين في حال تطورت الأحداث في لبنان على صورة ما حصل في سوريا»[60]. وعند تعليق الدستور وتنصيب مجلس للمديرين من قبل غبريال بيو في أيلول، وصل الأمر بإحدى الصحف، **الشرق**، إلى نشر خبر – غير صحيح – بتعيين تقلا مديراً[61].

3. نحو الميثاق الوطني: سليم تقلا بين فرنسا وإنكلترا، بين لبنان والعروبة (1939–1943)

في أول أيام الحرب العالمية الثانية، شكّل قرار المفوض السامي إبعاد الدستوريين عن

(55) Séance de la Chambre du 8/11/1936, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 944

(56) قانون إنشاء الصندوق المستقل للتجهيز المائي في 7 أيار 1938 والقانون حول المشاريع المائية بتاريخ 17 أيار 1938. AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 946. راجع أيضاً مذكرات بشاره الخوري، مصدر سابق، ص230.

(57) بشاره الخوري، **المصدر نفسه**، ص232–236.

(58) **المصدر نفسه**.

(59) Revue de la presse libanaise du 24 au 30 juillet 1939, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 536.

(60) Revue de la presse libanaise du 31 juillet au 6 août 1939, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 536.

(61) Revue de la presse libanaise du 2 au 8 octobre 1939, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 537.

السلطة والإبقاء على إميل إده رئيساً، خطأ نفسياً أكيداً.

بالطبع سينضوي سليم تقلا وبشاره الخوري تحت لواء فرنسا، وهذا ما سيعلنون عنه في شباط 1940 لجريدة **النهار** ضمن تحقيقها «مع الشخصيات السياسية اللبنانية لمعرفة الأسباب التي تدفع لبنان إلى مؤازرة الحلفاء». ولم يكن المقصود الأمانة لصداقة عريقة، بقدر ما كان انتصار الحلفاء[62] الذي استعدّ اللبنانيون للتضحية من أجله، ذا ثمن، ألا وهو الاعتراف بلبنان.

فلبنان صار وطناً كامل الصفات بلغ به التقدم الذي حددته شرعة الانتداب حق التطلع إلى «الحرية الحقيقية». فهو قادر على الوفاء بالتزاماته في الدفاع الوطني ورسم سياسته على قاعدة «وحدة الأهداف» مع الحلفاء ضد «الأمبريالية والسيطرة على الشعوب». ومما لا شك فيه أن سليم تقلا كان يعد العدة للهجوم.

الهدنة والخيار البريطاني

غيّر توقيع الهدنة الألمانية الفرنسية في 22 حزيران 1940 وما تبعها من حصار بحري بريطاني للحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، من الأوضاع بصورة جذرية. وعندما حضر الجنرال دنتز ليحل محل غبريال بيو في 28 كانون الأول، كان الاستياء عاماً في لبنان وسوريا. وقد أدى ذلك إلى استقالة إميل إده واستُبدل به ألفرد نقاش، المطيع، في 8 نيسان 1941[63].

بالرغم من الشح في الوثائق الديبلوماسية حول سنوات الحرب، فإن معلومتين صغيرتين تتعلقان بسليم تقلا لفتتا انتباهنا، وهما تشيران إلى اتصالات أو مشاريع له من أجل استقلال لبنان، على قاعدة التفاهم مع دعاة «الوحدة العربية» بدعم من الإنكليز. وتأتي المعلومة الأولى من الأمير عادل أرسلان الذي يروي في مذكراته، بعد أقل من أربع سنوات، كيف أن سليم تقلا اقترح عليه، قبل وصول القوات البريطانية الديغولية في حزيران 1941، مشاركته مع عمر بيهم في حكومة يكون برنامجها تحقيق الاستقلال. لكن

(62) صحيفة **النهار**: «تحقيق مع الشخصيات السياسية اللبنانية لمعرفة الأسباب التي تدفع لبنان إلى مؤازرة الحلفاء» ومعرفة «فائدة» لبنان الوطن من انتصار الحلفاء. Revue de la presse libanaise du 19 au 25 février 1939, MAE Paris, E-Levant, Syrie-Liban 1930-1940, n 538 et annexes, p. 541.

(63) Antoine Hokayem, «La France et le Levant de 1940 à 1943», *Cahiers de la Méditerranée*, juin 1994, vol. 48, p. 84-85.

عادل أرسلان، وبعد أن وجّه الاستياء العام في لبنان نحو حكومة نقاش وفرنسا[64]، رفض العرض في نهاية الأمر لاقتناعه بأن من يقف وراءه هم البريطانيون، أصحاب السياسة المعادية في فلسطين[65].

أما المعلومة الثانية الصادرة عن جهاز الأمن العام التابع لفرنسا الحرة، بعد «التحرير»، فإنها تؤكد، إلى حد ما، الخبر الأول إذ تدور حول مشروع فيديرالية لبنانية سورية «وضعه سليم تقلا» بدعم من «كافة أنصار الوحدة العربية تحت الرعاية البريطانية»[66].

وحتى لو أنّ الخلاف الفرنسي البريطاني في المشرق[67] مع ما يحيط به من تشكيك وشائعات، قد بلغ مدى بعيداً يدفعنا إلى توخي الحذر في استخدام المعلومات الفرنسية، فإن فكرة اتصال سليم تقلا بالقوميين العرب، وحتى بالبريطانيين، لا تبدو غير معقولة. فهي تلتقي في الواقع مع الزيارة التي قام بها بشاره الخوري إلى القاهرة، في حزيران 1942، بصحبة السوري جميل مردم، لمناقشة موقع لبنان لدى جيرانه العرب. لذا يمكن اعتبار اللقاء بين سليم تقلا وعادل أرسلان مرحلة على طريق السعي إلى توافق وطني لبناني، ومقدمة لرسم استقلال لبنان كما سيتأكد ذلك في الميثاق الوطني عام 1943[68].

استمرار الحوار مع فرنسا والمسيحيين «اللبنانويين»

كان التحرير على يد الحلفاء وإعلان الاستقلال من قبل الجنرال كاترو، في 26 تشرين الثاني 1941، حدثين أساسيين في سياق بلورة الميثاق الوطني، أديا إلى تعديل في التوقعات سواء بالنسبة إلى بشاره الخوري أم إلى سليم تقلا الذي كان ما يزال يحتل موقعاً مميزاً في رسم

(64) حول هذه الأحداث، أحيل إلى أطروحتي للدكتوراه وهي تحديداً بعنوان: «L'émir 'Adil Arslan (1888-1954), de l'ottomanisme à l'arabisme, action politique et représentation de soi», sous la direction de Henry Laurens, INALCO, 2002, Paris, p. 375-383

(65) حول اللقاء بين عادل أرسلان وسليم تقلا، راجع **مذكرات الأمير عادل أرسلان، 1934-1953**. الدار التقدمية للنشر، بيروت، 1983 و1994، ص473-474.

(66) Information du 24/9/1941, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 2455

(67) أنطوان حكيّم، مصدر سابق، ص89–99.

(68) إذاٍ ما اكتفينا بما يورده عادل أرسلان في مذكراته، فإن الحديث مع سليم تقلا لم يتطرّق إلى الطائفية وهي فكرة مرفوضة من كلٍ من الدستوريين والقوميين العرب. إن الحكومة الثلاثية الأطراف التي اقترحها سليم تقلا – والتي يمكننا الافتراض أنها لم تُعِد النظر في وجود ماروني في سدة الرئاسة الأولى – تقصي في الواقع عدة طوائف عن الحكومة، مع ملاحظة وجود بعض التوازن بين مسيحيين (ماروني وكاثوليكي) ومسلمين (سني ودرزي).

سياسة الزعيم الدستوري. فبعد أن تلقى دعوة من النحاس باشا إلى القاهرة «لمناقشة القضايا العربية» في حزيران 1942[69]، وبعد أن طلب منه الجنرال كاترو تسمية مرشحه للمشاركة في حكومة يرأسها «الوحدوي السوري» سامي الصلح، لم يتردد بشاره الخوري في تقديم اسم سليم تقلا.

في النهاية، تخلى بشاره الخوري وسليم تقلا عن هذه المشاركة بسبب عدم رضاهما عن الشروط التي وضعها سامي الصلح. هل أفرطت «شروط الحكم» هذه في تأمين امتيازات لدعاة الوحدة السورية؟ لا يقدم بشاره الخوري في مذكراته أي تفسير لعزوفهما[70] تاركاً للقارئ التكهن بأن سامي الصلح لم يتمكن من التخلي عن مطالبه العروبية. فلنسجل في تلك اللحظة أن سليم تقلا فضّل الحوار والمهادنة مع فرنسا ومع المسيحيين المطالبين بحماية فرنسية. ذلك أن التقارب الذي كان بدأ مع العروبيين المدعومين من بريطانيا وضع بشاره الخوري، العائد للتو من القاهرة، أمام ضرورة الاستناد إلى تمثيل مسيحي عريض. وسيكون على سليم تقلا إعادة توجيه استراتجية مجموعته بشكل حاسم بغية تطمين المسيحيين اللبنانيي النزعة. وفي صيف 1942[71]، شاعت فكرة قيام تجمع مسيحي كبير لمواجهة سامي الصلح المتهم بالمبالغة في العمل لصالح طائفته. لكن وبالرغم من الدعم الذي قدمه المفوض السامي[72] والبطريرك[73] ومجمل الرأي العام المسيحي لهذه الفكرة، فإنها لم تَحْظَ باقتناع الزعيمين المارونيين الكبيرين. وفي شهر آب، توزع سليم تقلا العمل مع حبيب أبو شهلا - وقد سماهما الفرنسيون «بطلي التكتكة» - الأول لجهة بشاره الخوري والثاني لجهة إميل إده، من أجل تقريب وجهات النظر بين الزعيمين.

(69) بشاره الخوري، مصدر سابق، ص244-246. Information de la Sûreté générale, le 18/6/1942, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 79.

(70) بشاره الخوري، مصدر سابق، ص248.

(71) Revues de la situation politique en Syrie et au Liban, août et septembre 1942, MAE Paris, Guerre, 1939-1945, Londres CNF, n 42.

(72) في تشرين الثاني، ومن أجل توحيد المعسكر المسيحي، نجح كاترو في التقريب بين الرئيس نقاش والبطريرك عريضة. Télégramme de Catroux du 17/11/1942, MAE Paris, Guerre, 1939-1945, Londres CNF, n 52-53.

(73) في 15 آب، ناشد البطريرك عريضة، المناوئ بقوة لسامي الصلح، الدستوريين من خلال سليم تقلا الدخول في وحدة وطنية لمواجهة رئيس الحكومة. Revue de la situation politique en Syrie et au Liban, août 1942, MAE Paris, Guerre, 1939-1945, Londres CNF, n 42.

لقد فشل مسعاهما، إذ بقي الحذر مسيطراً على العلاقة بين الرجلين[74]. وقد استعرت المواجهة بينهما بعد الإعلان، في كانون الثاني 1943، عن إعادة العمل بالدستور وإجراء الانتخابات. وشكل جبل لبنان التحدي الأكبر، كونه معقل الزعيمين المارونيين والمجال الذي تلعب به الأصوات المسيحية، الأكبر عدداً في هذه المحافظة، الدور الحاسم. ومنذ منتصف شباط 1943، أعلن سليم تقلا ترشيحه في كسروان[75]. وفي ميله لمواجهة الصعوبات، شارك في صياغة بيان كتلته[76] فاتحاً بيته لاستقبال أنصاره[77]. وقد حاول مع حبيب أبو شهلا إعادة الحياة لبرلمان العام 1937 آملين بأن يلعب الجنرال كاترو دور الحكم لصالح أحد الزعيمين[78]. وقد نجح مسعاهما نجاحاً جزئياً في 18 آذار[79] عندما أقال كاترو ألفرد نقاش وعيّن مكانه أيوب ثابت، الخصم الآخر لبشاره الخوري.

مدركين تمام الإدراك أحداث الصراع، شن أنصار إميل إده حملة تتهم بشاره الخوري وسليم تقلا، بالدخول في مشاريع للوحدة العربية[80]. راهن سليم تقلا، صاحب الحظوظ الضعيفة في كسروان[81]، على صورته كصديق لفرنسا «تفضله المندوبية العامة وتصغي إلى آرائه»، وهذا ما اعتبره أخصامه ورقة رابحة في يده[82]. يبدو التقويم مبالغاً فيه، لكن هذه الصورة مثلت فرصة

(74) Information, le 23/12/1942, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106.

(75) Information , le 17/2/1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106.

(76) Informations , le 28/1/ et le 10/3/1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106.

(77) Information, le 1/2/1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106.

(78) Information, le 26/2/1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106 et note de Philippe David, Délégué auprès de la République libanaise sur la situation politique du 15 au 28 février 1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106.

(79) أثار تردد ألفرد نقاش حيال إجراء الانتخابات اضطراباً سياسياً كان كفيلاً بدفع كاترو إلى استبداله بأيوب تابت.

(80) Tract du 15 avril 1943, dans la Note de Philippe David au Cabinet politique du haut-commissariat sur la situation politique du 1er au 15 avril 1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 787. يسترجع الاتهام ما ورد في تقرير وضع في شهر آذار من قبل ميترو Maitrot المستشار الإداري لجبل لبنان وهو معروف بميله لإميل إده، يشير فيه إلى «الموقف القومي العربي» لبشاره الخوري في جبل لبنان ودليله على ذلك أنه وقع في القاهرة مع «نفر من حزبه» من بينهم سليم تقلا (كذا). راجع Rapport du lieutenant-colonel Maitrot du 12 mars 1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106.

(81) بحسب معلومة للأمن العام، أكّد موسى نمور أن سليم تقلا لا يقدم لبشاره الخوري «عشرة ناخبين»، راجع Information du 26 février 1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106.

(82) Information du 26 février 1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1106. في تموز، اعترض ميترو على العلاقات المميزة بين سليم تقلا وفيليب دافيد، المندوب لدى الجمهورية اللبنانية، والمدعوم من خليفة دافيد، بيار بارت Pierre Bart. لم نجد أثراً دقيقاً لوظيفة بارت في المندوبية الفرنسية قبل تعيينه مكان فيليب دافيد في =

لسليم تقلا الذي كان يحاول إقناع المرشحين الإدويّين بالالتحاق بلوائح الدستوريين. وقد سعى، خصوصاً، وحتى حزيران، أن يبعد أحد المرشحين الدروز الثلاثة في الشوف، حكمت جنبلاط، عن لائحة إده. لكن وفاة هذا الأخير وضعت حداً لمسعاه[83].

شكل قرار كاترو، في تموز، إحلال بترو طراد محل أيوب ثابت، نكسة للدستوريين[84]. وفي 29 آب، تكرس فوز لائحة إده في الدورة الأولى من الانتخابات في جبل لبنان. ولم ينجح سليم تقلا وبشاره الخوري إلا في الدورة الثانية، في 5 أيلول، إلى جانب مرشحين من كتلتهما[85].

لن نعود إلى فوز بشاره الخوري في الانتخابات الرئاسية، في 21 أيلول 1943. فلنذكر فقط الضغوط التي مارسها البريطانيون ضد ترشيح إميل إده، يساندهم في ذلك قنصل مصر في بيروت والكتلة الوطنية السورية ورياض الصلح[86]. نفتقد، في المقابل[87]، المعلومات حول الدور الذي قام به سليم تقلا في التقريب بين بشاره الخوري ورياض الصلح[88]. إن الاتفاق بين الوجهين الكبيرين من وجوه التاريخ اللبناني، الذي سيعرف لاحقاً بـ«الميثاق الوطني»، يدل بالطبع على الدور الخفي الذي لعبه تقلا. من خلال تسلمه وزارة الأشغال العامة، وخصوصاً من خلال حقيبة وزارة الخارجية، ساهم سليم تقلا بشكل واسع في بلورة المحاور الرئيسية لهذا المشروع الوطني. وفي نشاطه هذا، حافظ على خفره مقابل شخصيات صاخبة في الحكومة أمثال رياض الصلح وكميل شمعون في الداخلية والبريد إضافة إلى عادل عسيران في التموين والتجارة والصناعة وأيضاً مجيد أرسلان في الزراعة والدفاع الوطني والصحة[89].

=1943/11/25. راجع Note de Pierre Bart sur la situation politique du 16 au 30 novembre 1943. AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 788, et Note de service de Yves Chataigneau, le 17/12/1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1259.

(83) Information du Lieutenant-Colonel Maitrot, le 14 mai 1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1268.

(84) بشاره الخوري، مصدر سابق، ص. 252 وإدمون رباط، مصدر سابق، ص476.

(85) تقرير حول الانتخابات اللبنانية MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n1004.

(86) نشير هنا إلى أن الفرنسيين وافقوا على التخلي عن إميل إده مقابل ضمانة بعدم ترشح كميل شمعون الموالي للإنكليز. Eyal Zisser, *Lebanon, the Challenge of Independence*, I.B Tauris, London, 2000, p.56.

(87) راجع مساهمة رغيد الصلح في هذا الكتاب (سياسة لبنان العربية وبروتوكول الإسكندرية).

(88) Note de Helleu à Massigli du 4/10/1943, MAE, Paris, Guerre 1939-1945, Sous-Alger, n 999.

(89) يضاف إليهم إكمالاً للتشكيلة الحكومية حبيب أبو شهلا، نائب رئيس الحكومة ووزير العدل والتربية.

إذا كانت المنافسة مع إده وحماية بشاره الخوري قد دفعتا بسليم تقلا إلى الالتزام السياسي، وهذا رأينا في الموضوع، فإن المحفوظات الديبلوماسية، إضافة إلى مذكرات بشاره الخوري، تحافظ على صمت مطبق حول علاقات الرجل بمحيطه، أي مع «حاميه» من جهة ولكن أيضاً مع مختلف الأطراف السياسيين على الساحة السياسية اللبنانية من جهة أخرى.

لكن، أليس العمل في الكواليس هو مفتاح نجاح سليم تقلا السياسي؟ فمع أن الرجل يتمتع بماض انتدابي مطمئن، كان يَعْصى على المراقبين الفرنسيين الذين يولون اهتماماً كبيراً بأفعال وتحركات الزعماء اللبنانيين الكبار. ففي العام 1942، رأت فيه أجهزة «فرنسا المحاربة في المشرق»، «سياسياً ماهراً» و«دماغ الكتلة الدستورية». كذلك وجهت تهمة «الانتهازية»[90] إلى «صديق فرنسا» المرهوب الجانب هذا. لم تتغير النظرة اليه عام 1943. مثله مثل حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان، وزير الزراعة، لم يُصنّف سليم تقلا في خانة أصدقاء بريطانيا[91]. لكن الشك استمر، فسليم تقلا يعرّف - من باب الخطأ أيضاً[92] - بأنه «رجل أعمال مرتبط بالمصارف المصرية الكبيرة التي يشرف عليها الإنكليز»[93]. استفاد سليم تقلا، السياسي الطارئ من خارج النادي التقليدي، من هامش مناورة ضروري له كي يبرز بصفة محاور يحترمه كل من فرنسا والوحدويين السوريين والمسيحيين. وكما يلاحظ أحد المراقبين الفرنسيين، «إنه الرجل الوحيد الواقف عند مبادئه في معسكر بشاره الخوري (كذا). لم يحاول مرة معارضة السياسة الفرنسية وهو محترم في بيئته وفي أوساط المسلمين» (كذا)[94]. إنها لصفة مميزة تسهل الإقدام على التوفيق بين مختلف التوجهات السياسية للمجتمع اللبناني. يبقى السؤال: هل عملت هذه القدرة على التوفيق باستقلال أم أنها دخلت ضمن خطة بشاره الخوري الذي كان يقدر العمل السياسي الهادئ وصولاً حتى إلى اللعب على المتناقضات؟ فمن المستغرب أن الخوري، عندما اتهمه خصومه، خلال الحملة الانتخابية، بأنه يعد لمشروع

(90) «M. Selim Tacla, ancien ministre», note de la Délégation générale à Londres, MAE Paris Guerre 1939-1945, Londres CNF, n 62.

(91) Note de Helleu à Massigli du 4/10/1943, MAE, Paris, Guerre 1939-1945, Sous-Alger, n 999.

(92) مقابلة مع يوسف سليم تقلا.

(93) مذكرة دون تاريخ ولا توقيع مقدمة إلى ماسيغلي حول شخصيات حكومة رياض الصلح، MAE Paris Guerre 1939-1945, Alger, n 1004.

(94) SHAT, 4H308. مذكرة دون توقيع ولا تاريخ حول المرشحين لانتخابات 1943.

عربي وحدوي، لم ينف بحزم، بل بدا كأنه أراد إشاعة أجواء الشك حول المسألة، كمن يريد كسب أصوات المسلمين[95].

القسم الثاني 1943 – 1945
الميثاق الوطني ومعركة الاستقلال

4. السياسة العربية والاستقلال، الإنجازات والإخفاقات: تقويم عام لسياسة سليم تقلا

«فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب» كانت العبارة الشهيرة التي ضمَّنها رياض الصلح بيانه الوزاري، في 7 تشرين الأول 1943، والتي كانت بمثابة إعلان عن حجم المهمة الملقاة على عاتق سليم تقلا. وإذ أشار إلى أن لبنان «من أحوج الدول» الى التعاون الدولي من أجل تأمين استقلاله وسيادته وسلامة حدوده الحاضرة، وأن عليه أن «يضع في طليعة اهتمامه العلاقة بالدول العربية الشقيقة»[96]، فإن رئيس الحكومة وضع، في ذلك اليوم، وزارة الخارجية في صلب المشروع الذي تطمح إليه الحكومة الجديدة. إن تمثيل لبنان والدفاع عن مصالحه الخارجية وعن علاقاته مع الدول الأخرى هما المجال الجديد المطلوب استكشافه وضمانه في سياق تأكيد الهوية الوطنية. لن يخل سليم تقلا، حتى وفاته بعد 14 شهراً، بمهمته هذه، كما تشهد على ذلك مختلف الاتفاقيات الأساسية التي وقعها، والنصوص التي صاغها ووجهها إلى محاوريه الأجانب باسم حكومة الاستقلال اللبناني.

كان سليم تقلا أحد الأطراف الفاعلين في الحدث التاريخي الذي مثلته أزمة العلاقات الفرنسية اللبنانية في تشرين الثاني 1943. وقد فرض نفسه، بعد بيان رياض الصلح، في 25 تشرين الأول، المحاور اللبناني الرسمي مع فرنسا. وأكد بكل جسارة لجان هللو، المندوب

[95] حول التكذيب الذي نشره بشاره الخوري في 30 نيسان 1943، يزعم بعض أخصامه أن عباراته غامضة وتخفي الحرج الذي وقع فيه زعيم الكتلة الدستورية عندما صار، في القاهرة العام المنصرم، محاوراً لبعض الشخصيات العربية. يفيد تقرير فرنسي آخر أن بيان بشاره الخوري لم يقنع تماماً من يقولون أن لا دخان دون نار. راجع AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 787. Note de Philippe David, délégué auprès de la République libanaise sur la situation politique du 15 au 30 avril 1943 et Paris, Guerre 1939-1945, Londres CNF, n 42, Revue de la situation politique en Syrie et au Liban d'avril 1943.

[96] البيان الوزاري لرياض الصلح في 1943/10/7. MAE Paris Guerre 1939-1945, Vichy-Levant, n 29.

العام لفرنسا الحرة في المشرق، «أن أول حكومة دستورية للبنان المستقل تعتبر من واجبها إنجاز الاستقلال وتنظيمه لما فيه مصلحة الشعب اللبناني». وبعد أن أعرب عن رغبته في تحول المندوبية العامة إلى ممثلية ديبلوماسية، أعلن أن السلطات الدستورية اللبنانية باتت وحدها المخولة ممارسة السيادة على الأراضي اللبنانية. كما طالب أخيراً بأن تستلم الحكومة اللبنانية جميع المصالح والخدمات التي تديرها المندوبية العامة لصالح لبنان، بعد أن اتفق لبنان مع سوريا على إدارة المصالح المشتركة[97].

في مواجهة الرفض الفرنسي لإنهاء الانتداب، والموافقة على تعديل الدستور اللبناني، وقّع سليم تقلا رسالة ثانية، في 30 تشرين الأول، تتسم بلهجة لا تقل حزماً وتصلباً عن الأولى[98]. وقد استبقت هاتان الرسالتان تصويت المجلس النيابي، في 8 و9 تشرين الثاني[99]، على القانون الدستوري الذي يلغي أي إشارة إلى الانتداب. اعتبر سليم تقلا خائناً[100] وتم اعتقاله في قلعة راشيا، من 11 إلى 22 تشرين الثاني 1943، برفقة بشاره الخوري ورياض الصلح وعدد من الوزراء الآخرين المعتبرين الأكثر «عداء» لفرنسا[101]. بعد إطلاق سراحه وإعادة تنصيب الحكومة المحاطة بهالة الانتصار – وهي أحداث لن نعود إليها في هذا السياق – تسلم تقلا إعداد ملفات الاستقلال. فهو الذي سيقيم أول علاقات خارجية للبنان المستقل، ويعمد إلى تنظيم وزارة الخارجية وإجراء امتحانات لوظائف السلك الديبلوماسي، وخلق أول مناصب

[97] Lettre de Sélim Takla à Jean Helleu du 25/10/1943, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger n 1005.

[98] Lettre de Sélim Takla à Jean Helleu du 30/10/1943, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger n 1005.

[99] بشاره الخوري، مصدر سابق، ص43-44. إدمون رباط، مصدر سابق، ص485–486.

[100] هكذا استقال فيليب دافيد، المندوب الفرنسي لدى الجمهورية اللبنانية احتجاجاً على الأفضلية التي يوليها سليم تقلا ورياض الصلح لـ«العلاقات الشخصية» و«قطع الوعود». راجع Lettre de Philippe David à Chataigneau du 2/11/1943, SHAT, 4H308.

[101] اعتقل سليم تقلا وهو نائم مثل بشاره الخوري ليلة 10-11 تشرين الثاني. تقاسم الزنزانة مع كميل شمعون وعادل عسيران وعبد الحميد كرامي الذي اعتقل أيضاً ولم يكن في الحكومة. راجع Télégramme de Helleu à Alger du 11/11/1943, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 788. راجع أيضاً، بشاره الخوري، مصدر سابق، ص33–37؛ و General Spears, *Fulfilment of a Mission, Syria and Lebanon, 1941-1944*, London, 1977, p. 226–227 وأيضاً Charles Godard, «Au Levant de 1939 à 1946», non publié, 1978, (Mémoires d'un ingénieur français), SHAT, Papiers Godard, 1K434.

ديبلوماسية وقنصلية[102].

ومن الوجهة الديبلوماسية، ساهم سليم تقلا، بداية إلى جانب رياض الصلح وبشاره الخوري، في المفارضات مع سوريا والسلطات الفرنسية بغية نقل المصالح «المشتركة» إلى عهدة لبنان وسوريا، وهي القواعد الرئيسية لتأكيد سيادتهما. وقد أفضت هذه المفاوضات إلى توقيع اتفاق سريع، في 22 كانون الأول 1943[103]، مما فتح المجال، في 16 آذار 1944، أمام تأسيس المجلس الأعلى للمصالح المشتركة الذي كرس الوحدة الاقتصادية بين البلدين. اما اللحظة الهامة الثانية في حياة سليم تقلا الاستقلالية، فكانت مشاركته، إلى جانب رياض الصلح وموسى مبارك، رئيس البروتوكول ومدير مكتب رئيس الجمهورية بشاره الخوري، في اللقاءات المصرية اللبنانية في القاهرة بين 5 و17 كانون الثاني 1943. وكان الهدف الرسمي من زيارة الوفد اللبناني الإعراب عن الشكر للمسؤولين المصريين بسبب الدعم الذي قدموه للبنان خلال أزمة تشرين الثاني، و«تأكيد مبدأ التفاوض من دولة إلى دولة»[104]. لكن لم يكن خافياً على أحد أن الهدف الأساسي كان بدء التفاوض الجدي حول «الوحدة العربية».

وكان هذان الحدثان اللذان حظيا بتعاطف سلطات فرنسا الحرة تعويضاً منها عن أزمة تشرين الثاني، خير مؤشر على نجاح السياسة العربية لحكومة الميثاق الوطني. وقد استمر هذا التوجه، عام 1944، مع البعثة الحكومية الأولى إلى بغداد والرياض برئاسة رياض الصلح، من 2 إلى 20 نيسان، التي شارك فيها سليم تقلا أيضاً، وقد عادا منها إلى بيروت باعترافات جديدة باستقلال لبنان. وهي أفضت خصوصاً إلى الاجتماعات التحضيرية لبروتوكول الإسكندرية الذي وقّعه سليم تقلا باسم لبنان في 7 تشرين الأول، مما فتح الطريق أمام قيام الجامعة العربية العتيدة، في 22 آذار 1945، وانخراط لبنان المستقل في نظام التعاون العربي[105].

(102) في العام 1944، افتتحت 4 بعثات لبنانية في كل من لندن والقاهرة وباريس وعمان. راجع مساهمة كارمن أبو جوده في هذا الكتاب (تأسيس وزارة الشؤون الخارجية).

(103) «Accord du 22 décembre 1943» MAE Paris Guerre 1939-1945, Alger, n 1000 et 1008, et Vichy-Levant, n30. في 1944/1/5 تم توقيع أول بروتوكولات الانتقال بين المندوب الفرنسي العام ووزيري الخارجية. البروتوكولات الأخيرة أبرمت في 1944/6/3 مع التحفظ على أجهزة الأمن العسكري. راجع Chataigneau, Délégué général p.i. à Massigli, le 12 juillet 1944, MAE Paris Guerre 1939-1945, Vichy-Levant, n 1015.

(104) Télégramme de Beyrouth à Alger du 3/1/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Vichy-Levant, n 1000.

(105) راجع مساهمة رغيد الصلح في هذا الكتاب (سياسة لبنان العربية وبروتوكول الإسكندرية).

محصّلة متباينة للاستقلال من وجهة النظر الفرنسية

في نظر الفرنسيين، لم يكن يفترض بالحرية الممنوحة للحكومة اللبنانية في إطار السياسة العربية، أن تعيد النظر في هدفهم الأساسي، أي توقيع معاهدة تضمن مصالح فرنسا في المشرق. ففي مقابل التساهل في الجانب الأول، كانت فرنسا متشددة في سياستها كما عبر عنها المندوب العام في نيسان 1944 أمام لجنة الشؤون الخارجية في «هيئة الجزائر». وقد جاء في تصريحه أن «هناك التباساً ما زال يحيط بالوضع الدولي لسوريا ولبنان اللذين يعتبران استقلالهما ناجزاً بينما تطالب فرنسا بمعاهدة تنهي عهد الانتداب الذي كان لها على البلدين». لكن وبما أن الهيئة لا تتمتع «بالنفوذ وحرية الحركة الكافيين» لتغليب وجهة نظرها، فإن «من مصلحتها استمرار هذا الالتباس تحضيراً للمستقبل»[106]. تحسن الموقف الفرنسي خلال ذاك العام. وجاء هذا التحسن بسبب المعارضة المحلية للحكومة التي اشتدت في شهر أيار مع «قضية يوسف كرم»، المعارض الذي فاز في انتخابات فرعية في شمال لبنان، مما أثار ردة فعل مبالغاً فيها من أجهزة وزارة الداخلية، تبعتها استقالة كميل شمعون وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رياض الصلح[107]. حصلت بعدها في حزيران وتموز الانتصارات العسكرية الفرنسية في إيطاليا التي أعادت الاعتبار بشكل جذري لفرنسا في لبنان وداخل منظومة الحلفاء[108].

اصطدم سليم تقلا، خلال العام 1944، بالتصلب الفرنسي. لقد نجح بالطبع، مع بشاره الخوري ورياض الصلح، وخصوصاً بفضل الضغوط البريطانية، في الحصول على موافقة السلطات الفرنسية لتسمية ممثل للبنان في الجزائر، الوجيه المسلم أحمد الداعوق. لكنه لم يتمكن من منع العرض العسكري الفرنسي في شوارع بيروت بمناسبة 14 تموز، كما لم يكن أمامه سوى الشكوى، في 25 آب، من استخدام الاحتفال بتحرير باريس، في بيروت، «لأغراض سياسية داخلية»[109].

(106) Télégramme Beynet à Massigli le 17 avril 1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 754, et MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1022.

(107) Zisser, *ibidem*, pp. 107-111.

(108) يفترض أن يحمل الإنكليز المصاعب الاقتصادية فيواجهوا كراهية الجماهير اللبنانية فيما لن تتمكن حكومة الصلح، وبحسب السلطات الفرنسية، من الرد على المعارضة إلا من طريق القمع. راجع Beynet à Massigli le 8/8/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1003.

(109) Beynet à Massigli le 26/7/1944, n 754, et MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1003.

وقد فشل تقلا في ملفات هامة، فهو لم ينجح، وبالرغم من احتجاجه واحتجاج الحكومة، في إقناع الفرنسيين تحويل مندوبيتهم العامة إلى سفارة. وفي 10 شباط 1944، وصل إلى بيروت الجنرال بينه، المندوب العام الجديد لفرنسا الحرة[110]. وفي إطار إقامة علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، لم ينجح أيضاً في انتزاع اعتراف موسكو باستقلال لبنان[111]، وذلك بالرغم من الدعم والتنسيق مع سوريا. من جهة أخرى، وفي هذا السياق، أكد الجنرال بينه سلطته من خلال اعتقال من اتهمه بالتآمر على فرنسا بمناسبة قضية النائب كرم، بالرغم من اعتراضات سليم تقلا وبشاره الخوري[112]. أخيراً، وفي إدراك منه لعدم فائدة التدخل، لم يصعّد وزير الخارجية اللهجة، في تشرين الأول 1944، من أجل دعم التحرك اللبناني ضد الامتيازات الخاصة بالموظفين الفرنسيين في لبنان، الذين يتقاضون رواتبهم وتعويضاتهم من المصالح المشتركة دون أن تترتب عليهم أي ضريبة[113]. لكن سليم تقلا ساهم بقوة في استمرار الضغط داخل الحكومة على السياسة الفرنسية. وقد ترجمت هذه الضغوط، بحسب الجنرال بينه، «بعدد كبير من المشاكل الصغيرة» التي تثار «بمناسبة ومن دون مناسبة» بغية «خلق حال من التوتر الاصطناعي مع السلطات الفرنسية»[114]. وبالفعل بات تقلا، وأكثر من أي وقت مضى، يصنف في خانة أعداء فرنسا ويوصف بأنه «الدماغ المفكر للمجموعة الدستورية المقتنعة صراحة بأن دور فرنسا في المشرق قد انتهى»[115].

من جهة أخرى، فإن مشاركة تقلا النشيطة في السياسة العربية وعلاقاته مع السلطات

(110) يبرر القرار الفرنسي بضرورة «التنفيذ النهائي للاتفاق المعقود في 22 كانون الأول». راجع Note du Général Beynet, le 15 mars 1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 754, et MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1001.

(111) Beynet à Massigli le 8/7/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1015 et Bulletin sur la situation politique au Levant du 10/7/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1003.

(112) Télégrammes de Beynet à Massigli le 17 et 21/7/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 754.

(113) Lettre de Sélim Takla à Pierre Bart du 9/10/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1259. يطلب سليم تقلا من السلطات الفرنسية إبلاغه «الملاحظات المحتملة» حول هذا الموضوع. راجع Ostrorog à Bart, le 21/10/1944.

(114) Beynet à Massigli le 8/7/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1003.

(115) Information du 14/1/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 771.

البريطانية، خصوصاً بعثة الجنرال سبيرز[116]، أسهمت بالتأكيد في متابعة الضغط. بالطبع لم يكن سليم تقلا يجهل أن الوسواس الفرنسي بوجود مؤامرة بريطانية لم يغِبْ مع زوال أزمة تشرين الثاني 1943، وأن المحافظة على التوتر في أوجه بين الفرنسيين والبريطانيين يسمح للحكومة اللبنانية بالحصول على المزيد من التنازلات. لذا كانت تسجل له أدنى الاتصالات التي يجريها مع بعثة سبيرز، مع السعي الدائم لتفسير بعض التحركات السياسية العربية على أنها نتيجة مخططات بريطانية مدروسة. ولا يخشى الفرنسيون الوقوع في التناقض إذ إن هذا النوع من التفسير يخدم التفوق الديبلوماسي البريطاني، وهذا ما حصل، مثلاً، بالنسبة الى الوفد اللبناني الذي زار بغداد والرياض في نيسان 1944[117]. لكن من شأن السياسة العربية التي سلكتْها الحكومة اللبنانية أن تقدم أيضاً البرهان على تعزيز الموقع الفرنسي لدى الحلفاء وفي المشرق، بعد نجاح قيادة قوات فرنسا الحرة في إيطاليا بين حزيران وتموز 1944[118]. كما تفسر أيضاً التفاهم التام السوري اللبناني الذي توصل إلى مساع مشتركة للحصول على اعتراف موسكو[119] باستقلال البلدين، ولإبداء الرفض المشترك للمعاهدة

(116) وافق أولاً على لقاء نظيره السوري في شتورا بدعوة بريطانية. راجع Télégramme du 15/10/1943, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 999. يشير هيللو في تشرين الأول 1943 إلى محادثات شبه يومية يجريها رسميون إنكليز مع رياض الصلح وكميل شمعون وسليم تقلا. Note du 21/10/1943, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 999. عند تعيين الجنرال بينه، أرسل بشاره الخوري سليم تقلا إلى الجنرال سبيرز والسفير الأميركي لوضعهما في صورة ما يجري. راجع Lettre du Consul d'Egypte à son MAE, le 8 mars 1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1001. وفي تشرين الأول 1944 عندما أعادت فرنسا تحريك مسألة المعاهدة، حاول تقلا مجدداً التوجه إلى سبيرز. راجع Information du 9/4/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(117) Informations du 17/3 et du 13/4/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté Générale, n 90, et Information du 29 mars 1944, *Ibid*, n100; Télégramme de Beyrouth à Alger du 9 avril 1944, MAE, Paris Guerre 1939-1945, Alger, n1013.

(118) Beynet à Massigli le 8/8/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1003.

(119) Télégrammes de Beynet à Massigli des 24 juillet et 5 août 1944, Télégramme de Garreau (Moscou) à Massigli, du 28 juillèt 1944, et Télégramme de Sélim Takla à M. Molotov, Commissaire au Peuple des Affaires Etrangères de l'URSS, du 31 juillet 1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1002. Beynet à Massigli le 26 juillet 1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1003. Télégramme d'Alger à Beyrouth du 31 juillet 1944 AD Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, n 766; Bulletin de renseignements sur la situation politique au Levant du 10 août 1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1003 et Beynet à Massigli, le 8 août 1944, *Ibid*, n 1015 et 1022.

مع فرنسا[120].

أما التناقض بخصوص سليم تقلا فكان فاضحاً في بعض الأحيان. فبمناسبة زيارة البعثة اللبنانية إلى القاهرة، أي في اللحظة التي كان فيها سليم تقلا يبدي تعاطفه مع فرنسا، بدا أنّ الفرنسيين راحوا يصغون إلى اتهامات ألفرد نقاش بانحياز وزير الخارجية وبشاره الخوري الى السياسة البريطانية[121]. أما علامات الودّ التي عبّر له عنها النحاس باشا[122]، المفروض على الملك فاروق عام 1942 من قبل البريطانيين، فإنها مثيرة للشبهات، وكذلك مداخلته بمناسبة عشاء أقامته المندوبية العامة، والتي طالب فيها السلطات الفرنسية بتطبيع العلاقات مع مصر التي تردّت منذ أزمة 1943[123]. وبالفعل، فإن المندوبية العامة فسرت مطواعية الحكومة لها، بعد عودة بعثتها من القاهرة، بأن مندوبيها إلى هناك خاب أملهم بسبب غياب الضمانات البريطانية لصالح استقلال لبنان[124]، وأيضاً بسبب الخلافات العربية التي تجسدت في المواجهة بين النحاس باشا والملك فاروق[125]. إنه لمن الصعب معرفة الطبيعة الحقيقية لعلاقات سليم

(120) زار تقلا العاصمة السورية يوم 25 تشرين الأول أثناء المحادثات الفرنسية السورية. راجع Information du 26/10/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131. إزاء رفض الجنرال بينه لم يشارك في المفاوضات ووافق رياض الصلح إلى شتورا في 29 تشرين الأول حيث تقرر الرفض المشترك للمعاهدتين السورية الفرنسية واللبنانية الفرنسية. راجع Information du 2/11/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté Générale, n 90

(121) في الوقت نفسه كان ألفرد نقاش الذي ترأس المعارضة اللبنانية في زيارة خاصة إلى القاهرة وحاول إقناع المندوبية الفرنسية بأن رياض الصلح لا يتمتع بأي حظوة لدى البريطانيين خلافاً لمجموعة الدستوريين. راجع Baron de Benoist, Délégué du CFLN en Egypte à Massigli, 11/1/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1012.

(122) AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 79, Information de la Sûrete générale du 10/1/1944, et Information de la Sûrete générale du 2/2/1944.

(123) من أجل ذلك، طلب النحاس باشا الذي لم يعترف بلجنة فرنسا الحرة كممثلة لفرنسا، التدخل لدى السلطات الفرنسية في القاهرة كي تطلب منه «هاتفياً» السماح باستضافة الوفد اللبناني الزائر لمصر. نلاحظ أن النحاس باشا استخدم ميل تقلا للفرنسيين بعد أن وسّط دون جدوى شخصاً مصرياً «صديقاً جيداً لفرنسا». راجع Note du Caire du 11/1/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, n 1311.

(124) لفت سفير إنكلترا في مصر على رياض الصلح إلى أن الحكومة البريطانية ترغب في «المحافظة على الموقع المتقدم لفرنسا في المشرق»، Yves Chataigneau à Alger, les 25 janvier et 10 février 1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, n 1001

(125) خلال مأدبة الاستقلال، جعل الملك رياض الصلح إلى يمينه وسفير إيران إلى يساره حيث كان يفترض أن يجلس سليم تقلا «لأن جميل مردم بك كان حصل على هذا الامتياز خلال استقبال الوفد السوري». راجع Information de la Sûreté générale du 10/1/1944, et Information de la Sûreté générale du 2/2/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 79.

تقلا – كما بشاره الخوري ورياض الصلح – مع البريطانيين. فلنلاحظ في كل حال مهارة وزير الخارجية الذي لم يحاول أبداً أن يثبت عدم تبعيته للبريطانيين، كأنه رغب في استمرار اللغز. لكن، ألم تكن تلك الصفات التي تمتع بها هذا الرجل غير المصنف والمتعدد الوجوه، هي سبب نجاحه في الحكومات الاستقلالية الأولى؟

5. سليم تقلا، إحدى ركائز الميثاق الوطني؟

من الملفت أن يحافظ سليم تقلا طوال الأربعة عشر شهراً التي تعاقبت خلالها ثلاث حكومات، ليس فقط على تقدير الطبقة السياسية له بل أيضاً على منصبه. فقد استدعاه رياض الصلح مجدداً عند تشكيل حكومته الثانية، في 3 تموز 1944[126]. وفي كانون الأول، ومع اشتداد المعارضة ضد الحكومة، نقلت دوائر الأمن العام عن النواب «رغبتهم في تغيير الفريق الحكومي الحالي باستثناء سليم تقلا»[127]. وفي 3 كانون الثاني 1945، في الوقت الذي كان فيه رياض الصلح على أهبة الاستقالة، سمّاه مجلس الوزراء موفداً إلى القاهرة للمشاركة في الاجتماعات التأسيسية لجامعة الدول العربية[128]. كذلك، ورد اسمه لخلافة رياض الصلح عند تقديم هذا الأخير استقالته إلى بشاره الخوري، في 6 كانون الثاني 1946[129]. وفي الحكومة التي انتهى إلى تشكيلها عبد الحميد كرامي في 9 كانون الثاني 1945، أسندت إلى سليم تقلا وزارة العدل إضافة إلى وزارة الخارجية، وكان الوحيد من الحكومة السابقة الذي أُعيد توزيره[130]. ولا يمكن تبرير ذلك فقط بالرغبة في الحفاظ على المحاور نفسه مع الأطراف الخارجية، في مرحلة

(126) Chataigneau, Délégué général p.i. à Massigli, le 12/7/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, n 1015. وكان سليم تقلا مع حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان الوزراء الوحيدين من الحكومة السابقة الذين أعيدت تسميتهم.

(127) Informations du 16/12/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131 ; Information du 27/12/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(128) كلفت هذه اللجان دراسة قضايا الثقافة والمسائل الاجتماعية والمالية والجمارك والتأميم والمبادلات وتنفيذ الأحكام القضائية والصحة العامة والاتصالات. راجع AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90, Information n 76 du 4/1/1945.

(129) ترك بشاره الخوري الباب مفتوحاً أمام تشكيل حكومة برئاسة شخصية من «الأقليات»، كما أشار أيضاً إلى اسم الشيعي صبري حماده. راجع Télégramme de Beynet à Paris, le 6/1/1945, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(130) احتفظ رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي بحقيبتي المالية والدفاع، فيما حصل نقولا غصن على نيابة الرئاسة والتجارة والصناعة والبريد، أحمد الأسعد على الأشغال العامة والصحة، وجميل تلحوق على التموين والزراعة، ووديع نعيم (من أنصار إميل إده الملتحقين ببشاره الخوري) على الداخلية. Télégramme de Beynet à Paris, le 9/1/1945, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 755.

كان يقيم فيها لبنان أول علاقات ديبلوماسية له.

إذا كان التاريخ حفظ في هذه الفترة اسمي بشاره الخوري ورياض الصلح فقط، فإنه من المبرر التذكير بالدور المركزي الذي لعبه سليم تقلا في الإعداد للتوازن الطائفي والسياسي الدقيق للميثاق الوطني. قبل كل شيء، كان سليم تقلا رجلاً مستقلاً وحر الرأي بالرغم من قربه من بشاره الخوري. فمنذ شهر كانون الأول 1943، وفي إطار الحملة ضد إميل إده وأنصاره، أيّدَ الموقف التوفيقي الذي اتخذه رياض الصلح[131] الذي عمل على تقريب وجهات النظر بين الرئيس ومنافسه[132]. وعندما بدا بشاره الخوري متردداً إزاء السياسة العربية للحكومة، لا سيما في إطار الاجتماعات التحضيرية لبروتوكول الإسكندرية، بقي سليم تقلا متمسكاً بقناعاته[133] غير متأثر بموقف الرئيس المتردّد. وقبل سفره إلى القاهرة بوقت قصير، كان سعيداً بأن تكون الدول العربية «راضية عن الموقف الحالي للبنان خلافاً لما كانت عليه سياسته في الماضي»[134].

كذلك كان سليم تقلا مستقلاً عن رياض الصلح. وبالرغم من تفاهمهما الكامل في الظاهر حول السياسة العربية، إلا أن وزير الخارجية لم يكن يتردد في توجيه الانتقادات. ففي القاهرة شعر الفرنسيون بأنه كان متذمراً بعض الشيء من رئيس الحكومة[135]. وقد رأيناه لاحقاً يدعم، إلى جانب بشاره الخوري، وزير التموين عادل عسيران عندما حاول فرض برنامج لخفض

(131) Note de Chataigneau à Massigli, le 14/12/1943, MAE Paris, Guerre 1939-1945, n 1000.

(132) حاول رياض الصلح توسيط المطران مبارك. AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 79, Information du 17/12/1943. يبرر مائير زامير موقف الصلح بالصداقة التي كانت تربطه بإميل إده، كما يوحي بأنه لم يشأ ترك بشاره الخوري دون منافس في الساحة المارونية كما لم يشأ كسب عداوة الكتلويين بالقيام بما حاول بشاره الخوري نفسه تفاديه. راجع: Meir Zamir, *op.cit.* p. 105-106.

(133) قبل سفر الوفد اللبناني إلى الإسكندرية، وبحجة غياب ابن سعود والإمام يحيى عن المحادثات التمهيدية، أكد بشاره الخوري «أن لا فرصة للنجاح أمام المؤتمر وأن مهمة الوفد اللبناني تسجيل الفشل». راجع Télégramme de Beynet à Alger, le 20/9/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 777. والملفت أيضاً أن الخطاب الذي وزعه بشاره الخوري في ذكرى انتخابه للرئاسة لا يتضمن أي إشارة إلى أعمال الإسكندرية التحضيرية. راجع Discours de Béchara El-Khoury du 21 septembre 1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(134) AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90, Information du 16/8/1944.

(135) المصدر نفسه. لم يرق لتقلا إبعاده عن المحادثات مع الملك فاروق. Information du 25/1/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131. كذلك نشب خلاف بينهما خلال المحادثات مع النحاس باشا حول «مسألة الوحدة العربية». Information du 18/1/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 79.

كلفة المعيشة[136]، خلافاً لرأي رياض الصلح. أما في «قضية يوسف كرم» فإنه اعترض، في البداية، وبعكس رأي رئيس الحكومة، على إطلاق سراح أعداء الحكومة الذين أوقفوا من قبل كميل شمعون دون مسوّغ قانوني. كان يرفض ضرب مصداقية وزير الداخلية[137]. وبالفعل، ووفقاً لأحد «المخبرين» المعارضين لرئيس الحكومة، فإن وزير الخارجية كان «يحظى تارة بمودة رياض الصلح وطوراً بنفور منه. ذلك أن صحوة ضمير تصيب تقلا من وقت لآخر بعد فترة من انعدام الحس الأقرب إلى الحماقة» (كذا). ويلخص هذا المخبر في الختام أهمية سليم تقلا داخل الحكومة بالقول: «كان رياض الصلح يصر على مسايرته في مطلق الأحوال»[138].

إذا كانت حرية رأي سليم تقلا وحياديته سبباً في إجماع الطبقة السياسة حوله، فإنهما أيضاً كانتا وسيلتي السياسة الحاذقة التي انتهجها في إطار الميثاق الوطني. وكان من الصعوبة في مكان إنجاز هذا البرنامج الآيل إلى ترجمة التوازن اللبناني الداخلي على الصعيد الخارجي. فسعى رياض الصلح، مثلاً، إلى مواجهة الصعوبات الداخلية بتحقيق نجاحات في السياسة الخارجية التي تابعها في كل حيثياتها[139]. وقد رأى «أن المسائل الداخلية لا تستأهل الاهتمام طالما لم يتضح الوضع السياسي في لبنان»[140]، وبدا مقتنعاً لوقت طويل بأنه قادر على «إثارة الاضطراب في صفوف أخصامه» من خلال وضع النقاش على «مستوى الاستقلال بشكل عام»[141]. ولم يدرك خطأه إلا في تموز 1944، عندما احتفظ لنفسه بحقيبة الداخلية في حكومته الثانية. من جهته، لم يكن بشاره الخوري مرتاحاً باستمرار في دعمه سياسة الحكومة العربية، بسبب من أن الدعم الواسع الذي أبداه اللبنانيون خلال أزمة تشرين الثاني 1943، آخذ في التفتت مع مرور الشهور. فإضافة إلى المصاعب الاقتصادية والنزاعات الداخلية[142]، هناك مخاوف قسم كبير من المسيحيين لا بل معارضتهم الجذرية، تجاه النقاشات العربية التي ينظر

(136) برهن عادل عسيران عن حماسة غير متوقعة خصوصاً أنّ موقعه في الحكومة كان مهدداً. راجع Informations du 18 et 24 /1/1944, et du 12/2/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(137) Information du 15/5/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 789 et n 1131, et MAE Paris, Guerre 1939-1945, n 1006.

(138) Information du 15/6/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(139) هكذا يعرف بيار بارت هذه السياسة في «Note sur l'évolution politique du Liban depuis les événements de novembre 1943» du 11/11/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(140) Information du 12/2/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131

(141) Chataigneau à Massigli, le 10/2/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1001.

(142) Zisser, *ibidem*, pp. 113-114.

إليها على أنها مقدمة للوحدة العربية وهيمنة الأكثرية الإسلامية على طائفتهم الصغيرة. وجاءت أولى الاعتراضات من البطريرك الماروني عريضه الذي رفض، منذ كانون الثاني 1944، أي سلطة تشريعية للمجلس الأعلى للمصالح المشتركة، خشية تعريض السيادة اللبنانية لأي تهديد[143]. وسرت في الشارع مختلف أنواع الشائعات وصولاً إلى اتهام الوفد اللبناني إلى القاهرة بالتطلع إلى وحدة لبنانية – مصرية[144]. في أيار 1944 أيضاً، وإثر عودة الوفد اللبناني من بغداد والرياض، سرت الانتقادات في أوساط الرأي العام، وبدلاً من أن تجد المعارضة في تلك الزيارات اعترافاً باستقلال لبنان من قبل العراق والسعودية وضمانة ضد مشاريع الوحدة الإقليمية، توقفت عند الكلفة المادية المترتبة على هذه الرحلات الديبلوماسية[145]. حتى الأمير مجيد أرسلان، وزير الزراعة، اتهم سليم تقلا وزملاءه الآخرين بأنهم ذهبوا لشمّ الهواء[146].

لم يكن بمقدور بشاره الخوري، حفاظاً على زعامته، تبني سياسة يرفضها عدد كبير من المسيحيين، مما يفسر صمته لا بل تشكيكه في بروتوكول الإسكندرية[147]. كذلك لم يكن ليجابه رياض الصلح الذي يؤمّن دعم المسلمين للدولة[148] مما ضيّق هامش المناورة الرسمية أمامه.

(143) Chataigneau à Massigli, les 31/1 et 10/2/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1001. ستلبى في النهاية رغبة البطريرك.

(144) Information du 3/2/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90.

(145) Information du 14 et 21/4/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 1131. وزع بيان مغفل في بيروت بعد شهر للاعتراض على جدوى هذه الزيارة التي لم تربح لبنان سوى الجمال والكوفيات التي اعتمرها رئيس الحكومة ووزير خارجيته خلال زيارتهما إلى الرياض. راجع Information du 24/5/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131. يبقى التباس حول طريقة تمويل البعثة وتشير صحيفة *Le Courrier du Levant* بتاريخ 1944/3/27 إلى أن مبلغ 25 ألف ليرة رصد للبعثة من الموازنة. MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1013 لكن معلومة أخرى من الأمن العام تؤكد أن العراق والسعودية تولّتا هذه النفقات Bulletin d'information pour le mois d'avril 1944, SHAT, 4H303, Etat-major mixte franco-libanais.

(146) Information du 26/5/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(147) يلاحظ أحد عناصر الأمن العام «انطباعاً عاماً بوجود الرئيس الخوري في وضع صعب وأن حكومته ورطته من خلال الاتفاق المعقود في معارضة من قبل الشعب وخصوصاً من البطريرك الماروني». راجع AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90, Information n 2582 du 11/10/1944. هذا وثمة شهادة تتحدث عن خلل عقلي أصاب بشاره الخوري بعد ثلاثة أسابيع على وفاة سليم تقلا حيث «سمع أحياناً يتذمر صارخاً: لا لم أوافق على بروتوكول الإسكندرية(...) لم أقبل بالوحدة العربية، لم أتآمر على استقلال لبنان... لست رئيساً للجمهورية...». Information du 1/2/1945, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90.

(148) يورد بشاره الخوري في مذكراته أن معارضي الصلح أنشأوا حزب الاستقلال، لكنّ أياً من القياديين لم يرغب في ترؤسه خشية إثارة مشاعر المسلمين المؤيدين لرئيس الحكومة. راجع **حقائق لبنانية**، مصدر سابق، ص111.

لم يكن سليم تقلا يعاني من مشاكل الزعامة على غرار «زميليه»، فأبدى انتقاداً لإهمال رياض الصلح السياسة الداخلية[149] مبرهناً عن إرادة صلبة في تطبيق برنامج الميثاق الوطني. وكانت إحدى تعبيرات[150] هذا البرنامج اعتماد التوزيع الطائفي في اختيار الممثلين الديبلوماسيين للبنان. وكان تقلا يوزع نشاطه على الساحتين الداخلية والخارجية، الأمر الذي لم يكن سهلاً على بشاره الخوري ورياض الصلح، تأكيداً لاستقلال لبنان عن فرنسا واندماجه في المجال العربي، وذلك في سبيل تماسك وطني قيد الإنجاز. وكان تقلا الوحيد القادر على تبرير تعيين شخصيات سياسية في السفارات – الحل العملي لإبعاد غير المرغوب فيهم من صفوف الحكومة بحجة غياب الجهاز الكفؤ[151].

سعى سليم تقلا جاهداً لكسب تأييد الممانعين تجاه السياسة العربية للحكومة. وكان انتماؤه المسيحي ورقة مربحة له في هذا السعي. وكان يقدم نفسه للرأي العام المسيحي كما أحبت السلطات الانتدابية أن تراه: ديموقراطياً وحديثاً وكفوءاً. عند عودته من الرياض وبغداد، ورداً على انتقادات مجيد أرسلان الصريحة، حاول التأكيد على حداثته بالقول «ليس المطلوب التحدث كالقبضايات»[152]. وكان اعتماده القانون وراء تنظيمه أول امتحانات لدخول الوظائف في وزارة الخارجية. وكان من شأن هذه الصورة لمسيحي عمل مع الانتداب طمأنة أبناء دينه[153] وبالتالي تدعيم الحكومة وسياستها: في شباط 1944، ألم تفسر إشاعة استقالته الكاذبة بأنها احتجاج منه على سياسة الحكومة في الشؤون العربية[154]؟ أو ليس من أجل

(149) كما حصل عند دفاعه عن برنامج عادل عسيران لخفض كلفة المعيشة. راجع Information du 12/2/1944 AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(150) Chataigneau à Massigli, le 28/2/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1022 et Information du 4/3/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 766. تم اعتماد التوازن الطائفي في اختيار أحمد الداعوق للجزائر مقابل المسيحي كميل شمعون للندن. راجع Télégramme d'Ostrorog à Massigli, du 24/3/1944 AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 766.

(151) Information du 6/3/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 100.

(152) Information du 26/5/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(153) في سوريا، رأى بعض المسيحيين في غياب سليم تقلا عن إحدى جولات المحادثات السورية اللبنانية برهاناً على أنهم لن يكونوا يوماً مساوين للمسلمين بالرغم من التحاقهم بالقضية العربية. راجع Rapport sur la crise libanaise du 18/12/1943, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1000.

(154) هدف هذه الاستقالة الكاذبة المزعومة «الالتحاق بالحركة المسيحية الساعية إلى التضامن في وجه التيار الإسلامي وذلك بقيادة الوكالة اليهودية وأقباط مصر» مع دعم من فرنسا (كذا). Information du 23/2/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1009.

زعزعة هذه الحكومة تم بعد وقت قليل التداول باسمه ممثلاً للبنان في الجزائر[155]؟

لم يتوانَ سليم تقلا عن استخدام هذه الميزة، فراح يكرر عشية سفره إلى القاهرة أنه «أول مسيحي يشارك في محادثات عربية»[156]. وكان ذلك كافياً كي يلقى من المسؤولين العرب أفضل ترحيب ومودة[157]، له ولموسى مبارك. وكانت الاستخبارات الفرنسية محقة في القول إن دور تقلا المسيحي «خير ضمانة للدفاع عن مصالح البلاد في نظر الرأي العام»[158].

إضافة إلى ذلك، لم يتردد سليم تقلا في تخطي الحدود المرسومة للتوجه مباشرة إلى الرأي العام ومحاولة إقناعه بصوابية السياسة التي يقودها مع رياض الصلح. وابتداء من شهر كانون الأول 1943، وفي وجه الشائعات حول إنشاء سفارات مشتركة سورية لبنانية، اضطر لتكذيب صريح[159]، في وقت انتظر فيه الرئيس الصلح أسبوعاً لدعم مبادرة وزير خارجيته[160]. وكانت الجنازة الوطنية للأب سارلوت، رئيس معهد عينطورة، مناسبة له كي يتوجه إلى اللبنانيين ليمجد الحرية والاستقلال الوطنيين[161]. لكنه، في المقابل، وخشية إثارة الرأي العام المشكك في الحكومة[162]، بقي صامتاً حيال زيارة الرياض التي كانت السلطات السعودية قد أكدت بخصوصها «أن وجود وزير مسيحي (...) لا يثير لديها أي اعتراض ذي طابع ديني»[163].

وإثر عودته من الإسكندرية في تشرين الأول 1944، لم يتردد في التشاور مباشرة مع البطريرك

(155) Note de Pierre Bart, Délégué auprès de la République libanaise à Beynet, le 13/3/1944 AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 766. لكن بحسب رواية نجله لم يرغب سليم تقلا مرة في مغادرة وزارة الخارجية (مقابلة مع الأستاذ يوسف تقلا).

(156) Information du 16/12/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 79.

(157) من النحاس باشا مثلاً. راجع Information du 10/1 et 2/2/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 79. يمكن أن نتخيل أيضاً أن سليم تقلا انزعج من موقف رياض الصلح المتملق تجاه الملك فاروق «الإسلامي» النهج في نظر المسيحيين. راجع خطاب الملك سعود الذي بدأ بـ «يا سليم، يا موسى، أطال الله عمركما» Bulletin d'informations pour le mois d'avril 1944, SHAT, 4H303, Etat-major mixte.

(158) Télégramme de Beynet à Alger du 20/9/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 777.

(159) Information du 14/12/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 79.

(160) Chataigneau à Massigli, le 21/12/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1000.

(161) البلاغ، 22 شباط 1944. Revue de presse du 3/3/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger n 1013.

(162) Informations du 17 et 29/3/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 100.

(163) خلال اللقاءات مع المسؤولين العرب، كان صوت رياض الصلح يعلو وحيداً. وبالكاد أشارت الصحافة اللبنانية إلى وجود سليم تقلا، كما أنه لم يتحدث شخصياً عن هذه الرحلة بعد عودته. موسى مبارك تكلّم عن البعثة في 20 نيسان. =

عريضه ومع رئيس الكتائب بيار الجميل وغيرهما من أجل إقناعهم بأن لبنان لم يتخلَّ عن أهدافه في السيادة والاستقلال[164]. وفي موقف ذي مغزى، قامت وزارة الخارجية بتنظيم احتفالات 22 تشرين الثاني 1944، فكانت مناسبة لجمع اللبنانيين خلف رؤسائهم في اللحظة التي بدا فيها سقوط الحكومة وشيكاً «بسبب جو مكهرب لا يطاق يعيشه الرأي العام»[165].

إضافة إلى هذه السياسة في اتجاه المسيحيين، كان هناك سعي للحصول على الدعم الفرنسي. وهذا ما حصل خصوصاً، عند زيارة القاهرة في كانون الثاني 1944، إذ أسهب سليم تقلا في التصريحات المؤيدة لفرنسا الحرة[166]، منتقداً بشدة كلام وزير التموين، عادل عسيران، بحق فرنسا خلال زيارة سابقة إلى القاهرة[167]. وإذا كان هدف هذا الموقف تسهيل انتقال المصالح المشتركة، فإن السعي إلى الدعم الفرنسي أتى في ظروف صعبة للغاية.

هذا ما كانت عليه الحال في نهاية 1944 عندما هاجت المعارضة ضد الحكومة، فأعطى سليم تقلا انطباعاً للجنرال بينه بأنه يسعى إلى الحصول من المفوضية «على نوع من الموافقة» حيال السياسة التي انتهجتها في الإسكندرية[168]. كما عبّر عن شيء من التخوف في إعادة النظر في الامتيازات الخاصة بالموظفين الفرنسيين في لبنان[169]. صحيح أن مصاعب الحكومة كانت من الضخامة بحيث لم يكن سليم تقلا ليفلت شخصياً من

= راجع Revue de presse dans la correspondance entre Beynet et Massigli, le 12/4/1944, MAE Paris, Guerre 1939-1945, Alger, n 1014; et Informations d'avril 1944, SHAT, 4H303, Etat-major mixte franco-libanais.

(164) توجه سليم تقلا أيضاً إلى غبريال المر وغيره من أعضاء اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية. Informations des 11, 14, 16 et 23/10/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90, et Note de Pierre Bart du 11/11/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, n 1131. اعتبر سليم تقلا مؤيداً حتى لإبرام اتفاقية مع فرنسا (كذا). Information du 6/11/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(165) Informations du 16 et 17/11/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(166) خصوصاً عشية سفره في *Palestine News* وفي البيرق، راجع Chataigneau à Massigli du 10/1/1944, MAE Paris Guerre 1039-1945, Alger, n 1014.

(167) MAE Paris Guerre 1039-1945, Alger, n 1012. Chataigneau à Massigli du 10/1/1944, n 1001. Télégramme de Beyrouth à Alger le 13/1/1944 et Note du Caire du 11/1/1944 AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(168) Télégramme de Beynet à Massigli du 20/10/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 755.

(169) كان سليم تقلا متأنياً عندما طلب في 9 تشرين الأول «ملاحظات محتملة» من السلطات الفرنسية على الموضوع. راجع Ostrorog à Bart, du 21/10/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1259.

ردود الأفعال. ومرة أخرى طرح اسمه كسفير في واشنطن[170] ومن جديد تعرض مباشرة للانتقاد. فبعض الموارنة رأى في تعيين الخورأسقف يوحنا مارون مستشاراً في مفاوضات الإسكندرية «مناورة لإخفاء ما يحاك ضد لبنان»[171]. وفي كانون الأول، وزعت في بيروت والمناطق منشورات معادية للحكومة تصوره «ثعلباً في رداء العفة والترفع»، وتتعرض لهذا «الوجه الكريه» و«الابتسامة الماكرة» لإنسان متهم «بألف قضية وتواطؤ وقح»[172]. من جهته، استغلّ الممثل الفرنسي الوضع ليحاول إبرام المعاهدة الفرنسية اللبنانية ويختار الانحياز إلى الرأي العام بتأجيل تصويت المجلس النيابي على بروتوكول الإسكندرية[173]. كان هامش المناورة أمام الحكومة محدوداً في تغيير الوضع القائم. فبحسب بيار بار «لا يمكن لفرنسا أن تتنازل ولن تتنازل»[174]. منذ تلك الفترة أسمع سليم تقلا «أنيناً دفيناً» وأصابه المرض[175]. كسر بشاره الخوري ذراعه فيما انتهى رياض الصلح إلى الاستقالة. وفي كانون الثاني 1945 كان استدعاء سليم تقلا مجدداً إلى حكومة عبد الحميد كرامي خير دليل على المكانة الاستثنائية التي كان يحتلها على المسرح السياسي. أليس في تعيين تقلا من جديد في وزارة الخارجية إضافةً إلى وزارة العدل إقرار بتجسيد هذا الرجل للميثاق الوطني؟ لقدكانت المفاجأة والألم كبيرين عندما توفي سليم تقلا إثر نوبة قلبية، في 11 كانون الثاني 1945. فأقيمت له جنازة وطنية حاشدة وأطلق اسمه على أحد شوارع العاصمة. أصيب

(170) Information du 3/11/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 100.

(171) كان يوحنا مارون يحاول في الوقت نفسه إنشاء رابطة للشباب الماروني اعتبرت غطاء للدستوريين يكسبون بواسطتها بعض العناصر المارونية ويعوضون خسائرهم. Information du 16/12/1944, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90.

(172) يشير البيان إلى صفقة مشبوهة لأنابيب الريّ بين سليم تقلا بصفته وزيراً للأشغال العامة وفؤاد الخوري، شقيق الرئيس. راجع Information du 29/12/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(173) Télégrammes de Beynet à Diplofrance, Paris, des 20 et 24/10/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 755.

(174) Note de Pierre Bart sur l'évolution politique du Liban depuis les événements de novembre 1943, du 11/11/1944, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 1131.

(175) «سليم تقلا»، مقال لميشال شيحا بمناسبة وفاة تقلا في 12/1/1945، أعيد نشره في *Politique intérieure*, Ed. Du Trident, Beyrouth, réimpression de 1980, pp. 74-76. لم يتمكن سليم تقلا لأسباب صحية من لقاء القائمين بالأعمال العراقي والأفغاني حول قضية الاعتراف باستقلال لبنان. Information du 7/12/1944 AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 766.

بشاره الخوري بالصدمة[176]. كذلك عبّر كل من رياض الصلح وحبيب أبو شهلا[177] عن تأثرهما، بينما بكى ميشال شيحا «صاحب القلب الكبير»[178] الذي نعته القومي العربي عادل أرسلان بأنه من «خيرة رجال» لبنان[179].

مما لا شك فيه أن سليم تقلا كان واحداً من آباء الميثاق الوطني. فالتوافق بين الطوائف كان طبيعياً في نظر رجل الحوار والإصغاء. وقد برهن، من خلال صورة الحداثة التي اكتسبها من النموذج الفرنسي، على قدرته في فرض نفسه بهدوء على الساحة السياسية، مطمئناً المسيحيين إلى مستقبلهم العربي.

صحيح أن سليم تقلا كان يجمع في شخصه هذين الوجهين للهوية اللبنانية الجديدة، نزعة لبنانية مسيحية من جهة، والتزام عروبي طوعي من جهة أخرى، وفي تواصل مباشر مع التزام جدوده الأقربين بالنهضة. ومما لا شك فيه أن سنواته الإدارية الأولى في زمن الاحتلال ومن بعده الانتداب في اللاذقية، عززت لديه الشعور بهوية مشتركة مع هذه المنطقة المجاورة. وكان اسمه يلقى استئناساً خارج الحدود اللبنانية وصولاً إلى القاهرة، حيث أسس سليم وبشاره تقلا واحدة من أهم الصحف المصرية ألا وهي **الأهرام**.

لكن قدرة سليم تقلا على التثمير السياسي لهويات لبنان المتراكبة تثميراً يجمع حول مشروع وطني واحد المسيحيين المتطلعين إلى الغرب والمسلمين الناظرين إلى الداخل العربي، هذه القدرة لا تفسر فقط بالموروث لديه من هوية وبالخصوصية في مسيرة حياته. فقد ترافق الصعود المذهل لسليم تقلا مع مرحلة حاسمة في البناء الوطني اللبناني. ولا يمكن الإشارة إلى الإستقلال دون تذكر الطموح والتعطش إلى الحرية اللذين قادا خطوات سليم تقلا. ويجدر قياس حماسته في الدفاع عن اندماج جميع اللبنانيين وخصوصاً السنّة في فكرة الدولة من منطلق هذه الحرية. ألم تكن الثنائية السياسية بين الموارنة والسنّة هي الوسيلة الوحيدة لضمان المشاركة في الدولة من قبل الطوائف الصغرى التي كان سليم تقلا أحد ممثليها؟

(176) بشاره الخوري، مصدر سابق، ص124–125. تذكر الاستخبارات الفرنسية من جهتها أنه بقي لمدة خمس ساعات غير مصدق النبأ مضيفة أنه كان يعاني من «فقدان جزئي للذاكرة والأرق والهوس» وصولاً إلى «الانهيار الجسدي والنفسي والعقلي». ذهب بشاره الخوري في النهاية إلى فلسطين كي يرتاح. Informations du 26/1/ et du 1/2/1945, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90.

(177) بشاره الخوري، مصدر سابق، ص125.

(178) مقال «سليم تقلا» لميشال شيحا، راجع الملاحق.

(179) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، الدار التقدمية للنشر، بيروت 1983. 1945/1/12. ص473.

بيد أنه لا يجب الاعتقاد بأن منطلق تقلا كان طائفياً، فالتحدي في نظره لم يكن الدفاع عن طائفة الروم الكاثوليك التي لم يعرها في الواقع كبير اهتمام. بل كان المطلوب تأكيد هامش من الحرية، ولا يمكن فهم تصميم سليم تقلا في هذا التوجه إلا من منظور الحرية الشخصية. ألم يقم باسم هذه الحرية بالدفاع عن دور فرنسا الانتدابي في لبنان ودعم، في هذا الإطار، المؤسسات التي سمحت له بالتعبير عن طموحه وحريته الخاصة؟ ألم يخترْ، باسم هذه الحرية نفسها، التقارب مع الكتلة الدستورية غداة تعليق الدستور اللبناني من قبل سلطات الانتداب؟ ألم يرفض باسم هذه الحرية أيضاً الانصياع لسلطة الشخص الواحد – إميل إده – وقرر خوض غمار العمل السياسي؟

لم يكن سليم تقلا الطموح والمدافع بحرارة عن الحرية السياسية، استثناءً في أوساط الشباب في نهاية عهد المتصرفية. وبالرغم من أنه لم يعانِ شخصياً، وبسبب صغر سنه، من إعادة العمل بالدستور العثماني عام 1908 – وهي لحظة تأسيسية لجيل كامل من المثقفين ورجال سياسة الغد[180] – فإنه شاطر من يكبرونه سناً ببضع سنوات الشعور بالمسؤولية الفردية تجاه المستقبل العام، وهو الشعور نفسه بإمكانية المشاركة في بناء حياة سياسية جديدة مبنية على قيم الحداثة الليبرالية الفرنسية.

إن ميزة سليم تقلا هي في مكان آخر. فما يفسر مساره المدهش ليس مواقفه من أجل حرية لبنان السياسية بقدر ما هو تحليه باستقلال الرأي الذي حافظ عليه طوال حياته السياسية. هذا القادم من خارج النادي السياسي والمتحرر من ضغط السلطة، سليم تقلا، الرجل الحر، تسلق السلم الوطني وأكد قناعاته الذاتية. كانت حريته تعبيراً عن الرجل السياسي الحديث الذي سعى لأن يكونه، من قناعته ومن طموحه في فرض نفسه داخل نظام سياسي تهيمن عليه الصراعات بين الزعماء التقليديين. وقد مارس حريته هذه دون مواجهة مستمرة مع الرأي العام، يظهر وينسحب وفق الظروف، مناوراً على عدة مستويات. وقد نجح تقلا في خدمة لبنان المستقل بفضل استقلاليته وعصيانه على التصنيف وتكتّمه وعدم اضطراره لبناء زعامة أو للمحافظة عليها بصفته ممثلاً لطائفة الروم الكاثوليك الصغيرة الحجم.

ربما يبقى اليوم في ذاكرة من يسترجعون تلك الحقبة إسما بشاره الخوري ورياض الصلح كممثلين تاريخيين للبنان في هويتيه المسيحية والإسلامية. لا شك في أن سليم تقلا توفي باكراً

(180) Inès-Layla Dakhli, «Les intellectuels syro-libanais dans la première moitié du XXe siècle» (1908-1940), Thèse de Doctorat, Université Aix-Marseille I.

لكي يكون له الموقع ذاته في الذاكرة الوطنية اللبنانية. لكن ذلك يرجع أيضاً إلى ما تميّز به من خفر على المسرح السياسي اللبناني. ويسعى هذا الكتاب الجماعي، إلى إعطائه موقعه في التاريخ واستعادة الأدوار التي تجسد عبرها مصير لبنان.

الفصل التاسع

سياسة لبنان العربية وبروتوكول الإسكندرية

رغيد الصلح

إعلانات دولية ومبادرات عربية

بدت مرحلة بداية الأربعينات وكأنها مرحلة مراجعة واسعة للنظام الإقليمي الذي انبثق عن سلسلة المعاهدات التي عقدتها القوى الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا) فيما بينها، في مطلع القرن العشرين وفي إطار ما سمي بـ«التفاهم الودي».

فدول المحور كانت تعد الدول العربية بمساندتها في معركتها من أجل التحرر من الهيمنة الأجنبية، وتحضها على إعلان الثورة على بريطانيا بصورة خاصة. وأصدرت دول المحور خلال شهر تشرين الأول/ أوكتوبر، تصريحاً رسمياً يعد البلاد العربية بالدعم في كفاحها من أجل الاستقلال. هذه الوعود والمواقف مهدت الجو لقيام مفاوضات بصدد تنسيق المواقف والتعاون بين ألمانيا وإيطاليا، من جهة، وبين القيادات العربية في فلسطين والعراق بصورة خاصة من جهة أخرى. ووصلت هذه المفاوضات إلى مراحل متقدمة إبان الحرب البريطانية–العراقية القصيرة شهري نيسان/ ابريل وأيار/ مايو 1941[1].

وخطت بريطانيا خطوة مهمة تجاه العرب عندما أصدرت خلال أيار/ مايو 1941 «إعلان مانشن هاوس» Mansion House Declaration. وقد جاء في ذلك الإعلان أن كثيرين

[1] لوكاز هيرزوز، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**، القاهرة: دار المعارف بمصر، 1971، ص266. انظر أيضاً: يوسف الخوري. **المشاريع الوحدوية العربية 1913-1987**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص136.

«من المفكرين العرب رغبوا في تحقيق مقدار أوسع من الوحدة للشعوب العربية». وأنه في سعي هؤلاء إلى تحقيق هذه الغاية كانوا يتطلعون إلى بريطانيا لكي تدعم هذا المشروع. ويخلص الإعلان من ذلك إلى التأكيد بأن «حكومة صاحبة الجلالة سوف تقدم دعمها الكامل إلى أي مشروع يحظى بالقبول العام»[2].

اعتبر هذا الإعلان تطوراً تاريخياً في نظرة بريطانيا إلى مشاريع الوحدة والتعاون في المنطقة العربية. وحيث إن بريطانيا كانت القوة المهيمنة في هذه المنطقة، فقد اعتبر الإعلان إشارة انطلاق لمشروع جامعة الدول العربية. وترسخ هذا التقييم للعلاقة بين بريطانيا ومشروع الجامعة بعد أن كرر أنتوني إيدن تأييد بلاده لمشاريع الوحدة العربية في تصريح أدلى به أمام مجلس العموم البريطاني في 24 شباط/ فبراير 1943.

وتبع الإعلان البريطاني الثاني بعد عدة أشهر، إعلان فرنسي مماثل جاء على لسان الجنرال ديغول في الثالث من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1943. أي قبل أسابيع قليلة من قيام الحكومة اللبنانية بإعلان استقلال لبنان الناجز. جاء في إعلان الزعيم الفرنسي: «نحن نتجاوب مع تطلعات الحكومات العربية المشروعة. الدول العربية منشغلة اليوم بمشاريع نتعاطف معها فيها، وهي الارتباط مع بعضها البعض في روابط فدرالية»[3]. هذه التحركات الدولية أوحت بأن الأوضاع الدولية باتت مناسبة لقيام الكيان العربي الذي سعى القوميون العرب إلى تحقيقه منذ مطلع القرن العشرين. إلا أن هذه الإيحاءات لم تكن في محلها. فدولتا المحور، وخاصة إيطاليا، لم تؤيدا مثل هذا المشروع[4].

رغم أهمية تلك الإعلانات والمواقف، إلا أنها ظلت على مواقفها السلبية ولم تكن تعبيراً عن تغيير أساسي وحقيقي في مواقف هذه القوى الأوروبية تجاه مسألة قيام شكل من أشكال الوحدة أو التعاون الإقليمي الواسع بين الدول العربية. وهكذا صيغت الإعلانات التي صدرت عن إيدن وديغول بأسلوب يسمح بالتراجع عنها في مراحل لاحقة، وكانت ملأى بالاستدراكات الكفيلة بتعطيل مفعولها. فالجنرال ديغول تحدث في إعلانه عن آمال عربية يمكن أن تتحقق في «يوم من الأيام»، بينما كانت بعض الدول العربية تعكف على التحضير

[2] A. Eden, *Freedom and Order,* London, 1947, pp .102-111.

[3] 15 MEC, Spears II/4, Review of Foreign Press, Dec., 1943. See also FO 226/258, Damascus to Beirut, 3 Jan., 1944.

[4] لوكاز هيرزوز. مصدر سابق، ص282–284.

لمشروع عاجل وقريب. ولم يكن هذا الموقف الفرنسي مستغرباً، إذ إن الفرنسيين كانوا يسعون إلى الحفاظ على مناطق نفوذهم في المنطقة العربية. وكان الفرنسيون يخشون مشاريع الوحدة والتعاون التي تشمل الدول الواقعة تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي معاً. وانتشر بين المسؤولين الفرنسيين الاعتقاد أن بريطانيا كانت تقف وراء هذا النوع من المشاريع بغرض إخراج فرنسا من المشرق العربي[5]. ولم يعارض الفرنسيون هذه المشاريع دفاعاً عن نفوذهم في المشرق فحسب بل إنهم يعتقدون أيضاً أن خسارتهم المشرق سوف تؤدي إلى خسارة شمال إفريقيا. في ضوء هذا الموقف، كان من الطبيعي أن يبدي الفرنسيون التحفظ الصريح أو غير المباشر على مشاريع كان الغرض منها توطيد استقلال الدول العربية بما فيها سوريا ولبنان. أو ما هو أسوأ من ذلك، من وجهة نظر فرنسية، أي ضم البلدين إلى مناطق النفوذ البريطانية[6].

كذلك انطوى إعلان مانشن هاوس على استدراك يبطل مفعوله. فقد اشترط أن تحظى مشاريع الوحدة العربية «بالقبول العام» حتى تؤيدها بريطانيا. وكان الزعماء البريطانيون واثقين من أن التنافس الهاشمي-السعودي في المنطقة العربية سوف يحول دون توفر القبول العام بأي مشروع للوحدة أو للتعاون العربيين. فضلاً عن ذلك، كان الزعماء البريطانيون يتوقعون أن تعارض المشروع أطراف إقليمية ودولية أخرى، مثل حركة فرنسا الحرة أو الحركة الصهيونية، مما يسمح لهم لاحقاً بالتمنع عن تأييده.

أما صدور الإعلان في حد ذاته فكان استجابة لضرورات الحرب. فالمنطقة العربية تحولت في مطلع الأربعينات، وبعد قيام حكومة فيشي وانسحابها من الحرب، إلى ساحة قتال رئيسي إن لم يكن إلى ساحة القتال الأول بين الدول الحليفة ودول المحور. وبدا وضع بريطانيا في المنطقة دقيقاً بل شديد الحرج خلال عام 1941. هذه الأوضاع كانت تضغط على الحكومة البريطانية وتحثها على اتخاذ خطوات للتقرب إلى العرب وكسب ودهم حتى لا يعرقلوا المجهود الحربي الحليف في المنطقة. وازدادت الحاجة إلى مثل هذه المبادرة بعد أن شنت القوات البريطانية الحرب على العراق وأسقطت بالقوة حكومة الكيلاني التي كانت تحظى بشعبية واسعة في العراق وفي الدول العربية المجاورة. وقد أجج هذا العمل المشاعر المعادية لبريطانيا في المشرق في وقت كانت فيه بريطانيا تعدّ لدخول سوريا ولبنان وبسط سيطرتها على البلدين. ووجد المسؤولون في الخارجية البريطانية، وعلى رأسهم وزير الخارجية أنتوني إيدن أن إعلان موقف

(5) AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, 20/10/1943. n 90.

(6) AD Nantes. Beyrouth, Sûreté Aux Armées, 29/3/1944.

إيجابي تجاه مشاريع الوحدة العربية يفي بهذه الغاية على أن يصاغ الإعلانان الأول والثاني بأسلوب يسمح لبريطانيا بالتراجع عنهما في المستقبل.

واتسمت مواقف دول المحور بنفس السمات أيضاً، فكانت تبتعد عن الالتزامات الحقيقية تجاه العرب. فعندما حاول بعض الزعماء العرب الفلسطينيين والعراقيين استصدار تصريح من ألمانيا وإيطاليا بدعم التطلعات العربية في الوحدة، لم يتجاوب الألمان والإيطاليون مع هذه المحاولات، وأبدوا تحفظهم على تأييد فكرة الوحدة العربية[7].

إن هذه الاستدراكات لم تكن لتفوت الزعماء العرب في مصر والعراق وشرق الأردن، ولكن يبدو أنهم فضلوا تجاهلها واعتبار الإعلان البريطاني بمثابة فرصة لتحقيق بعض المشاريع التوحيدية أو التعاضدية الإقليمية. هكذا كانت ردود فعل الزعماء الهاشميين في العراق وشرق الأردن، وهكذا كانت أيضاً ردود فعل زعماء مصر التي تحولت خلال الأربعينات إلى قطب الرحى في السياسة العربية. الزعماء الهاشميون في بغداد وعمان، وجدوا أن الظروف باتت مواتية لكي يحققوا في الأربعينات ما لم يتمكنوا من تحقيقه خلال العشرينات. وجاءت أولى المبادرات على هذا الصعيد من قبل مجلس الوزراء الأردني، حيث دعا في الأول من شهر تموز 1941 إلى قيام دولة موحدة تضم سوريا، فلسطين، شرق الأردن ولبنان بزعامة الأمير عبد الله[8].

المبادرة الهاشمية الثانية والأهم أطلقها نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي الذي تقدم خلال شهر كانون الثاني/ يناير 1943 إلى السلطات البريطانية في الشرق الأوسط بمشروع ذي شقين رئيسيين حول مستقبل المنطقة. الجانب الأول من المشروع تضمن دعوة إلى دمج سوريا وفلسطين وشرق الأردن ولبنان في دولة سورية واحدة. والثاني، اقترح قيام «جامعة عربية» على أساس فدرالي وبزعامة الهاشميين تضم هذه الدولة والعراق وسائر الدول التي ترغب في الانضمام إلى الجامعة لاحقاً. ولقد حاول السعيد التوفيق بين الطموحات الأردنية من جهة، بحيث تعطى زعامة سوريا الموحدة إلى الأمير عبدالله، وبين والعراقية، من جهة أخرى، عن طريق إعطاء زعامة الكيان الفدرالي إلى الفرع العراقي للهاشميين[9].

أطلق الزعماء الهاشميون مشاريعهم كمقترحات أملوا في تحقيقها بالتفاهم مع بريطانيا. أما

(7) لوكاز هيرزوز، مصدر سابق، ص405-406.

(8) يوسف الخوري، **المشاريع الوحدوية العربية 1913-1987**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص106.

(9) MEC, Spears II/4, Review of Foreign Press, Dec., 1943.

مصر فقد أطلق رئيس حكومتها مصطفى النحاس مبادرة دعا إلى تنفيذها بصورة مباشرة وبدون انتظار ردود الفعل الدولية. ففي بيان أدلى به أمام مجلس النواب المصري، أعلن النحاس أن حكومته تعتزم دعوة الحكومات العربية الأخرى إلى مشاورات ثنائية حول «الوحدة العربية» حتى إذا تقدمت هذه المحادثات يمكن عندئذ عقد مؤتمر عربي بقصد «تحقيق الأماني العربية». هذه المبادرة المصرية مكنت النحاس من انتزاع المبادرة من الهاشميين، وجعلت القاهرة مقراً للنشاطات الهادفة إلى قيام «الجامعة العربية»[10].

ردود فعل لبنانية

أثارت الإعلانات والمواقف الدولية العربية ردود فعل مختلفة ومتباينة في لبنان إذ طغت على الحياة السياسية اللبنانية، منذ نشأة لبنان الكبير، نزعتان قوميتان متعارضتان:

الأولى نزعة قومية لبنانية تشدد على سيادة لبنان واستقلاله، وتعارض انضمامه إلى أية كيانات أكبر[11]. ولم يكن أنصار هذه الفكرة يعارضون تنمية العلاقات مع الدول المجاورة. ولكنهم كانوا يصرون على ألا تشكل هذه العلاقة أي قيد على استقلال لبنان وسيادته. وكانت النزعة القومية اللبنانية منتشرة بين المسيحيين اللبنانيين، وبين الموارنة منهم بصورة خاصة. إلا أن هذه النزعة لقيت تأييداً خارج الطائفة المارونية، وخارج الطوائف المسيحية عموماً.

القوميون اللبنانيون كانوا متفقين على الأهداف والمبادئ العامة، ولكن كانت بينهم تباينات في الآراء والاجتهادات والمواقف أدت إلى بلورة التيارين الرئيسيين التاليين فيما بينهم: أولهما، تيار يرى أنه من الصعب ضمان استقلال لبنان وترسيخ سيادته وحريته بدون استمرار حماية دول الغرب والحماية الفرنسية تحديداً[12].

[10] FO 371/45237. Arab Unity: Information for the French, 12/03/1945.

[11] FO 226/252. Beirut to London «Some Problems of the Lebanon». 28/2/1944.
يعتقد بعض المفكرين وعلماء السياسة والدراسات الشرق أوسطية أنه لا وجود لشيء يدعى قومية لبنانية. فقد جاء في دراسة أعدها على الأرجح ألبرت حوراني لوزارة الخارجية البريطانية ولم تنشر بعنوان «بعض مشاكل لبنان» أنه لا وجود للقومية اللبنانية لأنه ليس هناك من «ثقافة لبنانية» لأن ثقافة اللبنانيين هي العربية. بيد أن الخصوصية الثقافية ليست هي المكون الوحيد للنزعات القومية كما نلاحظ من تعدد النزعات القومية في العالم الأنجلو سكسوني. ثم إن علماء القوميات يميزون بين وجود مقومات «موضوعية» للقوميات، من جهة، وبين وجود النزعات القومية. فقد تتوفر هذه المقومات لديها ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى بروز نزعة قومية لدى هذه الجماعة البشرية. والعكس صحيح أيضاً. أي أنه قد توجد نزعة قومية قوية لدى جماعة بشرية معينة دون أن تستند، بالضرورة، إلى وجود مقومات موضوعية محققة.

[12] بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، ج 2، بيروت: أوراق لبنانية، 1960، ص84.

ولم يكن هذا التيار يعارض انضمام لبنان إلى أي مشروع عربي ينتقص من استقلاله فحسب، بل إنه كان يبدي قلقه أيضاً تجاه المشاريع القومية العربية حتى ولو بقي لبنان خارجها، ويبذل جهداً واسعاً من أجل نقض الأساس الفكري والسياسي الذي تقوم عليه تلك المشاريع. وكان من السمات التي ميزت هذا التيار أيضاً موقفه من القوميين العرب اللبنانيين، إذ إنه كان يميل إلى التقليل من أهميتهم، فهم إما أتباع لدول خارجية مثل بريطانيا أو بعض الدول العربية، أو هم أقلية ضئيلة لا شأن لها، أو إنه بالإمكان تحييدهم عن طريق إسناد مناصب هامة إلى بعض زعمائهم الذين يقبلون بالتخلي عن معتقداتهم القومية العربية. انطلاقاً من تلك التوصيفات لم يجد ذلك التيار خطأً في إقصاء ممثلي القوميين العرب اللبنانيين عن الحياة السياسية في لبنان. هذه الأفكار كانت منتشرة في أوساط لبنانية جرت العادة على دعوتها «بالإديين»، نسبة إلى الرئيس إميل إده، وكذلك في حزب الوحدة اللبنانية الذي تزعمه توفيق عواد[13].

التيار الثاني، اعتبر أنه من الممكن حماية استقلال لبنان حتى ولو انتهى نظام الانتداب، وأن نهاية ذلك النظام لا تقطع صلة لبنان بالغرب ولا تحرمه من ميزات الحماية الغربية. وكان أصحاب هذا التيار أقرب إلى فكرة التعاون مع الدول العربية من التيار الأول الذي كان يبدي حذراً تجاه مثل هذا التعاون. وقد دعي متبنو هذا التيار بـ«الخوريين»، نسبة إلى الرئيس بشاره الخوري. وبين الخوريين كانت القوة الأبرز هي الكتلة الدستورية. ولقد تأسست الكتلة في منتصف الثلاثينات بمبادرة من ميشال زكور وفريد الخازن وكميل شمعون وتزعمها بشاره الخوري نفسه، وأصبح سليم تقلا واحداً من قادتها البارزين[14].

لبث أقطاب هذا التيار الأخير متفاهمين على الخطوات الرئيسية التي قادت إلى استقلال لبنان، كما كانوا متفاهمين على ضرورة التعاون مع الدول العربية، وعلى أهمية التحالف بين مؤيدي الرئيس الخوري من جهة، والقوميين العرب اللبنانيين من جهة أخرى. ولكن بعد إعلان الاستقلال وتشكيل الحكومة الاستقلالية الأولى، وبعد أن ظهرت الدعوات إلى قيام نظام إقليمي عربي، بدأت تبرز بين هؤلاء تباينات حول المدى الذي يذهب إليه لبنان في التعاون مع الدول العربية الأخرى، وحول طابع النظام الإقليمي الذي ينضم إليه لبنان فلا يضيع عليه استقلاله. ولقد برز، على هامش المشاورات والمساعي الرامية إلى تأسيس جامعة الدول العربية، فريقان رئيسيان: فريق دعا إلى اتباع «أقصى درجات التعاون مع الدول العربية»

[13] **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**. الجزء الاول 1936-1940. بيروت: دار العمل للنشر 1979، ص16.

[14] كميل شمعون. **مذكراتي**، بيروت: لا ناشر، بدون تاريخ، ص11.

الأخرى، وذلك مع أجل الحفاظ على الاستقلال الناجز[15]. ففي نظر هذا الفريق أن سياسة التعاون الواسع مع الدول العربية الأخرى سوف تسمح للبنان باحتواء النزعات الاستردادية والإلحاقية التي تبرز في سياسة بعض الدول العربية الأخرى.. وفريق آخر دعا، على العكس من ذلك، إلى حصر تعاون لبنان مع الدول العربية الأخرى في أضيق نطاق ممكن لئلا ينال ذلك من استقلال لبنان الناجز. رأس الفريق الأول الرئيس الخوري نفسه وكان سليم تقلا من أبرز وجوه هذا الفريق. وبرز من الفريق الثاني هنري فرعون ومعه بعض مؤيدي الرئيس الخوري.

وكما انعكس التباين بين التيارين الأول والثاني تجاه علاقات لبنان بمحيطه العربي على النظرة تجاه التحالفات الداخلية، انعكس التباين بين فريقي «الخوريين» على موقفهما تجاه هذه المسألة الأخيرة، فبينما كان الفريق الأول مقتنعاً بمزايا الشراكة في الحكم مع القوميين العرب اللبنانيين، بدا الفريق الثاني أقل اقتناعاً بذلك، وأميل إلى العودة إلى السياسة القديمة التي اتبعت إبان العهد الانتدابي، أي إلى سياسة إضعاف القوميين العرب اللبنانيين وتهميشهم إن لم يكن إلى إخراج قياداتهم الفاعلة من التحالف الحاكم[16].

النزعة الثانية التي كانت تطغى على الحياة السياسية هي النزعة القومية العربية التي كانت تطالب بتحول لبنان إلى جزء من كيان أكبر يضم الدول العربية خاصة المشرقية. وكانت النزعة القومية العربية منتشرة بين المسلمين اللبنانيين، وبين السنّة منهم بصورة خاصة. إلا أنه كان لهذه النزعة تأييد بين غير السنّة وغير المسلمين في لبنان.

وكما كان أنصار النزعة القومية اللبنانية منقسمين إلى تيارين رئيسيين، كان القوميون العرب اللبنانيون منقسمين في الأساس إلى تيارين.

التيار الأول، كان الأكثر تشدداً في الدعوة إلى الوحدة السورية ويطالب بضم الساحل اللبناني والأقضية الأربعة إلى سوريا تصحيحاً لما كان يعتبره خطأ تاريخياً وقع فيه واضعو أسس لبنان الكبير بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت هذه المطالبة موجهة أساساً إلى فرنسا باعتبارها هي المسؤولة عن تلك الواقعة. وكان أنصار هذا التيار يعتقدون أن تحقيق الوحدة السورية سوف يكون مدخلاً مناسباً وعاملاً مهماً في تقوية مساعي الوحدة العربية في المنطقة.

التيار الثاني، اتجه إلى تعديل موقفه من الوحدة السورية خلال الثلاثينات وإلى التخلي عن

(15) بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، الجزء الأول. بيروت: منشورات أوراق لبنانية، ص258.

(16) **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، بيروت: منشورات أوراق لبنانية، ص123.

المطالبة بضم الأقضية الأربعة والساحل إلى «الداخل السوري»، مع التأكيد على عروبة الدولة اللبنانية واستقلالها وإنهاء نظام الحماية الفرنسية للبنان. واعتبر هذا التيار أن تحقيق أهدافه هذه ينبغي أن يكون حصيلة تفاهم مع القوميين اللبنانيين، وأن الجهد ينبغي أن ينصب على إقناع هؤلاء بصواب هذه الأهداف وسلامتها، وليس على الضغط على السلطات الفرنسية حتى تصحح واقع العلاقات السورية اللبنانية. على الصعيد العربي العام، أعرب القائمون على هذا التيار أن قيام الوحدة السورية لن يعوض الخسارة التي سوف تلحق القضية العربية إذا ما نشأ في لبنان كيان صغير يتحول مع الزمن إلى قاعدة للعمل ضد الكيان العربي. الأفضل، من هذه الناحية، هو ضمان عروبة الدولة اللبنانية كمقدمة لقيام كيان عربي كبير يضم سوريا ولبنان وغيرهما من الدول العربية.[17] هذا الخلاف في المواقف بين تياري القوميين العرب اللبنانيين أخذ في التراجع ابتداء من منتصف الثلاثينات، حتى إذا جاءت مرحلة الاستقلال قارب التباين في المواقف على التلاشي[18].

إن هذه التيارات والنزعات لم تكن لتلخص مواقف سائر اللبنانيين تجاه مسائل هوية لبنان القومية ومسائل علاقة لبنان بالمنطقة العربية. فبداخل كل فريق وتيار نجد تباينات متعددة تصل إلى حدود الخصومة الشديدة. ولم يعد غريباً، مع هذه الخصومات الحادة وغلبة طابع الشخصنة على الحياة السياسية في لبنان، أن تختلط الأوراق بصورة مستمرة، فيتحالف معتدلون من معتنقي واحدة من النزعتين السائدتين في لبنان مع متشددين من مناصري النزعة الأخرى. كما أن القوى السياسية كثيراً ما كانت تنتقل من موقف إلى آخر بصورة محيرة. وهكذا وجدنا البطريرك اللبناني عريضة، الذي كان يناصر القوميين اللبنانيين المتشددين مثل حزب الوحدة اللبنانية، يمدّ يد التعاون إلى رياض الصلح وإلى زعماء الكتلة الوطنية في سوريا خلال منتصف الثلاثينات[19].

رغم تلك التعقيدات فإنه يمكن القول إن تلك النزعات والتيارات لبثت تتقاسم الساحة السياسية والفكرية اللبنانية حتى بدأ لبنان يتهيأ لدخول مرحلة جديدة عندما طرحت جدياً إمكانية تحقيق استقلال لبنان عام 1943. وعندما جرت انتخابات عامة في صيف ذلك العام كانت الأقرب إلى الانتخابات الحرة منذ نشأة الجمهورية اللبنانية. هذه الانتخابات ساهمت

(17) راجع كاظم الصلح، مشكلة الاتصال والانفصال، **النهار**، 11 آذار/ مارس 1936.

(18) إسكندر الرياشي، **الأيام اللبنانية**، بيروت، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بدون تاريخ، ص510-512.

(19) د. محمد مراد، **العلاقات اللبنانية-السورية**، بيروت، دار الرشيد للعلوم، 1993، ص375-376.

في فتح الباب أمام دخول ممثلي القوميين العرب اللبنانيين المجلس النيابي، كما أفسحت المجال أمام إعادة ترسيم التحالفات السياسية في لبنان، وأمام الاتفاق على فهم جديد لعلاقة لبنان بمحيطه العربي. أما الدور الذي لعبه سليم تقلا في هذه التحولات فكان دوراً مهماً ومنسجماً مع نظرته إلى لبنان وإلى القضايا العربية.

كان تقلا، مثل سائر القوميين اللبنانيين، حريصاً على استقلال لبنان وسيادته، ولكن هذا الحرص لم يكن ليجعله، كما أسرّ لأحد المسؤولين البريطانيين في بيروت، يقبل ما كان يردده المسؤولون الفرنسيون حول «الخطر المسلم» الذي سيجلبه الاستقلال على المسيحيين اللبنانيين وعلى لبنان. وحتى إذا كان هناك شيء من هذا القبيل، فإن تقلا كان مقتنعاً بأن النظام الدولي الجديد الذي سوف ينشأ بعد الحرب سوف يوفر الحماية للمسيحيين اللبنانيين وللبنان ولغيره من البلدان المشابهة ضد هذا النوع من الأخطار[20].

وكان تقلا، الذي درس اللغة العربية في معهد مار يوسف–عينطورة وأتقنها، محباً للثقافة العربية، إلى جانب إتقانه للفرنسية. وهو فضلاً عن ذلك، كان مؤيداً «لأقصى درجات التعاون» مع الدول العربية الأخرى، كما عرفه الذين عملوا معه في وزارة الخارجية في الأربعينات[21]. ورغم أن تقلا عمل في الإدارة الانتدابية وأنه كلف بمهام إدارية مرموقة، إلا أن علاقته بالفرنسيين تخللها التوتر[22]. وقد تعرض تقلا إلى الإساءة على يد سلطات الانتداب والجماعات اللبنانية المقربة، مما ساهم في إبعاده عن الفرنسيين وفي إقناعه بمزايا الاستقلال، وفي تطوير علاقاته مع معارضي الانتداب الفرنسي حتى أنه اتهم في بعض التقارير الأمنية الفرنسية أنه كان يساير بريطانيا ويتبنى مشاريعها «الوحدوية العربية»[23].

وكان تقلا ثاقب البصيرة وذكياً،[24] حتى أنه كان يلقب بدماغ «الكتلة الدستورية»، علماً بأن الكتلة كانت تضم أدمغة كثيرة[25]. هذه الميزات كانت تمده بالقدرة على الحكم على دخائل

[20] FO266/266 Beirut to London, 20/10/1944.

[21] السفير نديم دمشقية، مقابلة في بيروت 2003/05/28.

[22] صحيفتا **الاثنين والدنيا** المصريتان 1944/10/1.

[23] AD Nantes. Beyrouth, Cabinet Politique, n 2466. 04/09/1941

[24] **روز اليوسف**، 1944/01/06. أنظر أيضاً يوسف سالم، **50 سنة مع الناس**، بيروت: دار النهار للنشر، 1975، ص209.

[25] نصري المعلوف، شهادة شخصية. دور سليم بك تقلا في جمع الشيخ بشاره الخوري ورياض بك الصلح. انظر ملاحق الكتاب. انظر أيضاً: FO 226/252 Beirut to London, 26/05/1944.

الآخرين وعلى تحليل الأوضاع السياسية تحليلاً صائباً، دون الوقوع في المبالغات والشطط. كذلك ساعدته هذه الصفات على الحفاظ على علاقات ودية مع لفيف واسع من الزعماء اللبنانيين، وخاصة مع زعيم الكتلة الدستورية بشاره الخوري ورياض الصلح زعيم القوميين العرب اللبنانيين[26]، كما ساعدته على القيام بدور مهم في الجمع بينهما تمهيداً لقيام تحالف بين المعتدلين في تياري القوميين اللبنانيين والقوميين العرب اللبنانيين.

بدأت المساعي لجمع هذين التيارين قبل انتخابات رئاسة الجمهورية. وكان بشاره الخوري وإميل إده أبرز المرشحين. وخلافاً للانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1936 حيث جرى التنافس في مجلس نيابي يسيطر عليه القوميون اللبنانيون، فقد دخل المجلس الجديد، كما أشرنا أعلاه، ممثلو القوميين العرب اللبنانيين. وتحول النواب القوميون العرب، في ظل تقارب عدد الأصوات بين الكتلة الدستورية و«الإديين»، إلى قوة نيابية ذات أثر مهم في ترجيح كفة الخيار الرئاسي. وخلال الاتصالات التي بدأ الطرفان في إجرائها من أجل كسب تأييد النواب القوميين العرب اللبنانيين، بدا واضحاً أن موقف الخوري وإده من مسألة عروبة لبنان سوف يؤثر على خيارات أولئك النواب. ولربما كان من الطبيعي هنا أن يؤيد رياض الصلح، زعيم التيار المعتدل بين القوميين العرب اللبنانيين، بشاره الخوري، زعيم التيار المعتدل بين القوميين اللبنانيين، ولكن الأول كان يفضل، لأسباب كثيرة، تأييد إميل إده[27]. من تلك الأسباب أيضاً التي جعلت الصلح ينحو هذا المنحى اعتقاده بأنه إذا نجح، عبر التحالفات السياسية في إقناع إده بمزايا التعاون مع القوميين العرب في لبنان وخارجه، فإنه يحقق بذلك كسباً لقضيتي استقلال لبنان وعروبته. إلا أن الصلح لم ينجح في إقناع إده بتبديل مواقفه من مسألة علاقات لبنان العربية. في نفس الوقت، نشطت المساعي من أجل الجمع بين الصلح والخوري اشترك فيها أقرباء الأول ومقربون إليه[28]. أما من ناحية بشاره الخوري فقد لعب سليم تقلا دوراً بارزاً ورئيسياً في هذا السياق[29].

أسفر اللقاء الذي عمل من أجله سليم تقلا عن اتفاق الزعيمين على صيغة غامضة لعروبة لبنان، وعبّر عنها بوصف لبنان كوطن ذي «وجه عربي». ولعله من الممكن القول بأن الغموض كان إيجابياً بمقدار ما أفسح المجال أمام تأسيس تحالفات لبنانية سمحت للبنانيين بخوض

[26] السفير نديم دمشقيه، مقابلة شخصية، بيروت 2003/05/28.

[27] حول العلاقة بين الصلح وإده، انظر يوسف سالم، مصدر سابق، بيروت: دار النهار للنشر، 1975، ص143.

[28] «صيغة الميثاق الوطني: كاظم الصلح الذي وجدها يروي قصتها». في **النهار**: الدستور، الميثاق، المشاركة. بيروت، **النهار**، ميلاد 1974 ورأس السنة.

[29] نصري المعلوف، مصدر سابق.

معركة الاستقلال بنجاح كبير. غير أن تلك الصيغة تعرضت إلى امتحان مهم، عندما استلمت الحكومة اللبنانية الاستقلالية الأولى التي شكلها الصلح، والتي احتل فيها تقلا منصب وزير الخارجية، دعوة من الحكومة المصرية للاشتراك في «مشاورات الوحدة العربية» التي أشار إليها النحاس في بيانه لمجلس النواب المصري، وذلك كخطوة تمهيدية لعقد مؤتمر تأسيس جامعة الدول العربية. وقد جرت تلك المشاورات التي اتخذت طابعاً ثنائياً بين مصر ووفود الدول العربية المستقلة بين شهري تموز/ يوليو 1943 وشباط/ فبراير 1944. ووجهت إلى الحكومة اللبنانية هنا أسئلة محددة حول موقفها من مشاريع الوحدة العربية والعلاقات مع سوريا.

مشاورات الوحدة العربية

تشكل الوفد اللبناني إلى «مشاورات الوحدة العربية» التي جرت في القاهرة في بين 9 و1/13/ 1944 برئاسة الصلح وعضوية تقلا وموسى مبارك، مدير غرفة رئاسة الجمهورية اللبنانية. واستغرقت المباحثات ثلاث جلسات. الجلسة الأولى خصصت لتقديم أسئلة مكتوبة من الحكومة المصرية إلى الوفد اللبناني بقصد الوقوف على وجهة نظره وموقف بلاده من قضايا العلاقات العربية-العربية في تلك المرحلة. وخصصت الجلسة الثانية لكي يقدم الوفد اللبناني إلى الوفد المصري، برئاسة مصطفى النحاس، جملة من الوثائق التي تلقى ضوءًا على مواقف لبنان من تلك القضايا. وخصصت الجلسة الثالثة لتقديم المزيد من الإيضاحات بصددها. تضمنت تلك الإيضاحات المكتوبة والشفهية إجابات حول ثلاث قضايا رئيسية:

أولاً، العلاقات اللبنانية-السورية. وقد أوضح الوفد اللبناني هنا أن التعاون في المجالات الاقتصادية القائم بين البلدين تحت إشراف المجلس الأعلى للمصالح المشتركة هو أقرب ما يكون إلى الوحدة الاقتصادية، وأن التعاون في المجال الثقافي يمكن أن يتطور في المستقبل.

ثانياً، قضية فلسطين، جاء في جواب الوفد اللبناني أنه في مقدمة الدول العربية المعنية بهذه القضية.

ثالثاً، رأي لبنان في نمط التعاون المرغوب بينه وبين الدول العربية الأخرى. أعرب الوفد هنا أن لبنان يفضل التعاون المبني على احترام سيادة الدول الأعضاء والمساواة بينها. وأضاف الوفد اللبناني بأنه يتطلع إلى هذا التعاون لكي يعزز استقلال الدول العربية وسيادتها، فلا يكون وسيلة لكي تتسلل منها المصالح والنفوذ الأجنبي إلى الدول العربية المستقلة. ومن أجل المزيد من التوضيح أعرب الوفد اللبناني المفاوض أن موقفه على هذا الصعيد يلتقي مع موقف

مصر التي لم يكن معروفاً عنها الدعوة إلى قيام وحدة عربية مركزية الطابع.

كان ملفتاً للنظر أن تكون غالبية الوفد اللبناني من المسيحيين، كما كان ملفتاً للنظر أيضاً أن القسم الأهم من الإجابات اللبنانية جاء في شكل مذكرة مكتوبة وجوابية على الأسئلة المصرية، وعبر عدد من الوثائق الملحقة بها التي تبين موقف الحكومة اللبنانية المسبق من القضايا والاستفسارات التي أثارتها الحكومة المصرية. ومن الأرجح هنا أن الخارجية اللبنانية أعدت هذه الوثائق لكي يحملها الوفد اللبناني المفاوض إلى القاهرة[30].

وتبدو تلك التدابير وكأن الغرض الرئيسي منها التأكيد على أن موقف الوفد اللبناني لا يعكس رأي رئيس الوفد وحده، أي رأي شخصية سياسية معروفة بتبنيها لفكرة القومية العربية، بل يعكس وجهة نظر الوفد بأكمله، ومن ورائه النخبة اللبنانية الحاكمة الجديدة. ورغم أن هذا المقترب تجاه المحادثات كان يؤكد أهمية الدور الذي لعبه سليم تقلا فيها كممثل للقوميين اللبنانيين المعتدلين في محادثات «الوحدة العربية»، إلا أن الوفد أقدم على مبادرة أخرى تعزز هذا المنحى عندما اختار أن يوقّع الأعضاء الثلاثة، وليس رئيس الوفد فقط، على الأوراق الجوابية التي قدمت إلى رئيس الحكومة المصرية، مصطفى النحاس.

التحضير لمؤتمر الإسكندرية

بينت «مشاورات الوحدة العربية» التي شملت حكومات مصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن والعراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان، أنه يوجد اتفاق بين لبنان ومصر والعراق وسوريا وشرق الأردن على المضي في تأسيس مشروع جامعة الدول العربية، ومن ثم بدأ التحضير لمؤتمر الإسكندرية الذي كان الغرض منه وضع مسودة ميثاق للجامعة. إلا أن هذا المسعى اصطدم بالمعارضة الدولية وكذلك بمعارضة لبنانية لمشروع الجامعة.

ففرنسا الحرة كانت تعارض المؤتمر للأسباب المشار إليها أعلاه، ولكن، فضلاً عن ذلك، فإنه لم يكن من مصلحة الفرنسيين، في تلك الفترة، تعزيز مشروعية النظام الاستقلالي في سوريا ولبنان. وانتشرت قناعات بين القوميين العرب اللبنانيين بأن فرنسا المحررة تعتزم استخدام مسألة القوات الخاصة كوسيلة للضغط على لبنان وسوريا لكي تتراجعا عن تأييد قيام الجامعة العربية. ورغم أن مسؤولين فرنسيين حاولوا، خلال الفترة التي لحقت «بمشاورات الوحدة العربية» التخفيف من المخاوف التي انتشرت في أوساط القوميين العرب حول الموقف

(30) FO 371/39987, Cairo to London, 23/01/1944, 21/02/1944.

الفرنسي السلبي تجاه مشروع الجامعة، إلا أنهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً على هذا الصعيد. ولقد خاف القوميون العرب اللبنانيون والسوريون من أن يؤدي تحرير باريس خلال صيف عام 1944 إلى المزيد من التشدد الفرنسي تجاه مشاريع الاستقلال، وتجاه مشاريع التعاون العربي. وتعززت هذه المخاوف عندما لاحظ هؤلاء أن السلطات الفرنسية المعنية باتت أكثر تشدداً تجاه اللبنانيين والسوريين في مسألة نقل صلاحيات الإشراف على المصالح المشتركة والقوات الخاصة إلى البلدين[31].

عارضت بريطانيا، هي الأخرى، مثل هذا المشروع خوفاً من تأثيره على سياستها الأوسطية، وخاصة في فلسطين. كما أن بريطانيا اتجهت بصورة متزايدة إلى تقوية مواقع الجنرال ديغول في سوريا ولبنان، بعد انتقال الأولوية إلى مسرح القتال في أوروبا، فلم تعد هناك حاجة ملحة إلى استرضاء العرب. وهذا الاتجاه زاد الحكومة البريطانية ، وخاصة وزارة الخارجية، معارضة للمؤتمر. ولم تتخذ هذه المعارضة شكل الرفض السافر للمؤتمر، ولكنها تبلورت في موقف تناقض في نقطتين رئيسيتين مع الاتجاه العام الذي كان يسود الدول الراغبة في انعقاد المؤتمر:

أولاً، دعت بريطانيا الدول العربية إلى «تأجيل» المؤتمر باعتبار أن الوقت لم يكن مناسباً لعقده. ومارس المسؤولون البريطانيون ضغطاً بصورة خاصة على مصطفى النحاس، رئيس الحكومة المصرية، لكي «يتمهل ويتروى» في الإعداد للمؤتمر. وكان رأي البريطانيين هنا أنه من الأفضل للعرب أن ينتظروا انتهاء الحرب بحيث تنجلي الأوضاع الإقليمية والدولية فيعملوا في ضوئها على تأسيس التنظيم الإقليمي المناسب.

ثانياً، أنه إذا لم يكن بد من قيام منظمة إقليمية لتنمية التعاون بين الدول العربية، فإنه من الأصح، في تقدير بريطانيا وكما يرى البريطانيون المصلحة العربية، أن يقتصر التعاون على المجالات الوظيفية، أي الاقتصاد والثقافة، وأن يبتعد عن المجالات السياسية[32].

مقابل تلك المواقف المتحفظة والمعارضة لعقد المؤتمر التحضيري للجامعة العربية، واصلت الدول العربية التي أطلقت المشروع وتبنته مساعيها إلى عقد المؤتمر. إلا أنه كانت هناك تباينات في الموقف العربي لم تكن خالية من الدلالات. وقد أتيحت لسليم تقلا خلال «مشاورات الوحدة العربية» والاتصالات التي جرت على هامشها ومن بعدها فرصة الوقوف بصورة

(31) R. Solh, *Lebanon and Arabism, National Identity and State Formation, 1936–1945*, Tauris-CLS, 2004.

(32) FO371/39988, Jedda to London, 04/07/1944.

أفضل على تلك التباينات. ففي تلك المحادثات، وجد وزير الخارجية اللبناني أن الزعماء المصريين لم يكونوا «مستعدين للالتحاق بالمشاريع الوحدوية الهاشمية بزعامة العراق»، وأنهم يفضلون أن تفضي المحادثات إلى قيام منظمة عربية للتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء. ولمس سليم تقلا مقداراً أكبر من التحفظ تجاه تلك المشاريع التي تقدم بها نوري السعيد بل وحتى تجاه قيام تلك المنظمة الإقليمية لدى الزعماء السعوديين. وكان الزعماء السعوديون يرون أن الغرض من هذه المشاريع هو تحقيق مطامح الهاشميين فحسب.

وأتيح لتقلا أيضاً الالتقاء بالزعيم العراقي نوري السعيد الذي فاتحه بمشروع الاتحاد الهاشمي، ولكنه وجد مشروعه يتسم بالتناقض وفيه ثغرات ونقاط غامضة. فالسعيد لم يقدم إلى تقلا جواباً صريحاً عندما سأله عن أثر المشروع على الهجرة اليهودية إلى المنطقة. فالمشروع يفتح الباب أمام حرية الانتقال أمام رعايا وسكان الدول التي تنضم إلى الدولة السورية الموحدة، وهذا يشمل، كما أشار وزير الخارجية اللبناني في حديثه مع رئيس حكومة العراق، إعطاء اليهود الوافدين إلى فلسطين الحق في الانتشار في سائر أراضي الدولة الموحدة، وربما بتوسيع نشاط الحركة الصهيونية بحيث لا يقتصر على فلسطين فحسب وإنما في سائر الأراضي السورية. ولم يشأ السعيد التوغل في مناقشة هذه النقطة مما اعتبره تقلا ثغرة مهمة في المشروع، وسبباً لكي يعارضه العرب المناصرون للقضية الفلسطينية وليس القوميون اللبنانيون فحسب[33].

في ضوء تلك المواقف العربية والدولية المشار إليها أعلاه، لم يكن من الصعب على سياسي حصيف مثل سليم تقلا، ومعه أقطاب الحكم اللبناني، أن يدركوا الحدود التي يمكن أن تذهب إليها عملية المراجعة للنظام الإقليمي السائد في المنطقة العربية. فمتابعو هذه العملية كانوا يدركون أن المساعي العربية لم تكن تستهدف إقامة دولة عربية وحدوية أو اتحادية واحدة تذهب بالكيانات القائمة، فالعراق، الذي بدا عندما طرح نوري السعيد مشروعه لتحقيق الاتحاد الهاشمي وكأنه يلقي بثقله لإقامة مثل هذه الدولة، ما لبث أن تراجع عن هذا المشروع. أما شرق الأردن فلم يكن يملك في السياسة العربية من التأثير ما يسمح له بتحقيق طموحات قادته التي كانت تنطوي على تهديد لاستقلال لبنان.أما النخبة الوطنية الحاكمة في سوريا، فإن ظروفها والأوضاع العربية والدولية المحيطة بها لم تكن تسمح لها بأكثر من التذكير المبدئي بالوحدة السورية دون أن يقترن ذلك بأي سعي ملموس إلى تحقيقها. كانت عملية

(33) FO 371/89987 Beirut to London 8/2/1944, See also FO 371/39988, Beirut to London, 23/04/1944.

المراجعة ترمي، في أبعد الأحوال، إلى تحقيق تعاون إقليمي متقدم بين هذه الكيانات، وإلى إقامة منظمة إقليمية ترعى مثل هذا التعاون وتنميه. هذا ما عبر عنه وأكده لورد موين، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في تقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية حينما قال: «الإقليمية تلوح في الأفق، وإنه مما يستحق الذكر أن دول الشرق الأوسط[العربية] الناشئة هي التي أخذت المبادرة في صنع مشاريع عملية للتعاون الإقليمي»[34].

إلا أن النظرة في لبنان إلى موضوع مشاورات الوحدة العربية وإلى ما أنجبته من اتفاق حول التحضير لمؤتمر الإسكندرية كانت مختلفة. فقد أثيرت ضجة واسعة حول هذه المسألة، واشتدت الضجة بعد بعد أن استلم الوفد اللبناني إلى المباحثات محضر مشاورات الوحدة العربية بين الوفد السوري برئاسة سعد الله الجابري، رئيس الحكومة السورية، والوفد المصري وتسرب مضمونه إلى الصحف. ووجد القوميون اللبنانيون المتشددون في هذه المواقف ما يلقي بالظلال المريبة على مشروع الجامعة العربية برمته، ومبرراً لمعارضته بصورة عامة. ولقد ترافقت هذه المعارضة مع نمو المعارضة المحلية للحكومة الاستقلالية. وكانت النواة الرئيسية لهذه المعارضة متمثلة بالقوميين اللبنانيين الذين أرادوا العودة إلى نظام الحماية عن طريق عقد معاهدة مع فرنسا تؤكد علاقتها الخاصة مع لبنان. إلا أن المعارضة تطورت بحيث باتت تشمل بعض أقطاب الحركة الاستقلالية مثل النائبين البارزين هنري فرعون وعبد الحميد كرامي. وشكل هؤلاء مع عدد من النواب والسياسيين «حزب الاستقلال». وكان هناك تباين في المواقف بين فرعون وكرامي حيث إن الأول بدا أقرب إلى حصر التعاون مع الدول العربية في أضيق نطاق، بينما كان الثاني يدعو إلى تطويره إلى أبعد حد ممكن. إلا أنه لما كان فرعون هو الزعيم الحقيقي لـ«حزب الاستقلال»، فقد بدا قيام الحزب ونشاطه وكأنهما من قبيل الاعتراض على سياسة الحكومة العربية. وتغذت النواة الصلبة للمعارضة المتكونة أساساً من الراغبين في إحياء العلاقة الخاصة مع فرنسا، من نشاط حزب الاستقلال رغم أن أكثر أقطابه كانوا ضد هذه العلاقة. واتسعت المعارضة للحكومة إلى حد التهديد بالإطاحة بالحكومة بالقوة وبالعودة إلى العهد السابق في نيسان أبريل عام 1944[35].

كان من الطبيعي أن تؤثر هذه الضغوط على الحكومة اللبنانية، ولكن تأثيرها لم يصل إلى

(34) FO 371/39991 Cairo to London, 19/11/1944.

(35) منير تقي الدين، لبنان!.. ماذا دهاك؟ بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ص175-181. انظر أيضاً:
FO 226/252, Political Situation in the Lebanon, May 1944.

حد إقناعها بالتراجع عن موقفها الإيجابي تجاه المشروع. ذلك أن الموقف السلبي على هذا الصعيد كان من شأنه إفقاد النخبة الحاكمة الجديدة اللبنانية التأييد الذي كانت تستند إليه في أوساط القوميين العرب اللبنانيين والتعاطف الذي كانت تلقاه لدى الأوساط العربية الساعية إلى تحقيق مشروع الجامعة.

وربما كان العامل الأبرز الذي جعل التحالف اللبناني الحاكم يقرر المضي في مساندة مشروع الجامعة هو شعوره بأن الموقف الذي اتخذه لبنان بصدد «التعاون إلى أقصى حد مع الدول العربية»، لا ينطوي على خطر التفريط بالاستقلال اللبناني. وهكذا لما استلمت الحكومة اللبنانية دعوة إلى حضور مؤتمر الإسكندرية لوضع مشروع ميثاق الجامعة المرتقبة، أبدت ترحيبها بهذه الدعوة واستعدادها لحضور المؤتمر.

مؤتمر الإسكندرية

انعقد مؤتمر الإسكندرية، الذي اعتبر بمثابة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي لتأسيس الجامعة العربية، بين 25 أيلول/ سبتمبر و7 تشرين الأول/ أوكتوبر. وكان الغرض الرئيسي من المؤتمر هو الوصول إلى تفاهم مشترك وبصورة جماعية حول مجالات وآفاق التعاون بين الدول العربية. ومثّل لبنان في المؤتمر، كما مثّله في مشاورات الوحدة العربية وفد ترأسه رياض الصلح وضم سليم تقلا وموسى مبارك. وتدليلاً على مكانة تقلا في الوفد وعلى التفاهم بينه وبين الصلح أنيطت به مهمة إلقاء كلمة باسم الوفد أكد فيها أن «لبنان هو ابن العربية البار» وأنه سوف يكون في مقدمة العاملين «على توحيد الصفوف»[36].

وفي الاجتماعات طرحت ثلاث صيغ للتعاون وللعلاقة بين الدول العربية: وهي الصيغ الوحدوية المركزية، فالاتحادية والكونفدرالية. عارضت جميع الوفود المشاركة الصيغة الوحدوية باستثناء الوفد السوري الذي أعلن أنه يفضل هذه الصيغة، ولكنه «بالنظر إلى الظروف القائمة» وإلى صعوبة تحقيق هذه الصيغة، فإنه أبدى استعداده لقبول «أية صيغة للتعاون بين الدول العربية». ووافقت أكثرية الوفود على الصيغة الكونفدرالية، بما فيها وفد لبنان، باستثناء وفدي السعودية واليمن.

ولقيت الصيغة الفدرالية تجاوباً أقل إذ عارضها وفدا السعودية واليمن وانضم إليهما الوفد

(36) د. أحمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية ومواقف الطوائف اللبنانية من العمل العربي المشترك، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1994، ص59.

اللبناني. وعلل اللبنانيون معارضتهم لهذه الصيغة بالعودة إلى الانقسام الذي يسود الرأي العام اللبناني حول مسألة العلاقات اللبنانية-العربية. وأشار رئيس الوفد اللبناني إلى الضغوط التي يتعرض لها لبنان حتى يوقع معاهدة تضمن لفرنسا مركزاً ممتازاً فيه. وذكر الوفود المشاركة بأن لبنان استطاع احتواء هذه الضغوط بفضل التحالف الذي يضم الدستوريين والقوميين العرب. فإذا شاء هذا الفريق الأخير، ومعه الدول العربية التي تتبنى الخيار الفدرالي، الضغط على لبنان لكي ينضم إلى اتحاد عربي فدرالي، فإن الدستوريين يضطرون عندها إلى فصم هذا التحالف، وهو أمر يفتح الباب واسعاً أمام الفرنسيين وحلفائهم المحليين لتمرير المعاهدة التي تمتن النفوذ الفرنسي في المشرق من جديد. ولم ينس اللبنانيون أن يذكّروا الوفود العربية الأخرى، وخاصة الوفد السوري، أن القبول بالمعاهدة وأن تحول لبنان إلى قاعدة للنفوذ الفرنسي في المشرق سوف يهددان سوريا ومعها مشاريع الوحدة العربية التي تطمح إليها[37].

في أعقاب هذه الشروحات التي تقدم بها الوفد اللبناني، أعلن كل من الوفدين العراقي والسوري أنهما لا يصران على المشروع الفدرالي، وأن البلدين على استعداد لقبول أي مشروع للتعاون يقبله اللبنانيون والسعوديون واليمنيون. وذهب السوريون إلى أبعد من ذلك، إذ وافقوا على صدور قرار خاص بلبنان من قبل الدول العربية المجتمعة في مؤتمر الإسكندرية يؤكد احترامها لاستقلال لبنان وسيادته «بحدوده الحاضرة». وقد اعتبرت الموافقة السورية على صدور هذا القرار بمثابة تخلٍّ عن المطالبة بـ«الأقضية الأربعة والساحل»، وهو ما حسبه القوميون العرب اللبنانيون تنازلاً سورياً يساعد على تثبيت التحالف اللبناني الحاكم.

أسفر مؤتمر الإسكندرية عن الاتفاق على بروتوكول لتأسيس جامعة الدول العربية التي تضم الدول العربية المستقلة، وتضمن النقاط الرئيسية التالية:

- تشكيل مجلس للجامعة يعمل على «مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول من الاتفاقات» وعلى عقد اجتماعات دورية «لتنسيق خططها-أي الدول الأعضاء السياسية».
- على أن تكون قرارات المجلس «ملزمة لمن يقبلها»، باستثناء الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من دول الجامعة وتلجأ فيها الدولتان إلى المجلس لفضّ الخلاف فتكون قراراته عندها «ملزمة ونافذة».
- على أنه لا يجوز للدول الأعضاء اتباع سياسة خارجية «تضر بسياسة جامعة الدول العربية،أو أية دولة منها».

(37) R. Solh, *Ibidem*,

علاوة على ذلك فقد تضمن البروتوكول فقرات حول تنظيم التعاون الوظيفي بين الدول العربية، خاصةً في شؤون الاقتصاد والمال والشؤون الصحية والاجتماعية والمواصلات والثقافة والجنسية[38].

ردود الفعل على مؤتمر الإسكندرية

أثارت نتائج مؤتمر الإسكندرية ردود فعل سلبية عنيفة لدى الفرنسيين ولدى القوميين اللبنانيين المتشددين. فردّاً على إعلان الدول العربية عزمها على تأسيس جامعة الدول العربية، أبلغ الجنرال بينه، مندوب فرنسا العام في المشرق، الرئيس اللبناني أن قرارات مؤتمر الإسكندرية بصدد تقييد حقوق الدول الأعضاء في الجامعة في توقيع معاهدات مع الأطراف الأجنبية جعلت الوصول إلى معاهدة فرنسية-لبنانية أمراً مستحيلاً، وأنه في ضوء ذلك تجد السلطات الفرنسية أن الإعلان الذي أطلقه الجنرال كاترو بصدد استقلال لبنان ملغى[39].

ورغم أن السلطات البريطانية كانت هي الأخرى غير مرتاحة إلى نتائج مؤتمر الإسكندرية، إلا أنها لم تؤيد الموقف العنيف الذي اتخذه الجنرال بينه. ووجهت السلطات البريطانية مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية أعربت فيها عن اعتقادها بأن «مقررات مؤتمر الإسكندرية لا تتناقض مع استقلال لبنان» أي مع حقه في عقد ما يشاء من المعاهدات، وأنه بالتالي ليس من مسوغ للجنرال بينه لكي يتخذ ذلك الموقف[40].

وسعت وزارة الخارجية اللبنانية من جانبها إلى احتواء الأزمة التي أطلقها الجنرال بينه، وفي هذا السياق اجتمع سليم تقلا مع المندوب الفرنسي العام في دمشق الكونت أوستروروغ comte Ostrorogh. وكان أوستروروغ قد أبلغ السلطات البريطانية في بيروت، أن موقف بينه هو عبارة عن تقدير شخصي ولا يعبر عن موقف الحكومة الفرنسية. في نفس الوقت، لم يخف الدبلوماسي الفرنسي انزعاج حكومته من نتائج مؤتمر الإسكندرية الذي كان ينبئ، في تقديره، بـ«التهديدات الإسلامية المتصاعدة ضد المسيحيين». وقد حاول أوستروروغ هنا أن يستثير الحساسية الدينية

(38) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. **ميثاق جامعة الدول العربية وأهم أنظمتها**، القاهرة، 1976، ص9 و19.

(39) MEC, Spears II/6, Levant Situation. Cairo to London, 19 Oct., 1944. See also FO 226/266, Beirut to London, 16 Oct., 1944; C. Hourani, «The Arab League in Perspective», in *The Middle East Journal*, vol.I, Apr., 1947, n 2, pp. 125-136.

(40) FO 226/266, British Embassy in Paris to the French Minister of Foreign Affairs, 24/10/1944.

لدى سليم تقلا ضد مشاريع التعاون العربي[41].

إلا أن وزير الخارجية اللبناني لم يتأثر بالتحريض الفرنسي، بل بالعكس، فإنه عمد إلى إبلاغ رياض الصلح بهذه الواقعة حتى يكون على بينة من الأمر، ومن أجل احتواء الضغوط الفرنسية. في ضوء ذلك وبالتفاهم بين الصلح وتقلا، عمد الأول إلى إبلاغ أقرانه في سوريا والعراق بمضمون التهديدات الفرنسية وتشاور معهم في وسائل الرد العربي الجماعي على هذه التهديدات. واقتصرت المشاورات اللبنانية-العربية التي كان تقلا طرفاً فيها على هذا الحد إذ بدا، مع الوقت، أن موقف بينه كان بالفعل ردة فعل شخصية على مقررات الإسكندرية. إلا أن انحسار الأزمة التي أثارها بينه لم يضع حداً للحملة الفرنسية على بروتوكول الإسكندرية، وعلى الحكومة التي وافقت عليه. ولقد اتخذت هذه الحملة طابع التشجيع والتأييد على كل صعيد وبشتى الوسائل للقوى المحلية التي عارضت البروتوكول[42].

أما الأوساط القومية اللبنانية المتشددة فقد نظمت حملة واسعة ضد بروتوكول الإسكندرية وضد الحكومة اللبنانية بلغت حد وصف تأييد البروتوكول بالخيانة العظمى، كما جاء في مقالات نقدية وضعها أحد أبرز القائمين على الحملة، المحامي اللبناني يوسف السودا[43].

وقد اشترك في هذه الحملة ثلاثة فرقاء رئيسيين: البطريرك عريضة الذي كلف السودا بوضع الدراسة النقدية للبروتوكول، الإدّيون، وجماعات قومية لبنانية مستقلة مثل حزب الكتائب. وانضم إلى هؤلاء، ولو بصورة غير مباشرة، معارضو الحكومة من حلفاء الرئيس بشاره الخوري في «حزب الاستقلال» الذين بدأوا يعملون بصورة منفصلة ومتعارضة أحياناً مع الكتلة الدستورية. وكان النائب هنري فرعون، والمفكر والاقتصادي ميشال شيحا أبرز وجوه هذا الفريق الأخير.

تلخصت الانتقادات ضد البروتوكول بالملاحظات التالية:

- إن مؤتمر الإسكندرية جاء تتويجاً لعدد من المؤتمرات العربية التي اتخذت طابعاً إسلامياً مما يدعو إلى الاستنتاج بأن الهدف الحقيقي من هذه المؤتمرات هو إقامة كيان-مثل جامعة

(41) FO 226/226, A Report by Furlong to the British Minister in Beirut, 20 Oct.,1944.

(42) FO 22/267, French Propaganda Activities, 19 Jan.,1945.

(43) إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، الجزء الثاني،بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002، ص765.

الدول العربية- يهيمن عليه المسلمون.

- إن البروتوكول يتنافى مع استقلال الدول الأعضاء لأنه يمنعها من عقد أية معاهدة مع دولة أجنبية، ما لم يحصل على موافقة الدول الأخرى الأعضاء على هذه الخطوة.
- استطراداً لما سبق، فإنه يترتب على لبنان، ولو بصورة غير مباشرة، أن يتقيد بالمعاهدة الأنجلو-عراقية التي تقيد بدورها السياسة الخارجية العراقية.
- إنه بمجرد موافقة لبنان على البروتوكول ومصادقته عليه، فإنه سوف يصبح مستحيلاً عليه الخروج منه في المستقبل، حيث إن الوثيقة لا تحدد أسلوب وشروط الانسحاب من جامعة الدول العربية.
- إن القرار الخاص بلبنان تناقض مع استقلاله لأنه يجعل الأخذ بمضمونه مشروطاً باتباع لبنان سياسة تقبلها الدول العربية. هذا معناه، من وجهة نظر الناقدين، أن الدول العربية المعنية تستطيع سحب اعترافها بلبنان إذا ما غير سياسته.
- إن مشروع الجامعة التي يؤسس البروتوكول لها هو مبادرة تقف وراءها بريطانيا ويرمي إلى خدمة أغراضها، وبقصد توطيد نفوذها في المنطقة. إنه لا يهدف، كما يقول متبنّوه، إلى توطيد استقلال الدول الأعضاء.
- إن البروتوكول لا يحدد بوضوح دور مجلس الجامعة مما يفسح المجال أمام تحوله إلى أداة للتدخل في شؤون لبنان الداخلية.
- إن البروتوكول كان خطوة أولى نحو الوحدة العربية. هذا لم يؤكده كلام رئيس الحكومة السوري اللاحق لتوقيع البروتوكول أمام مجلس النواب فحسب بل أيضاً إطلاق تسمية «مشاورات الوحدة العربية» على المباحثات التمهيدية التي سبقت عقد المؤتمر.

استناداً إلى هذه الملاحظات، توصل ناقدو البروتوكول إلى أن جامعة الدول العربية كانت شكلاً متقدماً من الكونفدراليات. ولم يكن الفرق بين التجمعات الكونفدرالية، من جهة، وبين الكيانات الفدرالية والوحدوية من جهة أخرى، بخاف على أولئك النقاد. فالصيغة الأولى تقوم بين دول مستقلة، وهي تتأسس على قاعدة التعاون بين هذه الدول. أما الكيانات الوحدوية والاتحادية فإنها تلغي استقلال الوحدات المكونة لها. إلا أن نقاد البروتوكول جمعوا الإثنين في نطاق واحد رغبة في التأكيد على أن الجامعة تشكل خطراً على استقلال لبنان. وفي هذا السياق استذكر النقاد صيغة الزولفرين الألماني. وكما أسس الزولفرين إلى الوحدة الألمانية، فإن الحافز إلى تأسيس الجامعة كان، في تقدير الناقدين، هو

العبور منها إلى تحقيق وحدة عربية يهيمن فيها المسلمون على غيرهم. في ضوء ذلك لم يكن مقبولاً أن يوافق لبنان على البروتوكول فضلاً عن أنه وجب على الحكومة أن تكون، في الأساس، مدركة كفاية للغاية المتوخاة من انعقاد مؤتمر الإسكندرية فلا تتحمس له وتسبق الآخرين إلى قبول الدعوة المصرية لحضوره[44].

إلى جانب تلك الانتقادات، راجت في أوساط الرأي العام لدى القوميين اللبنانيين انطباعات مفادها أن البروتوكول اعتمد طريقة الأكثرية لاتخاذ القرارات في مجلس الجامعة، مما يجعلها أقرب إلى الكيان الفدرالي. والحقيقة أن البروتوكول نص على أن «تكون قرارات [مجلس الجامعة] ملزمة لمن يقبلها»، ولكن الانطباع القائل بأنه اعتمد التصويت بالأكثرية ظل محفوراً في أذهان الكثيرين ومنهم هنري فرعون، ففي جواب خطي على أسئلة مكتوبة وجهها إليه كاتب هذه السطور أجاب فرعون في شباط/ فبراير 1981 أن البروتوكول جعل جامعة الدول العربية كياناً فوق الدول وحوّل الدول الأعضاء إلى أعضاء في اتحاد فدرالي، وأنه تضمن مواد تتناقض مع سيادة كل دولة من الدول الأعضاء مثل التصويت بالأكثرية والتحكيم الإلزامي[45].

ردت الحكومة اللبنانية على الحملة ضد البروتوكول برسالة بعث بها رئيسها إلى البطريرك الماروني عريضة. تضمن الرد الحكومي على الحملة عدداً من النقاط كان من أبرزها التأكيد على أن الجامعة، كما تصورها البروتوكول، لم تكن تنال من استقلال لبنان. فلم يكن المقصود منها أن تكون كياناً مستقلاً له شخصية دولية، كما أن القرارات لم تكن تتخذ في مجلسها عن طريق الأكثرية كما شاع في أوساط الرأي العام. ولاحظ رئيس الحكومة أيضاً أن القرار الخاص بلبنان

(44) **العمل**، «من يطرق الباب يسمع الجواب». 1944/08/10. باسم الجسر، **ميثاق 1943: لماذا كان؟ وهل سقط؟** بيروت، دار النهار للنشر، 1978، ص167-168. ربابي، الياس، نظرة في بروتوكول الإسكندرية. **العمل** 1944/10/16. إدوار حنين. «على طريق الجمهورية الفضلى»، **العمل** 1944/11/09. انظر أيضاً:
FO 371/45236, Damascus to London, 19 Jan., 1945. FO 371/39990, Cairo to London, 10 Oct., 1944; FO 226/266. Beirut to London, 29 Oct., 1944.

(45) هنري فرعون، رسالة شخصية. 11 شباط/ فبراير. 1981. حول البروتوكول والتصويت بالأكثرية انظر أيضاً. السفير فؤاد الترك «عندما واجه ابن بيروت خصماً «انتخابياً» في عقر داره؟! في كتاب سيمون عواد، **هنري فرعون**، انطلياس: دار عواد، 1999 ط. أولى، ص119. يوسف سالم، **50 عاما مع الناس**، بيروت: دار النهار، التاريخ 1975. ص195. إدمون رباط. **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**. الجزء الثاني، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002. ص765. جورج فرشخ، **حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص136.

الذي تضمنه بروتوكول الإسكندرية قد حرّف لإعطاء الانطباع بأن الاعتراف العربي بلبنان كان مشروطاً. فقد قرأ النص وكأنه يقول بأن الحكومات العربية تعترف بالاستقلال والسيادة ما دام لبنان ينتهج سياسة استقلالية، بينما يقول إن الاعتراف تمّ «بعد» أن انتهج تلك السياسة. أي أن الاعتراف وضع في سياق التسلسل التاريخي بحيث لم يعد من المستطاع التراجع عنه. إضافة إلى هذا الرد الرسمي، فقد فاتح الصلح البطريرك، بصورة غير رسمية، بشأن الحملة ضد البروتوكول التي اتخذت في تقديره طابعاً مسيحياً. وأبلغه بتخوفه من ردود فعل إسلامية على هذه الحملة تؤدي إلى مضاعفات سلبية على أوضاع البلاد. ولم تنس الحكومة الهواجس الفرنسية حول وقوف بريطانيا وراء مشروع الجامعة، فأشار المسؤولون اللبنانيون في مناسبات مختلفة إلى موقف وفد لبنان إلى مؤتمر الإسكندرية الذي أكد بوضوح قاطع أن لبنان ليس على استعداد لاستبدال نظام انتدابي بنظام انتدابي آخر تحت أي غطاء.

رغم هذه التوضيحات، فإن الحملة على البروتوكول وعلى الحكومة لم تتوقف. ولقد بدأت الحملة تؤثر على مكانة الحكم الاستقلالي الجديد لدى الرأي العام، وفي الأوساط القومية اللبنانية والمسيحية بصورة خاصة. ولم يكن ليسع رئيس الجمهورية ترك الأمر يتفاعل والاتهامات ضده وضد الدستوريين تكبر، في ظل أوضاع حساسة ودقيقة، وفي بلد لم تستقر أوضاعه. لذلك، وخشية من أن تؤدي «الحملات التي يغذيها الفرنسيون إلى تجديد مشاريع طائفية للعودة إلى لبنان عام 1941 التابع للانتداب الفرنسي، والمعزول عن بقية العالم العربي»، كما أسرّ إلى شون سفير بريطانيا في بيروت، فقد طلب الخوري من رئيس الحكومة ومن سليم تقلا مراجعة بنود البروتوكول المتعلقة بالسياسات الخارجية للدول الأعضاء، وإدخال تعديلات عليها بما يزيل مبرر الانتقادات التي وجهت إلى مؤتمر الإسكندرية. ووافق رئيس الحكومة على هذا الطلب تطويقاً للحملة التي كانت تشن ضد البروتوكول وضد الجامعة وضد الحكومة. وأخذ سليم تقلا على عاتقه، كوزير للخارجية، وباعتباره واحداً من وجوه الكتلة الدستورية، إعداد مشروع لبناني لميثاق جامعة الدول العربية. وأعد تقلا هذا المشروع لكي يتقدم به إلى المؤتمر التحضيري للجامعة. وكان أبرز ما فيه بنداً يقرر بأن الدول الأعضاء لا تلتزم بالميثاق ما لم تجر المصادقة عليه من قبل الهيئات الدستورية الوطنية في كل دولة من هذه الدول[46].

وكان دور سليم تقلا في صياغة ذلك المشروع وفي تقديمه لاحقاً، كما كان دوره كوزير

(46) FO371/45236, Damascus to London, 19 Jan., 1945.

خارجية للبنان، مهماً في تلك الظروف الدقيقة. هذه النظرة كانت راسخة عند الرئيس اللبناني بشاره الخوري الذي رغب في حفاظ تقلا على منصبه الوزاري عندما تغيرت الحكومة اللبنانية برمّتها وحلّ عبد الحميد كرامي، منافس رياض الصلح، محلّه رئيساً للحكومة. وهكذا بقي تقلا في منصبه كعنوان للاستمرارية في السياسة الخارجية رغم أنه كان هدفاً غير مباشر للحملات التي استهدفت بروتوكول الإسكندرية[47].

وكان الرئيس اللبناني والدستوريون مقتنعين بأن صلات تقلا العربية وحكمته تؤهلانه لإقناع الدول العربية الأخرى بسهولة بميزات المشروع اللبناني الذي لم يبعد عما أقر في مؤتمر الإسكندرية. إلا أن القدر لم يسمح لتقلا بالمضي بتقديم مشروعه هذا. ففي الثاني عشر من كانون الثاني 1945، انتهت حياة تلك الشخصية اللبنانية البارزة بذبحة صدرية.

أسندت مهمة وزارة الخارجية اللبنانية خلفاً لتقلا إلى هنري فرعون. ويجدر بالذكر أن ظروف تولي فرعون وزارة الخارجية أتاحت له مقداراً أوسع من الحرية في تحديد سياسة لبنان العربية والخارجية من تلك التي أتيحت لتقلا. ففي تلك الفترة أصيب الرئيس اللبناني بشاره الخوري بعارض صحي ألزمه الابتعاد عن ممارسة المهام الرئاسية وبالتالي عن المساهمة في رسم سياسة لبنان العربية والدولية. وبسبب إبعاد رياض الصلح عن رئاسة الحكومة ضعفت مساهمة القوميين العرب اللبنانيين في رسم هذه السياسة. هذه المتغيرات سمحت بتداول روايات مفادها أن فرعون أكد لبعض المراجع الدينية اللبنانية المعارضة لبروتوكول الإسكندرية أنه سوف يعمل على ضمان ابتعاد لبنان التدريجي عن المحيط العربي[48].

في هذا الوضع بدا فرعون، الذي اتخذ موقفاً متصلباً تجاه الجامعة، وكأنه ينطق باسم سائر الدستوريين ومؤيدي الرئيس الخوري، بل وباسم الحكومة اللبنانية عموماً. ولما وجهت الدعوة إلى الحكومة اللبنانية من أجل الاشتراك في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي انعقدت خلال شهر آذار/ مارس 1945 حمل فرعون معه إلى القاهرة مشروعاً لبنانياً أدخلت فيه تعديلات مهمة على بروتوكول الإسكندرية. وقد تعددت الروايات حول واضع المشروع، إذ يعتقد البعض أن فرعون حمل معه المشروع الذي أعده سليم تقلا[49]. وتقول تقارير

(47) نجيب الريس، **لبنان وطن المتناقضات 1928–1951**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1994.

(48) Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of the Arab States*. London: Longman, 1977. p. 239. See also: FO 371/45553, Weekly Appreciation Summary, 21 February 1945.

(49) يوسف سليم تقلا، شهادة شخصية نقلاً عن والدته وعن تقي الدين الصلح، 2003/06/19.

وشهادات أخرى أن فرعون هو نفسه وضع المشروع بالتعاون مع ميشال شيحا[50].

في كافة الحالات، فإن فرعون لم يكتف بالمشروع المكتوب الذي حمله معه من لبنان إذ إنه عندما ترأس وفد لبنان إلى اجتماعات االقاهرة، ووجد أن الوفد العراقي تقدم بمشروع لميثاق الجامعة، عمد إلى تعديل المشروع اللبناني، وبدون مراجعات كثيرة مع المراجع اللبنانية الدستورية، بدمج بعض البنود التي تضمنها المشروع العراقي في المشروع اللبناني حتى يضمن اعتماد مشروعه كأساس لمناقشات اللجنة الفرعية. وفعلاً حصل فرعون على ما أراده، كما أن الوفود العربية الأخرى وافقت على بعض المقترحات التي ضمنها مشروعه والتي أريد منها تعديل بروتوكول الإسكندرية على نحو يضعف الجامعة المرتقبة كإطار للتعاون العربي[51].

ورغم الأهمية التي أحيطت بها تلك التعديلات مثل النص على الحق في الانسحاب من الجامعة، وهو ما لم يكن مذكوراً في البروتوكول أو إدخال المزيد من التقييد على أسلوب التحكيم بين الدول العربية، رغم أهمية تلك التعديلات، إلا أنها لم تكن لتنقذ لبنان من خطر يستهدف استقلاله، مثلما أن بروتوكول الإسكندرية لم يكن يشكل مثل هذا الخطر. فالدول العربية لم تكن في وارد تأسيس كيان ما فوق الدول العربية، ولا هي كانت في صدد إقامة كيان وحدوي عربي أو فدرالي، كما تردد خلال الحملات على البروتوكول. فالاحتمالات التي كانت واردة آنذاك لم تكن تتعدى، في أبعد الأحوال، قيام كونفدرالية عربية أو منظمة إقليمية عربية فاعلة.

ولم تكن وقائع السياسة العربية وآفاق التعاون العربي المطلوب خفية عن أعين المعنيين بهذه القضايا. وسرعان ما توصل وزير الخارجية اللبنانية الجديد إلى نفس الاستنتاجات التي سبقه إليها الوزير السابق الراحل. ولقد أدلى فرعون بتصريح انطوى على رد على الانتقادات القوية التي وجهت إلى البروتوكول والتي تبناها هو شخصياً عندما كان في صفوف المعارضة وعندما كانت توجه إلى الحكومة السابقة فتصيب بصورة غير مباشرة وزير خارجيتها. في ذلك التصريح قال الوزير مخاطباً اللبنانيين إنه لا يجوز أن يكون البروتوكول مصدراً لقلقهم، «فلسنا وحدنا الحريصين على استقلالنا وسيادتنا وصيانة حدودنا. فإن جميع الدول العربية الشقيقة تشاطرنا ذلك (..) فلا مجال إذن للتخوف، فليس لأحد منا فكرة خفية ونعلم حق العلم أن كلاً من الدول المتعاقدة ستحافظ كل المحافظة على حريتها في الرأي والعمل في كل وقت»

(50) FO 226/276 Beirut to London, 15/02/1945.

(51) R. Solh, *Lebanon and Arabism*.

(**العمل** 1945/02/01). ورغم أن هذه الكلمات جاءت على لسان خلف سليم تقلا، إلا أنها تبدو أقرب إلى التعبير عن النهج الذي سار هو عليه، وإلى النظرة التي استند إليها عندما كان هو يدير شؤون وزارته. تلك النظرة الواقعية إلى الأوضاع العربية التي كانت قاسماً مشتركاً بين الدستوريين والقوميين العرب اللبنانيين المعتدلين، مكّنتهم من ترجمة فكرة «لبنان ذي الوجه العربي» إلى مواقف محددة خلال السنوات التكوينية للنظام الإقليمي العربي. الأهم من ذلك أنها سمحت لهم بالتعرف على وجه لبناني للعروبة، عندما كانت هذه الفكرة تعني محاولات دؤوبة لتحقيق التوافق والتفاهم على المواقف والسياسات والمشاريع المشتركة بين الدول العربية.

الفصل العاشر

تأسيس وزارة الشؤون الخارجية

كارمن حسون ابو جودة

يشكل إنشاء وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع الوطني، إنجازين هامين تَدينُ بهما لعهد الاستقلال. إذ كان تأسيس هاتين الوزارتين اللتين تولى الانتداب مهامهما حتى ذلك الحين، من المهمات الأساسية للدولة الفتية التي قامت بإنشاء إدارات «تتمتع بالصلاحيات التي يقتضيها استكمال السيادة اللبنانية»[1].

كان تأسيس وزارة الشؤون الخارجية، ووضع سياسة خارجية مستقلة، وكسب الاعتراف الدولي بلبنان، وكذلك إنشاء المفوضيات اللبنانية الأولى في الخارج، في أولويات الحكم خلال العهد الرئاسي الأول لبشاره الخوري، ولو أنه حصل غالباً على حساب تسيير الشؤون الداخلية للبلاد[2]. فالحيّز المهم الذي شغلته السياسة الخارجية في بداية رئاسة بشاره الخوري ألحق، إلى حدّ ما، ضرراً بالحكومتين اللتين ترأسهما رياض الصلح. فقد اعترف النواب بنجاح السياسة الخارجية المتّبعة من

[1] إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، محاولة لفهم تركيبة**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات القانونية، السياسية والإدارية، بيروت، 2002. ص762. اعتمدنا في دراستنا باللغة الفرنسية على المرجع الأصلي الفرنسي *La formation historique du Liban politique et constitutionnel* المنشور عام 1986. أما في دراستنا هذه فقد اعتمدنا على الترجمة التي قام بها حسن قبيسي وصدرت بجزأين.

[2] تكثر في هذا الاتجاه مداخلات النواب في البرلمان والأسئلة الموجهة إلى حكومة الصلح والتي تمّ تدوينها في محاضر الجلسات النيابية لعام 1944.

قبل هاتين الحكومتين، إلا أنهم أخذوا عليها إهمالها الشؤون الداخلية للبلاد. وهذه المآخذ هي التي أدّت إلى استقالة حكومتي الصلح. لكن بفضل هذه السياسة الخارجية ترسّخ حضور لبنان على الساحة الدولية[3]. وقد كان اختيار سليم تقلا للاضطلاع بالمهمة الصعبة والدقيقة في وضع السياسة الخارجية وتنفيذها للبلاد، دلالة رمزية مهمة. إذ كان تقلا، إلى جانب الرئيسين الخوري والصلح، الحلقة الثالثة في السلسلة التي سمحت ببناء دولة لبنان السيّدة والمستقلة[4].

أنهى سليم تقلا بهذا المنصب، وهو الأعلى لأبناء طائفته في التركيبة اللبنانية، حياة إدارية وسياسية قصيرة إلا أنها مثمرة. إن سليم تقلا المتوفى في 21 كانون الثاني 1945 عن عمر يناهز تسعة وأربعين عاماً، بعد ثلاثة أيام فقط على تعيينه في حكومة عبد الحميد كرامي وزيراً للشؤون الخارجية، للمرة الثالثة على التوالي، قد دخل التاريخ باعتباره أحد رجال الاستقلال، ومؤسس وزارة الشؤون الخارجية اللبنانية على وجه الخصوص.

لذلك فإننا نتناول في هذا البحث مرحلة تأسيس وزارة الشؤون الخارجية ودور سليم تقلا في تأسيسها. لكننا قبل التطرق إلى هذه المسألة، سنعود إلى الظروف التاريخية والسياسية التي مهّدت لإنشاء وزارة للخارجية عام 1943 (الجزء الأول). هذا مع العلم أن وزارة الشؤون الخارجية لم تأخذ حجمها الحقيقي إلا غداة انتخاب بشاره الخوري، وتأليف حكومة رياض الصلح واضطلاع سليم تقلا بمهامها. لماذا تمّ اختيار سليم تقلا لهذا المنصب؟ هذا ما سنحاول أن نفهمه من خلال شهادات دبلوماسيين عاصروه. وسنتوقف عند المبادىء العامة للسياسة الخارجية التي عبّر عنها بشاره الخوري عند انتخابه رئيساً للجمهورية، وأعلنتها الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري. فقد ألهمت هذه المبادئ بشكل كبير سليم تقلا في بنائه لوزارة الخارجية. كذلك فإننا سنشير إلى دور الوزير تقلا في معركة الاستقلال حين وجّه، في تشرين الأول 1944، رسالتين إلى المندوب العام الفرنسي جان هللو Jean Helleu مطالباً بإنهاء

[3] أشار رئيس الحكومة رياض الصلح بوضوح إلى ذلك في كتاب استقالة حكومته الأولى الذي قدّمه في 3 تموز 1944 إلى الرئيس الخوري: «فالحكومة التي لي شرف رئاستها قد قطعت، وهي متمتعة بتأييد المجلس النيابي، المرحلة الأولى من جهادنا الوطني فحققت استقلال لبنان وتوصلت إلى اعتراف الدول الحليفة والدول العربية الشقيقة بهذا الاستقلال، وبدأت بتنفيذ التمثيل السياسي الذي يعتبر المظهر الأول لكيان لبنان الاستقلالي». ماجد ماجد، **تاريخ الحكومات اللبنانية 1927-1996. التأليف- الثقة- الاستقالة**، بيروت، 1997. ص55.

[4] عيّن سليم تقلا، للمرة الثانية على التوالي، وزيراً للشؤون الخارجية في الحكومة الثانية التي ألّفها رياض الصلح في تموز 1944. وبعد استقالة حكومة الصلح، تمّت تسميته في كانون الثاني 1945. في حكومة عبد الحميد كرامي، وكان الوزير الوحيد من حكومة الصلح الذي تسلم حقيبة وزارية (في الواقع، حقيبتي الخارجية والعدل).

الانتداب (الجزء الثاني). وسنتطرق إلى مبادرة سليم تقلا في تنظيم وزارة الشؤون الخارجية بدءاً من وضعه أسس امتحان لاختيار موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي مروراً بإنشاء الملاك الإداري، وصولاً إلى إصدار النصوص القانونية التي تنظم عمل الوزارة (الجزء الثالث). كما سندرس السياق السياسي الذي أدّى إلى الاعتراف الدولي بلبنان وإلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بالبلدان الأجنبية. وسنشير في هذا الإطار إلى «القلق» الفرنسي حيال المساعي الدبلوماسية اللبنانية الأولى ومحاولات فرنسا البائسة لفرض معاهدة على الحكومة اللبنانية.

ونعرض في هذه الدراسة للبلدان التي أقامت معها الدولة اللبنانية المستقلة حديثاً أولى علاقاتها الدبلوماسية. لكننا سنكتفي بالتطرق بشكل مقتضب إلى العلاقات بين لبنان وسوريا لأنها، بسبب تشعبها واتساعها، تستوجب دراسة على حدة. فضلاً عن الدور المهم الذي لعبه سليم تقلا في هذه العلاقات خاصة وأنه كان من أهم الذين شاركوا في مفاوضات استعادة «المصالح المشتركة». كما أننا لن نتوقف مطولاً عند محادثات «الوحدة العربية» التي ابتدأت في كانون الثاني عام 1944 والتي كان فيها لسليم تقلا، عضو الوفد اللبناني، دور فعّال (الجزء الرابع). وسنتطرق أخيراً إلى إنشاء أولى المفوضيات في الخارج (لندن، القاهرة، باريس)، وإلى المشاكل المالية والسياسية والصعوبات التي واجهت سليم تقلا في بدايات تأسيس الوزارة (الجزء الخامس).

1 – الانتداب وسيادة لبنان الخارجية

دولة لبنان الكبير

لم يخصص القرار رقم 336 الذي نظم «بشكل مؤقت» إدارة دولة لبنان الكبير، والذي وقّعه الجنرال غورو Gouraud في أول أيلول 1920. مصلحة للشؤون الخارجية يشرف عليها «حاكم لبنان الكبير» (المادة 6) إلى جانب المصالح العامة الأخرى للدولة (المادة 14). أما «صك الانتداب» الذي تبنّته عصبة الأمم عام 1922. والذي بدأ تنفيذه في أيلول 1923. فهو لا يترك أي شك حول الإدارة الحصرية من قبل الدولة المنتدبة لشؤون لبنان (وسوريا) الخارجية. فقد نصت المادة 3 على أنها «تتولى دون غيرها مهام العلاقات الخارجية لسوريا ولبنان فضلاً عن إصدار أوراق الاعتماد لقناصل الدول الكبرى الأجنبية». أما الجاليات السورية واللبنانية في الخارج فإنها «تتمتع بالحماية الدبلوماسية والقنصلية من جانب الدولة المنتدبة»[5]. وأخيراً، نصت

[5] إدمون رباط، مصدر سابق، ص553.

المادتان 12 و13 على أن فرنسا المنتدبة تنضم «بإسم سوريا ولبنان» إلى «الاتفاقيات الدولية العامة المعقودة أو التي يمكن أن تعقد، بموافقة عصبة الأمم»، حول المسائل المتعلقة بالقضايا الإنسانية والاقتصادية، وتهريب الأسلحة، وشؤون المواصلات والنقل على اختلاف أنواعها وتجارة الرقيق، إلخ»[6].

لكن القانوني شكري قرداحي يؤكد في كتابه **انتداب فرنسا على سوريا ولبنان**، الذي صدر بالفرنسية في باريس عام 1934. على أن «إحدى نتائج وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب هي أن الموقع الدولي (statut international) لهذين البلدين مستقل تماماً عن موقع القوة المنتدبة»[7]. ويفسّر قرداحي ذلك بأنه ليس «على سوريا ولا على لبنان أن ينفذا أي معاهدة فرنسية أو أن يلتزما بها إذا لم تكن مبرمة من قبل الحكومة الفرنسية بصفتها الدولة المنتدبة»[8]. فقد كانت فرنسا طرفاً بين عامي 1924 و1937، باسم لبنان (وسوريا) في ثلاثين معاهدة دولية. فضلاً عن المعاهدات التي أبرمتها الدولة المنتدبة مع دول كإيطاليا، والولايات المتحدة الأميركية وتركيا وفلسطين والعراق ومصر. واستمر هذا الوضع إلى حين إلغاء الانتداب الفرنسي في تشرين الثاني عام 1943. ولم يمسّ بصلاحيات الدولة المنتدبة إنشاء قانون عضوي للبنان عام 1926. بمقتضى ما نصت عليه شرعة الانتداب.

دستور 1926

كرّس دستور 23 أيار 1926. في الواقع، ولادة الجمهورية اللبنانية. ولكنه لم يضع حداً للانتداب، بل أعاد التأكيد في خمس مواد متلاحقة (90 إلى 94)، «على وجود الانتداب ووضوح صلاحياته»[9]. ولم ينصّ دستور 1926 على إرساء سياسة خارجية لبنانية. بل ظلّ لبنان في موضوع العلاقات الخارجية خاضعاً للدولة المنتدبة. ومع هذا فقد منحت المادتان 91 و94 من الدستور بعض «التقديمات» للجمهورية الفتية ولو بشروط. فقد نصّت المادة 91 على أن: «تتقدم دولة لبنان الكبير عندما تسمح الظروف، بطلب قبولها في جمعية الأمم مستعينة بتوسط الدولة المنتدبة». إلا أن أحكام هذه المادة لم تنفذ قط. وأما المادة 94، فنصّت على أن «تتفق الحكومة اللبنانية فيما بعد مع ممثل الدولة المنتدبة لإنشاء وكالة لبنانية في باريس

[6] **المصدر نفسه**، ص555.

[7] راجع Chucri Cordahi, *Le mandat de la France sur la Syrie et le Liban*, Sirey, Paris, 1934, p. 42.

[8] راجع لائحة بأهم الاتفاقات في **المصدر نفسه**، ص42-43.

[9] إدمون رباط، مصدر سابق، ص615.

ووظائف ملحقين لبنانيين يكونون جزءاً من البعثات الدبلوماسية والقنصلية للجمهورية الفرنسية في المدن الأجنبية حيث تدعو الحاجة إلى ذلك، نسبياً بحسب عدد اللبنانيين المقيمين فيها». وتضيف هذه المادة: «تبذل الحكومة الفرنسية كل ما في وسعها في سبيل توثيق العرى التي تربط اللبنانيين المهاجرين بوطنهم الأصلي».

وهكذا فقد ظهر في تموز 1926. في باريس، نوع من التمثيل اللبناني باسم «الوكالة اللبنانية في باريس»، وهي عبارة عن مكتب يتبع مباشرة المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية. وعيّن ألفونس أيوب الذي كان حينها مدير المصالح الاقتصادية (ناب سليم تقلا عنه بالوكالة)، «ملحقاً لبنانياً لدى مصلحة دول المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي»، ثم عُيّن في العام 1937. «مفوضاً عن الجمهورية اللبنانية»[10]. ولسوف يحافظ على هذا اللقب إلى العام 1944. إلا أن صلاحيات «المفوض» كانت ضئيلة، تُقْتَصر على دور إداري في مكتب ارتباط (bureau de liaison)، أو في أمانة سرّ (secrétariat). وهو موظف مهمته الأساسية تسليم الرسائل الآتية من لبنان إلى المفوضية العليا في باريس وبالعكس. بالإضافة إلى أنه كان يبلّغ الحكومة اللبنانية، في بعض المناسبات، عن وضع الجالية اللبنانية في باريس.

مفاعيل معاهدة 1936 الفرنسية – اللبنانية

بعد وضع دستور العام 1926 موضع التنفيذ وإقامة الجمهورية اللبنانية، لم تبادر الحكومات السبع التي تعاقبت منذ 31 أيار 1926 إلى أول كانون الثاني 1934. إلى إنشاء وزارة للشؤون الخارجية[11]. وتغير الوضع تغيراً طفيفاً غداة إبرام المعاهدة الفرنسية اللبنانية في 13 تشرين الثاني 1936 التي لحظت للبنان نوعاً من الاستقلالية في الشؤون الخارجية. مع الإشارة إلى أن معاهدة 1936 هي أول اتفاق سياسي وعسكري تعقده الجمهورية اللبنانية مع

[10] أكّد تقرير لوزارة الداخلية الفرنسية بتاريخ 22 تشرين الثاني 1944 أن أيوب في الواقع هو «الموفد الرسمي للحكومة اللبنانية في باريس» منذ 1937. وأضاف التقرير «إنه، مكلف تحت وصاية المفوض السامي، بديوان القنصلية في إدارة مصلحة دول المشرق» Service de la Chancellerie à la Direction de l’Office des Etats du Levant. Ministère des Affaires étrangères (MAE), Série Afrique-Levant, sous Syrie-Liban, dossier n 29, le 22 novembre 1944.

لكن يجب الإشارة إلى أنه في تاريخ 21 تموز 1931 تلقى تقلا من أيوب رسالة من باريس عنوان ترويستها Haut-commissariat de la République Française (المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية)، مما يشير بوضوح إلى أنه كان يمثل الحكومة اللبنانية في باريس قبل عام 1937.

[11] أعلنت الحكومة التي ترأسها إميل إده في بيانها الحكومي، الذي تلته في 22 تشرين الثاني 1929، إنشاء «وكالة وزارة تناط =

بلد أجنبي (فرنساوكان لبنان تحت انتدابها)[12]. نصّت المادة الأولى من المعاهدة على «سلم وصداقة دائمين» بين «دولتين مستقلتين سيدتين». وقالت المادة الثانية بالتزام متبادل بين الطرفين بـ«التشاور الدائم، غير المتحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمسّ مصالحهما المشتركة». وأكدت بخاصة على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. أما المادة الرابعة فقد نصت على وجوب «التشاور لحلّ أي خلاف قد ينشأ بين لبنان ودولة أخرى، وفقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال». فضلاً عن ذلك، تضمنت إحدى الرسائل المتبادلة بين الطرفين حماية المصالح اللبنانية في البلدان الأجنبية «التي ليس فيها تمثيل مباشر للحكومة اللبنانية»، وأنه «بانتظار وضع المعاهدة موضع التنفيذ، يتم إنشاء مناصب ملحقين لبنانيين لدى الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين». وأكدت هذه الرسالة في الختام «استبدال صفة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في لبنان بصفة سفير فرنسا». لكن المعاهدة الفرنسية – اللبنانية لم تطبق بتاتاً بسبب عدم تصديق البرلمان الفرنسي عليها.

غير أن الدينامية التي خلقتها المعاهدة الفرنسية–اللبنانية أجازت لرئيس الحكومة خير الدين الأحدب، في 15 نيسان 1937، إنشاء مكتب للشؤون الخارجية بموجب مرسوم. والأرجح أن هذا المكتب كان مرتبطاً برئاسة الحكومة. لكننا لم نجد أي أثر لأعماله أو لصلاحياته. وعند تأليف حكومته الثالثة في 10 تموز 1937، قام الرئيس الأحدب بتعيين خليل أبي اللمع (النائب الماروني عن بيروت)، وزيراً للتربية والصحة وكلفه «شؤون الخارجية والدفاع الوطني». ومن الواضح أنه باشر هذه الوظيفة الأخيرة على رأس مكتب الشؤون الخارجية. على أن هذا المنصب، الذي ظهر لأول مرة في الحكومة اللبنانية، سرعان ما تبين أن ليس له صلاحية أي قرار إجرائي في العلاقات الخارجية. واحتفظ الرئيس الأحدب لدى تشكيل حكومته الرابعة بصفة «مكلف بالشؤون الخارجية». وأعاد الأحدب في البيان الوزاري الذي تلاه في 9 تشرين الثاني، تأكيد نيته تنفيذ المعاهدة المعقودة بين فرنسا ولبنان عام 1936 «التي تحتم علينا أن نهتم

=بها المسائل المتعلقة بالمهاجرة» لكن لم يتم إسنادها لأي وزير. وقد تكون ألحقت برئاسة الوزارة. والأرجح أن نشاطها كان محدوداً جداً لأننا لم نجد أي أثر لإنجازاتها.

(12) تضمّنت معاهدة 1936 نصاً أساسياً من تسع مواد بعنوان «معاهدة صداقة وتحالف» وقد ألحقت بها «اتفاقية عسكرية» من سبع مواد، وخمسة «بروتوكولات» واثنتي عشرة «رسالة متبادلة» بين رئيس الجمهورية اللبنانية والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

بالشؤون الخارجية»[13]. كما أعلن رئيس المجلس أن الحكومة «ستواصل المفاوضات التي بدأت بها مع الحكومة السورية لحل مشكلة المصالح المشتركة على وتيرة تصون حقوق لبنان وتبقي صلات الودّ مشدودة الأواصر مع القطر الشقيق سوريا»[14]. وفي حكومة الأحدب الخامسة، احتفظ رئيس المجلس مرة أخرى بمنصب مكلف بالشؤون الخارجية المحدودة، بل المعدومة الصلاحيات. وتعاقب على هذا المركز، إلى حين تعليق الدستور من قبل المفوض بيو Puaux في أيلول 1939، الوزراء: سليم تقلا، خليل كسيب، حميد فرنجية، حبيب أبو شهلا.

إعلان الاستقلال في تشرين الثاني 1941

بدأ الجنرال كاترو، في إعلان الاستقلال الذي وجهه إلى الشعب اللبناني في 26 تشرين الثاني 1941، بالتذكير ببيان 8 حزيران الذي «اعترف للبنان بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة بضمان معاهدة تعقد فيما بعد، وتحدد فيها العلائق المتبادلة بين لبنان وفرنسا»[15]. مع ذلك، لفت إلى أن «الدولة اللبنانية تتمتع، منذ الآن، بالحقوق والميزات التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة». لكنه أضاف: «إن هذه الحقوق والميزات تخضع للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد وسلامه جيوش الحلفاء». وشرح هذه النقطة قائلاً: «إن موقعها باعتبارها حليفة لفرنسا الحرّة ولبريطانيا العظمى يستدعي انطباق سياستها انطباقاً وثيقاً على سياسة الحلفاء». لكن المفوض العام أكد أن «لبنان إذ يدخل في الحياة الدولية المستقلة تنتقل إليه الحقوق والواجبات الناشئة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها فرنسا بشأنه أو باسمه. ويحق له أن يعيّن ممثلين سياسيين في البلدان التي يرى أن مصالحه تقضي بهذا التعيين»[16].

وقد أثبت الرئيس ألفرد نقاش في ردّه على كلمة المندوب العام أن «تحرير» لبنان ينبغي أن يكون مصحوباً بمعاهدة مع فرنسا. وشدد على أنه «ريثما تمكن الظروف من عقد معاهدة تحدد فيها العلائق بين فرنسا ولبنان تحديداً نهائياً وبانتظار أن تنتقل مجموع صلاحيات السيادة

(13) راجع البيان الوزاري في كتاب السفير هنري أبو فاضل، **البرلمان، الديمقراطية في لبنان منذ 1861**، منشورات الحرف، بيروت، 1985، ص124.

(14) **المصدر نفسه**، ص125.

(15) إدمون رباط، مصدر سابق، ص721.

(16) غسان تويني مع فارس ساسين ونواف سلام، **كتاب الاستقلال، بالصور والوثائق**، دار النهار، بيروت، 2002، ص280.

وامتيازاتها، فإنكم شئتم من اليوم أن تعطوا اللبنانيين الدلائل الأولى الملموسة على هذه السيادة؛ أعني التمثيل الخارجي والقوة العسكرية الوطنية»[17].

حميد فرنجية وزيراً للشؤون الخارجية

غداة إعلان الاستقلال من قبل كاترو، كلّفت حكومة أحمد الداعوق، التي شكّلت في أول كانون الأول 1941، حميد فرنجية بأول وزارة للشؤون الخارجية في تاريخ الجمهورية اللبنانية. وكان اسمها الكامل: «وزارة الشؤون الخارجية ومصالح اللبنانيين في الخارج». والملفت في الأمر أن الوزير فرنجية لم يكلّف بأي حقيبة وزارية أخرى، مع العلم أن وزارة الدفاع الوطني، التي أنشئت بالمناسبة ذاتها، هي ووزارة الصحة والإسعاف العام، قد أسندتا معاً إلى حكمت جنبلاط. ويعلّق إدمون رباط على استحداث هاتين الوزارتين بأنه كان «بمثابة تحية أفلاطونية لصفة الدولة ذات السيادة التي بات لبنان متمتعاً بها»[18].

ومع ذلك، فقد أفصح البيان الوزاري الذي تلاه رئيس الحكومة عن طموح لبناني حقيقي بالتحرّر، ولا سيما على مستوى العلاقات مع الخارج. وأكّد أحمد الداعوق فيه أن «الحكومة التي تمّ تشكيلها في ظروف استثنائية تعتبر أن من واجبها توجيه لبنان بشكل يمارس فيه كافة حقوقه على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأنها ستحرص بدقة على عدم إلزام البلاد بارتباطات يكون من شأنها المسّ بسيادته وباستقلاله»[19]. كلّف حميد فرنجية إذن بتحقيق هذه الأهداف. وأقام وزارته في مبنى المجلس النيابي في غرفة في الطابق الأول[20].

باشرت وزارة الخارجية نشاطها رسمياً في 21 كانون الأول 1941، بتوجيه الوزير فرنجية كتاباً إلى جميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية المقيمة في بيروت، يبلّغها فيه إعلان استقلال لبنان وافتتاح الوزارة. وجاء فيه: «أتشرف بإبلاغكم أن استقلال لبنان قد أعلن بتاريخ 26 تشرين الثاني سنة 1941. وأنه على أثر هذا الإعلان، تألّفت وزارة ضمّت بين أعضائها وزيراً للشؤون الخارجية. وقد تسلّم وزير الخارجية مهمات منصبه في أول كانون

(17) **المصدر نفسه**، ص281.

(18) ادمون رباط، مصدر سابق (ترجمة معدّلة)، ص720.

(19) راجع صحيفة **لوريان** *L'Orient*، 2 كانون الأول 1941.

(20) حسب شهادة السفير إبراهيم كريدي الموظف في وزارة الخارجية منذ إنشائها كان مقر الوزارة في مبنى البرلمان «إذ إن الدستور كان معطلاً وقد ظل في هذا البرلمان حتى أيلول 1943». أجريت المقابلة مع السفير كريدي في أيلول 2002.

الأول 1941»[21].

وتمّ إصدار مرسوم اشتراعي، في 16 أيار 1942، يحدد وظائف وزارة الشؤون الخارجية[22]. ويعتبر هذا المرسوم أول نص قانوني يتعلق بالمؤسسة الجديدة، لكنه لم يكن كافياً لتنظيم الوزارة تنظيماً فعلياً. ومع ذلك، جهّزت وزارة الشؤون الخارجية لأول مرة بملاك إداري - محدود بالتأكيد - وخصصت لها الحكومة ميزانية بقيمة 38 ألف و738 ليرة لبنانية[23]، وهو المبلغ الأدنى الذي خُصِّص لمؤسسة عامة، لكنه دلّ على الإرادة الوطنية بمباشرة أعمال الوزارة رسمياً. بيد أن السلطات الفرنسية لم ترَ بعين الرضا إنشاء وزارة للشؤون الخارجية قبل نهاية الحرب أو إبرام معاهدة مع لبنان. وظلّت جهود الوزير فرنجية في تأسيس الوزارة رمزيّة جداً. وفي 27 تموز 1942، خلفه فيليب نجيب بولس في الحكومة التي شكّلها سامي الصلح فجمع حقيبة الشؤون الخارجية إلى وزارة الأشغال العامة. وما يذكر من ولاية فيليب بولس في وزارة الخارجية إصدار مرسومين اشتراعيين: المرسوم رقم NI/201 بتاريخ 20 آب 1942 المتعلق بـ«تمثيل مصالح اللبنانيين المقيمين في الأراضي المحتلة من العدو» والمرسوم رقم 2024 بتاريخ 22 كانون الثاني 1943، المختص بـ«منح جوازات السفر السياسية»[24].

وبعد أن أقال الجنرال كاترو حكومة سامي الصلح، تولّى وزارة الشؤون الخارجية جواد بولس، بالإضافة إلى حقيبتي الأشغال العامة والصحة والإسعاف العام، في حكومة أيوب ثابت التي عيّنتها القوى المنتدبة. وفي 23 تموز 1943 حلّ مكانه أمين سر الدولة عبد الله بيهم الذي عيّنه أيضا كاترو، والذي كانت مهمته الأساسية، إلى جانب بترو طراد وزميله توفيق لطف الله عواد، تنظيم الانتخابات النيابية المقبلة. لكن مركز وزير الشؤون الخارجية لم يكن سوى لقب اسمي بلا صلاحيات فعلية وذلك حتى تشرين الأول 1943.

(21) نبيل فرنجية وزينة فرنجية، **حميد فرنجية، لبنان الآخر**، (عنوان الأصل الفرنسي *Hamid Frangié, l'autre Liban*) «ملف العالم العربي»(FMA)، تعريب جورج أبي صالح، بيروت، 1993. ص137.

(22) تألّف المرسوم رقم NI/179 من ثماني مواد تقع في صفحتين في **الجريدة الرسمية** عدد 3993.

(23) **الجريدة الرسمية** لعام 1944.

(24) في ظل رئاسة بترو طراد، تمّ إلحاق «ذيل» بهذا المرسوم بتاريخ 20 آب 1943. لكن وزير الخارجية سليم تقلا ألغاه لاحقاً بموجب المرسوم رقم 349 بتاريخ 30 كانون الأول 1943.

الجنرال سبيرز، وزير مفوض مطلق الصلاحية لدى رئيس الجمهورية اللبنانية

مع ذلك، كان لبنان بعد إعلان استقلال البلاد من قبل الجنرال كاترو، موضوع مبادرات دبلوماسية مهمة. ففي 27 كانون الأول 1941. وجّه ملك بريطانيا جورج السادس إلى الرئيس ألفرد نقاش رسالة تهنئة وتمنيات بمناسبة إعلان كاترو، أثنى فيها على «التفاهم» الذي تتسم به العلاقات بين البلدين[25]. كما نقل إليه الجنرال إدوارد سبيرز Edward Spears، المندوب البريطاني في بيروت، بدوره، تهاني حكومته[26]. وبعد شهرين، في 11 شباط 1942، كان سبيرز أول مندوب لبلده يسلّم أوراق اعتماده للرئيس نقاش بصفته «مندوباً فوق العادة ووزيراً مطلق الصلاحية لدى رئيس الجمهورية اللبنانية». وتبعه بعد سنة تقريباً، في 17 تشرين الأول 1942، جورج ودسورث George Wadsworth، المعتمد الدبلوماسي والقنصل العام للولايات المتحدة الأميركية في لبنان. تبعت هذين البلدين بلدان أخرى: بلجيكا، وقد أرسلت وزيراً مفوضاً يدعى دلكوين Delcoigne، أما اليونان، وإيران، وتشيكوسلوفاكيا فقد عيّنت ممثلين قنصليين أو دبلوماسيين لدى رئيس الجمهورية[27]. ولكن ذلك لم يمنع إدمون رباط من القول بأن «كل هذه العراضات لم تفلح في تمويه الواقع المرير الذي يتلخّص بسلطة تنفيذية معيّنة، وبرلمان محلول، ودستور معلّق، وبلاد تكاد تكون خاضعة لوكلاء فرنسا الحرّة وحدها»[28]. وقد رأت الدول العربية، وعلى رأسها مصر، والعراق والمملكة العربية السعودية، ذلك جلياً فرفضت الاعتراف باستقلال لبنان محافظة في مستوى تمثيلها في بيروت على رتبة القائم بالأعمال.

واستمر هذا الوضع حتى 21 أيلول 1943، تاريخ انتخاب بشاره الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية، وهو المفترق الفاصل في تاريخ لبنان. وبتشكيل حكومة رياض الصلح وإنشاء وزارة للشؤون الخارجية أُسندت إلى سليم تقلا، ولّت حقبة وجاءت أخرى جديدة كل الجدّة هي: عهد الاستقلال.

(25) راجع رسالة الملك جورج السادس وجواب الرئيس نقاش في كتاب بيار زيادة،
Pierre Ziadé, *Histoire diplomatique de l'indépendance du Liban*, Beyrouth, 1969, Document n. 23, p. 177 et Document n. 23 bis, p. 179.

(26) **المصدر نفسه**، ص178.

(27) Salvatore Carbone, *Les archives nationales du Liban, (Guide - inventaire: période contemporaine*), Centre des archives nationales (Liban) et Institut culturel italien (Liban), Beyrouth, 1983, p. 122.

(28) ادمون رباط، مصدر سابق، ص725.

2 – السياسة الخارجية: وزارة ومبادىء

عندما توجّه وزير الشؤون الخارجية الجديد في ذلك اليوم من تشرين الأول 1943 إلى السراي الصغيرة للالتحاق بمنصبه، لم يجد مقراً مخصصاً لوزارته ولا وزيراً سابقاً لاستقباله وتسليمه المنصب. فتقاسم سليم تقلا المكاتب مع عدد من الموظفين الذين تمّ إلحاقهم بالوزارة عام 1942 بعد بضعة أشهر تعيين حميد فرنجية وزيراً للخارجية. والحق أن الوزير الجديد لم يتسلّم سوى «جنين وزارة»[29]. ويؤكد إدمون رباط في سياق حديثه عن وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع، وقد أسستا عام 1941 أن «وجودهما ظل منذ ذلك الحين نظرياً ودورهما دوراً اسمياً»[30].

اختيار سليم تقلا

يعود إسناد هذا المركز المهم والرمزي والحافل بالاعتبار لسليم تقلا في عهد حاسم من تاريخ الجمهورية اللبنانية، أولاً لقدراته الإدارية ولصفاته باعتباره رجل دولة. وإن هيّأته صداقته السياسية والشخصية مع الرئيس الخوري لتبوّؤ منصب في أول حكومة للاستقلال، فقد أهلته كفاءاته الإدارية ومكانته باعتباره رجل دولة وصفاته الإنسانية لمنصب وزير الشؤون الخارجية. وكان العنصر الآخر الحاسم في اختيار سليم تقلا لهذا المنصب أنه كان يلقى القبول بل الحظوة لدى القوتين الرئيسيتين في المنطقة؛ فرنسا وبريطانيا، إذ كانتا تعتبرانه محاوراً مميزاً ومحترماً. فقد نسج في خلال حياته الإدارية والسياسية علاقات وطيدة بموظفي المفوضية، ولم تكن لخفايا إداراتها عنده أية أسرار. ومن جهة أخرى، كان سليم تقلا على علاقات جيدة بالبريطانيين الذين دعموا حزب الدستور خلال الانتخابات النيابية في آب 1943 ودعموا ترشيح قائده بشاره الخوري للرئاسة. كما أن علاقاته بالعديد من الشخصيات السورية والعربية لعبت، هي أيضاً، دوراً لصالحه. هذا مع الإشارة إلى أن سليم تقلا كان من رجال السياسة اللبنانيين القلائل الذين يتقنون في ذلك الوقت اللغة الإنكليزية، بالإضافة إلى اللغتين العربية والفرنسية. وهي ميزة مناسبة لوزير الشؤون الخارجية في تلك الحقبة بالذات.

(29) كلام لرباط «à l'état embryonnaire» (ترجمة معدّلة)، مصدر سابق، ص720.

(30) إدمون رباط، **المصدر نفسه**، ص762. كما يؤكد السفير إميل مطر الذي التحق عام 1945 بأول قنصلية لبنانية في نيويورك، أنه قبل مجيء تقلا لم تكن الوزارة إلا «نواة صغيرة لوزارة» «un nucléus de ministère» (أجريت المقابلة في أيلول 2002).

ولعل أشخاصاً آخرين قد طرحت أسماؤهم للوزارة، لكن رئيس الجمهورية آثر أن يختار من بين حلفائه أوفاهم وأكفأهم. وشدد بشاره الخوري في مذكراته على ذلك وأكّده[31]. فقد كان سليم تقلا قد قدّم استقالته بطلب من الكتلة الدستورية التي كان ينتمي إليها، بعد أقل من ثلاثة أشهر على تعيينه في كانون الثاني سنة 1938، أول مرة في حكومة خير الدين الأحدب.

إلا أن البرهان الأكيد على وفاء تقلا، كان استقالته استجابة لتوجيهات كتلته النيابية، وذلك بعد شهرين من تعيينه في حكومة خالد شهاب وزيراً للأشغال العامة ومكلفاً بالشؤون الخارجية، في الوقت الذي فضّل فيه زميلاه في الحكومة وحليفاه السياسيان، خالد شهاب وكميل شمعون، المحافظة على حقائبهما الوزارية. وقد لامهما بشاره الخوري على عدم اقتدائهما بسليم تقلا: «لم يتقيد بقرار الحزب سوى سليم تقلا فاستقال وتشبث الآخران بالبقاء كأنهما غير مرتبطين بحزبهما»[31]. ولم ينسَ الرئيس الخوري وفاء تقلا، وإخلاصه لقضيتهما المشتركة. فقد برهنت هاتان الواقعتان أن سليم تقلا كان في الوقت عينه رجل مبادىء ورجل سلطة. ومن جهة أخرى، كان سليم تقلا ذا مرتبة كبيرة في الاحترام ولو أنه لم يكن له شعبية كبيرة. وقد انتخب نائباً عن المقعد الكاثوليكي في الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الأول 1937، وحلّ ثانياً بعدد الناخبين[32]. وأعيد انتخابه في انتخابات آب وأيلول 1943.

كذلك فإن تقلا كان يشارك الرئيسين الخوري والصلح المبادىء عينها المتعلقة بالعلاقات الدولية. فكان الرجال الثلاثة يؤمنون إيماناً قوياً بضرورة اندماج لبنان في بيئته العربية. كما كانوا يتطلعون إلى إقامة أفضل العلاقات بالحلفاء. ويكشف السفير إدوار غرّة الذي التقى وزير الخارجية في مناسبات عدة «للتحدث بالشؤون السياسية والدبلوماسية»، أن سليم تقلا «كان ينظر إلى الأمور في كثير من الدقة والوضوح». ويضيف هذا الدبلوماسي قائلاً بأنه كان يطالب «بضرورة تعاون لبنان مع الدول العربية، وكان يؤمن بانضمام لبنان إلى جامعة تجمع الدول العربية»[33].

(31) بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، الجزء الأول، أوراق لبنانية، بيروت، 1960–1961. ص231.

(32) حلّ النائب أحمد الحسيني أولاً بعدد الناخبين.

(33) تمّ تعيين إدوار غرّة، الذي حلّ أولاً في الامتحان الذي نظمته وزارة الخارجية، عام 1945. نزولاً عند طلبه، قنصلاً أول في القنصلية العامة في نيويورك. تقلا، الذي كان قد صرح أن الذي سيحلّ أولاً في الامتحان سيكون له حرية اختيار المنصب الذي يريد أن يشغله، هو الذي عيّن غرة في هذه المدينة الأميركية. وقد اعترف هذا الأخير أن «تقلا كان رجلاً صادق الوعود». (أجريت المقابلة مع إدوار غرّة في تشرين الأول 2002).

كما أن صفات سليم تقلا وهو «الدبلوماسي الرفيع» حسب تعبير السفير غرة، و«المحاور المعتدل واللبق» كما وصفه السفير نديم دمشقية، والإداري ورئيس البلدية الذي «نجح في بيروت، المدينة التي تعتبر إدارتها عملية معقّدة» قد ساهمت في اختياره لتولي الشؤون الخارجية. ويؤكد دمشقية الذي عرف تقلا عن كثب، أنه استطاع أن «يخلق في بيروت جوّاً من التوافق بين الطوائف العديدة والعائلات البيروتية»[34]. والشهادات التي أدلت بها شخصيات عاصرت سليم تقلا تصفه بأنه «الرجل المهم»، «النزيه والمستقيم»، «الرصين والحكيم»، وأنه «دمث الأخلاق ومعتدل»[35]. ويتذكره دمشقية «رجلاً سهل المعاشرة لطيفاً» و«سيداً كبيراً وأرستقراطياً». وقد كان سليم تقلا، «المثقف والمنفتح» على جميع التيارات اللبنانية السياسية والفكرية في هذه الحقبة «يمثل خلاصتها». ويضيف أن تقلا كان «منفتحاً على العرب وعلى العالم الغربي». ويؤكد السفير هنري أبو فاضل قائلاً: «كان سليم تقلا في وزارة الشؤون الخارجية الرجل المناسب في المكان المناسب»[36].

وكانت الكلمة التي أبّنه بها جورج نقاش، مدير صحيفة **لوريان** وأحد خصوم سليم تقلا في السياسة، بليغة في هذا الشأن (أنظر ملاحق الكتاب). فقد حيّا جورج نقاش في افتتاحيته التي صدرت في 12 كانون الثاني 1945 ذكرى الفقيد الذي «امتلك حسّ الدولة» وتابع قائلاً: «نادراً ما قدمت فترة ما بعد الحرب في لبنان مثالاً نذر نفسه بهذه الأمانة، بل بهذا التمام، لخدمة الدولة» ويضيف كاتب الافتتاحية المعروف بقلمه اللاذع: «ولم يكن السراي – هذا السراي الذي استقطب خلال ربع قرن أفكارنا وجهودنا كلها – لم يكن فيها يختصّ به ما كان في ما يختص بالكثيرين غيره أي مآل الطموحات الشخصية وسوق السياسة الكبير ومعرض الجاه والألقاب؛ ولكن على العكس من ذلك، كانت في رأيه مكاناً يستحق الاحترام، مكاناً كان يبتغيه معبداً للسلطة ومعقلاً للنفوذ ومأوى جليلاً للقانون والشرع».

(34) عرف نديم دمشقية سليم تقلا منذ أن كان والده بدر عضواً في مجلس بلدية بيروت. كانت العائلتان قريبتين جداً. وقد طلب سليم تقلا من دمشقية، الذي كان منذ عام 1941. نائب رئيس المجلس الأعلى للتموين (التابع لمجلس الميرة الذي كان يشرف عليه الحلفاء Offices des céréales panifiables (OCP، ثم مديراً في مصلحة الشؤون الاقتصادية (قبل أن تصبح وزارة الاقتصاد)، أن يكون بصفة مستشار اقتصادي في عداد البعثة اللبنانية الأولى التي أنشئت عام 1944 في لندن.

(35) هذه الصفات التي ميّزت سليم تقلا رددها على نسق واحد عدة دبلوماسيين عرفوا تقلا عن قرب مثل نديم دمشقية، إدوارد غرّة، إميل مطر، إبراهيم كريدي...

(36) أجريت المقابلة في أيلول 2002.

كان سليم تقلا غنياً بكفاءاته الإدارية والقانونية ومخلصاً تماما الإخلاص لقضية بناء الدولة، وقد استطاع في أقل من سنة وأربعة أشهر على رأس وزارة الشؤون الخارجية، أن يقيم مؤسسة عامة متكاملة وأن يعهد بها إلى خلفه. ويروي هنري أبو فاضل أنه حين عُيِّن عام 1945 في وزارة الخارجية، وكان على رأسها الوزير هنري فرعون خلفاً لتقلا، «كان الأساس موجوداً». ويضيف هذا الدبلوماسي قائلاً: «لا شك في أن تقلا هو مؤسس وزارة الشؤون الخارجية». ويشدد على «أن ما أصبحت عليه وزارة الخارجية اليوم كان بفضل ما أسسه سليم تقلا عام 1944».

عهد جديد وأهداف جديدة

استلهم سليم تقلا، وهو الشريك المؤمن بسياسة بشاره الخوري ورياض الصلح، بشكل واسع في قيادته للسياسة الخارجية للبلاد وفي تنظيمه لوزارة الشؤون الخارجية، خطاب الرئيس الخوري الذي ألقاه أمام البرلمان بمناسبة انتخابه (21 أيلول 1943) والبيان الوزاري الذي تلاه الرئيس الصلح (7 تشرين الأول 1943).

يستوقفنا من خطاب تنصيب الرئيس الجديد بخاصة موقفه المتعلق بالدول العربية. «هذا الوطن اللبناني (...) يجب أن يظل للبلدان العربية المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسودها الود والإخلاص»[37]. وأكد بشاره الخوري متحدثاً عن مستقبل لبنان وموقعه على مسرح السياسة الدولية قائلاً: «إننا لن نألو جهداً في البلوغ بوطننا درجة يشعر معها بخطورة الدور الذي يمثله بين الأمم وتصبح أمانيه كلها حقائق ملموسة». أما بالنسبة لتبعات الحرب على لبنان ولمستقبل علاقاته بالدول العظمى، فقد أشار إلى أن «تطور الحرب (...) يملي علينا خطة سياسية مرسومة بجلاء، ولقد جعلتنا تقلبات هذه الحرب العالمية الشاملة نلمس الدور الخطير الذي لعبته بلادنا الصغيرة، والأهمية التي كانت لبلادنا ولا تزال في أعين الدول العظمى». وأضاف: «سيكون بيننا وبين الحلفاء في الغد كما كان بيننا وبينهم في الأمس تعاون يقودنا شيئاً فشيئاً إلى الاتصال بجميع الهيئات السياسية في العالم، إذ ليس من عزلة ممكنة بعد اليوم لدولة من دول الأرض، صغيرة كانت أم كبيرة، فعلى كل أمة حريصة على

(37) نجد النص الكامل لخطاب بشاره الخوري الذي ألقاه في 21 أيلول 1943 في: بشاره الخوري، **مجموعة خطب (أيلول 1943 - كانون الأول 1951)**، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، الطبعة الثانية (صدرت الطبعة الأولى عام 1951 عن وزارة الأنباء)، انطلياس، 1983، ص1.

المحافظة على كيانها أن تخرج من عزلتها وتفهم حقائق الأمور فهما إنسانياً شاملاً».

أما البيان الوزاري لرياض الصلح ففيه إشارة إلى إرادة الحكومة الجديدة تنظيم وزارة الشؤون الخارجية. وقد ورد فيه على لسان رئيس مجلس الوزراء: «إنه فضلاً عن حقنا الطبيعي الأصيل في الاستقلال والعيش الحر تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا وميثاق الأطلنطيك وعهدة الأمم المتحدة». وأعلن مشروع حكومته «إصلاح» الاتفاقيات والأنظمة «بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة»؛ و«تسلّم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة». وتابع رياض الصلح قائلاً: «وهي، على ذلك، ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة».

وفيما يتعلق بالتعاون مع الدول العربية المجاورة أكد: «أن لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه». ويقول رياض الصلح: «ستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول الغربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامه حدوده الحاضرة، فلبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب». ويضيف: «إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممراً. فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً». ويؤكد بأنه سوف «يلبي كل دعوة إلى التعاون بينها وبينه، وسيشاركها في جهودها واعياً تمام الوعي أن تعزيزها يعود عليه بالخير»[38]. وأكد رئيس الحكومة الجديد من جهة أخرى أن حكومته تتابع مع الدول الحليفة «أحسن الصلات المبنية على الود والاحترام»، ومع فرنسا خصوصاً «التي تربطنا وإياها روابط الصداقة»، «ومع الدول الحليفة، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب».

وعندما توقف في بيانه عند الخطوات التي ستقوم بها حكومته، وضع رياض الصلح تنظيم وزارة الشؤون الخارجية على رأس اهتمامات المجلس الحكومي: «يهمني أن أشير هنا إلى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد أن أصبحت كل علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها

(38) يشير رياض الصلح هنا على الأرجح إلى موافقة حكومته على مشاركة في محادثات «الوحدة العربية» التي ستدعو إليها مصر والتي ستبدأ في كانون الثاني 1944.

تجري بواسطة هذه الوزارة. ومما سنخصه بالعناية أمر التمثيل الخارجي فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد»[39]. وفي 22 تشرين الأول، التقى المندوب العام جان هللو رئيس الجمهورية بشاره الخوري من أجل التعبير له عن التحفظات الفرنسية على بعض فقرات بيان 7 تشرين الأول، وحذّره من القيام بأية مبادرة «تتناقض مع الانتداب الذي ما زال قائماً بقوة القانون»[40].

مبادرات سليم تقلا

أرسلت الحكومة اللبنانية، في 25 تشرين الأول، غير مكترثة بالتحفظات الفرنسية، رسالة إلى جان هللو، موقّعة من وزير الخارجية سليم تقلا، تطلب فيها من فرنسا تحويل المندوبية العامة إلى بعثة دبلوماسية، وتسليم الدولة اللبنانية التي أصبحت تتمتع بالسيادة، كافة إدارات المصالح المشتركة التي كانت لا تزال تديرها بوصفها ممثلة للدولة المنتدبة[41]. وفي 30 تشرين الأول، وجّه سليم تقلا رسالة أخرى إلى هللو مفنداً فيها الحجج التي قدمها المندوب الفرنسي. فذكّره فيها بشكل خاص بأن «الدول العظمى الرئيسية المعنية بعصبة الأمم (التي انسحبت منها تباعاً دول عظمى من الدرجة الأولى) قد اعترفت باستقلال لبنان». وتابع سليم تقلا قائلاً: «وينبغي أن أضيف إليها أن الولايات المتحدة اعترفت في واقع الحال de facto بهذا الاستقلال». وأشار وزير الخارجية إلى «أن عصبة الأمم لم تعد موجودة على صعيد الأمور الوضعية. إلا أنّ ربط استقلال لبنان بإنهاء عصبة الأمم انتداب الدولة المنتدبة، يجعل من هذا الاستقلال وهمياً. وإنني على يقين أن ذلك يؤدي إلى نتيجة تمجّها الروح الليبرالية التي طالما ألهمت السياسة الفرنسية والتي تحرّك حالياً النضال البطولي الذي تلتزم به فرنسا والأمم المتحدة». وأكد سليم تقلا من جهة أخرى، أن «التعديلات (الدستورية) المرتقبة لا تشكل إلا مظهراً من مظاهر الممارسة الفعلية للاستقلال الذي وعدت به فرنسا وأعلنته رسمياً قبل أية دولة عظمى أجنبية أخرى لا بل إنها أول هذه المظاهر»[42].

وبتاريخ 8 تشرين الثاني، عقد المجلس النيابي جلسته بكامل أعضائه، وبحضور جميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية تقريباً، فتبنى بالإجماع مشروع التعديل الدستوري. وصدر

(39) **كتاب الاستقلال**، مصدر سابق، ص255.

(40) Pierre Ziadé, *Histoire diplomatique de l'indépendance du Liban*, Beyrouth, 1969, p. 85.

(41) ادمون رباط، مصدر سابق، ص743.

(42) بيار زيادة، مصدر سابق، ص85.

الدستور الجديد غداة ذلك التاريخ، وتمّ إبطال الانتداب الفرنسي على لبنان بتعديل خمس مواد وإلغاء خمس أخرى. وحذف بذلك كل ما يتصل مباشرة أو غير مباشرة بالدولة المنتدبة[43]. وفي 10 تشرين الثاني، استقبل جان هللو ملك يوغوسلافيا بيار الثاني الذي كان في زيارة إلى لبنان. وقصد هذا الأخير أيضاً السراي الصغير حيث استقبله الرؤساء الخوري والصلح فضلاً عن وزير الخارجية سليم تقلا. ومساء ذاك اليوم عينه، لبّى الوزير تقلا دعوة الجنرال سبيرز إلى العشاء على شرف ملك يوغوسلافيا بحضور جان هللو. ولما سأله الجنرال سبيرز إن كان سيقدم على أية تدابير ثأرية ضد السلطات اللبنانية، ردّ المندوب العام بأنه «لن يتخذ أي تدبير زجري»[44]. وبعد أن طمأنه الجنرال سبيرز إلى ذلك، توجّه سليم تقلا إلى القصر الرئاسي لملاقاة الرئيس الخوري ولينقل إليه الخبر.

كان بشاره الخوري بالمرصاد، وذلك منذ أن قام جان هللو بسحب الدعوات التي كانت قد أرسلتها القيادة العسكرية الفرنسية إلى الوزراء وإلى مكتب المجلس النيابي من أجل حضور الاستعراض العسكري الذي كان مقرراً قيامه صباح يوم 11 تشرين الثاني بمناسبة ذكرى الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى. وما حدث بعد ذلك معروف: توقيف رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة فجر 11 تشرين الثاني واعتقالهم في قلعة راشيا وتشكيل حكومة مؤقتة في بشامون وارتباك الحكومة الفرنسية في الجزائر من المبادرة المشؤومة للمندوب العام هللو، وإرسال الجنرال كاترو إلى لبنان من أجل البحث عن مخرج للمأزق السياسي اللبناني وللتوتر القائم بين البريطانيين والفرنسيين، وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة الشرعية اللبنانية[45].

3 – تنظيم الوزارة

كانت أولويات الرئيس الخوري وحكومة الصلح، بعد الإفراج عنهم، وفور عودتهم إلى استلام زمام الحكم، بسط نفوذ الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية بهدف تحقيق السيادة الفعلية. وذلك أن القوى العسكرية الفرنسية والبريطانية كانت لا تزال معسكرة فيها ولم تبدُ متحمسة لمغادرتها. وكانت فرنسا، التي يعتبر ممثلها نفسه مندوباً عاماً وليس وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية كما كانت تتمنى الحكومة اللبنانية، تطالب بـ«مركز ممتاز» بديلاً من

(43) راجع جدول مقارنة لمواد الدستور المعدّلة في 8 تشرين الثاني 1943 في **كتاب الاستقلال**، مصدر سابق، الوثيقة 4، ص261-262.

(44) بشاره الخوري، **حقائق...**، الجزء الثاني، ص29.

(45) مراجعة التفاصيل في **كتاب الاستقلال**.

الانتداب في لبنان وسوريا، عن طريق توقيع معاهدات ثنائية. وكان على الحكومة اللبنانية، وهي ترفض بشكل قاطع التفاوض على أي اتفاق مع الفرنسيين، التحرك بسرعة على الساحة الدولية من أجل مواجهة الطموحات الفرنسية. وقد شكّل تعديل الدستور في 8 تشرين الثاني 1943 واستعادة «المصالح المشتركة» التي كانت تديرها فرنسا في 22 كانون الأول 1943. خطوتين مهمتين لتحقيق هذا الهدف، لكن إنجازه التام كان يتطلب المزيد من الخطوات. كان من الضروري الحصول على اعتراف صريح ورسمي باستقلال لبنان من جميع بلدان العالم. فانكب سليم تقلا على هذه المهمة دون إبطاء.

من وجهة النظر عينها، أصبح تأسيس وزارة الخارجية – واستعادة القوى المسلحة ومصالح الأمن العام – وإنشاء المفوضيات اللبنانية في الخارج، ضرورياً. فهي تشكل الدلائل الملموسة والأكيدة على الدولة السيّدة المستقلة. وفي وقت كانت فرنسا الحرّة تنظّم نفسها في الخارج،قال فرنسوا كوليه François Coulet أحد الدبلوماسيين الذين التحقوا بالجنرال ديغول: «أن يكون لدينا تمثيل دبلوماسي هو امتياز للدولة المستقلة وهو الدليل الذي لا جدال فيه على سيادتها»(46). وقد استشف لبنان ذلك، فكان «موضوع التمثيل الدبلوماسي»، باعتراف وكلاء المندوبية العامة أنفسهم، «يندرج في أولويات أعمال الحكومة اللبنانية»(47).

امتحانات دخول موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي

لم يكن اختيار رجال السياسة المعروفين على رأس المفوضيات، ليلغي الحاجة إلى الموظفين المناسبين لمعاونتهم. لذلك أصبح أمر اختيار الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين الأكفاء موضوعاً ملحاً على سليم تقلا. ولما كان لبنان لم يقم أي علاقات دبلوماسية بالخارج في

(46) وردت هذه العبارة في تقرير كتبه بتاريخ 30 كانون الأول 1940 الدبلوماسي الذي التحق بالجنرال ديغول فرنسوا كوليه. وقد عيّن غداة الإنزال العسكري للحلفاء في النورماندي، مفوضاً عن الجمهورية في النورماندي.
Jean-Baptiste Duroselle, *L'abîme, 1939-1940. Politique étrangère de la France*, Imprimerie nationale, 1982, Éditions du Seuil, collection «Points Histoire», 1986, p. 400.

(47) «معلومات خاصة» مصدرها المندوبية العامة لفرنسا المقاتلة في المشرق موجّهة إلى المندوب العام ومدير الدائرة السياسية،
Archives du ministère français des Affaires étrangères (MAE), «Une information spéciale n. 226» (Secret), en provenance de la Délégation générale de la France combattante au Levant, (source: Sûreté aux Armées) destinée au Délégué général et au chef du Service politique, Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, dossier n. 766, le 4 mars 1944.

السابق، فقد اختير الحل العصري لتوظيف الدبلوماسيين الأكثر جدارة لتمثيل لبنان بتنظيم امتحان دخول. ومن أجل التأكد من أهلية دبلوماسيي المستقبل، بدأ سليم تقلا بالتعاون مع اختصاصيين وخبراء،ومع وزارة التربية الوطنية، بالتحضير لامتحان خاص كان «أول امتحان من نوعه تقوم بتنظيمه الإدارة اللبنانية الجديدة»(48).

كان وزير الخارجية محور ضغط الطبقة السياسية والوجهاء المحليين والمهاجرين اللبنانيين ذوي الشأن الذين كانوا يقترحون أو «يوصون» بأسماء أشخاص «يتمنون خدمة بلدهم في الخارج»(49). لكن هذا لم يحرج سليم تقلا، إذ كان مراده الأول أن يختار اشخاصاً أكفاء حتى لو تطلب إيجادهم بعض الوقت. وقد أكدت صحيفة **لوريان** في هذا الشأن بالرغم ممّا كانت تسوّق من نقد لتقلا في السابق أغلب الأحيان، قائلة: «استطاع المسؤولون في وزارة الخارجية تجاوز التدخلات المختلفة وأنجزوا مشروع امتحان الدخول إلى المهنة (الدبلوماسية)»(50). وتجزم مذكّرة مصدرها المندوبية العامة، موجهة إلى مفوض الشؤون الخارجية رينيه ماسيغلي René Massigli في الجزائر، بأن سليم تقلا في تحضيره لمشروع الامتحان قد «استوحى النظام الفرنسي المعمول به في فرنسا حتى عام 1944. والذي أطلعته عليه المندوبية العامة»(51).

بتاريخ 17 آذار 1944. صدر المرسوم الرئاسي (رقم 855) وهو ينص على إنشاء «امتحان لاختيار موظفي السلك السياسي والقنصلي»(52). فأعلن عن افتتاح التسجيل في الوزارة خلال شهر من تاريخ نشر المرسوم، لمرشحي «الوظائف المنوي إشغالها في خلال سنة 1944 من

(48) راجع *L'Orient*, 22 août 1944.

(49) كان الوزير تقلا يتلقى رسائل من شخصيات لبنانية أو أجنبية يوصون فيها بأشخاص – أو «يوصّون بأنفسهم – لمناصب في الخارج. منها مثلاً رسالة أرسلها (بتاريخ 10 تشرين الثاني 1943) بول لو غوسييه Paul Le Gussié ، وزير مفوض مطلق الصلاحية أسبق في تايلاند، أوصى فيها بجوزف صعب لمنصب ملحق تجاري للحكومة اللبنانية في الهند البريطانية والهند الفرنسية. وفي رسالة أخرى (كتبت بتاريخ 6 آذار 1944) رشّح الكولونيل سليمان نوفل نفسه لمنصب سكرتير أول وملحق عسكري في مفوضية القاهرة أو قنصلية الإسكندرية في حال إنشائها. كما تلقى الوزير تقلا رسالة (بتاريخ 23 آب 1944) من الرئيس عبد الحميد كرامي يطلب فيها تعيين السيد مدحت فتفت ممثلاً للسلك الخارجي في مصر. وفي رسالة أخرى (بتاريخ 9 تشرين الأول 1944)، طلب محمد علي بكر من تقلا توصية لتعيينه في إحدى وظائف المفوضية اللبنانية في القاهرة. (محفوظات يوسف تقلا).

(50) *L'Orient*, 22 août 1944.

(51) مذكرة وجهها الجنرال بينه Beynet إلى مفوض الشؤون الخارجية رينيه ماسيغلي، الا أنها تحمل توقيع جان بينوش Jean Binoche. وهو وكيل مرتبط بالأمانة العامة للمفوضية العامة.
MAE, Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, le 24 mars 1944, dossier n 766.

(52) صدر في **الجريدة الرسمية** اللبنانية عدد 12. تاريخ 22 آذار 1944.

أمناء سر وملحقي مفوضية ونواب قناصل ملازمين» (المادة الأولى).

وعلى المرشحين أن يثبتوا «أنهم لبنانيو الجنسية ويتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛ أن عمرهم لا يقل عن 22 سنة ولا يتجاوز الخامسة والثلاثين(...)؛ أنهم حصلوا على شهادة الليسانس أو شهادة الدروس التجارية العالية» (المادة 2). وعلى طالبي الدخول في الامتحان «أن يثبتوا أهليتهم الصحية لممارسة وظائف السلك السياسي والقنصلي في الخارج وسيتقدمون لفحص طبي أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة أطباء» (المادة 3). «ولا يجوز الاشتراك في الامتحان إلا للذين يحصلون على إذن وزاري يعطيه وزير الخارجية بناء على موافقة لجنة تؤلف خصيصاً لهذه الغاية» (المادة 4).

«ويشتمل الامتحان على مسابقات أولية في اللغات خطية وشفهية؛ وعلى مسابقات الثقافة العامة وهي تشتمل على مسابقات خطية يقال لها نهائية» (المادة 5). وتعتبر معرفة لغتين في المسابقات الأولية «إجبارية»: العربية وإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية. أما مسابقات الثقافة العامة فهي تشتمل على مسابقة في التاريخ السياسي، ومسابقة في الجغرافية الاقتصادية، ومسابقة في القانون الدولي العام والخاص، وفي التشريع المالي، والتشريع التجاري والبحري والجمركي» (من المادة 6 إلى المادة 14). ونصّ المرسوم على تأليف لجنة امتحانات (المادة 16).

أثار إعلان تنظيم الامتحان الحماسة في الأوساط الجامعية وعند المتخرجين الشباب[53]. ونقلت صحيفة **لوريان** «أنه أُعطيت دروس خاصة في جامعة القديس يوسف وجمعية الاقتصاد السياسي بهدف تحضير الشباب اللبنانيين للمهنة الدبلوماسية»[54]. ونوهّت برقية مصدرها بيروت مرسلة إلى الجزائر في 22 آذار، بأن الامتحان «هذا النهج الديمقراطي في الجوهر» «لاختيار الأكثر أهلية»، قد «أثنت عليه البلاد بحماسة»[55]. وقد كان هذا الامتحان سابقة وطنية في وقت كان اختيار الموظفين فيه للدخول إلى الإدارة اللبنانية يخضع لمعايير بعيد عن الموضوعة خاضعة للوساطة.

عُيِّن أعضاء اللجنة التي قامت بدراسة طلبات المرشحين لامتحان السلك الدبلوماسي في 19 أيار وبموجب المرسوم (رقم 1235)[56]. وبتاريخ 23 تموز، قبلت اللجنة 45 طلباً من أصل 73

(53) يتذكر أحد المشاركين في الامتحان السفير يوسف شديد قائلاً «كان الامتحان جدياً وصعباً».(أجريت المقابلة في تموز 2002).

(54) *L'Orient*, 30 mars 1944.

(55) MAE , Télégramme de Beyrouth à Alger, Alger, dossier n 1013, le 22 mars 1944.

(56) عيّن الشيخ سامي الخوري، مدير الخارجية، رئيساً لها. أما الأعضاء الآخرون فكانوا: الأمير رفيق أرسلان، عضو في مجلس بلدية بيروت، جورج حيمري، مدير التربية الوطنية، أديب نحاس، مدير الداخلية، ناظم عكاري، مدير غرفة رئاسة الحكومة.

طلباً تمّ تقديمها[57] . من جهة أخرى، أعلن مرسوم رئاسي (في 27 تموز)، تشكيل لجنة الامتحان التي ستكون مهمتها تصحيح المسابقات. وعيّن فيها للغات الحيّة: عمر فاخوري (للغة العربية)، هكتور خلاط (للغة الفرنسية)، أنيس الخوري المقدسي (للغة الانكليزية). أما لجنة الامتحانات للثقافة العامة فتألّفت من: ألفرد تابت (للقانون الدولي العام والخاص)، أسد رستم (للجغرافيا الاقتصادية والتاريخ السياسي)، صبحي محمصاني. (للتشريع المالي والجمركي). وقد ترأس اللجنتين، اللتين تتسمان بمكانة علمية وأدبية عالية، سامي الخوري، مدير الخارجية. ونشرت الوزارة، في أول آب، لائحة بالثمانية والثلاثين مرشحاً المقبولين في مسابقات اللغات الحيّة التي جرت في 18 آب في المدرسة الرسمية في حوض الولاية. وسمح لسبعة وعشرين مرشحاً فقط بالتقدم إلى مسابقات الثقافة العامة، التي جرت في 21 آب، من أصل الثمانية والثلاثين الذين خاضوها. نجح الجميع في هذه الامتحانات وتمّ قبولهم في الوزارة. وشكّلوا الدفعة الأولى من الدبلوماسيين الذين أرسلتهم الجمهورية اللبنانية إلى البلدان الأجنبية[58].

الملاك الإداري

كانت مهمة سليم تقلا الأساسية، في موازاة إنشاء السلك الدبلوماسي وإرسال أولى البعثات اللبنانية إلى الخارج، تنظيم وزارة الخارجية باعتبارهامؤسسة عامة متكاملة. وكانت الوزارة قائمة نظرياً قبل تعيين سليم تقلا في أيلول 1943. لكنها كانت دون مستوى التنظيم العصري وهي بهذه الأهمية. فكان عليه وضع هيكلية لها وتنظيم أقسام إدارتها من أجل تأمين فعاليّة العمل فيها. وقد انكبّ سليم تقلا على تحضير النص القانوني الذي ينظم وزارته، وساعده في هذه المهمة حليم حرفوش، رئيس ديوان الوزير، والقانوني (ووزير الخارجية اللاحق)، فؤاد عمّون[59].

لم يكن لوزارة الخارجية أية خبرة في الشؤون القنصلية والدبلوماسية. فقامت «باستشارة

(57) *L'Orient*, 24 juillet 1944.

(58) المرشحون السبعة والعشرون الذين نجحوا في الامتحان الأول الذي نظمته وزارة الشؤون الخارجية لاختيار موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي هم: إدوار غرّة، محمد خضر، إميل مطر، عزيز بركات، بول خلاط، نجيب دحداح، يوسف قمر، أنطوان فرنسيس، إدمون خياط، فؤاد خوري، إيلي معلوف، جوفر حدثي، عزّة زين، يوسف شديد، إميل منسى، أنطوان موصلي، ألبير سماحة، حسان صعب، جوزف يزبك، نبيل نصير، رامز شماعة، جوزف نفاع، هنري أسمر، عصام بيهم، إيلي بستاني، شفيق شبشب، فخري حيدر.

(59) رواية السفير دمشقية الذي وصف فؤاد عمّون بـ«العقل القانوني» للوزارة.

المفوضيات الأجنبية ولا سيما الفرنسية»، بمقتضى قول السفير يوسف شديد. ويضيف أن الدبلوماسيين في الخارج «كانوا يتلقون التعليمات من الوزارة تدريجياً». أما السفير إ براهيم كريدي الذي كان يشغل، أيام وزارة تقلا، وظيفة «كاتب»، فيروي أنه رافق جوزف حرفوش، رئيس قسم الدائرة السياسية، إلى «مكتب التنسيق» bureau d'ordre المرتبط بالمندوبية العامة في بيروت، «من أجل أن نرى كيف يسير العمل داخل المفوضية. وقد قابلنا المسؤول الفرنسي عن الحقيبة الدبلوماسية والرسائل، ورأينا كيف يختمون بالشمع الأحمر ويضعون الأختام على الرسائل والطرود الرسمية»[60].

عاون سليم تقلا في إدارة شؤون الوزارة فريقُ عمل (كان في البداية محدوداً نسبياً). وقد أُبقي الموظفون الذين عُيّنوا عام 1942 عند تشكيل الوزارة الأولى في عهد حميد فرنجية، في مناصبهم، مع أنه لم تكن تتوفر فيهم الشروط اللازمة لدخول السلك الخارجي. وقد نصّ المرسوم الذي نظّم وزارة الخارجية، في 5 كانون الأول 1944. على «أحكام مؤقتة» أجازت للوزير تثبيت الموظفين الذين لهم «خبرة واقتدار في الخدمة دون أن تكون الشروط المطلوبة للدخول في السلك الخارجي متوفرة فيهم». وقد لاقت هذه الخطوة استحسان موظفي الوزارة، بحسب قول السفير كريدي.

في الإدارة المركزية، عيّن سامي الخوري، شقيق رئيس الجمهورية والرئيس السابق لمجلس شورى الدولة، مديراً عاماً للوزارة. وسمي جوزف حرفوش، المتخصص بالشؤون العربية، رئيساً لقسم الدائرة السياسية[61]. وكان موظفاً سابقاً في إدارات الانتداب وعمل في القنصلية الفرنسية في الإسكندرية حتى أيلول 1943. فكان الموظف الوحيد ذا الخبرة في الشؤون القنصلية. أما حليم حرفوش، رئيس ديوان الوزير، فكان «اليد اليمنى لسليم تقلا في الوزارة». وكان فؤاد رضا الموظف منذ أيام حميد فرنجية، مكلّفاً بالمحاسبة؛ وعندما عيّن في مفوضية لندن، في آب 1944. استبدل بإميل حنا. وأطلقت تسمية الكتبة على الموظفين القدماء في الوزارة: جان رياشي، الياس السخن، إدوارد حنا، منير كريدية، سليم قطان، ابراهيم كريدي. وحافظت أوجيني نخلة على منصبها سكرتيرة. وثبّت كل من محمد حاراتي وفريد لطيف في وظيفة حاجب. ويتذكر فريد لطيف (وقد بقي في وزارة الخارجية حتى تقاعده في كانون الثاني

(60) أجريت المقابلة في أيلول 2002.

(61) كان جوزف حرفوش يذيّل بالحرفين I.C في صحيفة **لوريان** نشرة يومية في السياسة العربية والشرقية، حسب معلومات مصدرها المندوبية العامة. MAE, Beyrouth, Cabinet politique, Dossier n 1131

2003) أن سليم تقلا «كان شخصية مهمة ولامعة. وكان يدخن كثيراً ودخانه وطني «جوكي كلوب» من صنع إدارة التبغ والتنباك. ويضيف السيد لطيف: «أذكر أيضاً أن مكتبه في السراي الصغير كان واسعاً ويقع في الزاوية الشمالية الغربية من الطابق الأول ويطل على البحر. وكان يفصل مكتبه عن مكتب رئيس الجمهورية ممرّ بطول ثلاثين متراً»[62].

الأطر القانونية

قبل أن يُنْشَر نص تنظيم وزارة الخارجية، صدر في 10 حزيران 1944. قانون يختص بـ«لائحة الرسوم الواجبة الاستيفاء في دوائر المفوضيات السياسية والقنصليات». وصدر مرسوم (رقم 1668) في 2 آب، يختص بـ«نظام التشريفات في الجمهورية اللبنانية».

وقد حدّد قانون «لائحة الرسوم الواجبة الاستيفاء في دوائر المفوضيات السياسية والقنصليات» الوثائق القنصلية والمبالغ التي يجب أن تدفع لقاء خدماتها[63]. وأوضح الحالات التي يحق فيها للمعتمدين الدبلوماسيين والقناصل إعفاء أي شخص من دفع الرسوم عن الخدمات القنصلية (المادة 4). وحدّد ساعات العمل وأجورها ونصّ على «رسوم إضافية» عن «المعاملات المطلوب إجراؤها خارجاً عن ساعات العمل» (المادة 12). ومنح الدبلوماسيين والقناصل صفة «مأمور الأحوال الشخصية والكاتب العدل» وخُوِّلوا القيام «بالوظائف المناطة بحكام الصلح وبالمحكمة البدائية» (المادة 17).

أما فيما يختص بنظام التشريفات في قصر رئاسة الجمهورية وفي وزارة الخارجية، فقد حدد الأصول الواجب احترامها من مراسم و قواعد التقدّم والأسبقية في الحفلات والعلاقات الرسمية[64]. واقتضى الأمر تعيين رئيس للتشريفات في قصر رئاسة الجمهورية ومدير للتشريفات في وزارة الخارجية[65] وحددت صلاحياتها. وضمّ نظام التشريفات أربعة ملاحق. يشرح الملحق الأول أصول تقديم السفراء والوزراء المفوضين أوراق اعتمادهم إلى رئيس الجمهورية وزياراتهم له. وتطرق الملحق الثاني إلى قواعد التقدّم بين الهيئات الحكومية، والسياسية، والدينية، والمهنية، إلخ. أما الملحق الثالث ففصّل قواعد التقدّم والأسبقية بين الوزراء، والنواب، وأعضاء السلك

(62) أجريت المقابلة في كانون الثاني 2003.

(63) **الجريدة الرسمية**، عدد 25. 21 حزيران 1944.

(64) وضع نظام التشريفات المختصّ في قواعد التقدم والأسبقية على مثال النظام المطبّق في مملكة العراق، *L'Orient*, 28 juillet 1944.

(65) كان نقولا بسترس أول من عيّن في هذا المنصب.

الدبلوماسي، والرؤساء الروحيين، وكبار الموظفين، إلخ. وحدّد الملحق الرابع مواصفات الألبسة الرسمية الواجب ارتداؤها في الحفلات (السموكينج، الفراك...).

بتاريخ 5 كانون الأول 1944 صدر المرسوم (رقم K/ 2389) المختص بالنظام العام لوزارة الخارجية «بناء على اقتراح وزير الخارجية» «وبعد موافقة مجلس الوزراء»[66]. وأصبح هذا المرسوم الذي حدّد النظام الداخلي لوزارة الخارجية، الأساس لجميع التنظيمات اللاحقة[67]. واستعين في صياغة المشروع اللبناني بالنماذج المعتمدة في فرنسا وبلجيكا والعراق ومصر (وحتى في الولايات المتحدة الأميركية). وبحسب قول السفير نديم دمشقية، فإن الدبلوماسيين الأوائل المكلفين في الخارج، قد أرسلوا معلومات عن تنظيم وزارة الخارجية في البلدان التي تستضيفهم. لكنه شدد على أن النص اللبناني كتب بعناية «على قياس» لبنان. فإن الوضع الخاص بلبنان على الصعيد القانوني، والإداري، والسياسي، فضلاً عن مساحته وعدد سكانه، قد جعل من المرسوم اللبناني نصاً فريداً[68].

تألّف مرسوم النظام العام لوزارة الخارجية من ستة أبواب (تقسيمات تضمّ عناوين وفصولاً) واثنتين وأربعين مادة. وحدّدت في مادته الأولى صلاحيات وزارة الخارجية التي «تتولى جميع الشؤون المختصة بالعلاقات الدولية وبالمصالح اللبنانية في البلاد الأجنبية». «فيكون من اختصاصها تنظيم تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأجنبية وإنشاء القنصليات فيها»؛ و«الدخول في المفاوضات»؛ «وتهيئة المعاهدات الدولية»؛ وتنظيم «ما له علاقة بالشؤون الثقافية من الوجهة الدولية»؛ و«العناية بشؤون اللبنانيين الموجودين في المهجر» وتوفير الخدمات القنصلية لهم؛ و«التوسط في إجراء المعاملات العدلية بين لبنان والدول الأجنبية». ومن مهامها أيضاً تنظيم «المراسيم والأوسمة والميزات السياسية (الدبلوماسية والقنصلية)» و«بوجه عام تتولّى وزارة الخارجية جميع الاتصالات بالدول الأجنبية وبممثليها».

أما المادة الثانية فقد نصّت على أن ملاك وزارة الخارجية يتألف من موظفي الإدارة المركزية

(66) **الجريدة الرسمية**، ملحق للعدد 49، 6 كانون الأول 1944.

(67) عاصم جابر، **الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة، دراسة مقارنة**، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2001. (شكلت هذه الدراسة موضوع أطروحة دكتوراه، 1984)، ص149.

(68) وفقاً للسفير عاصم جابر، رئيس دائرة الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الخارجية (في وقت إجراء المقابلة) فإن النظام الإداري للوزارة قد استوحي على الأرجح من النص البلجيكي، لأن بلجيكا بلد لديه المميّزات الديموغرافية وكذلك المتعلقة بالمساحة نفسها التي هي للبنان.

ومن موظفي السلك الخارجي. ويقسم السلك الخارجي إلى قسمين: السلك الدبلوماسي والسلك القنصلي، وذلك تبعاً لرتب ولأصناف ودرجات معيّنة. ففي السلك الدبلوماسي: وزير مفوض، ومستشار مفوضية، وسكرتير، وملحق لمفوضية، وملحق ملازم. وفي السلك القنصلي: قنصل عام، وقنصل، ونائب قنصل، ونائب قنصل ملازم (المادة 3).

وتتألف الإدارة المركزية (من المادة 7 حتى المادة 12) «من مدير عام وديوان الوزير المؤلف من مدير تشريفات ومن رئيس ومن موظفين من السلك الخارجي ومن كتبة». وتتوزع أعمال الإدارة المركزية على ثلاث دوائر: الدائرة السياسية، والدائرة القنصلية والتجارية، والدائرة الإدارية. أما الباب الثالث فقد أوضح الإطار القانوني للبعثات الخارجية. وحدّد أصول الإنشاء ودوائر الاختصاص (من المادة 13 إلى المادة 17)، والصلاحيات (المادتان 18 و19). وقدّ نصّ على أن إنشاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتحديد ملاكها وإلغائها يتم «بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير الخارجية» (المادة 13). وتشتمل «دائرة اختصاص» الممثل الدبلوماسي على أراضي الدول التي يكون معتمداً لديها. أما دائرة اختصاص القنصليات «فتعين بالمرسوم الذي ينشئها» (المادة 14). ويرتبط الممثلون الدبلوماسيون مباشرة بوزارة الخارجية ويكون القناصل مرتبطين بهم (المادة 15). و«وظيفة الممثل السياسي (الدبلوماسي) هي التوسط في المخابرة بين الحكومة اللبنانية وحكومة الدولة المعتمد لديها وتوطيد العلاقات بينهما، وتنفيذ المعاهدات والسعي لحماية المصالح اللبنانية وتقديم المساعدة المقتضاة إلى اللبنانيين» (المادة 18). ومهمة القنصل «حماية اللبنانيين ومصالحهم» و«توثيق روابط الجالية اللبنانية بالوطن» و«تسفير المعوزين من اللبنانيين إلى بلادهم وبذل المساعدة لهم والإنفاق عليهم». ويكلّف القنصل أيضاً بالشؤون الاقتصادية، والثقافية، والتجارية مما له علاقة بلبنان وبالجالية اللبنانية. كما يقوم «بوظائف كتابة العدل واستيداع الوصايا وتنظيمها، والتصديق على الإمضاءات» و«تنفيذ المذكرات العدلية». ويجري «الأعمال المختصة بجوازات السفر والإقامة والتقاعد والجنسية والأحوال الشخصية والجمارك» (المادة 19). وفصّلت المواد 20 إلى 33 شروط «التعيينات» في مراكز كبار الموظفين، و«التوظيف»، و«الترفيع والنقل»، و«المأذونيات والإجازات»، و«المرتبات والعلاوات والتعويضات»، و«في الصرف من الخدمة والإحالة على التقاعد والتأديب». ونظّمت المواد 34 إلى 36 أعمال «الكتبة والمباشرين والحجّاب». وفي الختام، تضمّنت المواد 37 إلى 41 «أحكاماً مؤقتة».

4 – الاعتراف الدولي بلبنان المستقل

عشية الاستقلال، كانت غالبية البعثات الأجنبية في بيروت برتبة قنصليات. وكان على رأس جميع البعثات الأجنبية، باستثناء بريطانيا وبلجيكا، قنصل أو ملحق بالأعمال. وقد دفع إعلان الاستقلال في 22 تشرين الثاني 1943 دولاً عديدة إلى رفع مستوى تمثيلها القنصلي في بيروت إلى رتبة المفوضية الدبلوماسية[69].

وفور عودة سليم تقلا إلى مكتبه في السراي الصغير (بعد إطلاق سراحه من قلعة راشيا)، طلب بإلحاح من حكومات الدول الحليفة الاعتراف بلبنان المستقل وبتبادل العلاقات والبعثات الدبلوماسية. وقد قامت بعض الحكومات، عفوياً، بالمبادرة بالاتصالات الأولى ومنها الاتحاد السوفياتي. وهكذا، شهد عام 1944 تحوّل العديد من القنصليات الأجنبية التي كانت مقيمة خلال الانتداب في العاصمة اللبنانية، – البعض منها منذ أيام العثمانيين– إلى مفوضيات أصبحت لاحقاً سفارات. وخُوّل القناصل أو القائمون بالأعمال بمهام وزراء مفوضين.

كانت السلطات الفرنسية تتابع باهتمام وقلق أولى الخطوات الدبلوماسية اللبنانية، وتراقب إجراءات الحكومات الأجنبية الراغبة في إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان المستقل. وقد كانت البرقيات والمذكرات المتبادلة بين المندوبين الفرنسيين المعينين في بيروت (هللو، شاتينيو Chataigneau ثم الجنرال بينه) والمسؤولين الفرنسيين عن الشؤون الخارجية في الجزائر (مفوض الشؤون الخارجية، رينيه ماسيغلي) ثم في باريس (وزير الخارجية، جورج بيدو Georges Bidault) معبّرة في هذا الشأن[70]. حتى أن بيار لافال Pierre Laval نفسه، وكان وزير خارجية الماريشال بيتان Pétain وكان يتابع من فيشي Vichy المبادرات الدبلوماسية اللبنانية وذلك بفضل التقارير التي كان يرسلها إليه غاستون برجوري Gaston Bergery السفير في أنقرة، وكان يأتي بمعلوماته المتعلقة بلبنان من الجرائد ومن أخبار وكالات الصحافة بشكل خاص[71]. وتشكل هذه المراسلات مصدراً مهماً للمعلومات عن المبادرات الدبلوماسية اللبنانية.

[69] كانت المفوضية قديماً شكلاً من التمثيل الدبلوماسي يقام في بلد أجنبي في غياب السفارة.

[70] تمّت فهرسة هذه الرسائل بعناية في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية.

[71] من أمثال الوكالة الفرنسية للإعلام، ووكالة أخبار تاس Tass ووكالة الأناضول.

البعثات الأجنبية في بيروت (أيلول 1943 – كانون الثاني 1945)

مصر

كانت مصر من أولى الدول التي اعترفت رسمياً بلبنان وذلك قبل تاريخ إعلان الاستقلال في 22 تشرين الثاني 1943. وقد أعلن ذلك رئيس مجلس الوزراء رياض الصلح في 7 تشرين الأول 1943. في بيانه الوزاري، وشكر مصر وطلب من الدول العربية الأخرى السير على خطاها. ويؤكد جان هللو الاعتراف المصري هذا في برقية مؤرخة في 14 تشرين الأول 1943 أرسلها المندوب العام إلى ماسيغلي، مفوض الشؤون الخارجية في الهيئة الفرنسية في الجزائر، أوضح فيها أن أحمد رمزي بك هو قنصل عام «مكلف مؤقتاً بإدارة المفوضية الجديدة بانتظار تعيين وزير مفوض جديد»[72].

العراق

غداة انتخاب الرئيس بشاره الخوري، كان العراق أول دولة ترسل وزيراً مفوضاً إلى بيروت. مما يعني أن الاعتراف العراقي بلبنان المستقل سبق أحداث تشرين. ووفقاً للرسالة التي وجّهها تحسين قدري، القائم بالأعمال العراقي، إلى السيد هللو بعد توقيف الرؤساء اللبنانيين في 11 تشرين الثاني، فإن الحكومة العراقية كانت قد قررت إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة اللبنانية منذ شهر تشرين الأول. كما أكّد فيها بأنه كان يستعدّ لتقديم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 12 تشرين الثاني 1943. وذلك «بعد اتفاق جرى مع وزارة الخارجية اللبنانية»، إلا أنه علم بإقدام السلطات الفرنسية على توقيف الرؤساء والوزراء ونائب وتعليق الدستور. وقد لعب تحسين قدري، في تشرين الثاني 1943. دوراً مهماً إلى جانب الاستقلاليين اللبنانيين، وإلى جانب الحكومة المؤقتة في بشامون. وبتاريخ 24 شباط 1944. كان تحسين قدري، الذي تمّ اعتماده بصفة وزير مفوض في لبنان وسوريا، أول ممثل أجنبي يقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس بشاره الخوري.

المملكة العربية السعودية

كان الملك عبد العزيز بن سعود قد دعم الحركة الاستقلالية في تشرين الثاني، لكن المملكة

[72] برقية من هللو إلى ماسيغلي، MAE, Beyrouth, Série Guerre 1939-1945, Sous-série Alger, dossier n 999, le 14 octobre 1944.

السعودية لم تقم علاقات دبلوماسية مع لبنان المستقل إلا بعد الزيارة التي قام بها وفد رسمي، في 9 نيسان 1944، إلى الرياض. كان للسعودية قائم بالأعمال في بيروت، هو الشيخ عبد العزيز زيد، ممثلها في لبنان وفي سوريا.

اللغز السوري

لم تقم بين لبنان وسوريا على الإطلاق علاقات قنصلية أو دبلوماسية. وقد طُرحت في عهد بشاره الخوري في رئاسته الأولى مسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين من قبل الجانب اللبناني، وإن لفترة وجيزة. ونقلت صحيفة **لوريان** مقتطفات من جريدة **الحديث** البيروتيةورد فيها ما يأتي: «تتساءل بعض الأوساط اللبنانية ما إذا كان من مانع من إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين سوريا و لبنان على غرار ما سيكون بينها وبين الدول العظمى والبلدان المجاورة لها»[(73)].

لم تكن العلاقات اللبنانية - السورية دائماً على أفضل حال. وقد تبع التحفظات السورية على معركة الاستقلال اللبنانية وفترة النشوة التي رافقت جلاء القوى الأجنبية جوٌّ من التوتر. وأثار الاتفاق الجمركي الذي عقد، في 25 كانون الثاني، بين البلدين، اعتراضات عديدة في لبنان. فهناك من اشتكى في صحيفة **لوريان** من «أن توحيد التشريعات الجمركية بين البلدين لا يناسب استقلال لبنان»[(74)]. وبتاريخ 8 شباط، نشر الاتفاق النقدي بين لبنان وسوريا وفرنسا وبريطانيا. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف حركة الذهاب والإياب بين لبنان وسوريا. و كان المجلس الأعلى للمصالح المشتركة يجتمع في كل من البلدين من أجل تأمين انتقال المصالح المشتركة (سنعود لاحقاً إلى دور سليم تقلا في هذه المفاوضات). كما كان حميد فرنجية، وزير المالية (عيّن في تموز 1944)، يذهب إلى دمشق لمقابلة نظيره السوري من أجل تنسيق السياسة النقدية بين البلدين. وقد نشأت صعوبات أظهرت نقاط ضعف في الاتفاقيات المبرمة. وقد أكّدت معلومات في صحيفة **لوريان** في عددها الصادر في 20 تشرين الثاني 1944، أن « مجلس الوزراء أخذ علماً بتقرير حميد فرنجية المتعلق بموضوع صعوبة تقريب وجهات النظر اللبنانية والسورية فيما يختص بمحاربة غلاء المعيشة والتقنين».

على صعيد العلاقات الدولية، نسّق البلدان المبادرات الدبلوماسية الأولى فيما بينهما. فكان

(73) *L'Orient*, 9 août 1944.

(74) *L'Orient*, 31 janvier 1944.

وزيرا الخارجية اللبناني والسوري يرسلان البريد والبلاغات إلى الخارج في آن واحد تقريباً. وتشهد المذكرات المتبادلة بين المندوبية العامة في بيروت والمسؤولين عن الشؤون الخارجية في الجزائر، ثم في باريس، على هذا التنسيق اللبناني-السوري. غير أن وجهات النظر المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية والسياسية العربية، لم تكن على مثل هذا الانسجام ولا سيما في ما يتعلق بالمحادثات حول «الوحدة العربية»، بالرغم من أن رياض الصلح أعلن عشية سفره إلى القاهرة، في 4 كانون الثاني 1944، أن «الموقف اللبناني هو نفسه الذي تبنته سوريا إزاء كل المشاكل» المتعلقة بتعاون عربي مستقبلي. وفي 28 كانون الأول 1944، توجّه سليم تقلا إلى شتوره من أجل التشاور مع نظيره السوري جميل مردم بك. وبحسب صحيفة **لوريان** فقد دار اللقاء حول «المشاركة المقبلة للبنان وسوريا في محادثات التعاون العربي التي ستجرى قريباً في القاهرة»[(75)]. في اليوم عينه، درس مجلس الوزراء «المشاكل الناتجة من اللقاء» بين تقلا ومردم بك.

الاتحاد السوفياتي

يعود غياب «مندوبية سوفياتية» في بيروت، قبل آب 1944، إلى رفض بريطاني، رغم جهود الجنرال ديغول لصالحها، وذلك «لإيمانه بتحالف استراتيجي فرنسي- روسي يغلّب مصالح الأمم على الإيديولوجيات»[(76)]. وعندما اتّصلت الحكومة السوفياتية، في شهر أيار، بالحكومة اللبنانية (والحكومة السورية) بهدف إقامة علاقات دبلوماسية معها، أطلع اللبنانيون الهيئة الفرنسية للتحرير الوطني (Comité français de libération nationale) على المبادرة. وفي بداية شهر حزيران، أعطى الجنرال ديغول «ردّاً إيجابياً على الاقتراح الروسي إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومتي لبنان وسوريا»[(77)]. ولكن اللبنانيين والسوريين كانوا مترددين لأنهم لم يريدوا إثارة غضب حليفتهما بريطانيا، فتأخرا عن الردّ على الطلب السوفياتي. غير أن ماسيغلي أصرّ على أن يعطيا جواباً للروس[(78)]. وفي 8 تموز، أكّدت برقية مصدرها بيروت أن وزارتي

(75) *L'Orient*, 29 décembre 1944.

(76) **كتاب الاستقلال**، ص146.

(77) برقية وجهها روجيه غارو Roger Garreau المندوب العام للجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN في موسكو إلى ماسيغلي في الجزائر، MAE, dossier n 1022, le 2 juin 1944.

(78) Sous-série Alger, 1945-MAE, Télégramme Diplofrance - Beyrouth, Série Guerre 1939 dossier n 1022, le 30 juin 1944.

خارجية لبنان وسوريا أعلمتا فرنسا بأنهما توافقان على التفاوض مع الاتحاد السوفياتي على إرسال بعثة دبلوماسية. فأقام الاتحاد السوفياتي علاقات دبلوماسية مع لبنان ابتداء من 4 آب 1944 حين أوفد إليه نيكولاي نوفيكوف Nicolai Novikov وزيرها المفوض في القاهرة. وكانت مهمته تسليم الحكومة اللبنانية الوثيقة الرسمية التي تعترف باستقلال لبنان.

جرت المراسيم التقليدية لتبادل الوثائق الدبلوماسية في 4 آب، في السراي الصغير، فتدفقت إلى محيطه حشود كبيرة. وقدّم نيكولاي نوفيكوف إلى وزير الخارجية سليم تقلا، بحضور الرئيس رياض الصلح، رسالة مولوتوف Molotov «مفوض الشعب للشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي» التي تحمل اعتراف بلده باستقلال لبنان. كانت رسالة مولوتوف، في الواقع، ردّاً على الرسالة الرسمية التي بعثها وزير الخارجية اللبناني، المؤرخة في 31 تموز 1944. والتي أبدت فيها الحكومة اللبنانية «رغبتها الكبيرة بمباشرة علاقات دبلوماسية ودّية مع الاتحاد السوفياتي»[79]. وعند انتهاء الاحتفال، صرّح رياض الصلح للصحافيين الذين دعوا لمشاهدة الحدث: «إن الاعتراف السوفياتي، غير المتحفّظ وغير المشروط قد أسبغَ من الآن على استقلال لبنان طابعاً نهائياً. ولم يبقَ أدنى شك وأدنى التباس بما يتعلّق بوضعنا الدولي»[80]. وقد اعتبر هذا الاعتراف بمثابة «انتصار دبلوماسي فائق الأهمية»[81].

إن زيارة الوزير المفوض السوفياتي إلى لبنان اتّخذت طابعاً رمزياً ورسمياً مهماً. فاستقبل استقبال رؤساء الدول. وحلّ نيكولاي نوفيكوف، خلال كل فترة إقامته في لبنان، ضيفاً مميزاً على أركان السلطة الذين أقاموا على شرفه، حفلات الغداء والعشاء والاستقبالات المختلفة. وبتاريخ 2 تشرين الأول 1944. وصل إلى لبنان دانيال سولود Daniel Solod أول مندوب فوق العادة ووزير مفوض مطلق الصلاحية للاتحاد السوفياتي لدى الحكومة اللبنانية. وقدّم أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية في 30 تشرين الأول، «بلباس قيصري مزركش بالذهب»[82].

الولايات المتحدة الأميركية

باشرت الولايات المتحدة الأميركية علاقاتها الرسمية مع لبنان، كما رأينا، في 17 تشرين

[79] مراجعة نصّ الرسالة التي أرسلها سليم تقلا والتي تحمل تاريخ 31 تموز عام 1944. في *L'Orient*, 5 août 1944

[80] **المصدر نفسه.**

[81] **المصدر نفسه.**

[82] غسان تويني، مصدر سابق، ص146.

الثاني 1942. حين قدّم الوكيل الدبلوماسي الأميركي جورج ودسورث أوراق اعتماده إلى الرئيس ألفرد نقاش. وقد حافظ على لقب قنصل عام للولايات المتحدة حتى تشرين الثاني 1944. حين قدم أوراق اعتماده إلى الرئيس الخوري، ورفع حينئذ إلى رتبة مندوب فوق العادة ووزير مفوض مطلق الصلاحية.

وفي 6 و7 أيلول 1944 تبادل الوزير سليم تقلا وجورج ودسورث الرسائل التي تتضمن اعتراف الولايات المتحدة باستقلال لبنان وبالحقوق القائمة للولايات المتحدة ولمواطنيها كما نصّ عليها الاتفاق المبرم عام 1924 بين أميركا وفرنسا[83]. وأكد سليم تقلا أن هذه الحقوق ستكون بالفعل «محميّة ومحفوظة حتى يحين الوقت لعقد اتفاق ثنائي مناسب بموافقة مباشرة ومشتركة بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية»[84]. وبتاريخ 20 أيلول، اعترف بيان للوزير كوردل هول Cordell Hull باستقلال لبنان وذكّر بأحكام اتفاق 1924. وفي 21 منه، أيّد تصريح للرئيس روزفلت Roosevelt الاعتراف الأميركي بالاستقلال، وأكّد فيه على أن اسم ودسورث قد أبلغ إلى مجلس الشيوخ الأميركي من أجل التصديق على تعيينه مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً. وفي 27 أيلول، وافق مجلس الشيوخ على اختيار الوزير المفوض الجديد في لبنان. وقدّم ودسورث أوراق اعتماده إلى الرئيس الخوري في 17 تشرين الثاني وباشر وظيفته الجديدة.

بريطانيا العظمى

عيّن السير إدوارد سبيرز في لبنان عام 1942 واستمرّ في ممارسة مهامه إلى أن تمّ استبداله في كانون الأول 1944 بترنس شون Terence Shone وكان مستشار السفارة في المفوّضية البريطانية في مصر فعُيّن وزيراً مفوضاً. وكان سبيرز، بعد أن سرى مفعول استقالته منذ 15 كانون الأول، «يرغب في العودة إلى بريطانيا العظمى ليستأنف مهامه البرلمانية تحضيراً

[83] لم توافق الولايات المتحدة الأميركية التي لم تصدّق، عام 1921. على ميثاق عصبة الأمم الذي تم إلحاقه بمعاهدة فرساي، على الانتداب المسند إلى فرنسا في سوريا ولبنان إلا بعد إبرام اتفاق بينها وبين الحكومة الفرنسية في 4 نيسان 1924. اعترف لها «بكافة الفوائد التي ضمنها طرفا الانتداب لأعضاء عصبة الأمم»، Chucri Cordahi, *Le mandat de la France sur le Liban et la Syrie*. مصدر سابق، ص42-43. أما إدمون رباط، فيؤكد أن أميركا اعترفت بالانتداب الفرنسي «غير أن الولايات المتحدة اشترطت إلزام فرنسا بشروط إضافية، خاصة في القطاع الثقافي، كانت في الواقع لصالح الجامعة الأميركية في بيروت». إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، مصدر سابق، ص552.

[84] *L'Orient*, 26 septembre 1944.

للانتخابات المقبلة»[85]. أما شون، فقدّم أوراق اعتماده إلى الرئيس الخوري في 22 كانون الأول 1944.

البلدان الأخرى

إعترفت بلدان أخرى أيضاً باستقلال لبنان وقرّرت إقامة علاقات دبلوماسية معه. ففي 22 نيسان 1944. تلقّى الوزير سليم تقلا من حكومة يحيى حميد الدين اليمنية رسالة تعلمه أن عاهل اليمن قرّر الاعتراف بلبنان دولةً مستقلّةً. ورفعت بولونيا تمثيلها القنصلي إلى مستوى بعثة دبلوماسية من خلال إيفاد الدكتور زيغمونت زاوادوفسكي Zigmund Zawadowski في 14 آب 1944 مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوّضاً في الحكومة البولونيّة (الحرّة) لدى الجمهورية اللبنانية. كما افتتحت العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وإيران في 21 أيلول 1944. إبان الاستقبال الذي خصّصه وزير الخارجية في السراي الصغير للمندوب فوق العادة ووزير إيران المفوض مسعود موازد، الذي أبلغه اعتراف حكومة «صاحب الجلالة الإمبراطوري الشاهنشاه» باستقلال لبنان وسيادته. وأرسل كذلك رئيس البرازيل في 17 تشرين الثاني 1944 رسالة إلى الرئيس اللبناني تضمّنت اعترافاً بالاستقلال اللبناني وإفصاحاً عن رغبةٍ في إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وفي 30 تشرين الثاني اعترفت الصين برئاسة الماريشال تشانغ كاي تشك، باستقلال لبنان وأعلنت إقامة علاقات رسمية بينها وبين لبنان.

وفي الختام تجدر الإشارة إلى التأخير في إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان والفاتيكان في ولاية بشاره الخوري الأولى. فبحسب ميشال الخوري، وقد رافق ميشال شيحا في العام 1946 إلى المفاوضات التي أجريت في الفاتيكان لإزالة الخلافات بين البلدين، لم يكن الكاردينال تيسران Tisserand. رئيس المجمع الشرقي، يحبّذ إقامة علاقات دبلوماسية بين الكرسي الرسولي ولبنان[86]. فعشية الاستقلال كان ممثل الحبر الأعظم في لبنان هو الموفد الرسولي المونسينيور ريمي دوبريتر Rémy Duprêtre (من التابعية الفرنسية)، وقد عينه تيسران، وكان في الواقع مندوباً لدى المندوبية العامة. وعندما نال لبنان استقلاله، رفض الكاردينال الاعتراف به ولم يعترف الفاتيكان بهذا الاستقلال إلا اعتباراً من العام 1946. وذلك بفضل جهود ميشال شيحا بنوع خاص، وكان من المذهب اللاتيني.

(85) *L'Orient*, 8 décembre 1944.

(86) أجريت المقابلة خلال شهر تموز 2003.

الاتفاقات المتعددة الأطراف والزيارات الرسمية إلى الخارج: لبنان يلعب دوراً دولياً

بُعيد تشكيل حكومة الصلح قامت بعثة لبنانية مؤلّفة من رئيس مجلس الوزراء والوزير سليم تقلا بزيارة سوريّا لمناقشة تسليم فرنسا «المصالح المشتركة» إلى البلدين. وفي الأول من تشرين الأول، تم توقيع اتفاق سوري – لبناني في شتوره عقبه إصدار الحكومة اللبنانية المرسوم رقم 1، بتاريخ 16 آذار 1944. حول إنشاء المجلس الأعلى للمصالح المشتركة. وعُقدت في سوريا ولبنان اجتماعات جمعت رسميين لبنانيين وسوريين من أجل التمهيد للدخول في مفاوضات مع فرنسا. وتفيد صحيفة **لوريان** في هذا الصدد أن اجتماعاً عُقد في شتوره بين رئيسي الحكومتين اللبنانية والسورية، رياض الصلح وسعد الله الجابري، ووزيري الخارجية سليم تقلا وجميل مردم بك «بغية التنسيق للمفاوضات بشأن استعادة «المصالح المشتركة»»[87]. وقام الجابري في 13 كانون الأول بزيارة رسمية للبنان على رأس وفد من بلده ضمّ وزير الخارجية السوري واستقبل الرئيس الخوري هذا الوفد. وبتاريخ 22 كانون الأول، وقّع الجنرال كاترو في دمشق اتفاقاً مع سوريا ولبنان يقضي بتسليم إدارات المصالح المشتركة اعتباراً من أول كانون الثاني 1944. ووقّع عن الجانب اللبناني رياض الصلح وسليم تقلا، وعن الجانب السوري سعد الله الجابري وخالد العظم (وزير المالية) وجميل مردم بك.

وبتاريخ 3 كانون الثاني 1944. أجري احتفالٌ بمناسبة توقيع بروتوكولات متعلّقة بتسليم ما سُمّي بـ«المصالح المستقلّة» إلى حكومتي دمشق وبيروت، في مكتب رئيس الجمهورية بالذات في السراي القديم. تناولت أولى الاتفاقات الموقّعة التسليم الفوري للجمارك وللرقابة على إدارة حصر التبغ والتنباك المشتركة بين لبنان وسوريا. وقّع عن الجانب الفرنسي الوزير المفوّض والمندوب العام بالوكالة السيد إيف شاتينيو Yves Chataigneau وعن الجانب اللبناني رياض الصلح، وخالد العظم عن الجانب السوري. تصدّر هذا الحدث الصحف فوُصف يوم 3 كانون الثاني 1944 بـ«التاريخي». وكتبت صحيفة **لوريان** أن «هذا التاريخ قد يكون الأهم في تاريخ لبنان وسوريا وهو العبور الفعلي إلى نظام الاستقلال وبداية عهد سياسي جديد يكرّس سيادة الدولتين»[88]. وتوالى التوقيع على البروتوكولات طوال عام 1944 تنفيذاً للاتفاق الثلاثي حول تسليم «المصالح المشتركة».

(87) *L'Orient*, 14 décembre 1944.

(88) *L'Orient*, 4 janvier 1944.

في القاهرة : مفاوضات «الوحدة العربية»

إذا ما طرحنا جانباً الزيارات التي قام بها رسميون لبنانيون إلى سوريا، فإن الزيارة الرسمية الأولى التي قامت بها بعثة لبنانية رفيعة المستوى بُعيد الاستقلال إلى الخارج، هي زيارة القاهرة بين 4 و 14 كانون الثاني، بناء على دعوة من الملك فاروق ومن رئيس الوزراء المصري مصطفى النحّاس باشا. غادرت البعثة اللبنانية بيروت في 4 كانون الثاني باتجاه القاهرة برئاسة رياض الصلح وعضوية سليم تقلا ورئيس غرفة الرئاسة موسى مبارك، وتوجّهت إلى فلسطين حيث خُصّص لها استقبال «حافل»، ومنها توجّه الوفد براً نحو القاهرة على متن قطار عسكري ألحق به صالون خاص أمر بإرساله الملك فاروق. ورافق البعثة القائم بالأعمال المصري، أحمد رمزي بك، وموظف مصري هو محمود زكي بك. وفي القاهرة تواترت الدعوات وحفلات الاستقبال بشكل مكثّف على شرف الوفد اللبناني. ولم تبدأ المحادثات اللبنانية – المصرية فعلياً في مقر وزارة الخارجية إلا في 9 كانون الثاني. فأسفرت المباحثات عن توقيع بروتوكول الإسكندرية في 7 تشرين الأول (راجع الفصل التاسع).

الرحلة إلى العراق والسعودية

تلبيةً لدعوة ملك السعودية، الملك عبد العزيز بن سعود، قامت بعثة لبنانية رسمية، برئاسة رياض الصلح وعضوية سليم تقلا وموسى مبارك، بزيارة الرياض في نيسان 1944. فانتهزت البعثة الظرف لتزور بغداد بناء على دعوة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ردّاً للزيارة التي كان هذا الأخير قد قام بها إلى لبنان في 4 شباط. صرّح رياض الصلح قبل مغادرته لبنان أن الهدف من زيارة العراق والسعودية «توثيق علاقات الصداقة بين لبنان وهذه الدول»[89]. وقضت مهمة الصلح في الواقع بإقناع ابن سعود بالتخلّي عن تحفظاته تجاه مشروع إنشاء جامعة الدول العربية فكلّف صديقه (ورئيس الحكومة اللبنانية اللاحق) حسين العويني، المقرَّب من الملك، بالتمهيد لذلك[90]. وكان الملك عبد العزيز يبدي بالفعل حذراً تجاه كل مشروع أو وحدة أو فدرالية عربية، متذرعاً بأنّه من وحي بريطانيا العظمى التي كانت تسعى حسب قناعته إلى خدمة مصالح الهاشميين، حلفاء البريطانيين وخصوم

(89) *L'Orient*, 1er avril 1944.

(90) روجيه جحشان، حسين عويني، خمسون سنة في تاريخ لبنان والشرق الأوسط **1920-1970**. FMA. بيروت، ص75.

السعوديين في المنطقة.

وبتاريخ 2 نيسان غادرت البعثة دمشق متجهة إلى بغداد على متن حافلة عابرة للصحاري. رافق الصلح وتقلا ومبارك نواب وشخصيات منهم: إبراهيم حيدر ويوسف سالم ورفيق قصّار وكاظم الصلح ونصري المعلوف. زارت البعثة بغداد في 4 نيسان واستُقبلَت في الرياض في التاسع منه. اجتمع رئيس مجلس الوزراء اللبناني بابن سعود في القصر الملكي بحضور حسين العويني، واستناداً إلى أقوال العويني المعلنة في مناسبات عدة، وخاصة في 14 نيسان 1955 في محاضرة ألقاها في الندوة اللبنانية، تمكّن الصلح من إقناع الملك بقبول المشاركة في مفاوضات القاهرة في شهر أيلول من العام 1944 وبالالتحاق بجامعة الدول العربية عام 1945[91].

5 – التمثيل اللبناني في الخارج: المفوضيات الأولى

لم يكن إنشاء مفوّضيات في الخارج بالأمر السهل إذ لم يكن لدى لبنان أية خبرة في الميدان الدبلوماسي. وكان سليم تقلا يحرص على نوعية اختيار الموظفين الجدد. فضلاً عن مسألة نفقات إنشاء البعثات التي بدت مرتفعة نسبياً لبلد صغير كلبنان ما زال يعاني من عواقب الحرب ومن قلة موارده المالية. لذلك فقد شكّل اختيار أول ممثلين دبلوماسيين أو قناصل معضلة حقيقية لسليم تقلا. وقد لحظت مذكرة موجهة إلى المندوبية العامة أنه «نظراً لارتفاع عدد المرشحين لمركز قنصلي من كل المذاهب، يُتوقّع أن تكون مهمة الحكومة شاقة جدّاً لدى اختيار ممثلي لبنان في الخارج»[92]. وبالفعل فقد كان على وزير الخارجية أن يواجه ما استطاع التدخلات من مختلف الجهات والصمود أمام الضغوط التي تمارسها الفعاليّات السياسية والدينية من داخل البلاد وخارجها[93]. ففي الداخل، كان المسؤولون في السلطة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية بشاره الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح، الذين يحظون أقاربهم وحلفائهم لتكوين أولى البعثات في الخارج. كذلك كان بعض الوزراء والنواب طامعين بمراكز لهم ولأصدقائهم. وكان لا بد أيضاً من مراعاة الميول

(91) المصدر نفسه، ص77.

(92) معلومة واردة أعلاه. MAE, dossier n 76, le 4 Mars 1944.

(93) إثباتاً لهذه التدخلات في عملية تعيين أول الدبلوماسيين اللبنانيين إلى الخارج، يكفي مراجعة المراسلة مع المندوبية العامة في هذا الوقت التي تقدّم أمثلة كثيرة عنها.

والحساسيات السياسية والإيديولوجية: العروبية والمؤيدة للإنكليز والمحبّذة للفرنسيين، ومداراة أصحاب المقامات من مختلف الطوائف وكانوا يقترحون أسماء ويطالبون «بتمثيل عادل» لطائفتهم في البلدان الأجنبية.

أما في الخارج، فكانت الدول الحليفة وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا العظمى، قد احتفظت ببعض جيوشها على الأراضي اللبنانية فكان من الواجب التداول معها، لا الخضوع لها. كما كان من الواجب استمالة القوتين الصاعدتين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لتأييد القضية اللبنانية مهما كان الثمن. وكان لا بد من الحفاظ على علاقات جيِّدة بكل هذه الدول الكبرى واللعب بمهارة على المنافسة السائدة فيما بينها بغية إيجاد مكان على الساحة الدولية. كذلك فيما يتعلق بالدول العربية وعلى رأسها مصر والعراق والمملكة العربية السعودية التي كان لبنان يطلب دعمها ومساعدتها لتعزيز حضوره في العالم وبالجاليات اللبنانية العديدة والنافذة في الأميركتين، وفي فرنسا أو مصر، والتي كانت تقترح أسماء مرشحيها لمناصب دبلوماسية وكانت تطالب خصوصاً بمواصفات محددة يتصف بها المفوضون اللبنانيون، كأن يكونوا من الطائفة التي تنتمي إليها أغلبية أعضاء الجالية أو من النزعة السياسية عينها[94]. واستناداً لأقوال السفير نديم دمشقية، فإن الوزير تقلا وبما عرف عنه «من دبلوماسية وحنكة» تمتّع بصفات «المفاوض والموفِّق» و«بالاعتدال والحزم» و«الرصانة» لذلك انكبّ على التوفيق بين كل هذه المتناقضات، مواجهاً صعوبات جمة[95]. وقد ساهمت هذه التدخلات الآتية من كل صوب وحدب، إضافة إلى عوامل أخرى ذات طابع مادي وعملي متعلّقة خاصة بظروف الحرب في حينه، في تأخير تشكيل المفوضيات الأولى وإيفادها إلى عواصم العالم.

(94) ما إن أعربت الحكومة اللبنانية عن عزمها إيفاد ممثل لها إلى القاهرة حتى بدأ تداول أسماء المرشحين في بيروت وفي أوساط الجالية اللبنانية في مصر. فكان الاتجاه أولاً إلى تعيين دبلوماسي من الطائفة المسيحية لأن أكثرية أعضاء الجالية اللبنانية في القاهرة كانت من المسيحيين. لم يرق الأمر للملك فاروق الأول الذي كان يفضل دبلوماسياً مسلماً. وتداولت الصحافة اللبنانية اسم جبران تويني لتبوؤ المركز الشاغر في القاهرة. وقد حرّر رئيس مصلحة الإعلام والبث الإذاعي في المندوبية العامة، غولمييه Gaulmier لدى مروره في القاهرة، مذكرة طويلة مفادها أن اللبنانيين في مصر «تلقّوا تسمية التويني باستحسان». وعلى العكس من ذلك، فقد أظهرت الجالية استياءها من اختيار شخص يدعى توفيق مفرج، وهو تاجر مقيم في الاسكندرية و«شريك عمل لصهر النحاس باشا» و«مدعوم بقوّة من رئيس الوزراء المصري».
MAE, AD Nantes, Cabinet politique, Beyrouth, dossier n 766, le 25 juin 1944.

(95) وهي صفات أكّد عليها الدبلوماسيون الذين صادفهم المؤلف ممن عرفوا سليم تقلا.

الإمكانات المادية المحدودة

ألقت الصحافة اللبنانية اللوم على الحكومة لهذا التأخير في تشكيل المفوضيات، وجعلت صحيفة **لوريان** نفسها صدىً لبعض الصحف التي كانت تأسف بخاصة على تأخر الدولة في تعيين ممثليها في البلدان العربية المجاورة كالقاهرة وبغداد والقدس وعمان[96]. وعبّرت الصحافة عن أسفها لغياب لبنان عن كثير من بلدان المهجر حيث بدأ المغتربون يشعرون بأنّهم «منسيّون»[97]. وقد يكون أحد أسباب تبرير هذا التأخير قلّة الإمكانيات، فاقتُرِح لحل هذه المشكلة تعيين مغتربين مقيمين في مكان وجود البعثة ليُشَكّلوا طاقم البعثات ولتفادي «النفقات غير الضرورية»[98]. ولا سيما أن هؤلاء اللبنانيين مطّلعون على أوضاع البلدان المقيمين فيها، لكن هذا الحل سرعان ما استبعِد.

تناول بيار بارت Pierre Bart المندوب لدى الجمهورية اللبنانية هذه المعلومة في تقرير طويل وجّهه إلى المندوب العام الجديد الذي وصل حديثاً إلى بيروت، الجنرال بول بينه، وأشار إلى أنه كان قد طُرِح في الأساس و«بهدف التوفير» تعيين أحد الأعضاء الأكثر ثراء ومن ذوي المعارف النافذة في البلد، لأداء هذه المهام (الدبلوماسية) في الجاليات اللبنانية الأساسية في الخارج[99]، مضيفاً أنه «تم استبعاد هذه الصيغة بسبب المنافسة بين الأشخاص والعشائر التي تفرّق بين أغلب مجموعات المغتربين»[100]. وقد صرّح سليم تقلا في حديث صحفي في أول آذار أنه سيتم اختيار أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية «بالأفضلية من بين المرشّحين المقيمين في لبنان وذلك لمنع أية انقسامات ممكنة داخل جاليات المغتربين»[101].

سبّب تمويل إنشاء أولى البعثات في الخارج ونفقات تشغيل الوزارة الكثير من المتاعب لوزير الخارجية. وأعلنت الصحف أن الميزانية المخصصة لوزارة الخارجية للعام 1944 قد

(96) راجع *L'Orient*, 10 mars 1944 .

(97) راجع *L'Orient*, 3 Août 1944.

(98) **المصدر نفسه.**

(99) مذكرة من أربع صفحات متعلقة بـ«التمثيل الخارجي للبنان» موجّهة من المندوب لدى الجمهورية اللبنانية، بيار بارت المندوبية العامة لفرنسا المحاربة في بلاد المشرق، للمندوب العام، MAE, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, dossier n 766, le 13 Mars 1944.

(100) **المصدر نفسه.**

(101) تصريح أوردته الوكالة الفرنسية للإعلام، (AFI) في بيروت، MAE, Série guerre 1939-1945, Sous-série Vichy-Levant, dossier n 30, le 4 mars 1944.

حُدِّدت بمليون ليرة لبنانية، منها خمسماية ألف ليرة خصّصت لنفقات التمثيل الخارجي[102]. وفي 7 حزيران من السنة عينها، صوّت مجلس النواب على «التقديرات المقبولة» في وزارة الخارجية البالغة 710.400 ليرة لبنانية[103].

عدم الرضا الفرنسي

لم يكن العامل الإقتصادي وحده السبب في تأخير إيفاد الدبلوماسيين الأول إلى الخارج بل كان له سبب آخر سياسي. فقد ظلّت السلطات الفرنسية تتصرّف على المسرح الدولي وكأنها المسؤولة عن إدارة سوريا ولبنان. ولم يكن هذا الأمر ليسهّل الاتصالات الدبلوماسية الأولى التي أجرتها وزارة الخارجية اللبنانية بمختلف بلدان العالم. وقد استمرّت الحكومات الحليفة لفرنسا الحرة من جهتها في التماس الموافقة من هيئة الجزائر كلّما أرادت أن تتعامل مع اللبنانيين(أو السوريين). ويؤكد ميشال الخوري أن السلطات الفرنسية، التي كانت تراجعها جميع الحكومات المعنية قبل إجراء أي اتصال بلبنان، «كانت تلجم جهود اللبنانيين الدبلوماسية». فما إن كان الوزير سليم تقلا يتصل بإحدى الدول لإقامة علاقات دبلوماسية معها حتى تبادر الحكومة المعنية باستشارة السلطات الفرنسية قبل القيام بأية مبادرة في هذا الاتجاه. وقد أرسلت مفوضية الشؤون الخارجية في الجزائر مذكّرة إلى المندوبية العامة في بيروت، بتاريخ 17 شباط 1944، تؤكد فيها حصول تدخلات فرنسية تؤول إلى التصدّي إلى أولى الاتصالات الدبلوماسية اللبنانية بالخارج. وقد أعربت وزارة الخارجية اللبنانية للممثلَين التشيكوسلوفاكي والبولوني، منذ شهر شباط، عن نيتها بإقامة علاقات دبلوماسية بحكومتيهما اللاجئتين في حينه إلى لندن[104]. فاتصل هذان الدبلوماسيان بهيئة الجزائر لإطلاعها على النوايا اللبنانية «وأعربا عن رغبتهما بمعرفة موقفها مما ينبغي أن يؤول إليه هذا الطلب»[105]. إلاّ أن السلطات الفرنسية تأخّرت في إعطاء موافقتها إلى الحكومتين التشيكوسلوفاكية والبولونية. وقد وردت برقية غير موقعة مؤرخة في 6 نيسان من لجنة الشؤون الخارجية في الجزائر حرّرها

(102) يصف وزير الداخلية، كميل شمعون، ميزانية وزارة الخارجية وميزانية الدفاع الوطني بـ«الأعباء الجديدة، الناجمة عن الاستقلال». *L'Orient*, 14 Février 1944.

(103) **الجريدة الرسمية**، عام 1944. ليس هذا بمبلغ كبير، إلا أنه يجب أن نتذكر أنه في عام 1942 لم تتجاوز موازنة الوزارة مبلغ 37000 ليرة لبنانية.

(104) MAE, Commissariat des Affaires étrangères, Alger, dossier n 152, le 17 Février 1944.

(105) **المصدر نفسه**.

ماسيغلي على الأرجح، تذكّر بخطورة الأسباب الكامنة وراء مماطلة الفرنسيين. يقول كاتب المذكّرة: «يبدو لي أن مسألة التمثيل الدبلوماسي اللبناني – السوري في الخارج لا يمكن طرحها نهائياً قبل أن تكون المفاوضات الجارية حالياً في المشرق قد انتهت إلى وضع العلاقات بين فرنسا والدول على أسس تحظى بموافقة المجلس»[106]. كانت فرنسا تأمل، كما نعلم، أن تؤدي هذه المفاوضات إلى توقيع معاهدة مع سوريا ولبنان. ولم تُعلم الهيئة الفرنسية للتحرير الوطني المبعوثَين التشيكي والبولوني في الجزائر، إلا بتاريخ 25 أيار أنها لم تعُد ترى «من مانع يحول دون قيام بلديهما من إنشاء بعثتين دبلوماسيتين في بيروت ودمشق»[107].

تكرّر هذا الوضع حين طلبت الحكومة اللبنانية في شهر آذار 1944 الموافقة البريطانية على تعيين كميل شمعون في منصب وزير مفوض في لندن، وعندما قامت بمثل هذه المبادرة لدى الهيئة الفرنسية للتحرير الوطني لتعيين أحمد الداعوق في الجزائر. هنا أيضاً لم يتوانَ الحكام الفرنسيون عن المراوغة (سنعود إلى هذه المسألة فيما بعد).

كانت السلطات الفرنسية والحالة هذه تراقب بحذر وقلق قيام الدولة اللبنانية بإنشاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأولى. ويُظهر عدد البرقيات والمذكرات المتبادلة بين الموفدين المعينين محلياً والمسؤولين الفرنسيين في الشؤون الخارجية الاهتمام الفرنسي الذي أحدثته المبادرات اللبنانية لتنظيم وزارة الخارجية حتى أن هذه المراسلات كشفت عن شيء من عدم الرضى. فقد وجدت السلطات الفرنسية نفسها أمام واقع لا ريب فيه: لبنان بلد مستقل حقاً. ولم ترضَ عن هذا الواقع الذي لا يُمكن فيه العودة إلى الوراء لأنه ينذر بنهاية سلطاتها في لبنان. إلا أن المسؤولين في هيئة الجزائر لم يدعوا الأمور تفلت من بين أيديهم، فسعوا، نزولاً عند نصائح الجنرال كاترو، إلى إظهار عطفهم على اللبنانيين (والسوريين أيضاً) وأبدوا استعدادهم لأن يسدي موظفوهم النصائح العملية لدبلوماسيي الغد[108]. وفي مذكرة بتاريخ 12 كانون الثاني 1944، لفت كاترو انتباه مفوض الشؤون الخارجية ماسيغلي، إلى «اقتراحات» حول الموقف الذي ينبغي على السلطات الفرنسية اعتماده تجاه المبادرات اللبنانية. وقد كتب كاترو قائلاً: «إن اختيار الممثلين الدبلوماسيين

(106) برقية واردة من مفوضية الشؤون الخارجية، المديرية السياسية – افريقيا – آسيا – أوقيانيا، إلى السفير لدى الحكومات اللاجئة في لندن موريس ديجان MAE, Alger, dossier n 1022, le 16 Avril 1944, Maurice Dejean

(107) راجع MAE, Alger, dossier n 1022, le 24 Mars 1944.

(108) مذكرة رقم 472 من الجنرال كاترو، الهيئة الفرنسية للتحرير الوطنيCFLN، مفوضية تنسيق الشؤون الإسلامية Commissariat à la coordination des Affaires musulmanes مرسلة إلى مفوض الشؤون الخارجية رينيه ماسيغلي MAE, Paris, Guerre 1939-1945, Alger, dossier n 1022, le 12 janvier 1944.

والقنصليين السوريين واللبنانيين الذي سيتم قريباً في بلدان الشرق الأوسط لن يكون بدون تأثير على الحفاظ على نفوذنا في الشرق». ويضيف المفوض للشؤون الإسلامية قائلاً: «غالباً ما تكون المصالح الاقتصادية الفرنسية والسورية واللبنانية مرتبطة في الواقع ارتباطاً وثيقاً، أما فيما يتعدى هذين البلدين، فإن العديد من رجال الدين والراهبات الفرنسيين في المؤسسات الدينية يشاركون في المؤازرة». ويتابع كاترو قوله: «نظراً للمركز المميز الذي نريد الحفاظ عليه في بلدان المشرق، فإن مصلحتنا تقتضي أن نظهر على الدوام بمظهر الأصدقاء لهذين البلدين والحلفاء لهما مهما تقلّبت الظروف». ومع ذلك فإن باقي المذكّرة يُظهر قلق فرنسا من فقدان نفوذها في المنطقة: «لكل هذه الأسباب فإنه من المستحب أن يصار إلى تعيين القناصل والوزراء الممثلين لهاتين الدولتين بعد إجراء مناقشات ودّية مع رؤساء دولتيهما وحكومتيهما ووزراء خارجيتهما، بحيث لا نجد أنفسنا أمام أمر واقع يصعب علينا تغييره». يقترح كاترو، «فضلاً عن ذلك»، «أنه قد يكون من المفيد للحكومتين أن يقدّم ممثلونا إلى شاغلي هذه المناصب لديهم، خلال الفترة الأولى، إرشادات عملية لكل ما يتعلّق بإدارة مراكزهم، وقد يهيئ هذا التعاون لاتفاق أوثق في المستقبل». وفي مذكرة وجّهَها بتاريخ 18 كانون الثاني إلى المندوب العام المطلق الصلاحيات بالوكالة في بيروت، إيف شاتينيو، أكّد ماسيغلي أنه يوافق على مقترحات الجنرال كاترو ويرجوه «بذل جهده لوضعها موضع التنفيذ»[109]. كما أرفق بها نسخة عن كتاب الجنرال كاترو.

المفوضيات الأولى في الخارج

عُرفت في وقت مبكر الدول التي ستستقبل باكورة البعثات الدبلوماسية اللبنانية. فمنذ بداية العام 1944. كشفت الصحف عن مشروع وزارة الخارجية، وهو يقضي بأن يكون للبنان ست مفوضيات فقط (لندن، واشنطن، الجزائر - حيث كانت تقيم الحكومة الفرنسية المؤقتة - القاهرة، بغداد، الرياض) وعشر قنصليات في البلدان العربية وفي عواصم البلدان التي تكون الجاليات اللبنانية فيها الأكثر عدداً[110]. لكن سليم تقلا غاب قبل أن يتمكن من رؤية مشروعه يتحقق

[109] راجع MAE, Alger, dossier n 8/24, le 18 Janvier 1944.

[110] *L'Orient*, 18 Mars 1944 أعيد التداول بهذه المذكرة التي كان بيار بارت حررها للمفوض العام (الجنرال بينه)، ولكن عند التطرق إلى العواصم العربية التي ستستقبل البعثات اللبنانية الأولى يذكر دمشق بدل الرياض. وبحسب بارت، فإن سليم تقلا هو الذي أفاده بهذه المعلومات.
MAE, Délégation génerale, Beyrouth, Doc 131, le 13 mars 1944.

بكامله[111]. إلا أنه أثناء ولايته، تم تأسيس خمس مفوضيات (بريطانيا العظمى ومصر وفرنسا وبلجيكا وبولونيا)[112] وإنشاء ست قنصليات (لندن والقاهرة وباريس ومرسيليا وفلسطين وشرق الأردن)[113]. كما أقيمت من جهة أخرى علاقات دبلوماسية، أثناء ولاية تـقلا، مع دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وإيران والعراق والمملكة العربية السعودية[114]، إلا أنه لم يُعمد إلى تأسيس المفوضيات اللبنانية في هذه البلدان إلا بعد عدة شهور لا بل بعد ما تعدّى ذلك[115].

بتاريخ 27 آب 1944. تمّ إنشاء أول مفوضية لبنانية في لندن. وعُيّن كميل شمعون مبعوثاً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى بلاط «سان جيمس»[116] St. James. وفي 30 تشرين الثاني 1944 تم إيفاد البعثة الثانية إلى القاهرة[117]. وكان على رأسها نائب لبنان الجنوبي يوسف سالم، إذ عُيّن وزيراً مفوضاً لدى ملك مصر[118]. أما المفوضية الثالثة، فتوجّهت في 25 كانون الأول إلى باريس[119] يرأسها رئيس الوزراء السابق أحمد الداعوق الذي عُيّن وزيراً مفوضاً

[111] ذكر السفير إميل مطر أنه كان لدى سليم تقلا لائحة بأسماء الدبلوماسيين الذين عينوا في المفوضيات وفي القنصليات في الخارج وأن تقلا عرض هذه اللائحة على مطر ليثبت له أن اسمه وارد فيها حيث عين قنصلاً في مفوضية نيويورك. لكن مطر لم يتمكن من الالتحاق بمركزه الجديد إلا في أول تموز 1944. على متن طائرة عسكرية أمريكية DC4 Air Force. وأكد السفير إدوار غره هذه المعلومات وكان الوزير سليم تقلا أطلعه أيضاً على لائحة التعيينات في الخارج.

[112] لم ترفع المفوضيات اللبنانية إلى مستوى سفارات إلا عام 1953. حوّل المرسوم رقم 1220 تاريخ 30 آذار 1953 مفوضيات القاهرة وواشنطن ولندن وباريس إلى سفارات.

[113] أنشئت هذه المفوضيات والقنصليات الأولى بموجب مراسيم صدرت بين شهري آب وكانون الأول 1944.

[114] في **لوريان** تاريخ 5 تشرين الثاني 1944. يردُ أن الحكومة «تبحث في اختيار وزراء لدى موسكو وواشنطن وبغداد». وتكمل الصحيفة «أنه تمَّ ذكر اسم جبران التويني للمركز الأول، إلا أن بعض الأوساط قد أعلنت أن حبيب أبو شهلا عيّن في واشنطن». فعلاً تكاثرت الأخبار عن أسماء الوزراء الذين قد يعيّنون على رأس هذه المفوضيات - وعن أعضائها وهو ما تناقلته الصحافة اللبنانية أيضاً.

[115] تصبح العلاقات الدبلوماسية بين بلدين نافذة متى قامت الحكومات المعنية بإصدار بلاغ رسمي مشترك، سواء تم تبادل البعثات الدبلوماسية أو لا. وقد تقوم علاقات دبلوماسية بين بلدين بلا مفوّضية أو سفارة.

[116] المرسوم رقم 1771. تاريخ 26 آب 1944. مع العلم أن مرسوم تعيين كميل شمعون وزيراً على رأس بعثة لندن سبق إنشاء المفوضية (المرسوم رقم 1446، تاريخ 1944/7/1).

[117] أنشئت المفوضية اللبنانية لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بموجب المرسوم رقم 2287 تاريخ 21 تشرين الثاني 1944.

[118] أنشئت مفوّضية لبنانية في المملكة المصرية بموجب المرسوم 2287. تاريخ 21 تشرين الثاني 1944.

[119] أنشئت المفوّضية اللبنانية في الجمهورية الفرنسية بموجب مرسوم 2288. تاريخ 21 تشرين الثاني 1944.

لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية[120]. ثم أُنشئت المفوضيتان لدى بلجيكا[121] وبولونيا[122] بموجب مرسومين بتاريخ 25 تشرين الثاني، فكانتا غير مقيمتين. وعُيّن شمعون بشكل مؤقت وزيراً مفوضاً غير مقيم بانتظار إيفاد البعثات إليهما[123]. وشهد عام 1944 استحداث ست قنصليات بموجب مراسيم، الأولى هي القنصلية العامة في لندن، أنشئت بتاريخ 26 آب وأسندت إلى فيكتور خوري الذي عُيّن في الوقت عينه مستشاراً لدى المفوضية اللبنانية في بريطانيا العظمى[124]. وأنشئت القنصلية اللبنانية في القاهرة بتاريخ 2 كانون الأول وعُيّن على رأسها حليم أبو عز الدين قنصلاً عاماً[125]. وفي التاريخ نفسه صدر مرسوم بإستحداث القنصلية اللبنانية في باريس وعُيّن أمين سر المفوضية اللبنانية في فرنسا، ايلي بستاني، قائماً بأعمال الشؤون القنصلية[126]. وأُنشئت القنصلية العامة في مرسيليا بتاريخ 23 كانون الأول وعُيّن محمد علي حماده قنصلاً عاماً فيها[127]. وبتاريخ 30 كانون الأول، أنشئت القنصلية العامة في فلسطين وعُيّن شحاده الغصين قنصلاً عاماً فيها[128]. وأسّست قنصلية أخرى في شرق الأردن في التاريخ نفسه وأسند إلى عبد الله النجار مركز القنصل العام فيها[129].

(120) عُيّن أحمد الداعوق بموجب مرسوم رقم 2339. تاريخ 25 تشرين الثاني 1944. والجدير بالذكر أن مرسوماً سابقاً (رقم 1445. تاريخ 1944/7/1) كان قد عيّن الداعوق وزيراً مفوّضاً لدى الحكومة الفرنسية المؤقتة في الجزائر. إلا أن انتقال هذه الأخيرة إلى فرنسا بعد تحرير باريس - قبل التحاق الداعوق بمنصبه - اقتضى إصدار مرسوم جديد. راجع: عاصم جابر، مصدر سابق، ص140.

(121) أنشئت مفوّضية لبنان لدى المملكة البلجيكية بموجب مرسوم رقم 2337. تاريخ 25 تشرين الثاني 1944.

(122) أنشئت المفوّضية اللبنانية في الجمهورية البولونية بموجب مرسوم رقم 2338. تاريخ 25 تشرين الثاني 1944.

(123) استقرّت المفوّضية اللبنانية بشكل نهائي في بروكسيل بتاريخ 29 تشرين الأول 1947.

(124) أنشئت القنصلية العامة اللبنانية في لندن بموجب مرسوم 1771. تاريخ 26 آب 1944.

(125) أنشئت القنصلية اللبنانية في القاهرة بموجب مرسوم رقم 2362. تاريخ 2 كانون الأول 1944.

(126) أنشئت القنصلية اللبنانية في باريس بموجب مرسوم رقم 2364. تاريخ 2 كانون الأول 1944.

(127) أنشئت القنصلية العامة في مرسيليا بموجب المرسوم رقم 2521. تاريخ 23 كانون الأول 1944. «إلا أن افتتاحها تأخّر بسبب تلكّؤ فرنسا في إصدار الإجازة القنصلية بانتظار توقيع معاهدة قنصلية مع لبنان تتيح لها افتتاح قنصليّات فرنسية في زحلة وطرابلس وصيدا مقابل منح لبنان حق إنشاء قنصلية له في داكار وأخرى في مرسيليا. وأخيراً عادت فرنسا وسمحت للقنصلية اللبنانية بمباشرة مهامها في أواخر عام 1945». عاصم جابر، مصدر سابق، ص141.

(128) أنشئت القنصلية العامة في فلسطين بموجب المرسوم رقم 2562.

(129) أنشئت القنصلية العامة في شرق الأردن بموجب المرسوم رقم 2564.

لندن

شكّل اختيار لندن عاصمةً مُميّزة لإيفاد أول بعثة دبلوماسية خياراً طبيعياً في حينه، فبحلول العام 1944 كانت بريطانيا العظمى لا تزال قوة عظمى آنذاك، ومع أن الحرب قدأضعفتها إلا أنها ظلّت بلد المقاومة البطولية ضد الهتلرية، ومحورَ انتصار الحلفاء، ومركز القرارات المتعلقة بمستقبل القارة الأوروبية والعالم. كانت بريطانيا السند الرئيسي لفرنسا الحرة، إلا إن رجالاتها، من سياسيين ودبلوماسيين وعسكريين، كانوا منقسمين بين محب لفرنسا (إيدن ومكميلان Eden, Macmillan) ومتعلق بها في وجه تصاعد القوى غير الأوروبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ومناوئ لها يسعى إلى أخذ مكانها في بلاد المشرق (غلوب باشا Glubb Pacha، سبيرز). أما تشرشل Churchill. فكان تارةً مع هذه الفئة وطوراً مع الأخرى، تبعاً لمزاجه ولمزاج ديغول، ولكنه كان ينحاز في أغلب الأحيان إلى فرنسا، ليس بسبب ميوله الشخصية فحسب، بل تحسباً للخلافات التي قد تنشأ ما بعد الحرب في أوروبا. لذلك فقد كان وجود تمثيل دبلوماسي للدولة اللبنانية في لندن، نظراً للأوضاع السياسية السائدة آنذاك، أولوية مطلقة، وصفها كميل شمعون في مذكراته «بالوجود الحيوي».

أما اختيار كميل شمعون على رأس مفوضية لندن، فمردّه إلى العلاقات التي كانت تربط هذا الأخير بالبريطانيين وخاصة بممثلهم في بيروت، الجنرال سبيرز. ففي مذكرة بتاريخ 28 شباط 1944. أعلن إيف شاتينيو لرينيه ماسيغلي أن شمعون مرشح لمركز لندن[130]. وتظهر المراسلات الفرنسية أن وزارة الخارجية طلبت خلال شهر آذار 1944 موافقة الحكومة البريطانية على اعتماد هذا التعيين، لكن بريطانيا العظمى رغبت، كما رأينا أعلاه، استشارة السلطات الفرنسية والاتفاق معها بهذا الشأن قبل الموافقة على التعيين، مع العلم أنها كانت موافقة على مبدأ وجود تمثيل لبناني في عاصمتها[131].

تأخر وصول الردّ البريطاني، ويبدو أنه بتاريخ 19 أيار، أعلِمت المندوبية العامة «أن بعثة سبيرز لفتت نظر الحكومة اللبنانية أنه بسبب الأوضاع الراهنة، ولا سيما اقتراب موعد الاجتياح

(130) مذكرة من شاتينيو في بيروت إلى ماسيغلي، الجزائر، باريس، MAE, Guerre 1939-1945, Alger, dossier n 1022, le 28 février 1944.

(131) برقية (أولوية مطلقة) مرسلة من ماسيغلي في الجزائر إلى الجنرال بينه في بيروت، MAE, AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, dossier n 766, le 19 Avril 1944.

(132) MAE, Information spéciale n. 754, (secret), Délégation générale, Beyrouth, (source Sûreté aux Armées), AD Nantes, Beyrouth, cabinet politique, dossier n 766, le 19 mai 1944.

(الإنزال في النورماندي)، فإنه قد يكون من غير الملائم إرسال وزير مفوض إلى لندن»[132]. كانت بريطانيا العظمى في الحقيقة تنتظر الضوء الأخضر الفرنسي لطلب مماثل مقدم من لبنان لتعيين أحمد الداعوق في منصب ممثّل في الجزائر. وبتاريخ 24 أيار، أعلن رياض الصلح موافقة السلطات في كل من بريطانيا وفرنسا، بالتزامن تقريباً، على تعيين كميل شمعون وأحمد الداعوق مفوضين لبنانيين لدى حكومتيها. وقد صدر بتاريخ الأول من تموز مرسوم تعيينهما وزيرين مفوضين. لم يغادر شمعون لبنان إلى لندن إلا في 27 آب ولم يصلها إلا بعد شهر. أما الداعوق، فلم يتسنّ له الالتحاق بالعاصمة الفرنسية المحررة قبل آخر كانون الأول 1944.

كان تعيين وزير الداخلية في أول حكومة للاستقلال، كميل شمعون، تعييناً سياسياً بامتياز. وقد أكّد شمعون من جهته بأن الأسباب «المباشرة» التي برّرت تعيينه في لندن عديدة، أهمها «يعود إلى تطوّر رأي الحكومة البريطانية الخاص باستقلال لبنان وسوريا وبعلاقات البلدين بفرنسا»[133]. فغداة انتصار الحلفاء إثر الإنزال في النورماندي وتشكيل الحكومة المؤقتة الفرنسية، «جدّد (الجنرال ديغول) ضغطه على الحكومة البريطانية وشدّد على تصفية القضايا العالقة بين البلدين ومن ضمنها قضية استقلال لبنان وسوريا»[134]. «كلّفت الحكومة البريطانية وزيرها المفوّض في بيروت ودمشق بأن ينصح اللبنانيين والسوريين نصحاً شديداً ملحّاً بوجوب الاتفاق مع فرنسا على أساس معاهدة يتفاوض عليها الفريقان»[135]. ويقول نائب جبل لبنان بهذا الصدد إن الجنرال سبيرز أكّد للسلطات اللبنانية هذه «الأنباء المقلقة»، ويقول شمعون إن الحكومة اللبنانية قررت إرساله إلى لندن، حالما علمت «بالانقلاب في السياسة البريطانية».

وقد يكون لتعيين شمعون في لندن أسباب أخرى. فبحسب هذا الأخير، كانت أحداث 28 نيسان 1944 التي اندلعت بين عملاء فرنسيين وقوى الأمن اللبنانية إثر الانتخابات الجزئية في لبنان الشمالي، فاز فيها المرشح يوسف كرم قد ساهمت أيضا في تسريع ذهابه إلى العاصمة

[133] كميل شمعون، **مراحل الاستقلال، لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية**، مراجع الاستقلال، الطبعة الثانية، تشرين الأول 1944. دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1949. مكتبة صادر، ص8.

[134] **المصدر نفسه**، ص11.

[135] **المصدر نفسه**.

[136] في 27 نيسان 1944 اندلعت أحداث دامية أمام البرلمان، في ساحة النجمة، وذلك عند وصول تظاهرة آتية من بلدة زغرتا ، مؤيدة لنائب لبنان الشمالي المنتخب حديثا، يوسف كرم. وعندما حاول المتظاهرون، وهم يهتفون بشعارات مناهضة للحكم، رفع أعلام فرنسية وعلم لبنان القديم المثلث الألوان، جرى إطلاق نار ووقع 5 قتلى من المدنيين و21 جريحاً بينهم 17 دركياً. حمّل وزير الداخلية كميل شمعون السلطات الفرنسية مسؤولية وقوع هذه الأحداث.

البريطانية[136]. ولعل شمعون يكون قد اتصل بصفته وزيراً للداخلية بالمكتب البريطاني المولج بالأمن – في ظروف الحرب السائدة آنذاك ليشتكي من الدور الذي لعبه الفرنسيون ذلك اليوم، مما أغضب بشدة الجنرال بينه الذي نفى اتهامات وزير الداخلية كافة وهدّد، باسم حكومته، برفض أي تعاون مع الحكومة اللبنانية في إعادة السلطات و«المصالح المشتركة» التي كانت لا تزال في أيدي المنتدب طالما بقي شمعون في الوزارة.

وهكذا كان تعيين شمعون وسيلة لإبعاده عن الساحة السياسية اللبنانية. فمنذ شهر آذار بدا هذا الوزير «المشاغب» مزعجاً، فضلاً عن أنه أصبح باعتباره وزيراً للداخلية «حجر عثرة» وموضع انتقادات لاذعة أيضاً، ولا سيّما من قبل المعارضة والصحافة[137]، إذ بات نائب جبل لبنان يشكل «تهديداً» انتخابياً جدياً لبشاره الخوري الذي كان يخشى المنافسة المتجسّدة بشخص ذي هالة جذابة، هو وزير داخليته. وقد ورد في خبر – مذكور أعلاه – من المندوبيّة العامة أنه خلال لقاء جمع المستشار البريطاني السيد لاسيل Lascelles بالرئيس الخوري في 16 أيار، ذكّره هذا الأخير «أن الموافقة على تعيين كميل شمعون ممثّلاً للبنان في بريطانيا العظمى قد تتيح حل الأزمة السياسية الراهنة وإجراء تعديل وزاري يشمل وزارة الداخلية ويغطي وزيرها»[138].

جرى تشكيل الإطار الرسمي لمفوضية لبنان في لندن قبل يومين فقط من مغادرة كميل شمعون لبنان. وعُيّن السيّد جميل مكاوي المجاز في الحقوق وصاحب جريدة **الهدف** مستشاراً للبعثة، وفكتور خوري الدكتور في الحقوق والمجاز في الدروس السياسية العليا مستشاراً ومكلفاً في الوقت عينه بوظيفة قنصل عام في لندن. كما عُين نديم دمشقية المدير في الدوائر الاقتصادية ملحقاً تجارياً بصفة مستشار، ويوسف شديد حامل لقب ملحق ومكلّف بالوقت عينه بوظيفة نائب القنصل في القنصلية العامة في لندن. وأُلحق أيضا بالمفوّضية الموظّف في الوزارة فؤاد رضا، بصفة ملحق وأُنيط به لاحقاً مسك حسابات المفوّضية. فتمّ تسليمهم جوازات دبلوماسية على وجه السرعة، ومُنح شمعون سلفة ماليّة بقيمة 100.000 ليرة لبنانية

[137] هذا ما جعل شمعون يقول في مذكراته إنه كان «كبشاً للمحرقة»، فكان ضحية الخلافات الحاصلة في حكومة الصلح. كميل شمعون، مصدر سابق، ص13.

[138] مذكّرة من شاتينيو في بيروت إلى ماسيغلي، الجزائر، باريس، MAE, Guerre 1939-1945, dossier n 1022, le 28 février 1944.

[139] *L'Orient*, 26 Août 1944.

من جهة أخرى، يحدد المرسوم 2336. تاريخ 25 تشرين الثاني 1944. الراتب الشهري للمندوب فوق العادة والوزير=

لتغطية المصاريف الأولية للإقامة[139].

أقيم في السراي الصغير احتفال رسمي يوم سفر وفد المفوّضية نظراً لفرادة هذا الحدث المتمثّل بسفر أول بعثة دبلوماسية إلى الخارج. واحتشد جمهور غفير من الفضوليين في باحة السراي وفي ساحة الشهداء لمشاهدة شمعون والبعثة المرافقة له وهم يغادرون لبنان. كما أدّت كتائب من قوى الأمن الداخلي والشرطة تحية الشرف لهم. ودّع شمعون وزير الخارجية «بحرارة وتأثر»[140] كما ودّع ممثلي البلدان الأجنبية الحاضرين في هذه المناسبة. وقد تبع موكب طويل من سيارات المؤيدين، موكبَ السيارات الرسمية التي أقلّت أعضاء البعثة عبر البلد إلى الحدود الفلسطينية.

وصل كميل شمعون أولاً إلى القاهرة برفقة مستشاريه خوري ومكاوي، ثم تبعه بعد بضعة أيام أعضاء المفوضية الآخرون. لكنّ السفينة العسكرية التي كان من المفترض أن تقلّهم إلى بريطانيا العظمى تأخرت في وصولها. وفي 25 أيلول وفيما كانت اللجنة التحضيرية لمباحثات الوحدة العربية مجتمعة في الإسكندرية، تمكّن الوزير من حضور جلساتها الأولى قبل أن يغادر العاصمة المصرية نهائياً في 27 أيلول، متّجهاً نحو بريطانيا العظمى.

القاهرة

لم يكن اختيار القاهرة أول عاصمة عربية تنشأ فيها مفوضية لبنانية، بنظر الحكومة اللبنانية، أقل أهمية من اختيار لندن. فقد كان لبنان بحاجة إلى مساندة الدول العربية واعترافها، ولا سيما مصر، ليتمكن من تأكيد وجوده على الساحة العربية والدولية. وكانت مصر التي نالت استقلالها الاسمي (أو المبدئي) عام 1936 لا تزال تحت وصاية بريطانيا العظمى وقد وقّعت معها في العام ذاته معاهدة تحالف، تطمح إلى فرض زعامتها على العالم العربي وترمي إلى أن تكون المحاور الأول للبلدان العربية في نضالها من أجل الاستقلال. قال الكاتب والمفكر اللبناني جرجي زيدان «إن مصر هي قلب العالم العربي»، فقد كانت القاهرة، بالإضافة إلى قميتها الإستراتيجية باعتبارها قاعدة للقوى السياسية والعسكرية الحليفة في زمن الحرب تلك، أولى العواصم العربية أهمية لذا كان إيفاد بعثة دبلوماسية إليها مبرّراً.

= المفوّض في لندن كميل شمعون بقيمة 550 ليرة لبنانية. أضيف إلى الراتب الأساسي تعويض وصف بـ«الخاص» لـ«غلاء المعيشة» تبلغ قيمته 100 ل.ل. كما خُصِّص الوزيران الداعوق وسالم، المعينان على التوالي في باريس والقاهرة، بالمرتب عينه والتعويض الإضافي عينه.

[140] كميل شمعون، مصدر سابق، ص17.



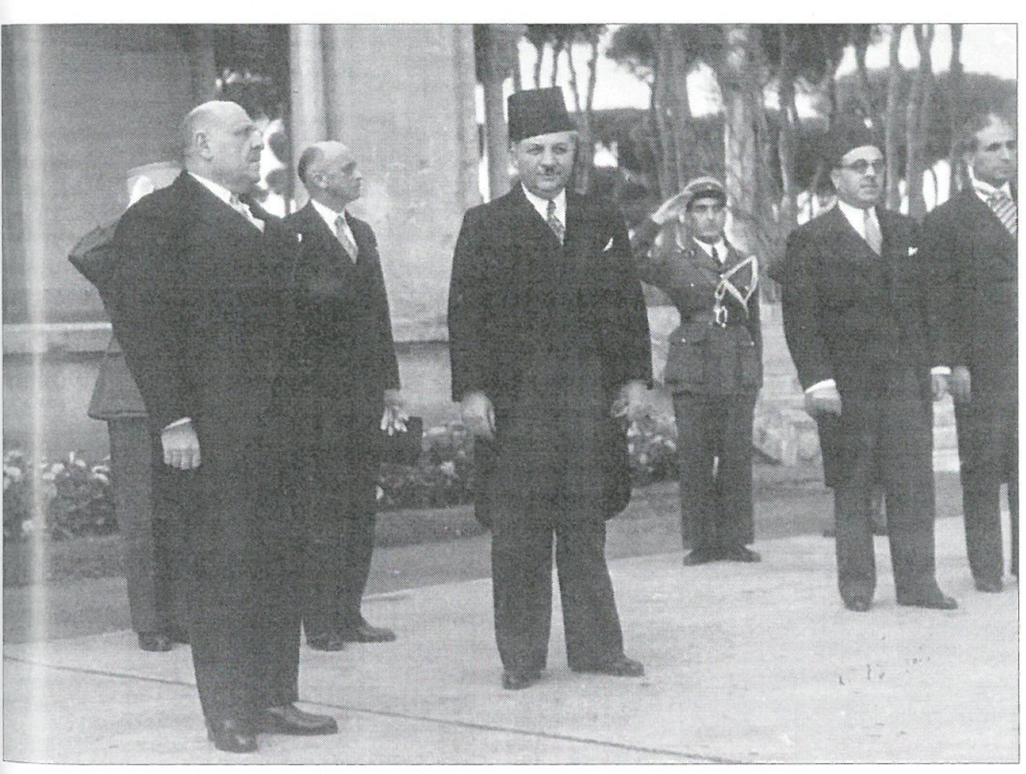
في بشامون بمناسبة مرور عام على الاستقلال (22 تشرين الثاني 1944) من اليسار: عادل عسيران، سليم تقلا، فؤاد سليم الخوري، حبيب أبو شهلا (محفوظات يوسف تقلا).



وزير الخارجية سليم تقلا يستقبل الجنرال كاترو في مطار بيروت والى يمين الصورة إيف شاتينيو، نائب المندوب العام، وإلى اليسار الجنرال لافالاد (محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية).



في السراي الصغير الرئيس بشاره الخوري يستقبل وفداً عراقياً ويبدو إلى يمين سليم تقلا تحسين قدري (محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية).



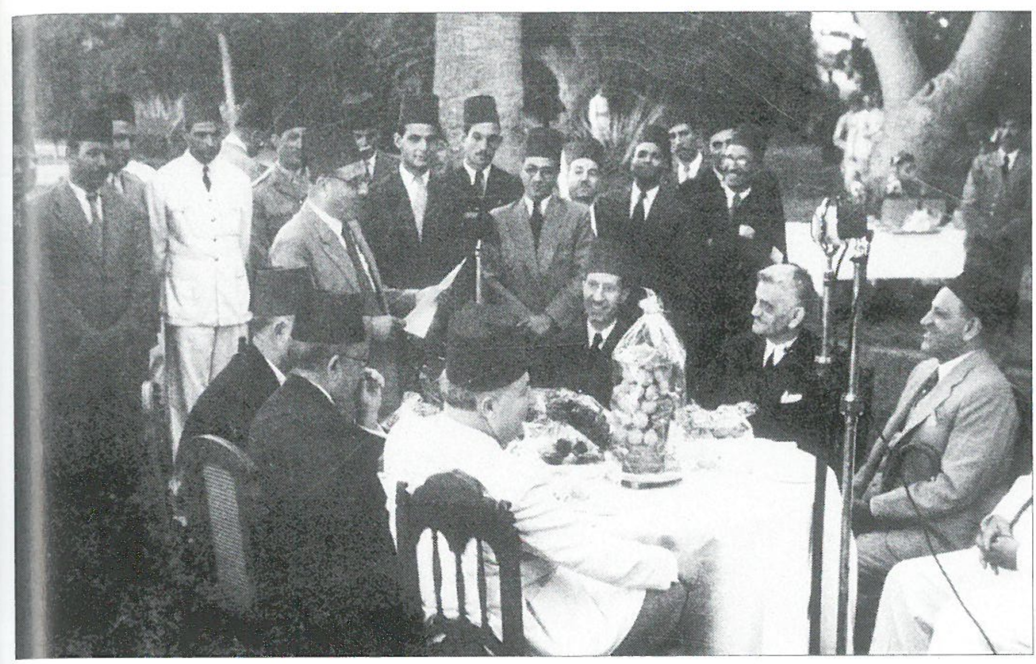
الرئيسان الخوري والصلح والوزير تقلا وموسى مبارك في قصر الصنوبر (محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية).



أول وزير مفوض للولايات المتحدة الأميركية جورج ودسورث يقدم أوراق اعتماده في 17 تشرين الثاني 1944 (محفوظات النهار).



الوفد السوري في السراي الصغير للتهنئة بالاستقلال: سليم تقلا؛ جميل مردم بك؛ سعدالله الجابري؛ رياض الصلح (محفوظات النهار).



مؤتمر الإسكندرية في تشرين الأول 1944: سليم تقلا يلقي كلمة لبنانٍ والى يمينه سعدالله الجابري رئيس الحكومة السورية، وجميل مردم بك وزير خارجية سوريا، ورياض الصلح. والى يساره جلوساً: عبد الرحمن عزام الدبلوماسي المصري الذي أصبح لاحقاً أول أمين عام لجامعة الدول العربية، ومصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية (محفوظات يوسف تقلا).



سليم تقلا يلقي كلمة لبنان (محفوظات يوسف تقلا).



من اليمين: جميل مردم بك وزير خارجية سوريا؛ سليم تقلا؛ عزام باشا؛ موسى مبارك؛ رياض الصلح؛ النحاس باشا؛ سعدالله الجابري، الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير الخارجية السعودي (محفوظات يوسف تقلا).



من اليمين: سليم تقلا؛ رياض الصلح؛ النحاس باشا؛ سعدالله الجابري؛ جميل مردم بك؛ موسى مبارك (محفوظات يوسف تقلا).



الوفد اللبناني: موسى مبارك؛ سليم تقلا؛ رياض الصلح؛ الوفد المصري وفيه عزام باشا وأحمد نجيب الهلالي؛ مصطفى النحاس باشا؛ الوفد السوري: سعدالله الجابري وجميل مردم بك ونجيب الأرمنازي وصبري العسلي؛ الوفد العراقي: حمدي الباجة جي، نوري السعيد باشا؛ أرشد العمري؛ تحسين العسكري، سفير العراق في مصر (محفوظات يوسف تقلا).



إحدى الاستقبالات الرسمية المصرية للوفد اللبناني (محفوظات يوسف تقلا).



سليم تقلا جالساً ورياض الصلح واقفاً في حضرة الملك فاروق في قصر عابدين (محفوظات يوسف تقلا).



الاحتفال بغرس شجرة أرز في قصر عابدين (6/ 1/ 1994). من اليسار: محمد صادق باشا، قائد الحرس الملكي المصري؛ سليم تقلا؛ رياض الصلح وخلفه أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي، سيد بوغافاوي، سفير أفغانستان في مصر؛ الملك فاروق؛ النحاس باشا، تقي الدين عرابي باشا رئيس مجلس الشيوخ المصري. والى أقصى اليمين فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية والشؤون الاجتماعية (محفوظات يوسف تقلا).



الملك عبد العزيز بن سعود بين رياض الصلح وسليم تقلا أثناء زيارة وفد لبناني للرياض في نيسان 1944. ويرى بين الواقفين موسى مبارك ويوسف سالم وحسين العويني.



سليم تقلا وحرمه رينه قشوع يستقبلان «كبير الياوران» الفريق عمر فتحي في دارتهما في بيروت (شارع سرسق) في كانون الأول 1943 (محفوظات يوسف تقلا).

تمّ اختيار النائب يوسف سالم ليرأس مفوضية القاهرة ويذكر سالم في مذكراته أن صديقه الوزير سليم تقلا كان قد اتصل به ليعرض عليه منصب وزير مفوض في مصر. فكان اختيار يوسف سالم، ذلك «المنفي السياسي» الآخر (الأول كان كميل شمعون كما رأينا)، على رأس بعثة دبلوماسية وسيلةً «لإبعاده عن ميدان السياسة الداخلية والتخلص من تحرّكاته»[141]. واستناداً إلى أقوال رئيس الوزراء السابق تقي الدين الصلح، يمكن تلخيص نقاط اللوم الموجهة إلى يوسف سالم بأنه تجرّأ ونافس صبري حماده في الدورة الانتخابية الأخيرة لانتخابات رئاسة المجلس النيابي (تشرين الأول 1944). ولا سيما أن صبري حماده، الرئيس المنتهية ولايته، كان مرشح بشاره الخوري. وتؤكّد رسالة موجَّهة من المندوبية العامة إلى وزير الخارجية الفرنسية أن تعيين سالم في القاهرة كان فعلاً لإقصائه عن البلد «لأنه يطمع برئاسة مجلس النواب»[142]. وكان النائب يوسف سالم، مع ذلك، يُعتبر مقرباً من الرئيس الخوري وكان رئيس مجلس الوزراء، رياض الصلح، يعتبره صديقاً له وحليفاً سياسياً كان معه على اللائحة الانتخابية نفسها في لبنان الجنوبي. كذلك كانت له علاقات ودّية بوزير الخارجية تعود إلى العشرينات، حين كان سليم تقلا مديراً في دوائر الداخلية (1925) وهو من شجّع يوسف الشاب على التقدم لانتخابات المجلس التمثيلي (المؤسسة التي سبقت مجلس النواب) رغم أن السلطات المنتدبة حاولت، عبثاً، ثنيه عن ذلك[143]. والجدير بالذكر هنا أن انتماء يوسف سالم إلى طائفة الروم الكاثوليك ساهم إلى حدٍّ كبير في اختياره رئيساً للبعثة اللبنانية في القاهرة.

اتفق سالم، منذ تمّ تعيينه في منصب الوزير المنتدب، مع تقلا على أسماء معاونيه في المفوضية. فإضافة إلى تقي الدين الصلح الذي عُيّن مستشاراً للمفوضية، كان نجيب الدحداح سكرتيراً أول، ويوسف قمر ملحقاً (كلاهما قُبل في المباراة التي أجرتها الوزارة) وعيّن كذلك الضابط في الشرطة شفيق سعيد قواساً. ومن جهة أخرى، مُنح سالم سلفة بقيمة 50.000 ل.ل. لتغطية نفقات إنشاء المفوضية[144]. وبتاريخ 30 تشرين الثاني 1943. غادر يوسف سالم بيروت جوّاً برفقة تقي الدين الصلح، متجهاً إلى القاهرة. فقدّم أوراق اعتماده إلى الملك فاروق في 18 كانون

(141) تقي الدين الصلح في مقدّمته لكتاب يوسف سالم، **خمسون سنة مع الناس**، مراحل الاستقلال، دار النهار للنشر، بيروت، 1995. ص10.

(142) MAE, AD Nantes, Beyrouth, Sûreté Générale, n 100.

(143) يوسف سالم، مصدر سابق، ص53.

(144) *L'Orient*, 31 novembre 1944.

الأول، وكان بذلك أول ممثل للبنان يقدّم أوراق اعتماده إلى الملك فاروق وأول ممثل للبنان يقدّم أوراق اعتماده إلى حاكم دولة أجنبية[145].

باريس

شكّل تأسيس مفوضية لبنانية لدى فرنسا، بالنسبة للحكومة اللبنانية، عملاً سياسياً وخطوة رمزية بامتياز. إذ لم تكن السلطة المنتدبة السابقة، فرنسا، التي لا تزال جيوشها على الأرض اللبنانية، قد استوعبت بعد استقلال محميّتها السابقة. ولا ننسى أن ديغول كان يطالب «بموقع مميز فيه» تضمنه معاهدة تحالف موقّعة مع لبنان. وكانت الحكومة اللبنانية المتمسّكة بموقفها في هذا الشأن ترفض بشكل قاطع التفاوض مع الفرنسيين، إلا أنّها كانت ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية مع فرنسا الحرة على غرار سائر حالات التعامل مع الدول المستقلة ذات السيادة. فبالرغم من تأكيد المندوب الدائم لفرنسا حضوره في كل مسائل السياسة اللبنانية (كان لا يزال مقيماً في السراي الكبير)[146] ونقله للسلطات المحلية رغبات حكومته، كانت الحكومة اللبنانية تريد قيام مفوضية تمثل الفرنسيين في بيروت ليُصار إلى التفاوض معها محلياً على قدم المساواة. وقد شدّد المؤرخ جان باتيست دوروزيل Jean-Baptiste Duroselle على الأهمية التي كان يوليها ديغول حينذاك لإبقاء «الإمبراطورية» الفرنسية تحت النفوذ المركزي الفرنسي. ويضيف هذا المختص بالعلاقات الدولية أن رئيس الفرنسيين الأحرار كان «يظهر الكثير من التفاؤل بشأن الإمبراطورية»[147]. كان المشرق، في نظره، يشكّل جزءاً منها، وكان مصمماً على الحفاظ على المصالح الفرنسية فيه إن لم يتمكن من المحافظة على سلطته عليه. وقد أبدى دوروزيل رأياً بهذا الصدد أنه «في اللغة الفرنسية آنذاك، كان الفرق بين مصطلحات المحميّة والانتداب والمستعمرة غير واضح»[148].

أضف إلى ذلك ما كان عالقاً بين البلدين من المسائل الكبرى ذات الشأن: جلاء القوات المسلّحة الفرنسية وإعادة الفرق الخاصّة اللبنانية وما تبقّى من دوائر «المصالح المشتركة».

(145) التحق كميل شمعون بمركزه في أيلول 1944 إلا أنه لم يتمكن كميل شمعون من تقديم أوراق اعتماده إلى ملك إنكلترا إلا في شباط 1945. وقدّم أحمد الداعوق أوراق اعتماده في فرنسا في كانون الثاني 1945.

(146) لم يقدم الجنرال بينه أوراق اعتماده إلى الرئيس الخوري قط؛ بل قام وزير مفوض فرنسي، أرمان دي شايلا Armand de Chayla ، في العام 1946 بتقديمها للرئيس.

(147) Jean-Baptiste Duroselle، مصدر سابق، ص642-644.

(148) **المصدر نفسه**، ص644.

وبتاريخ 3 كانون الثاني 1944. بعد التوقيع على البروتوكولات المتعلقة بهذه المصالح، بدا وكأن صفحة جديدة قد فُتحت بين اللبنانيين والسلطات الفرنسية. وإثر حفل التوقيع الذي أقيم في السراي الصغير، صرّح إيف شاتينيو للصحافة: «إن فرنسا سيدة كبيرة تفي بوعودها»[149]. وكان وزير الخارجية سليم تقلا قد صرّح لصحيفة **الديار** في اليوم نفسه: «يمكنني التأكيد أنه وإن وقع في السابق سوء تفاهم بين فرنسا وبيننا، فإنه قد زال كلياً. فقد عادت الحياة إلى مجراها الطبيعي وكل شيء أصبح على ما يرام الآن». وامتدح الدور الذي قام به الجنرال كاترو، الذي «نعرف مزاياه العالية» والذي « تفهّم على أكمل وجه تطلعات اللبنانيين وكلّنا أمل بأنّ علاقاتنا بفرنسا سوف تصبح أكثر ودّية مما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة (أحداث تشرين الثاني 1943)»[150].

بدأت الحكومة اللبنانية، منذ آذار 1944 كما رأينا، تطلب موافقة هيئة الجزائر الفرنسية للتحرير الوطني على تسمية أحمد الداعوق وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحيات لديها. إلاّ أن ديغول تأخّر بإيصال موافقة حكومته. وأعلمت السلطات الفرنسية أنها، بالرغم من موافقتها على مبدأ تعيين ممثلين دبلوماسيين لبنانيين وسوريين في الخارج، تعتبر أن وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ لا يزال سابقاً لأوانه[151]. واعتبر المفوض للشؤون الخارجية رينه ماسيغلي «أنه يجب إرجاء القبول بتسمية أحمد الداعوق»[152]. فجرت محاولات في المندوبية العامة لإقناع ماسيغلي بأن الفرصة مناسبة لهيئة الجزائر للاستجابة إلى الطلب اللبناني، فلم تفلح[153]. وفي مذكرة مؤرّخة في 16 أيار 1944 وأخرى في 19 منه، كرّر هذا الأخير طلبه للجنرال بينه في الاستمرار في «عدم الاستجابة للطلب اللبناني بالموافقة»[154].

في غضون ذلك، أخذت الاشتباكات بين السلطات اللبنانية والفرنسية تتوالى بدءاً بالحوادث التي اندلعت بتاريخ 27 نيسان أمام البرلمان اللبناني والتي اعتُبِرت السلطات الفرنسية مسؤولة

(149) *L'Orient*, 4 janvier 1944.

(150) نقلت **لوريان** بتاريخ 5 كانون الثاني 1944 التصريح الذي كان أدلى به السيد تقلا لصحيفة **الديار** في 3 كانون الثاني، قبيل مغادرة البعثة اللبنانية إلى القاهرة لإجراء مشاورات حول «الوحدة العربية». والنص أعلاه مترجم عن لوريان.

(151) برقية موقعة من ماسيغلي موجهة إلى المندوبية العامة في بيروت. MAE, Alger, le 19 avril 1944.

(152) **المصدر نفسه**.

(153) مراسلة غير موقعة، ربما كانت محررة من قبل الجنرال بينه أو من بيار بارت، مرسلة من المندوبية العامة في بيروت إلى مفوضية الشؤون الخارجية في الجزائر MAE, Alger, dossier n 380, le 24 mars 1944.

(154) MAE, Commissariat des AE, Alger, dossier n 448, le 16 mai 1944.

عنها بشكل مباشر. وفي 28 نيسان قدم المندوب العام بينه لرئيس الجمهورية، خلال استقبال هذا الأخير له، مذكّرة تنفي أي تورط فرنسي في أعمال الشغب وتعترض على الانتقادات التي وُجّهت إلى فرنسا في المجلس النيابي. يقول بشاره الخوري في مذكراته بأنه استدعى مساء يوم مقابلته مع بينه وزير خارجيته و«أعددنا جواباً مفصلاً واضحاً رداً على المذكّرة الفرنسية» وجرى تسليمه إلى المندوب لدى الحكومة اللبنانية بيار بارت[155]. وبغية تهدئة التوتر، أُحيلت حوادث 27 نيسان، في 7 أيار، إلى المحكمة المشكّلة حديثاً. وفي التاسع من الشهر نفسه، تطرّق رياض الصلح رئيس الوزراء من جديد إلى هذه الحوادث مصرّحاً بأن التحقيق يتبع مجراه وأن تسعة عشر شخصاً من بين الموقوفين إثر أعمال الشغب هذه التي وقعت في 27 نيسان كانوا ما يزالون قيد التوقيف، مشيداً بالجنرال بينه «الذي عبّر عن إرادته متابعة سياسة استقلال لبنان وإكمال عمل الجنرال كاترو». ومع ذلك فإن الدولة قاطعت القداس القنصلي الذي أقيم في 10 أيار على شرف فرنسا في كنيسة الكبوشيين[156]، الموافق في عيد جان دارك، وقرّر الرئيس الخوري صراحة إلغاء هذا التقليد الذي يحمل «مدلولاً سياسياً»[157].

وصلت العلاقات بين الدولة اللبنانية وبينه إلى «غاية التوتر» بسبب الخطوات الأخيرة[158]، إلا أنها ما لبثت ابتداءً من 20 أيار أن تحسّنت تدريجياً بعد أن قبل ديغول بأن تقوم بعثة لبنانية بتمثيل لبنان في الجزائر لدى حكومته المؤقتة[159]. وفي 5 حزيران، وانسجاماً مع التعهدات المتّخذة وفقاً للاتفاق المعقود بتاريخ 22 كانون الأول 1944 حول تسليم «المصالح المشتركة»، سلّمت فرنسا للحكومة اللبنانية (والسورية) جميع المصالح التي كانت تحت سلطتها باستثناء الأمن العام والجيش. وفي 18 حزيران، خلال حفل أقيم في الملعب البلدي تسلّم رئيس

(155) بشاره الخوري، **حقائق...**، الجزء الثاني، ص90.

(156) كانت مراسم الاحتفال بالقداس القنصلي تقام في كنائس اللاتين والروم الكاثوليك منذ اعتراف العثمانيين بفرنسا حاميةً لمسيحيي الشرق. وكان المفوض السامي يرأس هذا الاحتفال الذي ورثه الانتداب. ويقول بشاره الخوري إن الجنرال بينه أخطأ بإبقاء هذا التقليد بعد الاستقلال: «لم نكن على اتفاق معه». وعندما دعاه بينه في 10 أيار للمشاركة فيه، رفض رئيس الجمهورية الدعوة. بشاره الخوري، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص90.

(157) Joseph G. Chami, *Le mandat Béchara el-Khoury, 1943-1952*, Collection : Le Mémorial du Liban, Tome 2, Beyrouth, 2002, p. 64.

(158) بشاره الخوري، **حقائق...**، الجزء الثاني، ص92.

(159) في 20 أيار، أعلن رياض الصلح في المجلس النيابي بأن الحكومتين الفرنسية والبريطانية قد وافقتا على تعيين أحمد الداعوق في الجزائر وكميل شمعون في لندن وزيرين مفوضين.

الدولة تنفيذاً للبروتوكول المعقود في الخامس عشر من الشهر نفسه، من يد الكولونيل شيشنج Chéchang العلم اللبناني وعلم الفوج الثالث للقناصة الذي كان الكولونيل جميل لحود قد استلمه للتو من المندوب العام الجنرال بينه.

ولكن مبادرات حسن النية التي اتخذها الجانب الفرنسي لم تكن كافية لتبديد سوء التفاهم إذ كانت فرنسا لا تزال تعتبر أن الانتداب الذي أوكلته إليها عصبة الأمم ما زال قائماً وأن إعلانَي الاستقلال من قبل كاترو في 1941/6/8 و 1941/11/26 مرتبطان بعقد معاهدة. ولذلك فقد كلّفت فرنسا الجنرال بينه الطلب من الرئيس بشاره الخوري بدء مفاوضات بين البلدين، إلاّ أن رئيس الدولة رفض الطلب الفرنسي بشكل قاطع، بحضور الصلح وتقلا. فحاول المندوب العام، بدون نتيجة، أن يقنعه «بفوائد (المعاهدة) حاضراً ومستقبلاً» فلم يفلح[160] فخرج «مغتاظاً» وعاد من عند الرئيس الخوري بخفّي حنين.

وهكذا توالت الاعتراضات على تصرّفات المنتدبين السابقين. وذلك لأن المندوبية الفرنسية كانت لا تزال تتصرّف كما في أيام المفوّض السامي، مصدرةً قرارات تتعلّق بـ«المصالح المشتركة» وبأرباح الحرب أو بأعمال بنك الإصدار، غير آبهة بالسلطات المحلّية وذلك بإقرار الرئيس الخوري نفسه[161]. وفي 25 آب، غداة تحرير باريس، قامت مظاهرات شعبية في لبنان للاحتفال بهذا الحدث أدّت إلى حوادث مدبرة من قبل بعض «الذين كان لديهم حنين إلى مرحلة ما قبل الاستقلال أو في بعض الأحيان من قبل ضبّاط فرنسيين»[162].

مع ذلك، اعتمد رئيس الدولة «الاعتدال» و«الصبر» تجاه هذه الأحداث[163]، فبعثَ بكتاب إلى ديغول وأوفد سليم تقلا إلى الجنرال بينه حاملاً تهاني الرئاسة والحكومة اللبنانية بتحرير باريس. وفي 29 آب، أقام وزير الخارجية بمناسبة تحرير العاصمة الفرنسية حفل استقبال في حديقة الصنائع، دعا إليه أعضاءَ الحكومة والمجلس والسلك الدبلوماسي والقنصلي وكبار الموظفين وعدداً كبيراً من الوجهاء. وفي خطاب ألقاه سليم تقلا في هذه المناسبة، وجّه رسالة غير مباشرة إلى السلطات الفرنسية مصرحاً بالعبارات الآتية: «نحن أصدقاء ولكننا نريد

(160) بشاره الخوري، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص97.

(161) **المصدر نفسه**.

(162) Joseph G. Chami، مصدر سابق، ص79.

(163) بشاره الخوري، **حقائق...**، ص98.

(164) ورد ذلك في حديث للسفير إبراهيم كريدي الذي كان حينذاك موظفاً في الوزارة وكان حاضراً في الاستقبال الذي أقامه تقلا.

استقلالنا وجلاء القوات المسلّحة عن بلادنا»[164].

تلقّت الحكومة بتاريخ 18 تشرين الثاني، اتصالاً من باريس مفاده أن أحمد الداعوق «يمكنه الحضور متى ما شاء إلى العاصمة الفرنسية»[165]. وفي 21 تشرين الثاني، صدَر مرسوم إنشاء مفوضية لبنان في فرنسا كما عُيّن بموجب مراسيم أخرى ميشال عياش وايلي بستاني في منصبي مستشار وأمين سر مفوضية لبنان في فرنسا وحسن حسن صعب ملحقاً في المفوضية، وعُيّن كذلك عبد المنعم زنتوت، المساعد في الدرك، ملحقاً بشخص وزير لبنان المفوّض في باريس. وعُيّن محمد علي حماده قنصلاً عاماً وأنطوان فرنسيس نائباً للقنصل. من ناحية أخرى، منحت الحكومة سلفة وقيمتها ستون ألف ليرة لبنانية لتغطية نفقات الإقامة في المفوضية اللبنانية في باريس[166]. لكن أحمد الداعوق وأعضاء المفوضية لم يتمكنوا من مغادرة لبنان إلى فرنسا إلا في 27 كانون الأول 1944. وقد ركبوا من بيروت المدمّرة الفرنسية «إميل برتان» Emile Bertin بقيادة الأميرال أوبوانو Auboyneau. وقد «تفضّلت» السلطات الفرنسية فوضعتها بتصرفهم.

ويعود اختيار أحمد الداعوق على رأس مفوضية باريس، أولاً إلى مكانته السياسية[167]. فقد عُيّن في عهد ألفرد نقاش، رئيساً لما سُمي في حينه «أول وزارة للاستقلال» (من كانون الأول 1941 إلى تموز 1942).وكان الداعوق معروفاً لدى السلطات الفرنسية. ويحظى بتقديرها وقد تمكّن بفضل موقعه من اكتساب معرفة جيدة بالذهنية الفرنسية وبمهارة الفرنسيين في السياسة. ولقد باغت اختيار الداعوق، وهو مُسلم سنّي، الحكومة الفرنسية، إلا أنها سرعان ما فهمت أن « في أساس هذا المشروع اعتبارات ذات طابع شخصي ومذهبي»[168]. وتقول إحدى المذكرات الواردة من المفوضية العامة بتاريخ 24 آذار 1944. أن كميل شمعون المؤهل بامتياز لتمثيل الحكومة اللبنانية في لندن بسبب علاقاته الخاصة ببعثة سبيرز ينتمي للديانة المسيحية. ويضيف كاتب الرسالة أنه «من أجل مراعاة التوازن بين الطوائف يبدو من غير

---

[165] *L'Orient*, 9 novembre 1944.

[166] *L'Orient*, 10 octobre 1944.

[167] يؤكد بشاره الخوري أنه خلال التعيينات الأولى التي جرت لرؤساء المفوضيات في تموز 1944. طلب من موسى مبارك، مدير غرفة الرئاسة، تمثيل لبنان لدى الحكومة الفرنسية المؤقتة التي كانت لا تزال مقيمة في الجزائر، ولكن رفض، مما دعاه إلى التفكير عندها بالداعوق. بشاره الخوري، مصدر سابق، ص96.

[168] مذكرة صادرة من بيروت موجّهة إلى لجنة الشؤون الخارجية في الجزائر، MAE, Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, Dossier n 766, le 24 mars 1944.

الممكن أن يكون الممثل اللبناني في الجزائر مسيحياً أيضاً، لأن ذلك يعني التضحية بمتطلبات الطائفة الإسلامية». وذكر المندوب الفرنسي أنه، «فضلاً عن ذلك، فإنه لا بد من التسليم بأن شخصية أحمد الداعوق قد تكون مرضية لنا، فهو ينتمي الى أهم عائلات بيروت الإسلامية، وقد أنجز دروسه في فرنسا وحاز فيها على شهادة مهندس، وهو عاقل ومعتدل في تصرفاته، وإن هذا المرشح المعروض علينا لم يتعاط السياسة إلا في السنوات الأخيرة»[169].

كانت بداية المفوضيات الأولى في الخارج صعبة وقاسية وكان الدبلوماسيون الأوائل يفتقرون إلى الإعداد اللازم، والموظفون الإداريون المعينون في المفوضيات لمؤازرتهم عديمو الخبرة في هذا الميدان. وقد أقرّ كميل شمعون بهذا الواقع وكتب في الصفحة الأولى من مذكّراته: «كنت أجهل كل شيء عن وظيفتي الجديدة حتى ألفها وباءها»[170]. ويتابع قائلاً: «كانت تنقصني الخبرة الدبلوماسية والموظفون المجربون، والوثائق اللازمة، فكان عليّ أن أرتجل في كل شيء ارتجالاً، كأن أضع لنفسي منهجاً في الفن الدبلوماسي، وأن أجد المعاونين اللائقين، وأن أختار للمفوضية داراً مناسبة، وأن أنشئ مجموعة من الوثائق والمستندات وأن أتفهّم قبل كل شيء تقاليد وزارة الخارجية والأوساط الاجتماعية البريطانية»[171].

ويشهد يوسف شديد، السكرتير الأول في المفوضية، أنه «نظراً لعدم خبرتي في الموضوع ولغياب أية تعليمات خاصة من قبل وزارة الخارجية في بيروت ولم يكن لديها هي الأخرى خبرة في كيفية تأسيس البعثات الدبلوماسية، فإنني أخذت أتردّد على بعثات أخرى صديقة للحصول على المعلومات التي أحتاج إليها وكنت أعتمد بشكل خاص على بعض البعثات العربية المعتمدة في لندن، كالسفارة المصرية مثلاً»[172]. وأكّد ذلك أيضاً المستشار الاقتصادي لدى مفوضية لندن نديم دمشقية: «انطلقنا في المفوضية من لا شيء». ويروي السفير إدوار غرّه أن الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تسنّى للمفوّضيات الأولى حملها معهم من الوزارة كانت «لائحة الرسوم الواجبة الاستيفاء من دوائر المفوضيات السياسية والقنصليات». إنها وثيقة مفيدة ولكنها غير كافية بالتأكيد لإنشاء مفوضية في الخارج. لم تكن الصعوبات ذات طابع مادي أو عملي فحسب، بل كان يتحتّم على الدبلوماسيين الأول أيضاً مسؤوليات ذات طابع معنوي وسياسي. ويؤكّد شمعون بشأن عمله الدبلوماسي قائلاً: «شكّل النجاح ضرورةً

---

[169] **المصدر نفسه.**

[170] كميل شمعون، مصدر سابق، ص5.

[171] **المصدر نفسه.**

[172] يوسف شديد، **بين السياسة والدبلوماسية، ذكريات ومذكرات**، دار النهار للنشر، بيروت، 2001. ص50.

حيويةً لنا، لأن العمل الموكل إلي القيام به لم يكن حدثاً بسيطاً طارئاً في حياة أمة مستقلة، منظّمة الأمور من قبل، بل كان يمس كيان لبنان عينه»، وأضاف قائلاً أنه لو مُني بالفشل «لتعرّض مستقبل لبنان كلّه لكارثة لا مردّ لها»[173]، ولم يكن في كلامه هذا ادعاء فارغ.

في 11 كانون الثاني 1945، قضى سليم تقلا بنوبة قلبية، تاركاً وراءه مؤسسة رسمية بكل ما للكلمة من معنى. فقد تمكن بأقل من أربعة عشر شهراً على رأس وزارة الخارجية، حيناً بالتنسيق مع الرئيسين الخوري والصلح وحيناً بالتعارض معهما ومع غيرهما من الزعماء، من إطلاق البعثات اللبنانية الأولى إلى الخارج وتشكيل سلك دبلوماسي وقنصلي كفيّ، على ما كان من الضغوط السياسية وخلافات الجماعات والطوائف. ولقد أرسى برعاية الرئيسين سياسة خارجية لبنانية مبنيّة على السيادة والاستقلال كما أنه حدّد سياسة عربية، مدافعاً في الوقت عينه عن استقلال لبنان وجاعلاً الدول العربية تعترف به. وقد ساهم كذلك في تحرير الأرض اللبنانية من الوصاية الفرنسية، مع الحرص على صداقة الفرنسيين وحظي بثقة الإنكليز من دون أن يتخلى عن محبته لفرنسا.

شكر

ما كانت هذه المساهمة لتتمّ على هذا النحو لولا شهادات الدبلوماسيين المعاصرين لسليم تقلا وقد تكرّموا ورَوَوا لي ذكريات من حقبة تأسيس وزارة الخارجية، فلهم جميعاً أوجّه شكري. وأوجّه ولا سيما السفراء هنري أبو فاضل ويوسف شديد ونديم دمشقية وإدوار غرّه وإبراهيم كريدي وجان ملحه وإميل مطر. كما أشكر الدبلوماسيين الذين زوّدوني بمعلومات ثمينة كالسفير فؤاد الترك والسفيرين جيلبير عون وفيكتور بيطار، وكانا في فترة تحرير دراستي مسؤولين في مركز الاستشارات القانونية والأبحاث والتوثيق في وزارة الخارجية. ولا أنسى السفير عاصم جابر وكان مديراً لمديرية الشؤون الاقتصادية في الوزارة. كما أني أشكر الآنستين فاطمة وبوليت وكذلك السيد فريد لطيف لكل كل ما زوّدني به من التفاصيل الصغيرة ذات المغزى الأكيد. وأعبر عن امتناني للسيدة جولييت هونفو لما قدّمته لي من مستندات قيّمة أتاحت لي أن أرى تأسيس وزارة الخارجية اللبنانية من وجهة النظر الفرنسية، لا سيما من خلال المستندات التي جمعتها بصبر من المحفوظات الفرنسية في باريس ونانت. وأخص بالشكر الأستاذ يوسف تقلا لما أولاني من ثقة، وغمرني به من عطف وكذلك الدكتور فارس ساسين وقد تابع أبحاثي منذ بداياتها ووجهني برصانة وكفاءة.

(173) كميل شمعون، مصدر سابق، ص6.

الفصل الحادي عشر

الوفاة

11 كانون الثاني 1945

فارس ساسين

لا بد وأنه مكتوب عليّ أن أقوم بعمل التأسيس، فأعطيه لآخر يجني ثماره.

سليم تقلا

1921/9/28

في مطلع العام 1945، لم يكن سليم تقلا قد ناهز الخمسين من عمره، أي أنه كان «في أوج نشاطه، في ريعان عمره، في ذروة قدراته، في مرحلة النضج من الشعور والعقل»[1]. لكن سمات الإرهاق بدت عليه كما لاحظ ذلك ميشال شيحا: «فالتعب كان يثقل كتفيه. وكان نوع من العياء ينشر العتمة في نظرة عينيه»[2].

وذكرت مجلة **الصياد** أنه «شوهد في حالة لا تدل على الابتهاج»[3].

ولا عجب في ذلك، فوزير الشؤون الخارجية في حكومة الاستقلال الأولى أمضى منذ أيلول

(1) ميشال شيحا، سليم تقلا في *Le Jour* 1945/1/12 (نعتمد هنا ترجمة أحمد بيضون للنص كما وردت في ميشال شيحا: **في السياسة الداخلية**، دار النهار، بيروت، 2004، ص64-66.

(2) **المصدر نفسه**.

(3) 1945/1/15.

1943 شهوراً طويلة مرهقة ملؤها النضال والتفاوض والتأسيس والترحل: فمن الانتخابات النيابية، إلى تشكيل الحكومة، إلى معركة الاستقلال، إلى معتقل راشيا، إلى تأسيس وزارة الخارجية ومتابعة أمور وزارة الأشغال العامة[4]، إلى زيارة الدول العربية، إلى المفاوضات المثلثة الأطراف مع السوريين وبمواجهة الفرنسيين لاسترجاع المصالح المشتركة، إلى «مشاورات الوحدة العربية» وما وصلت إليه في مؤتمر الإسكندرية بانتظار إقرار «ميثاق الجامعة العربية» الذي كان موعده بعد أسابيع من وفاة تقلا (آذار 1945)[5]. يضاف إلى التعب الناشىء عما سبق الغمّ العائد إلى الحملات الصحفية التي رافقت توقيع بروتوكول الإسكندرية وتبعته في الأوساط المسيحية و«القومية اللبنانية» («وظلم ذوي القربى أشد مضاضة...») ورأت فيه ما يتنافى مع استقلال لبنان وما يذيبه في محيطه الإسلامي[6] وكذلك حملات التجني الفردية ضد تقلا وأصدقائه السياسيين واتهامه باتهامات شتى لا أساس لها من الصحة[7].

وكان تقلا يواجه مشقات العمل والضغط النفسي بالإقبال على التدخين[8]، وبشيء من الشراهة في الأكل[9]، وكان هذان الأمران يزيدان الوضع سوءاً إذ إنه كان يشعر «بارتفاع ضغط الدم، واضطراب في أعصاب القلب»[10]. وكان وزير الخارجية، على إدراكه مكامن الداء، يرفض الاستشارة الدائمة للأطباء لمعرفته المسبقة بأن النصيحتين اللتين سيسديانها إليه (الراحة وعدم التدخين) هما دون المتناول.

وفي هذه الأثناء، أي في نهاية العام 1944 ومطلع العام 1945، هبت رياح أزمة وزارية يصفها الشيخ بشاره الخوري في مذكراته بأنها «حالة متوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية»[11].

[4] لاحظت الباحثة كارمن أبو جودة ان المراسيم الخاصة بوزارة الأشغال العامة الحاملة توقيع سليم تقلا في السنوات 1943-1945 كثيرة جداً وأنها تستأهل دراسة خاصة بها تنير هذا الجانب من نشاط محافظ بيروت السابق.

[5] انظر الفصل التاسع (دراسة رغيد الصلح) الذي يتحدث فيه عن مشروع تقلا للمؤتمر التحضيري للجامعة.

[6] انظر «الانتقادات ضد البروتوكول» في الفصل ذاته. هذا ولم تكن أوساط المفوضية العامة الفرنسية الرافضة أن تتحول إلى سفارة بعيدة عن هذه الأجواء.

[7] انظر الفصل الثامن (دراسة جولييت هونفو)، الهامش 172.

[8] «كان يدخن في اليوم الواحد أكثر من مئة سيكارة» (**الصياد**، 1945/1/15)، وكان النوع الذي يدخنه «الجوكي كلوب» وهو نوع كثيف النيكوتين.

[9] حديث خاص مع الأستاذ فيليب تقلا.

[10] ... ان سليم تقلا «اصيب منذ اشهر بالوافدة فلزم فراشه عدة أيام ثم شعر عقب استئنافه العمل ببعض التعب فكان يلهث ويتعب من الحركة ففحصه طبيبه الخاص الدكتور الياس الخوري فتبين له أن القلب عليل فنصح إليه الراحة ولكنه ظل يلازم العمل وكان في المدة الأخيرة يشكو التعب فسأله مرة رئيس ديوانه الأستاذ حليم حرفوش لماذا لا يراجع الطبيب فأجابه أنه يخشى أن يجبره على الراحة أو يطلب إليه الإقلاع عن التدخين (...)» (**الديار**، 1945/1/13).

[11] **حقائق لبنانية**، الجزء الثاني، ص123.

تناولت الانتقادات الشديدة ضد حكومة رياض الصلح الثانية «استفحال أزمة التموين، واستشراء الفوضى في الإدارات العامة، وانتشار الرشوة بين الموظفين، وتغاضي المسؤولين الكبار عن تدخل أقربائهم وأنصارهم في شؤون الدولة بغير وجه شرعي واستغلالها لبسط نفوذهم وخدمة مصالحهم السياسية المادية والخاصة»[12]. وكانت هذه الحملة بقيادة هنري فرعون وعبد الحميد كرامي[13] اللذين تزعما حزباً لمحاربة رياض الصلح يحمل اسم «حزب الاستقلال» يدعمهما في مسعاهما ميشال شيحا، صهر هنري فرعون وابن عم الرئيس. وفي 1944/12/30، هزم مجلس النواب رياض الصلح وألغى الرقابة على الصحافة في كل ما لا يخص الشؤون العسكرية[14]. ولم يؤيد رياض الاقتراح الا خوفاً من نيل أقلية الأصوات لذا اقترح تقديم استقالة حكومته آملاً رفضها، لكن النواب أيدوا اقتراحه فتراجع[15].

كانت سياسة بشاره الخوري في مواجهة الازمة الوزارية استرضاء رياض الصلح «بدعوته» و«إفهامه» «أن الوقت قد حان أن يتخلى عن الحكم»[16]، وفي الوقت نفسه دفع عبد الحميد كرامي إلى التنسيق مع رياض الصلح عبر الأصدقاء المشتركين[17]. لكن رئاسة الحكومة لم تكن بعد حكراً على الطائفة السنية، بخلاف الرأي الشائع حول «الميثاق الوطني»، فكان اسمان آخران مطروحين في الكواليس إلى جانب رياض الصلح وعبد الحميد كرامي هما «الاقليّان» سليم تقلا (روم كاثوليك) وصبري حمادة (شيعة)[18]. لكن خطة الشيخ الرئيس نجحت واستقالت حكومة رياض الصلح في صبيحة الأحد 7 كانون الثاني، وكلف عبد الحميد كرامي بتشكيل الحكومة الجديدة على أن لا يشترك أي من الوزراء القدامى في الوزارة المقبلة.

رأى سليم تقلا في التغيير الحكومي مناسبة لنيل قسط من الراحة. إضافة إلى ذلك، أراد

[12] شفيق جحا، **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918-1946**، بيروت 1995، الجزء الثاني، ص928. انظر أيضاً بشاره الخوري، مصدر سابق، ص117-118.

[13] تعرض عبد الحميد كرامي وشقيقه لحادث اعتداء في 1945/12/10 في وادي الريحان وهما عائدان من مرياطة إلى طرابلس. انظر Joseph Chami: *Le Mandat Béchara el Khoury 1943-1952*, Beyrouth, 2002, p. 91.

[14] Joseph Chami, *op.cité*, p. 92.

[14] فاز الاقتراح بـ37 صوتاً ضد صوت واحد (أديب الفرزلي) وامتناع واحد.

[15] AD Nantes, Beyrouth, Cabinet politique, n 755, Télégramme de Beyrouth, date du 6/1/1945.

[16] بشاره الخوري: **حقائق...**، الجزء الثاني، ص123.

[17] «ودارت المخابرات بين الاثنين ثلاثة أيام كاملة تدخل فيها عمر الداعوق ومفتي الجمهورية وأعيان المسلمين والنصارى حتى وصلت إلى نتيجة مرضية»، (**المصدر السابق**، ص124).

[18] برقية بينه المذكورة سابقاً (هامش 15).

مراعاة شعور صديقه رياض الصلح والخروج معه من الحكم. وفي رواية مجلة **الصياد**[19] لصاحبها سعيد فريحة القريب جداً من رياض الصلح، نرى تلكؤ سليم تقلا عن الدخول في الحكومة الجديدة: «كان [سليم تقلا] مصراً على عدم الاشتراك في الوزارة الجديدة لا تهرباً من التعاون مع رئيسها الحالي، أو تخوفاً من مصير عاجل ينتظرها... بل انه أصر على عدم الدخول لسببين، الأول: أنه اتفق مع زملائه وإخوانه رئيس وأعضاء الوزارة السابقة على البقاء خارج الحكم. والثاني - وهو الأهم - ان الفقيد العزيز كان تعب كثيراً من المنصب الوزاري، ومن مسؤولياته المتعددة، وشعر في الأيام الأخيرة بارتفاع ضغط الدم، واضطراب في أعصاب القلب، ولما عرض نفسه على الطبيب أوصاه بالراحة، وبعدم التدخين(...).

ولم يتسن له أن يعمل بوصية الطبيب لأن بعض الذين يشغلون المناصب الوزارية في هذا البلد، وفي هذه الظروف، مضطرون أن يرهقوا أنفسهم وأجسامهم بأشياء كثيرة وفي مقدمتها الصبر، والتغاضي عن الأذى، وعن الاتهام الرخيص الدنيء!

وكان بعد ذلك أن استقالت وزارة رياض بك الصلح فرأى سليم تقلا أن الفرصة قد سنحت للراحة، وللتخفيف عن الرئتين، ولكنه، رحمه الله، وجد نفسه في يومي الاثنين والثلثاء اللذين سبقا تأليف الوزارة امام ضغط شديد جدًا يرمي إلى إقناعه بقبول المنصب الوزاري.

وقال الرجل، وبلهجة فيها شيء من الرجاء: إني في حاجة إلى الراحة واذا لم تصدقوا فاسألوا الدكتور الياس الخوري، والدكتور يوسف حتي... ولكنهم لم يسألوا أحداً، وطلبوا منه ان يدخل في الوزارة ولو اضطره الامر إلى التضحية... وقد كان!»[20].

وتضيف رواية **الصياد**: «وحدث بعد اشتداد الضغط على الفقيد أن طلب مهلة نصف ساعة لإعطاء الجواب النهائي، ثم استقل سيارة وقصد دار صديقه الزعيم رياض الصلح. وقبل وصوله بدقائق رن جرس التلفون في دار رياض بك ثم قيل له: ان سليم تقلا قبل الاشتراك في الوزارة... ولكنه يريد ان يكون ذلك بالاتفاق معك، وهو الآن في طريقه اليك... فالرجاء تدبر الامر.

ودبّر رياض بك الأمر، أي أنه لم يشأ أن يقنع صديقه بعدم الدخول في وزارة سماحة الأستاذ عبد الحميد كرامي، بل طلب منه ان ينزل عند إلحاح أصدقائه ما دام تأليف الوزارة متعذراً بسببه».

---

[19] **الصياد**، 1945/1/15.

[20] **حقائق...**، ص124.

«وفي تلك الاثناء»، يقول كاتب هذه السطور، إنه وصل إلى دار رياض الصلح «فرأيناه مختلياً مع المرحوم سليم تقلا ومعالي الأستاذ حميد بك فرنجية، وما كدنا ننظر إلى وجه سليم بك حتى هالنا ما رأينا من دلائل الغم والكآبة وآثار التعب والمرض أيضاً، فقلنا لحميد بك: ما به؟ قال: لقد قبل الدخول في الوزارة مرغماً».

إذا صحت هذه الرواية، فهي تشير، عبر خبر الاتصال الهاتفي الذي جرى بدارة رياض الصلح قبل وصول سليم تقلا بدقائق، لإبلاغ صاحب الدار «أن سليم تقلا قبل الاشتراك في الوزارة... ولكنه يريد أن يكون ذلك بالاتفاق معك»، وسليم تقلا لم يبلغ بعد الجواب النهائي، إنما طلب مهلة لإعطاء الجواب، - تشير هذه الرواية إلى تمسك رئيس الجمهورية بمشاركة تقلا وخوفه من تضامن هذا الأخير مع رياض الصلح. أما إصرار بشاره الخوري على مشاركة سليم تقلا في الحكومة الجديدة، فلم يكن ناجماً عن التمكن «من متابعة سياستنا الخارجية بدون انفصال»[21] وحسب، بل أيضاً وخصوصاً عن ثقة بشاره الخوري المطلقة بسليم تقلا في الوقت الذي تأتي تركيبة جديدة إلى الحكم وهو (أي بشاره الخوري) في وضع صحي ونفساني غير سليم[22].

اليوم الأخير: الأربعاء 10 كانون الثاني

شكل عبد الحميد كرامي حكومته الأولى والأخيرة يوم الثلثاء 9 كانون الثاني، وأسند فيها إلى سليم تقلا وزارتي الخارجية والعدل. وكان سليم تقلا الوحيد الناجي من الفريق القديم

---

[21] **المصدر نفسه**، ص124.

[22] يروي بشاره الخوري في مذكراته (الجزء الثاني، ص118) أن القدم زلت به في طريق بيت مري مما أدى إلى كسر في أعلى الكتف اليمنى. لكن الأقاويل سرت يومها ان الكسر كان نتيجة إطلاق نار إحدى قريبات زوجة الرئيس عليه. ومهما يكن من أمر، ترك الشيخ بشاره، ترافقه زوجته، لبنان في نهاية شهر كانون الثاني (1945/1/30)، وأقام في فلسطين ثلاثة أشهر (بداية في طبريا وجوار البحر الميت، وبعد ذلك في حيفا) للاستراحة والعلاج مما أسماه هنري فرعون «انهيار عصبي كبير» (Chami: *op.cité*, p. 101)

وتبين أان اصرار الشيخ بشاره على توزير تقلا وانهياره لدى تبلغه نبأ وفاته كانا في محلهما، اذ ان الحاكم الفعلي في غياب الشيخ بشاره في فلسطين كان هنري فرعون الذي حل في وزارتي الخارجية والعدل بعد وفاة تقلا، وراودته فكرة أن يكون رئيساً بالوكالة أو حتى رئيساً منتخباً.

وبعد عودة الشيخ بشاره من فلسطين، استقال عبد الحميد كرامي، وفقد هنري فرعون مكانته وعاد حميد فرنجية إلى وزارة الخارجية في وزارتي سامي الصلح (1945-1946). ووازن رئيس الجمهورية في السنوات اللاحقة نفوذ رياض الصلح بنفوذ شقيقه «السلطان سليم» الإداري والسياسي.

وسط فريق جديد[23] يتولى المسؤوليات الحكومية للمرة الأولى.

وهكذا وجد سليم تقلا المتعب والمنهك والمنصت لنداء الموت[24] نفسه وسط المهمات اليومية التي لا تنتهي. ولما زاره ميشال أبو شهلا في داره صباح الأربعاء 10 للتهنئة، وانتظره لينهي «حلاقه» عمل موس ذقنه، دار بينهما الحوار الآتي:

«قلت: - أجدد تهنئتي بالوزارة وأتمنى لك كل توفيق.

قال: والله كنت اتمنى لو تركوني ارتاح لأنني تعب جداً.

قلت: - لم يكن ذلك مستطاعاً. إن أمامك عملاً لم ينته، والواجب يدعو أن تظل عليه ساهراً.

قال: - وماذا نفعل بالجسم متى تعب والنفس إذا ملت، أليس لهما حق علينا؟»[25].

وبعد أحاديث تناولت الإعداد للمؤتمر التأسيسي لجامعة الدول العربية وللذهاب إلى القاهرة، ترك الوزير منزله في منطقة التباريس، واتجه إلى السراي الصغير، مقر وزارة الخارجية، مشياً على الأقدام، «يجمع جسمه بطرفي معطفه»، فالطقس طقس كوانين.

كان يوم الأربعاء نهاراً طويلاً، استقبل فيه تقلا وفود المهنئين، وألقى كلمة أمام وفد القضاة الذي جاء مهنئاً بتسلمه وزارة العدل، شدد فيها على أنه يريد «قضاء مستقلاً عن كل شفاعة أو وساطة بعيداً عن السياسة والحزبية ومداخلات ذوي النفوذ»[26] اجتمع أيضاً مع زملائه في الوزارة الجديدة للمرة الأولى ثم مع مندوبي الصحف.

جاء إلى مكتبه في وزارة الخارجية بعد ظهر الأربعاء وظل يعمل إلى ما بعد الساعة السابعة فطلب لائحة بأسماء الناجحين بامتحانات السلك الديبلوماسي وراجع بعض الأوراق الهامة وقال له موظفو المكتب إنه قد سبق ودعا وزير بريطانيا المفوض المستر شون إلى العشاء في منزله مساء الخميس 11 كانون الثاني وإن الأستاذين رياض الصلح وحبيب أبو شهلا مدعوان إلى هذه المأدبة

(23) تشكلت الحكومة على الوجه الآتي: عبد الحميد كرامي رئيس الوزارة ووزير المال والدفاع الوطني، نقولا غصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة، سليم تقلا وزير الخارجية والعدل، أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة والصحة، وديع نعيم وزير الداخلية والتربية الوطنية، جميل تلحوق وزير التموين والزراعة.

(24) حكت **الصياد** ان تقلا وهو في زيارة إحدى الأسر شاهد رسم المرحوم ميشال زكور معلقاً في الحائط فالتفت إلى صاحبة البيت وقال: «أشعر بأني سألاقي نفس المصير الذي لاقاه صديقي ميشال. وليس هذا فقط»، تضيف المجلة، «بل وانه عندما ذهب ليعزي بالمرحوم وديع تادرس قال لنجله ميشال أفندي تادرس: سأذهب إلى مستشفى الجامعة الأميركية للفحص والمداواة لأني أعاني نفس المرض الذي ذهب بحياة المرحوم والدك».

(25) **الجمهور**، 1945/1/20.

(26) **صدى الأنصار**، 1945/1/12.

«ثم سأل الموظفون إذا كان تبديل الوزارة يحتم إلغاء الدعوة أو تبديل الأشخاص فأجاب أنه أراد أن تكون المأدبة للتعارف ولذلك فإنه يصر على إقامتها على أن يحضرها الأشخاص انفسهم»[27].

تضيف **الديار** ان تقلا عاد إلى منزله من السراي ثم توجه إلى منزل السيد روبير صباغ واشترك في السهرة التي ضمت فريقاً من الوجوه والأعيان والنواب والوزراء السابقين كان بين المدعوين المستر ودسورث وزير أميركا المفوض وعقيلته، وتحسين بك قدري وزير العراق المفوض، ونقولا بك بسترس مدير التشريفات وعقيلته، وهنري بك فرعون وعقيلته[28] وظل في منزل السيد صباغ حتى منتصف الليل فغادره إلى منزله وأوى إلى فراشه.

الوفاة ووقع الخبر

روت **الديار**[29]، لمؤسسها حنا غصن وهو أيضاً من أصدقاء رياض الصلح، حادثة الوفاة على الشكل الآتي: «قبيل الساعة الخامسة صباح الخميس غادر سليم تقلا فراشه إلى الحمام فشعر أنه موشك على أن يغمى عليه فتمالك على نفسه وعاد إلى فراشه وقرع الجرس الكهربائي بسرعة ولما كان يسكن مع عائلته وعائلة السيدة والدة زوجته في منزل واحد وكانت جدة زوجته مريضة فقد أسرع شقيق زوجته الأستاذ سليم قشوع إلى غرفة جدته ظناً منه أنها هي التي تقرع الجرس فوجدها تعد قهوة فانتقل إلى غرفة صهره سليم تقلا فوجده يلهث إعياء في فراشه وقد ابتدره (...) قائلاً: أنا ذاهب يا سليم فأوصيك بزوجتي وولدي... وأجابه الأستاذ قشوع مشجعاً ثم أسرع إلى التلفون وطلب الدكتور الياس الخوري (...) وجاء بعد دقائق قليلة وبدأ يعالجه وكانت الإصابة مميتة فأدرك الدكتور الخوري حراجة الموقف فطلب مساعدة بعض الأطباء وكان ذلك عند الساعة السادسة صباحاً فوافاه الدكتور أبو الروس ثم وصل الدكتور يوسف حتي[30] ولكن المريض كان يدخل طور النزاع وفهم الأطباء أن ليس للطب من سبيل لمقاومة الداء فجيء بالكاهن وبعد الساعة السادسة والنصف بدقائق لفظ أنفاسه الأخيرة».

(27) **الديار**، 1945/1/13، ورد في **حقائق لبنانية** (ج 2، ص124): «الخميس في 11 من كانون الثاني مساء جاءني سليم تقلا لمباحثتي ببعض الشؤون وهو على أتم ما يرام من الصحة والعافية». لا ندري إذا كانت الزيارة كلها من نسيج الذاكرة الواهنة أم أن الخطأ هو فقط في التاريخ، فسليم تقلا توفي صباح الخميس 11.

(28) جريدة **آسيا**، 1945/1/13.

(29) **الديار**، 1945/1/13.

(30) ورد في صحف أخرى (**لوريان، لوجور**...) أسماء الدكاترة البعقليني ومسك وخلف.

وحسب **الديار** «قال الأطباء ان المرض من نوع تصلب الشرايين أو نشاف العروق وقد أصيب «بالترامبوز» أي انسداد الشريان الإكليلي المؤدي إلى القلب وهي إصابة قاتلة وقد كثر عدد الذين ماتوا بهذه العلة في السنوات الأخيرة في لبنان».

وذكرت **لوجور** أنه، عند الساعة السادسة، طلب تقلا استدعاء الأب أغناطيوس زيادة، كاهن كنيسة مار مارون المجاورة، لإتمام واجباته الدينية.

وقعت على الدكتور الياس الخوري، وهو من أصدقاء الفقيد، مشقة نعيه إلى عائلته والرفاق والحكومة فاتصل بمدير الداخلية في منزله وأبلغه النبأ ثم اتصل بالأمير مجيد أرسلان واتصل أيضاً برياض الصلح ولما عرف رياض بك صار كما روت **الديار** راح «ينتحب مثل الأطفال وأسرع إلى منزل الفقيد الكبير». ونعاه راديو الشرق عند الساعة السابعة والنصف. وأسرع الوزراء إلى السراي واجتمعوا فوراً ونكس العلم اللبناني وتولت الحكومة نعيه إلى ممثلي لبنان في الخارج وإلى الحكومة السورية ونكست جميع الأعلام في بيروت وأعلن الحداد الرسمي على الراحل لمدة ثلاثة أيام.

أما المهمة الأصعب، فكانت ابلاغ رئيس الجمهورية، صديقه الأول، وهو على ما هو عليه من وضع صحي ونفساني. كتبت **الديار**: «لم يستطع أحد نقل النبأ إلى رئيس الجمهورية فقد خشي الجميع القيام بهذه المهمة الأليمة لا سيما وهم يعرفون الصداقة الأخوية والحب المتبادل وكان لا بد من إطلاع فخامته على النبأ فلما عرف بكى بمرارة وكان يقول: هذه أكبر فاجعة علي منذ فجيعتنا بميشال (زكور)...[31] وليس بمقدور الرئيس الأول مغادرة قصره الأمر الذي زاد في لوعته وألمه» ولكن عقيلته السيدة الخوري غادرت القصر وتوجهت إلى منزل الفقيد لتعزي أرملته وأفراد عائلته. وحسب جريدة **رقيب الاحوال**[32] حاولوا في القصر الجمهوري أن يؤخروا إطلاع رئيس الجمهورية على نبأ وفاة تقلا «غير أنه شعر بحركة غير عادية في غرفته وفي أروقة القصر، فألحّ على الحاضرين أن يطلعوه على الحقيقة فلم يروا بداً من الانصياع للأمر، فكان الوقع شديداً على فخامته وانفجر باكياً صديقاً ورفيقاً ووزيراً عرف بإخلاصه ووطنيته».

أما رواية المخابرات الفرنسية حول المسألة[33]، فتذكر أن رئيس الجمهورية «الفاقد جزئياً

(31) توفي ميشال زكور مؤسس **المعرض** وعضو الكتلة الدستورية عن عمر يناهز الواحد والأربعين عاماً (1896-1937) بعد ثلاثة أشهر على دخوله حكومة ائتلافية في عهد إميل إده.

(32) 1945/1/12.

(33) AD Nantes, Beyrouth, Sûreté générale, n 90, information n 372, du 26/1/1945.
راجع أيضاً الفصل الثامن (دراسة جولييت هونفو: في خضم العمل السياسي) الهامش 176.

لذاكرته» والمصاب «بأرق وهوس» رفض فترة خمس ساعات متواصلة تقبل فكرة وفاة سليم تقلا.

هذا وسرت شائعات في المدينة أن «الفرنسيين» سمموا «للرجل الوطني» يوم عشائه عند المفوض السامي[34].

وعند الساعة العاشرة بدأت الجماهير تفد على منزل الفقيد لتقديم التعازي وقد جاء جميع رجال السلك الديبلوماسي ولم ينتصف النهار حتى كانت بيروت بأسرها تقف حول منزل الفقيد «باكية متفجعة» و«أخذت الجماهير تزحف من الجبل على المدينة منذ الساعات الأولى من بعد ظهر أمس فتحولت العاصمة إلى مأتم». وتناوب على حراسة جثة الفقيد ساعة فساعة أربعة من النواب والمديرين وكبار القضاة وذلك مدة أربع وعشرين ساعة.

شاركت المفوضيات الأجنبية الحكومة حزنها فنكست أعلامها أيضاً. وكانت دار العدل أول من أعلن الحداد بعد الحكومة على وزيرها، فأوقف الرئيس الأول الجلسات حداداً وكذلك فعل سائر رؤساء المحاكم. و«أذاعت المندوبية الفرنسية بلاغاً يفيد أن المدارس الفرنسية تعطل اليوم الجمعة حداداً على فقيد البلاد الغالي؛ وسيختصر مذياع الشرق Radio Orient حفلاته الغنائية».

في دمشق، وعند افتتاح جلسة اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بحضور وزير الخارجية السورية جميل مردم بك تم التوقف خمس دقائق حداداً على الفقيد سليم تقلا ثم ألقى وزير الخارجية السوري كلمة في تأبين تقلا «وتعداد مزياه الفاضلة وخصاله الطيبة ومواقفه القومية والوطنية المجيدة».

من كاتدرائية مار الياس إلى زوق مكايل

مأتم سليم تقلا صباح الجمعة 12 كانون الثاني 1945 كان المأتم الوطني الرسمي الأول الذي تنظمه الدولة اللبنانية المستقلة. وتحت عنوان «الجماهير الغفيرة تبكي الرجل الذي أحبته» كتبت **صدى الأنصار** (13 كانون الثاني) أن المأتم بدأ صباحاً في «بيروت الصاخبة التي يسودها الهدوء ويخيم عليها الحزن ويغمرها الأسى والناس تفد زرافات زرافات إلى منعطفات الطرق والأرصفة والشرفات منتظرة مرور موكب الفقيد الغالي لتلقي عليه النظرة الأخيرة وهي أشد

(34) هذا ما يورده الأمير عادل أرسلان بتاريخ 22 كانون الثاني 1945 (**المذكرات**، الجزء الأول 1934-1945، الصفحة 474): «سليم تقلا مات بعد أن تعشى عند المفوض السامي الفرنساوي، فظن الناس انه مات مسموماً». هذا وخبر العشاء نفسه غير صحيح كما رأينا.

ما تكون وجوماً واضطراباً». أما جريدة **الحديث** (13 كانون الثاني) فكتبت أن يوم مأتم سليم تقلا «شاهدت بيروت حشداً لم يسبق له مثيل وراء عربة النعش».

إنطلق الموكب من منزل الفقيد في أسفل شارع سرسق قرب ساحة التباريس في نعش مسجى على عربة الموت وقد لفّ بالعلم اللبناني. تقدم عربة النعش فرق الأمن وموسيقى الدرك ووراء النعش سار مع أهل الفقيد رئيس مجلس الوزراء عبد الحميد كرامي ممثلاً رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب صبري حمادة، وجميل مردم بك ممثلاً الحكومة السورية، ونائب رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء الدولة السابقون وأعضاء السلك الدبلوماسي والقواد العامون لجيوش الحلفاء والنواب ورؤساء الوزارة السابقون والوزراء السابقون ومحافظ بيروت وكبار القضاة بأثوابهم القضائية والمديرون والقائد الأعلى لقوى الأمن الداخلي ومجلس بلدية بيروت ونقيب المحامين ومجلس النقابة والمحافظون وكبار موظفي الدولة وضباط الدرك ومفوضو الشرطة فالوجهاء والتجار والصحافيون والمحررون فوفود المناطق «في بحر زاخر من الجماهير تمشي خاشعة صامتة». وقد سار الموكب إلى كنيسة مار الياس الكاثوليكية (قرب ساحة النجمة) من شارع سعيد عقل، فشارع غورو، فساحة الشهداء فشارع فيغان.

وصل الموكب إلى الكنيسة وترأس الصلاة المطران مدور النائب البطريركي للروم الكاثوليك موفداً من قبل البطريرك المغبغب في مصر وفي نهاية الجناز «القى تأبيناً مؤثراً وتلاه المطران الصايغ، مطران بيروت. مثّل غبطة بطريرك الموارنة المطران عبدالله خوري. وخرج الموكب من شارع المعرض إلى ساحة الشهداء ماراً بطريق الشام إلى ان بلغ ساحة المتحف الوطني فتوقف وألقى رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي تأبيناً باسم رئيس الجمهورية، تلاه جميل مردم بك وزير الخارجية السورية ثم صبري حمادة باسم مجلس النواب ثم وديع نعيم وزير الداخلية باسم الحكومة اللبنانية» وقد أجمع الخطباء الرسميون على وصف الفقيد كسياسي وطني وكنائب مخلص وموظف نزيه وزعيم واسع الاطلاع» (**رقيب الأحوال**).

وبعد تقديم التعازي تابع الموكب سيره في خط طويل من السيارات إلى بلدة زوق مكايل مسقط رأس الفقيد. وتروي جريدة **رقيب الأحوال** (13 كانون الثاني): «وما كاد يصل (الموكب) إلى جسر بيروت فالجديدة حتى كانت الجماهير قد ملأت الشوارع والساحات وساهمت في الموكب. أما في جل الديب فقد أنزلوا الجثمان وحملوه على الاكف، ولما وصل إلى انطلياس استقبلته وفود المنطقة (...) واستقبل شباب محلة ضبيه الموكب ومشوا فيه، أما في مفرق الزوق فقد تدفقت الجماهير من كسروان (...) فحمل الشباب النعش بين الندب

والنحيب حتى مدفن العائلة الخاص تتقدم الموكب أعلام الوفود والجمعيات والموسيقى، وقد تجاوز عدد الجماهير الثلاثين الف نسمة (...)».

وبعد أربعة أيام فقط على وفاة ابن الخمسين وثلاثة أيام على دفنه، مات والده حبيب تقلا ابن الخامسة والسبعين عاماً في زوق ميكائيل. وكانت والدته قد غادرت الحياة قبل أيام من دخوله معتقل راشيا في تشرين الثاني 1943.

وما كتبته الصحافة غداة الوفاة، وعلى وجه الخصوص افتتاحيتا خصمه جورج نقاش وصديقه ميشال شيحا بالفرنسية في توافق لم نشهد له مثيلاً، وفت سليم تقلا بعضاً من دينه على هذا الوطن[35].

(35) انظر ملاحق الكتاب.

الملاحق

1
سليم تقلا

الياس أبو شبكة(*)

مفخرة من مفاخر الشباب في لبنان. مترامي الذكر في جميع الآذان وبعض القلوب.

صَلْتُ الوجه، تعصبه جبهة وسعى خلعت عليها الطبيعة أنصاع الذكاء، فتفرقت أذيالها إلى ما يليها من قسماته.

عينان جميلتان يفيض السحر على ضفاف أجفانهما، وتطفو منه ماءة عذبة قاسية ينعقد بخارها على حاجبيه.

أنف فخور يستنشق اللذة والكبرياء معاً، تلجم مغرسه نظارتان متصلتان بجسر من الذهب تشفان عن ناظرين ثاقبين كانهما نجمتان تحدقان إليك في جو صافي الأديم.

فمٌ أثقلت الشهوة شفته السفلى فأحنتها قليلاً، يخيم عليه سرداق من الشعر جميم الجناحين، وتصلب تحته ذقن سمينة منيت من الطبيعة بغمزة في صدرها.

أما شعور رأسه فهي تغث وتضأل من يوم إلى يوم، وقد انفرجت في وسطها عن هالة من جلدة المخ.

* ورد هذا الرسم، وهو واحد من سلسلة لـ«رجال الإدارة والسياسة والزعامة» «بقلم رسام من (عصبة العشرة)» في المعرض، 14/ 9/ 1930.

إذا خفت بك الخمرة أو النارجيلة إلى الرستوران الفرنساوي في الليل- والليل أخفى للخمرة - فوقع نظرك عليه يتلهن قبل العشاء إلى رهط من رجال الصحافة والسياسة فلا تدرك أن من تراه أمامك يقبض بيده على ناصية العاصمة.

إداري ثقف وسياسي يُتحامى دهاؤه.

لقد أفضى به اخلاصه للبنان وللانتداب، وتبسطه في اللغة الفرنسية، وتأديته حق وظيفته إلى صميم ولاة الأمور فاستعملوا الرخصة في رغباته أو رغبات مريديه وابتدروه في سوانح الفرص بأرقى وظائف الدولة.

عرف أن يصاحب النقيضين: فندنبرغ وكيلا، وهذا لعمري ضرب من ضروب السياسة الملقة.

خلع عليه الصحفيون لقب «بك» في قلب الجمهورية - يا لها من أرستقراطية متمردة!- فهو لا يوالي إلا الصحفيين والأغنياء...

يطوي دماغه على خبرة في مداخل الإدارة والعدلية.

يسند أعماله إلى ضمير حي، إلا أنه يتجانف في سياسته أحياناً، وقلّ من لا يتجانف في هذه البلاد.

تناوله داء الصلف فظهرت على طلعته جرثومة منه، إلا أن مسحة من الكبر والأنفة الرصينة تمتزج بتلك الجرثومة فتنكّرها.

مبسوط اليد إلى أقصى درجات الكرم.

ولو أراد الأستاذ تقلا أن يرمي كيسه لما عيّ عن ذلك فخطط الثروة متوفرة لديه، لكنه فطر على خلق أبيّ يربأ به عن المنكر.

2

دور سليم بك تقلا
في جمع الشيخ بشاره الخوري ورياض بك الصلح

شهادة الأستاذ نصري المعلوف

(1)

بعد دخول جيوش هتلر إلى باريس والتحاق ديغول ببريطانيا العظمى، لم تَعُدْ فرنسا ما كانت عليه غداة الحرب الكونية الأولى عام 1919، الدولة الأولى أو الدولة «القادرة على إيصال صوتها إلى القمر» لاستطاعتها، كما قال أرستيد بريان، وضع خمسة ملايين جندي في ساحة القتال واستعادة نصفهم فقط. أخذ رياض الصلح علماً بالوقائع الجديدة، وأحسّ أن الوضع صار مؤاتياً للعمل على الصعيد اللبناني. وكان، قبل ذلك، ركناً مهماً من أركان «الكتلة الوطنية» في دمشق، وعضواً في الوفد السوري إلى لوزان، برفقة الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري.

وكان رياض، أيام الانتداب، قد تقدم إلى الانتخابات النيابية وترشح عن مدينة بيروت [1937]. لكن الفرنسيين حالوا دون نجاحه، وعنونت يومها صحيفة **المساء** (لصاحبها عارف الغريب) صفحتها الأولى بالعنوان الآتي: «نجح توتونجيان وسقط رياض الصلح»[1].

ولما قرر رياض الترشح إلى انتخابات عام 1943 عن الجنوب، ساعده إميل إده في إزالة التحفظات الفرنسية، ولعب دوراً في نجاحه.

وكان رياض يحب إميل إده ويأنس إليه. فهو بطبيعته يحب «خفاف الدم» والأذكياء. وكان

[1] في انتخابات 1937، سقط رياض الصلح (1599 صوتاً) وعمر بيهم (1633 صوتاً) ونجح عبدالله اليافي (22709 أصوات) وسليم لبابيدي (22671 صوتاً) أما الأرمني الناجح فكان خسروف توتونجيان.

رئيس الجمهورية السابق يجسّد هذه المواصفات: قريب للقلب. ذكي. صريح. خفيف الدم. جريء. واضح الخط (net).

لكن، في العام 1943، وقد هبّت رياح الاستقلال وشجعها الإنكليز المنتصرون في العراق ومصر، انقسم اللبنانيون إلى فريقين: فريق بشاره الخوري وهو الأقرب، بنظر الاستقلاليين والمسلمين، إلى الجو الجديد. فالشيخ بشاره ذهب إلى مصر، واجتمع إلى النحاس باشا وأقرانه، وكثرت اتصالاته بالشام، على ما ورد في مذكرات جميل مردم. وكان برنامج الكتلة الدستورية واضحاً: الاستقلال الناجز عن فرنسا. وفريق إميل إده الاستقلالي أيضاً مع تحفظات. فهو يريد الاستقلال مع إبقاء مركز ممتاز لفرنسا في لبنان، وربط البلدين بمعاهدة. كان إميل إده استقلالياً على طريقته، وكان يحب الفرنسيين على طريقته أيضاً. فهو استقلالي وصديق لفرنسا وحرّ وعنيف في آن معاً.

(2)

كنّا – وأنا من المولودين في العام 1911 – حوالى رياض «أولاده» أو «تلاميذه» أو «حوارييه». نجتمع معه. نسهر معه. يكلّفنا مهامّ. وكان نشاطي واسعاً مع رياض بك.

تسلمني رياض الصلح من فارس بك الخوري، الأستاذ يومها في كلية الحقوق في جامعة دمشق الذي رعاني حتى إتمام دراستي. ولما شارفت على الانتهاء في العامين 1932–1933، قررت البقاء في الشام. شخصياً، سعدت فيها وأحببتها. وكنا قد أخذنا مكتباً للمحاماة، أنا وصديقي صبري بك العسلي الذي كان انهى يومها تدرّجه.

إلتقى فارس الخوري بي في أحد الاجتماعات، أو إحدى السهرات، وكانت اللقاءات كلها تحصل مساءً. بادرني بالقول:

– تعا لشوف ! شو قالولي إنك باق بدمشق؟

قلت: «–نعم». قال: «–ليه؟» قلت: «–بلد أحبه وفيه استقلال واستقلاليون ويريدون فيه العروبة. أما في بيروت، فأنا لا أعرف أحداً ولن أذهب لأستجدي كارتاً من المطران عبدالله أو من غيره. لذا لا أريد الذهاب إلى بيروت حيث لا أعرف أحداً». قال:

«–تريد أن تبقى في الشام حيث العروبة والاستقلالية؟» قلت: «–نعم!» قال: «–وشو بدنا فيك هون؟ شو بيروت من ملحقات مدغشقر؟» ولما بادرت إلى الردّ قاطعني: «–من أيمتى بتناقشني؟».

كان فارس الخوري بمثابة أب روحي لي، يتبناني ويعتدُّ بي.

وفي إحدى المرات الكثيرة التي كان رياض يتردد فيها على دمشق، يجتمع إلى أعضاء الكتلة الوطنية فيستمعون إليه ويناقشونه، التقينا سوية، فارس بك أستاذ الشام، رياض بك وأنا. اقترب مني فارس بك ومسكني بيدي ونادى رياض بك عن بُعد. ظنّ رياض أنني سهيل، ابن فارس بك. فسأله: «-المحروس؟» فقال فارس بك: «-هذا ليس بولدي، إنما هو بمقام ولدي... سيأخذ شهادة الحقوق قريباً وينزل عندك رأساً إلى المكتب». وكان عند رياض مكتب يسميه مكتب محاماة لكن ليس فيه شيء من المحاماة يشتغل فيه بالسياسة ويحرتق على الفرنسيين[2].

نزلت إلى بيروت، وذهبت إلى مكتب رياض، فاستبقاني وجرّبني مرة أولى في قضية تخصّ عبد اللطيف الأسعد، زعيم الجنوب الوائلي.

كان زينوفي بتشكوف[3]، المسؤول الفرنسي في الجنوب، أوقف عدداً من أتباع الأسعد. ذهبت إلى السرايات أربع أو خمس مرات أراجع بالأمر، وكانوا في كل مرة يكتفون بإخلاء سبيل اثنين أو ثلاثة من الموقوفين. التفت عبد اللطيف بك، وهو رجل طويل له شاربان ويرتدي اسطنبولية سوداء تلمع من كثرة الكوي، بوجهه الأسمر الغامق أو، بالأحرى، البني الغامق إليّ وسأل: «-أشو هالصغير؟» فأجابه رياض: «-قدها وزيادة، على مسؤوليتي!». كانوا يعطونني الأوتوموبيل صباحاً ويرافقني شاب له شاربان معقوفان اسمه أحمد، آمره بأخذ وجلب ورق البول وأمور أخرى. ولما توفي عبد اللطيف الأسعد، اكتشفت أن هذا الشاب ابنه أحمد، وارث زعامة عمّه كامل وأبيه.

عند رياض، تعرّفت على تقي الدين الصلح وكاظم الصلح. وكان كاظم رئيس تحرير جريدة **النداء**[4]. ومرة خطبتُ في احتفال «لحزب الاستقلال الجمهوري» الذي رئسه عزيز الهاشم وتولى نيابة رئاسته عادل الصلح، فقامت الدنيا وقعدت، وكتبوا في إحدى جرايد مصر: «نَبْت الشام فرّخ بلبنان». انتميت أيضاً إلى «جمعية التضامن الأدبي» التي حوّلناها من الأدب إلى السياسة وأتينا مرة بأمين الريحاني إلى الغران تياتر، فألقى فيه خطاباً طويلاً (حوالى

[2] «استحصل رضا الصلح لابنه رياض على إذن بمزاولة مهنة المحاماة من اسطنبول وهو بعد في الحادية عشرة من عمره». (يوسف تقلا، الشاهد الآخر على حديث نصري بك المعلوف هذا في مكتبه قبالة أوتيل ديو).

[3] Zinovi Pechkoff 1884-1966. يقال إنه الابن الطبيعي لمكسيم غوركي. عمل في صور وصيدا بإمرة المفوضين السامين بونسو وده مارتيل.

[4] تأسست جريدة **النداء** عام 1930.

الساعة والنصف) قارن فيه «حكم الفرنسيس» بـ«حكم عبد الحميد الخسيس». خربت الدنيا بعد الخطاب وهرّبنا الريحاني في الليل إلى سوريا ومنها إلى العراق.

وفي كل المحطات السابقة، كان رياض الرئيس، وكنا نحن حواليه.

(3)

كان رياض يردّد دائماً: «لن يستقل هذا البلد ما لم يتفق مسيحيّوه ومسلموه!» عمل كثيراً في هذا الاتجاه حتى أصبح الجو مؤاتياً للأمر. جئنا بالكتلة الوطنية الشامية إلى البطريرك عريضة، فحضروا عنده عيداً وكان ذلك بالصيف، وقرعت الأجراس وجنّ جنون الفرنسيين. بعد ذلك، جاء فخري البارودي إلى بكركي. وصار رياض يقول: «القنطرة مؤلفة من قوسين وطالما الواحد بإزاء الآخر ومساوٍ له، لا شيء يقوى عليها. أما إذا وقع أحد هذين القوسين أو زاح من مكانه، فالثاني ساقط حتّماً».

وكنا، في أحد أيام الفترة الواقعة بين الانتخابات النيابية [الدورة الثانية في 5 أيلول 1943] والانتخابات الرئاسية [21 أيلول 1943]، جالسين في مكتب كاظم الصلح بشارع أللنبي، نتشاور في المسائل المطروحة وفي ما يمكن عمله. وكان بين الحاضرين كاظم وتقي الدين ومحمد شقير وأناس من صيدا ونواب فازوا للتوّ عن طرابلس... كنا متحمسين للوصول إلى شيء اسمه الاستقلال. وكانت المسألة مطروحة على الشكل الآتي: من يستطيع إيصال البلد إلى الاستقلال غير بشاره الخوري؟ لكن من هو المسلم المتحالف معه؟ كانت تحيط ببشاره الخوري حلقة واسعة، كلّها من النخبة، وعلى رأسها سليم تقلا الملقّب يومها بـ«دماغ الكتلة الدستورية». وكان منها ميشال شيحا وكميل شمعون والأمير مجيد أرسلان وميشال زكور (المتوفى عام 1937)... لكن المسلم الوحيد الذي يعتمد عليه بشاره الخوري لم يكن له تأثير على المسلمين: الأمير خالد شهاب. كان المير خالد آدمياً وشريفاً، لكن استخدام الفرنسيين له استهلكه سياسياً. إضافة إلى أنه لم يكن من المجاهدين في سبيل الاستقلال، بل من مناصري هذا التيار ومحبيه. وكان رياض الصلح صديق إميل إده، وثمة برودة تباعد بينه وبين الشيخ بشاره، ولا تفاهم بينهما. وكان رياض يسعى لأن يكون لإميل أده دور كبير، دون أن يماشيه طبعاً في مسألة استبقاء فرنسا في لبنان.

كنا في ذاك اليوم نتداول ونتذاكر ونتساءل: كيف يمكن أن يكون رياض الصلح مع إميل إده، وإميل إده يريد الاستقلال مشروطاً؟ وبشاره الخوري الذي يريد الاستقلال ناجزاً، لا

حليف له بين المسلمين؟ هذا وليس بين بشاره ورياض ما يدعو إلى الجفاء والبعد، وليس بينهما خلاف في الرأي. إلى أن قلت:

«- أنا عندي رأي. أعطوني مهلة 24 ساعة للتشاور. سأقوم بالأمر دون أن أبلغ رياضاً ودون أن أسأله».

عندما بدأتُ حياتي المهنية في بيروت، وبادرت إلى الظهور على الساحة السياسية، كان محافظ العاصمة سليم بك تقلا، الذي استقال بعد ذاك وعمل في السياسة. وسليم تقلا، إما لأنه رأى أنني أستأهل صداقته،إما لأنه أجبر أن يرعى صعود أحد أبناء طائفته الروم الكاثوليك، صار يبدي سروراً للاجتماع بي، ويستقبلني برحابة صدر، ويسمح لي «بالتفلسف»أمامه.

قررت الاتصال بسليم تقلا ولم أبلغ الأمر الا لكاظم الصلح. كنت أعرف مسبقاً أن رياضاً لا يقبل بمسألة ما لم نخبره بها مسبقاً، أو نسأله عنها. ولكنني كنت أعرف أيضاً أنه لا يتوانى عن عمل يساعده على بلوغ هدفه، ولو كان هذا العمل لقاء العدو. ففي رياض من الثقة بالنفس ما يتيح له القيام بالمبادرات كلها، لاعتباره أنه قادر على التأثير (على الآخرين) دون التأثر (بهم). هذا وتحدثت عن هذه الميزة في رثائي لرياض.

اتصلت بصاحبي سليم تقلا وأنا ملء الثقة أنه سيصارحني بجدوى المهمة أو عدم جدواها، فلا يكون زعل ولا عتب عند أحد. دعاني إلى مقابلته في مكتبه قرب ساحة النجمة [بناية عكرة وشلالا]. وصلت، وسلّمت على شقيقه وشريكه في المكتب فيليب، واختلينا في غرفته، وبسطت له الحكاية.

«- المعطيات الإنكليزية والعربية تصبّ كلها لمصلحة الاستقلال، وكلنا متحمسون لمجيء بشاره الخوري المطالب بالاستقلال الناجز. لكن رياض الصلح يؤيد إميل إده. فمن هو المسلم لدى الكتلة الدستورية؟ المير خالد آدمي ولكنه لا يسيّر الشارع المسلم ببيروت ولا يحسب له أي حساب».

سليم تقلا: «- ما الذي تريد الوصول إليه؟».

«- يجب أن يكون رياض الصلح مع بشاره الخوري».

سليم تقلا: «- هذا حلم، ونحن نتمنى ذلك».

«- أنا آت لأقول إنه يجب العمل على هذه الطريق».

سليم تقلا: «- ما المطلوب؟».

«- أنا لم أخبر رياض بك بالأمر، ولكن إذا فتحتم الباب من جهتكم، يمكنكم استقدام

رياض الصلح إليكم، وأنا أعتقد أنه يمكن ساعتئذٍ القيام بعمل من جهتنا».

سليم تقلا: «-هذه فكرة عظيمة، برافو عليك!».

وصار هو يدرس الإمكانيات ويفكر، وأخذنا بالتداول في أنجع الوسائل لبلوغ المرام. رياض لا يدري شيئاً بعد، وبشاره الخوري سيكون سعيداً بالمسألة، وسليم تقلا هو الوحيد القادر على محادثة بشاره الخوري بالأمر. قال، عندئذ، رحمه الله:

«-ما تقوله صحيح، لكن لا بدّ من شخص ثالث يأتي معنا ويساعدني في المهمة».

قلت: «-ومن يكون؟» قال: «-كميل شمعون». قلت: «لِمَ لا؟»فقال: «-دعني أتكلم مع كميل». قلت: «إذا رأيت ضرورة حضوري، آتي فوراً». اتصل بكميل وتواعد معه، ثم اتصل بي قائلاً: «-تعالَ تكلّم كما تكلّمت!» اختصرتُ المسألة، وصار سليم بك يساعدني لأن الفكرة راقت له وحبّذها كثيراً. تحمّس كميل بدوره وقال: «- احكوا مع رياض!» فقلت: «-لا نستطيع ذلك ما لم تبلغونا الموافقة. مهمتكما ليست صعبة مع بشاره الخوري. مهمتنا أصعب مع رياض لأنه صديق إميل إده ووفيّ له». فختم كميل بالقول: «-لا تأخذوا وقتاً طويلاً، مشينا بالمشروع».

استنجدت عندئذ بالشباب (تقي وكاظم...) وأمّنا اجتماعاً بين رياض وسليم تقلا. وكان رياض يحب سليم ويثق به، كما يحب كميل، ولو فضّل عليه حميد فرنجيه.

انتهى دوري هنا. اجتمعوا أولاً وثانياً[5]. وكان رأي رياض أن الصداقات الحقيقية هي التي توصل إلى الهدف. تولّى مهمة الجمع بين القطبين سليم تقلا يعاونه كميل شمعون. وعندما روينا لرياض ما حصل بدون معرفته، لم ينقز واكتفى بالاستماع. وتمّ الاتفاق على الأمور كافة بين بشاره ورياض قبل انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة.

أما وفاء رياض لإميل إده، فكان بعد العودة من راشيا بمنع توجيه تهمة الخيانة العظمى إلى الرئيس السابق لفصله من البرلمان. واكتفى بالرأي القائل إن القبول بوظيفة عامة وممارستها يرتب حسب الدستور الانفصال عن المجلس النيابي. ودعم رياض في مسعاه يوسف سالم وحبيب أبو شهلا وفريق كبير...

يوم الجمعة، 2002/7/12

[تحرير فارس ساسين]

[5] في حديث الشيخ بشاره الخوري إلى يوسف إبراهيم يزبك (**الأسبوع العربي**، 1960/9/12)، يذكر المؤرخ أنه «في ذات ليل من صيف 1943 اجتمع بشاره خليل الخوري ورياض الصلح في منزل صديقهما «ن.ب» في عاليه...».

3

زيارة البعثة اللبنانية الأولى لمصر بين 5 و16 يناير 1944 بناء على مجلّدين رسميين لقصاصات صحف مصرية

إعداد حسين جرادي

بين 5 يناير/ كانون الثاني 1944 و16منه، زار مصر وفد لبناني رسمي قوامه رئيس الوزراء رياض الصلح ووزير الخارجية سليم تقلا ومدير غرفة رئاسة الجمهورية موسى مبارك. وكانت مهمة الوفد مزدوجة: أولاً رد زيارة البعثة الملكية المصرية للبنان، وثانياً تمثيل لبنان في مشاورات الوحدة العربية مع مصر، التي كانت أجرت مشاورات ثنائية في هذا الشأن مع وفود من كل من العراق وشرق الأردن والحجاز وسوريا.

البعثة الملكية المصرية كانت وصلت إلى بيروت في أواسط كانون الأول 1943 بعد أقل من شهر على نيل لبنان استقلاله، وترأسها عمر فتحي كبير الياوران. وقد جرى لها استقبالان رسمي وشعبي، «كلاهما بالغ في الحفاوة» وفق ما ورد في مذكرات الرئيس بشاره الخوري عن تلك الزيارة. وجاء في الجزء الثاني من **حقائق لبنانية** سلسلة مذكرات الرئيس اللبناني: «بعد أن سافرت البعثة المصرية مشيعة بكل إكرام، ومزودة بأجمل تذكارات الضيافة اللبنانية، ألفنا وفداً من رياض الصلح رئيس الوزارة وسليم تقلا وزير الخارجية وموسى مبارك مدير غرفة الرئاسة، لرد الزيارة فجرى لهم في مصر استقبال منقطع النظير وتوالت الدعوات لتكريمهم. وانتهزت الفرصة وأهديت جلالة الملك (فاروق) الدرجة الممتازة من وسام الاستحقاق اللبناني، وأهديت أركان الحكومة المصرية أوسمة عالية أخرى وأرسلنا مع الوفد هدايا ثمينة، منها فرس من أطيب الخيول العربية الأصلية وسيف تذكاري قديم».

الصحف المصرية واكبت زيارة الوفد اللبناني لمصر وأفردت طيلة أيام الزيارة صفحات عدة للترحيب به ووصف الأجواء التي طبعت وصوله ونشاطاته ومغادرته. وقد أعدت دائرة المطبوعات في وزارة الداخلية المصرية مجلدين يحويان قصاصات صحافية عن تغطية الزيارة عبر الصحافة المصرية. ونلخص هنا أجواء الزيارة اعتماداً على المجلدين وهما كالآتي:

المجلد الأول، غلافاه الأمامي والخلفي سميكان ولونهما أخضر، طوله 17 سنتم وعرضه 22 سنتم، وكتب في غلافه: «زيارة البعثة اللبنانية لمصر – المجلد الأول 5–13 يناير 1944». وهو يحوي 68 قصاصة صحافية من 17 جريدة ومجلة مصرية صدرت غالبيتها بالعربية والأخرى بالفرنسية والإنكليزية، وقد توزعت القصاصات في المجلد كالآتي: **المصري** (9 قصاصات)، **المقطم** (9)، **الأهرام**(8)، **البلاغ** (5)، **الدستور** (3)، **الوفد** (3)، **الشعلة** (2)، **الصباح** (4)، **المصور** (1)، **روز اليوسف** (1)، **الرابطة العربية** (2)، **آخر ساعة** (1)، **لا باتري**(5)، **لو بروغريه** (8)، **لو جورنال ديجيبت** (4)، **إجيبشان ميل** (2)، **إيماج** (1).

والمجلد الثاني بالحجم والشكل نفسهما، وفيه تغطية للزيارة وما بعدها من «14 – 23 يناير سنة 1944» كما ورد في غلافه. وهو يحوي 69 قصاصة صحافية من 20 جريدة ومجلة، توزعت كالآتي: **الأهرام** (8 قصاصات)، **المقطم** (9)، **المصري** (8)، «**المصري أفندي** (3)، **الوفد** (5)، **المصور**(1)، **البلاغ**(8)، **الدستور** (6)، **لو بروغريه** (3)، **الرابطة العربية** (1)، **أنفارماتور** (2)، **لو جورنال ديجيبت** (2)، **لو باتري**(2)، **الصباح** (1)، **الصداقة** (1)، **البورصة المصرية** (بالفرنسية2)، **الجريدة التجارية** (؟) (2)، **البصير**(2)، **إيماج** (1)، **منبر الشرق** (1)، **آخر ساعة** (1).

وتكون حصيلة المجلدين 137 قصاصة حملت أخبار الوفد في زيارته لمصر وبعض الصور في الحفلات التي دعي إليها وأقيمت خصيصاً احتفاءً به. علماً أن وفداً صحافياً كبيراً رافق الوفد الرسمي، وقد ضم ، وفق جريدة **الوفد**، السادة: تقي الدين الصلح مدير المطبوعات في لبنان، رامز سركيس نقيب الصحافة وصاحب جريدة **لسان الحال**، جبران تويني صاحب **النهار**، توفيق وهبه صاحب **آسيا**، سعيد فريحه صاحب **الصياد**، حنا غصن صاحب **الديار**، نجيب نجار مدير **اللواء**، جميل مكاوي **صاحب الهدف**، **إميل** بستاني من المحررين.

وهنا ملخص للزيارة اعتماداً على ما أوردته الصحف المصرية التي شمل المجلدان قصاصات منها:

المجلد الأول

اليوم الاول

حفلت الصحف المصرية في اليوم الأول للزيارة بعبارت الترحيب بالوفد، وعكست في تغطيتها الأجواء الرسمية والشعبية التي رافقت وصوله إلى الأراضي المصرية عبر قطار عسكري، ألحق به صالون خاص قالت **المصري** إن الملك فاروق أمر بإرساله إلى بيروت لهذا الغرض. ووصفت الصحيفة استقبال الوفد ووداعه بحفاوة في الأماكن التي عبرها من العاصمة إلى الحدود، و**خصوصاً** في صور وصيدا، وكذلك في حيفا حيث حضر جمع غفير من الفلسطينيين واللبنانيين لتحية الوفد ووداعه.

الصلح وتقلا

صحيفة **المصري** أوردت تصريحاً لرئيس الوزراء رياض الصلح أبدى فيه سعادته بأن «ينقل لجلالة ملك مصر المحبوب شكر لبنان لموقف مصر، ولرفعة النحاس باشا أرق عواطف الامتنان أيضاً لجهوده في محنة لبنان الأخيرة». وأشارت إلى أن البطريرك حمّل الصلح بعد زيارته له في بكركي تهنئة لبنان لمصر بالعام الجديد. ونقلت عن وزير الخارجية سليم تقلا «أمله في أن تزيد هذه الزيارة علاقة لبنان بمصر توثقاً لاسيما أن مساعدتها أخيراً للبنان زادت محبتها في القلوب».

وأشارت **المصري** في أخبار متفرقة نشرتها إلى جانب ثلاث صور لأعضاء الوفد الرسمي، إلى أن رسالة رئيس الجمهورية اللبنانية إلى الملك فاروق وضعت في غلاف حريري ثمين حيك في بلدة الزوق، وإلى أن الوفد حمل إلى النحاس باشا سيفاً عربياً من القرن السابع عشر هدية من رئيس الجمهورية ، وهو سيف قبضته مرصعة بالماس والياقوت وعليه أسماء الله الحسنى وعبارة «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي» وبيت الشعر الذي مطلعه «جراحات السنان لها التئام».

نبذات عن الضيوف

ونشرت **المصري** نبذات عن الضيوف الثلاثة.

ومما ورد عن رياض الصلح: «لم يدهش أصدقاء رياض بك الصلح وعارفي أخلاقه وإيمانه الوطني، أن يكتب لهذا المجاهد الفذ النجاح والتوفيق في خدمة القضية التي وقف حياته

للدفاع عنها، فأمثاله ينتصرون أو يصرعون في الميدان، وقد أراد الله للبنان الخير فقيض له في أشد ساعات الخطر من تاريخه رجلين يسيّران مقدراته ويصلان به إلى مرفأ السلام: الشيخ بشاره الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح، رئيس الوزارة.

ولد رياض بك في صيدا، سنة 1894(...) وقد تلقى علومه في بيروت ودرس الحقوق في اسطنبول حيث انخرط في الجمعيات العربية.

وفي الحرب الماضية سيق مع والده إلى المجلس العرفي وحكم عليه بالإعدام وأبدل الحكم بالنفي المؤبد لصغر سنه، وقضى معظم أيام الحرب منفياً في الأناضول (...)».

ثم تعرض النبذة لمرحلة ما بعد الهدنة والأحكام بالإعدام والنفي التي طالت رياض الصلح من الفرنسيين عقب دخولهم دمشق بعد معركة ميسلون، وصولاً إلى عودته للبنان عام 1924 ثم مغادرته مجدداً على أثر ثورة 1925 ليقيم في مصر فأوروبا إلى حين عودته عام 1927 فنفيه إلى القامشلي. وبعدها عاد ليشارك بفاعلية في مفاوضات 1936 بين لبنان وفرنسا، «وكان له في نجاح المفاوضات نصيب كبير، غير أنه انتقد المعاهدة اللبنانية واحتج عليها لأنها كانت دون المعاهدة السورية».

وكتبت عن وزير الخارجية سليم تقلا:

«هو وزير الخارجية في حكومة رياض بك الصلح وهذه وزارة يشغلها معاليه كلما دعي إلى الاشتراك في الحكم، فهو اختصاصي في الشؤون الخارجية وكان أول من شغل هذه الوزارة عندما أنشئت للمرة الأولى في لبنان. وقد تلقى علومه في مدرسة عينطورا الفرنسية بلبنان، ودرس الحقوق في مصر ونال شهادته فيها ثم عاد إلى لبنان حيث شغل مناصب إدارية كثيرة تقلب فيها ونال خبرة واسعة وعرف بالنزاهة والمحافظة على الكرامة في عهود كان فيها الفرنسيون كثيراً ما يمتهنون كرامة الموظفين الوطنيين، ولهذا فإنهم كانوا لا ينظرون بعين الارتياح إلى سليم تقلا بك في مناصب الحكم.

وقبل أن يصل سليم بك إلى الوزارة شغل منصب محافظ بيروت ، عاصمة لبنان، وترك فيها آثاراً طيبة. وحورب كثيراً من الفرنسيين وأذنابهم في لبنان لانضوائه تحت لواء الشيخ بشاره الخوري رئيس الكتلة الدستورية، ولكنه لم يأبه لمطاردة الفرنسيين وإميل إده وصحبه، بل ظل وفياً لحزبه وبلاده، يخدمها بإخلاص لم يعرف الالتواء، إلى أن كان الانقلاب الأخير في لبنان، فخاض المعركة الانتخابية وفاز فيها كسابق عهده، واختير وزيراً للخارجية فأعطيت القوس باريها».

وكتبت **المصري** عن موسى مبارك: «عرك الحياة الإدارية في لبنان منذ بدء الانتداب إلى الآن، وعرف ما ظهر وما خفي من الانقلابات السياسية العديدة التي تتابعت في لبنان على أيدي الفرنسيين، فقد شغل مدة طويلة وظيفة مدير المكتب لمندوب المفوضية العليا لدى الحكومة اللبنانية.

وهو، كسليم تقلا، متخرج من مدرسة عينطورا الشهيرة ومن حاملي الليسانس في الحقوق من القاهرة حيث له أهل وأصدقاء كثيرون.

وقد لعب الأستاذ مبارك في حوادث لبنان دوراً خطيراً، في غياب رئيس الجمهورية المعتقل، مما زاد فخامته تعلقاً وثقة به، وقد عهد إليه في استقبال البعثة الملكية بالنيابة عن رئيس الجمهورية، ثم بالسفر مع الوفد اللبناني إلى مصر».

وتحدثت الصحف الأجنبية عن طبيعة الزيارة وأهدافها، ونقلت **الاجيبشان ميل** الصادرة بالإنكليزية عن رياض الصلح أن المحادثات ستتطرق إلى البيان الذي قدمته حكومته إلى مجلس النواب وفيه «أن لبنان على غرار سوريا هو دولة مستقلة».

اليوم الثاني

أشارت الصحف المصرية في اليوم الثاني للزيارة إلى مستقبلي الوفد من وزراء ومحافظين ومديرين عامين وسفراء دول أجنبية. وذكرت أن الوفد انتقل من محطة الوصول إلى قصر عابدين في سيارات ملكية، ثم إلى سراي الزعفران حيث أقام طوال مدة الزيارة، واستقبل فيه وفوداً.

وقد زار الوفد في منتصف النهار قصر عابدين حيث دعا الملك فاروق رئيس الوزراء اللبناني لمقابلته. وأقيمت له مأدبة ملكية، ثم زار جامع الرفاعي حيث ضريح الملك فؤاد.

جريدة **الأهرام** نشرت صورتين للوفد، الأولى تظهر الملك فاروق وإلى يمينه رياض الصلح وعبد السلام فهمي باشا وإلى يساره سفير إيران السيد محمود جم جالسين إلى المائدة الملكية في قصر عابدين، والأخرى للوفد اللبناني أثناء انصرافه من القصر وفي وداعه عدد من المسؤولين المصريين.

وحمل العدد المسائي لـ **المقطم** تغطية شاملة للاحتفال بغرس شجرة الأرز بحضور الملك فاروق، وهي مهداة إليه من رئيس الجمهورية اللبنانية. وحضر الحفل في قصر عابدين حيث غرست، أعضاء الوفد اللبناني وكبار المسؤولين المصريين والسفراء.

وألقى رياض الصلح كلمة نوّه فيها بالعلاقات التي تربط البلدين من زمن بعيد ، وقالت **الوفد** إن الكلمة قوطعت مراراً بالتصفيق. وبعدها استأذن الصلح الملك فاروق لغرس الشجرة، ثم عزفت الموسيقى النشيدين الملكي واللبناني. وزار الوفد المزارع الملكية بأنشاص.

صحيفة **البلاغ** نشرت نص الرسالة التي بعث بها الملك فاروق إلى الشيخ بشاره الخوري، ورد الرئيس اللبناني عليها، وقد تضمنت الرسالتان تبادلاً لمشاعر الود وروح التعاون.

ونشرت مجلة **روز اليوسف** مقالاً طويلاً عن زيارة الوفد بعنوان «ضيوفنا اللبنانيون». وأوردت نبذة عن كلٍ من أعضاء الوفد الثلاثة. وكتبت عن سليم تقلا أنه «من المجاهدين اللبنانيين الذين ذاقوا من الفرنسيين الأمرّين. فقد حاربوه وطاردوه وأضروه في عمله وحريته، لأنه كان من أولئك اللبنانيين الذين يضعون كرامتهم فوق كل مقايضة، وكرامة بلادهم فوق كل اعتبار. وهو في العقد الخامس من العمر، متوقد الذكاء واسع الاطلاع، يقع عليه الاختيار دائماً لتولّي وزارة الخارجية ويعقد عليه أبناء قومه أملاً كبيراً في إدارة سياسة لبنان الخارجية مع الأقطار العربية من ناحية، والبلدان الأجنبية من ناحية أخرى».

اللافت أن **روز اليوسف** نشرت رسماً كاريكاتورياً بلا توقيع يظهر «المصري أفندي» يرحب بالوفد اللبناني وبدت طائرة مدنية جاثمة في المكان، مما يوحي أن الوفد أتى إلى مصر بالطائرة، علماً أن الصحف المصرية أسهبت في وصف الرحلة البرية للوفد وصولاً إلى استقباله الحار في محطة القطار المصرية.

اليوم الثالث

صحف اليوم الثالث للزيارة تحدثت عن نشاطات الوفد والحفلات التي أقيمت لتكريمه، ومنها العشاء في ثكنات الحرس بدعوة من عمر فتحي باشا كبير الياوران، ثم الحفلة في «مقهى بلدي» حيث غنى محمد عبد الوهاب ورقصت سامية جمال.

وعرضت **المصور** في مقالة كتبها حبيب جاماتي لتاريخ العلاقات بين مصر ولبنان. ومما ورد في المقال: «الفينيقيون سكان لبنان القديم (...) كانوا على صلة مستمرة بالفراعنة، يرتبطون معهم بمعاهدات تجارية وحربية، ويرجع تاريخ المعاهدة الأولى بين البلدين إلى عهد سحورع، أحد فراعنة مصر وملوك صور وصيدا وبيبلوس وأرواد الفينيقيين في خلال أجيال متعاقبة. وأرسل أولئك الملوك كتائب من جنودهم حاربوا مع المصريين جنباً إلى جنب. وكان الفراعنة يذهبون إلى لبنان للصيد والقنص، بدعوة من ملوكه وأمرائه، فيصطادون في غاباته الكثيفة

الأسود والنمرة والفهود والضباع والدببة».

ثم يعرض لتغير معالم الشرق بعد مجيء المسيحية ثم الإسلام وبقاء النفوذ المصري قوياً في لبنان، وصولاً إلى قيام الدولة العثمانية، إذ «فقدت مصر استقلالها وأصبحت ولاية عثمانية، يتتابع فيها الحكام، وتحوم حولها المطامع الفردية، ويزدهر فيها فن الدس والكيد. وما كان يحدث في مصر، كان أيضاً يحدث في لبنان. وإذا ما اضطر عظيم في مصر أن يهرب فإنه كان يسرع إلى لبنان، كما يسرع إلى مصر عظيم في لبنان يضطر إلى الهرب. فمصر أمست ملجأ اللبنانيين الفازعين، ولبنان امسى ملجأ المصريين الفازعين!».

ويتحدث المقال عن مرحلة محمد علي الكبير في مصر والنهضة التي أحدثها فيها ونصيب لبنان منها، إذ يتطرق إلى توطد العلاقات المصرية _ اللبنانية مع حكم الأمير بشير الشهابي في لبنان، « والذي لولا وجود محمد علي في مصر لما استطاع هو أن ينشىء دولة في لبنان (...) ففي عهد هذين الرجلين، بلغت الصداقة بين مصر ولبنان ذروة الذرى، وتحولت إلى محالفة عسكرية ظلت نافذة عشرة أعوام (...)».

ويتحدث المقال أيضاً عن «محنة لبنان» سنة 1822 وترك بشير الشهابي بلاده ولجوئه إلى مصر حيث « فتح له محمد علي ذراعيه»، ثم عودته إلى لبنان، وتضامنه مع إبراهيم باشا، ابن محمد علي، ودعمه إياه في معاركه العسكرية، ووفائه له بعد انفراط عقد الأصدقاء من حوله، وصولاً إلى نفي الأمير بشير إلى مالطة ثم إلى اسطنبول ووفاته فيها وهو في السابعة والثمانين من العمر.

ويتطرق المقال إلى ما تركه الحكم المصري من أثر «لن تمحوه الأيام» في لبنان، ويظهر في بعض الأمور الشعبية إذ «لا يزال اللبنانيون يضربون الأمثال بعدل «إبراهيم» وإنصافه والنقود عندهم اسمها إلى الآن «مصرية – ومصاري» وفي بيوتهم القديمة بنادق من عهد الحكم المصري تعرف بالبنادق «الإبراهيمية» وقد وضع مؤرخوهم كتباً عن إبراهيم ومحمد علي تعد بالعشرات، وترك معاصرو إبراهيم مذكرات ومخطوطات لا تقع تحت حصر».

وبعدما يتطرق إلى هجرة اللبنانيين إلى مصر والاستعانة بقدراتهم الصناعية والزراعية، يصل كاتب المقال إلى عهد الاستقلال: «في سنة 1943 حلت بلبنان محنة، فأريد برئيس جمهوريته وزعمائه شر كما أريد منذ مائة وعشرين سنة شر بأميره. فارتفع صوت جلالة الملك فاروق الأول في الدفاع عن الشيخ بشاره الخوري ورفاقه، كما ارتفع من قبل صوت محمد علي باشا في الدفاع عن بشير الشهابي وأبنائه. وهبت مصر، حكومة وشعباً، تسند مليكها في سبيل

البلد الصديق الشقيق، حتى أعيد إلى لبنان حقه (...)».

ويخلص كاتب المقال إلى « أن لبنان اليوم أشد ارتباطاً بمصر منه بالأمس، يحفظ لها الجميل على ما أسدته إليه من يد بيضاء (...)».

ونشرت **المصور** صورتين من المفاوضات اللبنانية – الفرنسية.

اليوم الرابع

أبرز النشاطات التي وردت في صحف اليوم الرابع للزيارة تكريم الجيش للوفد، ومأدبة رئيس الديوان في نادي محمد علي، وأخرى أقامها رئيس هيئة أركان الحرب في الجيش المصري الفريق إبراهيم عطا الله، عشاء تكريمي أقامه رئيس الديوان العالي معالي أحمد محمد حسنين باشا. وأشارت الصحف إلى أجواء هذه المآدب والكلمات والقصائد التي ألقيت أثناءها.

وتحدثت **لابروغريه** الصادرة بالفرنسية عن زيارة الوفد برفقة الملك فاروق والنحاس باشا لمسجد السيدة زينب، حيث استقبلهم زهاء خمسة آلاف شخص، واستمعوا إلى خطبة من إمام المسجد، غادروا بعدها إلى القصر الملكي ثم سهروا في نادي محمد علي.

اليوم الخامس

تحدثت **الأهرام** عن زيارة أعضاء الوفد لدار المفوضية السعودية للتهنئة بعيد جلوس الملك عبد العزيز آل سعود، ثم زيارة دار المتحف الزراعي بالجيزة حيث استمعوا إلى شروح عن موجوداته، وبعده إلى السينما وجلسة شاي مع كبار مضيفيهم.

وقد حضر الوفد أيضاً احتفال المحمل، ونشرت **الأهرام** صورة كتب تحتها: «الفريق محمد حيدر باشا يسلم إلى رفعة مصطفى النحاس باشا مقود جمل المحمل وقد ظهر بينهما علي زكي العرابي باشا وإلى يمين رفعته رياض الصلح بك».

تقلا ومفوضية القاهرة

صحيفة **المصري** نقلت من لندن، عن مراسل **التيمس** في بيروت، أنه «يستفاد مما تتحدث به المقامات العليمة جيداً أن معالي سليم بك تقلا وزير خارجية لبنان الموجود حالياً في القاهرة سيتصل بالحكومة المصرية والجالية اللبنانية بشأن إنشاء مفوضية لبنانية في القاهرة».

تكريم الوفد الصحافي

نقابة الصحافيين المصريين أقامت حفلة شاي في مركزها تكريماً للوفد الصحافي اللبناني، الذي ضم وفق جريدة **الوفد**: تقي الدين الصلح مدير المطبوعات في لبنان، رامز سركيس نقيب الصحافة وصاحب جريدة **لسان الحال**، جبران تويني صاحب **النهار**، توفيق وهبه صاحب **آسيا**، سعيد فريحة صاحب **الصياد**، حنا غصن صاحب **الديار**، نجيب نجار مدير **اللواء**، جميل مكاوي صاحب **الهدف**، **إميل** بستاني من المحررين.

اليوم السادس

بعد خمسة أيام على وصول الوفد اللبناني إلى مصر، بوشرت المشاورات بين الطرفين في شأن الوحدة العربية بعدما كانت سبقتها مشاورات مماثلة أجرتها مصر مع وفود من العراق وشرق الأردن والحجاز وسوريا. وعرضت صحيفة **المصري** لأجواء المشاورات، ونشرت البيان المشترك الذي تلاه مصطفى النحاس باشا، وهذا نصه:

«ابتدأت اليوم وزارة الخارجية المشاورات الخاصة بالوحدة العربية بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا– رئيس وزراء مصر– وبين حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك – رئيس وزراء لبنان– وحضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير خارجيته وحضرة موسى مبارك بك– رئيس ديوان رئاسة الجمهورية.

وقد رحب رفعة النحاس باشا بحضراتهم أجمل ترحيب وأعرب لهم عن خالص تقديره للموقف العظيم الذي وقفه فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وحكومته ومن ورائهم الأمة اللبنانية كلها في حوادث لبنان الأخيرة حتى تم الفوز للحق وعادت الأمور إلى نصابها في لبنان الشقيق. وهنأهم رفعته بهذه النتيجة الموفقة التي اغتبط لها العالم العربي بأسره. وأشاد بفضل لبنان في إظهار ما يؤدي إليه تضامن البلاد العربية من نفع كبير يعود على كل قطر منها كما يعود عليها جميعاً.

فردّ دولة رياض الصلح بك شاكراً ما لقيه لبنان من رعاية حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ومن عناية رفعة النحاس باشا والحكومة المصرية وشعب مصر كله مما كان له أوفر نصيب في نجاح قضيته العادلة. كما شكر لرفعة رئيس الحكومة المصرية ما لقيه الوفد اللبناني من حفاوة مصر كلها، حفاوة تركت في نفسه أجمل الأثر.

ثم بدأت المشاورات يسودها جو خالص من المحبة الصادقة والتقدير المتبادل بين مصر

وبين الجمهورية اللبنانية واستعرض الفريقان الموضوع من وجوهه العامة فدلّت المباحثات الأولى على اتفاق وجهة النظر في العمل على جمع كلمة البلاد العربية وتوطيد التعاون بينها لخير الجميع».

وفي **الأهرام** و**المقطم** تغطية وافية لنشاطات الوفد الأخيرة.

ونشرت **المصري** صورة للوفد اللبناني الذي ظهر جميع أعضائه معتمرين الطرابيش، مع النحاس باشا وسفير إيران ورئيسي البرلمان ووزير الأفغان المفوض وبعض المدعوين إلى مأدبة غداء في وزارة الخارجية.

اليوم السابع

صحف اليوم السابع للزيارة أشارت باقتضاب إلى الجولة الثانية من المشاورات المصرية اللبنانية، كون هذه الجلسة لم يصدر عنها بيان. ومن أبرز النشاطات التي أشارت إليها صحف **الأهرام** و**المصري** و**المقطم**، الغداء في فندق شبرد إلى مائدة البارون دي بنوا مندوب «اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن في مصر»، والحفلة التي أقامها وزيرا المعارف والشؤون الاجتماعية في دار الأوبرا الملكية وغنّت فيها أمّ كلثوم، وحفلات أخرى تكريمية من سعادة يوسف جلاد، ووكيل وزارة الخارجية السابق محمد شرارة باشا، وزار الوفد النادي الشرقي حيث كانت «لجنة الترفيه عن المتطوعين اللبنانيين والسوريين في جيوش الحلفاء» مجتمعة، فأشاد دولة رياض الصلح بسيدات اللجنة ومنحهنّ خمسين جنيهاً دعماً.

زيارة المحلة الكبرى

الطبعة المسائية لـ **المقطم** نقلت بدقة تفاصيل زيارة الوفد للمحلة الكبرى ومصانعها المتنوعة للغزل والنسيج. ونشرت **الأهرام** صوراً لقوس نصر أقيم في المحلة الكبرى ترحيباً بالوفد، ويظهر موكب الضيوف يجتاز القوس وإلى الجانبين احتشد المواطنون الذين وقف دولة رياض الصلح في السيارة ليردّ على تحياتهم بمثلها.

اليوم الثامن

تابعت الصحف تغطية أجواء زيارة الوفد للمحلة، وتحدثت عن زيارة لأمبابة حيث استضافهم وزير الأشغال. وأشارت **المقطم** إلى استقبال الوفد بحفاوة، ومرافقته من قبل وزير

الداخلية معالي فؤاد سراج الدين باشا ووزير الزراعة معالي مصطفى نصرت بك.

اليوم التاسع

تحدثت الصحف عن زيارة دار المفوضية السعودية، وعن حفلة أقامها السوريون المصريون وتكلم فيها رياض الصلح متعهداً «ألا يكون لبنان للاستعمار مستقراً». وأدب للوفد أيضاً الأستاذ مصطفى أمين. وقالت مجلة **الصباح** إن رجال الاقتصاد المصريين يفكرون في استغلال فرصة وجود الوفد اللبناني في مصر «لوضع أساس ثابت لوحدة اقتصادية بين البلدين تعمم لو نجحت في البلدان الشقيقة». وأفردت المجلة غلافها لصورة كبيرة بدا فيها النحاس باشا يصافح رئيس الوزراء رياض الصلح.

المجلد الثاني

اليوم العاشر

واصلت الصحف المصرية تغطيتها الشاملة لزيارة الوفد اللبناني، وقد حفل برنامجها بالمآدب وحفلات الشاي، ومنها حفلة الاتحاد العربي الذي يرأسه فؤاد اباظة، وحفلة اللبنانيين المصريين في «أوبرج الأهرام». وحضر الوفد محاضرة لوزير العدل صبري ابو علم باشا عن «مشاهداته في الخليج».

زيارة الإسكندرية

اهتمت الصحف بزيارة الوفد للإسكندرية فتحدثت عن مغادرته القاهرة ومروره بطنطا وصولا إلى المدينة، وما لقيه في محطاته المختلفة من استقبال ووداع حارّين. ونقلت صحيفة **لوبروغريه** الصادرة بالفرنسية في اليوم التالي للزيارة عن رياض الصلح قوله: «أنا مقتنع أن أعداء الأمس يمكن أن يكونوا أصدقاء الغد. ومشروعنا الاستقلالي سيتابع دون توقف». وقد زار الوفد النادي السوري في المدينة. ونشرت **المصور** صوراً عدة من النشاطات والزيارات.

اليوم الحادي عشر

زيارة المصري والمقطم

جريدة **المصري** أشارت إلى زيارة قام بها الرئيس الصلح ووزير الخارجية سليم تقلا

وموسى مبارك لدار **المصري** يرافقهم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وأحمد حمزة وأحمد رمزي بك القائم بأعمال المفوضية المصرية في بيروت وإبراهيم حيدر بك عضو مجلس النواب اللبناني والأستاذ رامز سركيس وجبران تويني بك والأستاذ تقي الدين الصلح. وأشارت الصحيفة في مجال آخر إلى «إنعامات ملكية» على أعضاء الوفد الثلاثة تمثلت بأوسمة من الملك فاروق.

وكتبت مجلة **الرابطة العربية** عن الزيارة لمصر أن «ما يزيد في جلالة هذا الحدث التاريخي العظيم الذي صاحب حضور هذه البعثة إلى مصر اقترانه بمشروع الوحدة العربية وإجراء مشاوراتها ومباحثاتها، واشتراك لبنان في ذلك».

اليوم الثاني عشر
(الأخير)

خرجت صحف 16-1-1944 في مصر بعناوين عريضة حول نهاية زيارة الوفد اللبناني. وامتلأت زوايا الصحف بمقالات توديعية وقصائد تشيد بالوفد وأعضائه وبالملك فاروق والرئيس بشاره الخوري. وأشارت الصحف إلى أن مغادرة الوفد ستكون بالقطار. وعادت الصحف إلى تغطية إضافية لزيارة الوفد للإسكندرية والحفلات التي أقيمت له، ومنها عند البدراوي باشا وفي نادي لبنان وجمعية الوحدة العربية وفي المفوضية العراقية، وزيارة البلدية ومستشفى المؤاساة، كما أوردت **الأهرام**. وما يلفت الانتباه أن الوفد زار دار جمعية الإخوان المسلمين حيث أعدت لأعضائه حفلة شاي، حضرها جمع من «ذوي الفضيلة». وكان أبرز الحضور والمتكلمين المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ حسن البنا الذي ألقى خطاباً «أفاض به في الحديث عن وحدة العرب والعروبة»، بحسب **الأهرام**، وردّ رياض الصلح شاكراً ومؤيداً كلام البنا عن الوحدة العربية.

صحيفة **الوفد** أوردت خبر زيارة أعضاء الوفد لضريح الزعيم الراحل سعد زغلول حيث قرأوا الفاتحة، وانتقلوا إلى بيت الأمة وتناولوا الحلوى، ثم مروا على كبار المصريين الذين جاملوهم أثناء إقامتهم في مصر، فتركوا لهم بطاقاتهم شاكرين. وأشارت **البلاغ** في سياق تغطيتها زيارة الضريح إلى استقبال الوفد من قبل الأستاذ مأمون الريدي، الذي رافق الضيوف إلى بيت الأمة لتحية «صاحبة العصمة السيدة الجليلة أمّ المصريين».

المغادرة

ووصفت **الدستور** الصادرة مساء يوم المغادرة أجواء الوداع، وأشارت إلى أن الوفد غادر محطة القاهرة في الساعة الثانية بعد الظهر (16 ك 2) إلى فلسطين في صالون خاص ألحق بالقطار. ونشرت مقالاً لمحمد المعلم بعنوان «على الطائر الميمون».

صحيفة **المقطم** نشرت في اليوم التالي لمغادرة الوفد تغطية لحفلة قصر الزعفران التكريمية للوفد، والتي تخللها تقديم رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح نياشين إلى عدد من الرجال والسيدات، وكان دولته «يقبّل الرجال منهم ويصافح السيدات» كما أوردت الصحيفة.

والذين تسلموا النياشين هم: «عقيلة يوسف صيدناوي باشا وعقيلة أليكس مصور وعقيلة الأستاذ حبيب جاماتي- وهن من أعضاء لجنة السيدات للترفيه عن الجنود اللبنانيين والسوريين المتطوعين في جيوش الحلفاء- والآنسة جان أرقش وأنطون الجميل بك والأستاذ محمود أبو الفتوح وجورج روماني بك وإميل زيدان بك والأستاذ شكري زيدان والأستاذ سمعان طراد والأستاذ إميل لبنان وخليل ثابت بك».

وأشارت **المقطم** إلى حفلات عدة للوفد، وإلى زيارته لدار الوجيه الأستاذ توفيق مفرج. وكذلك تحدثت عن حفلة كوكتيل أقامها الأستاذان إميل زيدان بك وشكري زيدان في دارهما بالمعادي حضرها كثيرون من الأدباء والصحافيين وألقى فيها الشاعر خليل مطران أبياتاً ضمّنها تحية للبنان.

ومساء تناول أعضاء الوفد العشاء في دار المفوضية العراقية وكان القائم بالأعمال خالد الشوربجي يستقبل المدعوين و«يبالغ في إكرامهم» وفق الصحيفة.

مجلة **إيماج** الصادرة بالفرنسية نشرت يوم مغادرة الوفد صوراً عدة لنشاطاته أثناء الزيارة، ومنها واحدة في مسجد السيدة زينب، وأخرى أثناء زيارة ضريح الملك فؤاد الأول في مسجد الرفاعي، ثم صورة لاستقبال شعبي في نادي الضباط بالزمالك، وأخرى خلال سهرة «ألف ليلة وليلة»، إضافة إلى صورتين أثناء مشاورات الوحدة العربية وفي حفلة غرس شجرة الأرز.

... ما بعد المغادرة

تطرقت الصحف المصرية الصادرة في الأيام القليلة بعد الزيارة إلى نتائج المشاورات، وحللت **البلاغ** هذه النتائج في مقال طويل أهم ما ورد فيه: «(...) تمت المشاورات مع الأمم العربية ذات الحكومات المستقلة أي العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان،

وانتهت هذه المشاورات بالاتفاق التام والحمد لله كما كان منتظراً، وبقيت فلسطين (خارج مشاورات الوحدة) التي قالت **الإجيبشيان غازيت** بحق إنها قطب الرحى ومركز الدائرة، ولا سبيل إلى وحدة عربية صحيحة إلا بها، وهي كلمة صدق وافقناها عليها وأكدنا لها بمناسبتها أن فلسطين لا مهملة ولا منسية وأنها ستدعى إلى الاشتراك في هذه المشاورات لا محالة، ولا شك عندنا في أن المشاورات التي دارت إلى الآن قد تناولت فيما تناولته البحث في كيف تدعى فلسطين، ومن يمثلها، وهو بحث لا غنى عنه لأنه ليس في فلسطين حكومة وطنية، ولأن حل مشكلتها الخاصة خطوة لا بد منها قبل أن يتسنى قيام أي نوع من الوحدة في مستقبل قريب أو بعيد، على أن حل هذه المشكلة المعقدة لا يمنع أن تجرى المشاورة، وهذا هو الذي سيكون فيما نعتقد.

(...) إن مصر كانت متهمة فيما مضى بأنها لا تعنى إلا بنفسها، ولا تفكر إلا في أمرها وأنها لا تولي القضية العربية أو الوحدة العربية، العناية التي هي جديرة بها، وكانت تلام من أجل ذلك لوماً شديداً، وكان المصريون الذين يزورون الأقطار العربية يسمعون في هذا ما لا يطيب وقعه في نفوسهم. ونعترف أن الأمم العربية كانت في هذا على حق، ولكنه لا يسعنا إلا أن ننصف أنفسنا فنقول:

إن مصر كانت أيضاً على حق، وكان زعماؤها حكماء، فقد كانت تعالج أمر استقلالها، وما كان يعقل أو يقبل وهي تكافح في سبيل استقلالها أن ينفعها أو ينفع غيرها أن توزع جهودها وتحاول أن تعمل في سبيل الوحدة العربية. وهل كان لبنان يسعه شيء، أو يأخذ بفكرة الوحدة العربية، أو يشترك في مشاوراتها قبل أن ينال استقلاله؟ وهل كانت سوريا أيضاً تقدر على شيء في الوقت الذي كان فيه نظام الحكم كله فيها ملغى بجرة قلم، وتمحى الجمهورية ويعزل رئيسها وحكومتها وتقام فيها حكومة بأمر الانتداب؟ (...)».

جريدة **الأهرام** نشرت نصّي البرقيتين اللتين وجههما رئيس الوزراء رياض الصلح إلى كل من رئيس الديوان الملكي ورفعة النحاس باشا، شاكراً لهما الحفاوة التي لقيها الوفد في مصر.

ووصفت **الأهرام** وغيرها من الصحف أجواء الاستقبال والوداع في المحطات التي مرّ بها الوفد أثناء عودته، من القاهرة إلى الإسماعيلية إلى طنطا. وقد مرّ الوفد في طريق عودته بمحطة بنها، وذكرت **المقطم** أن كثيراً من الطلبة والأعيان احتشدوا لتوديع الوفد الذي وصل إلى محطة بنها في الساعة الثالثة والثلث. ثم أكمل رحلته فوصل إلى الزقازيق واستقبل وودع بحفاوة، حيث ألقيت كلمات.

صحيفة **البورصة المصرية** La Bourse الصادرة بالفرنسية نشرت خبراً لافتاً مفاده أن رياض الصلح بك أرسل خطاب تعزية إلى والدة شاب مصري توفي في مصر أثناء تظاهرة مصرية حاشدة تضامناً مع لبنان أثناء الحوادث فيه (معركة الاستقلال في تشرين الثاني). وقد زارته والدة الشاب شاكرة مؤاساته، فقدم لها خمسين جنيهاً من جيبه الخاص. وقال الصلح إنه يعتبر الفقيد من شهداء لبنان الذين ضحوا بأرواحهم في ثورته الأخيرة.

البصير نشرت مقالاً عاطفياً عن لبنان، وتحدثت عن الشيخ بشاره الخوري ورياض الصلح وسليم تقلا وموسى مبارك. وكتبت عن سليم تقلا: «هو الرجل الذي له مواقف مشرفة مشهودة في الدفاع عن لبنان، وفي العمل على صون حقوقه وتقديسها، الرجل المعروف بنزاهته واستقامته، وسداد رأيه وإباء نفسه، وحرية ضميره. الرجل الذي كثيراً ما تخلى عن المناصب العالية صوناً لكرامته وعزة نفسه. مجمل القول أنه الرجل الذي يعد من أفراد ذوي الحجى الذين يعوّل الوطن على الاسترشاد بآرائهم الحكيمة ومذاهبهم السديدة وغيرتهم الوطنية».

وقالت **الجريدة التجارية**(؟) إن مباحثات مشروع الوحدة العربية اختتمت باتفاق وجهات النظر بين الجميع. ونشرت قصيدة لعادل الغضبان ألقاها أثناء حفلة شاي أقامها محمد عبد العزيز طلعت حرب لأعضاء الوفد، في دار عمّه الراحل محمد طلعت حرب باشا. ونقلت **المصري** عن **التيمس** تصريحين للنحاس باشا ورياض الصلح أبديا فيهما سرورهما لتقدم محادثاتها الأخيرة.

المقطم ذكرت أن الوفد زار في طريق عودته دولة نوري السعيد باشا رئيس وزارة العراق في المصحة العامة بالكرمل ثم غادر الوفد حيفا إلى بيروت. وقالت أيضاً إن الجنرال كاترو وصل إلى العاصمة اللبنانية وزار رئيس الجمهورية، ورجحت أنه يروم التحدث مع الوفد اللبناني الذي شارك في محادثات الوحدة العربية.

الصداقة نشرت البيان الرسمي المشترك عقب المحادثات وأشارت إلى أن هيئة المشاورات اجتمعت برئاسة مصطفى النحاس باشا بمكتبه بوزارة الخارجية. وجاء نص البيان في الصحيفة كالآتي:

«عقدت اليوم (الخميس 1944/1/13) بدار وزارة الخارجية الجلسة الختامية للمشاورات المصرية اللبنانية الخاصة بالوحدة العربية، بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر وبين حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك رئيس وزراء لبنان وحضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير خارجيتها وحضرة موسى مبارك بك رئيس

ديوان رياسة الجمهورية اللبنانية».

«وقد انتهت هذه المشاورات كما انتهت المشاورات السابقة- مؤكدة أن البلاد العربية حريصة كل الحرص على جمع كلمتها وتوحيد وجهتها لما في تكاتفها وتساندها من تحقيق مصالحها منفردة ومجتمعة وتوثيق ما بينها من عرى الأخوة التي لا تنفصم وقد سادت المشاورات روح من التفاهم والمودة الصادقة التي كانت تربط مصر ولبنان على الدوام والتي تجلت بأجلى مظاهرها في حوادث لبنان الأخيرة».

صحيفة **المصري** الصادرة في 22-1-1944 نشرت تصريحاً لوزير الخارجية اللبناني سليم تقلا أدلى به لمراسلها الخاص في بيروت، وفيه: «كنت مرتاحاً كل الارتياح للمشاورات وكانت وجهة نظري متفقة تمام الاتفاق مع دولة رياض الصلح بك». وعن النحاس باشا قال: «لطف وإخلاص وعطف على قضية لبنان والعرب ورعاية لأبناء لبنان المتمصرين والمقيمين أما الشعب المصري فأعجبني فيه رقيّه ولطف أهله ووعيه القومي وتطلعه لاحتلال المركز اللائق به بين الأمم الكبرى».

ونشرت **المصري** أيضاً مقالاً نقلاً عن جريدة **التيمس** كتبه مراسلها الخاص في دمشق، ويتحدث فيه عن الاتحاد بين سوريا ولبنان. ومما ورد فيه: «إن كثيرين من اللبنانيين يستحسنون فكرة إصدار ضمان دولي يشبه ضمان الدول الخمس الذي أفادهم في عهد الترك ولكن السوريين يعارضون في ذلك ويتساءلون- ضد من تريدون هذا الضمان؟ ولا ريب في أن السوريين سيقفون موقف العداء من هذه الفكرة اذا كان الغرض منها هو مناوأة مشروع سوريا الكبرى وسيقولون إن لبنان إذا فعل ذلك فإنهم يحتفظون لأنفسهم بحق مطالبته بإعادة الولايات التي تخلوا له عنها لتأليف لبنان الكبير بعد الحرب، فإن سوريا لم تقبل هذا التنازل إلا مرغمة وكانت تلزم على السكوت لأنها كانت تجد فيه وسيلة لإنشاء دولة عربية في لبنان. ويؤيد أغلب المسلمين والمسيحيين الوطنيين في لبنان آراء الكتلة السورية بشأن الاتحاد».

ومن بيروت، أوردت **المقطم** في عددها الصادر في 21-1-1944 أنه بعد اجتماع لمجلس الوزراء اللبناني استقبل رئيس الوزراء رياض الصلح الصحافيين وأفضى ببيان قال فيه إن محادثات الوحدة العربية التي أجراها في القاهرة لا تمس استقلال لبنان ولا تنقص منه.

وذكرت **الأهرام** أن مجلس الوزراء اللبناني استمع من الصلح إلى نتائج مشاورات الوحدة العربية.

إن لبنان قد أخذ على نفسه عهداً ألا يكون للاستعمار مقراً وأن لا يكون للاستعمار ممراً، وأن يكون ويبقى دوماً سيداً مستقلاً حراً وسيظل في الرعيل الأول عاملاً على توحيد البلاد العربية.

الإسكندرية 26 أيلول 1944.

4

من خطاب سليم تقلا في حفلة افتتاح مشاورات الوحدة

إن لبنان ليغتبط عظماً في تلبية الدعوة التي كان لمصر فضل إرسالها، ومصر دوماً سباقة إلى المكارم وتوطيد الصلات بين البلاد العربية التي يعتز لبنان بوجود ممثليه بين أسماء ممثلي تلك العواصم التي عرفها تاريخ العالم، فكانت هدى الشعوب إبان عصورها المظلمة.

ولم يكن لبنان يوماً، وهو ابن العروبة البار، إلا الحافظ الأمين لتلك الرسالة الباهرة التي اضطلع بها العرب وصانها لبنان كنزاً ثميناً في مناسكه وصوامعه وحفظها في شوامخه وحزونه تراثاً غالياً، وإن أبناءه الذين جابوا البحار وتفرقوا في العواصم والأمصار حملوا حيث حلوا لغة العر ب وتقاليد العرب وأخلاق العرب وكانوا الصلة المثلى بين المدنيات رافعين راية العلم والعمل.

إن المهمة التي نضطلع بها الآن في اجتماعنا خطيرة ومهمة وتزيدها ظروف الوقت الحاضر حراجة وخطراً، وهي تدعو بإلحاح لجمع الشمل وتحقيق الأهداف العليا التي نسعى إليها، والتي بذل العالم من أجلها أغلى ما يملكه من نفوس وأموال، وإن لبنان، بشعبه المقيم والمغترب، حريص على بلوغ هذه الغاية وأن يبقى عاملاً فعالاً في تحقيقها ليتمتع بالرخاء والطمأنينة والاستقرار الذي ينشده منذ القدم. إن لبنان في سهوله وحزونه شعب ديموقراطي يتلمس العدل الاجتماعي والمساواة وإن تاريخه في الحربين دليل ساطع على ما أصابه من الويلات وما قدمه من الضحايا في سبيل المبادىء السامية التي أصبحت دستور الإنسانية.

(*) **العهد**، السبت 1945/1/13.

والحق أن كلمات الإنصاف كانت قد أخذت تترامى أخيراً من كل صوب إلى هذا الرجل النزيه، هذا الرجل الطاهر الذي استوى، بكل أريحية، فوق أشياء المادة جميعاً. من كل صوب أُنصفَ الرجل الآتي من تلال الزوق، من الجبل القديم الحنون، من المنظر البحري الذي شاهد ولادتنا وكان حياتنا كلها. أُنصفَ هذا الخادم الكبير للبنان الذي مضى وهو يتلقى بيديه، للمرة الثانية، شؤوننا الخارجية ومعها العدل.

وليس بلا أثر في نفوسنا أن يكون سليم تقلا قد تسلّم في نهاية مطافه، ولو ليوم واحد، وزارة العدل. فهو كان من أهل العدل. كان يحمل برقّـة مُتناهية همّ العدل: همّ العدل الذي ينصف. ونحن لا نعتقد أنه، مدة حياته، قد ظلم إنساناً. لذا نراه يمثل أمام الله لبنانياً أميناً، مُنافحاً عن الحق الذي كثيراً ما نيل منه عبر شخصه هو، مواطناً وربّ أسرة مثالياً.

والوداع الذي نتوجّه به إليه، وهو وداع الصداقة ووداع الاحترام، نستمدّه من القلب ومن هذا التراب اللبناني ومن دموعنا.

5

سليم تقلا

ميشال شيحا(*)

الوطني. الإنسان الكبير القلب. صديقنا مدّة هذه السنين الطوال. فلسنا لنخفي أسانا ولا الألم. حياة سليم تقلا ومماته تضيئهما خدمة لبنان، وهي عليهما تهيمن. قضى الرجل وهو في أوج نشاطه، في ريعان عمره، في ذروة قدراته، في مرحلة النضج من شعوره والعقل. قضى تحت وطأة المهمّة اليومية، تحت عبء الواجب المؤدّى.

انقضى نهار العامل الممتاز إذن، ولكن هذه النهاية القاسية لم تكن منتظرة. هذا مع أن سليم تقلا كان يتمتم منذ أسابيع بشكوى مكتومة، فالتعب كان يثقل كتفيه. وكان نوع من العياء ينشر العتمة في نظرة عينيه.

كان كفاح عشرين سنة في حقل السياسة قد نخر قواه. وهو كفاح لم يُجْز عليه - شأنه في ذلك شأن سواه - إلا قلة الفهم والاضطهاد والظلم، مدّة سنوات بحالها. وكان، بعد كل محنة، يعود إلى الوثوب بشجاعة رائعة. وكان يخرج من مغامرات لا يطيقها الإنسان وهو، في كل مرة، أكثر إنسانية منه قبلها.

وحين جاء أوان الحصاد، ولو أن فصل السنابل الناضجة لم يكن قد حلّ بعد، وحين أزفت ساعة الرضى المستأهل، ساعة الراحة في بؤس هذه الفانية، ساعة السلام النسبي الذي لا تحتمل أقدارنا غيره، حينذاك مات سليم تقلا.

(*) لوجور، 1945/1/12. مستعاد في ميشال شيحا: في السياسة الداخلية، ترجمة أحمد بيضون، دار النهار، 2004.

الاحترام، مكاناً كان يبتغيه معبداً للسلطة ومعقلاً للنفوذ ومأوىً جليلاً للقانون والشرع. هو المكان الذي تستطيع فيه حلقة ضيقة من الراسخين في العلم، تؤلف مجلس حكماء موكلة إليه مهمة الشأن العام، أن تفعّل الآليات التي تنظم الحياة الوطنية وتراقبها، وأن تؤمّن لها الحركة والنظام، وأن تنشر بين المواطنين العدل والأمن الضروريين لحرية أعمالهم وحماية حياة أسرهم وأملاكها.

هذا «مثالٌ» طالما سعى إليه (سليم تقلا) وعمل له بشغف وأمانة، بطموح مؤثر العمرَ كله.

6

سليم تقلا أو امتلاك حس الدولة

جورج نقاش(*)

لو كنا ندين بواجب الحقيقة للأموات، لكان سليم تقلا ممن سهل كثيراً أمام قبره هذا الواجب. ومع أن الخلافات والمواجهات العرضيّة جعلتنا أحياناً على طرفي نقيض في المسائل السياسية ، إلا أن الرجل الذي غاب اليوم كان، من بين جميع أخصامنا، واحداً من القلائل، ولعله الوحيد، الذي يمكننا أن نكرّم ذكراه من غير أي تنازل في الجوهر عن مواقفنا: ففي كل ما يتعلق بلبنان، وباستقلاله الفعلي، وأمنه وسلامة أراضيه، والمحافظة على تقاليده وحرياته، لم يظهر بيننا خلاف أساسي خلال خمسة وعشرين عاماً.

ونادراً ما قدّمت فترة ما بعد الحرب في لبنان مثالاً نذر نفسه بهذه الأمانة، بل بهذا التمام، لخدمة الدولة. فتقلا الذي جاء متأخراً إلى السياسة من الإدارة بقي في روحه «إدارياً» ينتمي إلى سلالة كبار خدام الدولة في التاريخ المتميزين بامتلاك حس الدولة وإقامة شعائرها. ولم يكن السراي – هذا السراي الذي استقطب خلال ربع قرن أفكارنا وجهودنا كلها – لم يكن فيما يختص به ما كان فيما يختص بالكثيرين غيره أي مآل الطموحات الشخصية وسوق السياسة الكبير ومعرض الجاه والألقاب؛ ولكن على العكس من ذلك، كان في رأيه مكاناً يستحق

(*) لوريان، 1945/1/12. (ترجمة فارس ساسين).

7

سليم تقلا

الياس أبو شبكة(*)

طويت بوفاة سليم تقلا صفحة جميلة من تاريخ لبنان.

واسم سليم تقلا يختلف عن كثير من أسماء الذين رقوا إلى أعلى درجات السلّم: فهو يجمع في أحرفه جملة من المزايا التي قد يضن بها لبنان إلا على الأبرار من أبنائه. فإلى جمال في الوجه جمال في النفس. وإلى حسن الكلمة حسن الإشارة. إلى المعرفة والذكاء مرونة هي من السليقة، وإلى عفّة اليد كبر هو من الطبع.

كان سليم تقلا، رحمه الله – ولا يشق على النفس مثل هذه الطلبة لرجل كان ملء العيون والأسماع وملء الأمل والرجاء – كان سليم تقلا وهو أصغر كبار الموظفين سناً في الدولة الناشئة أكبرهم آمالاً وأماني، لأنه كان أوسعهم علماً وأدراهم خبرة وأحدّهم ذكاء. وقد عرف ان يراعي هذه الآمال ويداريها ببصيرة عزّت على الكثيرين من أولي المطامح فانكمشوا على أقدامها، واذا هو يعلو من مرقى الى مرقى حتى بلغ الأوج رافع الجبين كما جاء لم تزحف اليه وصمة ولم تلمسه تهمة.

لقد رافق هذه الدولة منذ مدرجها فشبّ معها وكبر، والعيون شاخصة اليه معقودة الأجفان

(*) الكلمة التي أذاعها الأستاذ الياس أبو شبكة من محطة راديو الشرق يوم الخميس مساء في 1945/1/11 ونشرت في المكشوف في 1945/1/13.

بحسن طالعه واستقامة مراميه. فمن محافظ في الخامسة والعشرين الى ناظر في الثلاثين. حتى إذا قبض على ناصية العاصمة وهو في الخامسة والثلاثين أو دونها قبض على الثقة الكبرى التي لا تعطى إلا لمن أوتي استقامة الضمير ونزاهة اليد والمعرفة.

ومهما يكن من أمر، مهما يكن من نزعات الألسنة وأغراضها، فثمة حق ليس بوسع امرئ ان ينكره عليه، هو عفة اليد، أشرف رأسمال للموظف وأنبل خلة في الحاكم.

وأجمل كلمة تقال في فقيدنا الكبير انه أعطى في الأخلاق دروساً هي لرجل الدولة بمثابة الماء للتربة. ففيما كانت الوجوه تسود من حوله، فيما كان الجشع والرشوة ينحدران بأصحابهما الى المذلة، كان سليم تقلا، على ألسنة الناس وفي اقصى ضمائرهم، متألق الجبين ببراءته الأولى، يحمل على كفه عفّة القرية التي ترعرع فيها. رحمه الله.

8

وفاة سليم تقلا في الصحف اللبنانية والعربية

إعداد كارمن حسون أبوجوده

الصحف الناطقة بالعربية:

أجمعت الصحف والمجلات الصادرة في بيروت ودمشق والقاهرة على الإشادة بسليم تقلا بعد غيابه، وعلى الكلام على صفات الرجل وميزاته وفضائله إدارياً كان أم نائباً ام وزيراً. تحدثت المقالات عن استقامته وشهامته وبعده عن المصالح الشخصية الضيقة، وعن خدمته لبلاده وناسها لسنوات طويلة. كذلك أجمعت الصحف على أن تقلا رحل والبلاد في «ظروف حرجة جداً» وهي «في أمسّ الحاجة إليه». وتطرق آخرون إلى الرجل السياسي الذي آمن بلبنان العربي والذي نجح في إرساء سياسة خارجية مكّنت اعتراف الدول بلبنان المستقل.

تحت عنوان «فجيعة لبنان بفقيده الغالي، في اليوم تودع البلاد بطلاً من أبطال استقلالها المخلصين» كتبت جريدة **صدى الأنصار** لصاحبها عبد القادر العيتاني (12 كانون الثاني): «لم يجمع الناس على احترام رجل دولة كما أجمعوا على احترام الوزير سليم تقلا الذي عرفناه إداريًا حازمًا وقاضيًا نزيهًا أبي النفس شريفًا عفيفًا محباً للخيروخدمة الناس». ويضيف كاتب المقال: «لقد بكت بيروت بل بكى لبنان هذا الرجل الذي أجمعت في نفسه الوديعة فضائل الرجال وكانت الخسارة جسيمة لفقد هذه الشخصية الوطنية اللامعة التي دأبت في خدمة الوطن طيلة ربع قرن كامل حتى توجت أعمالها في أشرف العهود التي مرّت على لبنان عهد الاستقلال والعزة والكرامة إذ كانت للوزير الكريم يد لا تنسى في مهر لبنان بطابع عربي مع

إخوانه أبطال الاستقلال».

أما جريدة **آسيا** -صاحبها ورئيس تحريرها توفيق وهبه- (12 كانون الثاني)، فكتبت: «(...) مات سليم تقلا النائب الذي خاض معارك الانتخابات مرات ولم يتدن إلى الخصومة الدنيئة، فكان يخرج من المعركة ناصع الجبين عفيف النفس؛

مات سليم تقلا الوزير الذي رفس كرسي الوزارة بغضب وأنفة ساعة أدرك أن البقاء سيذهب ببعض هذه الأنفة !

مات سليم تقلا الإداري الذي جمع بين علم الإدارة وفن السياسة، فكان المصلح المرن معاً؛

مات سليم تقلا المخلص لحزبه وجماعته، الذي أبى الانفصال عن إخوانه في السراء والضراء فكان في طليعة كتلته تمسكاً بأهداب الصداقة والوفاء؛

مات سليم تقلا الرجل الرفيع التهذيب الرضي الخلق، الطاهر اليد، العف اللسان فقد عاش على الكفاف، ومات على الكفاف فما بهرته المناصب، ولا غره المال، فكان حريصاً على سمعته السياسية حرصه على مصلحة بلاده (...)».

وتحت عنوان «فجيعة شعب برجل» كتبت **الحديث** – لصاحبها الياس حرفوش- (12 كانون الثاني): «ليست فجيعة أم بولدها أو صديق بصديقة، إنما هي فجيعة شعب بأحد رجاله الأبرار وفجيعة وطن بإحدى دعائمه القوية. لقد كان يوم أمس من الأيام المشؤومة حمل فجره إلى لبنان أروع نبأ في أحرج ظروف تاريخه، فقد استفاق اللبنانيون على صوت المذيع ينعي إليهم رجلاً من رجال الساعة الذين يحتاجهم هذا الوطن لليوم العصيب، رجلاً خدم بلاده منذ استهل فتوته إلى أن توسط كهولته. خدمه صامتاً، مخلصاً، شريفاً، عفّ اليد والضمير، وسقط كما يسقط الجندي وهو يقوم بواجبه إلى أن يلفظ آخر أنفاسه.

لم تجتح لبنان موجة من الأسى مثل التي رأيناها تجتاحه أمس على فقد سليم تقلا، فقد رأينا من يعزي بعضهم بعضاً، رأينا الدمعة في كل عين، والحزن على كل محيا، والأسف على كل لسان، رأينا شعباً يجمع بينه شعور موحد حول نعش أضجع فيه جثمان رجل فرد، وأي فرد هوهذا الذي وحّد شعور شعب ضرب القياس في اختلاف الميول والشعور؟»

ويضيف الصحافي: «لقد عاش سليم تقلا لبنانياً صميماً، يخدم بلاده في الحكم وفي المجلس

النيابي كما يخدمها بعيداً عن كليهما، فهو لم يتخل أبداً عن مسؤولياته الوطنية بصفتيه الرسمية وغير الرسمية، وظل في جميع حالاته وظروفه محتفظاً بعزة نفسه، وخلقه النبيل، وذلك الهدوء الذي كان يتميز به في حياته السياسية والاجتماعية، ويهيب به عن الدعاية لنفسه شأن الذي يعمل للواجب، لا يهزه ميل للشهرة يزين له إقامة الضجة حول كل خطوة من خطواته حباً بالظهور، بل كان إذا دعته مصلحة الوطن مباهياً في مواقف جريئة معروفة، حتى إذا انتهى من واجبه عاد إلى عمله الوادع في مكتبه لمواصلة مهمته بأمانة واجتهاد».

وفي **اللواء** (16 كانون الثاني) وتحت عنوان: «المرحوم سليم تقلا كان مدرسة عالية في رجل» كتب صاحبها ورئيس تحريرها إبراهيم سليم نجار: «(...) فلقد كان الفقيد أكثر من رجل مثقف، أو موظف كبير، ووزير عالي القدرة فقد كان في أخلاقه، وعلمه، وسيرته مدرسة عالية في رجل (...). كانت حياته كلها، من المهد إلى اللحد، مدرسة ودرساً، فظهرت في الولد، والموظف، والوزير، تعاليم الصدق، والوطنية، والاستقامة، وعفة اليد واللسان».

وتحت عنوان «سليم تقلا والدبلوماسية اللبنانية: عام خصب بالإنشاء والتنظيم والنتاج» ركّز ميشال أبو شهلا – صاحب الجمهور –(20 كانون الثاني) على إنجازات سليم تقلا في وزارة الخارجية. فلفت إلى «الدور الرئيسي الذي قام به المغفور له في حقل الخارجية والأساس المكين الذي شيد عليه الدبلوماسية اللبنانية. هي دبلوماسية ناشئة رخصة العود، والمهتمون بها والمختارون لها هم مثلها أيضاً إلا أن ذلك لم يقف دون نجاحها لأن اليد التي كانت قابضة على الدفّة زودتها الأيام بالمرونة والرقّة والعلم والمهارة وزيّنت صاحبها بصفات هي خير ما يتحلى به الدبلوماسيون: الطلاقة والذكاء والرصانة الناضجة. وبفضل هذه اليد وهذه الصفات سارت الدبلوماسية اللبنانية دون تعثر ومشت منسجمة وسياسة لبنان العامة كانسجام وزيرها في الجسم الوزاري الذي دشن عهد الاستقلال ونظّم توجيهه الخارجي».

وقد ركّزت الصحافة بشكل خاص على دور سليم تقلا في اعتراف الدول بلبنان وبرسالته.

البيرق (مدير الجريدة يوسف عقل) (13 كانون الثاني) تقول إن سليم تقلا حمل رسالة أمّته «رسالة الإخاء والتعاون وحسن الجوار إلى الملوك العظام والشعوب الدانية والقاسية

فكان المثال الحي لهذه الأمة المسالمة الراقية وقوبل في كل مقام ومكان بالإعزاز والإجلال والإكرام».

وفي افتتاحية طويلة في **البيرق** تحت عنوان: «قدوة الوزراء والحكام سليم تقلا الوزير الفقير الشريف يموت كما مات رفيقه ميشال زكور في الطليعة بساحة الجهاد».

يقول كاتبها عن تقلا : «إخلاص في الوطنية، وثقة في النفس، ورقة أخلاق ورقة شمائل، وعفة ساطعة في الكف واللسان، هذا سليم تقلا، النائب الحر والوزير الشاب الذي يودعه هذا الصباح لبنان.

كان المثال الأكمل للموظف الأمين والقدوة الصالحة للوزراء والنواب والحكام، يرافقه عطف لا ينضب ورفق لا يغضب، وحنان على قومه وجبله لا تساهل فيه، فهو راية منشورة مرفوعة من أزهى رايات شباب لبنان المتعلم المؤمن المحافظ الأنوف.

أتعبه النضال فلم يشأ أن يستريح، فسقط سقوط الجبابرة في ساحة الجهاد، وحرم وطنه وطفليه وأمته وجيله من ذلك الإخلاص والحنان والعذوبة والإقدام.

قضى عقب جهاد وسهاد، فلم يقو جسمه التعب أن يحمل نفسه الكبيرة؛ وكانت الفاجعة الموجعة.

(...) لقد أجمع اللبنانيون على حبك واحترامك، لأنك في حياتك الخاصة والعامة لم تضر بشرًا، ولم تعرف الأذى ولا الحمق ولا النكاية والغضب، ففي المدرسة، كما في الإدارة والقضاء والنيابة والوزارة، كنت وستبقى مثل الرجل الشجاع الأبي والوطني المخلص واللبناني الصميم والسياسي الناضج والحاكم الفقير الشريف.

لم تنصر في حياتك ظالماً على مظلوم مهما كان لون الإثنين، ولم تستعمل نفوذك لخدمة الأصحاب والأنصار، ولم تعمل مرة للمصلحة الشخصية والمنافع الخاصة، بل كنت في المنصب أمام رفاقك وأهلك مثال القسوة والخشونة وعدم الاكتراث، لأنك كنت والله عليّ شهيد، العدو اللدود لسوء الاستعمال والمتاجرة بالنفوذ، فبقيت دومًا وفي جميع الظروف، فوق العنعنات والأحقاد والشبهات (...)».

وفي صحيفة **بيروت** (12 كانون الثاني) كتب محيي الدين النصولي عن غياب سليم تقلا:
«شخصية فذة توارت»، «رجل عظيم انطوى»، «مواطن صادق الوطنية، وإداري عالي الهمة».
«بالأمس كان الفقيد ملء السمع والبصر ينتقل في العواصم العربية ويوطد علاقات الود المكين

بين لبنان وشقيقاته العربيات، وبالأمس كان يرسل الرسل إلى العواصم الأوروبية والعواصم العربية ليعرفوا وجه لبنان الصحيح إلى العالمين الغربي والعربي، وبالأمس قدّر الجميع جهوده الطيبة فرغبوا إليه ألا يغادر كرسيه، كرسي وزارة الخارجية مع أنه كان في أشدّ الحاجة إلى الراحة». ويضيف النصولي: «لقد نذر الفقيد نفسه لوطنه ولمواطنيه منذ أن كان فتى يافعاً، فلم يعرف عنه يوماً أنه مال مع الهوى، أو انحرف عن الطريق المستقيم، فأجمعت الكلمة على حبه، وحباه البيروتيون يوم كان محافظًا للعاصمة سنوات عدة ودّهم وإكبارهم، وحباه اللبنانيون يوم كان نائبًا ووزيرًا إعجابهم وإجلالهم ووجم لبنان أمس من أقصاه إلى أقصاه عندما نعى الناعون الوزير تقلا، الرجل الذكي اللبيب...».

«عرفناه دستورياً يدافع مع فخامة الرئيس وإخوانه الدستوريين عن دستور البلاد، وكرامة لبنان بكل ما أوتي من قوة، وعرفناه حراً أبياً يلتمس مصلحة لبنان العليا في كل عمل يقوم به، وعرفناه هادئاً رصيناً يقنعك بالحجة والبرهان، ويسير إلى غايته بيسر ولين ولا سلاح له إلا علمه الغزير، وقلبه الكبير، وخلقه العظيم، فنجح بكل ما اضطلع به، وحلّق في جميع الشؤون التي أخذها على عاتقه، وبنى للبنان ولنفسه بيديه الاثنتين مجداً مؤثلاً وعزاً رفيعاً.

وعرفناه نائباً يعرف أن يهاجم ويعرف أن يتّقي الهجوم، لا تفارق وجهه الابتسامة ولا تجري على لسانه كلمة نابية، وعرفناه وزيرًا عف اللسان، طاهر اليد، يعمل بإخلاص ويعمل للبنان، ويؤمن إيمانًا راسخًا أن لبنان لا يستطيع أن ينكمش على نفسه وأن يعيش بعزلة عن جاراته العربيات فجهر بهذا الرأي عندما خشي أن يجهر به الكثيرون، ونذر نفسه لتحقيق هذه الأمنية فإذا به في دمشق، وإذا به في القاهرة، وإذا به في بغداد، وإذا به في نجد، وإذا به يلفت أنظار العالم العربي بذكائه وألمعيته، وهدوئه واتزانه، وإذا اسم سليم تقلا على كل شفة ولسان».

الديار (13 كانون الثاني) تحت عنوان «فجيعة البلاد بوفاة وزير الخارجية سليم تقلا»، كتبت: «مات الرجل الذي ملأ اسمه دنيا السياسة اللبنانية في الأيام الأخيرة وفي السنوات الأخيرة. مات الوزير الذي سجل في تاريخ النضال الوطني الحديث، صفحة من ألمع الصفحات بالاشتراك مع رفاقه في الحكم، في أزمة تعديل الدستور، وفي معتقل راشيا، ثم في مشاورات الوحدة العربية فكان خير معوان لهم يدلي برأيه الصائب (...)».

«وكان الوزير الوحيد الذي أجمع النواب وغير النواب على وجوب بقائه في الحكم. وكان

الوزير الوحيد الذي طلب إليه رئيس الوزارة السابقة بإلحاح كلي أن يبقى، فكان يرفض ويصر على الرفض، فيقولون له يجب أن تبقى حرصاً على سياسة البلد العامة. فقبل على مضض (...)».

«بكى اللبنانيون (...) رجلاً من خيرة رجالهم وفي طليعتهم إخلاصا وتجرداً ونزاهة».

الدبور (15 كانون الثاني) تحت عنوان: «رجل مات والرجال قليل/ فقيد الكياسة والسياسة»

«(...) ففي جميع القضايا التي عالجها لم يترك بعده أثراً لعتاب، ولا مجالاً لقيل وقال. فالصديق لقي فيه المودة، والخصم لم يجد فيه مغمزاً لقناة. وبين اللبنانيين المشتغلين بالسياسة على مختلف ألوانهم لسنا نجد رجلا أحبه الخصم والصديق كسليم بك تقلا. اكتسب المودة والإجلال. فالجميع ينحنون إعجاباً بمزاياه وقد منع عنهم النيل منه بكلمة سوء.

عالج قضايا البلد بكف من مخمل، وبمنطق من حرير، لسان مهذب وذكاء بعيد يديران منطقه وعينه. فإنه ليعرف ما تريد قبل أن تنطق بما تريد، ويحقق مطلبك كما تريد بحكمة بالغة لا تمس مصلحة الدولة ولا مصلحة الأفراد.

وأبدى الوزير الراحل في عدة مواقف الأنفة والحرص على الكرامة. فاستقال من منصبه كمحافظ لطرابلس وقد رفض وظيفة تحط من قدره. واستقال من الوزارة في حكومة الأمير خالد شهاب. ومانع في موالاة الخصوم مع كل سعيهم لاستمالته إليهم. وشهد المعارك السياسية بصراحة في القول وحصانة في الموقف. وفقدته البلاد في أدق ساعة وأحرج خطوة(...) وبوسعنا القول إن البلد خلا حتى الساعة من أمثال سليم تقلا الرجل العصامي (...) وإننا نسأل من بعد سليم تقلا من يصلح للشؤون الدقيقة في لبنان؟ فالفقيد أعجب فأدهش، وساس فأنصف. عرف فيه لبنان ابناً باراً، واللبنانيون سياسياً بصيراً والموظف راعياً أميناً والفقير أباً!» (...).

مجلة **الصياد** لسعيد فريحة (18 كانون الثاني 1945) هي أيضاً وفي مقال تحت عنوان «الرجل الذي فقدناه» لفتت أن سليم تقلا الذي شغل المناصب الإدارية والوزارية طوال عشرين سنة، وكان في استطاعته أن يكون ذا ثروة كبرى، قد مات فقيراً مخلفاً وراءه (...) عدة سندات مستحقة الأداء من زمن طويل، أو من زمن قصير. وفي هذا الصدد تروي «**الصياد**» أنه عندما همّ سليم

تقلا «بالسفر مؤخراً الى القاهرة اضطر أن يأخذ سلفة على راتبه بمبلغ 1400 ليرة لبنانية»، وتضيف: «والمعلوم أن سفره لم يكن للنزهة بل كان لخدمة هذا البلد».

وحين بدأ الكلام عن انتخاب خلف لسليم تقلا، كتب الياس أبو شبكة في **المكشوف** (5 شباط 1945) «خسرنا فيه رجلاً عصامياً من جلّة أهل العلم ومثلاً يحتذى في الأخلاق وفي عفة الكف ونزاهة الوجدان». وتمنى الكاتب أن يختار اللبنانيون خلفاً له «رجلاً يتصف بمثل ما اتصف به الراحل العزيز». ويضيف في مكان آخر: «إنه لمن الأمور الابتدائية أن يصح في النائب المنتظر القول المأثور: «خير خلف لخير سلف. ولا أعرض هنا لا تصريحاً ولا تلميحاً، للنزعة الحزبية التي عرف بها النائب الراحل، فسليم تقلا السياسي أو الحزبي قد مات. أما الذي لم يمت فمثله كموظف مستقيم، وكرجل دولة عفيف اليد واللسان، وكدماغ مثقف، وبكلمة شخصيته».

نعي الصحف العربية

في مصر:

الأهرام (12 كانون الثاني) روت سيرة تقلا وكتبت « وقد عرف رحمه الله بالغيرة على بلاده وحرصه على استقلالها وكان معارضوه في الرأي يكنون له من الاحترام والتقدير، مثل ما يكنه له أنصاره وأصدقاؤه، لما أثرعنه من النزاهة والاستقامة».

أما جريدة **الكتلة** – لسان حال الكتلة الوفدية – (12 كانون الثاني) فقد كتبت أن الدوائر المصرية تلقت «ببالغ الحزن والأسى» نبأ وفاة سليم تقلا بك وزير خارجية لبنان، «فشق نعيه على عارفيه والمتصلين به، لما كان يتصف به الفقيد الكريم من الوطنية والتفاني في خدمة بلاده فلم يتخلف عن موكب الجهاد بل كان في مقدمة الذين حملوا لواءه حتى حققوا لبلاده ما ترمي إليه من مجد واستقلال».

نشرت صحيفة **المصري** التي تصدر عن الوفد المصرية (13 كانون الثاني)، تقريراً لمراسلها المصري الخاص ببيروت عن مأتم سليم تقلا الذي جرى في «جنازة رهيبة». واعتبرت أنه كان لنعي تقلا «وقع أليم لما اتصف به الفقيد من الخصال الحميدة والوطنية الصادقة والمهارة

السياسية».

في سوريا:

جريدة **القبس** لصاحبها نجيب الريس– (14 كانون الثاني) وعلى صفحتها الأولى كتبت عن جنازة سليم تقلا ونشرت نص خطاب مردم بك وزير الخارجية السورية الذي قرأه في المأتم. فكتبت:

«لم تشهد مدينة بيروت ولا أنحاء لبنان مأتماً قومياً كمأتم الفقيد المرحوم سليم تقلا وزير الخارجية الذي اختطفه الموت وهو ملء السمع والبصر مرموق المكانة محترم الجانب، ليس في لبنان فقط بل في سورية وفي البلاد العربية أيضاً، ذلك لأن الفقيد كفء من أكفاء رجال السياسة والإدارة، فضلا عن مزية كان يتمتع بها جعلته موضع احترام الخصوم والأصدقاء وهي نزاهة يده وعفة لسانه وسلامة طويته. ولعل نزاهة اليد هي أعظم مزية في هذه الأيام حتى بين الوزراء في بعض البلاد !...

وقد كانت خسارة سورية بالفقيد لا تقل عن خسارة لبنان به لأنه رحمه الله من أعز أصدقاء الوطنيين القدماء منذ أكثر من عشر سنين وقد اعتنق فكرة الجامعة العربية واقتنع بها وراح يدافع عنها بإخلاص وحماسة».

أما **فتى العرب** – لصاحبها معروف الأرناؤط– (14 كانون الثاني) فكتبت أنه كان لوفاة سليم تقلا «رنة أسف وحزن عميق شمل البلاد العربية، لما لهذا السياسي النبيل من مكانة عززها قيامه بدورهام في الحدث اللبناني الوطني».

Les journaux libanais d'expression française

Hommage Posthume à Sélim Takla

Dans la biographie consacrée à Sélim Takla, *Le Jour* (12 janvier 1945), rappelle que Takla a exercé les «*importantes et délicates fonctions d'administrateur de Beyrouth*», «*avec une fermeté et un tact remarquables*». Le quotidien ajoute: «*Victime d'une véritable persécution politique, Sélim Takla fut en 1936 désigné administrateur du Liban-Nord, puis mis en disponibilité pour son indépendance d'esprit et son attachement à ses idées et à ses amitiés*».

Sous le titre «*Hommage à un ami*», le premier président Négib bey Aboussouan écrit dans le même journal: «*Pendant vingt-six ans, j'ai été le témoin attentif de l'ascension de ce patriote, de ce grand honnête homme. Il m'appartient devant cette tombe de dire combien était noble le visage qui disparaît, parce que l'amitié et la haute estime en laquelle je le tenais dataient des premiers jours de la libération de 1918, à l'époque la plus délicate peut-être du devenir libanais (...) A aucun moment de cette carrière noblement servie, il ne s'est départi de la droiture et de la grande probité morale qui étaient siennes et depuis la première heure au service du Liban. / Il était de ces hommes qui font la force d'un Etat et quand je pense que la Justice et l'Administration avaient perdu en lui un de leurs grands serviteurs, ma peine n'a pas de mesure aujourd'hui...*»

Dans *Le Jour* du lendemain 13 janvier 1945, Nazih Lahoud rend hommage à Sélim Takla en ces termes : «(...) *Pour nous vous avez été l'un des serviteurs les plus éclairés, les plus dévoués et les plus courageux que ce pays ait jamais eus. Dans les diverses parcelles du patrimoine national que vous avez gérées, vous avez apporté un ensemble de qualités aussi rares que précieuses: zèle, compréhension, dignité, intégrité. Après avoir contribué dans une large mesure à rendre ce pays plus libre, vous êtes mort en pleine lutte comme meurt, pendant la bataille, un général*

qui a obtenu la victoire.» Et Lahoud de poursuivre: «*Votre nom associé, à jamais, à la réalisation de l'indépendance sera cité en exemple, non seulement à ceux qui gouvernent mais aussi aux générations nouvelles qui aspirent à l'honneur de servir leur pays*».

Pour *La Revue du Liban* (14 janvier 1945), qui a consacré sa couverture à la disparition du ministre des Affaires étrangères, «*Sélim Takla aura été dans le déroulement des événements qui ont abouti à la reconnaissance et au raffermissement de l'indépendance du Liban, le plus fin et le plus averti des diplomates. Ministre des Affaires étrangères, il a su gagner à la cause du Liban les plus précieuses sympathies. Il y eut une politique claire, souple et hardie.*» «*Il a dégagé*, poursuit l'hebdomadaire, *la personnalité du Liban et a fait connaître aux Puissances étrangères et voisines son véritable visage, et il l'a surtout fait aimer et respecter.*»

La Revue du Liban affirme que «*Sélim Takla meurt au moment où le pays a le plus besoin d'homme de son énergie et de sa trempe. Vide est sa place et combien demain sera-t-il difficile de combler ce vide que laisse sa mort, hélas si prématurée.*» «(...) *De toutes ses luttes, remarque l'auteur de l'article, souvent âpres, souvent injustes, il est sorti vainqueur non pas seulement de l'adversaire, mais de l'iniquité du sort. Il a triomphé de lui-même pour s'élever et mieux servir le Liban. Il fut un serviteur calme et discret, mais un serviteur sûr et loyal. Il est mort sur la brèche, sans avoir accompli sa tâche. Mais il peut dormir en paix, ce bon serviteur, ce qu'il a fait, il l'a fait de tout son cœur et de toute la ferveur de son grave amour du Liban, sa Patrie.*»

Pour Georges Vayssié du journal *La Syrie et le Proche-Orient* (12 janvier 1945), Sélim Takla était «*un des plus authentiques représentants de ces jeunes équipes que la France prépara au rôle qu'elles étaient appelées à jouer et auquel elle s'efforçait de les former: celui d'artisans de la liberté et de l'indépendance. Boursier au Collège d'Antoura il y apprit les disciplines nécessaires à l'élaboration et à l'affranchissement de la pensée. (...) Dans les postes éminents qu'il fut appelé à occuper notamment celui d'administrateur de Beyrouth, il montra l'activité et la souplesse nécessaires. (...) La disparition de Sélim Takla prive la*

jeune République d'un des hommes dont elle pouvait le plus attendre. Instruit par l'expérience du pouvoir, faisant un utile départ entre la théorie et la pratique, entre la raison et la passion, rendant à César ce qui appartient à César et à Dieu ce qui est appartient à Dieu, le jeune ministre eut pu devenir le clairvoyant régulateur de la politique de son pays. Cet espoir de tous les vrais amis de la France et du Liban, la mort l'a dissipé.»

Un article dont on ignore la source (un journal français?), dont l'auteur est inconnu (un journaliste français?) rend hommage à Takla. Il est intitulé: «*Chronique de politique orientale. La mort de Sélim Takla*».

Voici quelques extraits significatifs :

«(...) *C'est une figure marquante de la vie politique libanaise qui disparaît, avec lui. (...) à travers tous les remous de la politique, il est un point sur lequel amis et adversaires tomberont d'accord. Sélim Takla avait de la probité, cette qualité l'accompagnera toute sa carrière administrative, judiciaire et politique. En un temps de facilité, de relâchement des mœurs, de corruption généralisée, de bénéfices faciles, il reste un homme propre. Au moment où son influence politique, les combinaisons et parfois hélas, les exemples l'incitaient à céder, il reste à la hauteur de sa réputation. Tout l'invite à faiblir dans ce domaine, mais il ne faiblira pas. Il refusera les tentations faciles. Dans tous les milieux, c'est là une qualité rare. On peut penser, pour des motifs qu'il serait trop long d'énumérer que le mérite de Sélim Takla était encore bien plus grand d'être devenu presque une exception.*

D'aucuns, et ils sont très nombreux, pleurent aujourd'hui en Sélim Takla l'ami fidèle, et les lettrés, l'homme cultivé qui avait su heureusement allier en lui la culture française et la culture orientale, le fervent de Rostand, qu'il fut à un moment, d'autres pleureront l'administrateur ou l'homme politique, mais tous les Libanais sans distinction pleureront et regretteront, en une période où sa perte sera encore plus cruellement ressentie et le vide qu'il laissera encore plus difficile à combler, l'honnête homme qu'il était.»

La disparition de Sélim Takla a suscité des commentaires dans la presse égyptienne.

Le Journal d'Egypte écrit: «*Dans tous les milieux politiques du Caire, ce fut une véritable consternation, car à deux reprises, Sélim bey Takla était venu au Caire, avait été reçu par S.M. le Roi, avait noué des relations avec les hommes d'État et les intellectuels, leur faisant l'impression d'un homme sincèrement patriote, libéral, ayant de la politique arabe une conception judicieuse, jouant dans les conversations diplomatiques un rôle de modérateur, de conciliateur de thèses opposées.*» «*Sa disparition*, affirme le quotidien égyptien, *est une perte réelle pour le Liban et le monde arabe.*»

Quant au *Wafd el-Misri,* il note: «*Le ministre est l'un de ceux qui au cours de ces dernières années se sont le plus dévoués au service de leur patrie. A l'avant-garde du mouvement d'émancipation, il aura au moins, avant de disparaître, la satisfaction de voir se réaliser les aspirations de son pays à la liberté et à l'indépendance.*»

Les condoléances en provenance de l'étranger

Mahmoud Fahmi Nocrachi pacha, ministre des Affaires étrangères d'Egypte adresse au Gouvernement libanais un télégramme de condoléances au nom du Gouvernement égyptien. Arrivé à Beyrouth, au lendemain de la disparition de Sélim Takla, Abdul-Rahman Hakki bey, le nouveau ministre plénipotentiaire d'Egypte au Liban et en Syrie, reçu par les présidents Béchara Khoury et Abdul-Hamid Karamé, leur présente les condoléances du roi Farouk et de son gouvernement à l'occasion du décès de Sélim Takla. Il se rend à Zouk où il dépose une couronne sur la tombe du ministre disparu.

Les lettres de condoléances

Des Cèdres, où il prenait quelques jours de repos, le Comte S. Ostrorog, ministre plénipotentiaire en mission, directeur du cabinet du général Beynet, envoie un télégramme (daté du 12 janvier 1945) à

Madame Takla pour lui présenter ses condoléances:
«*Je viens d'apprendre la terrible nouvelle et ne trouve pas de mots pour vous exprimer mes sentiments. Dans les circonstances actuelles, la perte irréparable que vient d'éprouver le Liban sera vivement ressentie par la France.*
C'est donc dans la double pensée des intérêts généraux comme des relations personnelles que je vous prie d'agréer mes respectueuses condoléances et l'hommage de ma douloureuse sympathie.»

Lady Spears adresse à Madame Renée Takla, une lettre de condoléances, datée du 23 janvier 1945, parlant en son nom et en celui de son mari le général Spears.
Voici le texte intégral de la lettre :
«*Chère Renée,*

Je vous avais écrit avant d'entendre la nouvelle tragique de la mort de votre mari. Cela nous a frappé comme si c'était un des nôtres. Et c'était en réalité, cela – car nous avons aimé votre mari tous les deux. C'était un vrai ami pour nous et pour notre pays. J'admirais tant sa (...) (mot illisible*: dervichité?), sa sincérité, son intelligence. De tous mes souvenirs de Beirut* (sic!), *les soirées que j'ai passé* (sic!) *chez vous sont parmi les plus chers* (sic!) *et je me désole de penser que je ne le retrouverai pas un de ces jours.*

Je suis tellement triste pour vous Renée. Je sens un peu de votre peine dans mon cœur.

Demandez à votre chère mère de me donner de vos nouvelles. Je t'envoie toute mon affection et je vous demande de croire toujours à ma profonde sympathie et tendresse.»

9

كلمة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري بمناسبة الذكرى الخامسة للمرحوم سليم بك تقلا في محطة الإذاعة اللبنانية (*)

يا أعز الراحلين

خمسٌ انصرمن كأنها غمضة جفن أو غفلة عين.

كنت نتاج القرية اللبنانية والذكاء اللبناني والدعائم الموروثة.

لمعت منذ ترعرعت. فكنت التلميذ النبيه والطالب المثالي.

دخلت الإدارة صغير السن وكأن الكهولة هيمنت عليك منذ شبابك.

كنت القاضي النزيه السريع التدبير في الفترة القصيرة التي مررت بها في قصر العدل.

دعيت إلى تولي المحافظات فكنت الإداري المرن الصلب.

قاتلتك الخصومات العنيفة بشتى الانواع فلم تنل منك. والتفّت حولك الصداقات النزيهة فكنت لها أميناً وفياً.

دخلت الحياة السياسية مرفوع الجبين، وحفظت من حياتك الإدارية في المعترك ذلك الانتظام الذي تعودته. فكنت تدخل الوزارات بداعي الواجب وتتركها غير آسف بداعي الواجب أيضاً.

جاهدت وأسست وبنيت مع من جاهدوا وأسسوا وبنوا واعتقلت مع من اعتقل وعدت تعمل العمل المفيد وتعد نواة صالحة لتمثيل لبنان في أنحاء المعمور. تعمل كثيراً بهدوء وجد

(*) بشاره الخوري: **مجموعة خطب**، بيروت 1951، ص231-232.

وصمت وصبر. لا تحيد قيد ذرّة عن المبدأ ولا يعرف الملل والقنوط إلى نفسك سبيلاً.

وما إن بلغت الذورة أو كدت حتى صرعك الموت كما يصرع الجندي في ساحة القتال. لم تشفع لديه بنيتك السليمة ولا لهف رفيقة لك هي زينة المحصنات ولا صلاة ملاكين طاهرين ولا حنان الأقرباء والأنسباء والأصدقاء. فلا عجب أن بكينا لفقدك بكاء مريراً، وأعيانا الكلام يوم أودعك التراب باللهفة والحسرات والدموع المذرافة كما يودع الكنز الدفين في الأرض الأم حتى تدعوك أبواق الملائكة في اليوم الأخير. ولولا عزاؤنا بمن تركت وأملنا بأنهم ورثوا ذكاءك وأخلاقك وشمائلك الكبيرة وبأخ يقتدي بك ويسير على منهاجك لضاقت الحيل ببلد كلبنان هو بحاجة إلى جميع أبنائه المخلصين الساهرين عليه في اليوم العصيب.

فنم يا أعز الراحلين - رحمات الله عليك - محمود السيرة - خالد الذكر.

المصادر اللبنانية والفرنسية لدراسة سليم تقلا

المصادر اللبنانية

1 - المصادر الشفوية

كان مولد سليم تقلا في العام 1895 (أي منذ ما يزيد عن مائة وعشرة أعوام) ووفاته في العام 1945 (أي مضى عليها ستون عاماً)، ولذلك فإن معاصريه عن قرب ما عادوا إلا قلة قليلة. وفي أي حال فإن شقيقه فيليب، الذي يصغره بعشرين عاماً وكان وريثه السياسي، أمكنه الإدلاء بشهادة مهمة بالرغم من تحفظ وديبلوماسية هما وليدا رصانة عريقة كونه شغل لمدة طويلة منصب وزارة الخارجية. وقد استجاب لمسعانا بإجابته خطياً عن أسئلتي وبالتحدث عن آل تقلا مع أنطوان سلامة.

أما سائر أفراد أسرته، مثل ابنه يوسف (المولود عام 1937) وابنته منى (المولودة عام 1932) اللذين كانا على التوالي في الثامنة والثالثة عشرة من العمر عند وفاة والدهما، فلم يستطيعا إلا تقديم شهادة منقولة عما سمعاه حول مسيرته السياسية. وفي حين أدلى نصري المعلوف (المولود عام 1911)، المقرب جداً من رياض الصلح، بشهادة وافية حول الدور الذي لعبه سليم تقلا، وهو نفسه، للتقريب بين بشاره الخوري ورئيس حكومته العتيد في العام 1943، فإن هنري فرعون، الذي خلف تقلا في وزارة الخارجية في العام 1945، قد أجاب كتابة، قبل أن يفاجئه الموت بشكل مأساوي، عن أسئلة رغيد الصلح حول ظروف قيام جامعة الدول العربية. أما أوائل الديبلوماسيين اللبنانيين (نديم دمشقية وإدوار غرة ويوسف شديد...) وأوائل الموظفين في وزارة الخارجية، فقد استطاعوا، في تحقيق أجرته معهم كارمن أبو جودة، أن يعيدوا رسم الصورة عن أجواء السنوات الأولى في الوزارة.

وفي الزوق تمكن أنطوان سلامه من استنطاق بعض المسنّين من الذين عاصروا سليم تقلا في سنواته الأولى، لكنهم جميعاً، ودون استثناء، كانوا على معرفة أفضل بالأب، حبيب، مما هم بالابن، وما زالوا الى اليوم يتناقلون أخباره. ولم يكن من السهل العثور على طلاب معهد عينطورة في السنوات الأولى من القرن العشرين، إلا أن سلامة تمكن من استنطاق بعضهم.

2 - الوثائق الرسمية

أ) **الجريدة الرسمية**، وقد حفظ قسم منها على الكومبيوتر وما تزال متوفرة بكل أعدادها، تبقى مصدراً لا يضاهى حول مسيرة تقلا، وحول القوانين والمراسيم المرتبطة بمحطات رحلته الإدارية والسياسية.

ب) سجل الأحوال الشخصية في جونيه.

ج) المحاضر الرسمية لمجلس النواب اللبناني، المتوفرة حالياً على أقراص مدمجة (CD-ROM)، كما على ملاحق مطبوعة ومجموعة منذ عشرينات القرن الماضي، تبرز سليم تقلا كطرف فاعل (نائباً ووزيراً) وكموضوع (حول المناقشات في مجلس الشيوخ في العام 1926 راجع مساهمة منذر جابر، وحول المداولات الخاصة بـ«كوكب الشرق» في العام 1934 راجع الفصل الذي أعدته كارلا إده).

د) أرشيف بلدية بيروت في مجموعة من السجلات تغطي بشكل متقطع سنوات الانتداب، وكارلا إده هي من أفضل الخبيرات به.

3 - المحفوظات الخاصة

أ) سجل العماد في كنيسة القديس جورجيوس للروم الكاثوليك في الزوق.

ب) سجل مخاتير زوق مكايل الخاص بالمهاجرين.

ج) محفوظات معهد القديس يوسف للآباء اللعازريين في عينطورة الغني بالمعلومات حول أفواج المتخرجين والطلاب والمعلمين والمناهج...

د) محفوظات جامعة القديس يوسف حيث تم الاحتفاظ بملفات الطلاب في كلية الحقوق وحيث العديد من الوثائق هي من الأهمية النفيسة بما يسمح بإعادة تكوين صورة عن العصر (راجع دراسة شانتال فرداي).

ه) الوثائق الشخصية مثل محفوظات السيد كميل أبو صوان (وهي تتضمن النسخ

الأصلية عن الرسائل التي وجهها من اللاذقية سليم تقلا إلى والده نجيب أبو صوان) أو محفوظات شبل دموس (الغنية بالمعلومات حول الإعداد لوضع الدستور في العام 1926...) أو محفوظات إحسان أسعد عقل...

4 - محفوظات يوسف تقلا

تحوي هذه الوثائق، إضافة الى الأوراق الشخصية التي تركها سليم تقلا، العديد من الوثائق التي جمعتها أسرته وخصوصاً ابنه المحامي يوسف تقلا (صحف عاصرت وفاته ورسائل تعزية، وكتيبات حول سليم تقلا صدرت في مناسبات مختلفة، ومذكرة التوقيف الصادرة في 1943/11/10 موقعة من هيللو Helleu، ونسخ مصورة عن الرسائل الـ28 إلى نجيب أبو صوان، ومنشورات نادرة مثل «جلسة إعلان النتائج» Séance de clôture des examens في 1920/12/11، إلخ...) ولكي لا نعود إلى الأمر مجدداً نلفت إلى وجود ثروة من الصور التذكارية المتميزة بغناها عن مؤتمر الإسكندرية المنعقد في العام 1944 الذي وضع فيه البروتوكول الشهير.

بين هذه المحفوظات توجد بعض الوثائق الأصلية (جوازات سفر تقلا، قرار نقابة محامي بيروت بقبول طلب انتسابه في 1937/10/13، بطاقات دعوة وبطاقات زيارات، إلخ.) أما أثمن ما فيها فهو مجموعة التقارير السياسية الواردة من «متصرف» سنجق البقاع إلى حاكم لبنان الكبير في العامين 1923 و1924 (81 وثيقة) و«الملف السري» (155 وثيقة) الذي أرفق بها وكلاهما بالفرنسية. إنما هناك أيضاً مشروع للدستور (1926) ووثائق مهمة خاصة ببلدية بيروت (9 وثائق) وحول انهيار «كوكب الشرق» (17 وثيقة) ومشروع ردّ على السيد هيللو Helleu لم يرسل، وبعض الوثائق الخاصة بوزارة الخارجية (عددها 17) وبوزارة الأشغال (3 وثائق)، وبعض الرسائل التي تلقاها تقلا من بيّوت Billotte وكايلا Cayla وألفونس أيوب وباتي دو كْلام Paty de Clam وسبيرز Spears، إلخ. ومخطوطة تأبين الأب سارلوت Sarloutte...

إلى ما سبق يجب إضافة مجموعة من الصحف والدوريات المركّزة بنوع خاص على حدثين (انهيار «كوكب الشرق» في العام 1934 ووفاة سليم تقلا في العام 1945)، ومجموعتي صور (ألبوم) أعدهما قسم المطبوعات في وزارة الداخلية المصرية ضمت مقالاتٍ غطت بها صحافة بلاد النيل زيارة الوفد اللبناني ما بين 5 و23 كانون الثاني عام 1944 (راجع ملحق حسين جرادي).

5 - الصحافة

تشكل متابعة الصحف المكمل الضروري والمصوِّب اللازم لكل بحث يستند إلى دراسة المصادر الرسمية. فالصحافة، وإن تكن مغرضة أو مضللة، تنقل نبض الأمة على حقيقته. فبالإضافة إلى جريدة **لسان الحال** الضرورية للاطلاع على التاريخ السياسي كما الاجتماعي في العقود الأولى من القرن العشرين، يمكن العودة إلى جريدة **المشرق** من إصدارات الآباء اليسوعيين والتي تضيء كثيراً على مرحلة الانتداب. أما صحيفة **المعرض** (1921-1936) التي أصدرها ميشال زكور، صديق تقلا، فقد باتت متوفرة في العديد من المكتبات، وستنشر قريباً على أقراص مدمجة CD-ROM. وهناك صحيفة **الأحرار المصورة** التي أصدرت دار النهار نسخة طبق الأصل عنها. وتشكل صحيفة **النهار** اليومية التي أسسها جبران تويني في العام 1933 معيناً مهماً عن الفترة اللاحقة.

كما أنه ليس أقل لزوماً مطالعة الصحافة الفرنسية في بيروت، سواء صحيفة **الأوريان** *L'Orient* (تأسست عام 1924) المعروفة بنقدها اللاذع القوي لتقلا، والتي انتهت إلى امتداحه في نهاية المطاف، أم صحيفة **لوجور** *Le Jour* التي أسسها الدستوريون بعد اكتشافهم فشلهم في توضيح موقفهم إثر قضية «كوكب الشرق» في العام 1934. وإلى كبريات الصحف اليومية الصادرة في بيروت والتي لم نذكرها كلها (بالإمكان الاطلاع أيضاً على صحيفة **لا سيري** *La Syrie* بإشراف جورج فاييسي Georges Vayssié، وصحيفة **البرق** لصاحبها أسعد عقل هو الصديق الآخر لتقلا، إلى العديد من الصحف الأخرى المتوفرة في محفوظاتها الحالية أو في مكتبة جامعة القديس يوسف أو مكتبة يافث (الجامعة الأميركية في بيروت)، يجب إضافة صحف المناطق مثل صحيفة **زحلة الفتاة** (التي تأسست في العام 1910 وتوجد منها مجموعة كاملة تقريباً عند السيد جان بخاش في زحلة) وصحيفة **الرائد** التي تأسست في العام 1934 وصدرت في شمال لبنان.

6 - المذكرات

في الكثير من المذكرات يؤتى على ذكر سليم تقلا دون أن يفيه ذلك حقه. نذكر منها على سبيل المثال مذكرات كل من يوسف الحكيم وميخائيل أبو العينين وعادل أرسلان وبشاره الخوري وجبران جريج ويوسف سالم وسالم كبارة...

فارس ساسين

المحفوظات الديبلوماسية والعسكرية الفرنسية

إن بعض التقصيات المهمة في المحفوظات الفرنسية ساعدت في استكمال الأبحاث التي قامت في لبنان حول حياة سليم تقلا ومسيرته. فالوثائق الديبلوماسية في الـ«كي دورسيه» Quai d Orsay في باريس (وفي النص«MAE Paris») شكلت نقطة انطلاق لذلك[1]. وفيما خص المراسلات السياسية بين المفوضية العليا (وقد أصبح اسمها «البعثة العامة» في العام 1941) في بيروت، من جهة، وبين وزير الخارجية الفرنسي من جهة أخرى فإنها ساعدت في الاستدلال على الأهمية التي اكتسبها سليم تقلا شيئاً فشيئاً في الحياة السياسية اللبنانية، ثم في العلاقات الفرنسية اللبنانية العاصفة. فيما سمحت الوثائق الديبلوماسية في نانت («AD Nantes ou CADN») بتحديد مواقفه في الحياة السياسية المحلية، ثم في علاقاته مع الأجهزة التابعة للمفوضية العليا، وخصوصاً في العام 1944 عندما حاولت الحكومة اللبنانية أن تفاوض، نقطة بنقطة، مسألة موقع فرنسا في لبنان. وهذه الوثائق، التي غادرت بيروت إلى فرنسا في العام 1968، صادرة عن مختلف دوائر الانتداب، السياسية منها (الغرفة السياسية والقوات العسكرية، وكلاهما خاصع لإدارة المفوضية العليا) والإدارية (الأمانة العامة التي يرتبط بها، من جهة، المكتب الديبلوماسي ودوائر الصحافة والاستخبارات، ومن جهة أخرى، مكتب تنسيق أعمال المستشارين والممثلين لدى الحكومتين اللبنانية والسورية، وأجهزة الموظفين واللوازم والترجمة والتوثيق). أخيراً هناك الوثائق العسكرية في «فانسان Vincennes» («SHAT») التي ساعدت في استكمال توثيق الحقبة الانتدابية في مسيرة سليم تقلا، حتى وإن لم تكن هذه الوثائق دائماً موضع ثقة كبيرة في معالجتها الأمور (وثائق مغفلة الأسماء أو تنقل معلومات هي بالأحرى من نوع الشائعات) أو لا توفر سوى مساعدة محدودة في ما خص موضوع دراستنا. لكن بشكل عام تكمل مراكز التوثيق الثلاثة هذه بعضها بعضاً، إذ إن الثغرات في بعض الملفات يعوضها في مكان آخر وجود العديد من النسخ عن الوثائق[2].

تغطي هذه الوثائق بشكل جيد السنوات الواقعة ما بين العامين 1937 و1945: حياة سليم

[1] رتبت هذه الوثائق ضمن «سلسلة E-Levant»، المراسلات السياسية والتجارية، وفي سلسلات ثانوية مثل «سوريا-لبنان» في العام 1918 و1940، والجزائر العاصمة ولندن وفيشي.

[2] وهنا لا بدّ من شكر بيار فورنييه Pierre Fournié أمين المحفوظات في وزارة الخارجية على توجيهاته لنا في متاهات الوثائق الخاصة بفترة الانتداب.

تقلا ومسيرته السياسية كموظف رفيع، ثم كرجل دولة، وهو ما يتباين مع تغطية الفترات السابقة. وفي الواقع، وبالرغم من أهمية بعض المناصب التي شغلها قبل العام 1937، وخصوصاً عندما كان محافظاً لبيروت، فإن سليم تقلا، وإن كان ذكر هنا أو هناك، لم يسترع كثيراً اهتمام المراقبين الفرنسيين. ومردّ ذلك إلى طبيعة المشروع الانتدابي في مرحلة ما بين 1920 و1937، إذ إن ما كان يهم السلطات الفرنسية في بيروت في مرحلة أولى هو وضع أسس الانتداب التقنية والقانونية، وضبط تنظيمه على أساس أنه وصاية إدارية ينهض بها موظفون فرنسيون. ثم جاءت الانتفاضة السورية في العامين 1925-1926 وانعكاساتها على لبنان، ثم وضع الدستور اللبناني والبدايات الصاخبة للحياة السياسية اللبنانية لتستأثر بكامل الاهتمام. و لم يكن من شأن سليم تقلا، الموظف المتروي والكفوء والمقتنع بشرعية الوجود الفرنسي في إطار إقامة لبنان الحديث، أن يلفت الأنظار.

تغير الوضع قليلاً في مطلع ثلاثينات القرن الماضي عندما أحكمت المفوضية العليا قبضتها على الحياة السياسية. وقد كان تحكم سلطة الانتداب بمجريات السياسة اللبنانية مبرراً في نظر بعض المؤيدين بشكل مطلق لفرنسا، مثل إميل إده، لكن ذلك أثار حفيظة العديد من شخصيات الطبقة السياسية، وخصوصاً بشاره الخوري، الذي تولى زعامة «الحزب الدستوري» (1934). وإذ تأثر سليم تقلا بحجج هذه المجموعة، فإنه «تسيّس» شيئاً فشيئاً ليلفت الأنظار بسرعة كمناهض لسياسة الانتداب ويصبح موضوع مراقبة لصيقة أكثر من جانب الأجهزة الفرنسية. ومع التطلع إلى وضع معاهدة فرنسية لبنانية، باتت مسألة العلاقات السياسية التي تزمع فرنسا إقامتها مع لبنان، ومع الشخصيات الرئيسة التي تمثله، مسألة أساسية. فلم يكن من المستغرب إذن أن يرد اسم سليم تقلا في التقارير الفرنسية حول السياسة اللبنانية الداخلية بعد انتخابه نائباً في العام 1937، أكثر منه في الوثائق المتعلقة بوزارة الأشغال العامة التي وافق في حينه على توليها. هذا الإثبات على تفضيل السياسي على المسائل التقنية يصبح أكثر وضوحاً بعد العام 1943 عندما جمع سليم تقلا مهمات وزارة الخارجية ووزارة الأشغال العامة.

أما في ما يتعلق بمرحلة بدايات الحرب العالمية الثانية، أي من أيلول عام 1939 إلى مطلع العام 1943، فإن اسم سليم تقلا يبدو شبه غائب عن الوثائق الفرنسية. وهذ يعود بالدرجة الأولى إلى انكفائه عن الحياة السياسية، تماماً على غرار مجمل الطبقة السياسية التي انكفأت في حينه تحت ضغط ضرورات الحرب. غير أن السبب الرئيسي يكمن بالتأكيد في كون الجنرال دانتز Dentz، المفوض السامي الممثل لحكومة فيشي الفرنسية، قد أتلف قسماً كبيراً من وثائق

المفوضية العليا عشية دخول القوات المشتركة الفرنسية البريطانية إلى بيروت في حزيران عام 1941. وتتوفر بعض الوثائق عن تلك الحقبة، لكن عمل المؤرخ يبقى محدوداً بوضع بعض الفرضيات التي يصعب إثباتها، في حين أن المرحلة هذه تحديداً مهمة في مجال قيام التشكلات السياسية مجدداً وإقامة الاتصالات بين مختلف الفاعليات.

إن الصعود السياسي اللافت لسليم تقلا، بعد انتخابه نائباً في البرلمان في العام 1943 وتعيينه وزيراً للخارجية في وقت كان لبنان يستعد لنيل استقلاله، وضعاه مجدداً في مدار الرقابة الفرنسية. إلا أن كتبة التقارير هؤلاء بالغوا في الانسياق وراء المنافسة القائمة يومها بين الجنرال ديغول المقيم يومها في الجزائر العاصمة ونستون تشرشل، مما أدى إلى انحراف كبير في نظرتهم إلى سليم تقلا كما إلى سائر أعضاء حكومة الاستقلال. فيبدو سليم تقلا عميلاً، أو أقله صلة وصل، للسياسة البريطانية في لبنان، وفي النهاية تصلح هذه التقارير للاطلاع على الحالة النفسية للأجهزة الفرنسية في لبنان أكثر منها على الشخصيات التي كانت موضوع التقارير أو التي ورد اسمها في المراسلات مع الـ«كي دورسيه» Quai d'Orsay. فيصبح على المؤرخ أن يميز بين المحتمل وغير المحتمل، وأن يعيد بناء الترابط المنطقي بين المواقف السياسية لمختلف الفاعليات.

وننهي بالتأسف على عدم وجود مستندات موثقة تغطي بالتفصيل اعتقال غالبية أعضاء حكومة الاستقلال، ومن ضمنهم سليم تقلا، في قلعة راشيا في تشرين الثاني عام 1943. وقد تبين أن الاستقصاءات المعمقة التي أجريناها، سواء في باريس أم في نانت أم في فانسان (وخصوصاً الوثائق الخاصة بكاترو Catroux)، لم تفد بشيء، وأن السجل اليومي للمساجين، والاتصالات والعلاقات التي أمكنهم القيام بها مع السلطة الفرنسية أو فيما بينهم، في إطار هذه التجربة المريرة، تبقى كلها أسئلة لا أجوبة عنها.

جوليت هونفو

فهرس الأعلام

إعداد: حسن مروّة

أ

أبو عفيف (المطعم) 249، 251(هـ)
آرين، بنوا Benoit Arène 118، 120(هـ)، 124
أباظه، فؤاد 422
ابراهيم باشا، 418
أبو جوده، إدوار 76
أبو حمدان، نجيب 220(هـ)
أبو خاطر، إبراهيم 175(هـ)
أبو خاطر، عبدالله 155(هـ)، 156، 181، 190(هـ)
أبو شبكه، الياس 11، 15(هـ) 176، 210(هـ)، 434(هـ)، 442
أبو شهلا، حبيب 284(هـ)، 286، 292، 293، 294(هـ)، 295، 303(هـ)، 311، 345، 398، 411.
أبو شهلا، ميشال 398، 438
أبو الروس (دكتور)، 399
أبو صوان، كميل 134(هـ)، 135(هـ)، 452
أبو صوان، نجيب 16، 20، 21، 38، 39، 40، 41، 121، 123، 125، 131، 134، 135، 137، 138، 139(هـ)، 140، 142(هـ)، 144، 146، 149، 155، 157(هـ)، 215، 234(هـ)، 453
أبو طقه، فؤاد 166(هـ)
أبو عز الدين، حليم 380
أبو علم، صبري 422
أبو عينين، ميخائيل 184، 185(هـ)
أبو فاضل، هنري 351، 352، 392(هـ)
أبو الفتوح، محمود 424
أبو قالوش، إبراهيم 55
أبو ناضر، روكز 215(هـ)
أبو النصر، صبحي 211
أبي شاكر، راشد 57
أبي عساف، جوزف 99(هـ)، 104(هـ)
أبي اللمع، خليل 344
أبي ياغي، فؤاد 76
أتاتورك، كمال 143
الأحدب، حسين 45، 213، 234، 235، 244.
الأحدب، خير الدين 20(هـ)، 48، 272، 275، 276، 280(هـ)، 281، 284، 285، 286، 287، 344، 345، 350
أحمد الثالث (السلطان)، 59
إده، جوزيف 143
إده، الياس 55
إده، إميل 11، 23، 24، 26، 27، 28، 30، 46، 47، 48، 49، 104، 215، 223، 231، 232، 244، 247، 248، 252(هـ)، 257، 258، 264، 265، 270، 273، 274، 275، 276(هـ)، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 286، 287، 289، 290، 292، 292، 294،

295، 303(هـ)، 304، 312، 319، 323، 343(هـ)، 400(هـ)، 406، 407، 409، 410، 411، 415
إده، كميل 22(هـ)
أديب، أوغست 231(هـ)
إرسلان، توفيق 230(هـ)
إرسلان، شكيب 406
إرسلان، رفيق 358(هـ)
إرسلان، عادل 9(هـ)، 30، 31، 49، 290، 291، 311، 401(هـ)
إرسلان، فؤاد 215(هـ)
إرسلان، مجيد 19(هـ)، 20(هـ)، 29(هـ)، 48، 284، 285، 286، 294، 295، 303(هـ) 306، 307، 400، 409
أرقش، الآنسة جان 424
الأرناؤوط، معروف 443
إسحاق، أوغست، Auguste Issac 114
الأسعد، أحمد 76، 303(هـ)، 398(هـ)، 408
الأسعد، عبد اللطيف 408
الأسعد، كامل 408
أسطفان، جوزف 76
أسمر، هنري 359(هـ)
الأسود، إبراهيم 63
الأعور، بشير 106
أم كلثوم، 421
أمين، مصطفى 422
الأمين، محسن 220(هـ)
أنطون، فرح 266
أنطون، فريد 270
اوبوانو (الأميرال) Auboyneau، 390
اوستروروغ Comte Ostrorogh، 331
أنطونللي Antonelli 124(هـ)، 126
إيدن، أنطوني Anthony Eden 315، 316، 381
أيوب، ألفونس 25، 343، 453

ب

باتي دوكلام Paty de Clam 156(هـ)، 194، 269(هـ)، 275، 280(هـ)
بارت، بيار Pierre Bart 293(هـ)، 305(هـ)، 378(هـ)، 387(هـ)، 388
بارودي، فخري 274، 409
بتكوفيتش، قسطنطين 63
البحري، ميخائيل 55
بحمدوني، الياس 176(هـ)، 180، 183(هـ)
بخاش، شكري 151، 176، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 200
برجوري، غاستون Gaston Bergery، 364
بردويل، إبراهيم 54
بركات، صبحي 172، 174، 200
بركات، عزيز 359(هـ)
برنيه Bernier 229
بروش Broche 225
بريان، أرستيد Arstide Briand 406
بريدي، يوسف (هـ)172، 175(هـ)، 180، 181، 183(هـ)
بريفا-أوبوار Privat-Aubouard، 152(هـ)، 177(هـ)، 186، 193(هـ)
بستاني، إميل 420
بستاني، إيلي، 359(هـ)، 380، 390
البستاني، حبيب، 161(هـ)
بسترس نقولا 361(هـ)، 399
بشاري، أدمون 220(هـ)
بشكوف، زينوفي Zinovi Petchkoff، 408
بشير الثاني (الأمير) 55، 66، 76، 80، 418
بعقليني (دكتور)، 399(هـ)
بكر، محمد علي 357(هـ)
البكري، نسيب 269

بلان (استاذ في الحقوق) Blanc، 118، 119
بلس، هوارد Howard Bliss 121(هـ)
البنا، حسن 423
بوانكاريه Raymond Poincaré 115(هـ)، 154، 187
بوبون Poupon، 26(هـ)، 225، 255، 257(هـ)، 258
بوجي (دكتور)، 252
بوشتال (الراهبة) sœur Bouchetal، 73
بوشيد، Bouchède 225
بوفيه، برانغيون Bouvier Brangillon، 126
بولس، جواد 347
بولس، فيليب 106، 347
بونور، غبريال Gabriel Bounoure. 115
بونسو Ponsot، 408(هـ)
بويش Puech 120، 123، 131، 139(هـ)، 146(هـ)، 147
بيتان Maréchal Pétain، 364
بيدو، جورج Georges Bidault، 364
بيرو Perroud. 124
البيسار ، عبد اللطيف، 266، 267، 271، 276(هـ)
بيضون، بشير 68
بيطار، حبيب 85
بيطار، فيكتور 392(هـ)
بيللو، نيكولا 98
بيللي (الراهبة) sœur Billy، 72، 73
بينه (جنرال) Général Beynet، 300، 301(هـ)، 302(هـ)، 309، 331، 332، 357(هـ)، 364، 375، 378(هـ)، 381(هـ)، 383، 386(هـ)، 387، 388، 389، 395(هـ)
بينوش، جان Jean Binoche. 357(هـ)
بيهم، أمين 253
بيهم، جميل 166(هـ)
بيهم، صلاح الدين عثمان 209(هـ)
بيهم، عبدالله 211(هـ)، 248، 250، 252(هـ)، 253، 254، 347
بيهم، عصام 359(هـ)
بيهم، عمر 25، 31، 241، 253، 286(هـ)، 290، 406(هـ)
بيو، غبريال Gabriel Puaux 28(هـ)، 289، 290
بيوت (جنرال) général Billotte 16،20(هـ)، 133، 143، 144، 149، 210(هـ)، 453
بيوس السادس (البابا)، 80
بيير الثاني، 355

ت

تابت، ألفرد 359
تابت، حسن 173(هـ)
تابت، ميشال فيليب 249(هـ)
تادرس، ميشال 398(هـ)
تادرس، وديع 398(هـ)
ترابو (قومندان) commandant Trabaud، 138، 154(هـ)، 155، 179، 186
الترك، فؤاد 392(هـ)
الترك، نقولا 55
تشانغ كاي تشك Tchang Kai-CheK، 370
تشرشل، وينستون Winston Churchill، 381، 457
تقلا، أنيسا 56
تقلا، بشاره 54، 311
تقلا، جورجي 56، 57، 58، 64
تقلا، حبيب 35، 36، 37، 56، 57، 62، 63، 64 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 73، 74، 75، 89، 101، 103، 105، 403
تقلا، عيسى 56، 57، 58، 64
تقلا، فيليب 19(هـ)، 20(هـ)، 22(هـ)، 28(هـ)، 37، 52، 53(هـ)، 62، 63(هـ)، 65، 68، 70(هـ)،

74، 75، 101، 104، 105، 394(هـ)، 410، 451
تقلا، متيل 56
تقلا، منى حداد 17(هـ)، 25(هـ)
تقلا، موسى 35، 53، 54، 55، 56، 57، 60، 61، 62، 71
تقلا، ميخائيل 58
تقلا، يوسف 19(هـ)، 25(هـ)، 56، 57، 58، 64، 392
تقي الدين، محمود 173(هـ)، 197
تلحوق، جميل 303(هـ)، 398(هـ)
توتونجيان، خسروف 406
التويني، اسكندر 82
التويني، جبران 17(هـ)، 25(هـ)، 39، 182، 212، 284(هـ)، 374(هـ)، 379(هـ)، 420، 423
تيان، إميل 128
تيساريه (الأب) Tesseyre 81
تيساران (الكاردينال) Tisserand 370
تينه (الليوتنان) Tiné 192

ث

ثابت، أيوب 28، 179، 212(هـ)، 213، 230(هـ)، 270، 293، 294، 347
ثابت، جورج 23، 24، 27(هـ)، 215(هـ)، 230(هـ)، 231، 284(هـ)
ثابت، خليل 424

ج

جابر، عاصم 392
الجابري، إحسان 25، 406
الجابري، سعدالله 178، 274، 275، 328، 371
جالا (الأخت) 66
جاماتي، حبيب 417
جاماتي، عقيلة حبيب 424
جبران، جبران خليل 179
الجزار، أحمد باشا 55
الجسر، حسين مرعي 266، 267
الجسر، الشيخ محمد 23، 27، 42، 45، 137، 155، 156، 177(هـ)، 185(هـ)، 187، 202، 208، 209، 267، 280(هـ)
جعفر، حسين 203(هـ)
جلاد، يوسف 421
جلخ، جان 127، 264
جم، محمود 416
جمال باشا 39، 103
جمال، سامية 417
الجميل، أنطون 424
الجميل، موريس 98
الجميل، يوسف 35، 63، 64، 98
جنبلاط، حكمت 20(هـ)، 294، 346
جنبلاط، كمال 76
جوبان، بول Paul Joubin 81، 115، 119(هـ)
جودت باشا، أحمد 113
جورج السادس 348
جوسران، لويس Louis Josserand 115، 119(هـ)، 124
جوهر، جبر 269

ح

الحاج (البطريرك) 82
حاراتي، محمد 360
حاوي، نزهة 35، 36، 65، 70، 71
حاوي، نقولا 65

حبش، فؤاد 205
حبيش، البطريرك يوسف 66
حتي، يوسف 396، 399
الحداد، وديع 157(هـ)
حدثي، جوفر 359(هـ)
حرب، محمد عبد العزيز طلعت 426
حرفوش، الياس 437
حرفوش، جوزف 360
حرفوش، حليم 359، 360، 394(هـ)
حرفوش، نصر 98، 99
حسنين، أحمد محمد 419
حسين، علي بن 207
حسين بن علي (الشريف) 103، 120، 178
حسين (الملك) 165(هـ)، 199
الحسيني، السيد أحمد 20، 155(هـ)، 190(هـ)، 197(هـ)، 284(هـ)، 350(هـ)
الحسيني، السيد علي 175(هـ)، 196(هـ)
الحشيمي، رشيد 157(هـ)
الحكيم، يوسف 16، 41، 141، 142، 143، 144(هـ)، 145، 146، 147، 149
حماده، حسين 220(هـ)
حماده، سعدالله 175
حماده سعيد 202
حماده، صبري 44، 76، 288(هـ)، 303(هـ)، 385، 395، 402
حماده، محمد علي 380، 390
حمزه، أحمد 423
حميد الدين، الامام يحيي 207، 304(هـ)، 370
حميه، كامل 264، 265
حنا، إميل 360
حنا، إدوار 360
حوراني، ألبرت 318(هـ)
حويك، البطريرك الياس 67، 68، 82، 86، 127، 128، 129(هـ)، 187(هـ)
حويك، يوسف 85
حيدر، ابراهيم 24، 27(هـ)، 169(هـ)، 190(هـ)، 200(هـ)، 201، 230(هـ)، 231، 276(هـ)، 284(هـ)، 373، 423
حيدر، أسعد 201، 202
حيدر، توفيق هولو 174(هـ)، 203(هـ)
حيدر، رستم 200(هـ)
حيدر، سعيد 174(هـ)، 201(هـ)، 202
حيدر، صالح 200(هـ)
حيدر، صبحي 169(هـ)
حيدر، فخري 359(هـ)
حيدر، لطفي 174(هـ)
حيدر باشا (الفريق)، محمد 200(هـ)، 419
حيدر، مخيبر 174(هـ)
حيدر، مصطفى بك 201
حيدر، يوسف 174، 201(هـ)، 209(هـ)
حيمري، جورج 358(هـ)

خ

الخازن، أبي نوفل 77، 78، 79
الخازن، ألفرد 16(هـ)، 22(هـ)
الخازن، بادوانه 66
الخازن، أنطون 156(هـ)، 184(هـ)
الخازن، بشاره جفال 66
الخازن، حنا نوفل 67
الخازن، خالد 58، 65، 69
الخازن، زيارة 66
الخازن، عبدة الأحد 67
الخازن، فريد هيكل 19(هـ)، 20(هـ)، 25، 76، 104، 248(هـ)، 282(هـ)، 319
الخازن، كسروان 104
الخازن، موسى طربيه 58، 60

الخازن، المطران يوسف شبل 67
الخازن، نوفل 59
الخازن، يوسف 98، 186(هـ)
خباز، غبريال 17(هـ)، 247، 250، 284
خضر، محمد 359(هـ)
خضرا، نخله أنطون 66
خلاط، بول 359(هـ)
خلاط، هكتور 359
خلف (دكتور) 399(هـ)
خوري، ألفرد، 85
خوري، د. الياس 25، 394(هـ)، 396، 399، 400
الخوري، الشيخ بشاره 9، 11، 15(هـ)، 19(هـ)، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 30(هـ)، 31، 33، 42، 45، 46، 47، 49، 51، 52، 106، 125(هـ)، 169(هـ)، 187(هـ)، 213، 230، 232، 234، 244، 245، 248، 250، 251، 254، 257، 258، 259، 264، 267، 278، 279، 280، 281، 282(هـ)، 283، 284(هـ)، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296(هـ)، 297، 298، 299، 300، 301(هـ)، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 310، 311(هـ)، 312، 319، 320، 322(هـ)، 323، 332، 335، 336، 339، 340، 348، 349، 350، 352، 354، 355، 365، 366، 369، 370، 373، 383، 385، 386(هـ)، 388، 389، 390(هـ)، 392، 395، 397، 400، 407، 409، 410، 411، 412، 415، 417، 418، 423، 426، 451، 454، 456
الخوري، جورج عيسى 98
الخوري، سامي 358(هـ)، 359، 360
الخوري، سليم 397(هـ)
الخوري، سهيل 408
الخوري، شبل 23
الخوري، (المطران) عبدالله، 402، 407
الخوري، عيسى 131
الخوري، فارس 407، 408
خوري، فؤاد 106
خوري، فؤاد 359(هـ)
خوري، فؤاد 310(هـ)
خوري، فيكتور 380، 383، 384
خوري، فيلمون 192، 196(هـ)
الخوري المقدسي، أنيس 359
الخوري ميشال 370، 376
خوري، وجيه 98
خياط، إدمون 359(هـ)
خير، عبدالله 153

د

الداعوق، أحمد 241، 250، 299، 307، 346، 377، 379، 380(هـ)، 382، 386(هـ)، 387، 388(هـ)، 390، 391
الداعوق، عمر 25، 98، 215(هـ)، 220، 230، 395(هـ)
دافيد، فيليب Philippe David 293(هـ)، 297(هـ)
داود، نسيب 202
داستينو (رئيس دير عينطورة) 73
دباس، شارل 23، 24، 27، 134(هـ)، 136، 137، 207، 231، 247
الدبس، نجيب 113، 131
دحداح، نجيب 359(هـ)، 385
دقي، ميخائيل 58
دلكوين Delcoigne، 348
دمشقية، نديم 322(هـ)، 351، 359(هـ)، 362، 374، 383، 391، 392، 451
دموس، شبل 155(هـ)، 166، 215، 230(هـ)، 453
دندش، حسن طعان 203
دنتز (الجنرال) Dentz 290، 456
دوبريه (القومندان) Deprez 185(هـ)، 192

دوبريتر، ريمي Rémy Duprêtre، 370
دوروزيل، جان باتست Jean Baptiste Duroselle، 386
دو لا روش (ليوتنان) de la Roche 143(هـ)
دوكيه، روبير Robert de Caix، 111، 121، 122(هـ)، 124، 125، 126(هـ)، 128، 133(هـ)، 138، 139(هـ)، 141(هـ)، 186
دوفريه R. de Feriet 122
ديبا، (الكولونيل) Despas 196
ديب، نايف 191
ديجان، موريس Maurice Dejean، 377
ديغول، الجنرال شارل Charles de Gaulle، 9، 31، 315، 326، 356، 367، 381، 382، 386، 387، 388، 389، 457
دي شايلا، ارمان Armand de Chayla، 386
ديلبيك Delpech 125
ديلكاسيه Delcassé 114(هـ)
ديمولنز أدمون Edmond Demolins 36
ديمون Dumont 228

ر

الراعي، ابراهيم 178. 185
الراعي، راجي 151، 154(هـ)، 176، 185، 186
رزق، توفيق 105
رزق، عبدالله 157(هـ)
رستم، أسد 359
الرصافي، معروف 176، 177(هـ)
رضا، فؤاد 360، 383
رضا، محمد رشيد 266
الرفاعي، عبد الغني 174(هـ)، 202
الركابي، شفيق 207(هـ)
رمزي، أحمد 365، 372، 423
روبيه Roubier، 125
روزفلت (الرئيس) Roosevelt 369
روزييه Rozier 155
روسيه Rousset 147، 148
روماني، جورج 424
الرياشي، اسكندر 17(هـ)، 176(هـ)، 184، 221(هـ)، 233
رياشي، جان 360
رياشي، يعقوب 172(هـ)
الرياشي، يوسف 166(هـ)
الريحاني، أمين 176، 177، 179، 408، 409
الريدي، مأمون 423
الريس، نجيب 267، 268، 443

ز

الزاخر، الشماس عبدالله 59، 60، 61
زاوا دوفسكي زيغمونت Zigmund Zawadowski، 370
زامير، مثير 27، 304(هـ)
الزعني، عمر 208
زغلول، سعد 423
زلزل، فيليب 85.
زكور، ميشال 17(هـ)، 18، 19(هـ)، 24، 25، 27، 44، 176، 207(هـ)، 214، 224، 228، 231، 248، 253، 280(هـ)، 319، 398(هـ)، 400، 409، 439
زكي، محمود 372
زنتوت، عبد المنعم 390
زياده، حيّ 74
زيد، عبد العزيز 366
زيدان، اميل 424
زيدان، جرجي 37(هـ)، 384
زيدان، شكري 424
زين الدين، حبيب 97

زين الدين، سعيد 138
زين، عزت 359(هـ)
الزين، يوسف 215(هـ)

س

ساجودي فورو (الأميرال المساعد) Sageot du Vauraux، 129
سارلوت، الأب إرنست Ernest Sarloutte، 16، 19(هـ)، 22(هـ)، 30(هـ)، 37، 38، 76، 77، 83، 85، 86، 87، 90، 96، 97، 98، 99، 105، 210، 211(هـ)، 308، 453
ساراي، (جنرال) général Sarrail، 43، 168، 187(هـ)، 209، 228
سالم، يوسف 9(هـ)، 215(هـ)، 373، 379، 384، 385، 411
سالياج، الأب الفونس Alphonse Saliège، 77، 81، 82، 83، 84، 85، 99.
السبع، أحمد 258(هـ)
سبيرس، إدوارد (جنرال) Edward Spears، 9(هـ)، 301، 348، 355، 369، 381، 382، 390، 453
سبيرس، الليدي 9(هـ)
السخن، الياس 360
سراج الدين، فؤاد 422
سركيس، رامز 413، 420، 423
سعاده، وديع 76
السعد، حبيب باشا 23، 24، 97، 178، 181(هـ)، 230، 248، 251، 252، 264، 265
السعدون، عبد المحسن 208
سعود، عبد العزيز بن 304(هـ)، 308(هـ)، 365، 372، 373، 419
سعيد، شفيق 385
السعيد، نوري 51، 317، 327، 372، 426
سكاف، الياس 171، 176(هـ)، 184(هـ)
سكروج، ميخائيل 55
سلام، سليم 209(هـ)
سلطان، هاشم 282(هـ)
سلفستروس (المطران) 59
سلموني، ميشال بولس 68(هـ)، 69(هـ)، 99(هـ)، 100(هـ)
سلموني، ميشال جورجي 69، 99(هـ)، 103(هـ)
سليمان، سليم 274
سماحه، زمرد 56، 57، 62
سماحه، أمير 359(هـ)
السمعاني، المطران يوسف 59
السن، سعيد 173(هـ)
سهيل، سامي 220(هـ)
السودا، يوسف 332
سولود، دانييل Daniel Solod، 368
سولومياك Solomiac 229

ش

شاتينيو، إيف Yves Chataigneau 364، 371، 378، 381، 383(هـ)، 387
شانتور (الأب) père Chanteur 30، 117(هـ)
شاهين، طانيوس 61
شبشب، شفيق 359(هـ)
شحاده، ابراهيم 177(هـ)
شحاده، شحاده 182
شدياق، ألبير 197
شديد، يوسف 358(هـ)، 359(هـ)، 360، 383، 391، 392، 451
شراره باشا، محمد 421
شربل، يوسف 25
الشعراوي، جوستان 152
شقير، محمد، 409
شماعه، يوسف 359(هـ)

الشمالي، المطران بشارة، 156(هـ)
الشمالي، شكري 68
شمعون، جوزيف 234
شمعون، كميل 9، 19(هـ)، 20(هـ)، 25، 29، 44، 169(هـ)، 232، 248(هـ)، 284(هـ)، 287، 288، 294، 297(هـ)، 299، 301(هـ)، 305، 307(هـ)، 319، 350، 376(هـ)، 377، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386(هـ)، 388(هـ)، 390، 391، 409، 411
شمعون، نجيب 155(هـ)، 177(هـ)
الشوربجي، خالد 424
شوفاليه، دومينيك Dominique Chevallier، 116
شون، تيرنس Terence Shone، 335، 369، 398
شهاب، ألفرد 98
شهاب، جميل 215، 229
شهاب، خالد 29، 48، 287، 288، 350، 409، 410
الشهابي، الأمير يوسف 55
الشهبندر (عبد الرحمن) 214
شيحا، ميشال 11، 15(هـ)، 17، 45، 215(هـ)، 241، 245، 252، 310(هـ)، 311(هـ)، 332، 337، 370، 393، 395، 403، 409
شيشكلي، وديع 76
شيشينغ (الكولونيل) Chéchang، 388

ص

الصائغ، نقولا 59، 60
الصايغ، (الأب ثم المطران) مكسيموس 105، 243، 402
صباغ، روبير 399
صباغه، جورج 137(هـ)
صعب، جوزف 357(هـ)
صعب، حسان 359(هـ)
صعب، حسن 390
الصلح، تقي الدين 336، 385، 408، 409، 411، 413، 420، 423
الصلح، رضا 408(هـ)
الصلح، رياض 9، 25، 31، 32، 33، 49، 50، 51، 52، 76، 169(هـ)، 252، 279، 286، 294، 295(هـ)، 296، 297، 298، 299، 301(هـ)، 302(هـ)، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 310، 312، 321، 322(هـ)، 323، 324، 329، 332، 335، 336، 339، 340، 348، 350، 352، 355، 365، 367، 368، 371، 372، 373، 382، 383(هـ)، 385، 388، 389، 392، 395، 396، 397، 398، 400، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 414، 415، 416، 417، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 451
الصلح، سامي 232، 292، 347، 397(هـ)
الصلح، عادل 408
الصلح، كاظم 213، 323(هـ)، 373، 408، 409، 410، 411
صوراتي، جورج 131
صيدح، جورج 99
صيدناوي، عقيلة يوسف 424
الصيفي، المطران بوثيميوس 60

ض

ضو، جوزيف 76

ط

طالب، زكي 156(هـ)
طباره، رشيد 39، 127
طرابلسي، رشيد 220
طراد، بترو 30، 76، 106، 239، 288، 294، 347
طراد، حبيب 215(هـ)

طراد سمعان 424
الطياره، سعد الدين 247(هـ)
الطياره سليم 209(هـ)، 247، 256، 260، 287(هـ)

ع

العباس، منير 76
عبد، (المطران) 266(هـ)
عبد الحق، عبد الحميد 423
عبد الحميد الثاني 84، 178، 409
عبد الرازق، عبود 215(هـ)
عبدالله (الأمير) 199، 317
عبد الوهاب، محمد 417
عبود، مارون 61
العرابي، علي زكي 419
عرداتي (دكتور) 253
العريان، توفيق 202
عريضه، البطريرك أنطون 273، 281، 292(هـ)، 306، 321، 332، 334، 409
عز الدين، أمين 267
عسيران، عادل 169(هـ)، 294، 297(هـ)، 304، 305(هـ)، 307(هـ)، 309
العسلي، صبري 407
العضم، أنطون 69
عطاالله، إبراهيم 419
العظمة يوسف 214
العقده، محمد سعيد 190
عقل، أسعد 19(هـ)، 24، 25، 176، 207(هـ)
عقل، سعيد 25(هـ)
عقل، وديع 97
عقل، يوسف 438
عكاري، ناظم 358(هـ)
علم الدين، نور 220(هـ)
علي آغا (الوالي) 78
العلي، ديب 209
العلي، صالح 143، 144
العمري، عز الدين 209(هـ)، 225
عمون، داود 97، 129(هـ)
عمون، شارل 17(هـ)، 284(هـ)
عمون، فؤاد 287، 359
عواد توفيق 319، 347
عواد، رفول 100
عواد، سمعان (البطريرك) 74
عوض، جورج 25(هـ)
عون جورج كرم 98
عون، جيلبير 392(هـ)
العويني، حسين 209(هـ)، 372، 373
العيتاني، عبد القادر 436
عياش، ميشال 390

غ

غارو، روجيه Roger Garreau،367(هـ)
الغزي، فوزي 214
غانم، انطون 100
غانم، ميشال 100
غرّه، أدوار 350، 351، 359(هـ)، 379(هـ)، 391، 392(هـ)، 451
غريب، عارف 406
غسطين، أنطون 100
غصن، حنا 399، 413، 420
غصن، نقولا 303(هـ)، 398(هـ)
غصين، شحاده 380
الغضبان، عادل 426
غلاييني، مصطفى 209(هـ)
غلوب باشا Glubb Pacha 381
غوركي، مكسيم 408
غورو (الجنرال) général Gouraud، 121، 123،

127، 128، 154، 173، 175(هـ)، 187، 262، 341
غولمييه Gaulmier 374(هـ)
غوندلفي، لويس 76، 80
غيران، لويس Louis Guérin 115، 119(هـ)

ف

فابيا (الاستاذ) Fabia، 125
فاخوري، سامي 166(هـ)
فاخوري، عمر 359
الفاخوري، مختار 209(هـ)
فارس، فليكس 176، 177
فارنيه (جنرال) général Varney، 86، 129، 194، 197
فاروق، (الملك) 302(هـ)، 304(هـ)، 308، 372، 374(هـ)، 385، 412، 414، 416، 417، 418، 419، 423
فارين (الكابتن) capitaine Farine، 193، 194(هـ)، 197(هـ)
فاندنبرغ (جنرال) général Vandenberg، 37، 43، 155(هـ)، 178، 186، 191، 202، 208، 209، 210(هـ)، 405
فايد، توفيق 209(هـ)
فانيون (قومندان) Commandant Fanion، 143(هـ)
فاييسي، جورج Georges Vayssié، 454
الفحل، سعيد 209(هـ)
فتحي، عمر 412، 417
فخر الدين (الأمير) 78
فتفت، مدحت 357(هـ)
فرح، وديع 155(هـ)
الفرزلي، أديب 395(هـ)
فرعون، هنري 27(هـ)، 51، 52، 239، 250، 255، 256، 257، 320، 328، 332، 334، 336، 337، 352، 395، 397(هـ)، 399، 451
فركوح، ميشال 99
فرنجيه، حميد 76، 98، 232، 270، 288(هـ)، 334(هـ)، 345، 346، 347، 349، 360، 366، 397، 411
فرنسيس، أنطون 359(هـ)، 390
فروماج، (الأب) بطرس 59، 60، 74، 79
فريحه، سعيد 396، 413، 420، 441
فهمي، عبد السلام 416
فورو، ساجودي Sageot du Vauroux، 129
فولني Volney، 53
فيانو، بيار Viénot، 272
فيصل، الأمير 39، 128، 130، 175(هـ)، 180، 200، 207، 262
فيغان، الجنرال مكسيم général Maxime Weygand 42، 151، 172، 178، 179، 184(هـ)، 186، 187، 188، 192

ق

القادري، عبدو 157(هـ)
قادريان، سركيس 229(هـ)
قاسم، علي بن ملحم 199(هـ)
قاسم، ملحم 173، 174، 202، 232
القاضي، حسن 209(هـ)
قدري، تحسين 365، 399
قرداحي، شكري 125، 230، 342
قرم، شارل 128، 140
قريطم، بشاره 178
قرعون، حسين 155(هـ)
قشوع، ألبر 25، 211(هـ)
قشوع، أميل 25، 241، 242، 245
قشوع، رينيه تقلا 45، 245
قشوع، سليم 399
قصّار، رفيق 373

قطان، سليم 360
قطان، سليمان 60، 62
قطان، موسى 62
قمر، يوسف 359(هـ)، 385

ك

كابان (ملازم أول)، Cabane 168(هـ)
الكاتب، (المطران) سابا 55
كاترو، (الجنرال) جورج، général Catroux، 32، 138(هـ)، 291، 292، 293، 294، 331، 345، 346، 347، 348، 355، 371، 377، 378، 387، 388، 389، 426
كالفي (الأب)، Calvi 81
كايلا، ليون Léon Cayla 16، 23، 43، 153، 208، 209، 210(هـ)، 212(هـ)، 221(هـ)، 224، 228، 405، 453
كباره، سالم 275، 276
كتان (الأب) Cattin 119(هـ)، 127(هـ)
كرامة، بطرس 55
كرامي، رشيد 169(هـ)
كرامي، عبد الحميد 27(هـ)، 47، 51، 261، 265، 266، 267، 268، 272، 273، 275، 276، 297(هـ)، 303، 310، 328، 336، 340، 357(هـ)، 395، 396، 397(هـ)، 398(هـ)، 402
كرم، يوسف 76، 101، 299، 300، 305، 282
كريدي، إبراهيم 346(هـ)، 351(هـ)، 360، 389، 392(هـ)
كريديه، منير 360
كراين Crane 121(هـ)
الكستي، محمد 220(هـ)، 222(هـ)
كسيب، خليل 345
كشيش، أسما 56
كفوري، جورج 20(هـ)
كلو اريك Cloarec، 120
كليمنصو Clémenceau، 130(هـ)
كمال، مصطفى 187
كميد، جان 19(هـ)، 30(هـ)، 105
كنعان، مارون 76
كوبان Copin 139(هـ)
كوتار (دكتور) Cottard 68، 69
كورديه (الأب) Cordier، 80
كوليه، فرنسوا François Coulet 356
كوهاندي Cohendy 124
الكيلاني، رشيد عالي 316
كينغ - كراين (لجنة) 121، 127

ل

لاري، لور Laure Lary 135(هـ)
لاسيل Lascelles 383
لافال، بيار Pierre Laval. 364
لبابيدي، سليم 406(هـ)
لبكي، نعوم 178
لبنان، أميل 424
لحود، جميل 389
لحود، منصور 76
لطف الله، جورج 207
لطيف، فريد 360، 361، 392
لمبرت (الأب) Lambert، 77، 78
لوغوسييه، بول Paul le Gussié 357(هـ)
ليان، نجيب 176
ليونار (الأب) 81

م

مارتنبراي Martimprey 127(هـ)

مارتيل، داميان دي Damien de Martel، 20(هـ)، 28، 46، 47، 194، 247، 255، 256، 257(هـ)، 258(هـ)، 264(هـ)، 275، 285، 408(هـ)
مارلياف، (كابتن) دي capitaine de Marliave، 194
مارون، يوحنا 310
مارون، يوسف 55
مازن (القومندان) Mazen 168(هـ)، 189(هـ)
ماسيغلي، رينيه René Massigli 295(هـ)، 357، 364، 365، 367، 377، 378، 381، 383
ماسينيون (الكابتن) Massignon 120
مبارك، (المطران) 304(هـ)
مبارك، موسى 51، 76، 98، 99، 298، 308، 324، 329، 372، 373، 412، 416، 420، 423، 426
محمد علي الكبير 418
محمصاني، صبحي 359
مخزومي، حسن 166(هـ)
مدور (قومندان) 287
مدور (المطران)، 402
المدور، طه 220(هـ)
المر، غبريال 309(هـ)
مرتضى، (القاضي) محمد سعيد 174، 175(هـ)، 202، 302(هـ)
مردم بك، جميل 269، 273، 291، 367، 371، 401، 402، 407، 443
مسك (دكتور) 399(هـ)
مسره، (المطران) جراسيموس 220(هـ)
مسعد، (البطريرك) بولس 58
مشحور، أمين 262
مصور، (عقيلة) ألياس 425
المصري، شكري 97
مطر، إميل 349(هـ)، 351(هـ)، 359(هـ)، 379(هـ)، 392، 424
مطران، خليل 178، 424
المعلم، محمد 424
معلوف، إيلي 359(هـ)
المعلوف، ميشال 184(هـ)
المعلوف، نصري 11، 33، 322(هـ)، 373، 408(هـ)، 451
المعلوف، وديع 184(هـ)
معوض، الطبيب 69
معوشي، بدري 98
مغبغب، (المطران ثم البطريرك) كيرللس 176، 177، 181، 184، 402
مفرج، توفيق 374(هـ)، 424
المقدم، أمين 156(هـ)
مقصود، ميخائيل 197
مكاوي، جميل 383، 384، 420
مكميلان، هارولد Macmillan 381
ملحم، مصطفى 174(هـ)
ملحمة، سليم 84
ملحمة، فيليب 84
ملحمة، نجيب 84
ملحمة، جان 392(هـ)
المنذر، إبراهيم 206
منسى، إميل 359(هـ)
المنير، الياس 61
موازد، مسعود 370
موتيرد (الأب) père Mouterde 112، 117، 119، 120، 123، 126، 127، 128، 131
موريل، إنموند Ennemond Morel 114. 115
مورنه Mornet 129
موصللي، أنطوان 359(هـ)
مولوتوف Molotov 368
موين، (لورد) Lord Moyne 328
ميترو Maitrot 293(هـ)
ميريه Meyrier 284(هـ)، 288(هـ)

ميقاتي، كاظم 267
ميقاتي، محمد رشيد 267
مينو (قومندان) Minaux 143(هـ)
مينيو (القومندان) Mignot 120

ن

ناصر الدين، علي 182
ناصيف، فيليب 233
نجار، إبراهيم سليم 438
النجار، عبدالله 380
نجار، نجيب 413، 420
نجيم (القومسير) 192(هـ)
نحاس، أديب 358(هـ)
النحاس باشا، مصطفى 292، 302، 304(هـ)، 308(هـ)، 318، 324، 325، 326، 372، 374(هـ)، 407، 414، 419، 420، 421، 422، 425، 426، 427
نخله، أوجيني 360
نصار، جبرائيل 25
نصار، وفيق 134(هـ)
نصرت، مصطفى 422
النصولي، عبد الرحمن 264
النصولي، محيي الدين 439، 440
نصير، نبيل 359(هـ)
نعيم، وديع 106، 220(هـ)، 303(هـ)، 398(هـ)، 402
نعيمه، ميخائيل 179
نفاع، جورجي 104، 156(هـ)
نفاع، جوزف 359(هـ)
نفاع، أنطون 65
نفاع، قزحيا 65
نفاع، ملحم 65
نقاش، الفرد 30(هـ)، 290، 291، 292(هـ)، 293، 302، 345، 348، 369، 390
النقاش، بشير 209(هـ)
نقاش، جورج 11، 15(هـ)، 18، 274، 351، 403
نكي (الأب) Necchi 79
نمور، موسى 19(هـ)، 23، 24، 27، 48، 154، 155(هـ)، 215، 220(هـ)، 231، 284، 285، 293(هـ)
نوفل سليمان (الجنرال)، 99، 357(هـ)
نوفيكوف، نيكولاي Nicolai Novikov، 368
نيكولا، مكسيم Maxime Nicolas، 124، 125
نييجر (كولونيل) colonel Niéger، 41، 139(هـ)، 143، 144، 145، 146، 147، 149

هـ

الهاشم، عزيز، 408
هتلر Hitler، 406
الهراوي، يوسف 171
هنانو، إبراهيم 41، 144، 214
هوغن (الأب) 83
هوفلان، بول Paul Huvelin، 113، 115، 116، 119(هـ)، 120، 125
هول، كوردل Cordel Hull، 369
هيللو، جان Jean Helleu 50، 296، 301(هـ)، 354، 355، 364، 365، 453

و

ودسورث، جورج George Wadsworth، 348، 369، 399
وهبه، توفيق 413، 420، 437
ويلسون Wilson 121(هـ)

ي

اليافي، عبدالله 264، 286، 288، 406(هـ)
اليازجي، سعد 55
اليازجي، ناصيف 55
ياغي، مصطفى 188(هـ)
يزبك، جوزف 359(هـ)
يزبك، يوسف إبراهيم 411(هـ)
ينّي، جرجي 266
ينّي، ماري 182

Printed By Arab Printing Press

سليم تقلا في ذاكرة اللبنانيين الجماعية أحد رجالات الاستقلال الكبار، ومؤسس وزارة الخارجية وواضع مبادىء سياستها الميثاقيّة التي مشى على نهجها العديد ممن تسلّموا الحقيبة، وانحرف عنها البعض، فكانت العواقب وخيمة. عمل سليم تقلا في أجواء جماعية داخل الكتلة الدستورية ملتزماً قراراتها، ثم في إطار التنسيق بين رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح داخل الوزارة وخارجها، فخفي الكثير من دوره، و لم يبقَ من الرجل، إلا بعض الخصال الحميدة التي ترددت على الألسن، وكانت محط إجماع المعاصرين: " إلى المعرفة والذكاء مرونةٌ هي من السليقة، والى عفة اليد كِبَرٌ هو من الطبع " (الياس ابو شبكة).

لا يسعى هذا الكتاب إلى رفع الغبن عن سليم تقلا ودوره في بناء الدولة اللبنانية وخوض معارك الاستقلال والجلاء بقدر سعيه إلى تسليط الضوء على لاعب مهم فأساسي (والى حد ما نموذجي) طيلة ما يقارب العقدين والنصف من القرن العشرين وإلى تظهير الصورة كاملة بدل اختزالها مقتصرة على العناصر التي سبق ذكرها، وكذلك إلى إنارة جانب من تاريخ لبنان الاجتماعي والسياسي خلال الحقبة ذاتها. فقد أهملت الفترة الانتدابية (1920 - 1943) ثم سنوات الاستقلال الأولى (1943 - 1952)، على رغم قربها الزمني إلينا، في الدراسات التاريخية، مما جعل الجمهور المهتم بهذه المسائل أكثر إلماماً بالإمارتين المعنية والشهابية وبحقبة المتصرفية منه بسنوات رسم حدود الكيان وبناء جهاز الدولة وتشييد صرح الاستقلال.

شارك في هذا الكتاب: فارس ساسين، آن لور دوبون، أنطوان سلامه، شانتال فرداي، منذر جابر، كارلا إده، خالد زيادة، جولييت هونفو، رغيد الصلح، كارمن حسون أبو جودة.

ISBN 9953-74-049-6

9 789953 740492